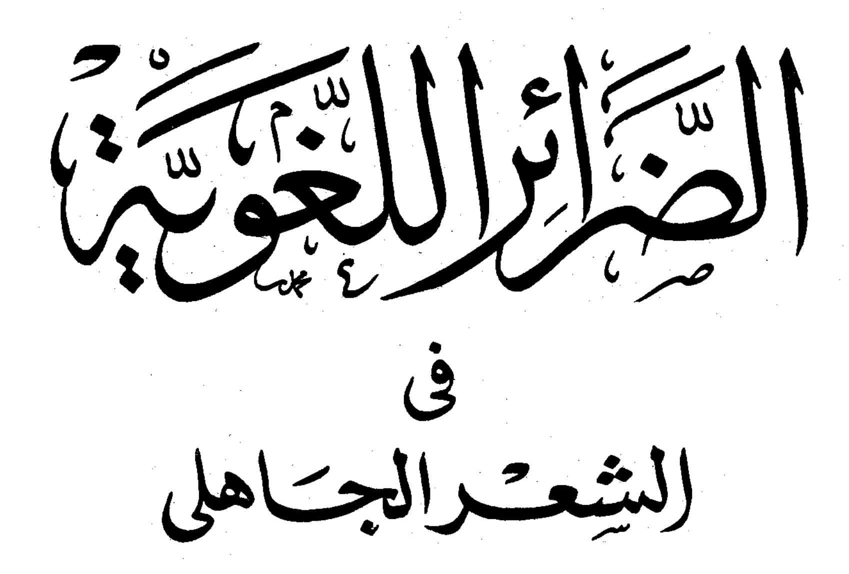
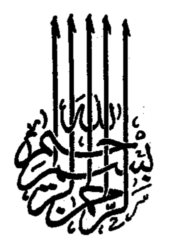
دكتور / عبد العال شاهين





الناشر
دار الرياض للنشر والتوزيع
الرياض
تليفون ٤٠٤١٨٠٠/٢٠٦٤ ـ ص . ب ١٦٧٢١





بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

للأستاذ الدكتور محمد مصطفى هدارة

لم يبلغ قوم فى الحفاظ على لغتهم والتفانى فى خدمتها والحرص على نقائها ما بلغه العرب ، وما ذاك إلا لأن لغة من لغات الأرض لم يتنزل بها كتاب سماوى بمعانيه وكلماته وحروفه سوى اللغة العربية : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . وحين التوت الألسنة بمخالطة الأعاجم ، دفعت الغيرة على اللغة علماءها للمسارعة بوضع القواعد التى تحمى الألسنة والأقلام من الخطأ ، وكان الشعر العربى من مصادرهم الرئيسية التى استمدوا منها تلك القواعد والأصول . بيد أنهم وجدوا فيه ألفاظاً وتراكيب تشذ عن الأصول التى استنبطوها من سائره ومن كلام العرب الخاص الذين حصروا فيهم الثقة والاحتجاج ، وقد دفعهم ذلك إلى التأمل والتماس العلل ، وما كان بمقدورهم أن يردوا هذا الشذوذ أو الخروج عن القاعدة إلى الخطأ ، فما من سبيل إلى لوم البئر الثرة إذا عجزت الدلاء أن تمتاح منها . وحين اجترأ عالم نحوى على الفرزدق الذى أتى بعد انقضاء العصر الجاهلى بنحو قرن من الزمان ، أبى الفرزدق إلا أن تخضع القواعد لسليقته وفطرته اللغوية النقية ، فليس عليه إلا أن يقول ، وعلى العلماء أن يلتمسوا العلة لقوله إن وجدوا فيه خروجاً على ما تعارفوه من كلام العرب .

وهذا الخروج عن المألوف الذى قد يسمى شذوذاً أو ضرورة ، هل يختص بالشعر وحده دون النثر ، باعتبار أن الشعر فن من القول ، له ميزانه الذى قد يدفع إلى الاضطرار ، بحيث لا يجد الشاعر مندوحة عن التغيير فى المألوف المعروف ، أو تراه يمثل نوعاً من الحرية للفنان له أن يمارسها بقدر ما تؤديه إليها فطرته الفنية . وإذا كان هذا صحيحاً فهل نقصر تلك

الحرية على الشاعر القديم وحده ، يتصرف فى اللغة أنى شاء ، دون الشاعر المحدث الذى ينبغى له أن يلتزم القواعد والأصول بغير خروج أو شذوذ أو ضرورة ؟

إن الخليل بن أحمد العالم اللغوى الفذ يجيب عن بعض مما طرحته من أسئلة حين يقول : (الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا ، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ، ومن تصريف اللفظ وتعقيده ، ومد مقصوره ، وقصر ممدوده ، والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته ، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته ، والأذهان عن فهمه وإيضاحه ، فيقربون البعيد ، ويبعدون القريب ، ويحتج بهم ، ولا يحتج عليهم)(١) .

إنه يطلق الحرية للشعراء — دون تحديد عصرما — ليخرجوا على المتعارف المألوف فى حدود ما يمليه عليهم فهم ، وما من مذهب حديث فى اللغة يذهب إلى أبعد من ذلك حين يعرض للغة الشعر ويحلل بنيتها ، بل إن كلام الخليل — إن صحت روايته عنه — يؤيد ما يذهب إليه المتطرفون من الشعراء المحدثين الذين يريدون إحداث ثورة فى اللغة عن طريق مايسمونه (تغيير مقام الكلمات) أو تطوير دلالاتها بما يحسه الشاعر بعيداً عن مدلولاتها الثابتة فى قواميس اللغة والاستخدام العادى .

إن مبدأ الضرورة فى اللغة إذن موضوع يبلغ حداً كبيراً من الطرافة والإمتاع العقلى وهو ليس مقصوراً على حدود اللغة من حيث هى ، بل يتعداها إلى آفاق الدراسة الأسلوبية من حيث المفهوم النقدى والبلاغى ، ومن حيث موسيقى الشعر ، ومن هنا كان إشرافى على هذا البحث الذى تابعت خطواته ،وكانت عنايتى بموضوعه لا لأنى شاركت فى تحقيق كتاب من كتب الضرورة وهو كتاب الضرائر لأبى عبدالله محمد بن جعفر التميمى القزاز القيروانى ، بل لأهمية الموضوع من حيث علاقة اللغة بالشعر . وأرى أن الدكتور

---

(١) انظر زهرة الآداب للحصرى القيروانى ٣ : ٥٢ .

عبد العال شاهين قد وضع ببحثه هذا اللبنة الأولى فى بناء هذا الموضوع إذ اتجه إلى دراسة الضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى ، وهى القاعدة الأساسية الأولى فى فهم معنى الضرورة لغة واصطلاحاً ، وإدراك موقف العلماء القدماء والمحدثين منها ، ومعرفة قضاياها المختلفة التى أثارتها نصوص الشعر الجاهلى التى خرجت عن حدود المألوف والمعروف لدى العلماء ، وقد حصر الباحث هذه القضايا فى الزيادة والنقص ، فى الحرف أو الكلمة أو الجملة أو الحركة ، وفى التغيير ، وانتهى إلى نتائج طيبة أهم ما فيها أن الضرورة ليست خطأ أو عيباً وإنما هى مظهر من مظاهر اعتداد الشاعر بنفسه واقتداره على الخلق والإبداع وامتلاكه اللغة بإحساسه القوى بها دون أن يتعبدها أو يجعل إلهامه رهن قيودها .

وما من شك فى أنه قد أحسن الأساس وهيأ للباحثين بعده سبيل المضى إلى العصور الأدبية المختلفة للبناء على ما أسس ، ولإدراك النواحى الفنية والجمالية فى خروج الشعراء والكتاب أيضاً على القواعد الثابتة للغة ، بشرط أن يكون هذا الخروج لغاية فنية جميلة ، وبحس عربى أصيل ، يثرى اللغة ولا يبددها ، ويعمقها ولا يشتتها ، ويزيدها بياناً وإفصاحاً ، لا عجمة وغموضاً

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث وبجهد صاحبه ، وهو من وراء القصد والسبيل .

محمد مصطفى هدارة

الرياض فى جمادى الأولى سنة ١٤٠٢ هـ
مارس سنة ١٩٨٢ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نحمد الله ونستعينه ، ونصلى على أشرف خلقه وسيد رسله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعـــد :

فإنا قد اتجهنا أن نرمى بسهمنا بين السهام فى هذا البحث الجاد من مباحث اللغة : (بحث الضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى) ، ورأينـــا فيه ناحيتين مهمتين :

أولاهما : اتصاله بمباحث فى النحو واللغة والعروض والبلاغة والنقد وهذا يكسبنا بسط الفكر والنظر فى هذه الموضوعات لتنجلى لنا الجملة البليغة فى أعلى درجات القول من الكتاب الحكيم الذى أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ، ثم فى تعبير رسوله الأمين عليه الصلاة والسلام .

ثانيتهـا : أن هذا الموضوع ضربت فيه أقلام المفكرين والباحثين من قديم ، فاتسعت آفاقه وتعددت جوانبه ، وتنوعت أصدافه وجواهره ووصل كثير من العلماء فيه إلى نتائج وحقائق يمكن الاعتماد عليها والوصول عن طريقها إلى نتائج جديدة وغايات عظيمة حيث إن الطريق أصبح شبه معبد للوصول بالدراسات الجامعية إلى شأوها ، ومن ثم نجد الخصب الباعث على النمـاء قائمـاً وميسوراً ، ونجد المـادة اللغوية والفنية فى متناول اليد ونجد فيها نظرات العلماء قدماء ومحدثين قد ارتسمت فى صورتها الناضجة ، فليس بدعاً أن نعبر البحر مع العابرين ، ولكن لنحقق هدفاً غير الذى حققوه ، ونجمع من ذخائر البحر ما يضيف إلى ما جمعوه .

وهذا العمل منا يصاحب قافلة العلم والبحث فى اللغات ، فإن دراسة الأساليب واستشفاف الذوق ، وبيان ما يعبر عنه أى (الدراسة الأسلوبية) هى موضع اهتمام كثير من علماء اللغة والأدب فى الشرق والغرب .

وطريقنا فى الدراسة بين المعالم واضح المنهج ، لأننا لما وجدنا المادة للدراسة أمكن تيسير دراستها بالإضافة إلى وجهات النظر الكثيرة التى قرأناها متصلة بهذه المادة كما وجدنا أن الموضوع نفسه لم يسلم من مناقشات العلماء فى جواز وقوعه أو عدم جوازه ، وما معنى الضرورة وما حقيقتها وهل هذا الاسم يشير إلى أن الضرورة عيب أو غير عيب . ولم تقف المناقشة عند القدماء بل امتدت إلى الباحثين فى العصر الحديث . فلا بد لنا إذن من النظرة المتأنية ، والوقفة الفاحصة فى هذا الجو من التفكير والجدل .

وإذا كان البحث لغوياً فى مظهره وحقيقته فلا بد من استشارة اللغة نفسها فى معنى الضرورة وتعريفها ، وما يتصل بذلك من ورود الكلمة مستعملة فى المعجز البليغ من كتاب الله وفى كلام رسوله صلى الله عليه وسلم إلى غير ذلك . فاتضحت لنا بذلك معالم البحث فانقسم إلى قسمين :

أولهما : يتناول الضرورة فى معناها وحقيقتها وتطورها التاريخى وآراء العلماء فيها وأحكامهم عليها ، وكان لعلماء النحو فى ذلك القدح المعلى والنصيب الأوفى فاستوجب ذلك عرض آراء الخليل وسيبويه والفارسى وابن جنى والفراء والكسائى وأبى حبان وابن مالك وابن هشام والشاطبى وغيرهم من أعلام النحاة ثم آراء المحدثين . وانتهينا فى ذلك إلى رأينا من أن الضرورة ليست عيباً ما دامت تعبر عن نفس شاعرة ، وخلق وإبداع .

وقد رأينا أن هذا الجزء النظرى من البحث ضرورى للقارئ ليعرف كيف تبذل الجهود ، وكيف تفنى الأعمار فى خدمة مقومات الحياة الراقية للغة وأغراضها النبيلة ، ثم للاستضاءة بهذه النواحى فى الوصول إلى غايتنا ، وبخاصة أننا قد اكتسبنا رأياً بعد دراسة هذه الاتجاهات وعرضها . وهذا العرض والرأى يفيدان جداً عند دراستنا التطبيقية للضرورة ومن ثم تشعب هذا القسم فى فصلين هما : معنى الضرورة ، وآراء العلماء فيها .

ثانيهما : الجانب التطبيقى وفيه ثلاثة فصول هى : (الزيادة ، والنقص ، والتغيير) وذلك أننا بالبحث فى كتب السابقين وجدنا أن ما عرض من أنواع الضرورة يجاوز العصر ، ويتداخل فى العرض والعناوين ويقدم المادة الكثيرة

المتشعبة التى لا يمكن الهيمنة عليها وامتلاك ناصيتها إلا بصعوبة ، وقل من يلتزم منهم تبويباً معيناً ولهم العذر فى هذا ، حيث كانوا حريصين على أن يقدموا لنا من بعدهم ثمرات ناضجة لجهود مخلصة يمكن الانتفاع بها والاهتداء بهداها ، ولكننا وجدنا منهم من يمكن اقتفاء أثره ونهج طريقته فى الترتيب والتبويب مثل ابن عصفور فى السابقين والألوسى فى الخالفين مع اختلاف فى الرؤية وغزارة فى المادة ولا يمكن أن نقدر هؤلاء قدرهم إذ حفظ لهم الجزاء عند ربهم .

وقد نهجنا منهجهم فى هذا ، فأصبحت فصول الضرورة فى نظرنا ثلاثة فصول .

وتحديداً للبحث وتحرياً للصحة لم نعتمد من الشواهد إلا ما كان موثوقاً بصحته وصحة نسبته ، ودلالته على أصالة اللغة فى عصر لا يتطرق إليه الشك من عصور اللغة وهو العصر الجاهلى ، واضعين فى اعتبارنا أن العصر الإسلامى امتداد له فى صفاء اللغة وسلامتها من الخطأ ولكننا قصرنا الاستشهاد على شعر الجاهليين أو الذين شهدوا فترة من العصر الإسلامى حتى تضيق دائرة البحث ولا تتشعب الأمثلة من جهة فيمكن استيعابها ولا يشغلنا حشدها عن تحسس جزئياتها وصولا إلى الغاية ، وإذا شككنا فى نسبة شعر أو لم نعرف قائله أو كان لغير الجاهليين أو المخضرمين الذين شهدوا الإسلام ضربنا صفحاً عنه وأبعدناه من البحث كما أن الشعر غير الدال على الضرورة لأنه لغة قبيلة من القبائل فإننا نستبعده من بحثنا ما لم يكن قائله من غير أبناء هذه الجماعة أو القبيلة . غير أن ضرورة العمل فى البحث قد تقضى بعرض بعض النصوص غير المستوفية للشروط السابقة استجلاء لمسألة أو توضيحاً لرأى فإننا لا نجد فى ذلك بأساً فى حدوده الضيقة جداً ومع التنبيه إلى أنه نص لا يدخل فى إطار المنهج مع بيان السبب فى ذكره ووضعه غالباً فى هامش البحث .

ونحن لا نعرض النصوص كما عرضها السابقون ، وإنما نفيد من السابقين فى عرضهم مع مراجعة الآراء وتبين اتجاهاتها والبحث عن مطابقة

النص بقواعد النحو ، وبيان المسألة التى تتصل به لمعرفة الحكم على النص من كونه مشتملا على ضرورة أو غير مشتمل . فتصبح اللغة موجهة للنص فى الحكم عليه من جهة ، ومعروضة فى ثوب جديد من جهة أخرى وهذا هو هدفنا من الدراسة ، فإذا كانت لنا رؤية جديدة فى الضرورة ، فإنا نكون قد استنبطناها من دراسة النص فى مطابقته للقواعد ، ومن دراسة آراء العلماء .

والذى جعلنا نستشير كتب النحو فى كل ما يعرض لنا من مسائل أنا وجدنا هذه الكتب قد تميزت أقسامها ، ونضجت الفكرة فيها أكثر بكثير من نضجها عند الناظرين فى ضرورة الشعر ذلك أن النحو هو العلم الذى تفخر به العربية فى اشتداد ساعده وعلو كعبه فى القوة والقرب من الكمال

وإذا جاز لبعض المتأخرين الإنحاء باللائمة على النحاة فى صرامة أحكامهم ودعوتهم إلى الأخذ بقواعد اللغة فى غير مرونة ولا تجاوز ، فإن للنحاة عذرهم فى الحرص وللمتأخرين حقهم فى الأخذ بما يتحقق به إبراز الذوق الأدبى حتى تتسع جوانب التعبير .

والنص لدى الباحث هو مادته والأمر الأثير عنده المحبب إليه فلا بد أن يعرف جوه وقائله وعصره وهذا ما حرصنا على المشاركة فيه بقدر ما يتسع له المجال مع إثبات ذلك بهامش البحث . فكان للتحقيق العلمى ركن مهم فى العمل يتطلب دائماً توثيق النص والإشارة إلى آراء العلماء والمواضع التى أخذنا منها هذه الأفكار والآراء ، والترجمة للشعراء وبخاصة من لا يشتهرون فى الأدب الجاهلى أو من يكونون موضع شك .

وبهذا تستقيم مادة الكتاب العلمية ، لم نترك فيها موضعاً يصح لنا إبداء الرأى فيه إلا وقد استوفينا ذلك مع التزامنا التقديم لكل فصل وتذييله بما يوضح جوانب الفكرة ويستبين منه رأينا .

وقد حمدنا الله على أن يكون فهمنا لكل موضوع واضحاً من التناول فى الأثناء وفى الخاتمة لكل مسألة ثم لكل الموضوع مع شمول ما عرضناه لعلوم اللغة من نحو وبلاغة وعروض ونقد .

والله نسأل أن يجعل هذا البحث نافعاً وأن يتخذ منه طلاب العربية طريقاً لتحقيق غاياتهم فى المعرفة والتذوق إنه نعم المولى ونعم النصير .

القسم الأول
الضرورة وأحكامها



الفصل الأول

مفهوم الضرورة

المفهوم الاصطلاحى للضرورة

اختلف العلماء فى حد الضرورة وانقسمت فى ذلك آراؤهم وذهب الجمهور إلى أنها : ما وقع فى الشعر مما لا مثيل له فى النثر . سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا(١) . وذهب آخرون ممثلين لمذهب سيبويه وابن مالك والأعلم ومن شايعهم إلى أنها : ما ليس للشاعر عنه مندوحة(٢) مستنبطين رأيهم هذا من المعنى اللغوى للضرورة وأنها لا تكون إلا لحاجة ، وأنها كذلك ما لا يجد الشاعر مفراً من حذفه أو زيادته أو غير ذلك تفادياً لانكسار وزن أو اختلال قافية .

وثمة رأى ثالث يعتبر الضرورة أنها ما جاز فى الشعر والسجع وهو رأى الأخفش(٣) وسنبين فيما يلى أدلة كل فريق والرد عليه إن كان ثمة تعقيب .

ويعكس فهم أصحاب الرأى الأول (رأى الجمهور) تصريح الخليل ابن أحمد (بأن الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا ، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ، ومن تصريف اللفظ وتعقيده ، ومد مقصوره وقصر ممدوده ، والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته ، واستخراج ما كلت الألسنة عن وصفه ونعته . . ويحتج بهم ولا يحتج عليهم)(٤) .

---

(١) انظر : همع الهوامع : (٢٥٨/١) ، خزانة الأدب : (١٤/١ ، ٥٣٥/٣) ، والضرائر للألوسى ص (٦) .

(٢) انظر : كتاب سيبويه : (٣٣٣/١ ، ٣٤٤) ، والضرائر للألوسى ص (٦) .

(٣) ارتشاف الضرب ص (٣٤٠) ، وهمع الهوامع : (١٥٨/٢) ، والاقتراح ص (١١) والضرائر للألوسى ص (٣٣) .

(٤) زهر الآداب للحصرى : (٥٢/٣) ومنهاج البلغاء لحازم القرطاجنى ص (١٤٣) .

وعلق القرطاجنى على هذا الحكم بقوله : (فلأجل ما أشار إليه الخليل من بعد غايات الشعراء . وامتداد آمادهم فى معرفة الكلام ، واتساع مجالهم فى جميع ذلك يحتاج أن يحتال فى تخريج كلامهم على وجوه من الصحة ، فإنهم قلما يخفى عليهم ما يظهر لغيرهم ، فليسوا يقولون شيئاً إلا وله وجه ، فلذلك يجب تأويل كلامهم على الصحة ، والتوقف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه)(١) .

ولقد ارتفعت هذه النغمة إلى أن صارت صوتاً عالياً لدى لغويين لاحقين للخليل مثل ابن جنى وابن عصفور والشاطبى وأبى حيان وغيرهم على نحو ما سيبدو فيما بعد .

ومن أدلة أصحاب هذا الرأى قول الشاعر :

* كم بجود مقرف نال العلى *

فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور ، وذلك مما تختص بجوازه الشعر ولم يضطر إليه ، إذ قد ينوى الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه(٢) .

وأما القول الثانى المعبر عن وجهة نظر سيبويه للضرورة ومؤداه بأن الضرورة لغة خاصة يرجع الشاعر فيها إلى أصول متروكة ملتزماً فى ذلك وجهاً من وجوه القياس ، فهو يقول : (وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً) .

وعلى منواله نسج ابن مالك فالضرورة ما ليس للشاعر عنها مندوحة فإنها مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مدفع عنه(٣) .

ونسبوا إليه أنه قد خصها بالاضطرار لأنه ما لم يضطر إليه الشاعر فليس بضرورة ، إنما يجوز فى الاختيار على قلة لقوله فى كلامه على وصل (الـ) مثلا بالمضارع فى شرحه للتسهيل . وعندى أن مثل هذا مخصوص بالضرورة

---

(١) منهاج البلغاء ص (١٤٤) .

(٢) همع الهوامع : (١٥٦/٢) .

(٣) انظر : الكتاب : (٣٣٢/١ ، ٣٤٤) ، والضرائر للألوسى ص (٦) .

لإمكان أن يقول الشاعر : (صوت الحمار يجدع) بدلا من (صوت الحمار اليجدع) وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة فى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار(١) .

ويعارض هذا الرأى ويفسده قول ابن هشام متحدثاً عن وصل (ال) بالجملة الاسمية وبالظرف وبالفعل المضارع قال فى ختام ذلك : (والجميع خاص بالشعر خلافاً للأخفش وابن مالك فى الأخير)(٢) .

وقوله متحدثاً عن (حذف لام الأمر) وبقاء عملها فى الشعر وقد تحذف اللام فى الشعر ويبقى عملها كقوله :

فلا تستطل منى بقائى ومدتى ولكن يكن للخير منك نصيب

وقوله :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شىء تبالا

أى : (ليكن) و (لتفد) . . . ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى فى الشعر وقال فى البيت الثانى : إنه لا يعرف قائله مع احتماله بأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو : يغفر الله لك ، ويرحمك الله . . . وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر أجازه الكسائى فى الكلام لكن بشرط تقدم (قل) وجعل منه : « **قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة** » : أى ليقيموها ، ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله :

قلت لبواب لديه دارها تأذن فإنى حموها وجارها

أى لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال : وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول : (ائذن)(٣) .

---

(١) انظر : الألوسى ص (٦) .
(٢) مغنى اللبيب : (٤٨/١) .
(٣) مغنى اللبيب : (١٨٦/١ – ١٨٧) وانظر أيضاً : (١٧٢/٢) حيث يقول ابن هشام (فى حذف لام الطلب) : هو مطرد عند بعضهم . . . والحق أن حذفها مختص بالشعر كقوله :

* محمد تفد نفسك كل نفس *

وتعقيباً على قول ابن مالك يقول أبو حيان الأندلسى : (لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر ، فقال فى غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هى الإلجاء إلى الشيء فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذاك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر والمختصة به ولا يقع فى كلامهم النثر ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ؟ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره)(١) .

وتناول السيوطى مسألة حذف لام الأمر مسجلا رأى ابن مالك فيها فقال : يجوز فى الاختيار ، وبعد قول : — ولو كان غير أمر — نحو : قلت لزيد يضرب عمراً أى : (ليضرب) ولا يجوز فى غيره إلا ضرورة ، واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفها بعد أمر ، واستدل فيه بقوله :

قلت لبواب لديه دارهـا تيذن فإنى حمها وجارها

قال : وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول : (إيذن) أو (تيذن إنى)(٢).

وعلى هذا الرأى أفاض الشاطبى فى الرد على ابن مالك فى شرحه على الألفية ، وبين هذه المسألة بما هو أوسع من ذلك فى باب الضرائر من كتابه : (أصول العربية)(٣) . ومؤدى ما أورده فى شرح الألفية أن هذا القول باطل من وجوه :

أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع ، وعلى إهماله فى النظر القياسى جملة ، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه .

الثانى : أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن فى الموضع

---

(١) التذييل والتكميل فى شرح التسهيل : (١/١٧٠ — ١٧١) مخطوطات دار الكتب والضرائر للألوسى ص (٨) .
(٢) مغنى اللبيب : (١/١٨٧) ، وهمع الهوامع : (١/٥٥ ، ٥٦) .
(٣) نقلا عن الضرائر للألوسى ص (٦ — ٨) .

غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . هذه الراء فى كلام العرب من الشياع فى الاستعمال بمكان لا يجهل ، ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها ، وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع فى نطقه راء فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلا(١) . ولا مرية أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير . وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى إلى أن لا ضرورة فى شعر عربى وذلك خلاف الإجماع . وإنما معنى الضرورة : أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به فى ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال فى شىء يزيل تلك الضرورة .

الثالث : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر . واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ولا شك أنهم فى هذه الحال يرجعون إلى الضرورة لأن اعتناءهم بالمعانى أشد من اعتنائهم بالألفاظ . وإذا ظهر لنا فى موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال .

الرابع : أن العرب قد تأبى الكلام القياسى لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره أو العكس فتركب الضرورة لذلك .

ولقد انبرى محقق كتاب : (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لمنتقدى ابن مالك مدافعاً عنه ومنكراً على أبى حيان تعقبه لابن مالك فى مسألة الضرورة ويرى أنه متحامل عليه وأن ما ذهب إليه ابن مالك مأخوذ من كلام سيبويه ومتفق مع المعنى اللغوى للضرورة يقول فى تضاعيف حديثه عن مذهب ابن مالك النحوى وممهداً للكتاب(٢):

---

(١) البيان والتبيين : (١/٨ – ١٠) ، والضرائر للألوسى ص (٧) .

(٢) كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك بتحقيق الأستاذ محمد كامل بركات ص (٤٨) فى حديثه عن مسألة (الضرورة عند ابن مالك) .

تعقب أبو حيان – على عادته – ابن مالك فى مسألة الضرورة وقال فى شرحه للتسهيل : لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر .

وأبو حيان متحامل على ابن مالك فى مسألة الضرورة تحامله عليه فى الاستشهاد بالحديث . فابن مالك لم ينقل رأيه عن سوء فهم كما يدعى أبو حيان ولم يكن قوله بدعاً من القول . وإنما هو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره – كما أشار الألوسى بل إن معنى الضرورة لغوياً لا يخرج عما ذهب إليه ابن مالك (فالضرورة الحاجة(١) والاضطرار . الاحتياج إلى الشىء ، واضطره إليه أحوجه وألجأه فاضطر) .

ويخلص المحقق فى نهاية دفاعه إلى أن ابن مالك متفرد فيما ذهب إليه لسعة أفقه وتأثره بالذوق اللغوى أكثر من تأثره بمصطلحات النحاة ، وأن منتقديه قد أساءوا فهمه للضرورة وعدوه متوسعاً فيها لكن ما ذهب إليه ابن مالك ليس توسعاً فى الضرورة بل تضييقاً لها وتوسعاً فى الاختيار .

ولا ضير عنده من إخراج بعض الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار فأشعار العرب ليست منزلة ، واصطلاحات النحاة ليست منزهة . يقول المحقق :

(والضرورة(٢) عند جمهور النحاة اصطلاح تعارف عليه أكثرهم ، وليس ابن مالك ملزماً بالتقيد بهذا الاصطلاح ، وهو الرجل اللغوى الواسع الأفق وليس النحو الاصطلاحى إلا تنظيم قواعد اللغة فقول ابن مالك فى الضرورة خاضع لتأثره بالذوق اللغوى أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم ، وليس جهلا أو عدم فهم ، كما يقول أبو حيان وهذا القول لا يعد توسعاً فى الضرورة كما قال بعض من تعرضوا لنقده . وإنما هو تضييق للضرورة وتوسع فى الاختيار ، وهو المذهب الذى جرى عليه ابن مالك فى كل اتجاهاته النحوية واللغوية) .

---

(١) القاموس المحيط جـ ٢ مادة (الضرر) ص (٧٥) .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص (٤٨ – ٤٩) .

ولا أدرى . ماذا يضير النحو واللغة . إذا أخرجنا بعض الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار ؟ وأشعار العرب ليست منزلة . واصطلاحات النحاة ليست منزهة .

فلا ضير عندى على ابن مالك فى تخريجه للضرورة على هذا الوجه . بل لا ضير علينا أن نأخذ برأى ابن مالك فى هذه المسألة . ما دام فى رأيه توسع فى الاختيار(١) .

لم يخرج الأستاذ المحقق صاحبه من دائرة أصحاب الرأى الثانى وإن شئت فقل : لم يستطع هذا ، بل إن جل ما حاوله جاء . على الرغم منه - تأكيداً لما يقول به صاحبه بشأن الضرورة .

والحق أننى سعدت - للوهلة الأولى - لمجرد قراءتى لاستدراكه فى مقدمة تسهيل الفوائد بعنوان : (الضرورة عند ابن مالك) حيث منيت النفس بالاستمتاع بدراسة تحليلية قد تثرى البحث بتحليل النصوص التى تعرض فيها ابن مالك للضرورة ، ومناقشة المعترضين عليه ثم استخلاص حكم لابن مالك أو عليه بما يبديه من أن هذا النص غير صالح للخروج عن الضرورة وأن الدافع إليه الإلجاء دون غيره فيكون بذلك قد دعم دعواه بما يسندها من أدلة لكننى كنت واهماً فى توقعاتى إذ أننى قرأت الاستدراك قراءة أولى فلم أعثر فيه على نص واحد ساقه المحقق لابن مالك ليستنبط منه حكماً ، فقلت : لا بأس فربما لدى الأستاذ من الأدلة الخارجية ما يقوى مذهب صاحبه ويبطل حجج المعترضين فعاودت القراءة مرة ومرات فلم أظفر بما رجوت غير أنى وجدتنى أمام مدافع مصر على رأيه وهو لا يملك من الحجج وأسباب الدفاع سوى إطراء صاحبه والتحدث عن مناقبه وينحى باللائمة على المعترضين عليه وتبياناً لذلك أستأذن فى تقدم مقتطفات مما ذكره .

يقول معللا ابتعاد رأى ابن مالك فى الضرورة عن رأى الجمهور :

---

(١) مقدمة تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك بتحقيق وتقديم محمد كامل بركات ص (٤٨ - ٤٩) .

(والضرورة عند جمهور النحاة اصطلاح تعارف عليه أكثرهم ، وليس ابن مالك ملزماً بالتقيد بهذا الاصطلاح وهو الرجل اللغوى الواسع الأفق ، وليس النحو الاصطلاحى إلا تنظيم قواعد اللغة)(١) .

ولا أدرى ما يقصده المحقق فى الرد على أبى حيان ومنتقدى ابن مالك — بقوله : (وهذا القول لا يعد توسعاً فى الضرورة(٢) — كما قال بعض من تعرضوا لنقده (لنقد ابن مالك) وإنما هو تضييق للضرورة . وتوسع فى الاختيار وهو المذهب الذى جرى عليه ابن مالك فى كل اتجاهاته النحوية واللغوية ، ولا أدرى ماذا يضير النحو إذا أخرجنا بعض الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار) ؟

ماذا يعنى الأستاذ المحقق بهذا الاستفهام الإنكارى ؟

وماذا يضير النحو إذا استطعنا إخراج كل الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار ؟ أخذاً برأيه وعملا بمبدأ الانفساح الاختيارى .

أيعنى الأستاذ أن ما خرجه ابن مالك من شواهد تبرأ من حكم الضرورة ، ومن لم يخرجه منها قضى عليه بالحكم بها ؟

ولما كان الأمر كذلك فإنا لا نوافقه فيما قضى به لأنه بذلك الحكم جعل من ابن مالك عقلا لغوياً كلياً يبيح ويمنع ولا معقب لحكمه فما رآه أن قائله متمكن من أن يقول بديلا عنه فليس بضرورة ، وما لم يتمكن ابن مالك من أن يستبدل بلفظ الضرورة غيره فلا قدرة لسواه على ذلك — فهو الرجل اللغوى الواسع الأفق — ومن ثم وجب أن تعده ضرورة .

إن الأستاذ المحقق لم يحدد لنا ذلك التوسع الذى يعنيه كى تكون لدينا معايير تحد عندها الضرورة من غيرها .

هل هو توسع غير محدود مثلا ؟ إن الأمر يبدو كذلك ، لأنه إذا أمكن تبديل لفظ آخر من غير خروج على القياس انتفت الضرورة وعليه فلا وجود

---

(١) انظر : تقديم المحقق لتسهيل الفوائد ص (٤٨) .
(٢) المصدر نفسه ص (٤٩) .

لظاهرة الضرورة إذن ذلك لأنها ستتلاشى معالمها بالاحتيال على تخريج أى منها مهما يضيق ابن مالك من دائرته ومن ثم فلا محل للقول بأنها ضرورة ، وبالتالى فلا وجود لها ولا يعنى هذا الرد أننا لا نعرف لابن مالك قدره وسمو مكانته ، وكثرة عطائه فى اللغة والنحو فهذا أمر يبتعد عن مجرد المناقشة والجدل وإنما نقصد ما أورده المحقق من إبراز آراء ابن مالك ليكون أعلى من مستوى المناقشة فيتضاءل أمامها ما رآه الجمهور فى هذه المسألة .

ورب حجة مقنعة ساقها الشاطبى فى شرحه لألفية ابن مالك مفنداً لزعمه الذى يدافع المحقق عن صحته من ذلك قدرة واصل بن عطاء على هجر حرف الراء فى مناظراته وخطبه على المنبر لمكان لثغته فيها ، مما يبرهن على أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير ، وأن ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره .

ثم ما بال الأستاذ المحقق لم يعقب على هجوم الشاطبى على ابن مالك — وهو شارح ألفيته مثلما هو محقق تسهيله إذا جاز لى التشبيه توسعاً — وقد أبطل الشاطبى قول ابن مالك بالوجوه الأربعة التى أسلفنا ذكرها ؟

ما باله لم يستسغ نقد أبى حيان وأهمل قول الشاطبى : (إن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن فى الموضع غير ما ذكر . إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل)(١) .

هذه الراء فى كلام العرب من الشياع فى الاستعمال بمكان لا يجهل ، ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها ، وقد هجرها واصل بن عطاء(٢) لمكان لثغته فيها ، حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع فى نطقه راء فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلا .

ولا مرية فى أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير . وإذا

---

(١) ولا أظن أن الأستاذ المحقق لم يقرأ ما كتبه الشاطبى فى ذلك فهو فى تحقيقه يعلم صلة الرجلين ومدى ارتباط بحوث كل منهما بالآخر .

(٢) راجع : جـ ١ ص (٨ ، ٩ ، ١٠) من البيان والتبيين لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ

وصل الأمر إلى هذا الحد أدى إلى أن لا ضرورة فى شعر عربى ، وذلك خلاف الإجماع .

وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به فى ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال فى شىء يزيل تلك الضرورة .

والمحقق يستند إلى إشارة أوردها الألوسى فى تضاعيف حديثه عن أصحاب الرأى الثانى فى الضرورة : (أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره)(١) . فيقول : (ولم يكن قوله بدعاً من القول ، وإنما هو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره كما أشار الألوسى)(٢) .

ما رأى الأستاذ المحقق فى أن سيبويه وجد من ينادى بدره شبهه قوله برأى ابن مالك عنه ؟ .

أجل لقد توفرت الدكتورة خديجة الحديثى على بسط بحث مستفيض عنوانه : (موقف سيبويه من الضرورة)(٣) استعرضت فيه قضايا الضرورة الواردة فى الكتاب وخلصت فى نهاية بحثها إلى نتيجة تقول : (ويتضح لنا من ذلك أن ما وصفه (سيبويه) بأنه يجوز فى الشعر حسن وكثر أم جاز فقط ، وما وصفه بأنه كثير فى الشعر ، أو بأنه لا يجىء إلا فى شعر ، سواء أمنع استعماله فى النثر أم كان ما ورد منه قليلا شاذاً أم خطأ جميع هذا من الضرورات

وكذلك ما وصفه بأنه قد يجوز فى الشعر ، أو اضطر إليه الشاعر أو لا يكون إلا إذا اضطر إليه الشاعر ، كله مما يجوز فى الشعر ولا يجوز فى الكلام المنثور .

---

(١) الألوسى ص (٦) .
(٢) مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص (٤٨) .
(٣) دراسات فى الأدب واللغة – مجلة كلية الآداب والتربية (قسم اللغة العربية) جامعة الكويت ص (٢٤٨) .

وسواء فى ذلك ما كانت فيه مندوحة إلى غيره أم لم تكن فيه وهذا يعنى ، أنه يجيز للشاعر أن يستعمل مسائل من الأبواب غير الجائزة فى النثر إن أحوجه الشعر إلى ذلك اضطراراً أو اختياراً فيه .

وفى هذا رد على أبى حيان الأندلسى والسيوطى ممن نسبوا إلى سيبويه القول بالإلجاء فى الضرورة الشعرية(١) .

والأستاذ المحقق يناقض نفسه فى غير موقف . فهو يأخذ بإشارة الألوسى إلى كلام سيبويه . وبعض الطرق عن تصريح الألوسى نفسه باعتناقه لرأى الجمهور ورفضه لرأى ابن مالك حين يقول فى الضرائر : (والمختار القول الأول وهو قول الجمهور)(٢) : (والعبد الفقير (يعنى نفسه) قد جرى فى هذا الكتاب على ما جرى عليه الجمهور فإنه الأنسب بمذاق العرب)(٣) . وتارة يقول المحقق : (إن ابن مالك لم يكن قوله بدعاً من القول وإنما هو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره)(٤) . وتارة أخرى يقول : (والضرورة عند جمهور النحاة اصطلاح تعارف عليه أكثرهم ، وليس ابن مالك ملزماً بالتقيد بهذا الاصطلاح وهو الرجل اللغوى الواسع الأفق وليس النحو الاصطلاحى إلا تنظيم قواعد اللغة) .

فقول ابن مالك فى الضرورة خاضع لتأثره بالذوق اللغوى أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم(٥) .

كذا يعتز الأستاذ بالنحاة حيناً ويهون من شأنهم حيناً آخر . أنسى الأستاذ أن سيبويه إمام للنحاة الذين لم يتأثر ابن مالك باصطلاحاتهم على حد زعمه وإن قول ابن مالك مأخوذ من كلامه كما دلل .

---

(١) انظر : بحث (موقف سيبويه من الضرورة) فى مجلة قسم اللغة العربية - بكلية الآداب والتربية - جامعة الكويت ص (٣٠٨) .

(٢) الألوسى ص (٦) .

(٣) الألوسى (٩) .

(٤) تسهيل الفوائد ص (٤٨) .

(٥) المصدر نفسه ص (٤٨) .

ونحسب أنا بذلك قد أسرفنا فى مناقشة رأى لا يحتمل الكثير من المناقشة ونخلص فى النهاية إلى القول : بأن الأستاذ محمد كامل بركات محقق التسهيل والمقدم له حاول جاهداً أن يرد نقد المعترضين على قول ابن مالك فى مسألة الضرورة : (ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ولفهمه أن الضرورة هى الإلجاء وأنها مشتقة من الضرر وهو النازل — مما لا مدفع له) .

أقول : حاول الرد عليهم فضل الطريق وتشعبت به السبل وعجز عن تقديم الدليل القاطع على سلامة مذهب صاحبه ودحض آراء منتقديه .

وأنه تناول آراء بعض المنتقدين وسكت عن بعضهم الآخر فلم يستهدف سوى أبى حيان وكان أحرى به أن يناقش الشاطبى أيضاً وحتى فى رده على أبى حيان لم يكن موضوعياً .

كما أن المحقق وقع فى مصيدة التناقض لانبهام الأمر عليه وانعدام أسباب الدفاع لديه .

وبعد ، فإن فهمنا لموقف ابن مالك من الضرورة ما زال كما أسلفنا ، وما استدرك به محقق التسهيل مردود لما ذكرناه . ولنتساءل بعد ذلك : هل كان سيبويه من أصحاب الرأى الثانى ؟ وهل اختلف رأيه فى الضرورة عن رأى الجمهور ؟ هذا ما حاولت الدكتورة خديجة الحديثى الإجابة عنه بالنفى من خلال دراسة متأنية وبحث مستفيض نشر فى غضون(١) عام ١٩٧٦ — ١٩٧٧ م .

وجدير بنا — وإن طال الحديث فى الرأى الثانى — أن نستمع إلى هذا الصوت المنادى بعدم اعتبار سيبويه من أصحاب الرأى الثانى القائل : بأن الضرورة هى ما ليس للشاعر عنه مندوحة (وإنما هو متفق مع رأى الجمهور القائل : (بأن الضرورة هى ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر سواء أكان

---

(١) انظر : مجلة قسم اللغة العربية بكلية الآداب والتربية — جامعة الكويت فى عددها الخاص (دراسات فى الآداب واللغة) مهداة إلى جامعة الكويت لمرور عشر سنوات على تأسيسها فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ . بحث بعنوان — موقف سيبويه من الضرورة ص (٢٤٨) .

للشاعر عنه مندوحة أم لا) . ثم نناقش هذه الدعوى ونبدى الرأى فيها ، ويوم تصح هذه الدعوى فعلى ابن مالك أن يتحمل وحده مسئولية القول بالرأى الثانى ويتلقى بمفرده سهام النقاد التى لم يسلم من أذاها بينما هو متابع لرأى سيبويه .

لقد قدمت لنا الأستاذة الباحثة فى هذا الصدد عرضاً ممتعاً لمسائل الضرورة فى كتاب سيبويه توخت فيه عرض أقوال العلماء ومذاهبهم فيها استنباطاً للحجة ، والتماساً للدليل المؤيد لدعواها المبطل لحكم السيوطى وأبى حيان الأندلسى على سيبويه بأنه صاحب الرأى الثانى تأسيساً على عبارته المشهورة : (وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً) وبعد توطئة مسهبة ألمت الباحثة فيها بالحديث عن اللهجات وكثير من القضايا المتصلة بالضرورة ، دلفت برفق إلى غايتها تقول :

(مر بنا أن أبا حيـــان الأندلسى والسيوطى قد نسبا إلى سيبويه القول بأنه لا يحق للشاعر استعمال الضرورة فى شعره إلا عندما لا يجد مفرا من ارتكابها ، وأن ابن مالك كان متابعاً له فيما يراه من شروط الاضطرار)(١) .

وتستطرد مرجعة هذا القول إلى أمرين :

أولها : عدم استقراء مسائل الضرورة فى الكتاب والاكتفاء ببعضها .

وثانيهما : النظر إلى ما جاء فى بعض الأبواب من هذه المسائل نظرة سطحية ، فتقول :

(والذى دفعهم إلى هذا عدم تتبعهم لمسائل الضرورة فى الكتاب ، ونظرهم إلى ظاهر ما جاء فى بعض الأبواب التى عقدها لما يجوز فى الشعر مما لا يجوز فى الكلام)(٢) .

وتحقيقاً لهدفها جعلت من الأمرين السابقين وسيلتها فى تهوين موقف النقاد وانتقادهم ، فإذا كان المنتقدون لم يستقصوا مسائل الضرورة فى الكتاب

---

(١) (دراسات فى الأدب واللغة) مجلة قسم اللغة العربية بآداب الكويت ص (٢٧٨).
(٢) المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

لاستخلاص حكم عام منها فإنها تفعل ذلك ، وإذا كانوا لم يمعنوا النظر فى بعض القضايا التى عرضوا لها فى بعض أبواب الكتاب ، فإنها تحقق هذا بالعرض والتحليل وتوضيح منهج تأليف الكتاب . واستنطاق المعانى من الألفاظ والتوقف بين الحين والحين لاستخلاص الحكم وإقامة الدليل متى عن لها ذلك .

وبداية لما أشرنا تقول :

(وسنسير مع سيبويه فى أبواب كتابه المختلفة لنرى رأيه الصحيح فى الضرورة معناها ومواقعها ، ما جاز فيها وكثر ، أوقل وندر ، ما استحسن منها وما استقبح واستكره)(١) .

وأول ذلك ما لم يفطن إليه أبو حيان والسيوطى كما نلحظ من قولها : (افتتح سيبويه كتابه بأبواب مختصرة أعطى فيها أحكاماً عامة فى هذا العلم ومسائله جعلها كالمقدمة والمدخل إلى أبواب الكتاب الكبير . وهذه الأبواب هى : (علم ما الكلم من العربية) و (باب مجارى أواخر الكلم العربية) . . . وجعل هذه الأبواب مدخلا إلى كل أبواب الكتاب . وكان خاتمة هذه الأبواب باباً خاصاً بالشعر هو باب (ما يحتمل الشعر)(٢) والذى يبدو مما جاء فيه من أمثلة متفرقة من غير إحصاء ولا حصر أنه جعله مقدمة لما سيجىء فى الأبواب المختلفة من مسائل وقعت فى الشعر وجازت ، ولم تقع فى النثر . أو وقعت واعتبرت شاذة لا يقاس عليها . ودليلنا على أن هذا الباب مجرد تقديم وتنبيه إلى ما يسمى بالضرائر أن الأمثلة التى فيه تكرر ذكرها فى مواقعها من أبواب الكتاب ومسائله)(٣) .

ومن ثم استعرضت الأستاذة الدكتورة قضايا الضرورة فى نحو من سبع قضايا فى هذا الباب الذى جعله سيبويه مدخلا لما سيورده فى الأبواب العامة من مسائل الضرورة . وذلك ابتداء بصرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف

---

(١) المصدر السابق ص (٢٧٨) .

(٢) الكتاب جـ ١ ص (٢ - ١٣) .

(٣) (دراسات فى الأدب واللغة) ص (٢٧٩) .

وانتهاء بباب (وجوه القوافى والإنشاد) وجميعها أبواب عقدها سيبويه لما يختص بالشعر . من ذلك قولها(١) :

وقد نبه (سيبويه) فى هذا الباب إلى أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً كما قال العجاج :

* قواطنا مكة من ورق الحمى *

يريد : الحمام .

وقال الأعشى :

وأخو الغوانى متى يشأ يصربنه ويكن أعداء بعيد وداد

وقال امرؤ القيس(٢) :

أغرك منى أن حبك قاتلى وأنك مهما تأمرى القلب يفعل

ولو كانت فى قواف مرفوعة أو منصوبة كان إقواء .

وتتوقف فى أثناء ما تعرضه من شواهد لتعلق بقولها : (والذى يبدو من كلام سيبويه هنا إشارة إلى الضرورة الخاصة بإرجاع الألفاظ إلى أصلها المتروك ، وباستعمالهم الظرف والحرف استعمال الأسماء (أن بعض ما جاء فى هذا الموضع من الشواهد إشارة إلى قول قعنب بن أم صاحب) :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقى أنى أجود لأقوام وإن ضننوا(٣)

وقول خطام المجاشعى :

* وصاليات ككما يؤثفين *(٤)

(١) انظر : ص (٢٧٩) من المصدر السابق .
(٢) الكتاب : (٢/٢٨٢ - ٢٨٣) .
(٣) المصدر السابق ص (٢٨٠) .
(٤) المصدر السابق ص (٢٨١) .

ليس مما يضطر إليه الشاعر بحيث لا يستطيع تغييره . لأن اجتناب الضرورة فيه ممكن بأدنى تغيير فى الكلمات كأن يضع (بخلوا) بدل (ضننوا) و (مثلما) بدل (كلما) مما فيه خروج على القاعدة المستعملة فى الكلام . . . فبتبديل لفظة جديدة مكان الموجودة سلم البيت من الضرورة وفى هذا رد على من نسب إلى سيبويه القول : بأن الضرورة هى الإلجاء والاضطرار .

وتبدو لى أنهم حكموا عليه بهذا الحكم من العبارة التى ختم بها هذا الباب وهى قوله : (وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً) وتصوروا أن قوله هذا يدل على الاضطرار الذى بمعنى الإلجاء فى حين أنه يريد : يحتاجون إلى استعماله فى المعنى الذى يريدون التعبير عنه بهذا اللفظ دون غيره ، فخالفوا فيه لأجل الوزن والمعنى ما كان القياس والمستعمل ، أو أجازوا فيه ما لم يجز فى مثله من الكلام(١) .

ولو أنه أراد الإلجاء لما كان فى أكثر هذه الأبيات ضرورة لإمكان تبديلها بأسهل الوجوه ولقوله بعد هذا : (وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أحصيه لك ههنا لأن هذا موضع جمل وسنبين ذلك فيما يستقبل إن شاء الله)(٢) .

وهذا يدلنا أيضاً على أن هذا الباب إنما وضعه مقدمة لما سيجىء فى أبواب الكتاب من ضرورات جازت فى الشعر لكنها فى الكلام إما قبيحة وإما شاذة ، وإما ممتنعة .

وأعقبت الباحثة هذه المقدمة من كتاب سيبويه بحديثه عن بعض المسائل التى وردت فى النثر تشبيهاً لحالها فيه بحالها فى الشعر ، من ذلك أنهم قد يحتاجون فى الكلام المنثور إلى مد الحرف ليصلوا به ما بعده إذا لم يريدوا أن يقفوا عليه ، فيفعلون به ما فعلوا بالقوافى من مد الفتحة والضمة والكسرة حتى تصبح ألفاً أو واواً أو ياء ، أما الساكن فقد اضطروا إلى مده فى الكلام فإنهم يكسرونه فى القوافى(٣) .

---

(١) المصدر السابق ص (٢٨٢) . (٢) المصدر السابق ص (٢٨٢) .
(٣) راجع : المصدر السابق ص (٢٩٠ – ٢٩١) .

ونرى أن سيبويه قد انفرد بذكر هذا النوع من الضرورات حيث لم يرد له ذكر فى كتب النحاة المتأخرين ، ولم يشيروا إليه فى أمثلتهم التى أوردوها فى السجع من الضرورات الشعرية .

تقول تعليقاً على أمثلة سيبويه الواردة فى النثر تشبيهاً لحالها فيه بحالها فى الشعر :

وهذا النوع مما حمل فيه الكلام على الشعر عند الاضطرار إلى وصله بما بعده وهو فى حال تذكر لما بعده ،ولم يرد أن يقف عليه مثال قول سيبويه : (إنه قدى فى قد) . . . ولم ألمح له ذكراً فى كتب النحاة المتأخرين ولم يشيروا إليه فى الأمثلة التى ذكروها لما جاء فى السجع من الضرورات الشعرية ، لأن هذا الذى ذكره سيبويه هنا ليس واقعاً فى سجع ، وإن وصفه بأنه اضطرار إلى وصل الكلام بما بعده)(١) .

وثمة نقلة تالية تخوض بها الأبواب العامة للكتاب سعياً وراء هدفها المنشود تقول : (بعد هذا العرض لما جاء فى الأبواب الخاصة بالشعر فى كتاب سيبويه نعود إلى أبواب الكتاب العامة لنرى كيف عبر سيبويه عن الضرورة وهل كانت عنده بمعنى الاضطرار ، أو أنها تجىء فى الشعر ولا تجىء فى النثر سواء اضطر الشاعر إليها أم جاءت من غير اضطرار)(٢) .

وتتبعت الدكتورة خديجة الحديثى العبارات التى وصف بها سيبويه المسائل النحوية المتعلقة بالشعر فى سبع مسائل(٣) :

أولاها : (أن يقع فى الكلام ولكنه قليل أو ضعيف وقبيح وهو فى الشعر قوى وجائز وكثير . من ذلك قوله متحدثاً عن تقديم الحال على المبتدأ الذى خبره شبه جملة) .

وأخراها : (أن لا يقع فى الكلام ولا يجوز إلا أن يضطر إليه شاعر ومنه حذف الألف التى هى لام الاسم) .

---

(١) المصدر السابق ص (٢٩١) .

(٢) المصدر السابق ص (٢٩٣) .

(٣) راجع : المصدر السابق من ص (٢٩٣ إلى ٣٠٧) .

وختاماً لهذه المسائل جميعاً تنتهى بالحكم الآتى :

١ ـ وختاماً لكل ماتقدم من مواضع الضرورة فى الكتاب فإن سيبويه لم يكن يرى القول بالضرورة إذا كان من الممكن حمل البيت على غيرها يقول : (إن الشعر لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا وجد له وجه غير محمول على شاذ أو ضرورة وفى نهاية المطاف نستنتج ما يأتى :

إن الشواهد التى أوردها سيبويه فى كتابه لوصف المسائل الواردة فى الشعر كلها من الضرورات الشعرية التى ذكرت فى كتب المتأخرين بغض النظر عن موافقة النحاة المتأخرين له فى اعتبارها ضرورة ومخالفة بعضهم له فيها تقول فى ذلك : (من هذه الأمثلة التى ذكرناها للأحكام التى استعملها سيبويه فى كتابه واصفاً بها المسائل الواردة فى الشعر ، نلاحظ أنها كلها من الضرورات الشعرية التى ذكرت فى كتب المتأخرين . . . وسواء أوافق النحاة المتأخرين سيبويه فى اعتبارها ضرورة أم خالفه بعضهم فيها ، واعتبروها جائزة فى الاختيار كجوازها فى الشعر وذلك فى بعض المسائل التى اعتبرها ابن مالك أو الكسائى أو الأخفش أو الكوفيون جائزة فى الاختيار ولم يضطر إليها الشاعر إما لورودها فى بعض العبارات المنثورة من الأحاديث وغيرها مما رووه عن العرب ، وإما لوقوعها فى قراءة احتجوا بها ، أو لأن الشاعر لم يضطر إليها وإنما يستطيع وضع غيرها مكانها من غير إخلال بالوزن ونحوه ، أو منعها بعضهم واعتبرها شاذة لا تجوز فى شعر ولا نثر كما فعل فى بعض المسائل التى منعها المبرد أو ابن كيسان وغيرهما) .

٢ ـ أن سيبويه يجيز للشاعر استعمال مسائل غير جائزة فى النثر إن احتاج إليها فى شعره اضطراراً أو اختياراً تقول فى ذلك :

(ويتضح لنا من ذلك أن ما وصفه بأنه يجوز فى الشعر حسن وكثر أم جاز فقط ، وما وصفه بأنه كثير فى الشعر ، أو بأنه لا يجىء إلا فى شعر سواء أمنع استعماله فى النثر أم كان ما ورد منه قليلا شاذاً أم خطأ ، جميع هذا من الضرورات) .

---

(١) المصدر السابق ص (٣٠٧ – ٣٠٨) .

وكذا ما وصفه بأنه قد يجوز فى الشعر ، أو اضطر إليه الشاعر ، أو لا يكون إلا إذا اضطر إليه الشاعر كله مما يجوز فى الشعر ولا يجوز فى الكلام المنثور وسواء فى ذلك ما كانت فيه مندوحة إلى غيره أم لم تكن فيه .

وهذا يعنى أنه يجيز للشاعر أن يستعمل مسائل من الأبواب غير الجائزة فى النثر إن أحوجه الشعر إلى ذلك اضطراراً أو اختياراً فيه .

وفى هذا رد على أبى حيان الأندلسى والسيوطى وأمثالهما ممن نسبوا إلى سيبويه القول بالإلجاء فى الضرورة الشعرية(١) .

ولعله من الإنصاف أن أصرح بأنى أوشكت أن أقتنع بما تدعو إليه الأستاذة الباحثة ، وأسلم بما أوردته وأتفق معها فيما قررته لولا أن جميع أدلتها جاءت افتراضية ليس فيها دليل مادى واحد . من ذلك تقدمها للمسألة الرابعة من مسائل الأبواب العامة للكتاب مستنتجة أحكاماً لا تنبىء عنها المقـــدمات .

(أن لا تجوز المسألة إلا فى الشعر ، لكنها تجوز فى غير اضطرار كما يتبين من تعبيره (سيبويه) عن ذلك بمثل قوله : (لا يجوز إلا فى شعر) أو (جاز ذلك فى الشعر) أو (وقع وجاز فى الشعر) أو (وإن جزمت ففى الشعر) أو (لا يجوز فيه . . . إلا فى الشعر) إلى آخر ما هنالك من العبارات التى تدل على أنه ضرورة خاصة بالشعر ، ولا تقع فى غيره من منثور الكلام)(٢) .

وأراها حيال بعض تعبيرات سيبويه مصدرة بحكم ومعقبة عليها بحكم مخالف .

نعم إن تلك العبارات تدل على هذا التعقيب لكنها تتجافى مع ذلك التصدير . ولا أفهم من أى التعبيرات استنبطت الباحثة ذلك الاستدراك (لكنها تجوز فى غير اضطرار) ؟

---

(١) المصدر السابق ص (٣٠٨) .
(٢) المصدر السابق ص (٢٩٧) .

لذلك فإن جميع الشواهد التى سيقت فى كتاب سيبويه سواء مما عرض فى هذه الدراسة أو ما لم يعرض جميع ذلك ليس عليه تعليق لسيبويه يقرر صراحة بأن اتجاهه هو اتجاه الجمهور فى مسألة الضرورة .

ولقد نهجت الدكتورة خديجة الحديثى – إما طوعاً أو كرهاً – فى تعليقها على مسائل الضرورة منهج ابن مالك ، ولم تبعد عنه فى كثير من الأحوال ، فكثيراً ما نقرأ تعليقاً لابن مالك يقول : إن هذا البيت ليس بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول : كذا وكذا . . .

وهى فى تعليقها على بيت أنشده سيبويه لقعيب فى مسألة إرجاع الألفاظ إلى أصلها المتروك :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى   أنى أجود لأقوام وإن ضننوا

وما أنشده لخطام المجاشعى (فى استعمالهم الظرف والحرف استعمال الأسماء) : وصاليات ككما يؤثفين .

تعلق بقولها : (والذى يبدو من كلام سيبويه هنا أن بعض ما جاء فى هذا الموضع من الشواهد ليس مما اضطر إليه الشاعر بحيث لايستطيع تغييره لأن اجتناب الضرورة فيه ممكن بأدنى تغيير فى الكلمات كأن يضع (بخلوا) بدل (ضننوا) و (مثلما) بدل (ككما) مما فيه خروج على القاعدة المستعملة فى الكلام)(١) .

وتتذرع صراحة برأى ابن مالك – وهى الحريصة منذ البداية على أن تربأ بسيبويه أن يقول بما قال به ابن مالك – لترد به على السيوطى وأبى حيان الأندلسى فى هذا الموضع : (لو أننا استعملنا طريقة ابن مالك فى التمييز بين ما يجىء وقد اضطر إليه الشاعر بحيث لا يستطيع تغييره فيجوز فى الشعر فقط ، وما يجىء ويمكن تبديل موضع الضرورة فيه بلفظة أخرى يكون البيت بها خالياً من الضرورة فيكون جائزاً فى الاختيار وليس مقصوراً على الشعر ، كما فعلنا هنا بهذين البيتين ، فبتبديل لفظة جديدة مكان الموجودة

---

(١) المرجع السابق ص (٢٨٢) .

سلم البيت من الضرورة . وفى هذا رد على من نسب إلى سيبويه القول بأن الضرورة هى الإلجاء والاضطرار)(١) .

ونسيت هجوم أبى حيان على ابن مالك واتهامه له بعدم فهمه قول النحويين فى ضرورة الشعر لمجرد استعماله هذه الطريقة التى أخذت بها الدكتورة خديجة وعلق عليها أبو حيان قائلا : (فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب) (٢) .

وتمعن الدكتورة فى تأكيد هذا المفهوم عند سيبويه فى نهاية بحثها بالعبارة التالية :

(وختاماً لكل ما تقدم من مواضع الضرورة فى الكتاب . فإن سيبويه لم يكن يرى القول بالضرورة إذا كان من الممكن حمل البيت على غيرها يقول : (إن الشعر لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا وجد له وجه جيد غير محمول على شاذ أو ضرورة)(٣) .

ما الفرق بين هذا المسلك فى التخريج ومسلك ابن مالك فى حديثه عن حذف (لام الأمر) وبناء عملها فى الشعر وقد يحدث ذلك فى النثر قليلا يقول ابن هشام فى معرض حديثه عن هذه المسألة(٤) :

(ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى فى الشعر . . . وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر أجازه الكسائى فى الكلام لكن بشرط تقدم (قل) وجعل منه : « **قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة**(٥) » : أى ليقيموها ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله :

---

(١) المصدر السابق ص (٢٨٢) .

(٢) الضرائر للألوسى ص (٨) .

(٣) مجلة قسم اللغة العربية كلية الآداب والتربية بجامعة الكويت ص (٢٠٧) .

(٤) مغنى اللبيب : (١٨٦/١ – ١٨٧) وقد علق ابن هشام على قول ابن مالك بقوله :
قيل : وهذا تخلص من ضرورة لضرورة وهى إثبات همزة الوصل فى الفصل ، وليس كذلك لأنهما بيتان لا بيت مصرع ، فالهمزة فى أول البيت لا فى حشوه .

(٥) سورة إبراهيم آية : ٣١ .

قلت لبواب لديه دارها   تأذن لى فإنى حموها وجارها

أى لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة . قال ابن مالك : وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول : (ائذن)(١) .

ثم ما هذا الاستنتاج غير الضرورى أيضاً ؟

هل يعنى ما وصفه سيبويه بأنه : يجوز فى الشعر حسن وكثر أم جاز فقط كثير فى الشعر ، أو لا يجىء إلا قليل ، يجوز فى الشعر أو اضطر إليه الشاعر ، أو لا يكون إلا إذا اضطر إليه الشاعر . . .(٢) هل يعنى ذلك أن سيبويه يجوز كل هذا فى الشعر ولا يجوزه فى الكلام المنثور سواء كانت للشاعر عنه مندوحة إلى غيره أم لم تكن ؟ هل يعنى ذلك أن سيبويه يجيز للشاعر أن يستعمل مسألة من مسائل الأبواب غير الجائزة فى النثر إن أحوجه الشعر إلى ذلك اضطراراً أو اختياراً إن هذا ما قررته الدكتورة الباحثة فى نتيجة بحثها وما لا أوافقها عليه .

أجل لا أوافق الباحثة على ما استخلصته من بحثها ذلك لأن هذا الاستنتاج فى رأيى — فوق ما يحتمله النص ولا يؤدى إليه .

ولأنها ردت على من نسبوا لسيبويه القول فى الضرورة بالإلجاء والاضطرار بمثل ما أخذ على ابن مالك فى بعض مسائل الضرورة .

ثم لأن أحكامها فى هذه الدعوى لم تستند على دليل مادى صريح وإنما جاءت أحكاماً افتراضية قابلة للرد أو الشك .

ومن ثم فإننى أستميح القارئ عذراً فيما أفضت فيه العرض دون أن يتغير الوضع من حال إلى آخر ، بل ظل الأمر بهذا على سابق علمنا به فالرأى الثانى الممثل للمفهوم الاصطلاحى للضرورة يتزعمه سيبويه ويتابعه فى ذلك ابن مالك والأعلم وابن خلف وغيرهم وهم من خصوا الضرورة

---

(١) راجع : خاتمة بحث الدكتورة خديجة الحديثى موقف سيبويه من الضرورة بمجلة قسم اللغة العربية كلية الآداب والتربية جامعة الكويت (دراسات فى الأدب واللغة) .

(٢) الموضع السابق من المرجع نفسه .

الشعرية بالإلجاء والاضطرار بخلاف رأى الجمهور وهما الرأيان المشهوران لدى جمهور العلماء والباحثين .

٣ ـ وثمة رأى ثالث فى فهم الضرورة يراه الأخفش وهو : أن الضرورة هى : ما جاز للشاعر فى الكلام والسجع مستدلا بما ورد فى القرآن الكريم والحديث الشريف والمأثور من أقوال العرب فقد ذكر أبو حيان الأندلسى فى (الارتشاف)(١) : أن الأخفش يعتبر الضرورة ما جاز للشاعر فى الكلام والسجع مستدلا على ذلك بقوله تعالى : « **وتظنون بالله الظنونا** »(٢) وقوله جل ثناؤه : « **فأضلونا السبيلا** »(٢) .

زاد الألف لتتفق الفواصل كزيادة الألف فى الشعر للإطلاق وفى الحديث : ألفاظ راعى فيها النبى صلى الله عليه وسلم حكم الموازنة وتعديل المقارنة(٣) فروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال للنساء المتبرزات فى العيد : (ارجعن مأزورات غير مأجورات) وقال فى عودته للحسن والحسين كرم الله وجههما : (أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة) والأصل فى مأزورات موزورات لاشتقاقها من الوزر ، كما أن الأصل فى لامة ملمة لأنها فاعل من ألمت إلا أنه عليه الصلاة والسلام قصد أن يعادل بلفظ مأزورات لفظ مأجورات وأن يوازن لفظ لامة لفظى تامة وهامة(٤) . ومن كلامهم : (شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى) حذف التنوين من (ثرى) و (مرعى) اتباعاً لـ (ترى) . وقالوا : (الضيح والريح) أبدلوا (الحاء) (ياء) اتباعاً للريح والأصل (الضح) حكى ذلك الخليل وأبو حنيفة(٥) .

وقد أفرد الألوسى لهذا الرأى مسألة من مسائل كتابه الأربع عشرة أسماها (ما يلتحق بالضرورة الشعرية) يقول الألوسى : (اعلم أن الأئمة

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ص (٣٤٠ ب ٢٩) وضرائر الألوسى ص (٣٣) .
(٢) سورة الأحزاب آية ١٠ والآية ٦٧ .
(٣) الضرائر للألوسى ص (٣١) .
(٤) الضرائر للألوسى ص (٣٢) .
(٥) ارتشاف الضرب ص (٣ ب ٢٩) .

ألحقوا بالضرورة ما فى معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج فلا يقاس على ما ورد منه لذلك فى السعة كما لا يقاس على الضرائر الشعرية فى متسع الكلام)(١) .

ولقد استشهد الألوسى بنص للحريرى نقله من درة الغواص فى أوهام الخواص ، قدم فيه الحريرى أمثلة من الشعر والقرآن والحديث وأقوال العرب نسوق ما يكفى منها لتوضيح وجهة نظر هذا الاتجاه ويقولون : (قد حدث أمر فيضمون الدال مقايسة على ضمها فى قولهم : أخذه ما حدث وما قدم ، فيحرفون أبنية الكلمة المقولة ، ويخطئون فى المقايسة المعقولة ، لأن أصل بنية هذه الكلمة حدث على وزن فعل بفتح العين كما أنشدنى بعض أدباء خراسان لأبى الفتح البستّى :

جزعت من أمر فظيع قد حدث أبو تميم شيخ لا حدث(٢)
قد حبس الأصلع فى بيت الحدث

وإنما ضمت الدال من حدث حين قرن بقد لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة فإذا أفردت لفظة حدث زال السبب الذى أوجب ضم دالها فى الازدواج فوجب أن ترد إلى أصل حركتها وأولية صيغتها(٣) .

ثم قال : وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الأزدواج وإعادتها إلى أصولها عند الانفراد ، فقالوا : الغدايا(٤) والعشايا إذا قرنوا بينهما ، فإن أفردوا الغدايا ردوها إلى أصلها فقالوا : الغدوات .

---

(١) الضرائر ص (٢٩) .

(٢) قال فى الطرة : وفيه كناية بديعة ونكاية شنيعة ترميه بالداء العضال الذى لا يكاد يبتلى به الحيوانات ذوات المطال . وضرائر الألوسى ص (٢٩) .

(٣) ضرائر الألوسى ص (٢٩ — ٣٠) .

(٤) نقل محمد بهجت الأثرى عن الجرجانى فى شرح التكملة ، وابن سيده فى شرح أبيات الجمل تعليقاً على قولهم : فلان يأتينا بالغدايا والعشايا قولها : إنما جاءت الياء فيها لتناسب العشايا والصواب أن الذى فعل للازدواج إنما هو جمع غداة على غدايا فإنها لا تستحق هذا الجمع بخلاف عشية فإنها كقضية ووصية وأما الياء فإنها تستحقها بعد أن جمعت هذا الجمع وهى مبدلة من همزة فعائل لا من لام غداة التى هى الواو . وبيان ذلك : أن العشايا أصلها عشاء وبواو متطرفة هى لامها=

وقالوا : هنأني الشيء ومرأني . فإن أفردوا مرأني .

قالوا : أمرأني .

وقالوا : فعلت ما ساءه وناءه . فإن أفردوا .

قالوا : أناءه .

ويروى في قضايا على رضي الله تعالى عنه أنه قضى في القارصة ، والقامصة ، والواقصة بالدية أثلاثاً وتفسيره : أن ثلاث جوار ركبت إحداهن الأخرى فقرصت الثالثة المركوبة فقمصت فسقطت الراكبة ووقصت اندق عنقها فقضى لها بثلثى الدية على صاحبتيها وأسقط الثلث باشتراك فعلها فيما أفضى إلى وقصها .

والواقصة هنا بمعنى : الموقوصة .

=وتلك الواو بعد همزة منقلبة عن الياء الزائدة في عشية كما في صحيفة وصحائف ثم قلبوا الكسرة فتحة للتخفيف كما فعلها في صحارى وعذارى إلا أنهم التزموا هذا التخفيف في الجمع الذي اعتلت لامه وقلبها همزة لأنه أثقل ، ثم انقلبت اللام ، ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم أبدلت الهمزة تخفيفاً لاجتماع الأشباه . إذ الهمزة تشبه الألف ، وقد وقعت بين ألفين ثم لما جمعوا غداة على فعائل وكان كل ما جمعه على فعائل ولامه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد مستحقاً . لأن يبدل من همزته ياء كخطايا ووصايا فعلوا ذلك في غدايا لأن واو غداة لم تسلم ، فإن قلت : قدر الغدايا جمعاً لغدوة . وقد صح كلامهما لأن الواو قد سلمت في الواحد فكان القياس غداوا كما قالوا : هراوة وهراوا قلت : يأبى هذا أمران :

أحدهما : أنهما قالا : إنها جمع غداة فكيف أحمل كلامهما على ما صرحا بخلافه .

والثاني : أنه إذا دار الأمر بين إسناد الحكم إلى المناسبة ، وإسناده إلى أمر مقتض في الكلمة تعين القول الثاني .

وتوضيح هذا أن أمر الياء في الغدايا لما دار بين إسناد الحكم بابدالها من الواو في غداوا إلى المناسبة بين إسناد الحكم بالإبدال من همزة فعائل إلى أمر مقتض في الكلمة نفسها على الوجه الذي قرر من أن كل شيء جمع . . . إلخ . تعين الثاني وزعم ابن الأعرابي أن الغدايا لم تقل للمناسبة وأنها جمع لغدية لا لغداة ، واستدل على ثبوت غدية بقوله :

آلاليت حظى من زيارة أمية ... غـديات قبظ أو عشيات أشتيه

ولا دليل في هذا الجواز أن يكون إنما جاء غديات لمناسبة عشيات لا لأنه يقال : غدية .

انتهى مع توضيح منا ، وما قاله ابن الأعرابي إن لم يكن له دليل غير ما أنشده ورد عليه فلا يتم كلام ابن برى السابق وأنشد البيت السابق عن ابن الأعرابي والظاهر خلافه .

انظر : حاشية الضرائر للألوسي ص (٣٠ - ٣١) .

ويقول ابن مالك فى الكافية(١) :

وفى اضطرار وتناسب صرف ... ما يستحق حكم غير المنصرف
ورأى أهل الكوفة الأخفش فى ... إجازة العكس اضطراراً يقتفى
وبعضهم أجــازه اختيـاراً ... وليس بدعــاً فـدع الإنكارا

وفى النهاية يقول :

ولاضطرار وتناسب صرف ذو ... المنع والمصروف قد لا ينصرف

• • •

ومثل الشراح للمصروف للتناسب : **« سلاسلا وأغلالا وسعيراً »**(٢) ، **« قواريراً قواريراً »**(٣) على قراءة نافع والكسائى : **« ولا يغوث ويعوق ونسراً »**(٤) على قراءة الأعشى وابن مهران .

وقسموا التناسب إلى قسمين تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف نحو : « سلاسلا وأغلالا » ، وتناسب لرءوس الآى كقوارير الأول فإنه رأس آية فى التنوين أو بدله وهو الألف فى الوقت ، وأما قوارير الثانى فنون ليشاكل قوارير الأول . والفرق فى ذلك بين الضرورة والتناسب أن الصرف واجب فى الضرورة وجائز فى التناسب .

• • •

---

(١) الضرائر للألوسى ص (٣٣ – ٣٤) .

(٢) سورة الإنسان بعض آية : ٤ .

(٣) رأس آية : ١٥ وبداية ١٦ من سورة الإنسان .

(٤) سورة نوح بعض آية : ٢٣ والأسماء الثلاثة لأصنام كانت تعبد فى الجاهلية .

الفصل الثانى
آراء العلماء فى الضرورة

منابع الشاهد النحوى :

الشعر هو المنبع الثالث للاستشهاد فى النحو والصرف واللغة بعد القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف ، فهو شطر كلام العرب الذى يتكون من منظوم ومنثور ، والمقصود بكلام العرب . كلام القبائل الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها .

وقد وقف علماء اللغة فى الاحتجاج عند القبائل المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها ، وأولها قريش التى أجمع العلماء على أنها أفصح العرب وأصفاهم لغة ، والقرشيون هم الذين اختارهم الله واصطفاهم ليكون منهم نبى الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد تخيروا من كلام القبائل وأشعارها أحسن لغاتها ، فقد كانت القبائل تفد عليهم فى مواسم الحج ولحضور الأسواق وغير ذلك ، فاجتمع لهم مما تخيروا من اللغات المختلفة ما أضافوه إلى لغتهم وسلائقهم فصاروا بذلك أفصح العرب ، وبذلك خلت لغتهم من الهنات(١) والعيوب التى كانت متفشية فى لغات القبائل المختلفة .

كما أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب الذين يلون قريشاً فى المرتبة من قيس وتميم وأسد ، وعلى هذه القبائل اعتمد العلماء فى الغريب وفى الأعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل .

---

(١) منها عنعنة تميم وعجرفية قيس وكشكشة أسد وكسكسة ربيعة ، والكسر فى مثل تعلمون ونعلم ومثل شعير وبعير .
الصاحبي فى فقه اللغة : ص (٥٢ — ٥٣) .

وقد اعتمد سيبويه على لغة قريش ، وعدها أعلى لغات العرب وأفصحها وأقدمها وسماها اللغة الحجازية ، ويأتى بعد قريش فى الفصاحة قبائل متعددة اعتمد عليها فى كتابه منها لغة تميم وهى أعلاها ثم لغة قيس ثم لغة بنى أسد أو من ترضى عربيته منهم(١) .

هذا خلاصة ما ذكره السيوطى فى هذا المقام . ويؤخذ منه أن العلماء أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين فى اللغة العربية ووقفوا فى الاستشهاد عند أواخر العصر الأموى وأوائل العصر العباسى ولم يأخذوا إلا من القبائل الخالصة التى لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم وهى منابع الشاهد النحوى عند البصريين الذين لا يقبلون كلام من اختلط بالحواضر . أما الكوفيون فقد اتجهوا هذا الاتجاه ولكنهم يعتدون بلهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب الحطمية(٢) ، ولهذا نجد عناية العلماء باللغة اتجهت أولا إلى الأخذ من اللغة الفصيحة منظومها ومنثورها ناظرين بعين الريبة إلى ما يروى من الشعر حيث لا يقبلون منه إلا ما ثبتت صحة نسبته إلى قائله وفصاحته وصدق روايته ، وخلوه من الضرورات ، ولهذا طال حديثهم فيما يجب أن يكون عليه الراوى من صفات الأمانة والصدق ، والصحة فى النقل(٣) ، بل فى أحيان كثيرة لا يعتمدون عليه وحده ما لم ترد شواهد نثرية تعزز صحته ، وبهذا اهتم علماء اللغة والأدب والنحو بالشعراء ، وألفوا الكتب التى تعرض طبقاتهم ليجمعوا لنا من الشعر العربى فى الجاهلية والإسلام ما يعيننا فى التفسير والفقه واللغة والنحو والبلاغة .

وفى كتب الأدب نجد طبقات الشعراء كما عرضها ابن رشيق أربع طبقات : الجاهليون ، والمخضرمون ، والمتقدمون ، والمولدون(٤) .

والبصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين إجماعاً ولم يستشهد أكثرهم

---

(١) الاقتراح : ص (١٩) .
(٢) الاقتراح : (٢٧ ، ٢٩ ، ٨٤) . وخزانة الأدب : (١٧٨/١) .
(٣) المزهر : (٣٠٢/٢) .
(٤) العمدة : (١١٣/١) ، خزانة الأدب : (٣/٢) ، والمزهر : (٤٨٩/٢) .

بشعر الطبقة الثالثة ، وكان البغدادى يرى أن الصحيح صحة الاستشهاد بكلام شعراء الطبقة الثالثة ، مع أن عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبى إسحاق والحسن البصرى وعبد الله بن شبرمة يلحنون الكميت وذا الرمة وأضرابهم ويعدونهم من المولدين(١) .

أما الكوفيون فيحتجون بشعر الطبقات الأربع ، وبشعر لم يعرف قائله ، وبنوا كثيراً من أصولهم على دراساتهم لشعر هذه الطبقات .

غير أن العنصر الغالب على شواهد النحاة المتقدمين والمتأخرين ودراستهم من بين مصادر الاستشهاد الأربعة المعروفة هو عنصر الشعر ، ولم يكن العنصر الوحيد المنفرد باهتمامهم ، لكنه غلب فى تناولهم ويظن من يرى اهتمام النحاة بالشعر ، وكثرة شواهدهم الشعرية أنهم كانوا يظنون أن الشعر أهم من النثر ، وهذا وهم بل كانت للنثر مكانته عندهم فقد حظى بالعناية والرعاية ، غير أنا لا نستطيع أن نتبين هذه العناية نظراً لأن العلماء المتقدمين من نحاة وبلاغيين اعتبروا للشعر منزلة خاصة ، ووصفوه بأوصاف مختلفة حتى جعلوه أعلى أنواع كلام العرب بعد القرآن الكريم والحديث النبوى . فقال على بن سليمان المعروف بحيدرة اليمنى :

(أما الشعر فهو فى نفسه الدرجة العليا من الكلام كله بعد الكلام الإلهى والكلام النبوى فهما فوق كل كلام ، وفوق كل ذى فوق لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما ، وما سوى هذين من كلام العرب فيكون على مرتبتين : علياها النظم ، لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية . وسفلاها النثر لتعريه عن الوزن والتقفية)(٢) .

فالشعر ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ومنه تعلمت اللغة وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين .

---

(١) العمدة : (١/٩٠ – ٩١) .

(٢) خزانة الأدب للبغدادى : (١/٣ ، ٤) ، والعمدة : ١ ص (٩٠ – ٩١) .

وقد تعددت الآثار التي نوهت بالشعر وبينت عظيم مكانته مما لا يتسع المقام لسرد أقلها(١) ، ومنها تتبين منزلة الشعر والشعراء عند علماء العربية ، ولكن مع جميع هذه المزايا نجد الخلاف بين العلماء فيما يحتج به منه ، وتبنى عليه القواعد والأصول ذلك لأنه موطن الضرورات الكثيرة التي طال فيها اختلاف العلماء ، فنجد علماء النحو والبلاغة جميعاً مهتمين بضرورات الشعر يبحثونها ويقسمونها إلى مستحسنة ومستقبحة ، ويختلفون فيما جاز للشعراء أن يرتكبوه منها ، وما يمتنع عليهم ذلك ، فهذا سيبويه يخصص أبواباً في كتابه لما يجوز للشعراء ارتكابه في الشعر ولا يجوز لغيرهم من المتكلمين(٢) ، ويعقد ابن جني في الخصائص باباً لما يجوز في الشعر من الضرورة(٣) ، ويتكلم أبو حيان عن الضرورات في معظم كتبه متخذاً عناوين مختلفة في أكثر من سبعة مواضع(٤) .

ولم يقتصر الاهتمام بالضرورات على علماء اللغة والنحو والصرف ، بل تعداهم إلى علماء البلاغة والنقد فأطالوا فيها القول ، وتناولوها بالبسط والبيان كابن رشيق في العمدة وأبو هلال في الصناعتين وقدامة في نقد الشعر وعلى ابن عبد العزيز الجرجاني في الوساطة وحازم القرطاجني في منهاج البلغاء كما أن بعضهم أفردوا للضرورات كتباً خاصة مثل : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ، والضرائر للألوسي ، والضرائر لابن عصفور ، والمقرب لابن عصفور ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر لابن عبد الحليم وغير ذلك .

دوافع البحث في الضرورة :

وهذا الحرص من العلماء على البحث في ضرورات الشعر يؤذن بأن للشاعر لغة خاصة يجوز له استعمالها ، وإن كان فيها مخالفة للقياس والأصول

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص (٢٧٥) ، والعمدة : (١٦/١) وطبقات فحول الشعراء ص (٢٣) ، والمزهر : (٤٧٢/٢) .
(٢) سيبويه ج (٨/١ - ١٣) ، ج (٢٩٨/٢ - ٤٠٤) ، ج (٣٤٣/١ ، ٣٨٢) .
(٣) الخصائص : ص (٣٢٣) وما بعدها .
(٤) ارتشاف الضرب : ص (٣٤٠) وما بعدها ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل : (١٧٠/٤) .

التى وضعها النحاة للمتكلم والناثر لأنه موضع اضطرار ، فما جاء فيه مما استعمله الشعراء الذين يحتج بشعرهم فى بناء قواعد النحو والصرف واللغة وأصولها – خارجاً عما وضعوه وأجازوه – عدوه ضرورة خاصة بالشعر ، فإذا وقع فى النثر عد شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه .

وهذا هو محور البحث فى الضرورة لأننا لا نقبل فى الاستشهاد إلا ما جاء فى استعمال الشعراء الذين يحتج بشعرهم والعلماء من بعد ذلك متابعون لهم ينظرون فيما جاءوا به مخالفاً لما وضعه النحاة من أصول وقواعد فيعدونه ضرورة وإن كان فى أصله لغة فصيحة يجوز الاحتجاج بها فى الاستعمال الشعرى ، فإذا اشترطوا فى هذا الشعر المحتج به شروطاً مشددة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، كان هذا منهم حفاظاً على اللغة ، غير أنه يجب أن يعرف ما خرج على القياس الذى وضعه النحاة لنعده ضرورة غير خطأ فى الاستعمال الشعرى وإن كان شاذاً فى النثر .

ذلك أن النحاة بعد أن وضعوا قواعدهم وأقيستهم مستنبطة من منابع الاستشهاد الأربعة ، وجدوا لديهم ثروة كبيرة من الشعر خالفت أقيستهم وقواعدهم التى بنوها لوجه من الوجوه حتى أنه قد يكون فى الموضع الواحد أبيات كثيرة لا بيت واحد . ولو أنهم حملوا هذه الأبيات على الشذوذ والخروج على القياس لكان الشاذ كثرة تجعل قواعدهم موضع الارتياب والطعن . لذلك عدوا ما جاء فى الشعر من قواعد خارجة على أقيستهم رخصة يجوز للشاعر استعمالها لأنه مثقل بقيود الوزن والقافية ، ينبغى أن يخفف عنه عبء هذه الأثقال ، وهذا فى رأينا هو الدافع للبحث فى ضرورات الشعر ، وليس البحث فى ضرورات الشعر نابعاً من فهم أن هذه الضرورات سبب لرد كثير من النصوص التى جاءت مخالفة لما وضعه علماء النحو والصرف واللغة ، إذ لم يكن ما ذكر من الضرورات التى وقعت فى الشعر هى الدافع الوحيد الذى جعل العلماء ينظرون إليه بعين الريبة والشك فى صحته . وإمكان الاعتماد عليه وحده فى الاحتجاج واستنباط قواعد اللغة منه ووضع الأقيسة لها ، إنما كان لما نسبه بعض الباحثين إلى رواة الشعر من الوضع فيه ونسبة مايضعونه إلى شعراء مجهولين أو نسبة شعر إلى غير صاحبه ، لهذا نبه العلماء إلى أن فى الشعر ما هو موضـــوع لا خير فيه وأنه يجدر عدم الاحتجاج به

وأفرد السيوطى نوعاً من أنواع كتابه المزهر سماه (معرفة المصنوع) وتحدث مرة أخرى فى الجزء الثانى من الكتاب فى ذكر من روى الشعر فحرفه ورواه على غير ما روت العرب(١) .

نشأة الضرورة :

أما الضرورات الشعرية . فسنعرض آراء العلماء فيها وما وضعوه لها من أصول وأحكام ناظرين بعين الاعتبار إلى نشأة الضرورة فى الشعر العربى . وارتباطها بمقاييسه الفنية فى أوزانه وقوافيه ونظامه الخاص فيما يختاره الشاعر من عبارات وألفاظ يشحنها بقدر كبير من المعانى والإحساس فيرتب ألفاظه ترتيباً خاصاً فراراً من المألوف المعهود فى نظام النثر ، لأنه فى أثناء نظمه لا يكاد يفكر فى قيود التعابير إلا بقدر ما تخدم أغراضه الفنية . وهذه الناحية هى الخطوة الأولى فى نشأة الضرورة عند الشعراء حيث قد يخرج الشاعر عن المألوف ويتبعه فى ذلك غيره فيشيع التعبير جيلا بعد جيل ، ويكثر دورانه فى أساليب الشعراء فلا يجد اللغوى مناصاً من أن يقرر أن مثل هذا الأسلوب يختص به الشعراء .

وهذا التفكير المجرد منا يسير فى طرد واحد مما سار فيه علماء اللغة من قبل حيث يقول الأخفش : (إن صرف مالا ينصرف مطلقاً أى فى الشعر وغيره لغة الشعراء ، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك ألسنتهم . فصار الأمر إلى أن صرفوه فى الاختيار أيضاً ، وعليه حمل قوله تعالى : « **سلاسلا وأغلالا** » و « **قواريراً قواريراً** »)(٢) .

وقال العكبرى : (القراءة بترك النون ونونه قوم أخرجوه على الأصل)(٣) . ولا شك أن الأخفش من أشهر النحويين وهو يعطينا هذا التسلسل البارع فى عبارة موجزة وخطوات محددة :

١ ــ الاضطرار كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف .

٢ ــ أن تمرن ألسنتهم على ما طوعوه لضروراتهم .

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص (٢٣ ، ٤٠ – ٤١) ، والمزهر : ج (١/١٧٠–١٧١) ج (٢/٣٢٣) وما بعدها .

(٢) شرح الرضى للكافية : (١/٣٣ – ٣٤) .

(٣) إعراب القرآن للعكبرى : (٢/٢٧٩) .

٣ — متابعة غيرهم لهم فى الخروج على القواعد .

٤ — تعدى الشعر إلى الاستعمال فى الاختيار . وهذا الاستعمال فى الاختيار هو ما يسميه بعض النحويين ضرورة ولا يسميه بعضهم الآخر بل يجعله لغة قوم وينكره آخرون(١) . مما سنوضحه فيما بعد .

فالحديث عن الضرورة ونشأتها شغل كثيراً من علماء اللغة قديماً وحديثاً ، ولكل صاحب رأى حجته فيما يتجه إليه ، غير أن أيا من الآراء لا ينفى وجودها فى الشعر العربى سواء أسماها ضرورة أم غير ذلك .

فالدكتور إبراهيم أنيس مثلا يتهكم فى إنكاره على العلماء القول بالضرورة حيث يقول : (وقد خطرت فكرة الضرورة الشعرية لأذهان بعض النحاة الذين وجدوا بعض الشواهد لا تنطبق على قواعدهم وأصولهم ففسروها على أن الناظم قد اضطر اضطراراً لسلوك هذا الشطط خضوعاً للوزن الشعرى والقوافى الشعرية)(٢) .

وبالنظر إلى هذا القول نجد أنه بين لنا منشأ الضرورة مدعياً أن منشأها علماء النحو ، فى حين أن الأخفش يقرر أن منشأها هو العربى .

والدكتور أنيس يقول : (إنهم وجدوا بعض الشواهد لا تنطبق على قواعدهم فبقوله هذا لم يتعمق تعمق الأخفش لأن العربى هو الذى خرج على الكثير الغالب على مألوف نثر العرب فى شعره . فدعا ذلك إلى القول : بأن ما انفرد به الشعر يكون ضرورة ، فالعربى هو المنبع الأول) .

ولأبى على الفارسى كلام عن الضرورة يفهم منه أن نشأتها نابعة من أن ارتكابها ظاهرة ملازمة للشعر بصرف النظر عن صرامة القواعد التى أصبحت تحكم المحدثين وكان القدماء منها فى حل لأن المسألة ليست مجرد قواعد تفرض فتتبع ، وإنما هى حاجات تعبيرية تفرض نفسها على لغة الشعر ، قديماً كان أم حديثاً(٣) .

---

(١) من أمثال أحمد بن فارس .
انظر : همع الهوامع للسيوطى : (٢/١٥٦) ، والعمدة لابن رشيق (٢/٢٥٥) .
(٢) أسرار اللغة ص (٢٥٢) .
(٣) الخصائص : (١/٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧) .

ويقرب من هذا الرأى ما ذكره ابن جنى فى هذه المسألة لأن الضرورة عنده ليست مسألة اضطرار لا مهرب منه ، وإنما هى روح مغامرة الشاعر ورغبته فى التحدى . وتذليل الوعر . حيث يقول : (متى رأيت الشاعر فعل مثل هذه الضرورات على قبحها وانخراق الأصول بها ، فاعلم أن ذلك — على ما جشمه منه — وإن دل على جوره وتعسفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه)(١) . فهذه اتجاهات فى فهم نشأة الضرورة بعضها يرى أنها نابعة من خروج العربى عن المألوف ، وآخرون يرون أنها ناشئة من تتبع العلماء لموافقة الشعراء للقواعد التى وضعت لها .

ورأى يتجه إلى أنها نابعة من قدرة الشاعر وثقته بنفسه ، فيخالف المألوف إدلالا بقوته وتأسيساً على قدرته ، وإن كان حديث العلماء عن الضرورة فى الشعر وتشدد بعضهم فيها يحتاج إلى مراجعة ذلك أن حديث النحاة واللغويين عن الشعر على أنه موضع اضطرار وأنه لا يجوز أن يقاس على ضروراته وأنه ينبغى قبول الضرورات مع البحث عن أصول تعززها وتستند إليها أو قبولها باعتبارها من خواص اللغة الشعرية التى لا يجوز أن تؤخذ مما تؤخذ به لغة النثر . كل ذلك أعجب به الدكتور إبراهيم أنيس فى تصريح السبكى الذى يعود صدى رأيه إلى عصر الخليل بن أحمد ، والذى استمر فى دراسات اللغويين أمثال ابن جنى وابن عصفور والشاطبى ونحوهم .

وكل هذا يشير إلى أن للشعر لغة يتميز بها عن لغة النثر مما يحملنا على تتبع حديثهم فى مسألة الضرورة أو ما يجوز للشاعر فى الضرورة وما يتمتع به دون الناثر . وكل هذا يوضح حديثهم فيها معالم خاصة تتلاقى فى النهاية مع ملامح اللغة .

موقف العلماء من الضرورة :

من أوائل ما يصادفنا فى هذا المقام تصريح للخليل بن أحمد : (الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا ، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق

---

(١) الخصائص : (٣٩٢/٢ ، ٣٩٣).

المعنى وتقييده ، ومن تصريف اللفظ وتعقيده ، ومد مقصوره وقصر ممدوده والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته ، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته ، والأذهان عن فهمه وإيضاحه ، فيقربون البعيد ، ويبعدون القريب ، ويحتج بهم ولا يحتج عليهم)(١) .

وقد علق حازم القرطاجنى على هذا الرأى بقوله : (فلأجل ما أشار إليه الخليل – رحمه الله – من بعد غايات الشعراء وامتداد آمادهم فى معرفة الكلام ، واتساع مجالهم فى ذلك يحتاج إلى أن يحتال فى تخريج كلامهم على وجوه من الصحة والتوقف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه)(٢) .

وقريب من قول الخليل ما وصف به ابن فارس الشعراء ، يقول : (الشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ولا يمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، يومئون ويشيرون ، يختلسون ويعيرون ويستعيرون)(٣) .

فهذا القول يعبر عن مكانة الشعراء وقدرهم فى الأدب والتصرف فى اللغة ، ولكن ابن فارس يعقب على ذلك بقوله : (فأما لحن فى إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب) ، فليس ذلك لهم ، ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتى فى شعره بما لا يجوز ، ولا معنى لقول من قال :

* ألم يأتيك والأنباء تنمى (٤) *

وهذا وإن صح وما أشبهه من قوله :

* لما جفا إخوانه مصعبا(٥) *

---

(١) زهر الآداب للحصرى : (٥٢/٣) .

(٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص (١٤٣ – ١٤٤) .

(٣) الصاحبى فى فقه اللغة ص (٧٥) ، وانظر أيضاً المزهر : (٤٧٠/٢ – ٤٧٣) .

(٤) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة العبسى وعجزه :

* بما لاقت لبون بنى زياد *

الصاحبى : حاشية ص (٤٦٨) .

(٥) الخزانة شرح الشاهد : ص (٤١) جـ (١٤٠/١) وروايته :

* لما عصى أصحابه مصعبا *

وقوله :

* قفا عند ممـــا تعرفان ربوع *

(فكله غلط وخطـأ)(١) .

فابن فارس يضع بتعقيبه هذا حكماً عاماً لا يفرق فيه بين القدماء والمحدثين ولا يتحرج عن نسبة الخطأ إلى القدماء من الشعراء .

وقد ذهب القزاز وجماعة من البلاغيين ، قريباً من هذا المذهب ، إذ عدوها عيباً من عيوب الشعر وفى ذلك يقول القزاز : (والأخذ على الشعراء كثير لمن طلب مثل هذا ، وإنمـا قصدنا إلى ضرب من عيوب الشعر أردنا أن نقدمه أمام ما نحن ذاكروه ، وما يجوز للشاعر فى شعره من غامض العربية أو مستنكرها فى المنثور ليكون فيما أخبرنا حجة لهذا وأمثاله إذ كانت عيوبه أكثر من أن يتضمنها كتاب) . وقوله : (ولكن نرجع إلى ما أخرته ممـا يجوز للشاعر فى شعره إذ كان فيما ذكرنا كفاية لمن أراد الاطلاع على عيوب الشعر)(٢) .

وقد قرر مثل ذلك قدامة بن جعفر إذ يقول : (عيوب اللفظ أن يكون ملحوناً وجارياً على غير سبيل الإعراب واللغة . وقد تقدم من استقصى هذا الفن وهم واضعو صناعة النحو)(٣) .

وكذلك عد أبو هلال العسكرى الضرورة عيباً حين يقول : (وينبغى أن تجتنب ارتكاب الضرورات وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية ، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه ، وإنمـا استعملها القدماء فى أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها ، ولأن بعضهم كان صاحب بداية والبداية مزلة ، ولو قد نقدت وبهرج منها العيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها)(٤) .

---

(١) الصاحبي : ص (٣٣١) .

(٢) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، بتحقيق الأستاذين : د . هدارة ، د . زغلول سلام ص (٧٧ – ٧٨ ، ٨٢ – ٨٣) .

(٣) نقد الشعر : ص (١٩٦ – ١٩٧) .

(٤) كتاب الصناعتين : ص (١٠٨ ، ١٥٠) .

ومن عد الضرورة عيباً من علماء البلاغة والنقد أيضاً على بن عبد العزيز الجرجانى الذى عقب على بعض أغلاط الشعراء وتخريج النحاة لها على أنها ضرورة بأن ذلك له وجه من التأويل والتفسير لتجويزه . وما يفهم من تعليقه وشواهده فى هذا الباب هو أن الجرجانى يعد الضرورة عيباً وغلط ينبغى تجنبه يقول فى نهاية هذا الباب وبعد أن ساق أمثلة من الضرورة النحوية: ومثال ذلك مما يخرج الكتاب عن غرضه ، ثم استعرضت إنكار الأصمعى وأبى زيد وغيرهما هذه الأبيات وأشباهها وما جرى بين عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى والفرزدق فى إقوائه ولحنه . . . وما كان القدماء يتبعونه فى أسفار الأوائل من لحن وغلط وإحالة وفساد معنى ثم تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن : تارة يطلب التخفيف عند توالى الحركات ومرة بالإتباع والمجاورة ، وما شاكل ذلك من المعاذير المتمحلة ، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة . . .)(١) .

ألا ترى معى أن الجرجانى بهذا الذى ذكر يعد الضرورة عيباً وغلطاً يجب عدم ارتكابه ، وينحى باللائمة على النحاة الذين سوغوها بتكلفهم التخريجات لها ؟ .

وهذا الذى حكم عليه ابن فارس وغيره بأنه غلط وخطأ فيه غيره من العلماء ضرورة وعلى رأس هؤلاء سيبويه قال :وكما أنشدنامن نثق بعربيته :

• ألم يأتيك والأنبـــاء تنمى •

البيت فجعله مجزوماً من الأصل(٢) .

ونلاحظ أن ابن فارس أطلق حكمه غير مفرق بين الضرورة القبيحة والضرورة الحسنة غير مقدر أن الشاعر مطالب بأن يأتى بالمعانى الكثيرة فى اللفظ القليل وفى قالب من الوزن والقافية فلا أقل من إعطائه الحق فى الخروج على المألوف فى النثر فى حدود معينة ، ولا يكون بهذا قد جانب الفصاحة .

---

(١) الوساطة : ص (٤ – ١٤) .
(٢) همع الهوامع : (٢/١٥٦) .

ويؤيد هذا ما ذهب إليه السيوطى الذى نسوق رأيه استئناساً به ولقربه مما تميل إليه النفس . فيقول : (نعم لا يخرج عن الفصاحة إلا ما استوحش ، أما ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف . وكل ما كانت الضرورة فيه رجوعاً إلى أصل فإنه لا يخرج عن الفصاحة)(١) .

ولا يقف ابن فارس وحده فى هذا الميدان منفرداً بالرأى فإن الخفاجى اعتبر ذلك مخلا بالفصاحة ولعل ابن فارس والخفاجى متأثران ببعض المعانى اللغوية للاضطرار فإن الاضطرار عيب من عيوب الخيل قبيح ، قال حميد الأرقط :

لا رجع فيها ولا اضطرار ولا يعلم أرضها البيطار

وفى حديث الفراء عن الضرورة ما يفرق بين لغتى الشعر والنثر فهو يجيز فى الشعر أن يفصل بين الجار والمجرور وبين المضاف إليه ولا يجيز ذلك فى النثر ، ويتخطى ذلك ليفرق بين اللحن والضرورة فالضرورة عنده مراجعة أصل نحوى يتأوله القياس ، واللحن لا قياس له وهو خروج على العربية وأقيستها ، فيقول : إذا عرضت الصفة (أى شبه الجملة) بين خافض وما خفض جازت إضافته مثل قوله : هذا ضارب فى الدار أخيه . وليس قول من قال : (مخلف وعده رسله) ولا (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) بشىء ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فزججتها بمزجة زج القلوص أبى مزادة

قال الفراء : باطل . والصواب زج القلوص أبو مزادة .

ويقول فى موضع قبله : هذا مما يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله فى العربية ، ففى هذا ثلاثة أصناف من الكلام فصيح يجوز فى الشعر والنثر ، وغير فصيح يؤول بأصل من أصول القياس ويخرج عليه ، ولحن لا يجوز فى الشعر ولا فى النثر لأنه لا مثيل له فى العربية)(٢) .

---

(١) الكامل للمبرد : (٧٥/٢) .

(٢) نظرية اللغة فى النقد العربى : ص (٣١) .

ويتضح من كلام الفراء أن ضرورة الشعر تقع فى منزلة بين المرفوض فى الكلام والمباح . وهو غير الفصيح الذى يؤول بأصل من أصول القياس.

ويرى الأخفش الأوسط أن الشعراء ينبغى أن يباح لهم ما لا يباح لسواهم، لأن الشاعر قد اعتاد الضرائر فيجوز له ما لا يجوز لغيره ، فيقول :

(إن الشاعر يجوز له فى كلامه وشعره ما لم يجز لغيره)(١) .

والأخفش برأيه هذا يبيح للشعراء فى كلامهم العادى ما لا يجوز عند غيرهم إلا فى الاضطرار وقد اعتادت ألسنتهم لغة الشعراء ومن ثم تنتشر الظاهرة وتشيع فى النثر والشعر على السواء فلا محل إذن للقول : بأن ثمة ضرورة لأن حدودها تماع مع غيرها فلا نكاد نجدها فى رأى الأخفش بل نجد ما يمكن تسميته بلغة الشعراء .

ويقف ابن قتيبة موقفاً مترفقاً فى مسألة الضرورة استشعاراً منه للفارق بين لغة الشعر وما سواها وبهذا يتحدث عن أبى نواس قائلا : (لقد كان يلحن فى أشياء من شعره لا أراه فيها إلا على حجة من الشعر المتقدم وعلى بينة من علل النحو)(٢) . وهذا الموقف من ابن قتيبة يتخذه مواجهاً ما أخذه العلماء على الشعراء من الغلط والخطأ فى ألفاظهم أو معانيهم .

ويشتط ثعلب على الشعراء (فيمنع عنهم تلك الجـوازات التى لم يستنكرها معظم العلماء لأنها فى نظره تخل باتساق النظم)(٣) .

على أن هذا القول لا يمكن أخذه على إطلاقه لأنا نجد فى حديث ثعلب نفسه اعترافاً بمثل هذه الجوازات فى أشعار الفحول . وقد نقل عنه ابن جنى رأياً فى قول الشاعر :

أن تقرءان على أسماء ويحكما منى السلام وأن لا تعلما أحـدا

---

(١) المرجع السابق : ص (٣١).

(٢) الشعر والشعراء لابن قتيبة : (١/٩٥) .

(٣) قواعد الشعر لثعلب : ص (٥٩) ، تحقيق خفاجى .

هو : أنه يلتمس وجه القياس فى تعليل الضرورة . فيقول : (شبه أن بـ (ما) فلم يعملها كما لم يعمل (ما))(١) .

وهذا أقرب إلى الاعتراف بالضرورة منه إلى رفضها .

وينهج المبرد نهج سابقيه فهو يرى أن (الشـاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها)(٢) .

وهذا عنده بمثابة الأصل الذى يرجع إليه فى مواقف التطبيق وفى مناسبات مختلفة فالشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف وإذا اضطر فك الإدغام كما قال فى قوله :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقى   أنى أجود لأقوام وإن ضننوا

ويورد فى ذلك أشياء كثيرة ، ولا يكتفى بإجازة ذلك فى الشعر بل يتجاوز به إلى الأمثال فيقول : (يستجاز فيها ما يستجاز فى الشعر لكثرة استعمالها)(٣) .

ويعلل ذلك بأن التلقائية والانفعال يسيطران على المتكلم مما يجعل لغة المثل شبيهة بلغة الشعر حيث يهتم فيها بإبراز رءوس الفكرة دون الروابط المنطقية التى تربط الكلمات بعضها ببعض ، مما لا يتيسر للمتكلم إلا فى الأوقات التى يجد فيها فراغاً .

وهكذا نجد أن الاتجاه إلى الرجوع بالضرورة إلى الأصل والبعد بها عما ليس له أصل فى التخريج النحوى . وبهذا تنقسم الضرورة إلى أقسامها المختلفة الحسنة وغير الحسنة مما سنعرض له فيما بعد ، والذى يتجه إليه أبو بكر بن السراج حين يتحدث عن الضرورة فيفضل بعضها على بعض ويقول :

(فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه ، ومنها ما جاء كالشاذ ، وليس للشاعر أن يحذف أو يزيد ما اتفق له ، بل لا بد من أن يكون قد ضارع شيئاً بشىء ، ولكن التشبيه يختلف فمنه قريب وبعيد)(٤) .

---

(١) نظرية اللغة فى النقد العربى : ص (٣٣) .
(٢) القيـاس : صابر أبو السعود ص (١٩٩) .
(٣) السابق : ص (١٩٧ - ١٩٨) .
(٤) نظرية اللغة فى النقد العربى : ص (٣٤) .

وعلى هذا النحو سار كثير من علماء اللغة منهم النحاس الذى يرى رأى أساتذته من أن الضرورة رد للأصول ويردد القاعدة التى طالما رددوها وهى : (أن أصل الأسماء كلها أن تنصرف وأن للشاعر إذا اضطر أن يرد ما لا ينصرف إلى أصله)(١) .

أما أبو على الفارسى فإنه يرى أن ارتكاب الضرورة حق للمحدثين كما كان حقاً للقدماء ، وأنه كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، ويعقب ابن جنى بقوله : (وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن — ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك)(٢) .

ولعل الحسن والقبح إنما يعود إلى مدى قرب الضرورة من الأصل المطرد ، ولذلك فإن النحاة يرون تقسيم الضرورة إلى حسنة وقبيحة .

هذا ولابن جنى تعليق لطيف على ارتكاب الضرورة وأن ارتكابها لا يدل على ضعف الشاعر وقصوره بل ربما يدل على شدة ثقته بنفسه وقوة طبعه لأنه يعلم غرضه فيتجه إليه كأن لم يرتكب صعباً ، وسواء أقبله الناس أم لم يأنسوا به يقول :

(متى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانخراق الأصول بها فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه ، وإن دل من وجه على جوره وتعسفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه وليس بدليل قاطع على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته بل مثله فى ذلك عندى مثل مجرى الجموح بلا لجام ، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام ، فهو إن كان ملوماً فى عنفه وتهالكه فإنه مشهود له بشجاعته

---

(١) إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس : (١/٣٣٨ — ٣٣٩) .

(٢) الخصائص لابن جنى : (١/٣٢٣ — ٣٢٤) ، دار الكتب .

الاقتراح ط ٢ : ص (١١) . وانظر أيضاً الألوسى فى الضرائر : (٢٠ — ٢١) .

وفيض منته ، ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر فى سلاحه ، أو اعتصم بلجام جواده لكان أقرب إلى النجاة ، وأبعد عن الملحاة ، لكنه جشم ما جشم على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالا بقوة طبعه ، ودلالة على شهامة نفسه)(١) .

ثم يضيف :

(إن الشاعر إذا أورد منه شيئاً فكأنه لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعباً ، ولا جشم إلا أمما ، وافق بذلك قابلا له أو صادف غير آنس به ، إلا أنه هو قد استرسل واثقاً وبنى الأمر على أن ليس ملتبساً ومن ذلك قوله :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسومها قلما

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها ففصل بين المضاف الذى هو (بعد) والمضاف إليه الذى هو (بهجتها) بالفعل ، وفصل أيضاً بـ (خط) بين أصبحت وخبرها ، وفصل بين (كأن) واسمها بأجنبيين ، وأغلظ من ذا أنه قدم خبر كأن عليها فهذا ونحوه مما لا يجوز لأحد قياس عليه غير أن فيه ما قدمنا ذكره من سمو الشاعر ، وتغطرفه وبأوه وتعجرفه)(٢) .

فالمسألة عنده ، ليست مسألة اضطرار لا محيص عنه وإنما هى روح المغامرة والرغبة فى التحدى ، وتذليل الوعر ، وقد شاع هذا الرأى عن ابن جنى وتناوله فى أحاديث متعددة حيث نجد الصلة وطيدة بين هذا الذى نقلناه وبين حديثه فيما أطلق عليه (شجاعة العربية) .

وهذا يعطينا مؤشراً على أن ثمة علاقة بين آراء ابن جنى وبين آراء شاعره المفضل أبى الطيب المتنبى الذى تحدث عنه فى سياق حديثه عن بعض صور الضرورة ، قال :

---

(١)،(٢) الخصائص : (٢/٣٩٢ - ٣٩٣) . ط دار الكتب .

(وذاكرت المتنبي شاعرنا نحواً من هذا وطالبته به فى شىء من شعره ، فقال : لا أدرى ما هو إلا أن الشاعر قال :

* لسنا كمن حلت إياد دارها *

فعجبت من ذكائه وحضوره مع قوة المطالبة له حتى أورد ما هو فى معنى البيت الذى تعقبته عليه من شعره واستكثرت ذلك منه والبيت قوله :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه   بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه(١)

وهذا الرأى لابن جنى ندرك منه : أن الشاعر ينبغى أن يكون ذا حرية فى القول تجيز له من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطرار إليه ولكن للاتساع ، وقد نوافقه على هذا لأن العربى الأصيل قد يبتكر ومن حقه أن يبتكر ويجدد كما يهوى من غير تعقيب ، فعلى الابتكار والتجديد قامت لغته ، وعليهما عاشت ونمت وارتقت فحقه فى هذا مقرر مطلق وهذا ما رآه الأستاذ عباس حسن فى كتابه اللغة بين القديم والحديث(٢) . . . ثم يعرض الشاهد التالى لابن جنى (٣) : (أن العربى إذا قويت فصاحته تصرف وارتجل مالم يسبقه أحد قبله به ، وقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها) .

وبهذا يمكن تحديد موقفنا من هذه الآراء وهو أن المحدثين من الشعراء وغيرهم من حقهم أن يتابعوا أسلافهم فيما يجدون من ضرورات اللغة واستعمالاتها ولا نجد فى ذلك خروجاً عن القواعد التى يجب أن تراعى لأنها وضعت على أساس استقراء كلام العرب الفصحاء . فما كان من كلامهم ليس جارياً على ما تقتضيه قواعد النحاة فذلك لأنها وضعت تقنيناً للأغلب الشائع فى الاستعمال ، وليس من حق النحاة أن يخطئوا فحول المتكلمين ممن جعل النحاة وظيفتهم إعداد قواعد لضبط هذه اللغة التى يتكلم بها الفحول

---

(١) السابق : (٤٠٣/٢) .
(٢) اللغة بين القديم والحديث — عباس حسن ص (٣٥ — ٣٦) .
(٣) الخصائص : (٤٢/١) .

فما يصدر عنهم من تعبيرات وأساليب يجب أن يقبل فإذا جاء المحدثون وتابعوهم فى ذلك فلا شية فى هذا . أما أن يبتدع المحدثون تعبيرات وأساليب من شأنها الاتساع فى اللغة والبعد عن أصولها بحيث إذا مر زمن طويل مع تكاثر نظائر ما يستحدثون فإننا نعد ذلك من معاول الهدم فى اللغة وليست بالضرورات التى تقبل أو ترفض .

وهذا الرأى يساير رأى الأستاذ عباس حسن فى حديثه عن حق العربى الأصيل فى الابتكار ، بل إنه لا يبتعد عن رأى ابن جنى الذى يبيح للمحدثين متابعة الأقدمين فى ضروراتهم شعراً ونثراً .

وإذا كان القاضى الجرجانى يقول :

(وللفصحاء المدلين فى أشعارهم ما لم يسمع من غيرهم مطابقاً لقول المتنبى : إنه قد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطرار إليه ولكن للاتساع فيه ، واتفاق أهله عليه فيحذفون ويزيدون)(١) ، فإننا نؤيد هذا الرأى فى حرية الشعراء واعتدادهم بأنفسهم وابتكارهم فى اللغة إذا كانوا من الأقدمين ممن يحتج بهم ونوافق على مسايرة المحدثين لسابقيهم لكن فى غير تجاوز لما رسمه الأقدمون حتى تظل للغة سماتها المتميزة ولا تقضى عليها تيارات الإباحة أو غيرها من الاتجاهات الطارئة حفاظاً على قدسية اللغة وفهم مقدساتها .

وإذا كان المتنبى من الشعراء الفصحاء المدلين فى أشعارهم لسعة باعه فى اللغة ، وقدرته على التصرف فى القول يستطيع أن يتخذ من الأساليب المسايرة للضرورة فى حالة السعة فإنا لا نجد مشاحة فى ذلك لهذه المكانة . ولهذا فإن الشبه واضح بين كلام المتنبى وأحاديث ابن جنى الذى يصرح تعقيباً على جدل جرى بين الفراء والمازنى حول بعض مواضع الحذف للضرورة : (بأن العرب قد تلزم الضرورة فى الشعر فى حال السعة أنساً بها ، واعتياداً لها ، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها . ألا ترى إلى قوله :

---

(١) الوساطة للقاضى الجرجانى : ص (٤٥٠ - ٤٥٢) .

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع

فرفع للضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن)(١) .

ولا شك أن هذا اتجاه جديد فى الضرورة يتمثل فى أن ارتكاب الضرورة لا يجوز اعتباره مما يعتذر عنه أو يستدعى التأويل والتخريج بل يكون برضا الشاعر لحاجات يراها على خلاف ما ينظر إليه القائمون على القواعد التقليدية وهو اعتراف صريح بأن للشاعر لغته الخاصة وقد مهد لهذا أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى ولكن الجديد فى ذلك هو إباحة ارتكاب الضرورة للشاعر فى حال السعة .

ولا نكاد نجد رأياً جديداً فى الضرورة بعد ابن جنى إلا عند ابن عصفور والشاطبى وأبى حيان . فلقد صرح ابن عصفور بأنه : (يجوز فى الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز فى الكلام غير المسجوع من رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز اضطر أو لم يضطر إليه لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر)(٢) .

ولا شك أن فى هذا الرأى توسيعاً لمجال الضرورة إذ جوز فى السجع ما يجوز فى الشعر فى حال السعة وقد سبق ذكر رأى الفراء فى تجويز الضرورة فى السجع ولكن ليس فى حالة السعة كما نجد عند ابن عصفور على أن الحديث عن الضرورة فى السجع عند الفراء لم يكن إلا طارئاً لا نحس فيه إصرار صاحب الرأى على رأيه وإلحاحه عليه . ولعل فى ذلك ما ينم عن

---

(١) الخصائص : (٣٠٣/٣ - ٣٠٤) . ط . دار الكتب .

ونفسر ذلك أن النصب يقتضى عدم اشتغال الفعل وتفرغه لنصب ما قبله ولكن المعنى لا يساير النصب لاقتضائه أن الشاعر فعل بعض الذنب الذى أصبحت أم الخيار تدعيه عليه وهو يريد أن ينفى عن نفسه الذنب كله ، وهذا يتمشى مع الرفع وارتكاب الضرورة حيث يصبح المثال من باب الاشتغال من غير أن يتصل الفعل المنشغل بضمير الاسم السابق أو بسببيه ، وهذه القاعدة معروفة فى كتب النحو حيث يقول ابن مالك :

إن مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرا حتماً موافق لما قد أظهرا

(٢) المقرب : (٢٠٢/٢) .

حرص الأقدمين على استخدام اللغة فى إطارها المألوف فى غير تجاوز لما قررته القواعد التى تساير الشائع الكثير وفى ذلك تضييق لدائرة الضرورة.

وقد وقف الشاطبى موقفاً عملياً فى رده على ابن مالك الذى زعم أن : (صفة الضرورة تنتفى عن كل تركيب يمكن للشاعر فيه أن يستبدل به تركيباً آخر)(١) ، حيث قال فى شرحه على الألفية :

(إن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه يمكن فى الموضع غير ما ذكر إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به فى ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث يتنبه غيره إلى أن يحتال فى شىء يزيل تلك الضرورة . إنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم فى هذه الحال يرجعون إلى الضرورة لأن اعتناءهم بالمعانى أشدمن اعتنائهم بالألفاظ ، وإذا ظهر لنا فى موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال)(٢) .

ويبدو من هذا الاتجاه الميل إلى أن يتخذ الشاعر مجالاته فى التعبير فى حرية يقتضيها الفن ويمليها إحساسه بالسيطرة على الانفعالات يعبر عنها بما يمليه الحال توضيحاً للمعانى .

ولا شك أن الشاطبى فى هذا الرأى يعود للمشاركة مع ابن جنى فى رأيه الذى ذكر آنفاً .

ويوافق الشاطبى فى الرأى أبو حيان الذى يقول : (لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر فقال فى غير موضع : « ليس هذا البيت بضرورة » لأن قائله متمكن من أن يقول : كذا . . فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظر تركيب آخر

---

(١) القزاز القيروانى : للمنجى الكعبى ص (١٤٨) .
(٢) الضرائر للألوسى : ص (٧ – ٨) ، والقزاز القيروانى ص (١٤٩).

غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثر وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرنا ، وإلا كان لا يوجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره)(١) .

فهذا التوافق بين أبي حيان والشاطبي في الرأي يبرز لنا أمرين مهمين :

أحدهما : أن للشاعر حق استخدام الضرورة في السعة .

والثاني : أن الضرورة خاصة بالشعر دون النثر عامة .

غير أننا نجد أن أبا حيان لم يتعرض لمطابقة كلام الشاعر لمقتضى الحال وشدة احتفاله بالمعاني ، وإن كنا نعتقد أنه لم يجوز للشاعر هذه السعة في الضرورة إلا لذلك ، وإلا فما فائدة هذا التوسيع إذا لم يكن من سبيل إتاحة الفرصة للشاعر ليعبر عن رأيه وحسه ، من غير أن تكبله الأغلال — أو تحده القيود .

* * *

---

(١) الضرائر للألوسي : ص (٨) .

الضرورة الشعرية
من وجهة نظر النقد الحديث

علماء العربية الأوائل إذن كانوا على وعى بما ينبغى أن يكون عليه البحث اللغوى من اعتداد بالظاهرة اللغوية بل كان لهم وهم يقدمون للأمم المستعربة أنماطاً جديدة من المثل العربية العليا فى اللغة والأدب من صدق الحدس وسلامة الفطرة ومخالطة الفكر اللغوى مما أتاح لهم الوقوف على منازعه والترجيح بين منازله(١) .

ففكر سيبويه لم يكن إلا تتويجاً لجهود مدرسة النحو الأولى التى ابتدأت بأبى الأسود ولم يكن أبو عمرو بن العلاء إلا حلقة فيها ، فأهمية فكر سيبويه فى الضرورة الشعرية فى أنه لا يفسر الظاهرة اللغوية بشىء خارجى عنها بل ينبه على ما هنالك من تجاذب بين الكلمات والتعبيرات فى الظاهرة اللغوية .

وتعد التفرقة التى أقامها (دى سوسير) De Saussure بين اللغة والكلام ضرورية ، فاللغة لا شأن لها بإرادة الفرد بل تتعالى عليها بحكم أنه يولد فى محيط لغوى منذ ولادته ، وإن كان الكلام على خلاف ذلك فمبناه على هذه الإرادة الفردية ولكن النشاط التعبيرى أو الكلام هو — مع ذلك — مستحيل بدون النظام اللغوى(٢) ،فاللغة Langus إنما هى نظام باطن يكشف عن نفسه فى الكلام ، والكلام Parole يأخذ معنى اصطلاحياً جديداً أهم من المعنى الذى أخذ به فى اصطلاح النحاة العرب(٣) ، فهو

---

(١) عبقرية العربية : د . لطفى عبد البديع ص (١٧ – ١٩٧٦) . القاهرة

(٢) Style and 8tylistics Granam Hough, p. 63 .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيى الدين بن عبد الحميد (١/ ١٤) .

كل حدث لغوى يتعاطاه أبناء اللغة(١) ، فاللغة نظام مثالى ، ولكنه ينجلى فى مظهر واقعى .

وقد فسر (تشومسكى) Chomsky – صاحب النظرية الشهيرة بالنحو التوليدى Conerative Grammar وهو المنهج الذى نهض منذ منتصف هذا القرن – نظرية سوسير وذهب إلى أن علم اللغة يتجاوز اهتمامه حدود الأنماط التى يمكن أن توجد فى أى نص لغوى ، فأى نص لغوى . لا يصور اللغة فى مجموعها بل لا يعكس إلا صورة فى قصة مختارة اختياراً تحكمياً ، يقول تشومسكى : إن هم الباحث اللغوى ينصب على استخلاص النظام الباطن من القواعد الذى يستحوذ عليه الشخص ويستخدمه فى أدائه العقلى عليه أن يستخلصه من المعطيات الأدائية ، ومن ثم كانت النظرية اللغوية عقلية من جهة أن اهتمامها باكتشاف الحقيقة العقلية التى تستبطن السلوك الواقع ، والاستعمال الظاهر للغة – وإن صح أن يكون شاهداً على طبيعة الحقيقة العقلية – لا يمكن أن يكون مجال موضوع البحث فى علم اللغة إذا أريد أن يكون علماً بحق(٢) .

ومن هذه الجهة يأتى بحث قضية العلاقة بين الشاعر والتراث وليس ينبغى أن تفهم طبيعة اتصال الشاعر بالتراث على أنه تقليد أعمى يتناول فيه الشاعر اللغة تناولا سلبياً على نحو ما كان عليه سابقوه فإن هذا المعنى مما هو مرفوض فى الدراسات الأدبية لبعده عن فهم معنى التراث فهما صحيحاً ، فإن للتراث معنى أخطر من ذلك . فالشاعر لا يتلقى اللغة تلقياً سلبياً بل له عليها أثر إيجابى بطبيعة ما بينهما من علاقة جدلية يتأثر فيها الشاعر باللغة ويؤثر فيها كذلك(٣) .

والضرورة الشعرية يتجلى فيها عمل الشاعر الخلاق من جهة تناوله للغة تناولا مختلفاً وإن كان يتم فى أحضان اللغة نفسها فالشاعر يعبر فى اللغة بحكم ما له عليها من أثر إيجابى تتحقق به المحافظة على روح اللغة ونموها معاً ثم إنه

---

(١) Langusge and Symkolic systems, Y.R. choo, p. 17 .

(٢) Aspects of the Theory of Sxntax, p. 4.

(٣) Selected Essays. T. S, Eliot, p. 74.

يبحث فى اللغة عما يمكن أن يفى بالمطالب التى تتطلع إليها الغاية الشعرية لأن اللغة هى المادة الأولى التى يصنع منها الأديب عمله على ما هو مقرر فى الدراسات الأدبية(١) .

و (ليوسبزر) Leo Spyser رائد علماء الألمان فى هذا المجال يرى أهمية البحث عن روح الكاتب أو الشاعر فى لغته على ما تظهر فى الخصائص التى يخرج فيها عن المعايير اللغوية الشائعة ويتجاوزها بحيث يلوح منها الطريق التاريخى الذى يختطه والتغير الطارئ عليه من روح العصر والثقافة فى الصورة اللغوية الجديدة إذ الخصائص الأسلوبية — على ما يذهب إليه — نوع من الخروج على الاستعمال العادى للغة بحيث ينأى الشاعر أو الكاتب عما تقتضيه المعايير المقررة فى النظام اللغوى(٢) .

على أنه إن كانت الضرورة الشعرية خروجاً على القواعد النحوية فهى ليست خروجاً على اللغة لأن الشعراء بحكم حياتهم فى اللغة لا ينفكون عنها بحال . فكل لغة تحيط أبناءها بدائرة سحرية لا سبيل إلى الخروج عنها إلى دائرة أخرى(٣) ، وإذا كانت الضرورة الشعرية خروجاً على القاعدة فإن هذا أدعى إلى البحث عن الغاية التى يتطاول إليها الشاعر بخروجه عنها . والصحيح أن الضرورة الشعرية إنما هى ضرورة تحتمها القوانين الداخلية للظاهرة اللغوية وهى فى خدمة هذه القوانين وحدها لأنها تستمد وجودها منها . وبعد . . ألا ترى معى أن هذا الكلام الذى يردده علماء الغرب المحدثون فى تناول الضرورة الشعرية لا يبعد كثيراً عما قاله العالم العربى ابن جنى فى القرن (الرابع) الهجرى .

وقد قرأ المحدثون من الأدباء وعلماء اللغة ما كتبه القدماء عن الضرورة بعد أن تمرسوا بالنصوص التى يجدون فيها خروجاً على الشائع المألوف من

---

(١) التركيب اللغوى للأدب . د . لطفى عبد البديع ص (١٠٧) . القاهرة سنة ١٩٧٠ .

(٢) Language and Myth E. Cassirer, p. 9.

استعمالات الفصحاء . وما عده العلماء من باب الضرورة ، نظروا فى كل هذا فى حرص لا يقلى عن سابقيهم على سلامة اللغة واستقامة أداتها فى التعبير فطالعتنا آراؤهم تكاد تكون مجمعة على أن للشاعر أن يستعمل فى السعة ما يتجاوز به نظام المألوف الشائع الذى وضعت له القواعد .

وقد وجدناهم فى هذا الحديث يعرضون لما عرضنا له من آراء الفراء والأخفش وابن فارس وأبى على وابن جنى وينقلون عن السيوطى كما سلكنا وينتهون إلى ما ذكرنا بعد استعراض ذلك كله .

فهذا السيد / محمود شكرى الألوسى يقرر بعد عرض كلام النحاة واللغويين فى كتابه : (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) ما يلى :

(والعبد الفقير) يقصد نفسه (قد جرى فى هذا الكتاب على ما جرى عليه الجمهور(١) . فإنه الأنسب بمذاق العرب والتوسع عليهم بفن القريض ، فإنهم محتاجون إليه فى الغناء بمكارم أخلاقهم وطيب أعراقهم ، وذكر أيامهم الصالحة ، وأوطانهم النازحة ، وفرسانهم الأمجاد لتهتز أنفسهم إلى الكرم ، ويدلوا أبناءهم على حسن الشيم ، مع كونه ديوان مآثرهم وسجل مفاخرهم ، فلذلك اختص الشعر بخصائص تمييزاً له من بين أنواع الكلام . وتسهيلا لسلوك جادة النظام)(٢) .

وهو فى هذا لا يفرق بين المولدين والقدماء ، وإنما يجعل هذا التيسير خاصاً بالشعر دون النثر لمن أراد أن يقرضه .

وهذا عالم اللغة العربية الشيخ حمزة فتح الله ينحو هذا النحو فى الرأى فبعد حديثه عن الضرورة وأقسامها وعرض آراء العلماء فيها ، يقول :

(واعلم أن الضرورة بأقسامها الثلاثة المتقدمة(٣) جائزة للعرب وكذا للمولدين كالعرب وذلك كتنوين غير المنصرف . . . إلخ)(٤) .

---

(١) رأى الجمهور هو : أن للشاعر أن يستعمل فى تراكيبه ما لا يقع فى النثر وإن هذا ما يسمى بالضرورة سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن .

(٢) الضرائر : للألوسى ص (٩) .

(٣) الزيادة – التغيير – الحذف .

(٤) المواهب الفتحية : (٦٠/١) .

وقد عرضنا من قبل ذلك لرأى الأستاذ عباس حسن الذى ذكرناه فى معرض التعليق على قضية حرية الشاعر عند ابن جنى ، ومن حقنا أن نسجل هذا الرأى ههنا فهو يذكر ذلك فى كتابه (النحو الوافى)(١) فى معرض حديثه عن (الفصل بين المضاف والمضاف إليه) إذ يقول :

(غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل فى السعة وإباحتها فى الشعر وملحقاته أقوى ، ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة) . ثم علق على قوله فى (السعة) فى هامش الصفحة فقال : أى فى النثر المرسل حيث يجد الناثر من فسحة القول وحرية التعبير والتصرف ما لا يجده الشاعر ونحوه المقيد بقيود الشعر وضوابطه ومن وزن وقافية وخصائص شعرية ترهقه وتضيق بها حريته فى التعبير . ولهذا منحوه أنواعاً من التيسير لم يمنحوها الناثر ، وأباحوا أن يقع فى الشعر وملحقاته بعض أمور معينة لا تباح فى النثر المرسل تخفيفاً على الشاعر ، ونزولا على حكم الضرورة ، وسموا تلك الأمور المحددة : (الضرورات الشعرية ونظائرها) ولا شك أن ما يباح فى النثر مباح فى النظم بالأولوية (٢) .

وهذا القول صريح فى حرية الشاعر ، وإن ذكره المؤلف فى معرض خاص فإنه يفهم منه قصر التعميم بناء على الأسباب التى بنى عليها وجوب هذه الحرية للشاعر . كما أنه ذكر إباحة أمور معينة للشاعر لا تباح فى النثر المرسل تخفيفاً عليه .

ويبدو لنا أن هذه الإباحة غير مقصورة على الشاعر كما يقرر الأستاذ بل أنه قال : (أباحوا أن يقع فى الشعر وملحقاته بعض أمور معينة) .

فماذا يريد بالملحقات ؟

نعتقد أنه يقصد الكلام المسجوع والرجز بدليل مطابقته الشعر وملحقاته بالنثر المرسل ، وبهذا نعود بالفكر إلى كلام الفراء وابن جنى .

---

(١) جـ ٣ ص (٥٣) ط ٤ . دار المعارف بمصر .
(٢) النحو الوافى جـ ٣ ص (٥٣) ط ٤ دار المعارف .

ولا يعدو رأى الدكتور إبراهيم أنيس هذا الاتجاه ، وإن كان يرى وجوب أن يكون للشعر بحث خاص يميزه ببعض الأحكام التى يجب أن تترك للشعراء وحدهم يتخذون منها ما يشاءون ويهملون منها ما يشاءون . فإذا شاعت فى شعرهم ظاهرة من الظواهر ، ونسج على منوالها الكثرة الغالبة عدت حينئذ من خصائص الأسلوب الشعرى .

وبهذا لم يعجبه كلام النحاة الأولين الذين وجدوا بعض الشواهد الشعرية لا تنطبق على قواعدهم وأصولهم ففسروها على أن الناظم قد اضطر اضطراراً لسلوك هذا الشطط خضوعاً للوزن الشعرى والقوافى الشعرية ، ثم استنبطوا عدة ظواهر جعلوا بعضها مباحاً أصبح فى الشعر بمثابة الرخص ، ويشتد فى إنحائه باللوم على النحاة فيقول : (كأنما كانت اللغة ملكاً لهم وحدهم يعطون منها ما يشاءون ، ويمنعون منها ما يشاءون) ثم يقول : (فهم يتصورون الشعراء مكبلين بقيود ثقيلة فى أثناء نظمهم وأنهم لجأوا إلى تلك الضرورات على مضض فى حين أنا نعلم عن أمر الشعراء ميلهم إلى الحرية والحرص على الخروج على المألوف ومثلهم فى هذا مثل كل فنان لا يعبأ بمظهر أو تقاليد ، ولا يسلك مسالك عامة الناس فى كل ما يعن له).

(وقد كثر حديثهم عن تلك الضرورة التى أعدها وصمة وصموا بها الشعر العربى ، ولست أعرف أمة من الأمم تصف شعرها بمثل هذا الوصف) .

هذا الذى ذهب إليه الدكتور أنيس بخص الشعر بحرية لا تكون لغيره من الكلام ، ولم يعرض للكلام المسجوع ، وهو ينفرد بالرأى فى أن يجعل للشعر لغة خاصة تمكنه من هذه الحرية التى ينشدها للشاعر ونجد أننا لسنا بحاجة إلى هذا العناء حيث نجعل لأنفسنا نوعين من القواعد أحدهما خاص بالشعر والآخر خاص بالنثر مما لا نسمع عنه فى قواعد أية لغة أخرى .

وحيث أنه ينشد الحرية للشاعر ، ويتحرج من ذكر كلمة (ضرورة)

---

(١) النصوص السابقة فى أسرار اللغة : ص (٢٤٣ – ٢٤٥).

فلا مانع من أن ينص على التيسير للشاعر واعتبار ذلك رخصة له كما قرر السابقون إذ أن معنى الضرورة حينئذ هو مخالفة الشائع المألوف عند الفصحاء مع عدم النزول بالأسلوب الشعرى عن درجة الفصاحة . وبهذا يبدو لنا أن الخلاف فى المسألة لفظى لأن جميع الآراء عند المتأخرين تبيح للشاعر فى السعة ما لا يباح فى الكلام العادى ، وإن كانت بعض الآراء تعامل الكلام المسجوع معاملة الشعر .

ولا نجد خلافاً بين من كتبوا عن الضرورة حديثاً سواء فيما قدمنا أو ما كتبته الدكتورة خديجة الحديثى فى بحثها (موقف سيبويه من الضرورة)(١)، وهو بحث مستفيض جمع آراء العلماء حتى القرن الثامن الهجرى وصولا إلى إخراج سيبويه من نسبه القول بالإلجاء فى الضرورة الشعرية، وموافقة رأيه لما رواه الجمهور كما سلف ذكره فى الفصل السابق .

ومن ثم يتضح أن رأيها هو رأى الجمهور الذى تقرر أن سيبويه لا يخالفه حيث يبدو تأييدها لهذا الرأى وتحمسها له ومساندته بالأدلة ، ولو كانت ذات رأى مخالف لسيبويه لعرضت له وذكرت أدلته .

ومن عنى بالبحث فى هذه المسألة الدكتور محمد عبد الحميد سعد الذى تناول بحثه جوانب المسألة فانتهى إلى ما انتهى إليه رأى الجمهور إذ يقول : (وخلاصة الأمر أن ما ارتآه الجمهور أحق بالاتباع لأن هذا هو الأنسب بالشعر الذى هو ديوان مآثر العرب ومحل مفاخرهم وأنه يمتاز بالوزن والقافية اللذين يجعلان له ميزات خاصة لا يشاركه فيها النثر . . .) .

فلا نجد فى هذا إضافة أو خروجاً على رأى الجمهور ، وإنما يسير مواكباً لما قرره الباحثون المتأخرون بعد استقصاء آراء سابقيهم ، ودراسة آثارهم

---

(١) دراسات فى الأدب واللغة : مجلة كلية الآداب والتربية – قسم اللغة العربية – سنة (١٩٧٦/١٩٧٧) .

(٢) مجلة كلية الآداب – جامعة الرياض ص (١٥٤) مجلد ٤ .

فى هذا الموضوع الذى يتضح فيه أن الضرورة الشعرية إنما هى خروج على المألوف فقط فيما شاع على ألسنة من يحتج بكلامهم ولهذا فلا نرى شيئاً جديداً فى قول الدكتور محمد عبد الحميد سعد التالى ، الذى اعتبره خلاصة رأيه فيما وصل إليه فى هذا الموضوع . يقول :

وخلاصة ما تقدم بأن ما خالف القواعد إذا ورد فى شعر من يحتج بشعرهم ولم يرد له نظير فى نثر من يحتج بنثرهم سواء أكان فى إمكان الشاعر تغييره إلى ما يوافق القواعد أم لا ولم يكن ذلك لغة قوم فإنا نسميه ضرورة(1)وهذا ما اتجهت الآراء فيه اتجاهات مختلفة حيث رفضه بعضهم ولا يجيز القياس عليه بعضهم الآخر ، وقد عرفنا رأى الجمهور بأن للشاعر استعماله فى السعة وأجازه بعضهم فى النثر المسجوع حيث يرون وجوب كفالة الحرية للفنان فى تعبيره عن إحساسه وفكره من غير فرض قيود عليه تزيد من الأثقال التى يحتمها الفن .

هذا ولا ينافى أن ما يقرر للفنان من حرية تفضيل الكلام الخالى مما عده النحاة واللغويون ضرورة . لأن المألوف تأنس إليه النفس ويطمئن إليه الخاطر ، فإذا خالفه الفنان فى الشعر أو النثر رنت إليه الأبصار كأنها تبحث عن مخرج لما تورط فيه الفنان . فإذا ما اهتدت الأنظار إلى وجه الصواب عاد إلى الفنان وزنه ، وبهذا قالوا قديماً : (ما لا يحمل على ضرورة أولى) مع إيماننا بأن استعمال الشاعر للضرورات الحسنة التى سيرد ذكرها لا يخرجه عن مكانته العالية من الفصاحة . وإن رأى بعض الباحثين عيباً كما قرر القزاز .

وواضح من هذا الكلام أن الشاعر ينطلق فى استعماله للضرورة من حريته الفنية ونزوعه إلى المحافظة على أصول فنه وأخصها الموسيقى . كما أنه تسيطر عليه عواطفه ، ويملك عليه المعنى زمام نفسه فلا يجد مناصاً من تجاوز الأساليب المألوفة إلى غيرها ليتحقق له الإبداع الفنى .

وبهذا فإننا لا نقول : بأن هذا الشعر (مثلا) سلك فيه مسلك الضرورة إلا إذا تحققت فيه النواحى الآتية :

---

(1) مجلة كلية الآداب – جامعة الرياض – مج 4 ص (55) .

١ ــ أن يكون من الشعر الذى صح الاحتجاج به وعليه بنيت القواعد ، فما كان من هذا الشعر واجتمعت عليه الروايات الصحيحة وكان من كلام الفصحاء المشهود لهم فإنه يعد ضرورة إذا خالف المألوف من الاستعمال ، وبهذا نجد آراء المتقدمين مثل القرطاجنى الذى يقرر هذا(١) .

٢ ــ لا بد أن يكون الشعر الذى يقال فيه بجواز الضرورة معروف القائل ، يقول السيوطى : (لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله)(٢) ، وأورد نصوصاً استخدم فيها الشعراء الضرورة ورد الاستشهاد بها لأنها مجهولة القائل وبذلك أبطل ما أورده الكوفيون فى إظهار (أن) بعد (كى) وجواز دخول (اللام) فى خبر (لكن)ومد المقصور للضرورة .

فالأول مثل ما استشهدوا به :

أردت لكيما أن تطير بقربتى   فتتركها شناً ببيداء بلقع

والثانى مثل :

• ولكننى من حبها لعميد •

والثالث مثل :

قد علمت أخت بنى السعلاء   وعلمت ذاك من الجراء
أن نعم مأكولا على الخواء   يا لك من تمر ومن شيشاء

• ينشب فى المسعل واللهاء •

مد (السعلى) و (الخوا) و (اللهى) وهى مقصورة .

علق السيوطى على كل ذلك بقوله :

(والجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه)(٣) .

---

(١) مناهج البلغاء وسراج الأدباء : ص (١٨٠ – ١٨١) حيث صرح بمثل ما أشرنا إليه .
(٢) الاقتراح للسيوطى : ص (٧١ ، ٧٢) .
(٣) الاقتراح للسيوطى : ص (٧١ ، ٧٢) .

٣ ـ أن موافقة الضرورة لبعض لغات العرب المشهورة لا تخرجها عن الضرورة عند الجمهور .

صرح بذلك أبو سعيد القرشي فى أرجوزته فى الضرائر فقال :

وربما تصادف الضرورة بعض لغات العرب المشهورة

فاستعمال الضرورة لا يعد من الخطأ فى التعبير ، بل هى تسير على وجه قوى فى استخدام الفصحاء أو فى بعض لغات العرب المعروفة .

ومعنى ذلك أنه لا بد لكل ضرورة من وجه نخرج عليه وعلة من أجلها استساغ العربى الخروج على المألوف فى النثر ضرورة .

يقول الشلوبين(١) :

(علة الضرائر التشبيه لشىء بشىء أو الرد إلى الأصل) .

وهو تصديق لما صرح به سيبويه فى هذا الصدد إذ يقول : (وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً) .

كما أورد ذلك فى قول زيد الخيل .

كمنية جابر إذ قال ليتى أصادفه وأتلف جُل مالى

وقد قال الشاعر حيث اضطر : (ليتى) ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : (الضاربى والمضمر منصوب)(٢) .

وهذا يساير قول الشلوبين فى الضرورة الكثيرة : بأنها تكون بالرجوع إلى الأصل .

وليس من الضرورة أغلاط العرب وما جاء فى تعبيراتهم مخالفاً للأصول والقوانين الشائعة والتى اعتصم برعايتها فحول الفصحاء ، والتى تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، وربما استهواهم الشىء فزاغوا به عن القصد .

ويذكر الألوسى فى هذا اشتقاق بعض الناطقين اسم الفاعل (مالك) من (ملك) الذى هو اسم وهمزهم (مصائب) تشبيهاً بصحائف ، وقولهم :

---

(١) الألوسى : ص (١٨) .

(٢) الكتاب : (٣٨٦/١) . وشواهد الأعلم .

حلأت السويق . ورثأت زوجى ، واستلأمت الحجر ولبأت بالحج ، وما يتعايون به فى الألفاظ والمعانى من نحو قول ذى الرمة :

• والجيد من أدمانة عنود •

فاستعمل أدمانة بدل أدماء . يقال : رجل أدم وامرأة أدماء ولا يقال : أدمانة كما لا يقال : حمرانة وصفرانة .

ومن مثل قولهم :

حتى إذا دومت فى الأرض راجعها كبر ولو شاء نجى نفسه الهرب

وإنما يقال : دوى فى الأرض ، دوم فى السماء(١) .

وهذه الأخطاء مرفوضة من القدماء بله المحدثين فنحن نفرق بين الضرورة والغلط .

فالأولى فى رأيى كما سبق وأشرت وكما ذهب إليه الجمهور مقبولة ويجوز القياس عليها ، وليست بعيدة عن الفصاحة وإن جانبت المألوف .

أما الغلط أو الخطأ فهو ما سبق تقريره وليس الغلط هنا ما قصد إليه ابن فارس فيما سبقت الإشارة إليه . وهو الذى يقول : (وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط . فما صح من شعرهم فمقبول وما أبته العربية وأصولها فردود)(٢) .

ونحن نوافقه فى قوله إن ما أبته العربية وأصولها مردود لأننا نعود بالضرورة إلى الأمور الثلاثة التى سبق ذكرها ولكن ابن فارس فيما يبدو يريد بأصول العربية ما وافق القواعد التى سارت على المألوف الأغلب ؛

وليس لدينا شك بأن القواعد التى وضعها العلماء إنما كانت متمشية مع الغالب المألوف ولم تشمل جميع ما نطق به الفصحاء الذين لا نقبل تخطئتهم ، فالخطأ الذى ليس ضرورة هو ما تعايا به بعض الأعراب كما ذكرنا ، ومن يتتبع نظرة النحاة والبلاغيين إلى الضرورة وأبعادهم لها عن الخطأ فى القول

---

(١) الألوسى : ص (٤٦ – ٥٠) .

(٢) الصاحبى : ص (٤٦٩) .

نجد أن هناك دوافع واعتبارات فرقت بين نظام النثر ونظام الشعر فى ترتيب الكلمات يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ – حرص الشاعر على موسيقى الوزن والقافية ينحرف به أحياناً إلى نظام غير مألوف فى النثر .

٢ – رغبة الشاعر فى التحلل من كل القيود ونزوعه إلى الحرية ككل فنان يجعله فى بعض الأحيان لا يعبأ بنظام الكلمات على النحو المعهود فى النثر ولا سيما حين تسيطر عليه العاطفة ، ويملك عليه المعنى مشاعره .

٣ – محاولة كل الشعراء المجيدين أن يحملوا القليل من الألفاظ الكثير من المعانى قد تعرضهم لمثل الإيجاز والحذف والتخلص من كل فضلات الكلام(١) .

أقسام الضرورة :

ولما كانت اللغة مجال البحث لدى علماء البلاغة والنحو متابعة لما نطق به الناطقون ونقله عنهم آخرون وجدنا أن الضرورة تتسم بسمات متعددة نظراً للجهة التى ينظر إليها الباحث ، فمن حيث كونها ظاهرة انقسمت إلى ضرورة نقص وزيادة وتغيير فيما نظر إليه الألوسى وغيره ممن اقترب منه فى التقسيم والجميع يرجعون إلى هذه المحاور الثلاثة .

ومن نظر إلى كثرة ورودها أو قلته قسمها إلى شائعة وأقل شيوعاً ونادرة .

ومن نظر إليها من حيث الحكم عليها قسمها إلى حسنة وقبيحة فلا تداخل بين التقسيمات ، فكل ضرورة تتصف بصفات ثلاثة ، وتجوز عليها التفريعات التى سنذكرها فيما بعد .

غير أن تقسيمها إلى ضرورة زيادة أو نقص أو تغيير يهدى إليه مجرد النظر إليها دون كد فكر أو إعمال نظر ، وتقسيمها إلى شائعة وقليلة ونادرة يرجع إلى كثرة النصوص التى وردت فيها الضرورة وقلتها .

والتقسيم الأخير مبنى على سابقة كما سنورد الحديث فى ذلك لأن مرد هذا

---

(١) أسرار اللغة : للدكتور إبراهيم أنيس ص (٣٤٨) .

التقسيم هو الذوق العربى الذى يستسيغ الضرورة أو لا يستسيغها حسب ورودها فى النصوص الأدبية متكاثرة حيناً أو قليلة حيناً آخر حتى يألف الناس الضرورة أو لا يألفوها .

وسنبسط الحديث عن تقسيم الضرورة إلى شائعة وقليلة ونادرة بإيراد أمثلة لكل نوع مهيبين بالباحثين استقصاء الأمثلة ليتبين لهم صحة ما نذهب إليه فى هذا الرأى وعسى أن يكون ما نقدمه من أمثلة فيه غناء .

أولها : الضرورة الشائعة :

منها عدم التزام توكيد الفعل بعد (إما) مع أن التعبير القرآنى التزم التوكيد بعدها كقوله تعالى : « **فإما تثقفنهم فى الحرب فشرد بهم من خلفهم**(١) »

« **وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء**(٢) » .

« **فإما ترين من البشر أحداً فقولى إنى نذرت للرحمن صوماً**(٣) » .

وقد ورد خلو الفعل من التوكيد بعد (إن) فى قول الشاعر :

يا صاح إما تجدنى غير ذى جدة ... فما التخلى عن الإخوان من شيمى

كما أنهم أجازوا فى الشعر العطف على الضمير المستتر من غير إظهاره واستشهدوا بقول الشاعر :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ... ما لم يكن وأب له لينالا(٤)

كما أجازوا العطف على الضمير المجرور من غير تكرار حرف الجر للضرورة استشهاداً بقول القائل :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب(٥)

---

(١) سورة الأنفال آية : ٥٧ .

(٢) سورة الأنفال آية : ٥٨ .

(٣) سورة مريم آية : ٢٦ .

(٤) ديوان جرير : ص (٧٩) ، والكامل : (١٨٩/١ ، ٣٩/٢) ، والإنصاف ص (٢٧٩) .

(٥) ذكره سيبويه ولم يعزه لأحد . الكتاب : (٣٩٢/١) . قد بت : أحد ويؤيده رواية الكوفيين : فاليوم أنشأت . ارجع إلى ابن عقيل .

وابن مالك يرى(١) أن العطف على الضمير المجرور من غير تكرار حرف الجر جائز لورود السماع به نظماً ونثراً فقد ورد فى النثر قوله تعالى : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام(٢) » بجر الأرحام على غير قراءة حفص عطفاً على الهاء المجرورة بالباء .

وإذا كان هذا العطف على الضمير المجرور من غير تكرار حرف الجر غير لازم عند ابن مالك فإنا نقول : إنه بهذا يساير الجمهور فى أنه شائع ، ويختلف عنهم فى مجرد التسمية فقط لأنه من غير شك يسير على غير المألوف .

ثانيها : الضرورة الأقل شيوعاً :

فى مثل : عدم دخول (أن) فى خبر عسى من قول الشاعر :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب(٣)

كما أنهم ردوا من الشعر قول القائل :

فلا تلحنى فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله(٤)

حيث قدم معمول خبر (إن) عليه فقدم الجار والمجرور على (مصاب القلب) وهو لا يتقدم . حيث لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا جار ومجرور نحو : (إن زيداً آكل طعامك) ، فلا يجوز إن طعامك زيد آكل ، وكذا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو : (إن زيداً واثق بك أو جالس عندك) ، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول : إن بك زيداً دائن ، أو إن عندك زيداً جالس ، وأجازه بعضهم وجعل منه البيت السابق(٥) .

---

(١) يقول : ٤

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازم قد جعلا
وليس عندى لازماً إذ قد أتى فى النثر والنظم الصحيح مثبتا

(٢) سورة النساء آية : ١ .

(٣) البيت لهدبة بن خشرم العذرى : قاله وهو سجين من أجل قتيل قتله (منار السالك إلى أوضح المسالك – لمحمد عبد العزيز النجار) : (١٤٣/١) .

(٤) أنشده سيبويه ولم يعزه لأحد . الكتاب : (١٣١/١) .

(٥) شرح ابن عقيل : (١٣١/١) . شرح محمد سعيد الرافعى ضمن تعليقه على قول ابن مالك .

وراع ذا الترتيب إلا فى الذى كليت فيها أو هنا غير البذى

ثالثها : الضرورة النـــادرة :

وقد ورد منها ما وصفوه بالشذوذ كدخول نون التوكيد على المـاضى فى قول الشاعر :

دامن سـعدك إن رحمت متيما   لولاك لم يك للصبابة جـانحـا

حيث تقرر لدى النحويين أنه لا يجوز توكيد المـاضى بالنون مطلقاً ولو كان بمعنى الاستقبال ، وقالوا فى هذا البيت : إنه ضرورة شاذة سهلها استقباله معنى لكونه دعاء(١) .

ويرى الدكتور أنيس أنه لا فرق بين الأنواع الثلاثة فى نشأتها ، فقد بدأ بها شاعر تزاحمت المعانى فى خاطره ، فتزاحمت لهـا الألفاظ ، واختلط بعضها ببعض كأنمـا كان كل منها يريد أن يسبق أخاه ، وترتب على هذا أن جاءنا الشاعر بنظام لغوى غير مألوف فى النثر ، ثم قد يسعد مثل هذا النظام الجديد فيصادف القبول والاستحسان من الشعراء الآخرين ويحذون حذوه أو يشقى ويبقى منفرداً منعزلا ، ومن تلك الظواهر التى سموها بالضرورات ما بدأ متواضعاً ثم وصل به الأمر أن أصبح مقبولا سائغاً فى شعر كل الشعراء ، وفى كل عصور الأدب العربى(٢) .

وهذا التعليل من الدكتور أنيس نسايره فى المنطق لأننا قد قررنا فى مبدأ الحديث عن هذا التقسيم أن كلا من : الشيوع والقلة والندرة يرجع إلى مدى تداول الشعراء والمتكلمين فلا مانع من أن يسعد نظام فى التعبير بكثرة التداول ويشقى نظام آخر . وهذا هو المرجع فى الشيوع والندرة . ولا فضل لأحدها على الآخر إذا كان من الممكن أن يكون الشائع نادراً أو قليلا إذا لم يسعد بكثرة الاستعمال .

وقد أورد بعض المؤلفين أمثلة كثيرة للضرورة القليلة فى الشعر وكلها يرجع إلى ما يخالف القواعد المقررة فى النحو من مثل : جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم ونحوه ولا نرى فائدة كثيرة فى متابعتهم فى إيراد الأمثلة اكتفاء بمـا ذكرنا .

---

(١) منار السالك إلى أوضح المسالك : (٢/١٦٦ - ١٦٧) .
(٢) أسرار اللغة : ص (٢٤٥) .

والضرورة فى الشعر ترجع إلى الحكم النحوى الذى ينقسم إلى رخصة وغيرها .

والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر ، ويتفاوت حسناً وقبحاً .

ومن ثم تنقسم الضرورة إلى : حسنة . ومستقبحة .

فالضرورة الحسنة هى :

ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف ، وقصر الجمع الممدود ، ومد الجمع المقصور(١) .

وأسهل الضرورات تسكين عين فعله فى الجمع بالألف والتاء حيث يجب الاتباع كقول الشاعر :

على صروف الدهر أو دولاتها ... يدلننــــا اللمة من لمـــاتهـا

فتستريح النفس من زفراتها(٢)

سكن عين زفرات مع أنه يجب اتباعها لأن الفاء مفتوحة وهى ساكنة للعين . والقاعدة أنه إذا جمع الاسم الثلاثى الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد عنها – بألف وتاء أتبعت عينه فاءه فى الحركة مطلقاً .

يقول ابن مالك :

والسالم العين الثلاثى اسماً أنل ... إتبـــاع عين فاءه بمـــا شكل

إن ساكن العين مؤنثـــا بـــدا ... مختتمـــاً بالتـــاء أو مجردا

---

(١) الاقتراح للسيوطى : ص (٤١) – والضرائر للألوسى : ص (٢٠ – ٢١) .

(٢) يعلق محمد بهجت الأثرى فى حاشية الضرائر ص (٣٠) بقوله :

(المعنى : لعل الحوادث تجعل لنا على الشدة دولة فنستريح مما نحن فيه ، والصروف : الحوادث جمع صرف بفتح الصاد ، والدولة بفتح الدال وضمها : الغلبة فى الحرب وغيره ، وتديلنا : من أدالنا الله من عدونا إدالة . . وأصل تديل لنا اللمة : أى الشدة : أى تجعل لنا دولة ثم ألحق نون النسوة فسكنت اللام فالتقى ساكنان واللمة نصب بنزع الخافض أى على اللمة وقوله : زفراتها بفتح الفاء جمع زفرة بسكون الفاء وهى إدخال الناس بشدة ، وسكنت فاؤها للضرورة وإلا فالقياس الفتح كثمرة وثمرات .

وما جاء على خلاف ذلك عد ضرورة كالبيت السابق أو نادراً ـ أو لغة قوم .

* فالنادر كقولهم فى : جِرْوة جِرِوات بكسر الفاء والعين .
* والضرورة كقول الشاعر :

وحملت زفرات الضحى فأطقتها   ومالى بزفرات العشى يدان(١)

فسكن عين زفرات ، والقياس فتحها إتباعاً .

* ولغة القوم كقول : هذيل فى حوزة وبيضة .

حوزات وبيضات بفتح الفاء والعين ، والمشهور التسكين .

هذا ما أوردته كتب النحو ، وذكره ابن عقيل . . . ويبدو فيه تفريقه بين الضرورة والنادر ولغة القوم ، وقد قدمنا رأينا فيما سبق أن هذه الأشياء جميعاً يطلق عليها الضرورة الشعرية إذ لا يقبل من الضرورات إلا ما كان راجعاً إلى أصل من الأصول الأربعة التى سبق ذكرها .

وابن عقيل فى هذا متابع لابن مالك فى التقسيم الذى يقول :

ونادر أو ذو اضطرار غير ما   قدمته أو لأناس انتمى

وأمثلة الضرورة الحسنة كثيرة منها ـ غير ما سبق ذكره ـ تسكين الياء فى النصب فى مثل قول الأعشى :

فتى لو يبارى الشمس ألقت قناعها   أو القمر السارى لألقى المقالدا(٢)

حيث سكن الياء فى القمر السارى ، للضرورة حملا على تسكينها فى حالتى الرفع والجر قياساً للفتحة على الضمة والكسرة ، وتشبيهاً لها بهما ، فجعلت كالألف فى مثنى التى هى على هيئة واحدة فى جميع حالات الإعراب. قال النابغة :

---

(١) قال إعرابى من بنى عذرة من قصيدة أولها :

جعلت لعراف اليمامة حكمه   وعراف نجد إن هما شفيان

(شرح ابن عقيل ص (٥١٦) هامش) شرح محمد سعيد الرافعى .

(٢) الكامل للمبرد : (١٢٧/٢) .

وردت عليه أقاصيه وليدة ضرب الوليدة بالمسحاة فى الثأد(١)

فأسكن الياء فى (أقاصيه) مع أنه منقوص .

ومثل ما تقدم قول الأعشى :

إذا كان هادى الفتى فى البلا د صدر القناة أطاع الأميرا

فيمن رواه برفع (صدر) .

ونستطيع أن نطمئن إلى حسن هذه الضرورة بكثرة الشواهد الواردة فى هذا ونقل جهابذة العلماء لها مما يدل على أن الحكم ليس عاطفياً بل هو حكم مبنى على ما لمحه العلماء من استساغة العربى لها حتى كثرت فى كلامه .

والمعمول عليه فى الحسن هو عدم استهجان العربى الأصيل فى اللغة التى تسيل على أسلة لسانه فى يسر وسهولة .

ومن أمثلة الضرورات التى استحسنوها صرف ما لا ينصرف فى مثل قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلى

فقد نون (عنيزة) وجرها بالكسرة مع أنها علم مؤنث . وكان حقها المنع من الصرف ، فصرفت للضرورة وفى مثل قول النابغة الذبيانى :

فلتأتينك قصائد وليدفعن جيشاً إليك قوادم الأكوار(١)

فنون (قصائد) وهى على صيغة منتهى الجموع وكان حقها المنع من الصرف ولكنها صرفت للضرورة .

وقد ورد صرف الممنوع من الصرف كثيراً على ألسنة القدماء والمحدثين من الشعراء يضيق المجال عن ذكر الأمثلة له ، لأننا قد لا ننتهى من قصيدة حتى نجد شيئاً منه ومن ثم صار سائغاً تأنس إليه النفس ويتقبله الذوق الأدبى ولا يصادره النقاد تبعاً لذلك لقربه من أن يصبح قاعدة مألوفة .

أما الضرورة القبيحة أو المستقبحة فهى :

ما تستوحش منه النفس لبعده الشاسع عن مألوف كلام العرب ،

---

(١) ديوان الشعراء الستة ص (١٩٦) ، الثأد : المكان الندى .

(٢) انظر المقتضب : (١/ ١٤٣) ، (٣/ ١٥٤)

أو ثقله ثقلا شديداً، أو لانبهامه انبهاماً مخلا بالتفاهم الراقى الذى هو غاية كل لغة .

وأمثلة ذلك كثيرة منها قوله :

أصـــابهم الحمـــا وهمو عواف وكن عليهمو تعســـاً لحنـــه

وقوله :

أريـــد صـــلاحه ويريد قتلى وشـــتا بين قتلى والصـــلاح

فقد عدل الأول بالحما عن الحمام ، وعدل الثانى بشتا عن شتان ، وهذا نقص مخل فى الكلمتين .

كما أن الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلا فى الكلام تخل بالتعبير الفصيح أيضاً من ذلك قوله :

وإننى حوثمـــا يثنى الهوى بصرى وحوثمـــا سلكوا أدنو فأنظور

وقول امرئ القيس :

كأنى بفتخـــاء الجنـــاحين لقوة صيود من العقبـــان طيطـــان شيمالى

فقد زاد الأول فى كلمة (أنظر) فجعلها أنظور (. وزاد امرئ القيس فى كلمة (شمالى) فجعلها (شيمالى) وإن كانت الكلمة رويت برواية أخرى هى (شمآلى) يعنى سريعتى وهى توافق الرواية الشائعة عند الناس (شملالى) ، وهاتان الروايتان الأخيرتان ليس فيهما زيادة فى الكلمة وبهذا قال المفضل ، فلعل الرواية الأولى فيها تحريف بزيادة الياء .

ولا شك أن الحديث عن الزيادة فى الكلمة مما يؤيد النظرة على أن الزيادة أو النقص فى الكلمة عن أصلها يخل بالتعبير الفصيح .

وقد ذكروا أن من النقص المجحف الذى يستقبح قول لبيد :

درس المنـــا بمتـــالع فأبان فتقـــادمت بالحبس والسوبان

---

(١) الضرائر للألوسى : ص (٢٢) (الفتخاء : لينة الجناحين) اللقوة بكسر اللام : العقاب ، شمآلى : سريعتى ، يقال : ناقة شمآل وشملة إذا كانت سريعة .

(٢) متالع بضم الميم وكسر اللام : جبل بنجد ، وأبان : اسم جبل .

إما أن يراد به أبان الأبيض أو الأسود ، والسريان : واد .

انظر : مزيداً من الأمثلة السابقة فى كتاب سيبويه : (١/ ٩ - ١٣) ، وارتشاف الضرب ص (٣٨١ - ٣٩١) .

أراد بالمنا : المنازل .

فالعدول بالكلمة إلى أخرى بزيادة أو نقص أو بصيغة إلى أخرى مخل .

وكذلك كقول الحطيئة :

فيها الرماح وفيها كل سابغة جدلاء محكمة من نسج سلام(١)

يقصد سليمان بن داود عليهما السلام .

ومن الضرورات القبيحة دخول الـ على الفعل المضارع فى مثل قول أبى الحرق الطهوى :

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

وبيان ذلك أن (الـ) لا تدخل إلا على الأسماء لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال . والفعل لا يدل على الذات إلا التزاماً والحرف مدلوله فى غيره لا فى نفسه(٢) .

وهى على جميع وجوهها مختصة بالأسماء سواء أكانت للتعريف أم موصولة أم زائدة أم غير ذلك(٣) .

وعلى هذا جاء فى شرح الكافية :

فأل فى (اليجدع) ليست للتعريف بل هى اسم موصول داخل على صريح الفعل لمشابهته باسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجىء إلا فى ضرورة الشعر(٤) .

فدخول (الـ) على المضارع لم يرد فى كلام الفصحاء إلا نادراً ، وقد ذكروا منه هذا الفعل بالذات واستدرك آخرون فذكر بعض أفعال

---

(١) هذا البيت من قصيدة فى ديوان الحطيئة والصحيح أن حمادا الراوية وضعها على لسانه ليتقرب بذلك إلى بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى ، وزعم أن الحطيئة مدح بها أبا موسى فقال بلال : إنه لو مدحه ما خفى ذلك على ، ولكن دعها تذهب فى الناس .

ضرائر الألوسى – شرح بهجت الأثرى ص (٢٢ – ٢٣) .

(٢) مقال للدكتور محمد عبد الحميد سعد فى مجلة كلية الآداب بالرياض ص (١٦٨) مجلد ٤ ومخطوط سر الصناعة ص (٢٠٢) دار الكتب تحت رقم ٥٨١٦ هـ .

(٣) الخزانة : (١٥/١) .

(٤) شرح الكافية : (١١/١) .

قليلة جداً وردت فى استعمالات قليلة كما هو مشهور فى كتب النحو من ذلك :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل(١)

وقد ذكر البغدادى الترضى ، واليرى ، واليروح ، والميذر ، واليتعمل ، والبتيع(٢) زيادة على ما ذكر من كلمتى اليجدع واليتقطع .

وهذه الكلمات جميعاً لم تستعمل إلا نادراً فى حالة دخول (الـ) عليها ، ولا تجوز الموازنة بين دخول (الـ) عليها ودخولها على الأسماء .

يتضح لنا أن قبح الضرورة إنما يبدو فى عدم استساغة ألسنة الفصحاء له فلم يجر فى كلام الأصلاء من العرب جرى المألوف من الكلام فاستهجنته أذواقهم ، فإذا ما ورد فى تعبيراتهم لم يجاره الآخرون فى ذلك ، ولم يسمح له بالشيوع والانتشار .

والذوق دائماً يطمئن إلى الإلف وينفر من القليل أو المفاجىء وبهذا نستطيع بالرجوع إلى تقسيم الضرورة إلى شائعة وقليلة ونادرة وهو تقسيمها من حيث كونها ظاهرة أن نقول : إن الحكم على الضرورة بالحسن أو القبح يرجع إلى الشيوع أو القلة فالشائعة حسنة استساغها الذوق العربى والقليلة والنادرة قبيحة لم تستسغ ، وإن كانت مراتب الحسن أو القبح تتفاوت ومرد كل ذلك إلى الاستعمال . والذوق لا سلطان لأحد عليه يتقبل ما شاء من الإنسان والحيوان والمكان وغير ذلك من عناصر الطبيعة ويرفض منها ما يريد . وإن كانت وسيلته إلى ذلك هى الحس وهو أيضاً مرده الإلف . والإلف هنا ليس فردياً وإنما يرجع إلى تناول جماعات الفصحاء أو إعراضهم وهم الملقنون للغة والمعلمون لها بما تسديه قرائحهم الوقادة وملكاتهم الأصيلة وطبعهم السخى مما جعلهم متجه أنظار الباحثين والواضعين لأصول اللغة وقواعدها .

---

(١) البيت للفرزدق فى هجاء رجل من بنى عذرة ذكره ابن هشام فى أوضح المسالك ص (٣٠) وابن عقيل : (٣٠/١) ، والأشمونى : (٩٧/١) ، وشذور الذهب ص (١٦) .

(٢) الخزانة : (١٤/١ – ١٥) .

الضرورة لا يحدثها المولد :

هذا التصور من جانبنا للضرورة وأقسامها والحكم على كل منها يجعلنا نعتقد بفائدة ما كتبه العلماء تعليقاً على وجود ظاهرة الضرورة فى الشعر العربى حيث إنه المنبع الثالث للاستشهاد ومن حيث مكانته فى اللغة ، من أنه يجب متابعة الفصحاء السابقين فى اللغة وليس لأحد من المولدين أن يسلك غير ما سلكوه . ولا أن يبتدع أسلوباً غير أسلوب عرفوه فلا مساغ لأحد أن يضطر إلى غير ما اضطروا إليه أو يخالفهم فى أصل مضوا عليه ، ولهذا خطأ الزمخشرى فى المفضل أبا نواس فى قوله :

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها   حصباء در على أرض من الذهب(١)

حيث نكر (صغرى وكبرى) وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفاً ، قال الأندلسى تعليقاً على رأى الزمخشرى : (لم يقل إنه ضرورة لأن المولد لا يسوغ له استعمال شىء على خلاف الأصل للضرورة إلا أن يرد به سماع ويتوقف فيه على محل السماع ، ولا يقاس عليه)(٢) .

تخريج الضرورة على وجه :

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الضرورة غير الخطأ فى الشعر فلا بد لها من وجه تخرج عليه وإلا كانت خطأ . ذلك لأنها تسير على غير المألوف كما أسلفنا ، فلا عجب أن نرى سيبويه يقول فى باب (ما يحتمل الشعر) من الكتاب : (ليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)(٣)(٤) .

وبمثل هذا قال فى غيره من الكتاب ، ونحن لا نجد ضرورة إلا وقد ذكر لها وجهاً ، وكذلك فعل الشلوبين حيث قال :

(علة الضرائر التشبيه لشىء بشىء)(٥) .

---

(١) الضرائر للألوسى : ص (٩) .
(٢) أبو حيان الأندلسى .
(٣) الضرائر للألوسى : ص (١٠) ، والخزانة : (٥١٦/٢) .
(٤) الكتاب : (٢/١ و ١٣) .
(٥) الضرائر للألوسى : ص (١٨) .

وهذا الأصل الذى قرره العلماء يتبعه الأصل السابق من حيث إن المولدين لا يجوز لهم إحداث شيء من الضرورة لأنهم تابعون فإذا لحن السابقون لم تجز متابعتهم فى لحنهم فاقتصرت المتابعة على ما كان له وجه من كلامهم ، فإذا ابتدع المحدث عد لاحناً . وهذا ما يقتضيه المنطق . والحرص على سلامة اللغة.

الضرورة تقدر بقدرها :

وعلى هذا فلا ينبغى التوسع فى اللجوء إلى الضرورة بل تقدر الضرورة بقدرها(١) ، فإذا دعت الضرورة مثلا إلى منع صرف المصروف فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين فى حالة الجر وتبقى الكسرة عند الفارسى (٢) .

وتوضيح ذلك فى أقوال العلماء يقول الرضى : إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين قال الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

وعند يونس ينصت رجوعاً إلى حركته الإعرابية مما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن(٣) .

وللعلماء مناقشات فى هذه المسألة أوردتها كتب النحو هل تقدر الضرورة بقدرها أو يرجع بها إلى الأصل . ولكن ما نقله الرضى عن يونس فيما سبق يعضده قول سيبويه .

كان عيسى بن عمرو يقول : (يا مطرا ، يشبهه بقوله : يا رجلا يجعله إذا نون وطال كالنكرة ولم نسمع عربياً يقوله ، وله وجه من القياس)(٤) .

فالضرورة إذن تقدر بقدرها ولسنا بحاجة إلى نقل مزيد من آراء العلماء فى هذا وإن كنا نرى أن أسانيد وجهتى النظر متكافئة . فالسماع يؤيد أن

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : (١٣٣/٧) .
(٢) الضرائر للألوسى : ص (١٨) .
(٣) شرح الرضى على الكافية : (١٢٠/١ – ١٢١) . و (مطر) الثانية اسم رجل ارجع إلى (طبقات فحول الشعراء) لابن سلام ص (٥٤٢) . حيث تناول قصة البيت بالتفصيل .
(٤) كتاب سيبويه : (١٨٣/١) .

الضرورة تقدر بقدرها وهذه حجتنا فى الترجيح وهى رأى سيبويه . وأن قواعد اللغة وضعت أساساً على السماع ، والرد للأصل قياس وهو أساس أن الضرورة لا تقدر بقدرها(١) .

وثمة حجة أخرى وهى أن الضرائر رخصة يجوز للشاعر أن يستخدمها ويجوز له ألا يلجأ إليها . والنحاة بوجه عام يفضلون عدم استعمال الضرائر – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – ولهذا كان موقفهم من هذه المسألة يؤيد وجهة نظرنا . ويتفرع من ذلك أن **ما لا يؤدى إلى ضرورة أولى مما يؤدى إليها** وكما أنه قد قسمت الضرورة إلى حسنة وإلى قبيحة كان الحمل على أحسن الأقبحين هو الأصل فقد مثل الأقدمون بأمثلة يوضحون فيها آراءهم فى هذه المسألة منها ما ذكره ابن النحاس فى التعليقة قول الشاعر :

لاه ابن عمك لا أفضلت فى نسب عنى ولا أنت ديانى فتخزونى(٢)

اختلف الناس فيه : هل المحذوف لام الجر دون الأصلية واللام التى هى موجودة مفتوحة . أو المحذوف اللام الأصلية والباقية هى لام الجر ، والأظهر أن الباقية هى لام الجر ، لأن القول بحذفها يؤدى إلى أن يكون البيت ضرورة ، وما لا يؤدى إلى ضرورة أولى مما يؤدى إليها)(٣) .

وهذا قول يساير المنطق ويتمشى مع كون الضرورة رخصة فلا خلاف فى ذلك .

الحمل على أحسن الأقبحين وأخف الضرورتين :

ومن أجل هذا نرى أن الحال تضطر الشاعر إلى ضرورتين قبيحتين لا بد من ارتكاب إحداهما ، وينبغى حينئذ أن نحمل الأمر على أقربهما

---

(١) انظر : مزيداً من النقاش حول هذه المسألة . المقتضب : (٢١٤/١) ، والخزانة : (٢٠٦/١) ، شرح الكافية : (٣١/١ – ٣٢) .

(٢) البيت لذى الإصبع العدوانى خاطب به ابن عم له كان ينافسه ويعاديه .

والمعنى : لاه : لله . ديانى : قيم بأمرى . تخزونى : تسوسنى .

يقول : لله ابن عمك الذى ساواك فى الحسب وما ثلك فى الشرف فليس لك عليه فضل فى الأبوة فتفخره ، ولا أنت مالك أمره فتسوسه ، وتصرفه على حكمه ، ويعنى بابن العم نفسه .

(٣) انظر : الضرائر للألوسى : ص (٢٠) .

وأقلهما فحشا وذلك كواو (ورنتل) أنت فيها بين ضرورتين أن تدعى كونها أصلا فى ذوات الأربعة غير مكررة والواو لا توجد فيها أصلا إلا مع التكرير مثل الوصوصة والوحوحة . أو أن تجعلها زائدة فى أول الكلمة والواو لا تزاد فى أول الكلمة فكان ادعاء كونها أصلا أولى لوجود ذلك فى ذوات الأربعة بوجه ما(١) .

واتساقاً مع هذا الحكم نجد أنه إذا كان للكلام تخريجان كل منهما يؤدى إلى ضرورة وإحداهما أخف من الأخرى وأسهل فالأولى الحمل على الضرورة الخفيفة لا على الثقيلة وذلك مثل ما قيل فى قول الأحوص :

ألا يا نخــلة من ذات عرق عليك ورحمة الله الســلام

فقد نقل عن الأخفش أنه أراد : عليك السلام ورحمة الله وهذا أحد تخريجين للمعطوف بالواو فى قوله : (ورحمة الله) والتخريج الآخر : أن يكون (ورحمة الله) معطوفاً على الضمير المستتر فى خبر (السلام) المقدم عليه وهو قوله : (عليك) إذ هو متعلق بمحذوف هو الخبر ، وهذا المحذوف هو الضمير ، وهذه أيضاً ضرورة ، لأنه عطف على الضمير المرفوع المستتر بدون توكيده بالضمير المنفصل .

وحول هذه المسألة مناقشة طويلة ذكرها ابن هشام فى المغنى (٢) نخلص منها إلى موافقته فى اختياره لأن يكون التخريج الثانى هو الأولى . ذلك لأن عدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه أسهل لوروده فى النثر (كمررت برجل سواء والعدم) حتى قيل : إنه قياسى .

وأيا كان الاختيار فى مثل هذه المسائل أيهما أفضل فإنه مبنى على : أى الضرورتين أسهل ؟ فالمقرر عند الجميع أن الحمل على أسهل الضرورتين أولى ، ومن باب أولى أن يكون الحمل على ما لا يؤدى إلى ضرورة أفضل وقد ثبت هذا المبدأ وتفرع عنه مسائل سبق لنا ذكرها وهو مأخوذ من قول

---

(١) الضرائر للألوسى : ص (٢٣) .
(٢) المغنى : لابن هشام جـ ٢ ص (٦٦٠) .

سيبويه : (لا يحمل على الاضطرار والشاذ إلا إذا كان له وجه جيد)(١) وتابعه العلماء فى هذا .

ترتكب الضرورة لنكتة :

ونرى فى قول سيبويه : (إذا كان له وجه جيد) أنه يجيز ارتكاب الضرورة لنكتة ، وفى كتب النحو تفصيل لهذه المسألة(٢) .

وفى هذا يقول ابن جنى . ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ليعدوها لوقت الحاجة إليها فمن ذلك قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... على ذنباً كله لم أصنع(٣)

فهو يقرر بما لا يدع مجالا للشك أن العرب قد يدخلون تحت الضرورة مع قبحها فى بعض الأحيان لنكتة .

وهذا لا يهدم المبدأ نفسه ولا ما ترتب عليه بل إنه يبرز جانباً مهماً من جوانب مرونة اللغة وقدرتها على احتواء ما يريده المتكلمون من معان فلا تقف صلدة متحجرة أمامهم ، إنما تطاوعهم فى التعبير عن كل ما يريدون من معان وإن تجاوزوا المألوف من أساليبها وقد اتخذوها أداتهم وطريقهم فى الإبانة والإفصاح ، مع إيمانهم بالمبدأ الثابت المستقر وهو ما لا يحمل على ضرورة أولى .

نخلص من هذه الدراسة إلى أن الضرورة فى الشعر العربى هى : مخالفة النسق العام فى التعبير الذى بمراعاته وضع النحاة القواعد العامة .

وقد نشأت هذه الظاهرة عن تعبير العربى الذى كان موضع نظر النحاة فيما يضعون من قواعد وما يرسمون من ضوابط ، كما لحظها أئمة اللغة وفحولهم من عهد سيبويه ، وما زالت حتى اليوم مسار بحث ومناقشة .

وبتتبع تاريخ المتحدثين عنها نجد أنها كانت موضع إباحة الشعراء فى رأى بعضهم ، وموضع رفض أو مؤاخذة وعيب عند بعضهم الآخر من غير تفريق بين وجودها لدى القدماء أو المحدثين من الشعراء .

---

(١) الكتاب : (١/٢٩٤) وقد سبق لنا التعليق على هذا البيت .
(٢) أوضح المسالك : ص (١٧٤ – ١٧٧) .
(٣) الخصائص : (٣/٦١) .

غير أن المبيحين لها يجدونها مقبولة من قدماء الشعراء . جائزة المتابعة من المحدثين منهم ، من غير أن يكون للمحدثين حق ابتكار شيء منها ، وليس لهم إلا متابعة من سبقهم فقط .

ويحتج بعض العلماء إلى أن للشعر لغة خاصة لأنه فن يتطلب حرية الفنان ، ولا داعي لوصف ما يخرج عن مألوف القول عند الشعراء بالضرورة وهذا الرأي وإن كان قد ظهر حديثاً إلا أنه كان صدى لآراء سابقة من بعض القدماء من العلماء .

أما الرافضون لهم فإنهم يتشعبون إلى شعبتين :

إحداهما : ترى الضرورة لحناً سواء أصدرت من القدماء أم المحدثين ، ولهم في ذلك براهين يسوقونها بين يدي آرائهم .

وثانيتهما : تراها عيباً لا يجوز ارتكابه . وهذا الرأي قريب ممن يرى من المتأخرين أن الضرورة سببها الإلجاء تأثراً بالمعنى اللغوي لها .

وانتهى بنا البحث إلى أن الضرورة جائزة في الشعر حال السعة ، وليست مسببة عن الإلجاء ، وأن هذا رأي الجمهور الذي يقرر كفالة الحرية للشاعر ، ليتمكن من التعبير عن إحساسه وما يختلج في صدره من معان تخفيفاً عليه من قيوده التي قد التزم بعضها من وزن وقافية .

كما انتهينا إلى أن الشعر الخالي من استعمال الضرورة أفضل مما اشتمل عليها ، وإن كان في بعض الأحيان — يحسن ارتكاب الضرورة تحقيقاً لهدف معنوي ، أو نكتة لها قيمتها .

وقد ترتب على هذا أن التخريج الذي لا يؤدي إلى الضرورة أفضل مما يؤدي إليها ، وأن ارتكاب أخف الضرورتين أولى ، وأن الحمل على أخف الأقبحين أنسب ، وأن الضرورة لذلك انقسمت إلى حسنة وقبيحة على تفاوت بين درجات الحسن والقبح بناء على كثرة الشيوع في الاستعمال أو قلته ، تبعاً للذوق العربي الأصيل الذي يأنس إلى ما كثر استعماله ، وينفر مما قل في الاستعمال .

ولهذا كانت التقسيمات كلها ترتكز على هذا المحور سواء أنظرنا إلى بنية الكلمات ، أم كونها ظاهرة ، أم أردنا الحكم عليها .

من ألف فى ضرورة الشعر :

وبهذا الإطار العام فى تصورنا – نستطيع أن نقول :

إن دراسة الضرورة فى الشعر العربى تمسك بيد الباحث ليتابع النصوص الكثيرة تطبيقاً لها على قواعد النحو المعروفة ، فتعظم بذلك منته ، وتكبر مسئوليته ، ومن ثم تناول البحث فيها قديماً وحديثاً – جلة علماء اللغة والنحو والبلاغة والعروض فى إفراد لها بمؤلفات ، أو تضمين موضوعاتها كتبهم الجامعة إيماناً بجدية البحث وفائدة الدراسة .

من هؤلاء المبرد (ت ٢٨٦ هـ) الذى ألف فيها كتاباً سماه (ضرورة الشعر) ذكره ابن النديم فى الفهرست(١) . ثم جاء من ذلك فى هذا الموضوع كتاباته المتفرقة فى المقتضب والكامل كما سيبدو من خلال دراستنا لقضايا الضرورة . وكانت خاتمة كتاب سيبويه (باب ما يحتمل الشعر) مصدر إلهام لشراح الكتاب من أمثال أبى سعيد السيرافى (ت ٣٨٦ هـ) والرمانى والأعلم حيث استقصى أبو سعيد فى شرح الكتاب ضرورات الشعر ، وكذلك فعل صاحبيه .

وينسب إلى ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) مجموع صغير سماه (ضرورة الشعر) ولابن فارس اللغوى النحوى رسالة بعنوان (ذم الخطأ فى الشعر)(٢).

ثم جاء أبو عبد الله القزاز (ت ٤١٢ هـ) وألف كتابه (ما يجوز للشاعر فى الضرورة)(٣) قصد فيه معالجة الضرورات النحوية حيث لا يتسع له المجال لمعالجة موضوعات ما يعاب فى الشعر عامة . وابن عصفور الإشبيلى النحوى (ت ٦٦٣ هـ) ألف كتابه (ضرائر الشعر) وكان الاعتقاد السائد أنه مفقود غير أنه ظهر مؤخراً مطبوعاً محققاً .

---

(١) كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٨) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) حققه المنجى الكعبى ١٦٧١ (الدار التونسية) وطبعة أخرى بتحقيق الأستاذ د . هدارة والأستاذ د . زغلوم سلام سنة ١٩٧٣ . ط المعارف وعنوان هذه الطبعة ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة .

ولقد بسط الشيخ محمد سليم بن حسنين القول عن الضرورة فى كتابه (موارد البصائر لفرائد الضرائر)(١) حيث استقصى فيه ضرورات الشعر . ثم ألف الألوسى كتابه (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر)(٢) . وهو كتاب راقنا تقسيمه للضرورة فارتضيناه سبيلا لنا .

وقد جمع أحمد تيمور (الضرورات الشعرية فى المعانى)(٣) فى مؤلفه (أوهام الشعراء فى المعانى) تناول فيه أوهام الشعراء الخلص وأعرض عن المولدين ولم يذكر من أوهامهم إلا بعضاً من أوهام أبى نواس وأبى تمـام .

هذه أهم الكتب التى أفردت الموضوع بالتأليف ، ونظراً لأن الموضوع جذب اهتمام علماء اللغة والنحو من قديم فإننا نجد إلى جوار تلك الكتب المفردة كتب اللغة الجامعة وكتباً خاصة تتحدث فى موضوعات الضرورة الشعرية وتحت تسميات مختلفة وعلى رأسها كتاب سيبويه فى باب ما يحتمل الشعر ، وجملة أبواب . وشرح الرمانى على سيبويه حيث أطنب فى الحديث عن ضرورات الشعر فى باب الترخيم فى ضرورة الشعر ، ومثل ذلك فعل الأعلم الشنتمرى ، والسيرافى كما أسلفنا من قبل ، وعقد ابن رشيق فى (العمدة) باباً للرخص الشعرية (٤) ذكر فيه ما يجوز للشاعر استعماله إذا اضطر إليه ، وذكر فى ذلك عدة مواضع من الضرورات .

وبمثل ذلك فعل حازم القرطاجنى فى كتابه (مناهج البلغاء) والسبكى فى عروس الأفراح . والسيوطى فى الاقتراح ، وابن فارس فى الصاحبى حيث عقد باباً سماه باب الضرائر ، وابن جنى فى الخصائص فى باب ما يرد عن العرب مخالفاً لمـا عليه الجمهور ، والزمخشرى له فى ذلك أرجوزة ، وكذلك أبو سعيد القرشى . ومعنى هذا أن للموضوع أهمية لدى العلماء لأنه يوازى ما استقر عليه الأمر من قواعد اللغة ، وما يلقنه العلماء لتلاميذهم من

---

(١) منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٠ أدب ، ونسخة بدار مكتبة محمد الفاتح باستانبول رقم ٤١٢٩ كتبت سنة ١١١٧ هـ .

(٢) بتحقيق محمد بهجة الأثرى – المكتبة العربية ببغداد سنة ١٩٢٢ .

(٣) نشر لجنة المؤلفات التيمورية سنة ١٩٥٠ .

(٤) العمدة : ص (٢٥٥) . تحقيق محيى الدين عبد الحميد . ط . حجازى بالقاهرة .

قواعد يصفونها بالثبات والاستقرار ، وحيث قد تقرر أن هذه القواعد تساير المألوف الشائع فإن غير المألوف لا بد أن يشمله النظر وتجد فيه الدراسة وقد كان ذلك فى القديم واستمر فى الحديث ، فإذا اتجهت همة بعض العلماء إلى تحقيق ودراسة ونشر ما كتب فى الموضوع من مؤلفات قديمة فإن فى المحدثين من استرعاه الموضوع وجد فى دراسته من جديد يقلب النظر فى قضاياه ويبحث آراء السابقين فيه ويخرج بنتائج رأينا أن أغلبها إن لم يكن كلها يتفق فى المعنى والمبدأ من حيث عدم تخطئة ما جاء من نصوص حملوها على الضرورة .

وقد قدمنا فى ذلك ما كتبه الشيخ حمزة فتح الله والأستاذ عباس حسن والدكتور إبراهيم أنيس والدكتورة خديجة الحديثى والدكتور محمد عبد الحميد سعد بل إن من المحدثين من أفرد كتباً بالتأليف فى هذا الموضوع مثل الدكتورة خديجة الحديثى حيث قالت فى نهاية مقال لها نشر تحت عنوان (موقف سيبويه من الضرورة) : (ولولا خوف الإطالة لبينا آراء النحاة فى كل مسألة ذكرها سيبويه ولعلنا نبسط ذلك فى كتابنا (موقف النحاة من الضرورة) إن شاء الله)(١) .

كما ألف الدكتور محمد عبد الحميد سعد كتيباً أسماه (الضرورة والشذوذ) كثيراً ما يحيل إليه فى مقاله الضرورة عند النحويين(٢) .

ولا نستطيع استقصاء كل ما كتب فى الموضوع فقد تناوله بالبحث كثير من العلماء والباحثين فى جوانب متعددة منها ما يتعلق بالنحو والبلاغة والعروض والأدب ومنها ما يتعلق بالأفكار والمعانى كما أن دراسات المتخصصين لنيل الدرجات العلمية(٣) ضربت بأسهم متعددة فى هذا الموضوع لأهميته .

---

(١) مجلة كلية قسم اللغة العربية جامعة الكويت سنة ١٩٧٦ ص (٢٠٨) .

(٢) مجلة كلية الآداب جامعة الرياض مج (٤) .

(٣) من أمثال ذلك : نظرية اللغة فى النقد العربى – رسالة دكتوراة من جامعة القاهرة تناولت الضرورة من خلال فصلين فيها . والضرورة الشعرية دراسة أسلوبية للسيد إبراهيم محقق ضرائر ابن عصفور ، ونظرية الضرورة فى كتاب سيبويه بحث للدكتور محمد خير الحلوانى بمجلة المجمع اللغوى العربى بدمشق . . وغير ذلك .

ولأنه يدخل فى صميم ما يثير حماس الحريصين على اللغة وبقاء جوهرها سليماً والرغبة فى نفى كل شائبة تعكر صفوها أو تمس جلالها ، انبعاثاً من تقدير الجميع أنها لغة القرآن وأنها الوعاء للذكر الحكيم والتراث العلمى والدينى الخالد فكان هذا الخروج عن مألوف ألسنة البلغاء فى النطق له هذا الأثر البالغ من اهتمام العلماء والدارسين .

* * *

القسم الثاني
قضايا الضرورة



تمهيـــد

فى هذا القسم نعرض لقضايا الضرورة فى الشعر حسبما اتجهت إليها أنظار الباحثين المهتمين بنصوص اللغة وما فيها من خفايا وأسرار أو ما يعتورها من مظاهر ظنها بعض الناس هنات أو نواحى قصور تغشى الوجه المشرق للشعر العربى أو تباعد بينه وبين استقرار الجمال فيه .

وقد آثرت ألا أجعل القضايا متشعبة غير مترابطة حتى يمكن حصر الحديث فيها بقدر ما يتحمله الجهد المتواضع الضارب فى هذا المحيط الواسع الذى يصعب اجتيازه أو مصارعة الموج فيه ، فارتضيت لنفسى أن أجمع القضايا كلها فى أصول ثلاثة ترتبط أجزاء كل أصل منها بقرن واحد ، وبينها أواصر التشابه بحيث يمكن إرجاع كل فرع أو مثال إلى أصل من هذه الأصول لا يند عنه ، وليس ذلك بدعاً منى وإنما هو طريقة بعض السالكين فى هذا الدرب من العلماء(١) سرنى أن أحذو حذوه وأقتفى أثره متخذاً من منهجه نبراساً يكشف لى منعطفات الطريق ، ويقضى على بعض الشواهد التى سوف تدور حولها المناقشات ويتناولها الجدل ، وسوف لا أكون مقلداً أو حاكياً لما قاله السابقون مع جزيل تقديرى لهم وعرفانى بالجميل لمن تحمل منهم مشاق التنقيب والكشف .

وإننى أتناول كل نص بالدراسة الجادة والتطبيق على ما شاع من قواعد اللغة ومسائل النحو ، وأعرض ما نصوا عليه من ضرورة فى كل مثال على القياس الشائع ومسائل الخلاف ما أمكن ، وأختار ما وصل إليه فكرى ليكون حكماً أرتضيه فيما إذا كان فى النص ضرورة أو لم يكن كذلك ، وهذا يتطلب مراجعة كل قاعدة ورد بسببها نص ضرورة مراجعة دقيقة مع استيضاح آراء العلماء فيها .

---

(١) ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) حيث قسم كتابه إلى فصول الزيادة والنقصان والتقديم والتأخير والبدل .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور بتحقيق السيد إبراهيم محمد .

وقد تابعه الألوسى فى كتابه : (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) .

وهذه النظرة تجعلنى دائماً حريصاً على ألا أناقض نفسى فى الحكم . وقد قدمت أننى ارتضيت رأى الجمهور فى الضرورة ، وهذا الذى ارتضيته لا يغلق أمامى باب البحث الذى قد يدفعنى إلى اختيار غير رأى الجمهور فى مسألة خاصة . وحينئذ يجب على أن أبين السبب الذى دفعنى إلى هذا الاختيار ، وإن كان ما ارتضيته آنفاً إنما ينطبق على المسألة فى عمومها لا فى خصوص جزئياتها ، وبهذا نجد أن البحث قد يتسع لأغلب مسائل النحو والصرف والعروض والقافية ، وهى علوم لها وزنها العقلى . ولا تجافى التذوق الفنى وأصول الإحساس والشعور ، ولذا فإن للرأى الخاص مجالا لا يمكن إنكاره . وهو متجدد طالما هناك ناظرون فى روائع اللغة . وبدائع أساليبها ، فلا بدع أن يكون لى رأى فى ذلك ، وهو مستمد من النظر والموازنة والرجوع إلى الأصول العلمية والفنية .

ولما كنت حريصاً على أن أواكب اللغة فى أزهر عصورها وأقوى أساليبها وصفاء جوهرها ونقائه من شائبة اللحن أو الاقتراب منه فإنى جعلت كل ما يتعلق بالبحث فى نصوص الشعر الجاهلى أو شعر المخضرمين الذين جل إنتاجهم فى العصر الجاهلى ولم يختلطوا بما اختلط به المتأخرون من الأعاجم أو لم يتأثروا تأثراً مباشراً بحضارة الإسلام التى انفتح بسببها مجال القول والتقليد والمحاكاة .

وبهذا أطمئن إلى أننى أعيش فى جو عربى صاف من حق فصحائه أن ينطقوا بلغتهم فى حرية لا تقودهم إلى اللحن ولا نتهمهم بأنهم هدموا جزءاً منها لأن شأننا فى ذلك هو شأن الأخذ عنهم ووضع القواعد تبعاً لما نطقوا به لأنهم فرسان القول . وواضعو اللغة ، فإذا كنت أدير البحث فى الشعر حسبما يوحى به العنوان فإن الأمثلة من شعر المخضرمين على النحو الذى ذكرته لا يمكن عدها بعيداً عن الشعر الجاهلى ما دمت أقصد عرض أمثلة لفترة اتفق العلماء على أنها أصح فترات الاحتجاج بالنص . على أن بعض المخضرمين ليس لهم فى الإسلام إلا قليل من الأبيات إلى جوار بحر زاخر فى الفن مغر بالمتعة والارتياد . فلا يمكن لعاشق الفن أن يجاوزه من غير أن يطيل الوقوف أو يحاول الارتشاف . وهذا رأيى فى هذه المسألة . وسوف

أجد نفسي فى هذا البحث أعيش بين الكتب التى أفردت الحديث للضرورة أو تعرضت لها فى أبواب خاصة آخذ منها الأمثلة وأضيف إليها إذا استطعت جميع ما ورد من أمثلة فى ضرائر الشعر مهما أبذل من جهد وليس طريقى محدداً بالنظر فى هذه المراجع وحدها فإن مسائلها تتصل بقواعد اللغة وكتب النحو والصرف والعروض وهى ساعدى دائماً فى كل مثال أسوقه أستوضح منها القواعد وآراء العلماء لأوازن وأستنتج لأن الهدف الوصول إلى نتيجة وحكم بعد الدراسة والتمحيص وليس الهدف استقصاء أمثلة والإكثار من الشواهد فإن ذلك إذا جاوز حد الطاقة(١) عند كل إنسان فإن الإمعان فيه ومحاولة الاستقصاء لا تغنى الناظر عن إبداء الرأى والإفصاح عن الحجة والوصول إلى حكم صريح فى المسألة .

وبهذا قد يتسع مجال القول ولكن من أجل المحاولة الجادة إلى تحقيق ما أستهدفه من الوصول إلى غاية لها أهميتها .

أما الأصول الثلاثة التى ارتضيتها فى إرجاع قضايا الضرورة إليها فهى :

ضرورة الزيادة ، وضرورة النقص ، وضرورة التغيير وأرجو أن يكون ما سنعرضه من أمثلة كافياً لتجلية كل جزء يرجع إلى أصل من هذه الأصول ويغنى فى إيضاح القواعد الأصلية وبيان كيف خرجت الأمثلة على الشائع المألوف منها فيكون لنا بذلك قيمة فى الإسهام فى عرض القواعد

---

(١) يقول القزاز فى تقدمة كتابه ما يجوز للشاعر فى الضرورة : (والأخذ على الشعراء كثير لمن طاب مثل هذا ، وإنما قصدنا إلى ضرب من عيوب الشعر أردنا أن نقدمه أمام ما نحن ذاكروه ومما يجوز للشاعر فى شعره من غامض العربية . . . إذ كانت عيوبه أكثر من أن يتضمنها كتاب أو يحيط بها خطاب من الفساد فى المعانى ، والخطأ فى اللغة ، واللحن فى دقائق القوافى ، وما يجوز فيها من الإكفاء والإتواء وغير ذلك) .

انظر : ص (٣٣) من الكتاب المذكور بتحقيق المنجى الكعبى .

وفى خاتمة الكتاب يقول : (ونحن وإن لم نحط بكل ما يجوز له فقد جئنا بأكثره وكلام العرب آخذ بعضه برقاب بعض ففيما جئنا به دليل على ما شذ عنا وحسبنا الله ونعم الوكيل) ص (١٩٠) بتحقيق المنجى ص (٢٤١) بتحقيق د . هدارة و د . رغلول سلام .

عرضاً جديداً على خلاف ما تعارفه السابقون من البدء بعرض القواعد ثم ذكر أمثلة الخروج عليها بالضرورة إنما سبيلنا أن نذكر أولا الأمثلة التى خرجت على المألوف ثم نبرز القواعد الأصلية فى المسألة وأعتقد أن هذا جانب تطبيقى مهم يرسخ قواعد اللغة بعد أن يفاجئها بما خرج عليها من أمثلة والله ولى التوفيق .

* * *

ملخص
منهج البحث فى القسم الثانى

أولا :

الشواهد التى ستكون مدار البحث والدرس – بإذن الله – يتوخى أن تكون من :

(أ) شعر الجاهليين الذين لم يشهدوا الإسلام .

(ب) شعر الجاهليين الذين شهدوا الإسلام وجل شعرهم جاهلى .

ثانياً :

سوف لا نعول – إن شاء الله – على الشواهد الآتية :

(أ) غير الجاهلية : (باستثناء المخضرمين الذين قضوا زمناً فى الجاهلية) .

(ب) المجهولة القائل : (لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله)(١) .

(ج) المشكوك فى نسبتها : (لأنها فى مرتبة المجهولة النسبة أو قريبة منها).

(د) التى تخرج على لغة من لغات العرب : (فإن كان قائلها من أهل هذه اللغة فإنها ستصبح بعيدة عن الاضطرار) .

(هـ) التى مدارها المعنى : (ذلك لأن اللفظ هو موضوع البحث) .

ثالثاً :

أسلوب التنفيذ سيخضع – بأمر الله – للخطوات الآتية ما أمكن :

(أ) ذكر الشواهد التى تدور حول قضية واحدة من قضايا الضرورة .

---

(١) راجع : الاقتراح للسيوطى ص (٣٨ – ٣٩) بتحقيق أحمد صبحى فرات . ط . آداب الرياض سنة ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

(ب) عرض هذه الشواهد على القياس الشائع . واستعراض آراء العلماء حولها .

(جـ) استخلاص القواعد أو القاعدة العامة فى المسألة والانتهاء إلى حكم فيها .

رابعاً :

المصادر والمراجع :

(أ) الكتب التى أفردت الحديث للضرائر : ضرائر ابن عصفور ، ضرائر القزاز ، ضرائر الألوسى ، موارد البصائر .

(ب) الكتب التى خصتها بباب من أبوابها : كتاب سيبويه – المقتضب للمبرد – الخصائص لابن جنى . . . إلخ .

(جـ) كتب النحو والصرف والعروض : ابن عقيل – أوضح المسالك – مغنى اللبيب – النحو الوافى . . . إلخ .

والله ولى التوفيق .

* * *

الفصل الأول

ضرائر الزيادة

وهى أنواع :

(أ) زيادة الحركة
(ب) « الحرف
(ح) « الكلمة
(ى) « الجملة



أولا : زيادة الحركة :

وذلك بتحريك الساكن إتباعاً لما قبله .

فإذا كان قبل الساكن مفتوح ، واحتاجوا إلى حركته حركوه بحركة ما قبله كقول زهير بن أبي سلمى :

ثم استمروا وقالوا إن منزلكم ماء بشرقى سلمى فيد أوركك(١)

علق ابن عصفور على هذا البيت بقوله : وإنما اسم الماء : (رك)(٢) .

وعلق عليه القزاز قائلا : اسم الموضع (رك) فلما اضطر حرك الكاف الساكنة ، فأظهر التضعيف(٣) .

وقوله :

ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله على قومه يستغن عنه ويذمم

يريد : (ويذم) .

وقوله فيما بعد ذلك :

ومن يوف لا يذمم ومن يفض قلبه إلى مطمئن البر لا يتجمجم(٤)

---

(١) فى شرح ديوان زهير لثعلب ص (١٦٧) قال الأصمعى : قلت لأعرابى : أتعرف رككاً ؟ فقال : أعرف . ههنا ماء يقال له : رك ، احتاج فأظهر الإدغام والبيت من قصيدة ، مطلعها :

بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا وزودوك اشتياقاً آية سلكوا

(دواوين الشعراء الستة ص (٢٨٩ – ٢٩٤) والبيت من شواهد القزاز فى « ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٩٠) .

وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨) وفى العقد الفريد سلمى : أحد جبل طيئ وثانيهما أجاءه (وفيد) نجد قريب منهما .

(٢) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (١٨) .

(٣) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٩٠) .

(٤) البيتان من حكم زهير فى معلقته المشهورة التى مطلعها :

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج والمتثلم

والمعلقة فى (دواوين الشعراء الستة) ص (٢٦٦ – ٢٧٣) ولا يتجمجم : لا يتردد بل يمضى كل أمر على جهته .

يريد : لا يذم . فرد الحركة اضطراراً فظهر التضعيف .

فلك الإدغام لغة أهل الحجاز . وليس منهم زهير بن أبي سلمى الغطفاني . ولغة أهل الحجاز تجيز فك الإدغام في حالة الجزم بالسكون والبناء كما هو مقرر في كتب النحو .

وقوله أيضاً :

كما استغاث بسيء فز غيطلة خاف العيون فلم ينظر به الحشك

قال ابن عصفور : يريد الحشك وهو امتلاء الضرع . حشك - يحشك - حشكا(١) . فإذا كان قبل الحرف مكسور واحتاجوا إلى حركته اتبعوه لحركة ما قبله . كقول الهذلي(٢) :

إذا تجرد نوح قامتا معه ضرباً أليماً بسبت يلعج الجلدا(٣)

إنما يريد : الجلدا فلما اضطر حركة بالكسرة إتباعاً لحركة الجيم .

وإذا كان قبل الساكن مضموم . واحتاجوا إلى حركته حركوه إتباعاً لما قبله .

وذلك نحو قول طرفة بن العبد البكري(٤) :

---

(١) البيت في ديوان زهير ص (١٧٧) وفي دواوين الشعراء الستة ص (٢٩٢) وفي الخصائص (٣٣٤/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨) والسيء : ما يكون في الضرع قبل نزول الدرة ، والغيطلة : البقرة ، وفزها : ولدها ويجوز أن تكون الغيطلة : الشجر الملتف الذي تركته أمه ، والحشك : دفع الدرة وفيه تصوير لذعر ولد البقرة يعني أنه لما خاف تعجل السيء ولم ينتظر الحشك .

(٢) هو عبد مناف بن ربيع الهذلي . شاعر جاهلي نسبته إلى جريب ، وهي بطن من هذيل ترجم له البغدادي في الخزانة : (١٧٤/٣) .

(٣) الخصائص : (٣٣٣/١) ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (٥٩) وروايته : (تجاوب نوح) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨ - ١٩) ، وفي المقرب له مخطوط ل ١٤١ وروايته :

(إذا تحرك) يريد الجلدا وهو يصور القسرة في التعذيب .

والسبت : جلود البقر المدبوغة ، ويلعج : يحرق .

(٤) شاعر جاهلي مشهور قصته وخاله مع عمرو بن هند ملك الحيرة معروفة جعله ابن سلام في الطبقة الرابعة من شعراء الجاهلية ص (١١٥) وترجمته في الخزانة : (٤١٩/٢) بتحقيق عبد السلام هارون .

أيهــا الفتيــان فى مجلســنا جردوا منهــا وراداً شقرا(١)

يريد : شقرا بسكون القاف .

فحرك القاف بحركة الشين ، ووقف على المنصوب بحذف التنوين وقبله قوله(٢) :

حين نادى الحى لمــا فزعوا ودعــا الداعى وقد لج الذعر(٣)

يريد : الذعر بسكون العين .

فحرك العين بحركة الذال إتباعاً .

ثانيـاً : زيادة الحرف :

ومنها :

إلحاق التنوين فيما لا ينصرف ، إرجاعاً إلى أصله من الصرف :

وذلك نحو قول النابغة الذبيانى :

فلتــأتينك قصــائد ولتــدفعن جيشاً إليك قوادم الأكوار(٤)

---

(١) البيت من قصيدته التى يصف فيها أحواله ولهوه وارتحاله ومطلعها :

أصحوت اليوم أم شاقتك هر ومن الحب جنون مستعر

وفى دواوين الشعراء الستة ص (١٥٦ - ١٦٥) ، الخصائص : (٣٣٥/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩) وهو البيت الثامن والخمسون فى القصيدة . والوراد : جمع ورد وهو من الخيل بين الكميت والأشقر ، والشقر : جمع أشقر : وهو الأحمر حمرة صافية يحمر فيها العرف والذنب فإن اسود فهو الكميت ، والبيت دعوة للفرسان من القبيلة أن يستعدوا للقاء العدو بخيول أصيلة .

(٢) المقصود طرفة .

(٣) والبيت ترتيبه فى القصيدة السالفة الذكر السابع والخمسون . ولج : اشتد يصور حالة القوم لحظة الغارة .

(٤) ديوان النابغة : ص (٤٣) المكتبة الأهلية بيروت سنة ١٩٢٩ م الكتاب : (٥٩/٢) الخصائص : (٣٤٧/٢) . ط . دار الكتب تحقيق النجار ، والإنصاف ص (٢٨٧) . ط . القاهرة تحقيق محيى الدين وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٣٣) وفيه علق القزاز بقوله : (وهذا المثال لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة لأن الجمع أفضل من الواحد ، لأن هذا الجمع غاية الجموع فاجتمعت فيه علتان فامتنع من الصرف لذلك ، ولكن أصله أن ينصرف لتمكن الأسماء فى الإعراب فكأن الشاعر لما صرفه رده إلى أصله) . والبيت يروى : (وليركبن) بدلا من (ولتدفعن) (والأكواد) بدلا من (الأكوار) .

وقوله :

إذا ما غزو بالجيش حلق فوقهم   عصائب طير تهتدى بعصائب (١)

فصرف (قصائد) وجر (عصائب) التى فى آخر البيت بالكسرة لما كانت القوافى مجرورة .

ونحو قول أمية بن أبى الصلت :

فأتاها أحيمر كأخى السهـ   ـم بعضب فقال : كونى عقيرا(٢)

فصرف (أحيمر) وحقها المنع للعلمية وزنة الفعل . وذلك رد للأصل .

ونحو قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة   فقالت : لك الويلات إنك مرجلى(٣)

فصرف (عنيزة) بالتنوين وحقها المنع للعلمية والتأنيث .

وقوله :

رب رام من بنى ثعل   مثلج كفيه فى قتره(٤)

---

(١) ديوانه ص (١٠) ، وشرح المفصل : (١/٦٨) المطبعة المنيرية وروايته : (إذا ما التق الجمعان) ، والضرائر للألوسى : ص (١٣٣) .

وهو عند الألوسى مذكور فى باب (التغيير) وهو الأولى ، لأنه ليس فى كلمة (عصائب) محل الشاهد سوى الجر بالكسرة بدلا من الجر بالفتحة وليس فيه تنوين كبيت النابغة ولا يحتج بأن القافية استوجبت تجريده من التنوين . غير أن ابن عصفور ذكره فى ضرائره ص (٢٢) فى باب (الزيادة) .

وقد أثبتناه فى هذا الموضع استرسالا فى الحديث عن المنع من الصرف .

(٢) ديوان أمية ص (٣٥) . ط بيروت المكتبة الأهلية سنة ١٩٣٤ م والمقرب — لابن عصفور : (٢/٢٠٢) تحقيق د . أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى . ط بغداد سنة ١٩٧١ م .

(٣) ديوانه ص (١١) . ط دار المعارف تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم سنة ١٩٥٨ م وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣) ، ومغنى اللبيب ص (٣٤٣) ، والضرائر للألوسى ص (١٣٣ — ١٣٤) .

(٤) ديوان امرىء القيس ص (١٢٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣) ودواوين الشعراء الستة ص (٧٣) والبيت ومطلع لقصيدة قالها فى جد حياته وكان امرؤ القيس مع أصحابه فى طريقهم إلى السمو أل فإذا بقرة وحشية مرمية فذبحوها ، وبينا هم كذلك جاءهم قناصون فسألوهم : من أنتم ؟ فانتسبوا لهم من بنى ثعل جيران السمو أل فاصطحبوا جميعاً إليه شرح الديوان ص (٧٣) ومثلج : مدخل ، والقتر : بيت الصائد يكمن فيه .

فصرف (ثعل) بالتنوين وحكمه أن لا ينصرف للعلمية والعدل .

وقد ساق ابن عصفور دليلا على أحقيته فى المنع هو قول حاتم الطائى :

فليت شعرى وليت غير مدركة بأى حال ترى أضحى بنو ثعلا

واستطرد بقوله : والبيت من قصيدته التى أولها :

مهلا نوار أقلى اللوم والعذلا ولا تقولى لشيء فات ما فعلا(١)

وشواهد هذا الباب فى الشعر أكثر من أن تحصى .

قال الدمامينى(٢) : (ينبغى أن يحمل التنوين فى أمثال ذلك على أنه : يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف فى الصورة باعتبار إدخال التنوين عليه ، ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين ، وإنما يكون تنوين ضرورة) ويعلق ابن عصفور فى ختام الباب بقوله : (وزعم الكسائى والفراء أنه جائز فى كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك نحو : أفضل من زيد ، وزعما أن (من) هى التى منعته من الصرف وذلك باطل بدليل أنهم صرفوا : خيراً من عمرو . وشراً من بكر مع وجود (من) فيهما ، فثبت لذلك أن المانع لصرفه كونه صفة على وزن (أفعل) بمنزلة (أحمر) فكما أن أحمر يجوز صرفه فى الضرورة فكذلك (أفعل من)(٣) .

ويمضى ابن عصفور فى تعليقه قائلا : وذهب بعض البصريين إلى أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلا أن يكون آخره ألفاً ، فإن ذلك لا يجوز فيه ، لأن صرفه لا يقام به قافيه ولا يصحح به وزن .

والصحيح أن صرفه جائز لما بيناه قبل . من أن الشعر قد يسوغ فيه ما لا يسوغ فى الكلام ، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر ، وأيضاً فإن السماع قد ورد بصرف ما فى آخره ألف . قال المثلم بن رياح المرى(٤) :

إنى مقسم ما ملكت فجاعل أجراً لآخرة ودنياً تنفع

---

(١) البيتان فى ديوان حاتم ص (٧٤) والرواية فيه : (لأى حال بها أضحى) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤) .

(٢) تعليق الألوسى على أمثلة تنوين الممنوع من الصرف ص (١٣٤) .

(٣) ضرائر الشعر : ص (٢٤) . (٤) شاعر جاهلى .

انظر : معجم الشعراء للمرزبانى ص (٣٨٦) نشر كرنكو القدسى – القاهرة سنة ١٣٥٤ هـ .

رواه ابن الأعرابي بصرف (دنيا)(١) .

ويناقش ابن عصفور قول من قال : بجواز صرف ما لا ينصرف فى الكلام فيقول : فإن قلت : كيف جعلت صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر . وقد زعم أبو الحسن الأخفش فى الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف فى الكلام جميع ما لا ينصرف ؟

وحكى الزجاجى أيضاً فى نوادره مثل ذلك واستثنى أفعل منك وقال : وعلى هذه اللغة قرئ : « قواريراً قواريراً من فضة » بتنوينهما جميعاً(٢) فالجواب : أن صرف ما لا ينصرف فى الكلام إنما هو لغة لبعض العرب .

قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا إليه فى الشعر فصرفوه فجرت ألسنتهم على ذلك .

وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه فى الكلام فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر(٣) .

ومما هو جدير بالعرض فى هذا المقام موقف النحاة إزاء (صرف أفعل التفضيل) ضرورة فلقد ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل منك) لا يجوز صرفه فى ضرورة الشعر(٤) .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه فى ضرورة الشعر وقد احتج الكوفيون لرأيهم بأن قالوا :

(إنما قلنا ذلك لأن (من) لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان فى المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد نحو : زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد والزيدان أفضل من العمرين ، والزيدون أفضل من العمرين ، فدل على قوة اتصالها به ، فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه)(٥) .

---

(١) ضرائر الشعر : ص (٢٤ ، ٢٥) .

(٢) أمالى الزجاجى : ص (٥٥) . ط القاهرة سنة ١٣٢٤ هـ .

(٣) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٢٥) .

(٤) إلى ذلك الرأى ذهب الكسائى والفراء .
انظر : ضرائر الشعر ص (٢٤) .

(٥) الإنصاف : ط ٢ ص (٢٨٦ ، ٢٨٧) .

ومنهم من تمسك بأن قال : (إنما قلنا ذلك لأن (من) تقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة ، وإنما لم نجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، فاستغنى بأحدهما عن الآخر)(١) .

ويلاحظ : أن الكوفيين قالوا برأيهم دون أن يذكروا شاهداً واحداً يدعم هذا الرأى .

أما البصريون(٢) فقد احتجوا لرأيهم بأن قالوا : (إنما قلنا إنه يجوز صرفه ، لأن الأصل فى الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التى دخلت عليها)(٣) .

قال أبو كبير الهذلى(٤) :

ممن حملن به وهن عواقد   حبك النطاق فشب غير مهبل(٥)

صرف (عواقد) وهى لا تنصرف لأنه ردها إلى الأصل .

---

(١) المصدر نفسه : ص (٢٨٧) .

(٢) إلى ذلك الرأى ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسى وأبو القاسم بن برهان . انظر : المفضل لمحيى الدين على هامش المفصل للزمخشرى : (١/٤٣) .

(٣) نخلص من هذا الكلام الطويل إلى أن الممنوع من الصرف عموماً إذا ورد فى الشعر مصروفاً فهو ضرورة ، حتى إذا كانت بعض لغات العرب تجيز صرف الممنوع فإنها لغات قليلة واتباع الشاعر لها يكون من باب الضرورة ، كما أننا نخلص إلى أن المنع من الصرف يرجع إلى العلل الأصلية وليس إلى أمور طارئة كاتصال (من) بأفعل . أو كون آخر الكلمة ألفاً وهذا ما اخترناه .

(٤) اسمه عامر بن الحليس تزوج أم تأبط شراً ، وله معه قصة . قال القصيدة التى منها البيت بسببها .

راجع : الخزانة (٣/٤٦٧) . ط بولاق .

(٥) حبك النطاق : مشدودات الحزام والرواية فى (ديوان الهذليين : (٢/٩٢) . ط أولى دار الكتب) مما حملنا ، حبك الثياب غير مثقل .

غير مهبل : غير مذموم وانظر القاموس : (٤/٦٧) مادة (هبل) يريد أنه إنسان يستحق الثناء لأن أمه من ذوات القوة والنشاط فنشأ كريماً .

وقال النابغة :

* فلتأتينك قصائد . . . . *

فصرف (قصائد) وهى لا تنصرف لأنه ردها إلى الأصل إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة فى أشعارهم .

والذى يدل على هذا أن ما لا أصل له فى الصرف لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة ، لأنه لا أصل له فى ذلك فيرده إلى حالة قد كانت له .

فإذا ثبت هذا فنقول : أفعل منك اسم ، والأصل فيه صرف وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف فصار بمنزلة (أحمر) وكما وقع الإجماع على أن (أحمر) ، يجوز صرفه فى ضرورة الشعر(١) رداً إلى الأصل فكذلك أفعل منك ويتابع البصريون ردهم على الكوفيين فى هذه المسألة بقولهم : ثم إذا جاز عندكم فى ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل . فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع من غير أصل إلى أصل ؟ وهل منع ذلك إلا رفض القياس وبناء على غير قياس ؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما قولهم : إن (من) لما اتصلت به منعت من صرفه قلنا : إن هذا باطل لأن اتصال من ليس له تأثير فى منع الصرف ، وإنما المؤثر وزن الفعل والوصف والذى يدل على ذلك أنهم قد قالوا : (زيد خيراً منك وشراً منك) فيصرفون مع اتصال (من) به ، ولم يمنعوهما الصرف مع دخول من عليهما ، واتصالها بهما ولو كان كما زعموا لوجب ألا يصرف لاتصال من بهما فلما انصرفا مع اتصال من بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له فى منع الصرف . والذى يدل على صحة هذا أنه لما زال وزن الفعل من (خير منك وشر منك) انصرف . لأن الأصل أخير منك وأشرر منك . إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال وأدغموا إحدى الراءين فى

---

(١) قال زهير بن أبى سلمى : فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم . كأحمر عاد ثم ترضع فتفطم انظر : تعليق أبى جعفر النحاس على هذا البيت واعتباره من أغلاط الشعراء فى كتاب : الضرائر للألوسى ص (٥٤) . وكذلك عده السيوطى فى المزهر : (٢/٥٠٠) .

الأخرى من قولهم : (شراً منك) لئلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فى كلمة واحدة . لأن ذلك مما يستثقل فى كلامهم فلما نقص عن وزن الفعل بقى فيهما علة واحدة وهى الوصف فرداً إلى الأصل وهو الصرف لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذى هو الأصل .

وأما قولهم : (لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لاتصال من به) قلنا : إنما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه لم يثن ولم يجمع لأنه تضمن معنى المصدر لأنك إذا قلت : زيد أفضل منك كان معناه فضل زيد يزيد على فضلك فجعل موضع يزيد فضله أفضل فتضمن معنى المصدر والفعل معاً ، والفعل والمصدر مذكران لا تدخلهما تثنية ولا جمع فكذلك ما تضمنهما(١) .

والوجه الثانى : أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه مضارع لبعض الذى يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد .

والوجه الثالث : أنه لم يثن ولم يجمع لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التى تنفرد بالمعانى و (أفعل) اسم مركب لم يجز تثنيته ولا جمعه كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان ، وإنما فعلت العرب ذلك اختصاراً للكلام واستغناء بقليل الكلام عن كثيره ولم يجز تأنيثه لما ذكرنا من تضمنه معنى المصدر ، والمصدر يذكر . ثم على أصلكم إنما وحد (أفعل) لأنه جرى مجرى الفعل ولهذا كانت إضافته غير حقيقية .

وأما قولهم : إن (من) تقوم مقام الإضافة فلا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يدخله الجر فى موضع الجر ، كما إذا دخلته الإضافة . فلما أجمعنا أنه لا ينصرف ، ويكون موضع الجر مفتوحاً كسائر ما لا ينصرف دل على فساد ما ذهبتم .

وأما قولهم : (إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما من دلائل

---

(١) هذا الوجه مردود لأن النحويين يرون أن المصدر يجوز جمعه إذا دل على النوع ومن قوله تعالى فى سورة الأحزاب : « وتظنون بالله الظنونا » .

الأسماء) قلنا : لا نسلم أنه إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء . وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين :

أحدهما : أن الإضافة تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التنكير فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان(١) .

والوجه الثانى : أن الإضافة علامة الوصل . والتنوين علامة الفصل . فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل فى كلمة واحدة وهما ضدان . والضدان لا يجتمعان(٢) .

وما ذهبوا إليه يبطل بحرف الجر مع لام التعريف فإنهما يجوز اجتماعهما نحو : مررت بالرجل وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء إلى غير هذين الدليلين من دلائل الأسماء .

ورأينا فى هذا الموضع هو ما سبق ذكره من أن الممنوع من الصرف يجوز صرفه فى ضرورة الشعر رد إلى الاصل سواء كان على وزن أفعل أو أفعل التفضيل أو مختوماً بألف أو غير ذلك من أمثلة الممنوع من الصرف لما رأينا من مناقشات البصريين والكوفيين ، فإنها وإن كانت ترجع إلى المهارة العقلية فى صياغة الحجج والبراهين فإنها تدور على غير أمثلة عند المانعين من استعمال الممنوع من الصرف مصروفاً للضرورة .

ولا يخرج صرف الممنوع على أنه لغة لبعض العرب لأنها لغات قليلة كما سبق ذكره . ونعتقد أن كثرة استعمال الممنوع من الصرف مصروفاً على ألسنة الشعراء للضرورة هو الذى جعل كثيراً من النحاة يرون أن ذلك لغة لبعض العرب فهذه الكثرة المنتشرة فى لغة الشعر غير غالبة فى الاستعمال وهذا هو معنى الضرورة كما اخترنا .

---

(١) لا نوافق البصريين فى أن الإضافة علامة تعريف ، وإنما هى وسيلة للتعريف إذا أضيف إلى معرفة .

(٢) انظر : رد البصريين على الكوفيين فى هذه المسألة الإنصاف ص (٢٨٧ – ٢٩٠) .

ولنا أن نسأل بعد ذلك عن لغة من هذه التى تجيز صرف الممنوع من الصرف ومدى انتشارها . وما لنا وكل هذا الحجاج وقد اتفق النحاة على أن الضرورة رد إلى الأصل وأفعل التفضيل طرأت عليها علتان هما الوصفية ووزن الفعل الذى يغلبه فإنه فيه أكثر منه فى الاسم فمتى اضطر الشاعر جاز له أن يصرفه رجوعاً إلى الأصل ، ولعل فى العبارة التالية غنى لنا فى هذا المقام يقول ابن يعيش : (فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه فى الشعر لإتمام القافية وزيادة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل ولا خلاف فى ذلك ، إلا ما كان آخره ألف التأنيث المقصورة فإنه لا يجوز صرفه للضرورة لأنه لا ينتفع بصرفه)(١) .

تنوين المفرد المبنى على الضم فى النداء :

من الضرائر المشهورة تنوين المنادى المبنى على الضم فى الشعر ، وفى ذلك شواهد مثل قول المهلهل بن أبى ربيعة :

ضربت صدرها إلى وقالت ... يا عدِيّا لقد وقتك الأواقى(٢)

وقال أبو داود الإيادى :

يا عدى لقلبك المهتاج ... إن فارسم منزل بالنياج(٣)

نون الأول بالنصب ، ونون الثانى بالرفع .

ونحو قول لبيد :

---

(١) شرح المفصل ص (٦٧) وفى تضاعيف شرحه لقول المصنف : (أو إذا اضطر الشاعر فصرف) وبمثل هذا قال بعض البصريين : (كل مالا ينصرف يجوز صرفه إلا أن يكون آخره ألفاً فإن ذلك لا يجوز فيه . لأن صرفه لا يقام به قافية ولا يصحح به وزن) ضرائر الشعر ص (٢٤) والمقرب لابن عصفور مخطوط ال (١٤١) .

(٢) البيت فى لسان العرب مادة (وق) (٢٠/٢٨٢) وانظر المقتضب : (٢١٤/٤) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦) وروايته : (يا عدى) والضرائر للألوسى ص (٢٨٦) .

(٣) انظر : المقتضب (٢١٥/٤) وضرائر الشعر ص (٢٧) وما يجوز للشاعر فى الضرورة وروايته : (يا عديا) والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب وقد نسبه إلى عدى ابن زيد ص (٩٨) .

قـدموا إذ قيل قيس قـدموا واحفظوا المجد بأطراف الأسل(١)

أراد : يا قيس .

وقوله :

فطر خـالد إن كنت تسطيع طيرة ولا تقعن إلا وقلبك خـافق(٢)

أراد : يا خـالد .

وقوله :

يا هرم وأنت أهل عـــدل إن ولد الأحوص يوماً قبل(٣)

وقد اختلف النحاة فى اختيار أحد وجهى تنوين الاسم المفرد فى النداء .

فقال فريق : للشاعر إذا اضطر أن يرفع وينون بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء فإذا انصرف ترك على ما كان عليه من الإعراب ونون .

وقال فريق آخر : إذ نون نصب رجوعاً إلى أصل المنادى فى الإعراب، يقول القزاز فيما يجوز للشاعر فى تنوين الاسم المفرد فى النداء(٤)

(فاختلف النحويون فيه فقال قوم : إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه نون ورفع بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء ، فإذا انصرف ترك على ما كان عليه من الإعراب ونون وقال قوم : إذا نون نصب يرد إلى أصل المنادى فى الإعراب ، لأن أصله النصب ، إذ كان فى المعنى مفعولا ، وإنما ضم المفرد لقلة تمكنه ووقوعه موقع المضمر) . قالوا : فليس رفعه إعراباً فيبقى عليه

---

(١) انظر : لسان العرب (قدم) : (٣٦٧/١٥) وضرائر الشعر ص (٢٦) ومعانى القرآن للفراء : (٣٢١/٢) بتحقيق محمد على النجار وآخرين سنة ١٩٥٥ م – ١٩٧٣ م وديوان لبيد ص (١٥٢) .

(٢) معانى القرآن : (٣٢١/٢) (ديوان لبيد بن ربيعة العامرى) وروايته إلا وقلبك حاذر وانظر أيضاً ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦) .

(٣) ديوان لبيد ص (١٤٠) والرواية : (إن ورد الأحوص ماء قبل) وضرائر الشعر ص (٢٦) .

(٤) الخزانة : (٢٩٤/١) .

وهؤلاء القوم هم : الخليل ، وسيبويه ، والمازنى يختارون تنوينه مرفوعاً .

إذا نون بل يرجع به التنوين إلى أصله(١) .

وحجة الذين تركوه مرفوعاً اطراد الضم فى المنادى المفرد حتى كأنه فيه إعراب فإذا نون بقى على ما هو عليه(٢) .

وابن عصفور فى هذا الموضع أدق فى العبارة إذ يقول : (إذا نون جاز فيه وجهان : أحدهما : إبقاؤه على بنائه والآخر : نصبه ردا إلى أصله)(٣) .

فيكون اختلاف العلماء فى اختيار الوجه والتعليل ، وأما الوجهان فقد سمعا فى الشعر المروى .

زيادة نون الوقاية فى اسم الفاعل فى حال اتصال الضمير به :

وقد أورد النحاة فى هذا الموضع شواهد من الشعر للضرورة لا تدخل فى دائرة بحثنا حيث لم يعزوها إلى قائل(٤) وعلقوا على بعضها بأنه مصنوع(٥)

---

(١) الخزانة : (١/٢٩٤) وإلى هذا ذهب أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى .

(٢) راجع : ما يجوز للشاعر فى الضرورة تحقيق المنجى الكعبى ص (٦٠ - ٦١) .

(٣) ضرائر الشعر ص (٢٥) .

(٤) نحو قول الشاعر :

وليس بمعيينى وفى الناس ممتع ... رفيق إذا أعيا على رفيق

وقوله :

ومـا أدرى وظنى كل ظن ... أمسلمنى إلى قومى شراحى

وقوله :

هل الله من سرو العلاة مريحنى ... ولمـا تقسمنى النبار الكوانس

الوجه أن يقال : بمعيى ومريحى ، ومسلمى ، لولا الضرورة ، ولم يعزها ابن عصفور لقائل ، وقد عزا محقق ضرائره البيت الثانى إلى يزيد بن محرم الحارثى ، والبيت منقول عن المحتسب : (٢/٢٢٠) ، والمقرب : (١/١٢٥) ، ومغنى اللبيب ص (٣٤٥) ونقل البيت الثالث عن معانى القرآن : (٢/٣٨٦) ، والمعانى الكبير ص (٦٧٧) ويروى من شر العـداة يريحنى .

(٥) نقصد بذلك البيتين اللذين رواهما سيبويه :

هم القـائلون الخير والآمرونه ... إذا ما خشوا يوماً من الأمر معظما

وأنشد :

فلم يرتفق والنـاس محتضرونه ... جميعاً وأيدى المعتفين رواهقه

قال المبرد : (وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وقفت فى نون الاثنين والجميع لأنه لا يلتبس =

ومن ثم فلا حاجة بنا لإيرادها ولكنهم جوزوا زيادة نون الوقاية فى اسم الفاعل فى حال اتصال الضمير به فيما عدا المبرد الذى لم يجوزه فى الكلام كما سيأتى بعد.

وفى هذا يقول القزاز(١) ومما يجوز له إثبات ما يجوز حذفه مثل المضمر ولا يجوز انفصاله وحذفوا النون للإضافة ، ويجوز إثباتها للشاعر .

وقال ابن عصفور(٢) : ومنها (يقصد من ضرورة زيادة الحرف) إثبات النون والتنوين فى اسم الفاعل فى حال اتصال الضمير به . إجراء للمضمر مجرى الظاهر أو لاسم الفاعل مجرى الفعل المضارع .

وقال الألوسى(٣) تحت عنوان (زيادة نون الوقاية فى اسم الفاعل) : نون الوقاية لها مواضع مخصوصة ، مفصلة فى الكتب النحوية . وليس منها اسم الفاعل وقد دخلت عليه للضرورة . أما المبرد(٤) فقد أنشد فى مطلع الباب الثلاثين أبياتاً لأبى محلم السعدى منها هذا البيت :

=بالمضمر تقول : هما رحلانه وهم ضاربونه إذا وقفت لأنه لا يلتبس بالمضمر إذ كان لا يقع هذا الموقع ولا يجوز أن تقول : ضربته وأنت تريد ضربت ، والهاء لبيان الحركة ، لأن المفعول يقع فى هذا الموضع ، فيكون لبساً ، فأما قولهم : ارمه واغزه فتلحق الهاء لبيان الحركة ، فإنما جاز ذلك لما حذفت من أصل الفعل،ولا يكون فى غير المحذوف . الكامل فى اللغة والأدب لأبى العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) مكتبة المعارف بيروت ج (٢١٤/١) وعلق عليهما ابن عصفور فى ضرائر الشعر ص (٢٧ — ٢٨) بقوله : كان الوجه أن يقال : محتضروه ، والآمروه لولا الضرورة .

وزعم بعضهم أن الهاء للسكت وذلك ضعيف لما يلزم من إدخاله على معرب وبابه ألا يدخل إلا على مبنى ، ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنة ، ومن إثباتها فى الوصل ، وبابها ألا تلحق إلا فى الوقف ، وانظر أيضاً سيبويه والشنتمرى : (٩٦/١) وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٩٨) ، والمقرب : (١٢٥/١) والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص (٣١٢) وقد عقب الألوسى على ما قاله المبرد بقوله : قال ابن السيد فيما كتبه على الكامل : (ليس ما أصل بصحيح ولا لازم قد قالوا : ضربته وهلمه ، ويريدون ضربتَ ، وهلم ، والمفعول يقع ههنا ، وما ذكرته مذكور فى كتاب سيبويه بالضرائر ص (٣١٣) .

(١) ما يجوز للشاعر : ص (٩٧) .

(٢) ضرائر الشعر : ص (٢٧) .

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ص (٣١٢) .

(٤) الكامل للمبرد : (٢١٣/١) .

ألا فتى من بنى ذبيـــان يحملنى   وليس يحملنى إلا ابن حمال

إذ علق عليه بقوله : وأنشد بعضهم :

« وليس حاملنى إلا ابن حمال »

وهذا لا يجوز فى الكلام ، لأنه إذ نون الاسم لم يتصل به المضمر ، لأن المضمر لا يقوم بنفسه فإنما يقع معاقباً للتنوين . تقول : هذا ضارب زيداً غداً وهذا ضاربك غداً ، ولا يقع التنوين ههنا ، لأنه لو وقع لانفصل المضمر وعلى هذا قول الله تعالى : « **إنا منجوك وأهلك**(١) » .

وقد روى سيبويه بيتين(٢) محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع ، وليس لأحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا فى الضرورة .

ولقد فصل النحاة مواضع نون الوقاية وعلة ثبوتها .

فهذا ابن الحاجب يحد ذلك بقوله : (ونون الوقاية مع الياء لازمة فى الماضى ومع المضارع عريا عن نون الإعراب ، وأنت مع النون ، ولدن ، وإن وأخواتها مخير ويختار فى ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل . ويعلق الرضى شارحاً لقول ابن الحاجب بقوله : (اعلم أن نون الوقاية إنما تدخل الفعل لتقيه من الكسر ، لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره)(٣) وبمثل هذا قال ابن عقيل : (وسميت بذلك لأنها تقى الفعل من الكسر) ، وخلاصة ما يفهم مما سبق جميعاً أن نون الوقاية هى نون تفصل بين ياء المتكلم بعدها والكلمة التى قبلها ، وتجىء مع الأفعال والأسماء والحروف وليس اسم الفاعل من مواضعها ولكنها قد تدخل عليه للضرورة . وعلى النحو الذى ذكر آنفاً إجراء له مجرى المضارع .

والموضع يشمل الحديث عن إثبات النون والتنوين عند الإضافة إلى الضمير سواء أكان هذا الضمير ياء المتكلم أم غيرها فالكثير الغالب فى اللغة

---

(١) سورة العنكبوت آية : ٣٣ .

(٢) البيتان السابقان وقد عرضنا لتعليق النحاة عليهما . وهما من رواية سيبويه : (١/ ٩٦) .

(٣) الكافية فى النحو بشرح رضى الدين : (٢/ ٢٦) نشر مكتبة المعارف — بيروت .

حذفهما للإضافة فإذا أثبتهما الشاعر كان مرتكباً للضرورة . وبذلك تحمل ما رواه سيبويه وما قيل : إنه مصنوع على الضرورة . فما روى من إثبات النون قبل الضمير فى اسم الفاعل المثنى أو الجمع هو من قبيل الضرورة كثبوت نون الوقاية فى اسم الفاعل المفرد لأن المفرد حينئذ تبين فيه الحركة والمثنى والجمع تبين فيهما الحركة تقديراً وبذلك يجتمع التنوين أو النون مع الإضافة فيظهر لنا وضوح التعليق السابق للمبرد وإن كان لم يرضه ابن السيد وفيما لدينا من مراجع فى هذا نجد أن عبارة ابن عصفور(١) أوضح العبارات إذ قدم للموضع هكذا ومنها : (إثبات التنوين والنون فى اسم الفاعل فى حال اتصال الضمير إجراء للمضمر مجرى الظاهر) .

تنوين العلم الموصوف بابن المضاف إلى العلم أو ما جرى مجراه رداً إلى أصله :

جاء فى كتاب (الضرائر أو ما يجوز للشاعر فى الضرورة)(٢) :

ومما يجوز له إثبات التنوين فى الموضع الذى حقه أن يسقط فيه مثل قولهم : رأيت زيد بن عمرو ومررت بزيد بن عمرو . ومنهم من إذا اضطر أثبته كما قال الشاعر(٣) :

فلا يكن مال يثاب فإنه ... سيأتى ثنائى زيداً بن مهلهل

(١) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٢٧) .

(٢) ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر فى الضرورة بتحقيق أستاذنا د . هدارة ، و د . زغلول سلام ص (١٦٤ – ١٦٥) .

(٣) هو جرول بن أوس بن مالك من بنى قطيفة بن عبس لقب بالحطيئة لقصره ، وكان راويه زهير بن أبى سلمى من فحول الشعراء المخضرمين أسلم ثم شارك فى الردة ، مر الهجاء ، لم يسلم من لسانه أحد حتى أمه ، له ديوان شعر مطبوع مات سنة ٣٠ هـ وقيل : سنة ٥٩ هـ . عده ابن سلام فى طبقاته من الطبقة الثانية بعد كعب بن زهير .

انظر ترجمته فى : طبقات ابن سلام ص (٨٢) والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب ص (٣٦١) وضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١٦٤ – ١٦٥) ، والأعلام : (١/١٨٠) وديوانه بتحقيق نعمان طه ص (٤١) .

فنون وحقه إسقاط التنوين(١) .

وكما قال الآخر :

جـــارية من قيس بن ثعلبة ‏ ‏ قبـــاء ذات سرة مقعبة(٢)

فنون (قيس) لعلة ما ذكرنا .

وقد ذكر ابن عصفور فى هذا الموضع بيت الحطيئة ، وعدل فى رواية العجز للبيت الثانى على النحو التالى : كأنها حلية سيف مذهبة وعقب بقوله : فإن قال قائل : هلا جعلت ابناً وابنه بدلين مما قبلهما لا وصفين حتى لا يكون ثبات التنوين ضرورة ؟ فالجواب : أن ابناً وابنة إنما تأتى العرب بهما عن طريق الوصف ، لا على طريق البدل ، بدليل أنهم لا يثبتون التنوين فى قولك : قام زيد بن عمرو ، وقامت هند بنة بكر وأمثالها إلا فى ضرورة شعر ، ولو كانا بدلين لكثر تنوين مثل ذلك فى الكلام(٣) .

ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين بشروط أهمها :

- أن يكون فى اسم علم التقى الساكن فيه بسكون الباء من (ابن) .
- وأن يكون (ابن) مضافاً إلى علم .
- وأن يكون (ابن) صفة للاسم لا خبراً عنه .

---

(١) وروايته فى الديوان ص (٨٤) : (إلا يكن) وهى رواية يعتورها الكسر لسبب حذف حرف العطف لأن التفعيلة (فعول) وعلى رواية الديوان تصير (عول) وليس حذف الحرف الأول المتحرك من الزحاف والبيت فى مدح زيد الخيل .

(٢) البيت من أرجوزة للأغلب العجلى (وهو من شواهد سيبويه على أن تنوين (قيس) شاذ لأن ابن وقع بين علمين وهو مستجمع الشروط فكان القياس حذف تنوين قيس ، إلا أنه نونه لضرورة الشعر) .

انظر : كتاب سيبويه ، وسر صناعة الإعراب لابن جنى ، وخزانة الأدب للبغدادى : (٢٣٢/١) وفى شرح المفصل لابن يعيش : (٦/٢) وتمامة فى المحكم لابن سيده مادة ثعلب (كريمة أخوالها والعصبة) وانظر الخصائص : (٤٩١/٢) والمقتضب : (٣١٥/٢) والأغلب العجلى يهجو بهذا امرأة من العرب اسمها كلبة - والأغلب هو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة شاعر مخضرم قتل بنهاوند سنة ٢١ هـ ترجمته فى الخزانة : (٣٣٣/١) .

(٣) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨ - ٢٩) .

– ولا تكون الواسطة بين الاسمين إلا هذه اللفظة التى هى (ابن) وتحذف ألفه من الخط . كما جاء فى الأمالى(١) . . وفى ذلك يقول ابن الحاجب فى الكافية :

(التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل . وهو للتمكن ، والتنكير ، والعوض والمقابلة ، والترنم) .

ويحذف من العلم موصوفاً بابن مضافاً إلى علم . ويشرح رضى الدين التذييل فى عبارة ابن الحاجب بقوله :

قوله : (ويحذف من العلم موصوفاً بابن مضافاً إلى علم) نحو جاءنى زيد بن عمرو ، وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفاً فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن وكذلك فى قولك : فلان بن فلان لأنه كناية عن العلم ، وكذا طامر بن طامر . . . على إجرائه مجرى العلم ، وإن كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة . فإن لم يكن بين علمين نحو جاءنى كريم ابن كريم ، أو زيد ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظاً . ولا الألف خطاً لقلة الاستعمال ، وكذا إذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقلة استعماله أيضاً . كذلك مع أن التنوين إنما حذف فى الموصوف لكونه من الصفة كاسم واحد . والتنوين علامة التمام ، وليست هذه العلة موجودة فى المبتدأ مع خبر)(٢) .

ومن ثم فثبات التنوين مع استيفاء شروط الحذف المفصلة فيما سبق يدخل فى نطاق الضرورة كما قرر النحاة .

إدخال نون التوكيد فى الشرط والمجازاة مع عدم ما :

قد تدخل نون التوكيد (الثقيلة أو الخفيفة) فى الشرط بلا تقدم ما الزائدة لضرورة الشعر كقول الشاعر(٣) :

---

(١) الأمالى لابن الشجرى : (٣٨١/١) .

(٢) انظر : شرح الرضى على الكافية : (٤٠٢/٢) .

(٣) البيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان الحارثى فى رثاء أبيها بعد أن قتله بأهله . =

من تثقفن منكم فليس بآيب أبداً وقتل بنى قتيبة شاف

وهذا عند سيبويه وابن عصفور ضرورة . قال الأعلم فى هذا الموضع الشاهد فى إدخال النون على فعل الشرط : وليس من مواضعها إلا أن يوصل حرف الشرط بما المؤكدة يقول : من ظفرنا به من آل قتيبة بن مسلم فلبس بآيب إلى أهله لما فى قتلهم من شفاء النفوس بصف قتله ، وانتقال دولته ، وإظهار الشماتة به(١) .

ومثال الواقع بعد ما قول جذيمة بن الأبرش :

ربما أوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات(٢)

وقول ابن الخرع (٣) :

فهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

وقول حاتم الطائى :

قليلا به ما يحزنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنما(٤)

أكد ترفعن ، وتمنعا ، ويحمدن بالنون للضرورة . قال سيبويه بعد إنشاد بيت جذيمة وزعم يونس أنهم يقولون : ربما تقولون ذاك ، وأكثر

= هو من شواهد سيبويه على إدخال النون فى الشرط بلا تقدم ما الزائدة للضرورة . وانظر شرح الرضى على الكافية ص (٤٠٣) والضرائر للألوسى ص (٣١٥) .

(١) راجع : الضرائر للألوسى ص (٣١٥) .

(٢) جذيمة بن مالك ثالث ملوك الدولة التنوخية بالعراق – جاهلى ت نحو منتصف القرن الرابع قبل الهجرة ، وهو قاتل الملكة الزباء ويعد آخر ملوك قضاعة بالحيرة .

انظر الخزانة : (٥٦٩/٤) والأعلام : (١٠٦/٢) والبيت فى ما يجوز للشاعر بتحقيق المكمى ص (٢٥٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩) والعمدة : (٢٦١/٢) والضرائر للألوسى ص (٣١٥) وشرح الرضى على الكافية : (٤٠٣/٢) .

(٣) هو عوف بن عطية بن الخرع شاعر جاهلى فى الطبقة الثامنة عند ابن سلام ص (١٦٤) وقد ورد البيت فى الكتاب (١٥٢/٢) واللسان مادة (قزع) (١٥٤/١٠) وزاد المفضل الضبى على اسمه : الربابى من تيم الرباب المفضليات ص (٤١٢ ط ٥) .

كما استشهد به ابن عصفور فى ضرائر الشعر ص (٣٠) وشرح الرضى : (٤٠٣/٢) .

(٤) ديوان حاتم الطائى نشر إبراهيم الجزينى دار الكتاب العربى بيروت سنة ١٩٦٨ م ص (٨٢) وضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٣٠) .

ما تقولن ذاك(١) .

وعلق ابن عصفور بقوله بعد إنشاد الأبيات السابقة :

(أجرى الفعل المضارع فى جميع ذلك مجراه فى المواضع التى تلحقه النون فيها فى فصيح الكلام)(٢) .

وفى هذا الموضع تفصيل لرضى الدين فى شرحه على الكافية : (وقد تدخل نون التوكيد اختياراً فى جواب الشرط أيضاً إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله :

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا(٣)

لكنه أقل من دخولها فى الشرط ، وربما دخلت فى الشرط بلا تقدم (ما) نحو : إن تفعلن أفعل قال :

من يثقفن منكم فليس بآئب أبداً وقتل بنى قتيبة شاف

وتجىء النون أيضاً بعد الأفعال المستقبلة التى تلحق أوائلها (ما) المزيدة فى غير الشرط اختياراً لكن قليلا نحو : من عضة ما ينبتن شكيرها. يضرب لمن كان له أصل وإمارة تدل على كون شىء آخر ، ولما يقولن ، وأكثر ما يقولن ، وإنما كان دخولها مع ما التى فى الشرط أكثر منها مع غيره لأن الشرطية تشبه النهى فى الجزم وعدم الثبوت وأما قوله :

ربما أوفيت فى علم ترفعن توبى شمالات

ضرورة ، وإنما حسن لزيادة (ما) فى (رب) و (ترفعن) فى حيزها) .

زيادة نون التأكيد فى آخر اسم الفاعل :

نون التوكيد من خصائص الفعل المضارع وتأتى على صورتين مفتوحة

---

(١) الضرائر للألوسى : ص (٣١٥) .
(٢) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٣٠) .
(٣) شرح الرضى على الكافية : (٤٠٣/٢) .

مشددة وتسمى (نون التوكيد الثقيلة) أوساكنة وتسمى (نون التوكيد الخفيفة) وقد استخدم القرآن الكريم النوعين فى آية واحدة جاءت على لسان امرأة العزيز تخاطب بها نسوة المدينة تعترف بخطيئتها . وتنذر بعقاب يوسف :
« قالت فذلكن الذى لمتننى فيه ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكوناً من الصاغرين »(١) .

هذه النون بنوعيها تقوم بوظيفة تأكيد الفعل وتقويته . وبها يصير المضارع مبنياً على الفتح مع الأولى وعلى السكون مع الثانية وبدونهما يكون معرباً .

وقد فصل النحويون شروط اختصاص المضارع بنون التوكيد فقال ابن الحاجب : (نون التأكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الألف تختص بالفعل المستقبل فى الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والقسم ، وقلت فى النفى ، ولزمت فى مثبت القسم ، وكثرت فى مثل : إما تفعلن ، وما قبلها مع ضمير المذكورين (واو الجماعة يقصد) مضموم ، ومع المخاطبة مكسور ، وفيما عداه مفتوح وتقول فى التثنية : وجمع المؤنث أضربان واضربنان . ولا تدخلهما الخفيفة خلافاً ليونس)(٢) .

ولكن قد تلحق نون التأكيد اسم الفاعل ضرورة تشبيهاً له بالمضارع وقد ساق النحاة لذلك أمثلة لا نرى داعياً لعرضها نظراً لعدم فائدتها لنا ولأنها تخرج عن نطاق ما ارتضيناه لبحثنا من شواهد(٣) .

---

(١) سورة يوسف آية : ٣٢ .

(٢) الكافية : (٢/٤٠٢ - ٤٠٣) .

(٣) أورد ابن عصفور فى كتابه ضرائر الشعر ص (٣٠ - ٣٢) شواهد تحت عنوان : (زيادتهم هذه النون فى اسم الفاعل) أجرى فى ذلك مجرى المضارع لكونه فى معناه وجارياً عليه منها شاهدان لرؤبة - وقد كان موضع تعليق ابن جنى فيما سيأتى :

أريت إن جئت به أملوداً   مرجلاً ويلبس البرودا
أقائلن أحضرى الشهودا

يريد : أتقولن ، وقول الآخر :

أشاهرن بعدنا السيوفا   وصدره : يا ليت شعرى عنكم حنيفا

وقد نقل الألوسى عن ابن جنى رأيه فى هذا الموضع : (قال ابن جنى فى باب الاستحسان من كتاب (الخصائص) (تعليقاً على رجز رؤبة) الاستحسان علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف ومن ذلك :

أريت إن جئت به أملودا ... إلخ فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع ، فهذا استحسان لا عن قوة علة ولا عن استمرار عادة ، ألا تراك لا تقول : أقائمن يا زيدون ، ولا امنطلعن يا رجال ، إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعف منه . واحتمال بالشبهة .

وقال أيضاً فى (سر صناعة الإعراب) وشبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل فألحقه النون توكيداً ، فقال : أريت إن جئت به أملوداً إلى آخر الشعر . يريد : أقائلون فأجراه مجرى : أتقولون . وقال الآخر :

يا ليت شعرى عنكم حنيفاً أشاهرن بعدنا السيوفا(١)

نستخلص من كلام ابن جنى : أن إدخال نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة تجوز شعراً لا نثراً وهى غير مستحسنة (فألحق نون اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع ، فهذا استحسان لا عن قوة علة ولا عن استمرار عادة) .

وإنما هم أجروه مجرى المضارع فيما أوردوه من شواهد نظراً لأنه فى معناه(٢) .

---

(١) انظر الضرائر وما يسوغ للشاعر للألوسى ص (٣١٣ – ٣١٤) .

(٢) وقد نسب السكرى رجز رؤبة إلى رجل من هذيل وشرحه الألوسى فى الضرائر ص (٣١٤) وإذا كان رؤبة ليس جاهلياً ولا ممن نحتج بشعرهم طبقاً لما قررناه فى مقدمة هذا البحث بالنسبة لشواهد الاحتجاج فضلا عن عدم صحة نسب الرجز إليه ، فلقد آثرنا عدم إيراد رجزه فى صلب الدرس .

وثمت شواهد أخرى ساقها ابن عصفور لزيادتهم لها فى آخر الاسم الذى ليس فى المعنى الفعل ولا جارياً عليه تشبيهاً له بالاسم الذى هو فى معناه : نحو قول الراجز (دهلب بن قريع) :

أحب منك موضع الوشحن وموضع الأزار والقفن =

إجراء الوصل مجرى الوقف فى (مَنْ) :

وهو من المواضع التى عزت شواهد الاحتجاج لها يقول القزاز : ومما يجوز له أن يجرى الوصل مجرى الوقف فى (من) فى الاستفهام عن النكرة وذلك إذا قال الرجل : رأيت رجلا . قلت : منا ؟ وإذا قال : مررت برجل ، قلت : منى ؟ وإن قلت : جاءنى رجل ، قلت : منو ؟ وفى التثنية منان ومنين . وفى الجمع منون ومنين .

= فزاد نوناً مشددة فى (الوشح) (والقفا) وفتح ما قبلها تشبيهاً بالنون المشددة فى نحو (أتفعلن) (وليس الوشح والقفا باسمى فاعل إنما نظر بما هو فى معنى الفعل). راجع البيت : اللسان (وشح) (٤٧٣/٣) .

فأما قول الآخر :

كأن مجرى دمعها المستن قطننة من جيد القطنن

ورجز لقارب بن سالم المرى فى اللسان (جدب وطول) (٢٤٨/١ ، ٣٩/١٣) (قطن) وقيل لدهلب بن قريع وقيل للعجاج .

انظر : ضرائر الشعر للقزاز ص (١٤١) . فقد علق ابن عصفور على الرجز بقوله : فأشبه ما يحمل عليه أن يكون زاد على القطن نوناً ليلحقه ببرثن ، فقال : قطنن ثم شدد النون الأخيرة على حد قول الآخر (ابن موئد الأسدى) :

* ببازل وجناء أو عيهل *

ويروى من جيد القطن بتشديد النون إلحاقاً لقطن بمثل (عتل) انتهى تعليق ابن عصفور ونحن لم نسترح إلى الاستشهاد بما هو مشكوك فى صحة نسبه ومن ثم فلا حاجة بنا إلى إيراده فى صلب البحث .

انظر : فيما سبق جميعاً ضرائر الشعر للقزاز صفحة (١٤١) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠ - ٣٢) ، والضرائر للألوسى ص (٣١٣ - ٣١٤) وقد أورد الألوسى رجز رؤبة نقلا عن السكرى فقال ص (٣١٤) : وهذا من رجز أورده السكرى فى أشعار هذيل لرجل منهم بلفظ (أقائلون) قال : وقال رجل من هذيل :

أريت أن جاءت به أملوداً مرجلا ويلبس البرودا

أى : أن جاءت به ملكاً أملوداً أملس .

* ولا ترى له مالا مصدوداً *

أى : لا يمد ماله من جوده .

أقائلون أعجل الشهودا فظلت فى شر من اللذكيدا

كاللذ تزبى صبائداً فصيدا

ويروى فاصطيدا . تزبى زبية : حفر زبية ، واللذ : يريد الذى يقول : أرأيت إن ولدت هذه المرأة رجلا هذه صفته ، أيقال لها : أقيمى البينة أنك لم تأت به من غيره . وأطنب شراح الشواهد الكلام فى هذا المقام .

كل هذا فى الوقف فإذا وصل قال : من يا هذا فى كل الوجود من التثنية والجمع غير أن الشاعر يجوز له أن يجرى الوصل مجرى الوقف فى هذا(١) .

ولكن ابن عصفور يضيف عبارة (وهو قليل) لم يسمع منه إلا قول الشاعر :

أتوا نارى فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما(٢)

كان الوجه أن يقول : من أنتم إلا أن الضرورة منعته من ذلك . ويستطرد القزاز بعد ما أنشد البيت السابق معقباً فقال : منون أنتم فوصل وكان الوجه أن يقول : من أنتم ولكن اضطر للوزن فأجرى الوصل مجرى الوقف . ورواه قوم هكذا(٣) :

أتوا نارى فقلت منون قالوا سراة الجن قلت عموا ظلاما

فلم يجعلوا فيه ضرورة ، لأنه لا وصل ها هنا .

مد المقصور :

إن قصر الممدود للضرورة أمر متفق عليه من البصريين والكوفيين مطلقاً ، لكن الأمر المختلف عليه هو جواز مد المقصور للضرورة فلقد

---

(١) ضرائر القزاز ص (٢١٤ - ٢١٥) .

(٢) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٣٢) البيت منسوب لشمير بن الحارث الضبى فى نوادر أبى زيد ص (١٢٣) ورواه البغدادى فى الخزانة : (٧٢/٣) منسوباً إلى جذع بن سنان الغسانى أما الأشمونى فقد ذكر أنه خديج (٨٩/٤) كما ورد فى الموشح ص (١٥٤) والخصائص : (١٢٨/١) وهو بعد من شواهد سيبويه وعنده : أن هذه العلامة إنما تقع فى الوقف ولا تقع فى الوصل فلما اضطر أجراه فى الوصل على حاله فى الوقف سيبويه والشنتمرى (٤٠٢/١) خلافاً ليونس الذى جوز الحكاية بمن وصلا وقوله : (عموا ظلاماً) : تحية للجن على قياس (عموا صباحاً) التى تقال للإنس . (ذكرنا البيت على الرغم من الاختلاف حول نسبه لأنه شاهد فذ) .

(٣) جاء فى هامش ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر ص (٢١٥) : هذه رواية أبى الحسن ابن كيسان ورواية أبى زيد فى نوادره وفيها شذوذ واحد هو تحريك النون ولكن فى الرواية الأولى شذوذان إلحاق العلامة فى الدرج وتحريك النون ، وفيه أيضاً كما قال ابن الناظم فى شرح الألفية : إنه حكى مقدراً غير مذكور .

أجازه الكوفيون مطلقاً باستثناء الفراء الذى حد لذلك شروطاً ، ومنعه البصريون مطلقاً باستثناء الأخفش وطائفة من البصريين معه . ولسوف نعرض لهذا المبحث فيما بعد استجلاء لموقف كل فريق من هذه القضية .

ولقد كانت حجة البصريين فى منع جواز المقصور بأن ذلك زيادة للكلمة بما ليس فى أصلها وليس ذلك بجائز ، وإنما الجائز فى الضرورة رد الكلمة إلى أصلها وليس تحويلها عن هذا الأصل .

أما الكوفيون فقد كانت حجتهم تعتمد على إجازته سماعاً وقياساً فمن شواهد السماع قول طرفة :

لها كبد ملساء ذات أسرة ... وكشحان لم ينقض طواءهما الحبل (١)

حيث مد الطوى وهو مقصور .

وقول كعب بن زهير :

فرضيت عنها بالرضا لما أتت ... من دون غضبة صعبها ويسار (٢)

وحجتهم فى القياس (أنه لا فرق بين زيادة قبل زيادة الآخر فى الحوى والسعلى واللهى والطوى والرضى والغنى (٣) فيجتمع ألفان إذ ذاك فتنقلب

---

(١) انظر : ديوان طرفة بن العبد ص (١٠٤) بتحقيق كرم البستانى ط بيروت . سنة ١٩٥٢ م والمخصص : (١٢٨/١٥) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٩) .

(٢) ديوان كعب بن زهير ص (٣٨) شرح ديوان كعب بن زهير صنعة أبى سعيد السكرى دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م . ورواية البيت فى الديوان (بالرضا لما أنت) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٠) ومثله الشاهد ص (٤٥٧) من الأنصاف ٤

لم ترحب بأن شخصت ولكن ... مرحباً بالرضا منك وأهلا

وبه استدل الكوفيون على جواز مد المقصور فى ضرورة الشعر ولكن الأخفش حكى على ما فى اللسان أن مصدر (رضى) هو الرضا بالقصر ومنه قول القحيف العقيل :

* لعمر الله أعجبنى رضاها *

يقول صاحب الانتصاف من الإنصاف ص (٧٤٨) : والاسم الرضاء بالمد فيجوز — إن صح هذا — أن يكون الرضاء فى بيت الشاهد اسماً لا مصدراً فيكون ممدوداً أصالة ، وبهذا يسقط استدلال الكوفيين بهذا البيت .

(٣) فى قول الراجز :

* قد علمت أخت بنى السعلاء *

* وعلمت ذاك مع الجراء *

الثانية همزة ، وبين زيادتها قبل الآخر فى منتزح وورق وكلكل وعقرب(١) فكما زيدت الألف قبل الآخر فى هذه الأسماء وأشباهها فلذلك لا ينكر زيادتها قبل آخر المقصور) .

وقد جوز مد المقصور ابن ولاد وابن خروف موافقين لمذهب الكوفيين وزعما أن سيبويه استدل على جوازه فى الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا :

---

* أن نعم مأكولا على الخواء *
* يالك من تمر ومن شيشاء *
* ينشب فى المسعل واللهاء *

حيث مد المسعل والخوى واللهى : وهى مقصورة والرجز ينسب لأبى المقدام وينسب أيضاً لأعرابى كما فى ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر ص (١٣١) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٩) وموارد البصائر ل ٢٥ والضرائر للألوسى ص (١٨٣) – وفى قول الشاعر :

سيغنينى الذى أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء

حيث مد الغنى الذى هو ضد الفقر ، ومن ثم فهو مقصور قال ابن عصفور ص (٣٩) فى ضرائره : (وليس المراد به مصدر غانيته : أى فاخرته بالغنى عنه لأنه قرنه بالفقر ، ودل ذلك على أنه يريد السعة فى المال لا المفاخرة بالغنى عنه) .

انظر : البيت أيضاً فى الإنصاف ص (٤٤٥) ، والمخصص : (٢٧٦/١٢) ، (١٣٦/١٥) جاء فيه وقال أبو إسحاق : إن الرواية : فلا فقر يدوم ولا غناء (بالفتح) فهو على هذا على غير اضطرار وانظره فى موارد البصائر ال ٢٤ والضرائر للألوسى ص (١٨٣) .

(١) فى قول الشاعر :

* ومن ذم الرجال بمنتزاح *

وقد سبق عرضه لابن هرمه وقوله :

* فظلا يخيطان . . . . *

للفرزدق وتمامه :

* بأيديهما من أكل شر طعام *

وقوله :

* أقول إذ خرت على الكلكال *

يريد الكلكل ، وقوله :

* أعوذ بالله من العقراب *

ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٣٢ ، ٣٣) فى باب إشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها .

(٢) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٤١) .

منابير(١) . قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

والكلام فى هذه المسألة كالكلام فى صرف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه . وحيث إن قصر الممدود كان من القسم الأول من أقسام الضرائر ينبغى أن يعد هذا الذى نحن فيه من القسم الثالث وهو ما فيه زيادة غير أنهم لم يعتدوا بهذه الزيادة واعتبروا مجرد التغيير (٢) .

وقد نقل ابن عبد الحليم رأى أبى حيان فى هذه المسألة فقال : وقال أبو حيان فى باب الضرائر من الموفور : واختلف فى مد المقصور فالمنع قول البصريين والجواز قول الكوفيين وشرط الفراء أن لا يكون له قياس يوجب قصره . وذلك نحو رحى بخلاف سكرى فإنه لا يجوز مده لأنه مؤنث سكران ، والقياس فى فعلى مؤنث فعلان أن لا يكون إلا مقصوراً(٣) . وقد قرأ طلحة بن مصرف فى قوله تعالى : « **يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار**(٤) » بمد السنا وأصله مقصور فإذا صحت هذه القراءة دل على جواز مد المقصور فى سعة الكلام . ولم يقصر الجواز على الضرورة(٥) ولكن البصريين قالوا بشذوذها .

وفى جواب البصريين عن كلمات الكوفيين والاحتجاج بعدم جواز مد المقصور للضرورة أنشدوا قول طرفة بن العبد :

ولا تجعلينى كامرئ ليس همه كهمى ولا يغنى غنائى ومشهدى(٦)

لقوله : (غنائى) ففتح الغين وهو ممدود اصالة بمعنى النفع والكفاية ،

---

(١) جاء فى الكتاب (١٠/١) ط بولاق : وربما مدوا مثل مساجد ومنابر فيقولون : مساجيد ومنابير .

(٢) هذه عبارة الألوسى حيث جعل مد المقصور من باب (التغيير) ص (١٨٣) وعده ابن عصفور من باب الزيادة ص (٤١) حيث أورد عبارة ابن ولاد ، كما وردت مواقفهما فى الانتصاف من الإنصاف ص (٧٥١) .

(٣) مواد البصائر : ل ٢٥ .

(٤) بعض الآية ٤٣ من سورة النور .

(٥) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٢٥ والانتصاف من الإنصاف ص (٧٥١) .

(٦) انظر معلقة طرفة بشرح التبريزى ص (٢١٦) وقبله قوله :

إذا مت فانعينى بما أنا أهله وشقى على الجيب يا بنة معبد

ومعنى هذا أنه يجوز أن يكون (الغناء)(١) فى شواهد الكوفيين مثل غنائى فى بيت طرفة ومن ثم يكون ممدوداً أصالة ولا شاهد فيه للكوفيين حيث أتى به الشاعر على أصله . وفى هذا يقول ابن هشام :

واختلفوا فى جوازمد المقصور للضرورة فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله : (فلا فقر يدوم ولا غناء) ومنعه البصريون ، وقد رووا الغناء فى البيت مصدراً لغانيت لا مصدراً لغنيت وهو تعسف .

إن تمحلات البصريين فى الرد على الكوفيين تعسف(٢) .

ويبدو لنا من خلال الجدل الطويل الذى دار بين العلماء حول هذه المسألة إن هذه القضية من المسائل التى لم يتفق العلماء على تجويزها فى الضرورة .

إن الكوفيين وبعض البصريين يجوزون ، وبعض البصريين يمنع . وإنا نميل إلى جواز مد المقصور فى الضرورة لورود الأمثلة المؤيدة جرياً على طريقتنا فى تيسير استعمال اللغة .

إجراء المعتل مجرى السالم :

يجوز للشاعر أن يجزم الفعل المعتل دون أن يحذف حرف العلة ، والقاعدة النحوية تقضى بتسكين الياء والواو استثقالا للحركات فيهما فى حالة الرفع ويحذفهما فى حالة الجزم ، فإذا اضطر الشاعر أثبت العلة فى الجزم توهماً منه أن حرف العلة متحرك فاستحق التسكين من ذلك قول الشاعر(٣) :

---

(١) إشارة إلى ما استشهد به الكوفيون من قول الشاعر :

* إنمـــا الفقر والغناء من الله *

وقوله :

* فلا فقر يدوم ولا غنـــاء *

انظر : الشاهدين ص (٤٥٥ ، ٤٥٦) فى الإنصاف والانتصاف ص (٧٤٧ - ٧٤٨) والمراجع السابقة .

(٢) انظر : الانتصاف من الإنصاف ص (٧٥٠ - ٧٥١) وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٢٥ .

(٣) هو : قيس بن زهير العبسى كما ورد فى سيبويه والشنتمرى : (٢/٥٩) وضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر ص (٨٤) والمقرب : (٢٠٣/١) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٥) والخزانة : (٥٣٤/٣) وشواهد التوضيح ص (٣١) .

ألم يأتيك والأنبـاء تنمى بمـا لاقت لبون بنى زياد

أثبت (ياء) يأتى مع وجود الجازم للضرورة إجراء للمعتل مجرى السالم .

وقول عبد يغوث(١) :

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيراً يمـانيا

وقال ابن عصفور تعليقاً على هذا الشاهد :

(ينبغى أن يحمل على أن الألف من ترى بدل من الياء التى هى ضمير المخاطبة والأصل : كأن لم ترى . على حد قولهم فى يأس : (يائس)(٢) ويؤيد ذلك قول رواية من روى : كأن لم ترى)(٣) .

وأن يجرى المعتل من الأسماء مجرى السالم منها :

وذلك بإثبات حرف العلة حيث يجب حذفه فى سعة الكلام .

أسلفنا أن حروف العلة فى آخر المضارع (الواو والياء والألف) لا تثبت مع الجازم إلا فى الضرورة ونقول : (إن الاسم المنقوص مثل : الوادى والراعى يرفع ويجر تقديراً وينصب بفتحة ظاهرة ولكن الشاعر يجوز له إذا اضطر أن يجرى هذا الاسم مجرى السالم فيقول : (هذا راعى) (وسرت فى وادىٍ) . والوجه أن يكون فى الرفع والجر ساكن الياء استثقالا للحركات فى هذه الحروف لما كانت الحركات مشتقة منها .

---

(١) هو : عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثى القحطانى كان شاعراً من شعراء الجاهلية فارساً سيداً من بنى الحارث بن كعب ، وهو الذى كان قائدهم يوم الكلاب الثانى فأسرته تيم وقتلته ، الخزانة : (٣١٧/١) .

(٢) ورد هذا الرسم فى كتاب ابن عصفور والتنظير أن يرسم يامس حتى تكون الألف بدلا من الياء ولم يتنبه المحقق لذلك لأن يائس اسم فاعل من يئس وليست فيه الألف بدلا من ياء .

(٣) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٧) وقد ورد الشاهد فى شواهد التوضيح ص (٣٠) ومن أمثلة إثبات الواو مع وجود الجازم قول الشاعر ، (لم ينسب لأحد) :

هجوت زبان ثم جئت معتـذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وكان الوجه (لم تهج) إلا أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح لما اضطر إلى ذلك . الإنصاف ص (١٥) ، ضرائر الشعر ما يجوز للشاعر ص (٨٥) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٥) والبيت فيه لأبى عمرو بن العلاء نقلا عن نزهة الألباء ص (٢٤) ومعجم الأدباء : (١٥٨/١١) وشواهد التوضيح ص (٣١) (فى إجراء المعتل مجرى الصحيح) وانظر الإنصاف : (٢٤/١) ط٤ وتعليق محيى الدين فى الانتصاف من الإنصاف على البيت ونسبته لأبى عمرو بن العلاء .

ولكن قوماً من العرب يجرون الواو والياء مجرى السالم فى الاختيار فيحركون ياء (الرامى) رفعاً وجراً وياء (يرمى) رفعاً وكذا واو يغزو رفعاً والصحيح أن ذلك من الضرائر الشعرية(١) .

من ذلك قول المتنخل الهذلى(٢) :

أبيت على معـــارىَ فاخرات   بهن ملوب كدم العبـاط(٣)

قال ابن عصفور فى ضرائره :

ولو أنشد على (معارٍ) لكان البيت مستقيماً غير أنه يصير مزاحفاً لأن الزحاف على مفاعلة من الوافر فيسكن خامسه ويصير على مفاعيلن ويسمى هذا الزحاف العصب فلما كره الزحاف أثبت الياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، وذكر المازنى أنه سمع أعرابياً ينشد :

* أبيت على معار فاخرات *

---

(١) مما جاء فى هذا الباب تعليقاً على قول الفرزدق :

قـد عجبت منى ومن يعيليـا   لمـا رأتنى خلقـاً مقلوليـا

قول ابن عبد الحليم فى موارد البصائر ل ٢٦ : (فتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل إجراء للمعتل مجرى الصحيح) . قال ابن هشام : وذلك عند الجمهور ضرورة ، وذلك لأن المنقوص المستحق لمنع الصرف إن كان لغير علم حذفت ياؤه رفعاً وجراً ، ونون باتفاق كجوار وأعيم ، وكذا إن كان علماً كقاض علم امرأة ويرمى علماً وهذا قول سيبويه والخليل وأبى عمرو وابن أبى إسحاق وجمهور البصريين خلافاً ليونس وعيسى والكسائى وأبى زيد والبغداديين فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً كما فى النصب فيقولون فى رجل اسمه جوارى مررت بجوارى قبل ولا ضرورة عندهم فيه (. وقريب من هذا جاء فى فعل إظهار الضمة والكسرة على ياء الاسم المنقوص من الضرائر للألوسى ص (١٧٥) . ورواية القزاز (فعيليا) .

(٢) اسمه مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد ينتهى نسبه إلى مضر كما فى ديوان الهذليين : (١/٢) ط أولى دار الكتب . وهو جاهلى قديم ، مات كما يروى سنة ٦٠٣ م ، الأغانى : (١٥٢/١٨) .

(٣) البيت فى ديوان الهذليين ط دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م (٢٠/٢) وفيه : واضحات بدلا من فاخرات ، والخصائص : (٣٣٤/١ ، ٦١/٣) وفيه قال ابن جنى : (اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران زيغ الإعراب وقبح الزحاف ، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة إعراب) . وفى اللسان مادة عبط ولوب وعرا يقال للدابة : عبيطة وجمعها عبط وعباط ، والمعارى : جمع معرى وهى الفرش وقيل : أجزاء الجسم ، وقيل : ما لا بد للمرأة من كشفه كاليدين والرجلين والوجه ، والملوب الملطخ بالملاب وهو ضرب من الطيب .

راجع : ضرائر الشعر للقزاز ص (١١٦) وضرائر ابن عصفور ص (٤٣ — ٤٤) .

فاحتمل قبح الزحاف لاستواء الإعراب(١) .

ومثل ذلك قول أمية بن أبي الصلت(٢) :

له ما رأت عين البصير وفوقه   سماء الإله فوق سبع سمائيا(٣)

قال ابن عصفور : وفيه ثلاث ضرائر :

إحداها : أن سماءه قياسها أن يجمع على سمايا كخطايا . فجمعها على سمائى كالصحيح نحو سحابة وسحائب .

والثانية : أنه كان حكمه أن يقول : سبع سماء كجوار .

والثالثة : أنه جمع سماءه على سمائى وكان حقها أن تجمع على سماء بحذف التاء كشماتة وشمام لأنها من جنس المخلوقات كتمرة وتمر أو بالألف والتاء فيقال : سماوات كشمامات(٣) .

ومن ذلك إثبات حرف العلة المحذوف لالتقاء الساكنين :

اعتداداً بتحريك الساكن المحذوف من أجله . وإن كان تحريكه عارضاً فأجرى بذلك الحركة العارضة مجرى الحركة اللازمة نحو قول امرئ القيس :

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٣ - ٤٤) وموارد البصائر ل ٢٧ .

(٢) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٤٤) والشاعر جاهلى كما جاء ببروكلمان الباب الأول ص (١١٢) وخزانة الأدب : (٢٤٧/١) .

(٣) البيت فى ديوان أمية بن أبي الصلت ص (٧٠) المكتبة الأهلية بيروت سنة ١٩٣٤ م، والخصائص : (٣٣٣/١) واللسان مادة (سما) والأمثلة على هذا الباب كثيرة : نحو قول جرير :

فيوما يجاذبن الهوى غير ماضي   ويوماً ترى منهن غولا تغول

وقوله يهجو الفرزدق :

وعرق الفرزدق شر العروق   خبيث الثرى كابئ الأزند

ونحو قول الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته   ولكن عبد الله مولى مواليا

وغير ذلك مما لا نحتج به فى هذا البحث .

انظر : المراجع السابقة .

(٣) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٤ - ٤٥) وفى هذا البيت قال ابن جنى : كان أبو على الفارسى ينشدناه (فوق سبع سمائيا) الخصائص : (٢١٢/١) قال البغدادى : وكذلك رأيته أنا قد أثبته فى الإيضاح ، وكذلك رأيته أنا أيضاً فى ديوان أمية فيكون المراد بسماء الاله السماء السابعة الخزانة (١١٩/١) .

لهـــا متنيـــان خظـــاتا كما أكب على ساعديه النمر(١)

أراد : خظتا إلا أنه اعتد بحركة التاء وإن كانت عارضة بسبب التقاء الساكنين .

وفى تعليقه على الشاهد نقل ابن عبد الحليم عن ابن جنى فقال :

قال ابن جنى : قال الكسائى : أراد خظتا فلما حرك التاء رد الألف التى هى بدل من لام الفعل لأنها(٢) إنما كانت حذفت لسكونها وسكون التاء فلما حرك التاء ردها فقال : خظاتا ، ويلزمه على هذا أن يقول : فى قضتا وغزتا ، قضاتا وغزاتا إلا أن له أن يقول : إن الشاعر لما اضطر أجرى الحركة العارضة مجرى الحركة اللازمة فى نحو : قولا وبيعاً وخافاً .

وذهب الفراء إلى أنه أراد خظاتان فحذف النون كما قال أبو دؤاد الإيادى :

ومتنتـــان خظـــاتان كزُحلوفٍ من الهضَبْ

قال : ومذهب الكسائى فى خظاتا أقيس عندى من قول الفراء لأن حذف نون التثنية شيء غير معروف(٣) .

ولم يزد القزاز شيئاً عن ذلك فيما جوزه للشاعر من رد الألف التى تسقط

---

(١) ديوان امرىء القيس ص (١٦٤) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف سنة ١٩٥٨ م واللسان (٢٨٤/١٧) وخظا والخظاة : المكتنزة اللحم والمعنى : لهما متنيان كساعدى النمر البارك فى غلظهما . ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر ص (٨٦) مغنى اللبيب ص (١٩٧) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٩) ، موارد البصائر : ل ٢٤ .

(٢) لا أستطيع أن أفهم أن هذه الألف بدل من لام الفعل المحذوفة، بل هى لام الفعل . إلا إذا أراد أن لام الفعل حذفت لالتقاء الساكنين فلما تحركت التاء جاءت هذه الألف بدلا منها . وفى هذا يقول القزاز (ويجوز له أن يرد الألف التى تسقط من الفعل إذا قلت : رمت هند كذا ، فإذا ثنيت قلت : الهندان رمتا ، فإذا اضطر الشاعر قال : رماتا ، فرد الحرف الذى سقط لتحرك التـــاء) .

(٣) موارد البصائر ل ٢٤ يريد أن حذف نون التثنية من غير إضافة ليس بمعروف ، وأما تنظيرهم لحذف نون التثنية بقول الأخطل :

ابنى كليب إن عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

فإن هذا البيت من شواهد سيبويه حذفت فيه النون تخفيفاً لاستطالة الموصول بالصلة . وفيه قول كثير .

من الفعل لالتقاء الساكنين . حيث قال : إذا قلت : رمت هند كذا فإذا ثنيت قلت : (الهندان رمتا) فإذا اضطر الشاعر قال : (رماتا) فرد الحرف الذى سقط لتحرك التاء نقول : لما تحركت التاء عاد الحرف وإن لم يكن ذلك للأصل ولكن قد جاء فى الشعر(١) ثم استشهد ببيت امرئ القيس الذى سبق ذكره وعلق بما هو قريب من تعليق الكسائى والفراء عليه(٢) .

وكذلك فعل ابن عصفور(٣) .

إشباع الحركة حتى ينشأ منها حرف :

يقول صاحب الإنصاف فى المسألةالتاسعة بعد المائة :

(واستدلوا أيضاً بالإجماع على جواز مد الحركات حتى تنشأ عنها حروف العلة) .

---

(١) ضرائر الشعر : للقزاز ص (٨٦) .

(٢) علق بقوله : وكان الوجه أن يقول : (خفتا) غير أنه لما حرك التاء لدخول ضمير الاثنين رد الحرف الذى سقط لالتقاء الساكنين ، وقد زعم قوم يريد (خفاتان) وأنه نعت للمثنين ، قالوا : ولكن أسقط النون كما أسقطها الشاعر ويقال : إنه الفرزدق كما فى الضرائر للألوسى ص (٦٨) ونسبه الآخرون إلى الأخطل كما فى هامش القزاز ص (٨٧) :

ابنى كليب إن عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

فقال : (اللذا) والوجه اللذان وكذا هذا قال : خفاتا وهو يريد خفاتان (رأى البصريين على جواز حذف النون تخفيفاً لاستطالة الموصول بالصلة ، أما الكوفيون فحذف النون عندهم لغة كما فى إثباتها طالت الصلة أم لم تطل كما فى هامش المصدر نفسه ص (٨٧) وهذا القول عند أكثرهم ليس بشىء لأن النون سقطت من اللذا لطول الاسم إذا كان لا بد له من صلة ، وهذا فليس مثله . وذكر قوم أن النون حذفت منه لأنه يريد الإضافة إلى الكاف من كما وهى بمعنى مثل وأحسن هذه الأقوال ما قدمنا (ضرائر الشعر : للقزاز) ص (٨٧) .

(٣) حيث أورد عدداً من الشواهد منها ما ذكر لامرئ القيس ومما أنشده الفراء :

وبهما قضا لك يا فضالة أجره الرمح ولا تهاله

وقول عمرو بن أحمر الباهلى :

تسائله يابن أحمد من رآه أعارت عينه أم لم تعارا

ومما أنشده أبو زيد لرؤبة :

• تحاجر الرى ولم تكاوى •

وقول الآخر :

يا حب قد أمسينا ولم تنام العينا =

وقد قدم مؤلفو الضرائر لهذا الموضع شواهد عدة نذكر منها ما يندرج في إطار البحث ، وما يند عن ذلك فلا ضير من إيراده في الهامش إلقاء لمزيد من الضوء على مدار الضرورة ههنا(١) .

فمن إنشاء الألف عن الفتحة قول أبي ذؤيب الهذلي(٢) :

بينا تعانقه الكماة وروغه يوماً أتيح له جرئ سلفع (٣)

يريد : بين تعانقه .

وكقول عنترة بن شداد العبسي :

ينباع من ذفرى عضوب جسرة زيافة مثل الفنيق المكدم(٤)

يريد : ينبع .

= كان الوجه في جميع ذلك أن يقال : ولا تهله ولم تعر ولم تكد ولم تنم العينان إلا أنه اضطر فرد حرف العلة واعتد بتحريك الآخر في جميع ذلك وإن كان عارضاً الا تر أن الميم من قوله : (ولم تنام العينان) إنما حركت لالتقائها مع لام التعريف وهي ساكنة ، وأن اللام من (تهالة) والدال من (تكادى) إنما حركتا لالتقائهما مع حرف الإطلاق وهو ساكن . ضرائر الشعر ص (٤٧ – ٤٨)

(١) كقول ابن هرمة :

فأنت من الغوائل حين ترى ومن ذم الرجال بمنتزاح

يريد : بمنتزح .

انظر : ضرائر ابن عصفور ص (٣٢) والفصول الخمسون لابن عبد النور ص (٢٧١) وفي ديوانه ص (٨٧) تحقيق محمد جبار المعيبد النجف الأشرف سنة ١٩٦٩ م وقول الفرزدق :

فظلا يخيطان الوراق عليهما بأيديهما من أكل شر طعام

ديوانه نشر عبد الله إسماعيل الصاوى ط القاهرة سنة ١٩٣٦ ص (٧٧١) ، وضرائر ابن عصفور ص (٣٣) إلى غير ذلك من أمثلة مخضرمي الدولتين وخلافهم مما يدل على إنشاء الألف عن الفتحة في حال الضرورة .

(٢) شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام يسمى خويلد بن خالد بن مخلد سافر إلى إفريقية في إحدى الغزوات ومات في مصر نحو سنة ٢٧ هـ – ٦٤٨ م .

انظر : طبقات ابن سلام ص (١٣١) وفي المفضليات جاءت عينه آخر المفضليات برواية الأنبارى الكبير برقم ١٢٦ والخزانة : (٢٠٣/١) .

(٣) المفضليات ص (٤٢٨) ط ه تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون وروايته :

• بينا تعنقه الكماة . . . . •

ديوان الهذليين ، شرح أشعار الهذليين للسكرى تحقيق عبد الستار أحمد فراج دار العروبة : (٣٧/١) والخصائص : (١٢٢/١) والخزانة : (١٨٣/٣) وضرائر ابن عصفور ص (٣٤) .

(٤) ديوان عنترة بتحقيق عبد المنعم شلبي المكتبة التجارية بالقاهرة ص (١٤٨) والخصائص :

وعلق ابن عصفور على البيت بكلام الفارسي والأصمعي والفراء في هذا الموضع(١) فجعله الفارسي من هذا وقال : (أراد ينبع فأشبع الفتحة وقال الأصمعي : اتباع الشجاع بنباع : إذا انخرط من بين الصفين ماضياً وأنشد :

= (١٢١/٣) والضرائر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (١٢٨) وضرائر ابن عصفور ص (٣٤) ، والضرائر للألوسي ص (٢٨٤) وقد علق الألوسي على البيت بإعرابه وذكر البيت السابق عليه من معلقة عنترة وشرح كليهما والذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون القاف من القفا: الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن ، يقال : ذفرى أسيلة ، لا تنون لأن ألفها للتأنيث ، والجسرة الماضية في سيرها ، والزيافة : المسرعة والفنيق الفحل المكدم الذي لا يؤذى ولا يركب لكرامته على أهله شبهها بالفحل في أوصافه المذكورة والشاهد فيه إشباع الفتحة فتولد منها الألف .

وفاعل ينبع ضمير عائد على (الرب أو الكحيل) في البيت السابق عليه والجملة الفعلية من ينباع وفاعله في محل نصب خبر كان ، حش .

وسابقه قوله :

وكأن ربا أو كحيلا معقدا حش الوقود به جوانب قمقم

قال الألوسي : الرب بضم المهملة معروف وهو شبيه الدبس .

والكحيل : بضم الكاف وفتح الحاء المهملة القطران شبه عرق الناقة بهما .

ومعقد : اسم مفعول من أعقد وهو الذي أوقد تحته النار حتى انعقد وغلظ .

وحش : بالحاء المهملة يقال : حششت النار إذا أوقدتها .

والوقود : بفتح الواو الحطب ، والوقود : بالضم المصدر وهو فاعل حش وجوانبه مفعوله

والقمقم : كهدهد : الجرة وآنية معروفة ونقل عن الزوزني شرحه للبيت . في الموضع السابق قال القاضي أبو الحسين الزوزني في شرحه : (شبه العرق السائل من رأسها وعنقها برب أو قطران جعل في قمقم أوقدت عليه النار فهو يترشح به عند الغليان ، وعرق الإبل شبهه بهما وشبه رأسها بالقمقم في الصلابة) . وتقدير البيت : وكأن ربا أو كحيلا حسن الوقود بإغلائه في جوانب قمقم عرقها الذي يترشح منها .

انظر : الضرائر للألوسي ص (٢٨٤ — ٢٨٥) وللمعري رأي في ظاهرة إشباع الحركات فقد أعد لذلك فصلا من خلال جوابه على طلابه على ما حكى في بعض الروايات من قوله : (أفئيدة) في قراءة من قرأ قوله تعالى : « فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم » بالإشباع فهو يختم الفصل بقوله : (وما أعتقد أن شاعراً قوياً في الفصاحة يريد مثل هذه الزيادات وإنما هي شواذ ونرادر وقد يجوز أن ينطق بها غير فصيح ، لأن البيت إذا قاله القائل حمله الراشد والغوى ، وربما أنشده من العرب غير الفصيح فغيره بطبعه الردئ) .

(رسالة الملائكة ص (٢١٨) ط المكتب التجاري بيروت) .

(١) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٤ — ٣٥) .

يطرق حلماً وأناة معاً ثمت ينباع انبياع الشجاع(١)

وقد يجيء مثل هذا فى الكلام شذوذاً : حكى أبو على عن أحمد ابن يحيى (يقصد ثعلبا إمام الكوفيين) أنه سمع : جىء به من حيث وليسا وحده من حيث وليسا بإشباع حركة ليس وحكى الفراء : (أكلت لحماً شاة ويريد لحم شاه) .

— الأمر إذن ليس مقصوراً على الشعر وإنما سمع مثله فى النثر من النحاة وعليه : فإشباع الفتحة حتى يتولد منها ألف ضرورة وليس شذوذاً بل هى ضرورة متفق على جوازها من نحاة المدرستين .

إنشاء الياء عن إشباع الكسرة :

منه قول زهير(٢) :

عليهن فرسان كرام لباسهم سوابيغ زعف لا تخرقها النبل

يريد : سوابغ .

ولا ضير بالبيت إذا حذف الياء بمعنى أن الشاعر ارتكب الضرورة غير مضطر وله مندوحة عنها مما يتفق ورأى ابن جنى وابن حبان والشاطبي ويخالف ما ذهب إليه سيبويه ومن شايعه مثل ابن مالك فمن رأى سيبويه : أن الضرورة هى ما ليس للشاعر عنه مندوحة . على نحو ما أوضحنا فى القسم الأول من هذا البحث .

ومثل قول عمرو بن الأهتم التغلبى :

وسواعيد يختلين اختلاء كالمغالى يطرن كل مطير (٣)

---

(١) البيت للسفاح بن بكير المربوعى فى المفضليات ص (٣٢٢) ط ٥ ورواية : يجمع حلما والخصائص : (٣/١٢٢) وجمهرة أمثال العرب : (٢/٢٢٥) والخزانة : (٢/٥٣٧) .

(٢) ديوان زهير ص (١٠٣) شرح ديوان زهير لثعلب دار الكتب ، سنة ١٩٤٤ م وفيه : سوابغ بيض ومن ثم فلا ضرورة وضرائر ابن عصفور ص (٣٧) .

(٣) كما جاء فى الوحشيات ص (٤١) ورسائل أبى العلاء ص (٧٥) ورسالة الملائكة ص (٢٠٥) والفصول والغايات ص (١٢٤) ويختلين : يقطعن مثله ليختلى للزرع ، والمغالى فى السهام التى يرمى بها ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٧) .

أراد : سواعد أشبع الكسرة فنشأ عن ذلك ياء .

وكقول امرئ القيس :

كأنى بفتخاء الجناحين لقوة   دقوف من العقبان طأطأت شيمالى

أراد : شمالى(١) .

وفى هذا قال سيبويه :

(وربما مدوا مثل مساجد ومنابر فيقولون : مساجيد ومنابير شبهوه بما جمع على غير واحد فى الكلام)(٢) .

ولعله من المفيد التعقيب على شواهد إنشاء الياء من إشباع الكسرة بما قاله ابن عصفور مستعرضاً آراء الكوفيين والبصريين فى ذلك :

(زيادة الياء فى جميع ذلك ضرورة لأنها إنما تزاد فى الجمع إذا كانت الياء أو الواو أو الألف رابعة فى المفرد نحو : قنديل وبهلول ودينار ، أو إذا كان الآخر مضعفاً غير مدغم نحو : فردد وفراديد كراهية التضعيف ، وما عدا ذلك لا تزاد الياء فى آخره إلا فى شاذ الكلام نحو قولهم فى جمع

= واختار الضبى فى المفضليات له القصيدة ص (٢٣ ، ١٢٣) وذكر أن اسمه : عمرو ابن الأهتم بن سمى السعدى المنقرى ص (١٢٥) ط ٥

وقد سيقت شواهد أخرى غير التى ذكرنا سنورد بعضاً منها هنا لخروج قائليها من دائرة من نحتج بهم من ذلك قول الشاعر :

يحبك قلبى ما حييت فإن أمت   يحبك عظم فى التراب تريب

أراد : ترباً صيغة مبالغة من ترب وقد ورد بيت الفرزدق :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة   نفى الدنانير تنقاد الصياريف

يريد : الصيارف . شاهداً على هذا الموضع فى جل الكتب التى عالجت هذه الظاهرة .

لا سيما خزانة الأدب (٢٥٦/٢) والشنتمرى على الكتاب والقزاز وابن عصفور والألوسى والإنصاف : (٢٣/١ - ٣١) ط ٤ إذ يقول صاحب الإنصاف فى مسألة القول فى (إعراب الأسماء الستة) : (وهذا القول ظاهر الفساد لأن إشباع الحركات إنما يكون فى ضرورة الشعر كما أنشده من الأبيات وأما فى حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع) جـ ١ ص (٣١) .

(١) الرواية الأخرى (شملال) وهى الرواية المشهورة ولا شاهد فيها .

انظر : ديوانه ص (٣٨) بتحقيق أبى الفضل إبراهيم دار المعارف سنة ١٩٥٨ م وضرائر ابن عصفور ص (٣٦) .

(٢) انظر : سيبويه والشنتمرى (باب ما يحتمل الشعر) القسم الأول : (١٠/١) .

مطفل ومشدن مطافيل ومشادين أو فى ضرورة شعر تشبيهاً له بما جمع على غير واحد نحو لمحة وملامح)(١) .

ويسترسل ابن عصفور فيستعرض آراء الكوفيين فيقول : وذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز فى كل اسم يجمع على (مفاعل) فى الكلام والشعر إلا أن يكون قبل الآخر ساكناً نحو (سبطر) فإن ذلك لا يجوز بل تقول فى جمعه : سباطر لا غير ، لأن الإشباع لا يتصور إذ ذاك فى المفرد فيبنى الجمع عليه .

— واستثنى الفراء موضعين آخرين سوى ذلك :

أحدهما : ما كان مضاعف الآخر مدغماً نحو مرد لم يجز فيه مراديد ، لأن الحرف المضعف بمنزلة حرف واحد فكرهوا أن يصير فى الجمع اثنين بظهور التضعيف .

والآخر : ما كان على وزن فاعل زعم أنهم لا يقولون فى جمعه : فواعيل وجعل السبب فى ذلك أن رقعا قد قيل فيه : رقوع . ونحو مفتح قد قيل فيه : مفتاح فحمل الجمع على ما يحتمله المفرد من الزيادة ، قال : ولم يأت فى فاعل فاعيل ، فكفوا عن الياء فى جمعه لذلك .

قال : قد حكى لنا أن العرب قالت : سوابيغ وهو شاذ ، وأجاز زيادة الياء فيما عدا ذلك . . . وأنشد :

فى فتية كسيوف الهند قد حسروا   أيدى السرابيل عن حد المرافيق(٢)

(يعنى مرافق جمع مرفق) ودمل ودماميل وأنشد :

ولست بمن أدعى له أن تفتحت   عليه دماميل استه وحبونها

وجميع ذلك عند البصريين شاذ أو ضرورة كذا يقرر ابن عصفور .

ويستدرك على الكوفيين بقوله :

(وما اعتذر به عن امتناعهم من أن يقولوا : فواعيل فى جمع فاعل مناقض لما رواه (يعنى الفراء) من جمع مطفل ومخمصة ومدخل ومنكر على

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٧) .

(٢) ورد هذا البيت فى حماسة أبى تمام : (٢/ ٢٩٠) .

مطافيل ومخاميص ومداخيل ومناكير ، لأنه لا يقال : مفعيل ولا مفعال)(١).

وخلاصة القول فيما سبق : أن ابن عصفور يرى زيادة الياء نتيجة إشباع الكسرة ضرورة فى الكلام بشروط وفى الشعر مطلقاً . وهو متفق مع ما يذهب إليه البصريون . أما الكوفيون فقد منعوا من ذلك :

١ ـ ما كان مضعف الآخر مدغماً .

٢ ـ ما كان على وزن فاعل فلا يجمع على فواعيل (رأى الفراء) .

٣ ـ وما كان قبل الآخر ساكناً نحو سبطر ـ هزبر وما عدا ذلك فجائز فى الكلام والشعر .

أما عن إنشاء الواو عن الضمة فهذا مما لا شاهد له فيما بين يدى من كتب الضرورة وبعضها ينقل عن بعض وكل ما قدم لنا فى هذا الموضع مما لا نحتج به فى بحثنا وحسبنا أن نورد بعضه فى الهامش عسى أن يكون فيه بعض من الخير(٢) .

إثبات الألف فى أنا فى الوصل :

كيف يكون هذا وحقها أن تسقط فى الوصل وأن تثبت فى الوقف ؟

---

(١) انظر : هذا التعليق فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٧ ـ ٣٨) .

(٢) فمن ذلك قول إبراهيم بن هرمة كما فى الخزانة (٢٠٣/١) : وما يجوز للشاعر فى الضرورة بتحقيق للكعبى ص (٣٦٦) وابن عصفور ص (٣٥) والفصول الخمسون ص (٢٧١) والضرائر للألوسى ص (٢٨٣) وهو :

الله يعلم أنا فى تلفتنا يوم اللقاء إلى أحبابنا صور
وإننى حيث ما يثنى الهوى بصرى من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

يريد : فأنظر وقد نشأت الواو من إشباع الضمة .

قال ابن عصفور فى ضرائره ص (٣٥ ـ ٣٦) : ومن هذا النوع يجب أن يكون قول الوليد (يعنى الوليد بن يزيد قتل سنة ١٢٦ هـ) إنى سمعت بليل نحو الرصافة رنة :

خرجت أسحب ذيل أنظور ما شأنه

وهو ينشد أنظر بغير واو وهو كسر فى البيت . قال أبو العلاء المعرى : (إن طيئاً تقول : أنظور فى معنى أنظر) كما فى رسالة الملائكة ص (٢١٨) . وبهذا يصبح هذا الشاهد غير حجة من ناحيتين : من ناحية أن قائله ليس ممن استشهد بشعرهم ههنا ومن ناحية تخريجه على لغة من لغات العرب وهى لغة طيىء .

قالوا : يكون ذلك للشاعر إذا اضطر فإنه يثبتها فى الوصل إجراء لها مجرى الوقف . ذلك أن الاسم من (أنا) هو (أن) وقد زيدت الألف للوقف فيجعل الشاعر الوصل فى هذا كالوقف .

نحو قول الأعشى :

فكيف أنا وانتحالى القوافى   بعيد المشيب كفى ذاك عارا(١)

علق ابن عصفور(٢) وابن عبد الحليم(٣) على الشاهد بكلام السيرافى .

قال السيرافى : من ذلك أنهم يقولون : أنا إذا وقفوا عليه ، ومنهم من يقول : أن فإذا وصلوا حذفوا الألف والهاء فقالوا : أن قمت بحذف الألف وفتح النون ، لأن الألف المزيدة إنما كانت لبيان حركة النون وكذلك الهاء ، فإذا وصلت بانت الحركة واستغنى عن الألف فيما اضطر الشاعر فيثبتها وهو واصل(٤) .

فإن قيل : كيف يكون هذا ضرورة وفى القراء من يثبت هذه الألف فى الوصل فيقرأ : «**وأنا أعلم بما أخفيتم**»(٥) وما كان فى القرآن مثله كيف يكون ضرورة ؟ قيل له : يجوز أن يكون هذا القارئ وصل فى نية

---

(١) ديوان الأعشى الكبير بتحقيق د . محمد حسين الإسكندرية سنة ١٩٥٠ م ص (٨٩) ط بيروت سنة (١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م) :

فما أنا أم ما انتحالى القوافى   أبعد المشيب كفى ذاك عارا

وهو من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب . والكامل : (٢٥٩/١) لجنة محققين بإشراف مكتبة المعارف بيروت . وفيه : (والرواية الجيدة فكيف يكون انتحالى القوا فى بعد المشيب) وضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر ص (٨٦) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٩) ، وموارد البصائر ل ١٣ وفيه ذكر لبيت حميد بن ثور :

أنا سيف العشيرة فاعرفونى   حميد قد تذريت السناما

وبعده بيت الأعشى ثم قال : وكان أبو العباس ينكره وينشد بيت الأعشى . . ولم ينشد البيت الأول .

(٢) نقل كلام السيرافى دون إحالة ابتداء من قوله : فإن قيل : كيف يكون هذا ضرورة ... إلخ ضرائر ابن عصفور ص (٥٠) .

(٣) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل ١٣ وفيها نص ما ذكرنا للسيرافى .

(٤) المرجع السابق نفسه ل ١٣ .

(٥) سورة الممتحنة بعض الآية : ١ وتمامها : « وما أعلنتم ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل » .

الوقف كما قرأ بعضهم : فبهداهم اقتده . «**قل لا أسألكم عليه**(١) » ، «**وما أدراك ماهيه نار حامية**(٢) » فأثبتوا هاءات الوقف فى الوصل على نية الوقف وإن كان الفصل بين النطقين قصير الزمان(٣) .

ويوافق ما قال به السيرافى فى هذا الموضع قول الأخفش حيث علق على شعر لأبى عيينة بن المهلب وأورده المبرد فقال :

قال أبو الحسن : قوله : (أنا لك عبد) فوصل بالألف فهذا إنما يجوز فى الضرورة . والألف تثبت فى الوقف لبيان الحركة فلم يحتج إلى الألف ومن أثبتها فى الوصل قاسه على الوقف للضرورة(٤) .

وفى (شرح تصريف المازنى) قول ابن جنى : (أما الألف فى أنا فى الوقف فزائدة ليست بأصل . ولم تقض فى ذلك فيها من جهة الاشتقاق هذا محال فى الأسماء المضمرة لأنها مبنية كالحروف . ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها كما يذهب الهاء التى تلحق لبيان الحركة فى الوقف) . ألا ترى أنك تقول فى الوصل : أن زيد كما قال تعالى : «**إنى أنا ربك**(٥) » تكتب بالألف بعد النون وليست الألف فى اللفظ وإنما كتبت على الوقف . فصار سقوط الألف فى الوصل كسقوط الهاء التى تلحق فى الوقف لبيان الحركة فى الوصل .

وبينت الفتحة بالألف كما بينت بالهاء . لأن الهاء مجاورة للألف . وقد قالوا فى الوقف (أنه) فبينوا الفتحة بالهاء كما بينوها بالألف وكلتاهما ساقطة فى الوصل .

---

(١) سورة الأنعام بعض الآية : ٩٠ وتمامها : قل لا أسألكم عليه أجرا . إن هو إلا ذكرى للعالمين » .

(٢) سورة القارعة الآيتان : ١٠ — ١١ وفى إعراب ٣٠ سورة من القرآن ص (١٦٤) والقراء كلهم يقفون عليها بالهاء إن وقفوا إثباتاً للمصحف ، فإذا أدرجوا اختلفوا فكان حمزة يسقطها درجاً ، والكسائى يسقط بعضاً ويثبت بعضاً ، وسائرهم يثبتها وصلا ووقفاً .

(٣) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٥٠) وموارد البصائر : ل ١٣ .

(٤) الكامل للمبرد : (١٢٥٩/١) .

(٥) سورة طه بعض آية : ١٢ وتمامها : « فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس طوى » .

فأما قول الشاعر :

* أنا سيف العشيرة فاعرفونى(١) *

البيت فإنما أجراه فى الوصل على حد ما كان عليه فى الوقف ، وقد أجرت العرب كثيراً من ألفاظها فى الوصل على ما تكون عليه فى الوقف . وأكثر ما يجىء ذلك فى ضرورة الشعر(٢) .

والواقع أن إجراء الوصل مجرى الوقف كثير فى ضرورة الشعر منه ما ذكرنا وغيره مثل : تضعيف آخر الكلمة فى الوصل(٣) وإثبات هاء السكت فى حال الوصل(٤) ولم نجد فيما بين أيدينا من مراجع شواهد تنهض بالاحتجاج لهذين الموضعين فجميع ما سيق من شواهد فيها لا ينضوى فى إطار خطة البحث(٥) .

وعن تضعيف آخر الكلمة :

قال سيبويه فى باب ما يحتمل الشعر فى الكتاب(٦) : (ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا يثقلها فى الوصل فإذا كان فى الشعر

---

(١) يشير بذلك إلى بيت حميد بن ثور وتمامة :

* حميد قد تذريت السناما *

كذا فى ضرائر الشعر وموارد البصائر وقد سبقت الإشارة إلى موضعه فيهما وفى الضرائر للألوسى : (حميداً) ص (١٥٧) .

(٢) انظر : الضرائر للألوسى ص (١٥٧ – ١٥٨) .

(٣) راجع : فى ذلك ضرائر الشعر للقزاز ص (٨٨ – ٨٩) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٠ – ٥١) وموارد البصائر لفرائد الضرائر ص (١٧ – ١٨) والضرائر للألوسى ص (١٣٨ – ١٣٩) وسيبويه والشنتمرى (١١/١) .

(٤) راجع : أيضاً فى هذا الموضع ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٣٩–٤١) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥١ – ٥٣) والخزانة : (٥٩٢/٤) .

(٥) ما ذكر من شواهد لا يعدو أن يكون رجزاً لرؤبة بن العجاج أو مما هو مشكوك فى صحة نسبة فيروى لرؤبة ويروى لمنظور بن مرثد أو مما لم يعز إلى قائل وثمة شاهد للشماخ بن ضرار وآخر للمجنون وثالث لعروة بن حزام العذرى وكل ذلك مما لا نحتج به فى بحثنا .

(٦) سيبويه والشنتمرى (١١/١) وفيه تعليق للسيرافى على هذا الموضع ط بولاق – سنة ١٣١٦ هـ .

فهم يجرونه فى الوصل على حاله فى الوقف نحو (سبسبا(١)) و (كلكلا(٢)) فأثبتوا فى الوصل كما أثبتوا فى الحذف نحو قوله(٣) : (لنفسه مقنعا) وإنما حذفه فى الوقف) .

ومنه : **(إثبات الهـاء فى الوصل) :**

قال الزمخشرى فى باب الندبة : (ولا بد لك فى المندوب من أن تلحق قبله ياء أو واو وأنت فى إلحاق الألف فى آخره مخير فتقول : وأزيداه أو وأزيد والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصة دون الدرج ، وقال الجوهرى : وإذا ألحقت الهاء فى الندبة أثبتها فى الوقف ، وحذفتها فى الوصل وربما ثبتت فى ضرورة الشعر فتضم كالحرف الأصلى ، ويجوز كسره لالتقاء الساكنين هذا على قول أهل الكوفة)(٤) .

وقال ابن هشام : (وأصلها أن يوقف عليها ، وربما وصلت بنية الوقف)(٥) ، وقال أبو حيان : (وتثبت الهاء وقفاً لا وصلا وحكى ثبوتها وصلا)(٦) .

---

(١) إشارة إلى رجز منسوب لربيعة بن صبيح وهو فى ديوان رؤبة بن العجاج ص (١٦٩) هامش ضرائر ابن عصفور ص (٥٠) :

هبت الرياح بمور هبا تترك ما أبقى الدباسبسبا

(٢) إشارة إلى رجز منظور بن مرثد الأسدى :

يبازل وجناء أو يجهل كأن مهواها على الكلكل

(٣) إشارة إلى قول مالك بن خريم الهمدانى :

فإن يك غثا أو سميناً فإننى سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

راجع : فيما سبق ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٠ – ٥١) والضرائر للألوسى ص (١٣٨ – ١٣٩) وقد سبقت كلمة سيبويه فى هذا الموضع الكتاب : (١/١١) والإنصاف ص (٢٣٣ – ٢٣٤) .

(٤) راجع موارد البصائر : ل ٢٢ وأنشد بعد ذلك :

يارب ياربا إياك أسل عفراء ياربا من قبل الأجل

وقال قيس :

فقلت ياربا أول سؤالى لنفسى ليلى ثم أنت حسيبها

ثم قال وهو كثير فى الشعر وليس منه بحجة عند أهل البصرة وهو خارج على الأصل . وانظر الشاهد الثانى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٣) .

(٥) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٢٢ .

(٦) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٢٢ وفى دروس فى المذاهب النحوية تعليقاً على ما تلحقه الألف فى باب الندبة من كتاب سيبويه قال المؤلف : (ويصح عند الموقف زيادة هاء السكت واغلاماه واغلامياه) ولم يتعرض لإثباتها فى الوصل عند الضرورة .

قطع ألف الوصل وحقها الحذف :

وذلك إجراء لها مجراها فى حال الابتداء من ذلك قول لبيد :

ولا يبـــادر فى الشتاء وليدنا ألقـــدر ينزلها بغير جعال(١)

فقطع همزة (ألقدر) وهى همزة وصل .

وقوله :

أو مذهب جـــدد على الواحه ألنـــاطق المزبور والمختوم(٢)

فقطع همزة الوصل الداخلة لام التعريف من (الناطق) .

وقول قيس بن الخطيم(٣) :

إذا جـــاوز الاثنين سر فإنه بنث وتكثير الوشاة قمين(٤)

فقطع الهمزة من (الاثنين) وهى همزة وصل .

---

(١) الكتاب : (٢٧٤/٢) والكامل : (٦٩/٢) نشر مكتبة المعارف ببيروت ، وفيه المجلل الذى يوضع فيه البرمة وربما توقمت به حرارتها ، وذكر شاهداً آخر لأنس ابن عباس بن مرداس المسلمى وعلق على كليهما بقوله : وهذا كثير غير معيب ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١١٨) وضرائر الشعر لابن عصفور ص٥٣(وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٧) .

(٢) ديوان لبيد ص (١٥٩) وروايته :

* على الموجهين النـــاطق *

ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية والبيت . وصف أثار الديا فجعل منها بينا وخفياً وشبهها بالكتاب فى ذلك ، وأراد بالناطق البين الظاهر وبالمختوم . الخفى ، والجدد : جمع جدد وهى الطريقة أراد بـ أسطار الكتاب والمذهب : ما كتب بالذهب والمزبور : المكتوب والبيت من شواهد سيبويه منسوب إلى لبيد فى الكتاب : (٢٧٤/٢) منسوباً إلى لبيد فى موارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٧ وفى فهرس شواهد سيبويه ص (١٣٧) . صنفه أحمد راتب النفاخ ط دار الإرشاد ودار الأمانة سنة ١٣٨٩ هـ .

(٣) قيس بن الخطيم شاعر فارس من الأنصار له مساجلات مع حسان بن ثابت أسلمت امرأته وبقى على جاهليته ولم يسلم وكان يصدها ويعبث بها ويأتيها وهى ساجدة فيقبلها على رأسها مات كافراً سنة ٦٢٠ م وله شعر مختار فى الأصمعيات وعده أبو زيد فى جمهرة أشعار العرب من أصحاب المذهبات فى الطبقة الرابعة ، ترجمته فى الخزانة : (١٦٨/٣) .

(٤) انظر : الشاهد فى ديوان قيس بن الخطيم ص (١٠٩) تحقيق د . ناصر الدين الأسد

وقول أمية بن أبي الصلت(١) :

من لم يمت عيطة يمت هزياً ألموت كأس والمرء ذائقها(٢)

فقطع الألف من (الموت) وحقها الحذف على ما سبق ذكره .

وفي هذا الموضع وحول قطع ألف الوصل يقول سيبويه :

(اعلم أن ألفات الوصل تحذف جميعاً إذا كان قبلها كلام إلا ما ذكرنا من ألف اللام في الاستفهام . وفي أيمن في القسم ، وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام : إلا أن تقطع كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء في الأنصاف لأنها مواضع فصول فإنما ابتدوا بعد قطع)(٣) .

الملاحظ أن سيبويه صرح بجواز قطع ألف الوصل في الاستئناف في إنصاف الأبيات كما ورد في بعض الشواهد التي سبق ذكرها وأوجب حذفها فيما عدا ذلك باستثناء الألف الاستفهامية وأيمن التي هي للقسم .

وقد جوز السيرافي في مثل ذلك للشعراء فقال :

ومما يجوز للشاعر قطع ألف الوصل ، وأكثر ما يكون في النصف الثاني من البيت لأنهم كثيراً يسكتون على النصف الأول فيصير كأنه مبتدأ .

دار العروبة القاهرة سنة ١٩٦٢ م وهو في الكامل منسوباً إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري وتأويل قمين ، خفيق وجدير وخليق أي قريب من ذاك (نشر مكتبة المعارف بيروت) (١٩/٢)وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥١) وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٦ والضرائر للألوسي ص (١٢٦) وقد ذكر بعده البيتين التاليين :

وإن ضيع الإخوان سراً فإنني كتوم لأسرار العشير أمين

يكون له عندي إذا ما ضمنته مكان سويداء الفؤاد مكين

وروايته : (ينشروا إفشاء الحديث قمين) .

(١) ترجم له أبو زيد في جمهرة أشعار العرب ضمن الطبقة الثانية من أصحاب الجمهرات بعد بشر بن أبي خازم ص (٦) وترجمته في الخزانة : (٢٤٧/١) بتحقيق هارون اسمه : عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي شاعر مخضوم لم يسلم بل كان شاعر المشركين توفي سنة ٩ هـ

(٢) ورد الشاهد في الكامل : (٢٠١/١) نشر مكتبة المعارف ببيروت في معرض شرحه للفظة (عبيط) وكذلك اعتبط فلان إذا مات شاباً قال أمية بن أبي الصلت : الصحيح أنه لرجل من الخوارج عن الأصمعي ، وذكر البيت وانظر : ضرائر الشعر للقزاز ص (١١٩) .

(٣) راجع : موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٧) .

فإن قيل : إذا جاز فى الشعر قطع ألف الوصل فلم لا يجوز له مد المقصور (رداً على الكوفيين) وقد قلتم : إن الذى أبطل مد المقصور أنه زيادة . وليس للشاعر أن يزيد فى الكلام ما ليس منه (جواب البصريين) فالجواب : أن ألف الوصل له حال يثبت فيها وهى حالة الابتداء فإذا اضطر الشاعر ردها إلى حال قد كانت لها . كما يصرف ما لا ينصرف فيرده إلى أصله ولا كذلك مد المقصور (١) .

وقريب من هذا يقول القزاز فى هذا الموضع وفى تعليقه على بيت لبيد : (فقطع الألف من) ألقدر (وهى ألف وصل وقال : إنما يكون فى النصف الثانى من البيت) يقصد يكون قطع ألف الوصل (كأنه موضع سكت فيه وابتدأ بها مقطوعة ، أو فى موضع يتوهم هذا فيها)(٢) .

وإلى ذلك ذهب ابن عصفور فقال :

(ومنها قطع ألف الوصل فى الدرج إجراء لها مجراها فى حال الابتداء بها ، وأكثر ما يكون ذلك فى أول النصف الثانى من البيت لتقدير الوقف على الأنصاف التى هى الصدور)(٣) .

(وصرح ابن هشام فى باب اللام المفردة من المغنى من أن القطع فى أنصاف الأبيات ضرورة)(٤) .

ويعلل الألوسى سبب التسمية فيقول :

(وسبق تسمية هذه الهمزة بهمزة الوصل مع أنها تسقط فى الوصل فقيل : اتساعاً أى تجوزاً لعلاقة الضدية ، وقيل : لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل : لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان . . . إلى أن قال : فأثبت الشاعر همزة الوصل . . فى الدرج للضرورة ومثل هذا يقع كثيراً فى أوائل أنصاف الأبيات)(٥) .

---

(١) هامش الكتاب : (١٢/١) تقريرات وزيد من شرح أبى سعيد السيرافى .
(٢) ضرائر الشعر للقزاز ص (١١٨) .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٣) .
(٤) انظر : موارد البصائر لفرائد الضرائر لم (٧) .
(٥) الضرائر وما يسوغ للشاعر ص (١٣٦ - ١٣٧) .

وبعد ألا ترى أن ثمة إجماع من العلماء على جواز قطع ألف الوصل أول النصف الثانى من البيت على نية الوقف أو الاستئناف ولا ضير على الشاعر فى هذا وعبارة المبرد فى هذا صريحه :

(وهذا كثيراً غير معيب(١)) .

وبعـــد :

فلعل المتتبع لتفكيرنا فى هذا البحث يرى أننا نختار جانب السهولة فى الاستعمال واليسر على السالكين فى دروب هذه الرياض المحببة إلينا من اللغة ، إيماناً بأن كل ناحية يحتج إليها بعض العلماء يجدون لها من الشواهد ، وأقوال الفصحاء ما يؤيد مذهبهم . وما دامت الأمثلة كثيرة ، فإن الاستئناس بأى منها يجعل صاحب الفكرة والاتجاه مؤمناً بأن هذا من لغة قومه . ولا ضير عليه فى محاكاته واقتفاء أثره .

وقد وجدنا أن ذلك مطرد فى كل ما تناولناه بالنظر فى زيادة حركة أو حرف لأن لغتنا مرت بأطوار من الحياة جعلتها تتجاوز جوانب ضعفها ، وعثرات كبوتها ، بل انها استحصدت ورسخت قدمها ، وأخذت فى الاتساع والنمو أبان قوتها وكثرة العاشقين لها والمتكلمين بها ، فوجد الباحثون الثراء الواسع ، والغنى العظيم فى كلماتها وطرق أساليبها فلا ضير عليهم فى أن يتشعب أمامهم البحث . وأن يمتد النظر ، وأن يأخذ كل بما يستقر فى نفسه أنه حق ، وإن لم يعترف به الآخرون ولكن الجميع إنما يغترفون من بحر ، ويستقون من ماء نمير ، ولا حدود له ، وهذا ما دعانا إلى اختيار جانب اليسر والاعتراف بصحة الشواهد والأمثلة ، وهذا لا يعنى منا عدم إمعان الفكر وتدقيق النظر وموازنة الأقوال بعضها ببعض ، فإن طريقنا الواضح يحتم علينا أن نفيد من هؤلاء المفضلين بمزايا البحث ومعايشة أرقى الأساليب فى عصورها الزاهية .

ويلاحظ فى التقسيم أننا سلكنا المعهود المألوف فى استعمالات اللغة حيث وجدنا أن الحروف مثلا انقسمت إلى حروف معان وحروف مبان ،

---

(١) الكامل : (٦٩/٢) نشر مكتبة المعارف ببيروت نسخة مصححة بمعرفة لجنة من المحققين .

وأن حروف المعانى تعد كلمات مستقلة بخلاف أجزاء الكلمات من حروف المبانى . فإذا قلنا : زيادة حرف أو حذفه أو تغييره كان المقصود به : حرف المبنى لا حرف المعنى . فلام التوكيد مثلا ونون التوكيد كلمتان وهمزة القطع وهمزة الوصل حرفان . وعلى هذا جرينا فى ترتيب أبواب البحث .

ونون الوقاية وإن كانت كلمة فإنها وردت فى زيادة الحرف نظراً لأنها ليست لها قيمة معنوية خاصة غير أنها لمجرد الوقاية وإن وجدت فى الاسم ضرورة اتباعاً لورودها مصاحبة للأفعال .

وبهذا يستقر لنا الفكر فيما نحن بصدده من الدراسة والبحث .

ثالثاً : زيادة الكلمة :

منهـــا :

الجمع بين العوض والمعوض عنه :

وذلك نحو قول الشاعر(١) :

إنى إذا ما حـــدث ألمـــا ... أقول : يا اللهم ، يا اللهمـــا

حيث أدخل حرف النداء (يا) على (اللهم) ولا يجوز ذلك فى الكلام لأن الميم فى اللهم عوض عن حرف النداء والجمع بين العوض والمعوض غير جائز إلا فى ضرورة .

وقد اختلف النحاة فى ميم (اللهم) فريق يرى أنها عوض من حرف النداء وفريق يرفض هذا ويرى أنها ليست كذلك والفريق الأول يمثل رأى

---

(١) هو أبو خراش الهذلى وقيل لأمية بن أبى الصلت . وقد شاع هذا الشاهد فى كتب النحو وقد سقناه فى هذا الموضع لشيوعه فى كتب النحو منها : المقتضب : (٤/٢٤٢) ، المحتسب : (٢/٢٣٨) ، الإنصاف ص (٢١١) ، والخزانة : (١/٣٥٨) وقد عزاه لأمية بن أبى الصلت قال عند موته وقد ذكرت شواهد أخرى فى هذا الموضع منها قول الفرزدق :

هما نفثا فى فى من فمويهما ... على النابح العاوى أشد رجام

فهم يقولون : إن الميم فى فم بدل من الواو التى كانت فى (فوزيد) فلما جعل اسماً منفصلا ردوا الواو مع الميم قال القزاز وقد أنكر هذا بعضهم ولم يجزه وذكر أن الفرزدق قال هذا فى حين اختلاطه ، وأنه فى ذلك الحين ليس بحجة ضرائر القزاز ص (١٤٨) .

انظر : فيما سبق لسان العرب مادة (اله) وشرح الرضى على الكافية : (١/١٤٦) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٧) ، والإنصاف : (١/٣٤١) ، المسألة ص (٤٧) .

البصريين والفريق الثانى يمثل رأى الكوفيين فمذهب الكوفيين أن الميم المشددة فى (اللهم) ليست عوضاً من (يا) التى للتنبيه فى النداء ومذهب البصريين أنها عوض من (يا) وبنيت الهاء على الضم للنداء(١) .

وفى معرض إبداء رأى الفريقين يقول صاحب الإنصاف فى هذه المسألة : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك(٢) لأن الأصل فيه : (يا ألله أمنا بخير) إلا أنه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة . والحذف فى كلام العرب طلب للخفة كثير ألا ترى أنهم قالوا : هلم وويلمه والأصل فيه : هل أم . وويل أمه . وقالوا : أيش ، والأصل : أى شىء . . . وهذا كثير فى كلامهم وذكروا الشاهد السابق للدلالة على أن الميم المشددة ليست عوضاً من (يا) ومن ثم جمعوا بينهما) .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا أن الأصل (يا ألله) إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا الميم حرفين (ويا) حرفين ، ويستفاد من قولك : (اللهم) ما يستفاد من قولك : (يا الله) دلنا ذلك على أن الميم عوض من (يا) لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت (يا) فدل على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا فى ضرورة الشعر(٣) .

ثم استطرد البصريون يفندون فى جوابهم مزاعم الكوفيين ويدحضون ما ذهبوا إليه(٤) .

---

(١) اتفقت المراجع السابقة فى إيراد خلاصة رأى كل فريق ولم يرجح أى منها رأى فريق على آخر غير أنهم سلموا بالجمع بين الميم المشددة فى (اللهم) و (يا) التى هى للتنبيه للنداء عند الضرورة ، وقد ذكر ابن الحاجب أن بعض الكوفيين يجوز دخول ياء على ذى اللام مطلقاً فى السعة والميمان فى اللهم عوض من يا أخرتا تبركاً بالابتداء باسمه تعالى وقال الفراء : أصله يا الله أمنا بالخير فخفف بحذف الهمزة ، ليس بوجه لأنك تقول : اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة . شرح الرضى على الكافية : (١٤٦/١) .

(٢) إشارة إلى قولهم : بأن الميم فى اللهم ليست عوضاً من يا التى هى حرف تنبيه للنداء

(٣) انظر : المسألة ص (٤٧) من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الإنصاف : (٣٤١/١) وما بعدها .

(٤) انظر : رد البصريين على الكوفيين فى المسألة ص (٤٧) الإنصاف : (٣٤٣/١)

إدخال لام التأكيد فى الموضع الذى لا يجوز أن تدخل فيه فى سعة الكلام :

من المعلوم أن هذه اللام لام الابتداء التى تذكر فى جواب القسم ، وحقها أن تدخل فى أول الكلام ، ونظراً لكون معناها هو التأكيد ، والتحقيق كما هو معنى (إن) ، وكلاهما حرف ابتداء ، فإنهم كرهوا الجمع بينهما ، ومن ثم أخروا اللام وصدروا (إن) ذلك لأنها عاملة والعامل أولى بالتقديم على معموله ، ولا سيما إذا كان هذا العامل حرفاً إذ هو ضعيف

= ونداء الاسم الأعظم فيه وجوه :

أولها وهو الأصل : دخول حرف النداء عليه مع قطع الهمزة فتقول : يا ألله .

ثانيها : دخول حرف النداء عليه مع وصل الهمزة ، فتقول : يا الله .

الوجه الثالث : حذف حرف النداء وإلحاق آخر الاسم الكريم ميماً مشددة ، فتقول : اللهم وقد ذهب النحاة فى هذه الميم مذاهب مختلفة عرضنا لبعض منها فى إبداء رأى كل من البصريين والكوفيين وخلاصة ما جاء فى هذه الميم ما يأتى :

يرى البصريون أنها عوض عن حرف النداء ، ورأى آخر تزعمه الفراء يقول : هذه الميم المشددة بقية كلمة وأصل العبارة : (يا الله أمنا بخير) . وقد أنكر ذلك الزجاج وشنع على القائل به ، كما ذكر صاحب الانتصاف من الإنصاف فمن ذهب إلى أن الميم المشددة عوض عن حرف النداء قال : لا يجمع بين حرف النداء والميم المشددة فى الكلام فإن ورد ذلك فى الشعر فهو شاذ لا يقاس عليه لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ومن هؤلاء ابن مالك فى الألفية يقول :

والأكثر اللهم بالتعويض وشذ يااللهم فى القريض

ومن ذهب مذهب الفراء لم ينكر الجمع بين الميم المشددة وحرف النداء .

الوجه الرابع : حذف حرف النداء وأداة التعريف الـ من أول اسم الله وتجىء بالميم المشددة فى آخره فتقول : لا هم ومنه قول الراجز :

لا هم إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شايج يأتيك بجج

أراد : (إن كنت قبلت حجتى ، ويأتيك بى ، فأبدل الياء جيماً . قال الشيخ محيى الدين فى الانتصاف من الإنصاف ص (٣٤٢) : وأكثر هذه الوجوه هو الوجه الثالث (وجه اللهم بحذف حرف النداء والتعويض عنه بميم مشددة فى آخر لفظ الجلالة) وهو الذى ورد استعماله فى القرآن الكريم نحو قوله تعالى : قل اللهم مالك الملك (بعض) الآية ٢٦ من سورة آل عمران وقوله سبحانه :

« قل اللهم فاطر السموات والأرض » . (وبعض الآية ٤٦ من سورة الزمر) وراجع فيما سبق الإنصاف المسألة ٤٧ ص (٣٤١ – ٣٤٧) جزء أول والانتصاف من الإنصاف : (١/٣٤١ – ٣٤٢) وشرح الرضى على الكافية : (١/١٤٦) وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١٤٨ – ١٥٠) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٦–٥٧).=

العمل . وتوخوا أن يصحب تأخير اللام شيئين أحدهما : أن يقع بينهما فصل كراهية للجمع بينهما . والآخر : أن هذه اللام المتأخرة لا تدخل إلا على واحد من ثلاثة : مبتدأ مؤخر نحو : من الشعر لحكماً . أو خبر إن نحو : إن زيد لقائم . أو معمول الخبر المقدم نحو : وأن زيداً لفي الدار قائم ولا يصح دخولها على معمول الخبر المتأخر عنه حفاظاً على بقية من حقها المنتقص بتأخرها عن الصدارة لأحقية إن فيه(١) .

ويجوز للشاعر عند الضرورة زيادة اللام في مواضع غير ما ذكرنا من ذلك :

زيادة اللام على خبر المبتدأ المؤخر في ضرورة الشعر

يقول الألوسي :

(حق اللام أن تزاد على ما تأخر من خبر إن المكسورة أو اسمها وزيد على خبر المبتدأ في ضرورة الشعر)(٢) .

وعد رضي الدين ذلك شذوذاً فقال :

(وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من إن . . كما شذ في خبر أن المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا أنهم ليأكلون الطعام)(٣) .

= وبعد : فإن هذا ما دار في المسألة من مناقشات النحاة ، وعلماء اللغات المحدثون يرون أن هذه الكلمة منقولة من العبرية وأصلها (الوهيم) ومعناها بالعبرية (يا الله) .

وفي اعتقادي أن هذا رأي له وجاهته ، لأن تعريب الكلمات وكثرة استعمالها في العربية بعد ذلك ورد منه الكثير في القرآن الكريم ، ومن ثم تنتفي مسألة الجمع بين العوض والمعوض في هذا الموضع ، وإنما ذكرنا هذه المسألة اقتفاء بآثار القدماء .

(١) انظر : هذه المسألة في شرح الرضي على الكافية (٢/٣٥٥) .

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر ص (٢٩٦) وقدم لذلك شاهداً مختلف حول نسبته أهو لرؤبة أم هو لعنترة بن عروس والشاهد مشهور في كتب النحاة وهو :

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وقد اختلف النحاة في اللام الداخلة على عجوز فقيل : إنها زائدة وقيل : إنها للابتداء بتقدير لهي عجوز فهي داخلة على مبتدأ محذوف . والحليس مصغر حلس وهو ما يوضع تحت البردعة كني بذلك عن امرأة وشهربه : متقدمة في السن .

راجع : في هذا الشاهد شرح الرضي على الكافية : (٢/٣٥٦) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٩) ورسالة الملائكة ص (١٩٣) ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٣١ – ٣٢)

(٣) شرح الرضي على الكافية : (٢/٣٥٦) وذكر بعد عبارته الشاهد السابق مكتفياً =

زيادة اللام فى خبر (أن) :

نحو قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلى إن مطاياك لمن خير المطى

حيث زاد اللام فى خبر (أن) فى قوله : (لمن) ولو كسر همزة (أن) لزالت الضرورة (١) .

= بالشطر الأول وعلق بقوله : وقدر بعضهم لهى عجوز لتكون فى التقدير داخلة فى المبتدأ .

وحول هذا الشاهد قال ابن جنى (فى سر صناعة الإعراب) : وأما الضرورة التى تدخل لها اللام فى غير خبر (أن) فن ضرورات الشعر ولا يقاس عليها ، والوجه أن يقال : لأم الحليس عجوز شهر به كما يقال لزيد قائم ، والضرائر للألوسى ص (٢٩٦) . وانظر سورة الفرقان بعض الآية : ٢٠ . الرجز مما أنشده قطرب واستشهد به ابن عصفور فى الضرائر ص (٥٧) وحكاه الألوسى وعلق عليه بقوله : والوجه هنا كسر أن لنزول الضرورة ، إلا أن المسموع فتح الهمزة وكذا عد هذا ابن عصفور من الضرائر مع أنه أورد الآية بقصد قوله تعالى : « إلا أنهم ليأكلون الطعام » وما حكاه أبو الحسن الأخفش من أنه يقال : إن زيداً وجهه لحسن وجعلهما من الشاذ ، وأطال الكلام ابن جنى فى هذا المقام فى كتابه : (سر صناعة الإعراب) الضرائر للألوسى ص (٢٩٧) .

(٢) والواقع أن ابن عصفور لم يكتف بهذا الشاهد على زيادة اللام فى خبر أن فذكر ما أنشده ابن دريد عن أبى عثمان المازنى من قوله :

منافس أبا المغراء فيها ابن دارع على أنه فيها لغير منافس

وما أنشده الفراء لا حزام غالب بن الحارث العكلى :

واعلم أن تسليماً وتركاً للا متشابهان ولا سواء

وعقب ابن عصفور على البيتين بقوله : (ألا ترى أن اللام قد زيدت فى البيتين فى خبر أن المفتوحة) . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٧ - ٥٨) .

أما الرضى فى شرح الكافية : (٢/٣٥٦) فقد نص على أن دخول اللام فى بيت أبى حزام شاذ لدخولها على حرف النفى . ويمثل هذا قال الألوسى فى تعليقه على البيت : فيكون شذوذ اللام فيه من جهتين ، ومعنى البيت : أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين ولا قريبين من السواء ، وكان حقه لولا الضرورة أن يقول : للاسواء ولا متشابهان . الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص (٢٩٧) وقد وجدنا هذه الشواهد معلقاً عليها فى موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٣١ - ٣٢) ولا نرى داعياً ذكر التعليق حيث لم يختلف عما سبق ذكره .

زيادتها فى خبر (كأن) :

اختلف النحاة فى هذا الموضع فبعضهم قال : بجوازه فى الضرورة (١) وبعضهم عده شاذاً(٢) .

زيادة اللام فى خبر (لكن) :

وهذا الموضع مما اختلف فيه النحاة وبسط القول فيه وشاع فى كتب النحاة شاهد(٣) لم يعرف قائله مدللين بهذا على جواز دخول لام الابتداء المختصة بالدخول على خبر (إن) على خبر لكن وهذا مذهب الكوفيين

---

(١) قال بهذا الرأى ابن عصفور مستشهداً بما أنشده ابن الاعرابى .

ثمت يعدو لكأن لم يشعر رخوا الأزار رمح التبختر

ضرائر الشعر ص (٥٨) حيث زاد اللام فى (كأن) .

(٢) نقصد بهذا ما جاء فى شرح الرضى على الكافية : (٢/٣٥٦ - ٣٥٧) وشذ أيضاً دخولها على كأن ولولا قال :

فبـاد حتى لكأن لم يكن فاليوم أبكى ومتى لم يبكنى

وقال :

للولا قاسم ونـدا بسيل لقد جرت عليك يد غشوم

وذكر فى كلا المصدرين السابقين دخول اللام فى خبر (أمس) مثال ذلك ما أنشده أبو على :

مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذى سألوا أمسى لمجهودا

ودخولها فى خبر (زال) نحو قول الشاعر :

وما زلت من أسما لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكل بلاد

هذه رواية ابن عصفور فى ضرائر الشعر ص (٥٨) . أما رواية رضى الدين : (٣/٣٥٦) :

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان

(٣) الشاهد :

يلومونى فى حب ليلى عواذ لى ولكننى من حبها لكميد

حيث قرن خبر لكن باللام التى تدخل فى بعض المواضع لتفيد الكلام فضل توكيد ، على اختلاف فى رواية محل الشاهد فيروى فى بعض الكتب لكميد وفى بعضها الآخر لعميد ولم يعز لقائل فى أى من الكتب التى بين أيدينا ويمكن مراجعته فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٩) وشرح الرضى على الكافية : (٢/٣٥٨) ، ورسالة الملائكة ص (١٩٣) وفيها وهذه دعوى لا تثبت وإن صح دخول اللام فى خبر لكن فيجوز أن يكون شاذاً والإنصاف : (١/٢٠٩) ، ومغنى اللبيب ص (٢٣٣) ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٣٢ وفيه : (ذكر العينى أن قائل هذا لا يعرف) يقصد الشطر الثانى من الشاهد (ولا تحفظ له تتمة ، واستشهد به الزمخشرى على أن لكننى) : لكن إننى (بدليل دخول اللام فى خبره) .

وقد رد البصريون عليهم بأجوبة سنعرض لها بما تنجلي معه الحقيقة.

لما جوز الكوفيون دخول اللام فى خبر (لكن) أسوة بجواز دخولها فى خبر (إن) ، ومنع البصريون فى دخول اللام فى خبر (لكن) احتج الكوفيون لرأيهم بأن دليلهم على صحته نقلى وقياس . وساقوا الشاهد الذى أسلفنا ذكر الحديث عنه بأن لم يعرف قائله ومن ثم لم نثبته فى صلب البحث وأما القياس فلكون الأصل فى (لكن) و (إن) وزيدت عليها لا والكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً . وساقوا لذلك شواهد(١) فندها البصريون فيما أجابوهم به ثم ختموا دعواهم بقولهم :

والذى يدل على أن أصلها (إن) على ما بينا . أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع (إن) فدل على أن الأصل فيها (إن) زيدت عليها لا والكاف فكما يجوز دخول اللام فى خبر (إن) فكذلك يجوز دخولها فى خبر (لكن)(٢) .

واحتج البصريون بأن قالوا : (إنما قلنا) : إنه لا يجوز ذلك ، لأنه لا يخلو أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين .

وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام فى خبر (لكن) ، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد إنما حسنت مع (إن) لاتفاقهما فى المعنى ، لأن كل واحدة منهما للتأكيد ، وأما (لكن) فمخالفة لها فى المعنى .

---

(١) من ذلك زيادة اللام والهاء فى قول الشاعر الشاهد ص (١٣١) :

لهنك من عبسية لوسيمة ... على هنوات كاذب من يقولها

وزيادة اللام على ما تم لما كثر الكلام بها سكنت ميمها ، فقالوا : لم كذا . قال الشاعر الشاهد ص (١٣١) :

يا أبا الأسود لم أسلمتنى ... لهموم طارقات وذكر

وقالوا : إن الحرف قد يوصل فى أوله وآخره فما وصل فى أوله نحو : (هذا وهذاك) وما وصل فى آخره نحو قوله تعالى : « فإما ترين من البشر أحداً » وكذا نقول : إن قول العرب : (كم مالك) إنما ما زيدت عليها الكاف ، ثم أن الكلام لما كثر بها حذف الألف من آخرها وسكنت بها . الإنصاف : (١/٢٠٦ - ٢١١) .

(٢) الإنصاف : (١/٢١٣ - ٢١٤) .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

* ولكنني من حبها لعميد *

(الشاهد ١٢٩) .

فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم . ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر (إن) . وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه(١) .

واستطرد البصريون يفندون مزاعم الكوفيين ويردون على الشواهد التي ساقوها بأدلة نقلية وقياسية على جواز دخول اللام على خبر (لكن) (٢) وفي معرض جوابهم على الأدلة القياسية(٣) قالوا :

وأما قولهم : إنه يجوز العطف على موضع (لكن) كما يجوز العطف على موضع (إن) فدل على أن الأصل فيها (إن) قلنا : لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع (لكن) لأن أصلها (إن) . وإنما جاز ذلك لأن (لكن) لا تغير معنى الابتداء . لأن معناها الاستدراك .

والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف فجاز أن يعطف على موضعها كإن . لأن (إن) إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر

---

(١) راجع : رد البصريين على الكوفيين في المسألة ٢٥ ص (٢١٤ ج ١) .

(٢) الشاهد الذي دار في كتب النحاة :

* ولكنني من حبها لكميد *

(٣) من مثل ما قدمناه للكوفيين من شواهد في هامش الصفحة قبل السابقة وقد حللوها ورفضوا ما ذهب إليه الكوفيون في تعليلاتهم متوسلين بها كحجج وبراهين تنهض بجواز دخول لام الابتداء في خبر لكن ومن أمثلة رد البصريين عليهم في قولهم : (إن لن أصلها لا أن) . قال البصريون : لا نسلم بل هو حرف غير مركب وقد نص سيبويه على ذلك ، والذي يدل على أنه غير مركب من : لا وأن أنه يجوز أن يقال : أما زيداً فلن أضربه ولو كان كما زعموا لما جاء ذلك لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها .

راجع : رد البصريين على الكوفيين في المسألة ٢٥ من مسائل الخلاف في الإنصاف : (٢١٤/١ - ٢١٦) .

أخواتها ، لأنها لم تغير معنى الابتداء ، بخلاف كأن وليت ولعل . . . فتغير معنى الابتداء فلم يجز العطف على موضع الابتداء لزواله ، فأما (لكن) لما كان معناها الاستدراك وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف جاز العطف على موضعها كإن ، على أنه من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع (لكن) فلا يجوز العطف على موضعها(١) .

وثمة دليل لمخالفة البصريين للكوفيين فى هذه المسألة هو قولهم :

(والذى يدل على أن (لكن) مخالفة لإن فى دخول اللام معها أنه لم يأت فى كلامهم دخول اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر نحو : لكن عندك لزيداً أو لكن فى الدار لعمراً كما جاء ذلك فى (إن) فلما لم يأت ذلك فى شىء من كلامهم ولا نقل فى شىء من أشعارهم دل أنه لا يجوز دخول اللام فى خبرها ، لأن مجيئه فى اسمها مقدم فى الرتبة على مجيئه فى خبرها ، وإذا لم تدخل اللام فى اسمها فأن لا تدخل فى خبرها كان ذلك من طريق الأولى)(٢) .

وختاماً لرأى المعارضة يقول البصريون :

(فإذا ثبت أن هذا هو الأصل ، وأنه لا يجوز دخول اللام على اسم (لكن) إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر ، دل على أنه لا يجوز أن

---

(١) الإنصاف : (٢١٧/١) .

(٢) فصل البصريون القول فى هذا الدليل وقدموا بين يديه تفسيراتهم لما أجملوه خلاصتها الآتى :

١ — إن كلا من اللام وأن مفادة التوكيد ومن ثم لم يجمعوا بين حرفى توكيد وتراجعت اللام عن الصدارة لأن ولم تدخل بالتالى على اسمها لأنه يليها كراهية الجمع بين حرفى توكيد أيضاً فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر .

٢ — الدليل على أن الأصل فيها أن تكون مقدمة على أن كونها لام ابتداء وعليه فلها صدر الكلام .

٣ — الدليل على أن الأصل فيها أن تدخل الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل بين أن واسمها وخبرها بظرف أو حرف جر جاز دخولها على نحو : (أن عندك لزيداً إن فى الدار لعمرا) . قال تعالى : « إن فى ذلك لآية » .

راجع : الإنصاف فى هذه المسألة : (٢١٧/١ — ٢١٨) .

تدخل على خبرها ، لأنه لو كان دخول اللام مع (لكن) كدخولها مع (إن) لجاز أن تدخل على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر كما تدخل على خبرها ، فلما لم يجز دل على فساد ما ذهبوا إليه والله أعلم)(١) .

ويلخص رضى الدين هذه المسألة وموقف المذهبين منها فيقول :

(ولا يجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة(٢) إلا بعد (إن) المكسورة ، وألحق الكوفيون بها (لكن) مستدلين بقوله :

• ولكنني من حبها لعميد •

قالوا : إنما ذلك لأنها لا تفيد معنى الابتداء كأن ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع) .

وأما البصريون فقالوا : كان حق اللام أن لا تجامع (إن) المكسورة أيضاً لأنها تسقط بسببها عن مرتبتها من التصدر ، ولكن جاز مجامعتها لها لشدة تناسبهما بكونهما بمعنى واحد ، فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف (لكن) فإنها لا تناسبها معنى فلم يغتفر معها سقوطها عن مرتبتها ، وما أنشدوه (الكوفيون) .

فإما أن يكون شاذاً كما فى قوله :

• أم الحليس لعجوز شهر به •

وإما أن يكون فى الأصل : لكن إننى فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خففت : « لكنا هو الله »(٣) .

اتفاقاً منهم بحذف الهمزة وأصله (لكن أنا)(٤) .

وإلى حيال هذا الجدل الطويل حول هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين أجد نفسى مقتنعاً بما ذهب إليه البصريون لأمور أهمها :

---

(١) المصدر السابق نفسه ص (٢١٨) .

(٢) يقصد بالحروف الستة : الحروف الناسخة وهى إن أن لكن ليت لعل كأن .

(٣) سوره الكهف بعض الآيه : ٣٨ .

(٤) الكافية بشرح الرضى (٢ / ٣٥٧ - ٣٥٨) .

١ – انصراف كتب النحاة عن القول برأى الكوفيين فى جواز دخول لام الابتداء على خبر (لكن) واعتباره من الشاذ الذى لا يقاس عليه إذا استثنينا منها (ضرائر ابن عصفور) .

٢ – أن الدليل النقلى للكوفيين لم يعرف له قائل ولا نظير له فى أشعار العرب ونعنى به :

« ولكننى نحبها لكميد »

٣ – تداعى حجج الكوفيين أمام هجوم البصريين ، وشحوب براهينهم إزاء وضوح أدلة البصريين الذين لم يتركوا مجالا للقول فى هذه المسألة إلا طرقوه ولا دليلا إلا أقاموه لإبطال دعوى الكوفيين .

٤ – إذا ابتعدنا عن المناقشة الجدلية القائمة على أدلة نظرية والتماسات للعلل لا تخضع لها اللغة ، لأن أغلبها تصورات ذهنية بعيدة عن الواقع ، فإننا نجد ما أورده الكوفيون فى هذه المسألة من نصوص لم يتجاوز البيت الذى تناقلته كتب النحو وقد تواردت الآراء على شذوذه فلا داعى لإطالة الكلام فيما حكم عليه بالشذوذ .

ولمزيد من إلقاء الضوء على هذه المسألة فيجمل ذكر طرف مما أورده ابن مالك فى شأن لام الابتداء ودخولها على خبر (كان) . ما دام القول قد طال فى دخولها على الأخبار يقول ابن مالك فى هذا المطلب :

(وفى :) أنى كنت عن هذا لغنية (دخول لام الابتداء على خبر (كان) من أجل أنها واسمها وخبرها ، خبر (إن) .

وفيه شذوذ ، لأن خبر (إن) إذا كانت جملة فعلية فموضع اللام منها صدرها نحو : « **وإن ربك ليعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون** »[1] .

وإذا كانت اسمية جاز تصدرها باللام لقول الشاعر :

إن الكريم لمن يرجوه ذو جدة ... ولو تعذر إيسار وتنويل

---

(١) سورة النمل آية : ٧٤ .

وتأخيرها كقول الشاعر(١) :

فإنك من حــاربته لمحارب شقى ومن سـالمته لسعيد

فكان موضع اللام من (كنت عن هذا لغنية) صدر الجملة لكن منع من ذلك كونه فعلا ماضياً متصرفاً . ومنع من مصاحبتها أول المعمولين كونه ضميراً متصلا فتعينت مصاحبتها ثانى المعمولين مع أن كان صالحة لتقدير السقوط بصحة المعنى بدونها . فـ (كان غنية) بهذا الاعتبار خبر (إن) فصحبته اللام لذلك(٢) .

زيادة (أن) و (إن) على طريقة التوكيد فى موضع لا تزادان فيه إلا عند الضرورة(٣) .

أولا : فمن زيادة (أن) :

قول ابن صريم اليشكرى(٤) :

---

(١) جاء فى سيرة ابن هشام أن قائله هو : أبو عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان بن أهيب ابن حذافة بن جمح . أسر يوم بدر كافراً كان محتاجاً ذا بنات ، فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله لقد عرفت مالى من مال ، وإنى لذو حاجة وذو عيال فامنن على ، فمن عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخذ عليه ألا يظاهر عليه أحداً : فقال هذا البيت من أبيات يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويذكر فضله فى قومه . شواهد التوضيح والتصحيح ص (١٥٢) .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ص (١٥١ – ١٥٢) .

(٣) هذا نص عنوان اختاره ابن عصفور لهذا الموضع وقد عدلنا نهايته بكلمة : (إلا عند الضرورة) بدلا من قوله : (فى فصيح الكلام) ذلك لأنه ورد فى الذكر الحكيم قوله تعالى فى سورة يوسف آية ٩٦ « فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه» وقوله جل اسمه فى سورة الأحقاف آية ٢٦ « ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه »، فيما اختاره الفارسى وذهب إليه الكسائى والفراء .

(٤) هو باعث بن صريم اليشكرى : شاعر جاهلى له قصة أيام عمرو بن هند ملك الحيرة وهذه النسبة رددها سيبويه فى الكتاب (٢٨١/١ ، ٤٨١ (وأقره الشنتمرى عليها وكذلك فى اللسان مادة (ق س م) ذكر الاسم كاملا وأنشد له أربعة أبيات والشاهد أولها ثم قال : ويقال : هو كعب بن أرقم اليشكرى قاله فى امرأته وهو الصحيح وفى الإفصاح للفارقى ص (٣٤٦) منسوباً إليه ، ونسبه الأنبارى فى الإنصاف إلى زيد بن أرقم (٢٠٢/١) الشاهد ص (١٢٣) ونسب إلى أرقم بن علباء اليشكرى أو باعث كما ذكر فى ذيل الإفصاح ، والألوسى ص (٣٢٠) .

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم(١)

في رواية من رواه بجر ظبية(٢) .

ولنا أن تعلم أن محل الاستشهاد في قوله : (كأن ظبية) يروى على ثلاثة أوجه : الجر ، والنصب ، والرفع(٣) .

فأما رواية الجر فتوجه على أن الكاف حرف جر ، وأن زائدة وظبية مجرور بالكاف وكأنه قال : كظبية .

وأما رواية النصب فتوجه على أن : (كأن) مخففة من الثقيلة عاملة وظبية اسم (كأن) والجملة بعدها صفة لها ، وخبر (كأن) محذوف والتقدير كأن ظبية عاطية إلى وارق السلم هذه المرأة .

وأما رواية الرفع فتخرج على أن : (كأن) حرف تشبيه مخفف ، واسم (كأن) محذوف ، وظبية : خبره ، والتقدير : كأنها ظبية (عاطية) إلى وارق السلم(٤) .

---

(١) ذكر الشاهد في المواضع السابقة لنسبته إلى قائله كما ذكر في الكامل : (١/٥٠) في معرض شرحه لوجه قسيم ومقسم . وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٩) وفي المقرب ل١٤١ من مخطوط بجامعة الرياض تحت رقم ف ٢/١٩ (س) وفي موارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٣٤ وغير ذلك من كتب النحو كالمغني والأشموني .

(٢) يقول أبو سعيد القازني في الإنصاح ص (٣٤٦) : (إنه يجوز في ظبية في ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجر . فأما الرفع فعلى أن تجعلها خبر (كأن) وتكون قد أضمرت الاسم ، وخففت لأجل حذف الاسم والتقدير كأنها ظبية ، وتعطو صفة أي (عاطية) و (إلى) متعلق بعاطية) . وقد شرح الزمخشري البيت فقال معنى البيتين : (إنه يستمتع يوماً وتشغله يوماً آخر بطلب ماله ، فإن منعها آذته وكلمته بكلام يمنعه من النوم) .

انظر : الضرائر للألوسي ص (٣٢٠) يقول : والسلم بفتحتين شجر عظيم له شوك ، وتعطو تتعاطى وتتناول .

(٣) انظر : الانتصاف من الإنصاف للشيخ محيي الدين : (١/٢٠٢) .

(٤) علق الشيخ محيي الدين على هذا التخريج بقوله : (والتشبيه على وجه النصب من التشبيه المقلوب ، وعلى وجه الرفع من التشبيه الجاري على أصله ثم نقل عن الأعلم تفصيل ذلك : (الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير كأنها ظبية ويجوز نصب الظبية لكأن تشبيهاً بالفعل إذا حذف وعمل نحو : لم يك زيد منطلقاً ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر المرأة على تقدير : كظبية وأن زائدة) . =

وقد ذكرت كتب الضرائر شواهد أخرى لهذا الموضع مما لا نحتج به للتدليل بها على زيادة (أن) بعد كي ودخولها في خبر (كان) وكرب وساقوا أقوال النحاة تعقيباً عليها(١) .

= انظر : الانتصاف من الإنصاف (٢٠٢/١ – ٢٠٣) .

(١) مثلما ورد في ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٠ – ٦١) وما أورده الألوسي في الضرائر ص (٣١٩ – ٣٢٠) وما جاء في موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٣٤ – ٣٥) مثل قول الشاعر :

فأمهله حتى إذا أن كأنه   معاطي يدفي لجة الماء غامر

فزاد (أن) إذاً ، وقول الآخر :

أردت لكيما أن تطير بقربتي   فتتركها شناً ببيداء بلقع

وقال ابن عصفور في ضرائر الشعر : (أن) فيه زائدة غير عاملة لأن (لكيما تنصب) الفعل بنفسها ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب .

وأما قول حسان :

فقالت : أكل الناس أصبحت مانحاً   لسانك كيما أن تغر وتخدعا

(فأن) فيه ناصبة لا زائدة أظهرت للضرورة ، لأن كيما إذا لم تدخل عليها اللام كان الفعل بعدها منتصباً بإضمار (أن) ولا يجوز إظهارها في فصيح الكلام . ومن ذلك عند بعض النحويين دخول أن في خبر كاد وكرب كقول رؤبة :

* قد كاد من طول البلى أن يمصحا *

وقول أبي زيد الأسلمي :

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا

(٢) عقب ابن عصفور على بيت رؤبة بقوله : والصحيح أن دخولها في خبر كاد ضرورة ، إلا أنها ليست – مع ذلك – بزائدة لعملها النصب ، والزائدة لا تعمل بل هي مع الفعل الذي نصبته بتأويل مصدر ، وذلك المصدر في موضع خبر كاد على حد قولهم زيد إقبال وإدبار .

ونقل ابن عبد الحليم في موارد البصائر ل ٣٤ – ٣٥ ما قاله أبو حيان في الموفور وكاد وكرب لا يستعملان بأن إلا ضرورة ، وقال الزمخشري : قد يشبه كاد بعسى من قال :

* قد كاد من طول البلى أن يمصحا *

وعقد ابن مالك مبحثاً خاصاً لوقوع خبر كاد مقروناً بأن وعده مما خفي على أكثر النحويين . على نحو ما سنوضح في نهاية الكلام عن هذا الموضع . وراجع الكامل : (٢١٣/١ – ٢١٤) يقول أبو العباس : (فأما كاد وكرب فأن لا تستعمل بعد واحدة منهما إلا أن يضطر شاعر قال الله عز وجل : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) أي لم يقرب من رؤيتها وإيضاحه لم يرها ولم يكد ، وكذلك (يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار) وكذلك (كاد يزيغ قلوب فريق منهم) بغير أن ، من أمثال العرب : يكاد النعام يطير ، وكاد العروس يكون أميراً ، وكاد المنتعل يكون راكباً ، وقد اضطر الشاعر فأدخل أن بعد كاد كما أدخلها هذا بعد كرب ، فقال : =

وممـا زيدت فيه عند بعض النحويين فى قول أبى ذؤيب الهذلى :

فأجبتهـــا أمـــا لجسمى أنه أودى بنى من البلاد فودعوا(١)

أراد : (أن ما) غير أنه أدغم (أن) الزائدة فى (ما) الموصولة التى هى بمنزلة الذى ، والتقدير : فأجبتها الذى لجسمى أنه أودى بنى .

ومن المعلوم أن استعمالات (أن) أربعة بحسب الجملة التى ترد فيها :

أولهـــا : مفسرة :

لا تنصب المضارع وتكون مساوية للحرف (أى) ومجيئها فى الكلام بعد ما فيه معنى القول دون حروفه(٢) .

ثانيهـــا : المخففة من الثقيلة :

بمعنى أن أصلها أن الناسخة وتقع فى الكلام بعد ما يفيد اليقين أو الظن ، ولا تنصب المضارع ويفصل بينها وبينه بأحد الحروف الآتية :

قد – لو – حرف نفى – حرف تنفيس(٣) .

ثالثـــاً : (موضوعنا) الزائدة :

وتقع حشواً فى الكلام لإفادة التوكيد ، ولا يختل الكلام لحذفها ولا تعنى

---

* وقد كربت أعناقها أن تقطعـــا *

وقال رؤبة :

* قد كاد من طول البلى أن يمصحا *

فكان بمنزلة كرب فى الإعمال والمعنى .

(١) البيت فى ديوانه الهذليين : (١/٦) والمفضليات ص (٤٢١) ط ٥ وجمهرة أشعار العرب ص (٢٨) والعقد الفريد : (٣/٢٥٣) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦١) .

(٢) مثل : أشار – عرف – أرسل – أوحى قال تعالى فى سورة الشعراء آية ١٦ : « فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين . أن أرسل معنا بنى إسرائيل » . وقال فى سورة المؤمنون آية ٢٧ : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا » .

(٣) قال تعالى فى سورة المزمل آية ٢٠ : « علم أن سيكون منكم مرضى » ، وفى سورة المائدة آية ٧١ : « وحسبوا أن لا تكون » قرئت بالوجهين ذلك لأن بعض النحاة ومنهم

بنصب المضارع فهى حرف زائد لا محل له من الإعراب وتأتى بعد : (لما الحينية) وبين القسم وأداة الشرط لو ، وبين كاف الجر ومجرورها(١) .

قال أبو حيان : (أن) زائدة ، وتفسيرية ، ومخففة من الثقيلة وناصبة للمضارع فالزائدة بعد (لما) قياس وغير ذلك ضرورة(٢) .

وذكر ابن عبد الحليم أن ابن هشام زاد استعمالا آخر لـ (أن) فقال : وذكر ابن هشام لأن للزائدة موضعاً آخر وهو أن تقع بين لو وفعل القسم مذكوراً(٣) أو متروكاً .

أما الأول فكقول الحطيئة :

فأقسم أن لو التقيت وأنتم   لكان لكم يوم من الشر مظلم

أما الثانى فكقوله :

أما والله أن لو كنت حراً   وما بالحر أنت ولا العتيق

قال:هذا قول سيبويه وغيره .

وفى مقرب ابن عصفور : (أنها فى ذلك حرف جىء بهلربط الجواب

ابن هشام اتفقوا على أن (أن) مخففة من الثقيلة بعد اليقين . أما بعد الظن فيصح ذلك ويصح أن تكون مصدرية ناصبة .

(١) تأتى بعد لما الحينية كما فى الذكر الحكيم : « فلما أن جاء البشير » (آية : ٩٦ من سورة يوسف) وتأتى بين القسم وأداة الشرط يقول المسيب بن علس :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم   لكان لكم يوم من الشر مظلم

وتأتى بين الكاف ومجرورها كما فى قول ابن صريم اليشكرى :

ويوماً توافينا بوجه مقسم   كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

(٢) راجع : موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٣٤) .

(٣) فى المرجع السابق نفسه ل (٣٤ - ٣٥) .

فأقسم أن لو التقينا كشاهد للذكر . وأما شاهد الترك فكقول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حراً   وما بالحر أنت ولا العتيق

ويلاحظ أن هذا الاستعمال معتبر ضمن حالات الاستعمال الثانى الذى أسلفنا الحديث عنه وهو استعمال (أن) زائدة فكأن ابن هشام بهذا لم يزد استعمالا ولا موضعاً كما يقول ابن عبد الحليم : وإنما ذلك حالة من حالات استعمال أن زائدة .

بالقسم . ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك)(١) .

وقال ابن مالك : (تزاد أن) جوازاً بعد (لما) وبين القسم ولو شذوذاً بعد (كاف الجر)(٢) .

أما الألوسى فيقول : (وأن هذه من حروف الوصل الثمانية التى تزاد فى الكلام توصلا بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع . تزاد كثيراً بعد القسم كقولك : والله أن لو قمتَ قمتُ وكذلك بعد لما الحينية كقوله تعالى : « **فلما أن جاء البشير** » وتزاد أيضاً بعد كاف التشبيه من غير كثرة وشيوع)(٣) .

ونلاحظ أن اقتران خبر (كاد) بأن ورد فى الشعر وفى النثر يقول ابن مالك فى هذا :

وكونه بدون (أن) بعد عسى نزر وكاد الأمر فيه عكسا

ومعنى هذا أن (كاد) يرد خبرها مقترناً بأن قليلا . وهذا يخالف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بأن مخصوص بالشعر .

وهذا واضح فى قول ابن مالك الذى لم يتحدث عن وقوعه فى الشعر أو النثر ويؤيده ما ورد فى ذلك من نصوص(٤) .

---

(١) موارد البصائر لفرائد الضرائر ص (٣٥) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص (٣٢١) .

(٤) عقد ابن مالك فى شواهد التوضيح فصلا فى وقوع خبر كاد مقترناً بأن وعده مما خفى على أكثر النحويين واستشهد لذلك بقول عمر بن الخطاب : (ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب) ، وقول أنس : (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا) ، وقول بعض الصحابة . . . ثم قال : قلت : تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقروناً بأن وهو مما خفى على أكثر النحويين أعنى وقوعه فى كلام لا ضرورة فيه والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأن (. . ثم علق على عدم وقوعه فى الآيات القرآنية كذلك بقوله : (ولا يمنع عدم وقوعه فى القرآن مقروناً بأن من استعماله قياساً لو لم يرد سماع ، لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأن فى باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كطفق وجعل فإن أن تقتضى الاستقبال وفعل الشروع يقتضى الحال متنافياً ، وما لا يدل على الشروع كعسى وأوشك وكرب وكاد فمقتضاه مستقبل فاقتران خبره بأن مؤكد لمقتضاه فإنها

والقياس الذى أشار إليه ابن مالك يرتضيه الفكر ، لأن امتناع الاقتران بأن فى أفعال الشروع لدلالتها على الحال وأن تفيد الاستقبال فيتنافيان (وكاد) ليست كذلك فليس هناك ما نع عقلا من دخول (أن) على خبرها فليس هو إذن من قبيل الضرورة إذا أضيف إلى ذلك الشيوع الذى نجده فى كلام المتأخرين من الشعراء(١) الذين ساروا فى دروب اللغة على طريق الاقتفاء ، ولا نجنح فى هذا الرأى إلى ما ذهب إليه ابن مالك من أن الضرورة : هى ما ليس للشاعر عنه مندوحة .

ثانياً : زيادة (إن) المكسورة الهمزة بعد (ما) :

وليست بنافية تشبيهاً لها بـ (ما) النافية نحو قول المعلوط القريعى :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد(٢)

قال ابن عصفور : فزاد (إن) بعد (ما) . وليست بنافية تشبيها لها بـ (ما) النافية . ألا ترى أن المعنى : ورج الفتى للخير مدة رؤيتك إياه لا يزال يزيد خيراً على السن . لكن لما كان لفظها كلفظ (ما) النافية زادها بعدها

تقتضى الاستقبال وذلك مطلوب فـانه مغلوب) ويخلص ابن مالك من تقديم الأدلة إلى الاستنتاج يقول : فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما فى الأحاديث المذكورة تأكد الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل وقد اجتمع الوجهان فى قول عمر : (ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس تغيب) .

(١) ومن الشواهد الشعرية قول محمد بن مناذر أحد شعراء البصرة فى رثاء لأحد أصحابه يقول :

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غـدا حشو ريطة وبرود

وقول الآخر :

أبيتم قبول السـلم منـا فكدتمو لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

وهذا الاستعمال مع كونه فى شعر ليس بضرورة لتمكن مستعملة أن يقول :

* لدى الحرب تغنون السيوف عن السل *

هذا الشاهد مجهول القائل وابن مالك يمارس فيه هوايته فى باب الضرورة وهى إثبات أن الضرورة هى ما ليس للشاعر عنه مندوحة فكثيراً ما يقول هذا البيت ليس فيه ضرورة لأن قائله متمكن من قول كذا وكذا) . وفى النهاية يختم الفصل بقوله :

(وفى هذا إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته) .

انظر هذه المسألة فى شواهد التوضيح والتصحيح ص (٩٨/١٠٢) .

(٢) الكتاب : (٣٠٦/٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص(٦١) والضرائر للألوسى ص(٢٢٤).

كما تزاد بعد (ما) النافية فى نحو قولك : ما إن قام زيد(١) وقول الآخر أنشده أبو زيد (هو جابر بن رألان الطائى)(٢) :

يرجى المرء مـــا إن لا يلاقى وتعرض دون أدناه الخطوب(٣)

فزاد (إن) بعد ما وهى اسم موصول لشبهها باللفظ وما النافية .

وزيادتها بعد (لا) أيضاً لشبهها بـ (ما) من حيث كانتا للنفى نحو قول النابغة فى إحدى الروايتين(٤) :

الا الا وآرى لا إن مـا أبينهـيا والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد(٥)

قال ابن عصفور فى تضاعيف تعليقه على الشاهد :

(وزعم الفراء أن (لا وإن وما) حروف نفى . وأن النابغة جمع بينها

---

(١) ضرائر الشعر ص (٦٢) والضرائر للألوسى ص (٢٢٤) .

(٢) أورده أبو زيد فى نوادره منسوباً إلى جابر بن رألان الطائى وهو شاعر جاهلى ويقال : إنه لإياس بن الأرت كما فى خزانة الأدب للبغدادى : (٥٦٧/٣) .

(٣) ورد الشاهد فى المراجع السابقة وفى ضرائر الشعر للقزاز ، وضرائر الشعر — لابن عصفور ص (٦٢) :

وهذا البيت يستشهد به الخليل على أن أصل لن لا أن فهى قد جاءت فى البيت على أصلها بدليل أن المعنى فيهما واحد فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما حذفت من قوله : (ويلمه) وهذا مذهب الكسائى أيضاً .

والمشهور فى رواية البيت :

* يرجى المرء مـا إن لا يلاقى *

بتقديم إن المكسورة الهمزة على (لا) وهى زائدة ، وبه استشهد صاحب الكشاف وكذلك ابن هشام فى المغنى ضرائر الشعر للقزاز ص (١٩٩) .

(٤) الرواية الأخرى :

* لأيا ما أبينهـا . . . . . . *

انظر : الخزانة (١٢٥/٢) والكتاب : (٣٦٤/١) وفى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٢) وهى رواية الديوان ص (٢٥) .

(٥) ديوان النابغة ص (٢٥) والكتاب : (٣٦٤/١) والخزانة : (١٢٥/٢) وضرائر الشعر ص (٦٢) والضرائر للألوسى ص (٣٢٥) وفى هامشه وإلا أرى : جمع آرى وهى محبس الدابة والمظلومة : الأرض التى قد حفر فيها فى غير موضع الحفر ، والجلد : بفتح الجيم واللام الأرض الغليظة الصلبة .

على طريق التأكيد)(١) .

ونقل الألوسى ما ذكره ابن هشام فى المغنى قوله : وقد تزاد بعد (ما) الموصولة الاسمية ، وبعد (ما) المصدرية . وأورد البيتين المتقدمين ثم قال :

وبعد ألا الاستفتاحية . . . وقبل مدة الإنكار . سمع رجل يقال له : أتخرج إذا أخصبت البادية فقال : (أنا إنيه) منكراً أن يكون رأيه على غير ذلك(٢) .

وما ذكره ابن هشام عن زيادتها بعد (ألا) الاستفتاحية فيه نظر وذلك أن الشاهد الذى ساقه مجهول النسبة ولا يحتج بكلام لا يعرف قائله وكذلك الرأى فى زيادتها قبل مدة الإنكار ، وإذا صح ما ذهب إليه فإن ذلك يخرجه من باب الضرورة إلى سعة الكلام واقترابه من الفصيح الذى يقاس عليه .

زيادة حرف الجر فى المواضع التى لا تزاد فيها فى سعة الكلام :

منها زيادة (اللام) على المفعول المتأخر عن الفعل العامل فيه وذلك تقوية للعمل نحو قول عبد الشارق بن عبد العزى(٣) :

فلمـــا أن توافقنـــا قليلا أنخنـــا للكلاكل فارتمينا(٤)

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٢) والضرائر للألوسى ص (٣٢٥) .

(٢) الضرائر للألوسى ص (٣٢٥) وذكر شاهداً لم يعرف قائله على زيادة (أن) بعد (ألا) الاستفتاحية وهو قول الشاعر :

ألا أن سرى ليلى فبت كئيبـاً أحـاذر أن تنأى النوى بغضوبا

وبهامش الصفحة تعليق على زيادتها قبل مدة الإنكار قوله : (إنيه) قال الدسوقى : هذا يحتمل أن تكون مدة الإنكار اجتلبت بعد زيادة أن فتكون المدة ياء لأنك تكسر النون لالتقاء الساكنين فلا تكون الزيادة إلا ياء ، ويحتمل أن تكون المدة اجتلبت قبل زيادة أن فتكون المدة ألفاً لحاقها بعد فتحة نون الضمير والأصل : أأناه ثم زيدت أن بعد النون والألف فالتقى ساكنان فكسر أولها وهو نون أن المزيدة فانقلبت الألف ياء) .

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص (٣٢٥) .

(٣) البيت لعبد الشارق بن عبد العزى الجهنى أو لسلمة بن الحجاج الجهنى .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٧) .

(٤) حماسة أبى تمـام (٢٥١/١) ، وحماسة البحترى ص (٦١) كما فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٧) ، وموارد البصائر لـ ٣٢ وفيه قال ومثله قوله :

ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدهر والدهر كاسر =

أراد : أنخنا الكلاكل فزاد اللام ضرورة .

قال أبو حيان : (ويجوز دخول اللام على الفعل المتعدى لمواحد إن تقدم فإن تأخر فلا يجوز ذلك إلا ضرورة أو ندوراً)(١) وقال ابن عصفور : (وقد يجيء ذلك فى سعة الكلام نحو قوله تعالى : **« قل عسى أن يكون ردف لكم(٢) »** أى : يذكر إلا أن ذلك لا يحسن إلا فى الشعر . فلذلك أورد فى الضرائر)(٣) .

ومن ذلك زيادة الباء الجارة للضرورة :

والباء لا تزاد فى سعة الكلام إلا فى فاعل كفى ومفعوله . وفاعل فعل التعجب وخبر لا أو ليس وما عدا هذه المواضع لا تزاد إلا فى ضرورة أو شاذ(٤) .

ومن زيادتها للضرورة قول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد(٥)

= والأصل : رجا به أن يكسر عود الدهر أى مغالبة الزمان والعلو فيه ، ومثله أنشد ابن هشام :

وملكت ما بين العراق ويثرب ... ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

والأصل : أجار مسلماً ، قال الجوهرى : (واستجار من فلان فأجاره منه وأجاره الله من العذاب) . (ل ٣٢ - ٣٣) .

(١) المرجع السابق ص (ل ٣٢) وقال أيضاً فى (ل ٣٣) وقال أبو حيان :

وألا يزاد غير اللام من حروف الجر إلا أن يحفظ أو ضرورة ، يعنى لا يجوز دخول غير اللام من حرف الجر على مفعول الفعل المتعدى لواحد إلا شاذاً ، أو لضرورة الشعر .

(٢) سورة النمل بعض الآية : ٧٢ وتمامها : « بعض الذى تستعجلون » .

(٣) ضرائر الشعر ص (٦٧) وبهامشه تعليق على الاستشهاد بالآية نقلا وفى مغنى اللبيب ص (٢١٥) قال ابن هشام : وليس منه ردف لكم خلافاً للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب ، فهو مثل : اقترب للناس حسابهم .

ونعجب لمثل هذا القول من ابن عصفور مع أن زيادة حرف الجر وردت فى القرآن الكريم فى الشاهد الذى ذكره فكيف يستقيم قوله : إن ذلك لا يحسن إلا فى الشعر .

(٤) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٤) وما نقله الألوسى فى الضرائر ص (٣٢١) عن ابن هشام .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٥ ، ٦٢) ، وما يجوز للشاعر للقزاز بتحقيق المنجى الكعبى الشاهد ١٠١ ص (٣٤) وموارد البصائر (ل ٣٣) والضرائر للألوسى ص (٣٢١) كما ناقشه الفارقى فى الإنصاح ص (١٧٠) من حيث ثبوت الياء وإجرائه مجرى الصحيح وذكر أن ذلك من قبيل الضرورة .

والمعنى : ألم يأتيك ما لاقت لبون بنى زياد فزاد الباء فى فاعل يأتى
وقول النمر بن تولب(١) :

ظهرت ندامته وهان بسخطها شيئاً على مربوعها وعذارها(٢)

والمعنى : هان سخطها . وقول عمرو بن ملقط :

مهمـــا لى الليلة مهمـــا ليه أودى بنعلى وسرباليه(٣)

والمعنى : أودى نعلاى وسرباليه(٤) .

وقول امرئ القيس :

ألا هل أتاهـا والحوادث جمة بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا(٥)

والمعنى : ألا هل أتاها أن امرأ القيس .

---

(١) هو النمر بن تولب بن أقيش من عكل جاهلى أدرك الإســلام كان صحابياً وشاعراً واسع العطاء كثير القرى وهاباً لمـاله ، سمى الكيس لحسن شعره ، عده أبو زيد القرشى من الطبقة الثانية أصحاب المجمهرات مع عبيد بن الأبرص وعنترة وعلى بن زيد .
انظر : ترجمته فى طبقات فحول الشعراء ص (١٣٤) والخزانة : (١٥٦/١) .

(٢) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٤).

(٣) هو عمرو بن نعامة بن غياث بن ملقط الطائى شاعر جاهلى كما ذكر فى ابن عصفور ص (٦٣) .

(٤) ورد الشاهد فى ابن عصفور ص (٦٤) ومغنى اللبيب ص (١٠٨) وموارد البصائر (ل ٣٣) والألوسى ص (٣٢٠) .

(٥) الإنصاف : (١٧١/١) ولسان العرب مادة (ب ق ر) والخزانة (١٦١/٤) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٣) ، وهو من قصيدته التى مطلعها :

سما لك شوق بعد ما كان أقصرا وحلت سليمى بطن ظبى فعرعرا

ولكننى وجدته فى زياداته التى زادها الطوسى والسكرى وابن النحاس فى هذه القصيدة . وفى ذيل الإفصاح ص (٣١٦) :

* وحلت سليمى بطن ظبى فعرعرا *

وقوله : (بيقرا) مأخوذ من قولهم :
بيقر الرجل إذا هاجر من أرض إلى أرض وخرج إلى حيث لا يدرى ، أو نزل الحضر وأقام هناك وترك قومه بالبادية .

وهذا الشاهد من باب زيادة الباء فى الفاعل فى قوله : بأن امرأ القيس فإن المصدر المؤول فى موضع رفع فاعل أتى ، وكما أسلفنا فإنها تزاد فى الفاعل على ثلاثة :
زيادة واجبة فى فاعل أفعل التعجب – وفى فاعل كفى الذى هو بمعنى حسب وهذا غالباً . وأخيرا زيادة شاذة كما فى هذا الشاهد وما سبقه من قول قيس بن زهير .

وقوله :

وكذاك لا خـــير ولا شر على أحد بدائم[1]

والمعنى : لا خير ولا شر على أحد دائماً . وزاد الباء فى خبر (لا) .

ويختم ابن عصفور مبحث زيادة (الباء) بقوله :

(وبالجملة لا تنقاس زيادة الباء فى سعة الكلام إلا فى : خبر (ما) وخبر (ليس) وفاعل (كفى) ومفعوله . وفاعل (أفعل) بمعنى ما أفعله نحو قولك : ما زيد بقائم وليس عمرو بذاهب «**وكفى بالله شهيداً**»[2] أى : كفى الله شهيداً . وكفى بنا حبك وأحسن بزيد تريد : ما أحسنه .

ويلزم زيادتها فى فاعل (أفعل) بمعنى ما أفعله .

وما عدا هذه المواضع لا تزاد فيه الباء إلا فى ضرورة أو شاذ من الكلام يحفظ ولا يقاس عليه)[3] .

وللنحاة على هذا الموضع تعليقات كثيرة لكنها تتلاقى مع ما قرره ابن عصفور[4] .

---

(١) وهذا أيضاً غير مثبت فى الديوان ولكن ابن عصفور نسبه إلى امرئ القيس : ضرائر الشعر ص (٦٢) . ونسبه ابن منظور فى مادة (حكم) **الذهلى** واسمه خزر بن لوذان .

(٢) سورة الفتح بعض الآية : ٢٨ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٤) وهذا القول ذكره ابن هشام فى المغنى ونقله بنصه ، الألوسى فى الضرائر ص (٣٢١) .

(٤) ومما جمعه ابن عبد الحليم فى موارد البصائر (ل ٣٣) لهذه التعليقات قوله : فمن زيادتها عليه (مفعول الفعل لمتعدى) مـا أنشده ابن عصفور فى شرح الجمل :

* نضرب بالسيف ونرجو بالفرج *

قال : يريد : نرجو الفرج (لم ينسب إلى قائل) .

انظر : هذا الشاهد فى ضرائر ابن عصفور ص (٦٣) .

وأنشد ابن هشام :

* سود المحـاجر لا يقرآن بالسور *

أراد لا يقرآن السور . وضمن بعضهم (نرجو) معنى : نطمع ، (ويقرآن) معنى : يرقين ويتبركن . قال ابن هشام : وأنه يقال : قرأت بالسورة على هذا المعنى ، ولا يقـال : قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك فيه .

وفى تعليق على شاهد عمر بن ملقط قال ابن الحاجب : الباء معدية كما تقول : ذهبت بعلى =

ومن ذلك زيادة (على) :

نحو قول حميد بن ثور :

أبى الله إلا أن سرحة مـــالك ‏ ‏ ‏ ‏ على كل أفنـان العضاة تروق

وقد اختلف ابن هشام فى الرأى على الضرورة فى هذا البيت مع ابن عصفور فمن رأى ابن عصفور أن الفعل (راق) إنما يتعدى بنفسه دون حاجة إلى الحرف (على) إلا فى الضرورة ، لكن ابن هشام يرى أن المراد بالفعل فى البيت العلو والرفعة على غيره من الأغصان المماثلة ومن ثم عداه حميد (بعلى) .

قال ابن عصفور : (التقدير : أفنان العضاة تروق ، لا يحتاج فى تعديها إلى حرف جر ، وإنما يقال : راقنى الشىء يروقنى أى أعجبنى (٢) ولا تقول : راق على الشىء إلا فى الضرورة) .

ونقل ابن عبد الحليم فى موارد البصائر رأى ابن هشام فى هذا البيت معقباً وقال ابن هشام : وفيه نظر ، لأن راقه الشىء بمعنى أعجبه ، ولا معنى ههنا ، وإنما المراد : تعلو وترفع على سائر أغصان العضاة ، فضمن (تروق) معنى ترفع فعداه بعلى . قلت فى الصحاح : إن حميداً كنى بالسرحة فى هذا البيت عن امرأة وإذا كان كذلك أمكن أن يكون (أفنان العضاة) كناية عن نسوة أخريات فيصح إسناد الإيجاب إليهن فيبقى تروق على معناه من غير

= ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلام يعود إذا قدر ضميراً فى أودى ، وقال ابن الصابغ (تعليقاً على بيت قيس بن زهير) : إن الباء متعلقة بتنمى وأن فاعل يأتى : مضمر والمسألة من باب الاعمال . . وأنشد ابن جنى :

فأصبحن لا يسألنه عن بما به ‏ ‏ ‏ ‏ أصعد فى علو الهوى أم تصوبا

فإنه زاد الباء وفصل بها بين عن وما جرته وهذا من غريب مواضعها .

(١) حميد بن ثور بن عبد الله يتصل نسبه بنزار بن معد شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام . انظر : الخزانة (٢/٥٤٧) . وقوى الاحتجاج به شيوع شاهده فى كتب النحاة وخلافهم حوله ويكاد لا يوجد شاهد أقوى منه فى هذا الموضع .

(٢) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٦) والجملة الأخيرة ليست فيه بل هى ثابتة فى الموارد .

لضمين ويكون للبيت حينئذ معنى صحيح(١) والرأى الأول أوضح وأقرب إلى الفهم .

ومن ذلك زيادة (من) على النكرة والمعرفة فى الكلام الواجب :

نحو قول الأسود بن يعفر :

هوى بهم من حبهم وسفاههم　　من الريح لا تمرى سحاباً ولا قطرا(٢)

والتقدير : هوى بهم الريح .

ونحو قول عنترة العبسى :

وكأنما ينأى بجانب دفها الو　　حشى من هزج العشى مأوم(٣)

والتقدير : ينأى هزج العشى بجانب دفها الوحشى ويضيف ابن عصفور : ويدل على أن (من) زائدة و (هزج) موضع رفع بـ (ينأى) قوله (يعنى عنترة) :

هر جنيب كلما عطفت له　　غضبى اتقاها باليدين وبالفم

فأبدل (هر) وهو مرفوع من (هزج)(٤) .

---

(١) موارد البصائر لفرائد الضرائر (ل ٣٣) واستطرد شارحاً للشاهد فى (ل ٣٣ ، ٣٤) مبدياً استعمالا آخر لعلى وهو التعويض بقول ابن عبد الحليم والعضاة : كل شجر يعظم وله شوك ، وواحدها عضاهة ، وعضة بحذف الهاء الأصلية كما حذف من الشفة .

وقد تزاد على للتعويض كقول الشاعر :

إن الكريم وأبيك يعتمل　　إن لم يجد يوماً على من يتكل

قال ابن هشام : أى من يتكل عليه فحذف عليه وزاد (على) قبل الموصول تعويضاً . قاله ابن جنى ، وقيل : المراد إن لم تجد يوماً شيئاً ثم ابتدأ مستفهماً فقال : على من يتكل وقوله : يعتمل : يضطرب كما فى الصحاح .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٤) .

(٣) المرجع السابق نفسه ، والدف : الجانب ، وهزج العشى المقصود به : هر - مأوم : مشوه .

(٤) البيتان فى ديوان عنترة بن شداد تحقيق : عبد المنعم شلبى المكتبة التجارية القاهرة ص (١٤٧) والمعلقات العشر ص (١٢٧) وانظر ذيل ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٤، ٦٥) وكأنه قال : تنأى بجنبها من هر يخدشها هزج العش ، لأن السنانير أكثر صياحها بالعشيات وبالليل وروى تنأى بالتاء ويكون الفعل للناقة وهر تجرد تجمله بدلا من هزج العشى ومن روى بالياء رفع الهر بينأى ، وقالوا : إنما جمله بالعشى لأنه ساعة الفتور ، فأراد أنها أنشط ما تكون فى الوقت الذى تفتر فيه الإبل ، فكأنها من نشاطها يخدشها هر تحت جنبها الأيمن (دفمها الوحشى) وجنيب : مجنوب يقول : كلما عطفت الناقة للهر أتقاها الهر .

وقد حدد النحاة شرطين لزيادة (من) فى الابتداء :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة .

الثانى : أن يسبق المبتدأ بنفى أو استفهام بهل .

ومما نقله ابن عبد الحليم فى زيادة (من) من أقوال النحاة :

قال أبو حيان : من زائدة بشرطين :

أحدهما : دخولها على نكرة خلافاً للأخفش إذ أجاز دخولها على معرفة .

والثانى : كون الكلام نفياً أو نهياً أو استفهاماً لا شرطاً خلافاً لبعض البصريين فى الشرط ولا واجباً خلافاً للكوفيين والأخفش فيه ، ومعناها استغراق الجنس أو تأكيده والبصريون يجيزون فى الضرورة دخولها فى الواجب على المعرفة .

وزاد ابن هشام شرطاً ثالثاً وهو : كون مجروره فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ(١) .

ويقول الشيخ محيي الدين فى الانتصاف : (من) تزاد على المبتدأ بشرطين :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة .

والثانى : أن يتقدم عليه نفى أو استفهام بهل خاصة(٢) .

والملاحظ أن هذه الشروط مفتقدة فى الشواهد السابقة أو بعضها مفتقد ومن ثم عدت زيادة (من) فيها من قبيل الضرورة .

---

(١) موارد البصائر : (ل ٣٤) .

(٢) ذيل الإنصاف : (١/١٧٠ - ١٧١) حيث استشهد بقوله تعالى : « فما منكم من أحد عنه حاجزين » ، وقوله جلت حكمته : (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) ، وقول بنت أوس الضبية :

وما لى إن أحببت أرض عشيرتى ... وأبغضت طرفا القصيبة من ذنب

فإن قولها : (ذنب) مبتدأ دخلت عليه (من) الزائدة وخبره هو الجار والمجرور فى أول البيت الذى هو قولها : (لى) . ثم قال : وهذان الشرطان مستكملان فيما ذكرنا لك من الشواهد .

أما زيادة الكاف ففيها نظر :

فقد عدها ابن عصفور زيادة ضرورة واستشهد برجز لرؤبة(١) وشايعه الألوسى فى ذلك بالرغم من بسطه لرأى المعارضين وإحساسه بوجاهة رأيهم إذ يقول فى نهاية العرض : ولعل ابن عصفور لم يلتفت إلى هذه الكلمات لضعف سند ورودها وقد تبعناه وجعلنا زيادة الكاف من الضرائر (٢).

ولقد عد ابن مالك شاهد رؤبة الذى استشهد به ابن عصفور من مثل قوله تعالى : « **كأمثال اللؤلؤ المكنون**(٣) » فى تخريجه لجر (الوجه) من يكفيك الوجه والكفين(٤).

وفى المسألة (٤٠) كم مركبة أو مفردة . علق الأنبارى على زيادة الكاف وعدها كثيرة وسوى بين زيادتها فى شاهد رؤبة وبين زيادتها فى الذكر الحكيم مما يستفاد منه أن زيادتها فى الشاهد ليست بضرورة يقول :

---

(١) « لواحق الأقراب فيها كالمقق »
قال ابن عصفور : والمقق : الطول . ألا ترى أنه إنما يقال : فى الشىء طول ولا يقال : فيه كالطول . ضرائر الشعر ص (٦٥ — ٦٦).

(٢) انظر : الضرائر للألوسى ص (٣٢٢ ، ٣٢٣) حيث بسط القول فى هذا الموضع مقدماً آراء العلماء فيه قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر : إن زيادة الكاف فى كتاب مخصوصة بالضرائر الشعرية . قال رؤبة بن العجاج من جملة أبيات كثيرة فى وصف أتن حمار الوحش التى شبه ناقته بها فى الجلادة والعدو السريع :

قب من التعداء حقب فى سوق   لواحق الأقراب فيها كالمقق

فالكاف فى قوله : (كالمقق) قال ابن جنى فى (سر الصناعة) : المقق الطول ، ولا يقال فى الشىء كالطول ، وإنما يقال : فيه طول ، فكأنه قال : فيها مقق أى طول . وذهب قوم إلى أن زيادة الكاف لا تختص بالضرائر الشعرية فقد قال أبو على : وأما مجىء الكاف حرفاً زائداً لغير معنى التشبيه ، فقولهم فيما حدثناه عن أبى العباس فلان كذى الهيئة يريدون : فلان ذو الهيئة فموضع المجرور رفع ، ومنه :

« لواحق الأقراب فيها كالمقق »

أى : فيها مقق لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولا ، وليس يريد أن شيئاً مثل الطول نفسه ومنه « ليس كمثله شىء » ومنه أيضاً : (أو كالذى مر على قرية).

وقال أبو حيان : وحكى الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : كهين يريد هيناً . ومن زيادتها قول بعضهم : كذ أخذت فى حديثك جواباً لمن قال : مذ كم لم تر فلانا . يريد : مذ أخذت .

(٣) سورة الواقعة آية : ٢٣ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص (٢٠٠).

وزيادة الكاف كثيرة . قال الله تعالى : « ليس كمثله شيء » ، وحكى عن بعض العرب أنه قيل : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : (كهين) ثم أنشد رجز رؤبة(١) . وقد ناقش البصريون هذه المسألة فى معرض قولهم : بإفراد (كم) وليس بتركبها(٢) .

وأما قوله تعالى : « ليس كمثله شيء » ، فلا نسلم أن الكاف فيه زائدة ، لأن (مثله) ها هنا بمعنى هو ، فكأنه قال : ليس (ك) هو شيء والمثل يطلق فى كلام العرب ويراد به ذات الشيء ، ويقول الرجل منهم : مثلى لا يفعل هذا أى أنا لا أفعل هذا ثم لو قلنا : إن الكاف ها هنا زائدة لما امتنع لأن دخول الكاف ها هنا كخروجها ، ألا ترى أن معنى : « ليس مثله شيء » ومعنى : « ليس كمثله شيء »(٣) واحد .

وكذلك الكاف فى قوله (كهين)(٤) ، وقول الراجز (شاهد ابن عصفور) بخلاف الكاف فى (كم) فإن الكاف فى (كم) ليس دخولها كخروجها .

والذى نميل إليه هو إخراج الكاف من باب الضرائر لكثرة مجيئها زائدة فى سعة الكلام وفى القرآن الكريم .

ومنها زيادة (فى) :

هذا الموضع لم يرد له ذكر فى كتب الضرائر التى بين أيدينا سوى كتاب ابن عصفور وقدم شاهداً واحداً على زيادة (فى) ضرورة وهو قول سويد بن أبى كاهل(٥) :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا   تخال فى سواده يرندجا

والتقدير : تخال سواده يرندجا(٦) ويستدرك ابن عصفور فيعقب على

---

(١) الإنصاف : (١/٢٩٩) .

(٢) راجع : الإنصاف (١/٣٠١ – ٣٠٣) .

(٣) بعض الآية : ١١ من سورة الشورى وتمامها : « وهو السميع البصير » .

(٤) إشارة إلى ما حكى عن بعض العرب من قول سبق ذكره .

(٥) شاعر مخضرم له قصيدة مختارة فى المفضليات ط ٥ ص (١٩٠) وفيها ترجمة له ، وجعله ابن سلام من شعراء الجاهلية الطبقة السادسة ص (١٢٨) بعد عنترة بن شداد والخزانة : (٢/٥٤٧) .

(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٦ ، ٦٧) .

زيادة الحروف الثلاثة الأخيرة بقوله :

(وزيادة هذه الأحرف الثلاثة أعني : (الكاف) ، و (على) ، و (في) من القلة والندور ، بحيث لا يجوز القياس عليها عند أحد من النحويين)(١) وكأني بابن عصفور غير مطمئن لما حكم به من زيادة هذه الأحرف للضرورة فعدها من باب النادر أو القليل الذي لا يجوز القياس عليه .

دخول الحروف بعضها على بعض من ذلك (ما)(٢) وزيادتها بعد كاف الجر :

نحو قول الأعشى :

كما راشد تجدن امرءاً تفكر ثم ارعوى أو ندم(٣)

يعني : كراشد ، وزاد (ما) بعد الكاف(٤) .

---

(١) المرجع السابق ص (٦٧) .

(٢) أوردها ابن عصفور ضمن فصل عقده لزيادة (حرف الجر في المواضع التي لا تزاد فيها في صحة الكلام) ومثل لذلك بزيادة الباء وزيادة (من) وزيادة الكاف وزيادة (على) وزيادة (في) وزيادة (اللام) ثم قال : ومنها زيادة (ما) مع أن (ما) ليست من حروف الجر وإنما الأولى أن يدخلها ضمن فصل عقده بعد ذلك هو (إدخال الحرف على الأحرف) .

راجع : ضرائر الشعر له ص (٦٢ - ٦٩) .

(٣) انظر : ديوان الأعشى ص (٣٥) ط أولى وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٧-٦٨) .

(٥) ساق ابن عصفور بعد ذلك شاهدين على هذا الموضع لم نعتد بهما ذلك لأن الأول منهما كان (للكميت) وهو أموي قتل سنة ١٢٦ هـ والآخر (لعدي بن زيد) وشاهده لنا عليه ملحظان :

الأول : فساد روايته التي رواه بها عروضيا :

* كما أنتم كنا وكما نحن تكونون *

والصحيح ما روي في المحاسن والأضداد ص (٥٦) :

فكما كنتم فكنا وكما كنا تكونون

أما الثاني : فإن عدي بن زيد ممن لا يحتج بشعره لسكناه الحيرة ومراكنة الريف فلان لسانه وسهل نطقه مما جعل ابن قتيبة يقول فيه : وعلماؤنا لا يرون شعره حجة وقد جعله ابن سلام من الطبقة الرابعة ص (١١٧) وفي جمهرة أشعار العرب عده أبو زيد القرشي من أصحاب المجمهرات في الطبقة الثانية وانظر الشعر والشعراء ص ٣٤ وترجم له بروكلمان في الفصل التاسع ضمن شعراء اليهود والنصارى ص (١٢٤) ومن ثم ضربت صفحاً عن ذكرهما .

أما زيادة (ما) بعد كما فقد استشهد بقول ابن هرمة :

كما امرؤ في معشر غير قومه ضعيف الكلام شخصه متضائل =

وزيادة (ما) بين البدل والمبدل منه فى قول الأعشى :

وكأنه لهق السراة كأنه ما حـــاجبيه معين بسواد(١)

أراد : كأن حاجبيه فزاد ما بين الضمير وما هو بعضه .

أما زيادتها فى أول الكلام :

فقد قال عنه ابن عصفور إنه أقل من ذلك نحو قول عبدة بن الطبيب(٢) :

ما مع أنك يوم الورد ذو جرز ضخم الجزارة بالسلمين وكار

ماكنت أول ضب صاب تلعته غيث فأمرع واستخلت له الدار

قال أبو زيد : (ما) زائدة (يريد : مع أنك يوم الورد ذو جرز ما كنت أول ضب تلعته غيث)(٣) . **ومن هذا الباب إدخال الحرف على الحرف على جهة التأكيد لاتفاقهما فى اللفظ والمعنى ، أو فى المعنى لا فى اللفظ .**

وقد يتبادر إلى الذهن شبهة تعارض بين كون الحرف زائداً وكونه يفيد التوكيد والحقيقة أن للحروف الزائدة فائدة فى الكلام إما لفظية وإما معنوية ، وفائدته المعنوية تأكيد المعنى الثابت وتقويته وأما اللفظية فهى زخرف للكلام وزيادة لفصاحته أو تهيئته لإقامة وزن أو نحو ذلك ولا يصح بحال خلو الحرف الزائد من إحدى هاتين الفائدتين وإلا صار لغواً وعبثاً .

وقد فصل شارح الكافية القول عن الحروف الزائدة معناها وفوائدها

= يريد كما امرؤ . ولكن القائل أيضاً لم نحتج بشعره فهو ممن عاصروا جريراً ومات سنة ١٧٦ هـ .
انظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٥٤٩) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٨) والخزانة : (٢٠٣/١) .

(١) الكتاب : (٩٠/١) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٩) ، وهو منسوب لأبى حية النميرى فى إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص (٥٧٩ ، ٧٠٨) .

(٢) هو عبده بن زيد بن عمر بن على التميمى من مخضرمى الجاهلية والإسلام له شعر مختار فى المفضليات ص (١٣٤) وما بعدها ط ٥ ، وترجمته فى الشعراء السود ص (٦٢) والأغانى : (١٦٣/١٨) وهو من الشعراء اللصوص الفرسان مات نحو سنة ٦٤٥ م — ٢٥ هـ .

(٣) فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٩) والجرز : القوة . والجزارة : القوائم يعنى ها هنا يديه ورجليه ، والسلمان : الدلوان ، والوكار : العداء .
والمخصص : (٩١/٢) ، ابن الشجرى : (٣٧٠/١ ، ٢٢٠/٢) .

تقتبس منه ما يلقى مزيداً من الضوء حول هذه المسألة وقد تشعبت مواضع الضرورة فيها .

يقول الشيخ رضى الدين(١) قوله : (حروف الزيادة إن وأن وما ولا ومن والباء واللام . . .) قيل : فائدة الحرف الزائد فى كلام العرب إما معنوية وإما لفظية ، فالمعنوية تأكيد للمعنى كما . تقدم فى (من) الاستغراقية ، والباء فى خبر (ما) وليس .

(فإن قيل ، فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية) .

قيل : (إنما سميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها) .

ويلزمهم أن يعدوا على هذا إن ، ولام الابتداء ، وألفاظ التأكيد اسماً كانت أو لا . زوائد ولم يقولوا به .

وبعض الزوائد يعمل كالباء (ومن) الزائدتين(٢) ، وبعضها لا يعمل نحو : (فبما رحمة)(٣) .

ويستطرد فى حديثه عن فوائد الحروف الزائدة من الجانب اللفظى فيقول : (وأما الفائدة اللفظية فهى لتزيين اللفظ ، وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة والكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السمع ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً وإلا عدت عبثاً . . . ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء . وقد تجتمع الفائدتان فى حرف وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى) .

(وإنما سميت هذه الحروف زوائد ، لأنها قد تقع زائدة . لا لأنها لا تقع إلا زائدة بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسميت أيضاً حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك)(٤).

---

(١) شرح الرضى على الكافية : (٢/٣٨٤) .

(٢) سورة آل عمران بعض الآية : ١٥٩ .

(٣) تعمل فى اللفظ لا فى التقدير فقولنا : (ما من أحد) يعرب أحد مبتدأ فى التقدير ومجروراً فى اللفظ .

(٤) شرح الرضى على الكافية : (٢/٣١٤) .

ومن أمثلة دخول الحرف على الحرف على جهة التأكيد دخول اللام على لام الجر(١) ودخولها على لقد(٢) ومن ذلك دخول (عن) على الباء .
نحو قول الأسود بن يعفر :

فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصعد عن جو السما أم تصوبا

فزاد (عن) على الباء للتوكيد

قال ابن عصفور(٣) : لأنهم يقولون : سألت عنه ، وسألت به والمعنى واحد ، ومن هذا القبيل قول النابغة فى أحد القولين(٤) :

إلا الأوارى لا إن ما أبينها والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

فجمع بين (إن) و (ما) الزائدتين بعد لا النافية تأكيداً للنفى وقول الآخر(٥) :

طعامهم لئن أكلوا معن وما إن لا تحاك لهم ثياب

---

(١) مثل قول مسلم بن معيد الوالى :

فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم أبداً دواء

حيث زاد على لام الجر لاماً أخرى للتوكيد . ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٩٣) وفيه أن البيت ينسب إلى والبة بن الحارث بن ثعلبة وفى الإنصاف ص (٣٢٣) غير منسوبة إلى أحد ، وفى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٩) منسوب لبعض بنى أسد . وفى رسالة الملائكة منسوب لمسلم بن معبد وبالحاشية كلمة عنه ص (١٩٤) .

(٢) كقول الشاعر :

ولئن قوم أصابوا غرة وأصبنا من زمان رفقا

للقد كانوا لدى أزماننا لصنيعين لبأس وتقى

زاد لاماً على لقد وهذا ممتنع فى الكلام على حد قول القزاز فى ضرائر الشعر ص (١٩٣)، وفى الخزانة : (٥٣٥/٤) (أدخل على لقد لاماً أخرى لكثرة ما تلزم العرب اللام فى لقد حتى صارت كأنها منها) والبيت غير منسوب لأحد . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٠) ورسالة الملائكة ص (١٩٤) وروايته :

* وأصبنا من زمان رنقا *
للقد كنا لدى أرجلنا *
لصنيعين لبأس وتقى

(٣) فى ضرائر الشعر ص (٧٠) .

(٤) كما أسلفنا من قول الفراء .
انظر : الشاهد فيما سبق .

(٥) هو أمية بن أبى الصلت كما فى الخصائص : (٢٨٢/٢ و ١٠٨/٣) كما جاء بذيل ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٠) .

زيادة حروف العطف : الواو – الفاء – بل – أم

زيادة الواو(١):

فى قول أبى خراش الهذلى(٢) :

لعمر أبى الطير المربة غدوة ... على خالد لقد وقعت على لحم(٣)
ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله ... عشية أمسى لا يبين من البكم

أراد : لحم امرئ وهى بدل من لحم فى البيت الأول ، ولما اضطر زاد الواو بين البدل والمبدل منه .

وحول زيادة الواو مطلقاً اختلف الكوفيون والبصريون فجوز الكوفيون وقوع العاطفة زائدة وشايعهم فى هذا الرأى من البصريين الأخفش والمبرد وابن برهان ومنع البصريون هذا وقالوا : إن الواو حرف وضع لمعنى وفندوا ما ذهب إليه الكوفيون وما استشهدوا به على أنه يمكن أن يحمل فيه على أصله .

وقال ابن جنى : (ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف نحو قول الله عز وجل: « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها »(٤) قالوا : الواو هنا زائدة مخرجة عن العطف والتقدير عندهم فيها: « حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها » . وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون ، لكنه عندنا على حذف الجواب)(٥) .

ولم يجعل أحد زيادة الواو من الضرورة غير ابن عصفور فلقد قرر

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧١) ورسالة الملائكة ص (٦١) وروايته المربة بالضحى .

(٢) اسمه خويلد بن مرة شاعر مخضرم وفارس فاتك ، اشتهر بالعدو وكان يسبق الخيل ، وترجمته فى ديوان الهذليين : (١١٦/٢) ط ١ دار الكتب المصرية سنة (١٣٦٧هـ – ١٩٤٨ م) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧١) ورسالة الملائكة ص (٦١) وروايته : المربة بالضحى ، والبيت الأول فى ديوان الهذليين : (٥٤/٢) مع خلاف يسير .

(٤) سورة الزمر بعض الآية : ٧٣ .

(٥) انظر : الخصائص : (٤٦٢/٢) ، وانظر المسألة ص (٦٤) فى جـ ٢ من الإنصاف .

البغدادى فى الخزانه أنه : ذهب ابن عصفور فى كتابه (الضرائر) إلى مذهب الكوفيين . إلا أنه خص زيادة الواو بالشعر وهذا تحكم منه من غير فارق(١) ويبدو أن البغدادى كان مصيباً فى دعواه بأن هذا الموضع لم يقرر فى باب الضرائر إلا من قبل ابن عصفور . ذلك لأن كتب الضرائر التى بين يدى لم تتعرض لذكره .

لكن ابن عصفور أطنب فى ذكره فعدها زائدة بين الصفة والموصوف وزائدة فى جواب لما(٢) وفى جواب إذا(٣) وفى خبر كان(١) .

ولم نشأ إطالة الحديث فيما أعرض النحاة عن الحديث فيه ، لا سيما أن شواهد ابن عصفور التى برهن بها على زيادة الواو فى هذه المواضع لم تنهض دليلا لصحة ما ذهب إليه(٥) ويبدو فيها الانحياز إلى رأى

---

(١) فيما أنشده الفراء ولم يعز لقائل لكنه يمكن القول : بأنه شاعر أموى لما يستشف من معنى قوله :

فإن رشيداً وابن مروان لم يكن ... ليفعل حتى يصدر الأمر مصدرا

قال ابن عصفور : يريد أن رشيد بن مروان ، فزاد الواو بين الصفة والموصوف ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧١) ، والضرائر للألوسى ص (٢٩٩) .

(٢) نحو قول الحطيئة :

ولما رأى الرحمن أن ليس فيهم ... رشيد ولا ناه أخـاه عن الدر

وصب عليهم تغلب بنة وائل ... وكانوا عليهم مثل راعية البكر

قال ابن عصفور : يريد صب عليهم فزاد الواو فى جواب (لما) ، ضرائر الشعر ص (٧٢) وشرح الكافية : (٢/٣٦٨) .

(٣) أنشد ابن عصفور البيتين التاليين شاهداً ولم يعزهما لقائل :

حتى إذا قملت بطـونكم ... ورأيتم أولادكم شـبوا

وقلبتم ظهر المجن لنـا ... أن اللئيم الغـادر الخب

وقال : يريد قلبتم فزاد الواو فى جواب إذا وروى الفارقى البيت الثانى فى معرض شرحه لكلمة (الخب) . (إن الغدور الخائن الخب) الإفصاح ص (٣١١) .

(٤) استشهد بمـا أنشده الأخفش لهذا الموضع :

كنا ولا تعصى الحليلة بعلهـا ... فاليوم تضربه إذا ما هو عصى

وقال : الواو زائدة فى خبر كان والتقدير (كنت يئست) وكنا لا تعصى الحليلة بعلها .

(٥) حيث إن أغلبها غير معزو لقائل وبعضها عزى إلى ممن لا يحتج له بشعر وسواء هذا أم ذاك فإننا لم نعول عليهما فى منهج بحثنا ، والجدير بالملاحظة أن الشاهد الأخير وقد نسبه المحقق للرخيم العبدى يبدو فيه الاضطراب وعدم الاستقامة إذ التعليق لا يستقيم مع ما ورد من لفظ الشاهد مما يغرى بصرف النظر عنه .

الكوفيين(١). وعلى طريقته نقل الألوسى ما أثير حول هذا الموضع من خلاف بين البصريين والكوفيين(٢) وما أورده ابن عصفور فيه مستعرضاً لما أنشده ويكرر كلام البغدادى وحكمه على ابن عصفور قبل ذلك.

(وذهب ابن عصفور فى كتاب (الضرائر) إلى مذهب الكوفيين إلا أنه خص زيادة الواو بالشعر وهذا تحكم منه من غير فارق)(٣).

ويلاحظ أن العبارة السابقة هى نص عبارة البغدادى التى ذكرناها فى معرض إبداء الآراء حول هذا الموضع ولم يزد عليها شيئاً وهذا موقفه دائماً فى معظم أبواب كتابه فلا يكاد يوجد فيه موضع يستقل الألوسى برأى فيه، وأغلب منقوله عن ابن عصفور فما أكثر ما يقول فيه : (قال ابن عصفور : ذهب ابن عصفور . . . وإليه ذهب ابن عصفور) ومما أنشده الألوسى لابن عصفور ولم نجده فى الضرائر المحقق لابن عصفور بالرغم من تفتيشنا الدقيق عليه قوله(٤) :

وأنشد قول امرئ القيس : (يعنى ابن عصفور) :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن خبت ذى قفاف عقنقل(٥)

---

(١) نقل عن الأندلسى فى شرح المفصل (الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين . . ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نحن نأخذ اللغة من خرشبه الضباب وأكله اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواء وباعة الكواميخ)، (الاقتراح ص (١١١) بتحقيق فرات).

(٢) انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص (٢٩٧ - ٢٩٨) وقد سجل ما أوجزناه فى الصفحة قبل السابقة .

(٣) هذا نص ما نقلناه عن خزانة الأدب : (٤/٤١٥). -

(٤) من الملاحظ أن ضرائر الشعر لابن عصفور ظل مفقوداً ولم يعثر عليه أحد حتى استطاع محققه العثور عليه مخطوطاً فى المكتبة الحميدية باستانبول وفى العام الماضى فقط نشره . والظاهر أن ثمة نسخة مخطوطة أخرى لم يلتفت إليها المحقق بالرغم من ذكره وصف المخطوطة ص (٨) يقول : اعتمدت فى تحقيق الكتاب على النسخة الوحيدة الموجودة (ولعل النسخة الأخرى التى نقل عنها الألوسى فيها هذه الزيادات التى سنذكرها فى الصفحة التالية إن شاء الله .

(٥) الضرائر للألوسى ص (٢٩٨) وورد دون تعليق كل من الناقل والمنشد على الواو فيه والذى أراه فى الواو فى قوله : (وانتحى) يكون معطوفاً على أجزنا .

ومن شواهد زيادة الواو قول ابن مقبل(١) :

فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن ... إلا كلمة حالم بخيال(٢)

يريد : فإذا ذلك وقال ربيعة بن مقروم الضبي (٣) من قصيدة :

ولقد أصبت من المعيشة لينها ... وأصابني منه الزمان بكلكل

فإذا وذاك كأنه ما لم يكن ... إلا تذكرة لمن لم يجهل(٤)

قال السكري في شرحه :

الواو زائدة : أراد : فإذا ذلك ليس إلا حينه(٥) يقول : إذا كنت فليس إلا قدر كينونتك فإذا أدبر ذهب .

وإليه ذهب ابن عصفور في كتابه (الضرائر) وأورد البيت وقال : زيدت الواو لضرورة الشعر .

والملاحظ عليه : عدم تعليقه على شاهد امرئ القيس وكذلك شاهد الضبي وقد ورد تعليقه على شاهد ابن مقبل متأخراً بعد إيراده بيتي الضبي . وفي الحقيقة أنه ليس تعليقاً بل هو اقتباس لرأي السكري وابن عصفور وهذه الشواهد لم يرد لها ذكر في ضرائر الشعر لابن عصفور المحقق .

زيادة الفاء :

وزيادة الفاء ثابتة عند الكوفيين في الكلام مثلها في ذلك مثل الواو وقد خصها ابن عصفور بالشعر كذلك في نحو قول أبي كبير :

---

(١) هو تميم بن مقبل شاعر جاهلي أدرك الإسلام وأسلم لله ، كان يحن إلى الجاهلية ويمجدها ويبكي أهلها ويشعر بغربة في الإسلام ، تزوج امرأة أبيه بعد موته واسمها الدهماء وقد أحبها وتغزل بها كثيراً ، ترجم له ابن سلام في الطبقة الخامسة ص (١٢٥) وانظر الضرائر للألوسي ص (٢٩٩) .

(٢) الضرائر للألوسي ص (٢٩٩) وقد أورد الألوسي تعليق السكري وابن عصفور على الواو فيه فيما بعد .

(٣) له شعر مختارة في المفضليات وفي الأصمعيات ضمن شعراء الجاهلية وصدر الإسلام ويعد أحد شعراء مضر المعدودين في الجاهلية والإسلام عمر ١٠٠ سنة وشاهد القادسية وغيرها من الفتوح المفضليات ص (١٨٠) ط ٥ .

(٤) الضرائر للألوسي ص (٢٩٩) والكلام تيه عن الواو كما لكلام عنها في بيت ابن مقبل .

(٥) هذا التعليق يتجه إلى قول ابن مقبل : (فإذا وذلك) وهو تعليق يكتنفه الغموض وقال رضي الدين في شرحه : (أي فإذا إلمامك وذلك الإلمام) تعقيباً على سالبيت : (٣٦٨/٢) .

فرأيت ما فيه فثم رزيته   فلبثت بعدك غير راض معمرى(١)

زاد (الفاء) على أختها (ثم) وهو يريد: ثم رزيته.

ومن زيادتها فى أول الكلام قول الأسود بن يعفر:

فلنهشل قومى ولى فى نهشل   نسب لعمر أبيك غير غلاب(٢)

قال ابن عصفور: (زاد الفاء فى أول الكلام، لأن البيت أول القصيدة)(٣).

وقد تزاد فى غير ذلك نحو قول حاتم:

لا تجزعى إن منفساً أهلكته   فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى(٤)

والنحاة يقررون إفادة الفاء للترتيب سواء أكانت حرف عطف أم لا، وسواء عطفت بها مفرداً على مفرد(٥) أو جملة على جملة(٦) أو حتى كانت

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٣) ولسان العرب مادة (عمر) والضرائر للألوسى ص (٣٠٠) وقد ذكر قبله شاهداً لم يعز لقائل فى بداية عرضه لما ذكره ابن عصفور فى هذا الموضع:

يموت أناس أو يشيب فتاهم   ويحدث ناس والصغير فيكبر

يريد: والصغير يكبر.

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٣) والضرائر للألوسى ص (٣٠).

(٣) الموضعين السابقين.

(٤) وروايته:

* وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى *

شرح الرضى على الكافية: (٣٦٧/٢) والضرائر للألوسى ص (٣٠٠) وفى الحاشية:

* وعزاه بعضهم إلى النهر بن قولب *

من قصيدة يصف فيها نفسه بالكرم، ويعاتب امرأته على لومه فيه، وكان قد نزل به أضياف، فنحر لهم أربع قلائص واشترى لهم زق خمر فلامته على ذلك، وأول القصيدة:

قامت لتعذلنى من الليل اسمعى   سفه تبيتك الملامة فاهجعى

والجزع: الحزن مطلقاً أو ما يصرف منه المرء عما هو بصدده، وأصله من الجزع وهو القطع والمنفس: ما يرغب ويتنافس فيه.

(١) يقول الرضى فى شرح الكافية (٣٦٥/٢): (اعلم أن الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف أو لا فإن عطفت مفردا على مفرد ففائدتها أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب إليه، وإلى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك: قام زيد فعمرو أى حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل).

(٢) وفى هذا يقول الرضى (٣٦٥/٢): (وإن عطفت الفاء جملة على جملة أفادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل نحو: قام زيد فقعد عمرو ...).

سببيه(١) فالأولى نحو قولك : حضر محمد فعمر والثانية كقوله تعالى : «مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا ناراً» (٢) وبعضهم ذهب في تفسيره لهذه الآية أن فيها دليلا على وقوع عذاب للميت في القبر إذ بعد أن أغرق الله فرعون ومن تبعه أذاقه عذاب النار وهو بعد في لحده .

أما الثالثة فتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء نحو : إن لقيته فأكرمه وغالباً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السبب(٣) بحيث يترتب ما قبلها على حدوث ما بعدها نحو قوله تعالى : «قال فاخرج منها فإنك رجيم»(٤) .

ولكن قد تأتي الفاء واقعة موقع السببية وليست كذلك بل تكون زائدة لإفادة التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وربما جاءت الفاء زائدة في غير هذا نحو : (زيد فوجد)(٥) وقوله :

* وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي *

وقد تزاد (بل) وذلك في أول الكلام :

لكن هذا الموضع نادر(٦) .

أما زيادة أم فقد استأثر ابن عصفور بمعالجتها دون باقي مؤلفي الضرائر وقدم في تضاعيف هذه المعالجة بضعة شواهد منها :

---

(١) وهنا يقول رضى الدين (٢/٣٦٦) هذا الذي ذكرناه كله حكم فاء العطف ، والتي لغير العطف أيضاً لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى بفاء السببية ، وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط » .

(٢) سورة نوح بعض الآية : ٢٥ .

(٣) في شرح الكافية (٢/٣٦٦) : (وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك إذا كان ما بعده سبباً لما قبله) .

(٤) سورة ص آية : ٧٧ .   (٥) انظر : شرح الكافية (٢/٣٦٧ - ٣٦٩) .

(٦) لم يستشهد ابن عصفور لهذا الموضع بغير بيت واحد للعجاج :

* بل ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا *

علق عليه بقوله : ألا ترى أنه زاد (بل) أول الكلام لأن هذا البيت أول الرجز وجعلها وإن لم ينتظمها الوزن كالفاء التي انتظمها الوزن في بيت الأسود .

ولا يحفظ زيادة (بل) إلا في هذا البيت . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٣) وفي الحاشية قال الأخفش : وربما استعملت العرب (بل) في قطع كلام واستئناف آخر فينشد الرجل منهم الشعر فيقول :

* بل ما هاج أحزاناً . . . . البيت *

الصحاح : (بال) .

قول ساعدة بن جؤية :

يا ليت شعرى لا منجى من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشعب من ندم(١)

وقال ابن عصفور : يريد : يا ليت شعرى هل على العيش بعد الشعب من ندم واعترض بقوله : لا منجى من الهرم ، بين شطرى الجملة التى فى موضع معموله . ويستطرد فى هذا الباب فيقول :

وأجاز الفارسى فى قول أبى ذؤيب :

فأجبتها : أمـا لجسمى إنه ... أودى بنى من البلاد فودعوا(٢)

أن يكون الأصل فى (أما) : أم ما وتكون (أم) زائدة و (ما) بمعنى الذى والتقدير فأجبتها الذى لجسمى أنه أودى . وعلى زيادة (أم) حمل أبو زيد(٣) قوله تعالى : « أفلا تبصرون أم أنا خير »(٤) التقدير عنده : أنا خير من هذا الذى هو مهين .

ووافقه على جواز ذلك أبو بكر بن طاهر من المتأخرين . واعترض ابن عصفور على هذا الحمل فى رأى أبى زيد وعقب قائلا : والصحيح أنها غير زائدة ، لأن زيادتها قليلة فلا ينبغى أن تحمل الآية عليها . إذ قد يمكن حملها على ما هو أحسن من ذلك .

ألا ترى أنه يمكن أن تكون منقطعة ، على ما ذهب إليه (س)(٥) أو متصلة على ما ذهب إليه الأخفش ، وقد بين النحويون الوجهين فأغنى ذلك عن ذكره هنا(٦) .

وتجدر الإشارة فى هذا المقام أن ما أورده ابن عصفور من زيادة حروف العطف السابقة (الواو ، الفاء ، وبل ، وأم) يمكن أن نعدها زيادة نادرة أو زيادة قليلة تسامحاً .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٤) واللسان (أم) .

(٢) ديوان الهذليين : (١/٦) والمفضليات : (٢/١٠٣) ، جمهرة أشعار العرب ص (١٢٨) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦١ ، ٧٤) .

(٣) كما فى خزانة الأدب : (٤٧/٤٢٢) والمغنى : (١/٤٨) .

(٤) سورة الزخرف نهاية آية : ٥١ وبداية ٥٢ .

(٥) سيبويه : (١/٤٨٤) وإنى أميل إلى هذا التأويل وأرى أنه أوجه من القول بالزيادة .

(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٥) .

لأنه وكما بدا لى — ولم تحتفل كتب الضرائر بمجرد ذكرها فى تضاعيف أبوابها فضلا عن تضارب أقوال النحاة فيها وعدم القطع بزيادتها فى مداراتها باطراد فى حال الاضطرار .

وحسبنا ما قرره الأشبيلى نفسه فى السطور السابقة وفى معرض حديثه على تخريج أبى زيد لـ (أم) فى الآية الكريمة (والصحيح أنها غير زائدة لأن زيادتها قليلة) وكأنه أراد إحالة هذه الزيادة إلى الشعر فحسب . وإذا سلمنا له بهذا فما قوله فى زيادة (بل) ذلك العاطف الذى قرر أنه لم يرد شاهد على زيادته فى الشعر إلا بيت العجاج الذى سبق ذكره ؟ ثم لا داعى لأن نعيد ما قاله النحاة من أمثال ابن جنى وما قرره البغدادى فى زيادة الواو والفاء .

زيادة (إلا) :

أجاز هذه الزيادة الأصمعى وابن جنى والقزاز ، وابن عصفور (١) وقد اختلفوا فى مواضع دخولها ، فالقزاز يقول : بجوازها مع (كل) ومما يجوز له (للشاعر) إدخال (إلا) فى الواجب مع (كل) لأن فيها معنى النفى واستشهد بما أورده ابن عصفور ولم يعزواه لقائل ولم ينسب فى المصادر لقائل(٢) .

أما ابن عصفور فقال : بدخولها على الحال وخطأ دخولها على زال وتنفك غير تامتين ووافق القزاز فى إدخالها مع الجحد(٣) .

أما الألوسى فدارها فى كتابه بعد ما تنفك يقول :

ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى لا يتصل الاستثناء

---

(١) انظر : مغنى اللبيب ص (٧٣) .

(٢) ضرائر الشعر للقزاز ص (١٧٨)والبيت هو :

فكلهم حاشاك إلا وجدته كعين الكذوب جهدها واحتفالها

علق عليه القزاز بقوله : فأدخلها فى الواجب كما تدخل مع الجحد لأن المعنى معنى العموم أى ما منهم أحد إلا وجدته كعين الكذوب حاشاك ، وعلق عليه ابن عصفور ص (٧٥) يريد وكلهم حاشاك وجدته . والبيت لم يعرف قائله .

(٣) انظر : تعليقه على الشواهد ص (٧٦)من ضرائر الشعر .

بخبرها إلا للضرورة الشعرية . واستشهد ببيت مشهور(١) لذى الرمة ، وقد خطأه أبو عمرو بن العلاء بإدخال إلا بعد ما تنفك فيه(٢) .

ولم نجد شاهد من الشواهد التى استدل بها النحاة على زيادة (إلا) يسوغ لنا أن نثبته فى متن البحث ذلك لأنها : إما مجهولة القائل وإما قائلها لا نحتج له بشعر على نحو ما سنعرض بالحاشية .

وقد خطأ النحاة ذا الرمة وعابوا عليه قوله : (ما تنفك إلا مناخة) واتخذوا منه مادة لحديثهم حول هذا الموضع ذلك لأن ما تنفك وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث معناها لا يتصل الاستثناء بخبرها . ومنهم من التمس تبريراً لذى الرمة إخراجاً له من موقف معيب فقال :

(آلا مناخة) واستدل على ذلك ببيت آخر له قال فيه : (وصرن آلا)(٣) وقد جمع الألوسى ما أثر من أقوال حول هذا الموضع(٤) فقال :

وقد خطأه ابن عمرو بن العلاء بإدخال إلا بعد ما تنفك .

ومنهم من قال : (آلا مناخة) والآل الشخص ويحتج ببيته الذى ذكر فيه الآل فى غير هذه القصيدة (وذكر البيت) .

وعلى هذا يكون (آلا) خبر تنفك ، ومناخة : صفة . وأنث الصفة ، لأن الشخص مما يؤنث ويذكر . فرواية (إلا) بالتشديد غلط من الراوى لا من القائل .

---

(١) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص (٣١٥ - ٣١٦) والبيت هو :

حراجيج ما تنفك إلا منـــاخة على الخسف أو نرمى بها بلداً قفرا

وهو فى ضرائر ابن عصفور ص (٧٥) وعده من الشواهد التى تحتمل إلا (فيها أن تكون غير زائدة) .

(٢) وابن الشجرى يقول : ليس دخول (إلا) فى هذا البيت خطأ كما توهم لأن بعض النحويين قدر فى تنفك التمــام ونصب (مناخة) على الحال .

(٣) البيت المحتج به لذى الرمة :

فـلم تهبط على سفوان حتى طرحن سخالهن وصرن إلا

ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٦) والضرائر للألوسى ص (٣١٦) .

(٤) انظر : ضرائره ص (٣١٦ - ٣١٧) .

وورد عليه أن ذا الرمة لما قرأ البيت عند أبى العلاء غلط فيه مما ذكره النحويون وقال ابن عصفور فى كتاب (الضرائر) : إن ذا الرمة لما عيب عليه قوله :

(ما تنفك إلا مناخة) فطن له فقال : إنما قلت : (آلا مناخة) أى شخصاً ، وخرجه المازنى على زيادة (إلا) وتبعه أبو على فى (القصريات) وقال : (إلا ههنا زائدة ولولا ذلك لم يجز هذا البيت ، لأن تنفك فى معنى : تزال ولا تزال لا يتكلم به إلا منفياً عنه)(١) .

وحمل عليه ابن مالك قوله :

* أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله(٢) *

وإنما المحفوظ : وما الدهر إلا . ثم إن ثبتت روايته فتتخرج على أن أرى جواب لقسم مقدر ، وحذفت لا كحذفها فى : « تالله تفتؤا »(٣) ودل على ذلك الاستثناء المفرغ(٤) .

ولم يذكر ابن عصفور غيره واحتمال التمام لكنه جعله من الضرائر قال : (ومنها زيادة (إلا) فى قوله :

* أرى الدهر إلا منجنوناً . . . البيت *

هكذا رواه المازنى يريد : أرى الدهر منجنوناً . ثم علق على جملة الشواهد التى أوردها فى هذا الموضع بقوله :

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٦) وقد استشهد لها ابن عصفور بقول ذى الرمة :

ما زال مذ وجفت فى كل هاجرة ... بالأشعث الورد إلا وهو مهموم

وعده أصح الشواهد لزيادة (إلا) .

انظر : الشاهد ص (٧٥) .

وقد شرح الشيخ محيى الدين بن عبد الحميد شاهد ذى الرمة وفصل تخريج النحاة وأوجه الكلام فى (ما تنفك إلا) .

انظر : الانتصاف من الإنصاف المسألة ١٧ ج ١ ص (١٥٦ — ١٥٨) شاهد ص (٩٤) .

(٢) يعنى قول مجهول :

أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا

ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٥) ، خزانة الأدب : (١٢٩/٢) ، الألوسى ص(٣١٧)

(٣) سورة يوسف بعض الآية : ٨٥ وتمامها : « قالوا تالله تفتؤا تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين» .

(٤) الألوسى ص (٣١٦).

وهذه الأبيات كلها تحتمل (إلا) فيها أن تكون غير زائدة . إلا البيت الأول(١) فإنها لا تكون فيه (إلا) زائدة . وذلك بأن تجعل زال . وتنفك تامتين . وتكون (إلا) إذ ذاك داخلة على الحال . . .(٢) ثم يختم تعليقه بقوله : وكذلك أيضاً تجعل (إلا) فى قوله :

* وكلهم حـــاشـاك إلا وجدته *

إيجاباً للنفى الذى يعطيه معنى الكلام ألا ترى أن المعنى : ما منهم أحد حاشاك . إلا وجدته وعلى ذلك حمله الفراء)(٣، ٤) .

زيادة (الـ):

دخولها على :

المضارع – الظرف – الجملة الاسمية – العلم – التمييز :

وتختص (الـ) على مختلف وجوهها بدخولها على الأسماء باعتبارها لتعريف العهد ، أو الجنس أو زائدة أو موصولة أو غير ذلك على نحو ما فصل النحاة فى أقسامها وكون بنيتها على الهمزة أو على اللام أو عليهما معاً(٥).

لكنها لا تدخل على المضارع إلا فى ضرورة الشعر ، وكذلك الحال فى دخولها على الظرف والجملة الاسمية ، والعلم ، والتمييز وقد اختلفت

---

(١) يقصد البيت الذى ذكر (رقم ١) على أن بعض الروايات له : (وما الدهر) وعليه فلا شاهد فيه .

(٢) استشهد (لزال) يقول ذى الرمة كما فى ديوانه ص (٥٨٤) ، والألوسى ص (٣١٧) :

ما زال مذ وجفت فى كل هاجرة   بالأشعث الورد إلا وهو مهموم

(٣) يعتبر الفراء أول من ذهب إلى أن تنفك فى بيت ذى الرمة تامة .

انظر : معانى القرآن (٣/٢٨١) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٦) وقد نقله عنه الألوسى فى الضرائر ص (٣١٧) .

(٥) مراجع شرح الكافية : (٢/١٣٠ – ١٣١) مذهب سيبويه اعتبار اللام حرف التعريف واعتبر المبرد الهمزة المفتوحة وحدها حرف تعريف ، وقال الخليل : بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد .

(٦) الضرائر وما يسوغ للشاعر ص (٣٠٠ – ٣٠٦) .

كتب الضرائر فى تحديد ماهية دخولها على هذه المواضع فبعضهم عدها من الزيادة كما فعل الألوسى فى الضرائر(١) وبعضهم عدها من باب الإبدال (التغيير) كما فعل ابن عصفور(٢) ولكننى أوثر الاعتبار الثانى لأنها فى المواضع التى ذكرنا ستأتى بدلا من غيرها كما سنوضح فى باب التغيير إن شاء الله .

خلاصة الكلام فى (الـ) هو أنها ترد معرفة أو غير معرفة ، ولكل منهما مسميات ثلاثة :

فالأولى : يطلق عليها : (الـ) العهدية لما تفيده(٣) من عهد ذهنى أو ذكرى ، والمقصود بالعهد ، هو ما اتفق عليه من أمر محدد مفهوم بين المتكلم والسامع .

ويطلق عليها : (الـ) الجنسية لما تفيده من تخصيص الاسم العام مع صرف النظر عن الأفراد المندرجة تحته(٤) ويطلق عليها : (الـ) الاستغراقية وهذه عكسها سابقتها لأنها تفيد تخصص الاسم بدخولها عليه فى الدلالة نصاً على أنه يعنى كل الأفراد المندرجة تحته بصرف النظر عن مفهومه العام(٥) .

---

(١) الضرائر وما يسوغ للشاعر ص (٣٠٠ - ٣٠٦) .
(٢) ضرائر الشعر ص (٢٨٨ - ٢٨٩) .
(٣) الملاحظ أن (ال) فى المصطلحات الثلاثة تستخدم مع الأسماء .
والعهد الذهنى : يقصد به ما سبق للذهن العهد به نحو قولك : قررناً مواصلة التدريب والمذاكرة معاً .
أما العهد الذكرى : فهو ما سبق ذكره فى الكلام نكرة ودخلت (ال) عليه فعرفت ما سبق ذكره بغيرها ، نحو قولك : معى رغيف وكتاب الرغيف يغذى بدنى والكتاب يغذى روحى .
(٤) نحو قولك : (الصحف لسان الشعب) المقصود بالصحف المفهوم العام لها بغض النظر عن مفرداتها ، وكذلك الحال مع كلمة الشعب .
(٥) نحو قولك : تمتاز الطيور بالأجنحة كما يمتاز الإنسان بالعقل فالمقصود بالطيور جميع الأفراد وكذلك الحال فى كلمة الإنسان .
ولنا على النوعين الأخيرين ملاحظتان :
(أ) يعتبر الاسم معها معرفة : لإفادتها بعض التحديد . فالجنسية : تخصص الاسم فى الدلالة على مفهومه العام ، والاستغراقية : تخصصه فى الدلالة على كل أفراده .
(ب) يعتبر الاسم معها نكرة فى بعض الأحيان : ذلك لأنه حتى مع التخصيص بها تبقى له جهة عموم سواء من حيث معناه أو إفراده يمثل لذلك : اشتراطهم للاسم الذى يمكن تثنيته أن يكون من بين الشروط التنكير ولا اعتبار لـ (ال) التى فى كلمة : الطريقان فهم يتصورون أن الاسم حين يثنى يكون نكرة (طريق) . وليس : (الطريق) .

والثانية : غير المعرفة(١) (يعنى لا تفيد الاسم التعريف بدخولها) ويطلق عليها :

١ – (الـ) الزائدة .

٢ – (الـ) للمح الصفة(٢) .

٣ – (الـ) للغلبة(٣) .

والواقع أن الأولى هى التى تعنينا من بين أخريها .

(الـ) الزائدة : لا معنى لها مع الاسم الداخلة عليه . بل تعد جزءاً منه أو زائدة عليه ، وقد وردت مع الأسماء الآتية :

(أ) الأسماء الموصولة المختصة : (الذى – التى – اللذان – اللتان – الذين – الألى – اللائى) .

(ب) بعض الأعلام التى سمى بها أصحابها وفيها (الـ) مثل : (العزى – اليسع – السموءل) .

(ج) ومجيئها طارئة فى ضرورة الشعر حديث لا يستقيم الوزن بغيرها . كقول الشاعر يخاطب ابنه :

ولقد جنيتك أكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر(٤)

فإن (بنات الأوبر) – بدون الألف واللام – علم على نوع من الكمأة وهى رديئة الطعم وطرأت عليه (الـ) لضرورة الشعر .

---

(١) وهى التى لا تفيد التعريف ، لكنها تدل على لمح صفة الأصل فى الأعلام التى اتصلت بها مثال ذلك : (العباس – النعمان – الضحاك) فإن (ال) فيها تفيد لمح الصفة التى فى الاسم قبل أن يستعمل علماً فالصفة التى تلمح فى العباس مثلا أنه كثير العبوس . . . إلخ .

(٢) وهى التى لا تفيد تعريف الاسم ، لكنها تدل على أن الأسماء التى دخلت عليها صارت أعلاماً بالغلبة مثال ذلك الكتاب : البيت (الكعبة) – المدينة (المنورة) وما شابه ذلك أعلام بالغلبة وكانت قبل دخول (ال) عليها نكرات إذ لا تفيد كلمة : (كتابه) ولا (بيت) ولا (مدينة) معنى محدداً فهى كلمات عامة .

(٣) يخاطب ابنه بأنه جنى له من النخل تمراً جيداً هو الأكمؤ والعاقل ، وينهاه عن التمر الردىء وهو بنات الأوبر .

(٤) يقول : حين رأيتنا فررت من وجوهنا ورضيت عن قتل صديقك ، وفى ذلك ما فيه من سخرية واستهزاء .

وقول رشيد اليشكرى يهجو قيس بن مسعود اليشكرى :

رأيتك لما أن رأيت وجوهنا　　صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

فالأصل : وطبت نفساً . وطرأت (الـ) على التمييز لضرورة الشعر .

تلاحظ أننا اعتبرنا زيادة (الـ) من زيادة الكلمة . وإن كانت تستقل بالنطق لأنها ذات دلالة خاصة فى جميع أنواعها .

والذى يرجح هذا الاتجاه أنها تحذف فى حالتى الإضافة والنداء . وهذا الحذف والإثبات يدل على استقلالها وأنها تؤدى وظيفة معينة وهذا شأن الكلمات .

ولكن الذى يحيك فى النفس ما يذكره النحويون من أن زيادتها تأتى لازمة وغير لازمة ، وأن من الزيادة اللازمة وجودها فى (اللات) و (الذين) و (الآن) .

فإذا كانت لازمة فى مثل هذه الأشياء فلماذا نحكم بزيادتها ؟ . إن ذلك لا يتسنى لنا إلا إذا بنينا الرأى على أن تعريف الموصول بالصلة فتكون الألف واللام زائدة . وهو مذهب قوم من النحاة واختاره ابن مالك فى قوله :

وقد تزاد لازماً كاللات　　والآن والذين ثم اللاتى

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول (بالـ) إن كانت . فإن لم تكن فبنيتها نحو : (من) . و (ما) إلا (أيا) فإنها تعرف بالإضافة فعلى هذا المذهب لا تكون زائدة .

وعلى هذا نرى : أن زيادتها فيما ذكر من الكلمات فى بيت ابن مالك هو مذهب قوم من النحاة . ولا نوافقهم على اعتبارها زائدة فى هذه الكلمات ولا داعى أن نعتنق احتجاج المذهب الآخر لأنه قائم على النظر وفلسفة المسائل من غير ضرورة . فهى من بنية هذه الكلمات وليست معرفة لها . لأننا إذا قلنا : إن الموصول معرف بالصلة فما وسيلة تعريف (اللات) الذى هو صنم معروف ؟

إلا إذا قلنا : إنه معرف بالعلمية . وبهذا نجد أنفسنا فى حيرة من التماس أسباب التعريف لنبرهن على أن (الـ) زائدة . مع أنها لا يمكن فصلها عن هذه الكلمات أو الاستغناء عنها .

رابعاً : زيادة الجملة :

من ذلك زيادة (كان)(١) فى غير مواضع زيادتها . وزيادة أكاد ، وتكاد وفى الأولى يقول الألوسي : (ذكر النحاة أن كان تختص من بين أخواتها بأمور منها : جواز زيادتها بشرطين :

أحدهما : كونها بلفظ الماضي .

والثانى : كونها بين شيئين ليسا جاراً ومجروراً . وما ورد خلاف ذلك فهو من الضرائر)(٢) .

وقد استشهد ابن عصفور لذلك بعدة شواهد(٣) منها قول امرئ القيس فى الصحيح من القولين :

أرى أم عمرو دمعهـا قـد تحـدرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا(٤)

---

(١) أورد ابن عصفور زيادة (كان) فى فصل زيادة (الكلمة) لا زيادة الجملة ، ويبرر ذلك المسلك بقوله : وإنما أوردت زيادتها فى (فعل) دون زيادة الجملة لأنها فى حال زيادتها غير مستندة إلى شيء ، وسبب ذلك أنها لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي فقيل : زيد — كان — قائم أشبهت (أمس) من قولك : أزيد أمس قائم ، فحكم لها بحكم (أمس) فلم تسند إلى شيء كما أن (أمس) كذلك ، ونظير ذلك استعمالهم (كلما) وهى فى الأصل غير مسندة إلى فاعل ، لما كانت فى معنى ما لا يسند إليه وهو حرف النفى . . . ولا يزاد شيء من أخواتها إلا أن يسمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه لشذوذه . ضرائر الشعر ص (٧٨ — ٧٩) .

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر : ص (٣٠٨) .

(٣) نحو قول الفرزدق :

فى لجة غمرت أباك بحورها فى الجاهلية كان والإسلام

وقول الآخر أنشده الفارسي :

فى غرف الجنة العليا التى وجبت لهم هناك بسعى كان مشكور

يريد : بسعى مشكور .

وقول الآخر أنشده الفراء :

جياد بنى أبى بكر تسامى على كان المسومة العراب

وقول غيلان بن حريث :

« إلى كناس كان مستعيدة »

يريد : إلى كناس مستعيدة .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٧ — ٧٨) والضرائر ص (٣٠٩ — ٣١٠) وانظر تعليق الفارقى فى الإفصاح ص (٣٥٣ — ٣٥٤) على زيادة كان وتخريجه لبعض الشواهد على أن كان فيها ملغاه عملا برأى المبرد الذى يقول : إنما تلغى (كان) إذا كانت مجردة لا اسم لها ولا خبر .

(٤) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٧ — ٧٨) .

يريد : وما أصبر . أي : وما أصبرها . ويعلق ابن عصفور معقباً على زيادة كان بأنها قد تزاد فى سعة الكلام من نحو قول قيس بن غالب البدرى :

ولدت فاطمة بنت الحرشب الكملة بن عبس ولم يوجد — كان — مثلهم

يريد : لم يوجد مثلهم إلا أن ذلك لا يحسن إلا فى الشعر .

ومما ذكره ابن عصفور فى زيادة : أكاد وتكاد قول حسان بن ثابت فى نحو :

وتكاد تكسل أن تجىء فراشها فى جسم خرعبة ولين قوام(١)

يريد : وتكسل أن تجىء فراشها . فزاد تكاد . والمرأة توصف بالكسل لا بمقاربته .

وليست أكاد وتكاد وحدهما مجال البحث فى زيادة الجملة بل أن ابن عصفور أورد قول حسان :

على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرغ فى ومـاد(٢)

فزعم أن قام فى البيت زائدة . لأن المعنى : علام يشتمنى وزيد (قام) تأكيداً للكلام ثم قال فى الحديث عن (قام) فى البيت و (فاذهب) فى بيت آخر لا يدخل فى إطار بحثنا(٣) .

قال : والصحيح أنهما غير زائدتين لأنه لا موجب لزيادتهما . بل (قام) فى بيت حسان ليست ضد (قعد) بل فى معنى : (ثبت) من قوله تعالى : « إلا ما دمت عليه قائماً(٤) » . . . إلخ .

---

(١) ديوان حسان ص (٣٦٢) وسيرة ابن هشام (٢/ ١١٠) وأمالى المرتضى (١/ ٣٣٢) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٩).

(٢) ديوان حسان ص (١٤٣) وضرائر ابن عصفور ص (٨٠) .

(٣) قول الآخر :

فإن كنت سيدتنا سدتنا وإن كنت للخال فاذهب فخل

قال ابن عصفور : اذهب فى البيت له معنى لا يفهم إلا منه .

(٤) سورة آل عمران الآية : ٧٥ وتمامها : « ذلك بأنهم قالوا ليس علينا فى الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » .

ونحن نقول : لماذا لا تكون (قام) فى بيت حسان فعلا من أفعال الشروع وإن كنا لا نرى مانعاً من زيادة جملة فى الكلام غير : أكاد وتكاد لغرض بلاغى يقصد إليه ذو اللسن والفصاحة توسعة فى الكلام وإثراء للغة ما دام ذلك مجانباً للخطأ والذلل .

وختاماً لهذا الفصل يبدو لنا من دراسة ما سبق فى الزيادة أن الزيادة فى الشعر واقعة : حركة ، أو حرفاً ، أو كلمة ، أو جملة . وإن كان وجودها مخالفاً للكثير الغالب فى استعمالات اللغة ، فإن قيامها ليس عيباً يزرى بأثلات الأقلام أو يهون من بلاغة الشعراء ، ذلك لأنها ظاهرة من الظواهر اللغوية يمارسها الفنان بحسه المرهف وذوقه الأصيل ، وقدرته على تطويع الأساليب والعبارات مما يوجبه الفن الرفيع فلا بد أن يكون لشخصه أثره وتأثيره ، بل إن الفن فى اللغة يجب أن يكون موجهاً وقائداً يقف بالسالكين على مجارى الجمال ومنابع الحسن ، ويصور لهم آيات الخلق والإبداع مما يمليه الطبع السخى ، والحب الأبى لمادته وفنه ، فإذا ما سلك مسلكاً لغوياً غير الذائع المنتشر ، فإنا لا نسأله عن سبب لذلك حيث يصدر مسلكه عن أصل له واقتدار توجهما نفسه الشاعرة .

وكثيراً ما يتعين المسلك دون غيره ، لأنه لا يغنى غيره غناءه . هذا موقف الفن والإبداع . أما موقف علماء اللغة فهو موقف الملاحظة والتقنين والتماس الأسباب والعلل يحدوهم فى ذلك غاية شريفة ، وحب عميق لبقاء اللغة فى سلامتها بعيدة عن الزيف والخطأ ، فإذا نظروا إلى ظاهرة فى اللغة مخالفة للشيوع نظروا إليها بعين الارتياب وعرضوا أمرها على قوانين الشائع المألوف محاولين بكل وسائلهم العلمية والفكرية أن يخضعوا أمرها لما تعارفوا عليه من الشائع ، وما وضعوه من قواعد وأصول . ولهذا فإنا نجد كل موضع من مواضع الزيادة قد اختلف فيه الرأى ، وذلك فى كل ما سبق عرضه .

بعض من العلماء يقول : إنه زيادة للضرورة ، وبعض آخر يقول : إنه لا زيادة ولا ضرورة ، ويجهد نفسه فى التخريج والتنظير ويحاول أن يسد

الذريعة التى رآها لتخريج أقوال البلغاء على المألوف الشائع من وجه قريب أو بعيد .

وقد وجدنا أن أغلب هذه التخريجات تقوم على النظر كأنما قد وجدت القواعد لتأخذ السابقين واللاحقين بالتزامها وعدم الخروج عليها ، ونسى هؤلاء أن هذه القواعد والأصول إنما وضعت استنباطاً من الكلام . واستقراء له ، ومعرفة الشائع الذائع منه ، لتوضع على أساسه القوانين . وأن هذه القوانين ليست شاملة لكل ما نطق به البلغاء .

وأرى أن الظاهرة اللغوية كأى ظاهرة فى الكون لها سبب لا يستطيع أحد الوصول إلى كنهه ، وإنما تفترض الافتراضات لمعرفة حقيقته وسببه ، وكل الافتراضات لا تنفى أن الظاهرة قائمة بالفعل .

ولا ندرى السبب فى الهروب من الحكم بأن هذه الظاهرة ضرورة إذا اتفقنا على أن المحكوم عليه بالضرورة جائز وليس عيباً فى الشعر ، وإنما هو ظاهرة قائمة . إذن نجد أنفسنا فى سعة .

ولا نجحد لهؤلاء الفضلاء من العلماء قدرهم وعمق استنباطهم واستدلالهم وموازنتهم بين النصوص بعضها وبعض لأن كل المعترفين بالزيادة أو المنكرين لها لا يخطئون القائل إنما يختلفون فى التخريج . والبحث اللغوى فى شتى صوره منابع ثرارة فى اللغة تسقى حدائق الفكر وجنات الخير ، وتنشر رياحينها بين الناس فيستمتعون بطيبها وشذاها .

* * *

الفصل الثانى

ضرائر الحذف

وينحصر فى :

(أ) نقص الحركة
(ب) „ الحرف
(حـ) „ الكلمة
(د) „ الجملة



أولا : نقص الحركة :

ومن هذا الباب (حذف الفتحة) تسكين عين (فعل) إمعاناً فى التخفيف فى نحو قول أبى خراش(١) :

ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله عشية أمسى لا يبين من البكمْ

أراد : من البَكَم .

ومثل قول لبيد :

رحلن لشقه ونصبن نصباً لوخزات الهواجر والسموم(٢)

أراد : لوخْزات فسكن لضرورة الوزن .

ذلك لأنهم قرروا أن الاسم إذا أريد جمعه بالألف والتاء وكان صحيح العين على وزن فعله، لم يكن بد من تحريك عينه اتباعاً لحركة فائه نحو جفنه وجفنات، وتبقى العين على سكونها إن كان الاسم صفة نحو : ضخمة وضخمات(٣) .

وقد علل ابن عصفور هذا المسلك بقوله :

(وإنما فعلوا ذلك — فرقاً بين الاسم والصفة . وكان الاسم أولى بالتحريك لخفته فاحتمل لذلك ثقل الحركة . وأيضاً فإن الصفة تشبه الفعل . لأنها ثانية عن الاسم غير الصفة ، كما أن الفعل ثان عن الاسم . فكما أن الفعل إذا لحقته علامة جمع نحو : ضربوا ، يضربون لم يغير ، فكذلك لم تغير الصفة إذا لحقتها علامتا الجمع ، وهما الألف والتاء)(٤) .

ثم يسترسل ملحاً إجلاء للحقيقة وإيضاحاً لوجهة النظر فى هذا المذهب يقول :

---

(١) سبق ذكر هذا الشاهد فى موضع زيادة الواو من قوله :

ه ولحم امرئ . . . . . . ه

يريد : (لحم امرئ) بدل من لحم المتقدم فى البيت السابق .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧١ ، ٨٥) والإنصاف ورسالة الملائكة ص (١٦١) .

(٢) ديوان لبيد ص (١٧٨) تحقيق عباس أجود وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٨٦) .

(٣) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٨٥) وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٣٨) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٨٥) .

(ومما يبين لك صحة ما ذكرته من أن تسكين العين إنما هو بالحمل على الصفة ، أن أكثر ما جاء من ذلك فى الشعر إنما هو مصدر ، لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذى هو صفة . ألا ترى أن كل واحد منهما قد يقع موقع صاحبه ، يقال : رجل عدل . أى : عادل ، فوقع (عدل) وهو مصدر موقع (عادل) وهو اسم فاعل ، وقال تعالى : « **ليس لوقعتها كاذبة** » أى : كذب فوقع كاذبة ، وهو اسم فاعل موقع (كذب) وهو مصدر(١) .

ويقفز ابن عصفور من هذا المنطلق إلى التسوية بين المعتل اللام من فعله وبين الصحيح اللام منها فى ضرورة الشعر ،وأن ما جاء منه فى سعة الكلام يعد من قبيل الشاذ .

والمعتل اللام من (فعله) بمنزلة الصحيح اللام فى أن العين لا تسكن فى جمع الاسم منه إلا فى ضرورة(٢) .

وقد شذوا فى شىء من هذا المعتل اللام فاستعملوا عينه ساكنة فى سعة الكلام . حكى أبو الفتح عن بعض قيس : (ثلاث ظبيات بإسكان الباء ، وروى أيضاً عن أبى زيد عنهم شرْبة وشرْبات) .

وقد استشهد ابن عبد الحليم لهذا الموضع احذف الفتحة من عين (فعل) بما قاله السيرافى :

قال السيرافى : (ومن ذلك حذفهم الفتحة من عين فعل كقولك فى هرب : هرْب وفى طلب طلْب قال الراجز : أنشده الأصمعى :

على مجـــالات عكسن عكْسا　　　إذا تسداها طلابا غلْسا

أراد : غلسا ، وليس ذلك وجه الكلام ؛ لأن الفتحة غير مستثقلة وإنما يفعلون ذلك فى الضم والكسر كقولك فى : فَخِذٍ فَخْذ وفى عَضُدٍ وعضْدٍ ولا يقولون فى جبَل جبْل ، ولكنهم قد يضطرون فيفتحون الساكن كما تقدم ذكرنا له من قولهم : خفْق خفَق وفى حشْك حشَك . فلما زادوا هذه على الساكن ، والسكون أخف من الفتح كان الفتحة أجدر لأنهم يحلونه بالحذف

---

(١) المصدر السابق ص (٨٦) .

(٢) نحو قوله :

دعا دعوة كرز وقد أحدقوا به　　　فراغ ودعوات الحبيب تروغ

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٨٧) .

محلا هو أخف من محله)(١) .

ومن هذا الضرب حذف الفتحة من آخر الماضي للتخفيف :

وذلك نحو قول كعب بن زهير (٢) :

أقول شبيهان بما قال عالماً بهن ومن أشبه أباه فما ظلم

وهو يريد : أشبه فحذف الفتحة وسكن الهاء تخفيفاً .

وحذف الفتحة من آخر المضارع :

وهي علامة إعراب له وذلك نحو قول لبيد :

تراك أمكنه إذا لم أرضها أو يرتبطْ بعض النفوس حمامها(٣)

وهو يريد : أو يرتبط فسكن آخر الفعل وهو منصوب بعد (أو) التي هي بمعنى : (إلا أن) خلافاً لما ذكره ابن جني من إمكان أن يكون مجزوماً بالعطف على ما قبله(٤) .

وعلق ابن عصفور على هذا الشاهد بقوله :

(ألا ترى أنه أسكن) يرتبط (وهو في الأصل منصوب لأنه بعد (أو) التي بمعنى : (إلا أن) وكأنه قال : إلا أن يرتبط بعض النفوس حمامها ؟ ، وإذا كانت بمعنى : (إلا أن) لم يكن الفعل الواقع بعدها إلا منصوباً

---

(١) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٣٨ - ٣٩) .
وانظر سيبويه في هذا الباب (٢/٢٩١) لقوله : (ويقولون في فخذ : فخذ ، وفي عضد : عضد ، ولا يقولون في جمل : جمل ، ولا يخففون لأن الفتح أخف عليهم) .

(٢) انظر ترجمته في : الطبقة الثانية من شعراء الجاهلية عند ابن سلام ص (٨١) وعند أبو زيد القرشي في جمهرة أشعار العرب من أصحاب المشوبات وهو صاحب قصيدة : (بانت) التي مدح بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، والملقب في ترجمة كعب في هذين المصدرين إن كليهما ترجم للبيد كما ترجم لكعب لكن لبيداً لم يعده أبو زيد من أصحاب المشبوبات كما جعل كعباً ونابغة بني جعدة من قبله بل عده من أصحاب المعلقات في الطبقة الأولى بعد الأعشى وقبل عمرو ابن كلثوم بينما هو عند ابن سلام آخر شعراء الطبقة الثانية بعد النابغة الجعدي وأبو ذؤيب والشماخ ابن ضرار .
انظر : ابن سلام ص (١١٣) .

(٣) ضرائر الشعر : ابن عصفور ص (٩٠) وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٤٠) .

(٤) المحتسب : (١/١١١) بتحقيق علي النجدي ناصف وآخرين سنة ١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ .

بإضمار) أن(١) .

وعلق السيرافي على بيت (لبيد) فقال :

(واو حرك) يرتبط (كان منصوباً على التأول الذى تأوله من يرى تسكينه للضرورة بجعل (أو) بمعنى : حتى ، و (إلا أن) كأنه قال : حتى يرتبط بعض النفوس حمامها أو إلا أن يرتبط ، وهو يعنى نفسه)(٢) .

واستحسن النحاة حذفها من آخر المعتل نحو قول امرئ القيس :

إذا ما غــدونا قال ولدان أهلنــا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب(٣)

فسكن الياء تخفيفاً ثم حذفها استغناء عنها بالكسرة(٤) .

ومما نقله ابن عبد الحليم من آراء النحاة فى حذف الفتحة من آخر المعتل قوله : ومن هذا الباب قول كعب فى قصيدته المشهورة(٥) :

أرجو وآمل أن تدنو مودتهــا وما إخــال لدينــا منك تنويل

فأسكن الواو من (تدنو) ضرورة .

قال : ويجوز للمولد أن يسكن الياء فى حال النصب فيلحق المنصوب بالمرفوع والمجرور . قال أبو العباس المبرد : (هذا من أحسن الضرورات لأنهم شبهوا الياء بالألف يعنى أنهم إذا أسكنوها فى الحالات الثلاث جرى المنقوص مجرى المقصور فصارت الياء كالألف والألف ساكنة فى جميع أحوالهــا)(٦) .

---

(١) ضرائر الشعر ص (٩٠) وانظر تسهيل الفوائد لابن مالك فى هذه المسألة ص (٢٣٠) .

(٢) انظر : موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٤٠) .

(٣) فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩١) ، (هكذا رواه الفراء) . ووجهه أنه سكن الياء من (يأتينا) تخفيفاً ثم حذفها اجتزاء بالكسرة عنها . والبيت فى المحتسب : (٢/٢٩٥) ، ومغنى اللبيب ص (٣٠) واستشهد به فى المغنى على أن بعضهم يجزم بأن قال : ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن ، ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبه .

(٤) يبدو أن هذا التعليل نظرى لا واقعى لعدم تصور المراحل التى تحدث عنها كما فى كثير من تعليلات النحاة .

(٥) يعنى القصيدة التى مدح بها الرسول صلى الله عليه وسلم :

ه بانت سعاد فقلبى اليوم متبول ه

(٦) موارد البصائر ل (٤١) .

وقال ابن عصفور فى شرح الإيضاح : وهو من الضرائر الحسنة عند جمهور النحويين إلا أن أبا حاتم السجستانى زعم أنه لغة فصيحة .

ويشعر بهذا قول أبى على المظفر (والرواية لابن عبد الحليم) : ويجوز للمولد (أن هذا الفصل يقاس عليه فى ضرورة الشعر)(١) .

ولقد استشهد ابن عصفور لهذا الموضع (حذف الفتحة من آخر المعتل ببضعة شواهد منها قول عامر بن الطفيل)(٢) :

فما سودتنى عامر عن وراثة   أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

صدرها بقوله : وحذفها من آخر الفعل المعتل أحسن .

وعلق بقوله : (ألا ترى أنه قد حذف الفتحة من آخر . . و (أسمو) تخفيفاً وإجراء للنصب مجرى الرفع)(٣) .

ومنه حذف الفتحة من آخر الاسم المعتل وهى علامة إعراب وذلك تخفيفاً وإجراء للمنقوص مجرى المقصور ، أو تشبيهاً للمنصوب بالمرفوع والمجرور .

قال أبو العباس المبرد فى تعليقه على قول الأعشى :

فتى لو يبارى الشمس ألقت قناعها   أوالقمر السارى لألقى المقالدا(٤)

---

(١) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٤١) .

(٢) له شعر مختار فى المفضليات وكذلك فى الأصمعيات وترجمته فى ذيلهما وافية وفى الخزانة : (٤٧٣/١) .

قتل أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الرجيع سنة ٣ هـ فقتله ربيعة بن عامر ابن مالك . ذكر ابن هشام أنه ابن أخى أبى براء ملاعب الأسنة سيرة النبى صلى الله عليه وسلم : (١٤٠/٣) وقيل : إنه ابتلاه الله بالطاعون فى عنقه بعد أن عزم الغدر برسول الله صلى الله عليه وسلم مع اربد ، فأرسل الله على اربد : صاعقة : أحرقته ؛ وابتلى الله عامر بالطاعون وهو فى بعض الطريق فقتله الله فى بيت امرأة من بنى سلول . وكان عمره ٨٠ سنة . المفضليات ص (٣٦٠ ط ٥) والبيت فى ضرائر ابن عصفور ص (٩٠) . والشعر والشعراء ص (٧٠) والعقد الفريد : (٤١٠/٣) والصناعتين ص (٣٦٩) وذيل الأمالى للقالى ص (١١٨) والخصائص : (٣٤٢/٢) والمحتسب : (١٢٧/١) والمفصل ص (٣٨٤) ومغنى اللبيب ص (٦٧٧) والخزانة : (٥٢٧/٣) وشرح شواهد الشافية : (٤٠٤/٤) .

(٣) راجع : ص (٩٠ - ٩١) من ضرائر ابن عصفور .

(٤) الكامل : (٣٠/٢) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٢) وقد أورد المبرد البيت ضمن قصيدة قالها الأعشى لحارث بن وعلة وكان قصده فلم يحمده وعرج عنه إلى هوذة ابن على وأولها :

أتيت حريثاً زائراً عن جنابه   فكان حريث عن عطائى جامدا

وقوله : (أو القمر السارى لألقى المقالدا) فأسكن الياء ضرورة وإنما جاز ذلك لأن هذه الياء تسكن فى الرفع والخفض . فإذا احتاج الشاعر إلى إسكانها فى النصب قاس بهذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة الساقطتين فشبهها بهما فجعلها كالألف التى فى مثنى التى هى على هيئة واحدة فى جميع الإعراب(١) قال النابغة :

ردت عليه أقاصيه ولبده ضرب الوليدة بالمسحاة فى الثأد(٢)

ومثله قول طرفة بن العبد :

إن القوافى يتلجن موالجا تضايق عنها أن تولج الإبر(٣)

سكن الشاعر (القوافى) كما سكن (السارى) و (أقاصى) وجميعها فى موضع نصب .

وفى ذلك يقول ابن عصفور معقباً على هذا الباب : (وتسكين الياء فى حال النصب من الضرائر الحسنة)(٤).

ونظير ذلك قول زهير بن أبى سلمى فى المعلقة :

ومن يعص أطراف الزجاج فإنه بطيع العوالى ركبت كل لهذم(٥)

قال ابن النحاس : فإنما أسكن الياء اضطراراً لأنها تسكن فى موضع الخفض والرفع فأتبعهما النصب .

وأما فى الكلام فلا يجوز إلا التحريك فى موضع النصب لخفته(٦) :

وقوله : (كل لهذم) أى : فى كل لهذم ثم حذف فى فتعدى الفعل وإنما يقع هذا فيما يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بحرف جر كما يقال : اخترت الرجال زيداً ثم تقول : اختير الرجال زيد فعلى هذا ركبت كل لهذم.

---

(١) الكامل : (٣٣/٢) .

(٢) الكامل : (٣٤/٢) وضرائر الشعر لابن عصفور ص(٩٢) وموارد البصائر ل(٤٠) .

(٣) ديوان طرفة ص (٦٤) بتحقيق كرم البستانى بيروت سنة ١٩٥٢ م وفى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩١) والخصائص (١٤/١) .

(٤) انظر : ضرائر الشعر ص (٩٣) .

(٥) يقول : من أبى الصلح ذللته الحرب ولينته . والزجاج : جمع زج الرمح ، واللهذم : السنان الطويل ، وعالية الرمح : ضد سافلته . شرح المعلقات السبع للزوزنى ص (٩٤) ودواوين الشعراء الستة ص (٢٧٣) وموارد البصائر ل (٤٠) .

(٦) موارد البصائر ل (٤٠) .

حـــذف الضمة والكسرة

تحذفان من الحرف الصحيح تخفيفاً وهما علامتا إعراب وذلك إجراء للوصل مجرى الوقف على سبيل التخفيف وذلك إذا احتاج الشاعر . ومثال ذلك قول امرئ القيس فى إحدى الروايتين(١) :

فاليوم أشرب غـــير مستحقب إثمـــاً من الله ولا واغل(٢)

فسكن الباء من (أشرب) وهو يريد : أشربُ بالرفع تشبيهاً للضمة بالضمة من عضد . على حد قول ابن عصفور(٣) : وللكسرة بالكسرة من (فخذ) .

وهذا المسلك جائز عند بعض النحويين إذا اضطر إليه الشاعر ولا يجوز عند الآخرين فى كلام أو شعر .

فيقول السيرافى : (ومن ذلك حذف الضمة أو الكسرة فى الإعراب قام الرجل إليك . وذهبت جاريتك فأنا أذهب إليه . وكان سيبويه يجيز هذا وينشد أبياتاً . وأنشد أيضاً غيره ممن يوافقه على هذا الرأى فما أنشد فى ذلك قول امرئ القيس)(٤) .

وهذا البيت مما استشهد به أبو حيان فى (التدريب) على جواز نقص الحركة للضرورة . قال السيرافى : (والرواية لابن عبد الحليم) قال سيبويه : شبهوا هذه الضمات والكسرات المحذوفة بالضمة فى عضُد ، والكسرة من فخِذ حين قالوا : عضد وفخْذ غير أن حذفها من عضد وفخذ حسن مطرد فى الشعر والكلام جميعاً من قبل أنه لا يزيل معنى ، ولا يغير إعراباً . . .

---

(١) الرواية الأخرى : (فاليوم أسقى) كما فى رواية الديوان للأصمعى ص (١٢٢) وهى مشكوك فى صحتها والرواية الأولى رواية الضبى ص (٢٥٨) وضرائر ابن عصفور ص (٩٣-٩٤) ورواه المبرد فى معرض شرحه لوغل بالرواية الأخرى وسبقه ببيت آخر (١٤٣/١) .

(٢) الكتاب : (٣١٥/١) ، ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٢٧) ؛ الإنصاح ص (٧٩) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٤) ، وموارد البصائر ل (٤١) .

(٣) ضرائر الشعر ص (١٩٣) .

(٤) عن موارد البصائر ل (٤١) .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد والزجاج ينكران هذا ويأبيان جوازه(١).

ولم يحسم القزاز فى هذه الضرورة برأى غير أنه قال معلقاً على الشاهد : (فحذف الإعراب من (أشربْ) وهو فعل مستقبل حقه أن يكون مرفوعاً . ولكن فعل هذا فيه ما يفعل فى الحركات التى تحذف استثقالا . وليس بإعراب . ومن أنكره رواه فاليوم فأشرب . على الأمر لنفسه . . .)(٢) .

واستشهد (الفارقى) بالبيت على جواز إسكان المعرب الذى بابه الحركة ، وعقب قائلا : (والوجه (أشرب) فحذف الإعراب للضرورة . فإذا جاز فى المعرب مثل هذا فهو فى المبنى الذى أصله وحده السكون أجوز . .)(٣) .

ولقد عد ابن رشيق حذف حركة الإعراب بصفة عامة من أقبح الحذف مستدلا ببيت امرئ القيس وبيت للفرزدق(٤) .

فقال : (ومن أقبح الحذف حذف حركة الإعراب للضرورة وأنشدوا لامرئ القيس :

* فاليوم أشرب *

وزعم قوم أن الرواية الصحيحة فى قول امرئ القيس :

* فاليوم أسقى *

وبذلك كان المبرد يقول وقال آخرون : بل خاطب نفسه كما يخاطب

---

(١) موارد البصائر ل (٤٠ – ٤١) .

(٢) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٣٧) والقزاز يعنى من يعنى بالإنكار أبو العباس المبرد كما جاء فى إشارة السيرافى ، وكما نوه إليه ابن رشيق فى العمدة ص (٢٦٠) .

(٣) الإفصاح لأبى سعيد الفارقى ص (٧٩ – ٨٠) .

(٤) البيت الذى ذكره ابن رشيق هو :

رحت وفى رجليك ما فيهما وقد بداهنك من المئزر

والبيت مشكوك فى نسبته للفرزدق فهو وارد فى الكتاب (٢/٢٩٧) وفى مواضع متفرقة فى الخصائص وفى الخزانة : (٢/٢٧٩) ولقد استشهد به ابن عصفور فى ضرائره منسوباً إلى عبيد الله بن قيس الرقيات وسبقه بالبيت الذى قبله قال فى ص (٩٥) : وقول ابن قيس الرقيات :

وأنت لو باكرت مشمولة صهباء مثل الفرس الأشقر
رحت وفى رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر

ومن ثم لم أثبتهما فى المتن جرياً على ما نهجته لنفسى من إدراج ما يخرج عن نطاق الشواهد المقررة عندى فى الحاشية رعاية لسلامة المنهج من جهة واستزادة للوضوح من جهة أخرى .

غيره فقال : فاليوم فأشرب . . مما يسمع ويحكى ولا يقاس عليه البتة)(١) .

وكعادة ابن عصفور من الإكثار من الشواهد حشد لهذا الموضع (حذف علامتى الإعراب) قدراً طيباً من الشواهد(٢) تبرهن على جواز حذف هاتين العلامتين إذا اضطر الشاعر إلى ذلك عقب عليها برأى المعترضين : (وأنكر المبرد والزجاج التسكين فى جميع ذلك (فى موضع الضمة أو الكسرة) لما فيه من إذهاب حركة الإعراب وهى لمعنى . .)(٣) .

واختتم ابن عصفور الكلام فى هذا المدار مقدراً جوازه سماعاً وقياساً مبرهنا ومستشهداً لكل ذلك(٤) يقول : (والصحيح أن ذلك جائز سماعاً وقياساً) .

أما القياس : فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام — لا يخالف فى ذلك أحد منهم . وقد قرأت القراء : « مالك لا تأمنا »(٥) بالإدغام وخط فى المصحف بنون واحدة فلم ينكر ذلك أحد

---

(١) العمدة ص (٢٦٠) .

(٢) من الشواهد التى قدمها ابن عصفور فى هذا الموضوع عدا قول امرئ القيس وقول ابن قيس الرقيات ، بيت جرير :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ... ونهر تيرى فما تعرفْكم العرب

يريد : فما تعرفُكم .

وقول الآخر :

وناج يخبِّرْنا بمقتل مصعب ... تقطع من وجد عليل الأنامل

يريد : يخبرُنا .

وقول لآخر :

بكل مدماة وكل مثقف ... تنقاه من معدنْه فى البحر جالبة

يريد : من معدنِه .

(٣) ضرائر الشعر ص (٩٥) .

(٤) الملاحظ أنه يقدم للموضع بإشارة موجزة تعكس انطباعه عن الحكم وينتهى فى نهاية الكلام بحكم مفصل فى أغلب الأحيان ومثال ذلك صنيعه وفى هذا الموضع فلقد قدم له بقوله . ومنه : حذف علامتى الإعراب .

الضمة والكسرة من الحرف الصحيح ، تخفيفاً ، إجراء للوصل مجرى الوقف أو تشبيهاً للضمة بالضمة من (عضد) والكسرة بالكسرة من (فخذ) و (ابل) .

(انظر : ضرائر الشعر ص (٩٣) ولسوف نقدم فى المتن تعليقه فيما يلى .

(٥) سورة يوسف بعض الآية : ١١ .

من النحويين ، فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغى أن لا ينكر ذهابها للتخفيف .

وأما السماع فثبوت التخفيف فى الأبيات التى تقدم ذكرها وروايتهما(١) بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف ، لا يقدح فى رواية غيرها . وأيضاً فإن ابن محارب قرأ : « وبعولتهن أحق بردهن »(٢) بإسكان التاء . وكذلك قرأ الحسن : « وما يعدهم الشيطان »(٣) بإسكان الدال . وقرأ أيضاً مسلمة ابن محارب(٤) : « وإذ يعدكم الله »(٥) بإسكان الدال .

وابن عصفور لا يقول : بجواز حذف علامتى الإعراب السابقتين فى حالة الاضطرار فحسب بل إنه يقول : بجواز ذلك فى السعة اقتناعاً منه بحسن الضرورة لا بقبحها فى هذا المدار على نحو يعبر عن استقلال بالرأى ما دام هذا الرأى صحيحاً وسليماً ويعكس تحليله الدقيق لوجهة النظر التى يتمسك بها ويدافع عنها . ومن تصوراته لسلامة مذهبه فى هذا الموضع قوله :

(وكان الذى حسن مجىء هذا التخفيف فى حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله(٦) من حيث كان غير مستقل بنفسه فصار التخفيف لذلك كأنه قد وقع فى كلمة واحدة ، والتخفيف الواقع فى الكلمة نحو : عضْد فى عضُد ، وفخْد فى فخِد وابل فى ابل سائغ فى حال السعة لأنه لغة لقبائل ربيعة ، بخلاف ما شبه به من المنفصل فإنه لا يجوز إلا فى الشعر)(٧) .

وإذا جاز ما ذهب إليه ابن عصفور من قول بحذف العلامتين فى حال

---

(١) يعنى روايتى المبرد والزجاج لبعض الشواهد السابقة فلقد رويا موضع : (فاليوم أشرب) فاليوم فاشرب ، وموضع : (هنك من المئزر) ذاك من المئزر وموضع : (فما تعرفكم) (فلم تعرفكم) وفى هذا قال ابن جنى فى الخصائص (٧٥/١) : واعتراض أبى العباس فى هذا الموضع إنما هو رد للرواية ، وتحكم عن السماع بالشهوة .

(٢) سورة البقرة بعض الآية : ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء بعض الآية : ١٢٠ .

(٤) هو مسلمة بن محارب بن دثار السدوسى الكوفى فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٦)

(٥) سورة الأنفال بعض الآية : ٧ .

(٦) يشير بذلك إلى الضمائر التى وردت فى الآيات السابقة .

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٦) .

السعة فإن جواز هذا الأمر فى حالة الاضطرار أمر سائغ بل يجوز القول بأنه من الضرائر الحسنة وليس من الضرائر المستقبحة ، ويبطل مذهب الإنكار الذى ذهب إليه أبو العباس المبرد والزجاج ، ويفسد رأى من عده من أقبح الحذف على نحو ما ذهب ابن رشيق فى العمدة .

هذا فضلا عما اتفق عليه النحاة مثل سيبويه والسيرافى وابن جنى من استحسانهم لهذا الموضع واستهجان بعضهم لمن أنكروه كما قال ابن جنى : (واعتراض أبى العباس — يقصد المبرد — فى هذا الموضع هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة)(١) .

هذا إذا كانت العلامتان السابقتان علامتى إعراب أما إذا كانتا علامتى بناء ووقعتا فى آخر الكلمة فإن الأمر يختلف .

وقد عد ابن عصفور الكلام فى هذا بمثابة تذييل للموضع السابق (حذف علامتى الإعراب الضمة والكسرة) فقال : (فإن كانت الضمة والكسرة اللتان فى آخر الكلمة علامتى بناء اتفق النحويون على جواز حذفهما فى الشعر تخفيفاً)(٢) .

وقد استأنس ابن عصفور هنا بما ذهب إليه السيرافى فى موضع دخول

---

(١) الخصائص : (١/٧٥) .

(٢) وأنشد ابن عصفور أبياتا فى هذا الموضع هى عين الأبيات التى أنشدها السيرافى نحو قول أبى نخيلة انقطع إلى بنى العباس وسمى نفسه شاعر بنى هاشم على نحو ما فى الخزانة (١/٧٩) :

إذا اعوججن قلت صاحب قوم   بالدو أمثال السفين اليوم

وقول الغذافر الكندى : (وهو مما أورده أبو زيد فى نوادره وكذلك ما بعده) .

قالت سليمى اشترْ لنا دقيقاً   وهات خبز البر أو سويقا

وقول الآخر :

فاحذر ولا تكثر كرياً أهوجا   علجاً إذا ساق بنا عفنججا

وقول الآخر :

ومن يتق الله فإن الله معه   ورزق الله مؤتاب وغادى

انظر جميع الشواهد السابقة فى : ضرائر الشعر ص (٩٦ — ٩٧) وموارد البصائر ل (٤٢ ، ٤٣) وهى فى مجموعها رجز إلا البيت الأخير فإنه إلى جانب أنه مجهول القائل فإن لفظه محدث . وأبو نخيلة عباسى كما ذكر . وعليه فقد ساغ لنا إدراجها فى الحاشية وعدم إثباتها فى المتن .

الجزم على الجزم والذى قال فيه : (ومن ذلك أنهم يدخلون جزماً على جزم إذا لم يلتق فيه ساكنان وذلك أنهم يجزمون يشترى ويتق فيسقطون الياء فربما اضطر الشاعر فحذف الكسرة التى تبقى بعد حذف الياء فيقول : لم يشتر زيد شيئاً ، ولم يتق زيد ربه وذلك أنه قد رأى المجزوم مسكناً للجزم والجازم يوجب ذلك ، فلما كان يشترى ويتقى لا سبيل فيه إلى التسكين إلا بحذف الياء ثم تسكين ما قبلها جعل الحذف والتسكين جميعاً علامة الجزم)(١) .

وقد ذكر لذلك شواهد من الرجز(٢) حذفت فيها الضمة أو الكسرة من آخر الكلمة وهما علامتا بناء فيها وعلق على ذلك بأنه سكن إجراء للمتصل مجرى المنفصل ، أو إجراء للوصل مجرى الوقف كما تقدم فى تسكين المرفوع والمخفوض . ويستدرك ابن عصفور قائلا :

(فأما قراءة من قرأ : « ويخش الله ويتقْه »(٣) فسكن القاف يريد ويتقيه . فإن التسكين فيها أحسن من التسكين فى (اشتر لنا) وأمثاله لشدة اتصال الضمير بما قبله على ما تقدم تبيينه)(٤) .

ذكر ابن يعيش فى هذه القراءة أن الأصل فيه : (ويتقيه فحذف الياء للجزم فبقيت : يتقه ، فشبه (تقه) بكتف . فسكن الياء فصار : يتقه بسكون القاف وكسر الهاء)(٥) .

مما سبق يتبين لنا أن حذف الحركة ورد كثيراً فى الشعر للضرورة وفى غير الشعر من الكلام الفصيح سواء كانت الحركة حركة إعراب أو حركة بناء فتحة كانت أو ضمة أو كسرة .

ولا شك أن حذف حركة البناء أيسر من حذف حركة الإعراب . وهذا يقتضيه الذوق ، كما أن حذف الحركة من وسط بنية الكلمة قد ورد فى

---

(١) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٤٢) .
(٢) ذكر فى هامش الصفحة السابقة .
(٣) سورة النور بعض الآية : ٥٢ .
(٤) ضرائر الشعر ص (٩٧ - ٩٨) .
(٥) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٤٣) .

لسان العرب كثيراً فلا بدع أن تدور تعليلات النحاة على التخفيف أو التشبيه بكلمات اشتهر فيها حذف الحركة على ألسنة العرب .

ونحن نعد ذلك من الضرورات بناء على ما ذهبنا إليه من أن الضرورة تخالف الكثير الغالب فى الاستعمال .

ونلاحظ أن الباحثين فى هذا الموضع يكثرون من ذكر الأمثلة التى وردت على ألسنة المولدين باعتبار أن القياس يؤيد اتجاه هؤلاء . فإذا كانت التعليلات نظرية فى كثير من الأحيان لا تعتمد الواقع فإن هذا أسلوب النحاة حين يلتمسون العلل للأمور الواقعة فعلا . على أننا نؤمن بطريقة مسلك اليسر والسهولة فى اللغة والبعد عن المعاظلة والتصورات البعيدة . على أن بعض هذا الحذف قد ورد فى القرآن الكريم أعلى درجات البلاغة وأقواها إحكاماً فى الأساليب فإذا وجد مثلها فى الشعر فإنا نقبله وإن لم ينسب إلى قائله أو كان من شعر المولدين .

ثانياً : نقص الحرف :

وصل ألف القطع :

من ذلك وصل ألف (أم) وهى ألف قطع . فيحذفون الهمزة وليس ذلك لأنها ألف وصل وإنما هو اتفاق لضرورة نحو قول حاتم الطائى :

أبوهم أبى والامهـات امهاتنـا فأنعم ومتعنى بقيس بن جحدر(١)

وهو يريد : (الأمهات أمهاتنا) .

ونحو قول كعب بن زهير :

يلمهـا خلة لو أنهـا صدقت فى وعدها أو لوان النصح مقبول(٢)

---

(١) الديوان ص (٥٨) دار الكتاب العربى بيروت سنة ١٩٦٨ م . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٨) العمدة لابن رشيق بتحقيق محيى الدين ط دار الجيل بيروت (٢/٢٠٩) وروايته :

« لأنعم فذاك اليوم أهلى ومعشرى »

رسالة الملائكة ص (١٣٤) وروايته :

« ومتعنى نفيس ابن جحدر . . . »

(٢) مختارات من العقد الفريد : (٥/٤٧) وابن عبد ربه يرى أن الأصل (ويل لأمها) .

وقد اختلفوا فى أصل ويلم . فمنهم من قال : إن أصلها (ويل أمه) ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال . وكسرت لام ويل اتباعاً وبعضهم قال : إن الأصل (ويل لأمه) . فحذفت لام ويل وهمزة أم . وآخرون قالوا : إن الأصل فى ذلك وى لأمه . والمحذوف همزة أم فقط ومنهم من اعتبر حذف همزة أم فى ويلم من قبيل الشاذ(١) وقد وردت الكلمة بضم اللام وكسرها فيما أنشده سيبويه(٢) لامرئ القيس :

ويلمهــا فى هواء الجو طــالبة ولا كهذا الذى فى الأرض مطلوب

ولضرورة الشعر وصلوا ألفات القطع فى مواضع أخرى من نحو قول أبى زبيد الطائى(٣) :

وأيقن اكدر إذ صــاروا ثمــانية أن قـد تفرد أهل البيت بالثمن(٤)

والمراد هنا فى (أكدر) اسم كلب على وزن أحمر . وهو مما عـده أبو العلاء من القليل المرفوض .

ونحو قول كعب بن مالك(٥) :

لقــد لقيت قريظة ما سآهــا وحل بدارهــا ذل ذليل(٦)

---

(١) انظر : رسالة الملائكة وفيها يقول أبو العلاء : إن ألف أم قد توصل وليس ذلك لأنها ألف وصل وإنما اتفاق ضرورة واستشهد ببيت حاتم الطائى وشاهدين لغيره ، وعقب بقوله : (وهذا مرفوض قليل ، وقد أفردوا أما بحكم ليس لغيرها . . . وليس وصلهم الهمزة فى قولهم : (ويلم) بدليل على أنها ألف وصل لأن هذه الكلمة شذت عن سائر الكلام — ص (١٣٤ — ١٣٥) .

(٢) الكتاب : (٣٥٣/١) ولكنه نسبه إلى النعمان بن بشير فى (٢٧٢/٢) .

(٣) اسمه : المنذر بن حرملة الطائى أحد الشعراء النصارى من طيء أدرك الإسلام ولم يسلم استعمله عمر على صدقات قومه ولم يستعمل غيره من النصارى وكان عثمان بن عفان يدنيه من مجلسه ويقربه . مات على نصرانيته بالكوفة فى زمن معاوية على اختلاف الرواة فى سنة الوفاة ما بين سنة (٦٢ ، ٦٤ هـ) كما جاء فى طبقات فحول الشعراء ص (٥٩٢) والخزانة : (١٥٢/٢) وقد عده أبو زيد القرشى من أصحاب المراثى .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٨) ورسالة الملائكة ص (١٣٤) وروايته : فأيقن .

(٥) هو كعب بن مالك البدرى الأنصارى الخزرجى الصحابى من شعراء الجاهلية المجيدين وشاعر النبى صلى الله عليه وسلم فى الإسلام توفى سنة ٥٠ هـ أو ٥٥ هـ يكنى بأبى عبد الله كما فى المزهر : (٤٢٥/٢) .

(٦) رسالة الملائكة ص (١٣٦) والبيت أنشده سيبويه فى الكتاب (١٣٠/٢) وروايته :—

يريد : ساءها(١) .

ولابن عصفور تعقيبه على كل موضع وفى هذا يقول :

وقد جاء منه شيء فى الكلام يعنى : (من وصل ألف القطع) .

حكى أبو زيد : (لاب لك) يريدون : لا أب لك .

وقرأ سالم بن عبد الله : « فمن تعجل فى يومين فلا اثم عليه »(٢) بحذف همزة « إثم » وقرأ ابن محيصن : « وآتيتم احدهن »(٣) .

وقرأ ابن كثير فى بعض الروايات عنه : إنها لاحدى الكبر »(٤) بحذف همزة (لإحدى) .

وحكى أبو على الدنيورى أن العرب يقولون : (مخبرك) يريدون : ما أخبرك . وحكى أيضاً عن المازنى أن العرب يقولون : (ما شر اللحم للمريض) و (ما خير اللبن) تريد : ما أشر ، وما أخير .

وحكى الكوفيون أيضاً عن العرب : (ما خير اللبن للصحيح . وما شره للمبطون)(٥) .

ترك صرف المنصرف :

هذا الموضع محل خلاف بين النحاة فمنهم من أجازه للشاعر مثلما قال به الكوفيون ومنهم من منعه كما فعل أكثر البصريين ، وأجازه قوم فى

= وحل بدارهم . . . .

وقد مدح كعب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا البيت لظهوره على بنى قريظة . ومعنى : ذل ذليل : بالغ منتهاه .

(١) أورد ابن عصفور ما أنشده الأخفش :

تضب لثات الخيل فى حجراتها ... وتسمع من تحت العجاج لها أزملا

يريد : لهـا أزملا والأزمل : الصوت .

انظر : الشاهد ونظيره ص (٩٩) . وقد جاء ذلك فى الفعل . قال الطرماح بن حكيم الطائى : (شاعر أموى) :

ألا أيها الليل الطويل ألا اصبح ... بتم وما الإصباح فيك بأروح

يريد : ألا أصبح ص (٩٩ – ١٠٠) وغير ذلك من الشواهد التى لا أحتج بها فى بحثى هذا وتخرج عن دائرة المنهج .

(٢) سورة البقرة : بعض الآية ٢٠٣ بقراءة سالم بن عبد الله فى المحتسب : (١٢٠/١) .

(٣) سورة النساء : بعض الآية ٢٠ بقراءة محمد بن عبد الرحمن بن محيصن فى المحتسب :

(٤) سورة المدثر : بعض الآية ٣٥ بقراءة عبد الله بن كثير فى المحتسب : (١٢٠/١) .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٠ – ١٠١) .

الشعر والكلام(١) ، والذين أجازوا ترك صرف المنصرف إنما احتجوا بأن ذلك جائز لعلة واحدة وشواهدهم لذلك كثيرة ولعل أشهرها قول عباس ابن مرداس(٢) :

فما كان حسن ولا حابس   يفوقان مرداس فى مجمع(٣)

وقد ترك صرف (مرداساً) وهو أبوه وليس بقبيلة . وقول دوسر ابن دهبل القريعى(٤) :

وقائله ما بال دوسر بعدنا   صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند(٥)

حيث ترك صرف (دوسر) وحقه أن ينصرف .

---

(١) أجاز الكوفيون والأخفش والفارسى ووافقهم فى هذا المذهب ابن مالك وابن هشام للمضطر ومنعه سيبويه وأكثر البصريين ، وأجاز قوم منهم ثعلب (أحمد بن يحيى) منع صرف المنصرف اختياراً والمذهبان الأولان شائعان فى كتب النحاة على نحو ما هو وارد بها من الكتاب : (١٠/١) ، (تقريرات من شرح السيرافى) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠١) وأما ما ذهب إليه ثعلب فقد ورد فى موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٦٨) ، والألوسى ص (١٣٥) .

(٢) العباس بن مرداس صحابى أمه الخنساء الشاعرة وهو واحد من شعراء الجاهلية الفرسان أسلم بعد غزوة حنين . وأعطاه النبى صلى الله عليه وسلم من غنائمها وزاد لرفيقيه عيينة بن حصين والأقرع بن حابس وثلاثتهم من المؤلفة قلوبهم فغضب العباس وقال شعراً منه هذا الشاهد . مات فى خلافة عمر سنة ١٨ هـ ، له ترجمة فى الأصمعيات وسيرة ابن هشام والشعر والشعراء ص (٥٩) نشر الخانجى ط ١ سنة ١٩٣٢ م .

(٣) الشاهد مشهور فى كتب النحو والضرائر فى هامش الكتاب : (١٠/١) زيد وتقريرات من شرح السيرافى وراجع ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١١٢) والعمدة : (٢٧٤/٢) والإفصاح ص (٥٩) وروايته عليها تعليق للفارقى على ترك تنوين مرداس . قال : فلم ينون (مرداساً) وهو منصرف لأنه حذف التنوين للضرورة ، وكان أبو العباس يأباه وينشد البيت على غير ذلك فيقول :

* يفوقان شيخى فى مجمع *

وما ذكره الفارقى نص لقول الرمانى من قبله فى : توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ص (٩) . وضرائر ابن عصفور ص (١٠٢) والإنصاف ص (٢٩٢) والخزانة : (٧١/١ ، ١٢٣) . وموارد البصائر ل (٦٨) ، والألوسى ص (١٣٤) .

(٤) له شعر مختار فى الأصمعيات وفيها ترجمة له .

(٥) انظر هذا الشاهد فى : الإنصاف (٥٠٠/٢) وضرائر ابن عصفور ص (١٠٢) المفضل فى شرح المفصل لمحيى الدين ص (٤٥) .

وقول ذى الإصبع العدوانى :

ومن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض(١)

فمنع صرف (عامر) وهو منصرف لأنه لم يجعله قبيلة فقدر وصفة بالمذكر ، وللقزاز وابن عصفور تعقيبات على تلك الشواهد توحى بعدم رضاهما عن هذا المذهب على نحو ما سنذكر(٢) .

ومما عقب به ابن عصفور على الأبيات بعد ذكر بيت ذى الإصبع وتركه صرف (عامر) ما ذكره السيرافى ومن نحا نحوه فى هذا الموضع ممن يمنعون ترك صرف المنصرف من قوله : فلم يصرف عامراً ولم يجعله قبيلة ، لأنه قد وصفه بالمذكر . . . ولا حجة لهم فى ذلك لأن عامراً أبو القبيلة ؛ فيجوز أن تعنى به القبيلة فلا يصرف ثم يذهب به مذهب أبى الحى فيقال : ذو الطول ، كما قال عز وجل : « ألا إن ثمودا كفروا ربهم ألا بعداً لثمود »(٣) فصرف الأول لما ذهب به مذهب أبى الحى وترك صرف الثانى لما ذهب به مذهب القبيلة .

---

(١) هامش كتاب سيبويه (١/١٠) وزيد من شرح السيرافى المسهب على هذا الموضع قال بعد ذكره هذا البيت : وأجيب عن مثل هذا من طرف سيبويه والبصريين . الرواية فى بيت عباس :

• يفوقان شيخى فى مجمع •

وشيخه هو مرداس وأما البيت الآخر فعامر أبو القبيلة فيجوز أن يعنى لقبيلة فلا يصرف ثم يرد الكلام إلى لفظه فيصرف كما قال تعالى : « ألا إن ثموداً كفروا ربهم ألا بعداً لثمود » (سورة هود آية : ٦٨) فى قراءة من صرف الأول وترك صرف الثانى .

وانظر الشاهد فى الإنصاف : (٢/٥٠٠) وضرائر ابن عصفور ص (١٠٢) والمفضل فى شرح أبيات المفضل ص (٤٥) .

(٢) مما يدل على ذلك أن القزاز لم يحفل بتبويب هذا الموضع وتعرض لذكره فى تضاعيف ما يجوز للشاعر من إجراء نون الجمع بالإعراب وهما أنها الأصل وفى نهاية ذلك قال : (وأجاز قوم أن يترك صرف ما ينصرف) ، ص (١١٢) وكذلك ابن عصفور كان يعقب على كل ما شاهد بما يخرجه عن حد الضرورة إنكاراً منه لجواز ترك صرف المنصرف مثل قوله معقباً على بيت العباس . والرواية :

• عندنا أيفوقان شيخى . . . •

وشيخه مرداس . والملاحظ أن هذا قول أبى العباس المبرد كما سبق ذكره .

(٣) سورة هود آية : ٦٨ .

وما ذكروه من التأويل فى هذا البيت ممكن وأما الأبيات الثلاثة التى تقدمت قبل هذا البيت (بيت العباس وبيت ابن قيس الرقيات وبيت دوسر) فلا يقدح روايتهم لها فى رواية الكوفيين بل الروايتان محمولتان على الصحة إلا أنه لا دليل للكوفيين على ما ذهبوا إليه من منع الصرف فى بيت مرداس ولا فى بيت ابن قيس الرقيات . لأن حذف التنوين لا يكون دليلا على منع الصرف إلا بشرط أن يستعمل الاسم مع ذلك فى موضع الجر مفتوحاً وكذلك أيضاً لا دليل لهم فى قول الزبير بن عبد المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم . فى أخيه العباس :

إن أخى عباس عف ذو كرم   فيه عن العوراء إن قيلت صمم

لأن عباساً ليس فى موضع خفض(١) .

وإذا جاز لى التعليق على رأى ابن عصفور فى هذا المقام فإننى أستدرك عليه فى قوله : (إلا أنه لا دليل للكوفيين على ما ذهبوا إليه من منع الصرف فى بيت مرداس) لأن حذف التنوين لا يكون دليلا على منع الصرف إلا بشرط أن يستعمل الاسم مع ذلك فى موضع الجر بالفتحة وأقول : إن فى ذلك إسرافاً فى تمييع حد الممنوع من الصرف ، لأن المنع من الصرف يعنى المنع من التنوين فكيف لا يكون حذف التنوين دليلا على منع الصرف واشتراط اقتران الحذف باستعمال الاسم فى موضع الجر بالفتحة .

ألا يجوز لنا القول : بأن (قصائد) نونت للضرورة فى قول الشاعر :

٭ فلتأتينك قصائد . . . . . ٭

ومع أنها فاعل وليست فى موضع جر ، ولقد سبق لابن عصفور أن

---

(٢) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٢ - ١٠٣) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٣) .

(٤) قال ابن عصفور ص (٢٢ ، ٢٣) : وأما زيادة الحرف فمنها : إلحاقك التنوين فيما لا ينصرف رداً إلى أصله من الصرف وذلك نحو قول النابغة :

فلتأتينك قصائد وليركبن   جيشاً إليك قوادم الأكوار

فصرف (قصائد) - ألا ترى معى أن ابن عصفور مقرر هنا سلفاً ، إن هذا الاسم ممنوع من الصرف - مع أنه فاعل - وليس فى موضع جر ، وصرف للضرورة ، فكيف يسوغ له أن يقرر ما سبق أن قرر ؟

قرر هذا فى مواضع الزيادة (زيادة الحرف) للضرورة وهذا ما يجعلنا نخالف ابن عصفور فيما ذهب إليه وترى أن حجته فى معارضة الكوفيين على هذا النحو باطلة .

ثم هو بعد ذلك يعرض شاهداً للمتنبي ويتناقض مع ما قضى به فى هذا الشأن فنراه يذكر بعد ذلك مباشرة أن : (الصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون)(١) فكيف يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحاً وغير صحيح فى آن واحد ؟ والعجيب فى الأمر أن يسوق شواهد تؤيد وجهة نظر الكوفيين معضداً لهم وكأنه لم يقل قبل سطور : (إلا أنه لا دليل للكوفيين على ما ذهبوا إليه من منع الصرف) لمجرد أن الأسماء التى استشهد بها جاءت فى موضع جر . ولنا أن نورد بعضاً من تلك الشواهد .

تبياناً للأمر ومتابعة لاستعراض الشواهد التى تنسجم مع إطار بحثنا . يقول ابن عصفور : والصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون بدليل قول دوسر : (ما بال دوسر بعدنا) وقول عمرو بن عدى(٢) ابن أخت جذيمة :

فإن تستنكرى عمراً فإنى ... أنا ابن عدىَّ حقاً فاعرفينا

وقول حسان :

. . . . شلت يداً وحشىّ من قاتل(٣)

ألا ترى أن : (دوسراً وعدياً(٤) ووحشياً فى موضع خفض وهى

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٤) .

(٢) جاءت ترجمته فى خزانة الأدب : (٤٩٧/٣)ويعتبر أول من ملك الحيرة من اللخميين وقصته مع الزباء مشهورة وانتهت بقتلها .

(٣) صدر البيت مال شهيداًبين أسيافكم ، ووحشى المقصود به ذاك العبد الأسود : وحشى ابن حرب قاتل حمزة بن عبد المطلب بإيعاز من هند بنت عتبة كما تروى سيرة ابن هشام (١٠٣/٣) وفيه : وقد حذف تنوين وحشى ضرورة ، والعلم قد يترك صرفه كثيراً .

(٤) ذكر بيت الأخطل ، فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٤) :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ... بشبيب غائلة النفوس غدور

وذكر بيت أبى دهبل الجمحى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٤) :

أنا أبو دهبل وهب لوهب ... من جمع والعز فيهم والحسب

وذكر بيت الكميت فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٤) :

يرى الراءون بالشفرات منها ... كنار أبى حباحب والظبينا

مع ذلك مفتوحة غير منونة ؟) ثم يعلل لذلك بقوله : (ووجه منعها الصرف اعتدادهم فيها بعلة واحدة من العلل المانعة من الصرف وهى العلمية تشبيهاً لها بالعلة التى تمنع الصرف وحدها)(١) .

أما القزاز فقد كان رأيه فى هذا الموضع صدى لما ردده البصريون فى ردهم على الكوفيين ومرآة تعكس بعضاً من شواهدهم التى قدموها فى دعوى المعارضة(٢) وختم المسألة بقوله :

(ومن أجاز صرف ما لا ينصرف زعم أن أصل الأسماء كلها أن يترك صرفها . ولكن حققت منها أسماء صرفت فإذا ترك صرفها ردت إلى أصلها . والوجه غير هذا . لأن أصل الأسماء التمكن فى التسمية والإعراب وترك صرف ما لا ينصرف منها لعلل ذكرت فى غير هذا الموضع)(٣) .

واكتفى الخالفون من مؤلفى الضرائر(٤) بذكر آراء النحاة حول هذه المسألة وتقديم شواهدهم فيها ، ولم يكلفوا أنفسهم مشقة إبداء رأيهم فيها وإلى أى الفريقين يميلون وهذه سمة تغلب على مسلكهم فى معالجة قضايا الضرورة فهم فى أغلب الأحيان يكتفون بنقول السابقين وترديد آرائهم وتسجيل أحكامهم على كل موضع دون أن يدلوا بدلوهم فيه .

ومن المهم بمكان أن نتعرض بإيجاز لإبداء موقف الكوفيين والبصريين من هذه المسألة ونختم هذا العرض بإبداء رأينا فيها وإلى أى المذهبين نميل .

لقد أجاز الكوفيون ترك صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر وشايعهم

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٥) .

(٢) كقول الأعشى :

قامت تبكيه على قبره ... من لى بعدك يا عامر
تركتنى فى الدار ذا غربة ... قد ذل من ليس له ناصر

وكان الوجه أن يقول : (ذات غربة) فلما اضطر رده إلى تذكير الإنسان كأنه قال : (تركتنى ذات غربة) .

انظر : بقية الشواهد ص (١١٣ - ١١٤) من ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر .

(٣) المصدر السابق نفسه ص (١١٤) .

(٤) مثل ما فعل ابن عبد الحليم فى موارد البصائر ل (٦٧ - ٦٨) والألوسى فى الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص (١٣٤ - ١٣٥) .

فى هذا المذهب نفر من البصريين محتجين لذلك بدليلين : أحدهما نقلى والآخر قياسى .

أما الدليل الأول فإنه : (قد جاء ذلك كثيراً فى أشعارهم) من مثل قول بشر بن أبى خازم :

إلى ابن أم أناس أرحل ناقتى عمرو فتبلغ حاجتى أو تزحف

فترك صرف (أناس) وهو منصرف وأم أناس بنت ذهل ابن شيبان وعمرو يريد به حجر الكندى(١) .

وغير ذلك كثير من الشواهد التى ساقها الكوفيون كأدلة نقلية تقطع بصحة ما ذهبوا إليه وقد سبق انا ذكر قدر لا بأس به من هذه الشواهد فى تضاعيف عرضنا للمسألة والمقام يضيق عن ذكر ما تبقى منها لا سيما وأنها لم تعز لقائل مما يخرجها من دائرة الاحتجاج فى هذا البحث(٢) .

أما الدليل القياسى الذى اعتمد عليه الكوفيون فهو : جواز حذف الحرف المتحرك للضرورة من نحو قول الشاعر وهو العجير السلولى(٣) :

---

(١) راجع : هذا الشاهد وغيره من الشواهد الكثيرة التى احتج بها الكوفيون وسجلها الأنبارى فى الإنصاف : (٤٩٦/٢ – ٥١٧) وانظر الشاهد أيضاً فى ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١١٤) وروايته :

* أو تسف . . . . *

وفيه قال قول الرواية :

* وإلى ابن أم أناس أرحل ناقتى *

فرد حركة الهمزة على التنوين .

(٢) استدل الكوفيون بشواهد كثيرة منها ما ذكروه فى الحمل على المعنى ج ٢ ص (٥٠٦) ومنها ما هو على اللفظ كقول الشاعر :

قالت أميمة ما لثابت شاخصاً كما يرى الأشاجع ناحلا كالمنصل

الإنصاف : (٤٩٩/٢) وإلى غير ذلك مما استشهدوا به ولا يتسع المقام لذكره لا سيما أن أغلبه لا يندرج فى إطار البحث لجهل بقائله ، أو للشك فى نسبته ، أو لبعد العهد بين قائله وبين الجاهلية .

(٣) العجير بن عبد الله بن عبيدة ينتهى نسبه إلى عبد الله بن سلول أحد شعراء الدولة الأموية فى أيام عبد الملك بن مروان كما فى طبقات فحول الشعراء ص (٦١٥) وقد ذكرنا البيت فى صلب البحث فى معرض إبداء الرأى الكوفى ، وباعتباره الشاهد الوحيد الذى قاسوا عليه ، وقد رأينا فى عدم ذكره تجنياً على دعواهم ببتر أهم عناصر الدفاع لديهم فى هذا المقام .

فبينـاه بشرى رحلة قال قائل   لمن جمل رخو الملاط نجيب

أرادوا : (فبينـا هو) وحذف الواو وهى حرف متحرك هنا للضرورة فإذا جاز حذف الحرف المتحرك للضرورة ساغ تجوز حذف الحرف الساكن من باب الأولى ، يقول الكوفيون تعقيباً على ما قدموه من شواهد(١) : تنهض دليلا نقلياً قيماً وانطلاقاً من ذلك إلى الدليل القياسى . فإذا صحت هذه الأبيات بأسرها دل على صحة ما ذهبنا إليه(٢) .

وأما من جهة القياس فإنه : إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله :

* فبينـاه بشرى . . . . *

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى وهذا لأن الواو من هو ، متحركة والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك .

وقد رفض البصريون ما ذهب إليه الكوفيون ومنعوا ترك صرف المنصرف بتأويل بعض الشواهد التى برهن بها الكوفيون على صحة دعواهم وخرجوها على إرادة القبيلة وبالتالى يصح ترك صرفها وليس فى الأمر ضرورة ارتكبها الشاعر على ما ذهب إليه الكوفيون .

وقد رأى البصريون أن فى ترك صرف المنصرف رد على الأصل إلى غير أصل ومدعاة إلى قياس ما ينصرف بما لا ينصرف وفى ذلك تمييع للقاعدة وعلى ذلك لا يصح التنظير ببيت العجير السلولى فإنه لا يؤدى إلى الالتباس بعكس حذف التنوين المؤدى إلى هذا فى نظر البصريين ولذلك قال البصريون:

إنمـا قلنا : (إنه لا يجوز ترك صرف المنصرف لأن الأصل فى الأسماء الصرف فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف ، لأدى ذلك إلى رده عن

---

(١) الشواهد التى سبق ذكر بعض منها وهى بجملتها فى الإنصاف .
راجع : الجزء الثانى ص (٤٩٣ – ٥١٢) .
(٢) الإنصاف : (٥١٢/٢) .

الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضاً يؤدى إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف وعلى هذا يخرج حذف الواو من (هو) فى نحو قوله :

فبيناه يشرى رحله قال قائل(١) . . . .

فإنه لا يؤدى إلى الالتباس بخلاف حذف التنوين فبان الفرق بينهما)(٢)

ولى بعد طول الجدال فى هذه المسألة تعقيب أوضح به اطمئنانى إلى مذهب الكوفيين وعدم اقتناعى بمزاعم البصريين فيها .

ـ ذلك أن الكوفيين أجازوا ترك صرف ما ينصرف فى الشعر ولم يجوزوه فى سعة الكلام لسبب واحد هو العلمية دون العلة الأخرى تماماً كما يجوز للشاعر أن يصرف الممنوع مع وجود السببين ولم يجد النحاة فى ذلك بأساً

ـ والكوفيون قدموا بين يدى دعواهم شواهد مؤيدة ليست بالشاذة تقطع بصحة ما قالوا به وعلى قول ابن عقيل : إن من حفظ حجة على من لم يحفظ .

ـ والبصريون لما طعنوا فى دعوى الكوفيين قالوا : بأن ذلك رد من أصل إلى غير أصل . مردود عليهم بمثل ما قدم الكوفيون من قوله :

* فبيناه يشرى . . . . *

وقول الآخر :

فبيناه فى دار صدق قد أقام بها(٣) *

وقول الآخر :

* دار لسعدى آذه من هواكا(٤) *

---

(١) شاهد الكوفيين للقياس عليه فى حذف التنوين .

(٢) الإنصاف : (٢/٥١٤) .

(٣) وتمامه : حينا يعللنا وما نعلله الكتاب : (١/١٢) علق عليه الشنتمرى فقال : فسكن ضرورة ثم حذف فأدخل ضرورة على ضرورة وعلته كعلة حذف الياء فى قوله :

* اذه من هواكا . . . . *

حاشية الكتاب : (١/١٢) .

(٤) من شواهد الكتاب ولم يعز لقائل (١/٩) حيث ساقه ضمن ما أنشده من شواهد على : (حذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد يحذف) ولم يعلق عليه الشنتمرى . وهو من الشواهد الشائعة فى كتب النحو مثل : الخصائص (١/٨٩) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (١٥٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٦) . والخزانة : (١/٢٢٧) والفصول الخمسون ص (٢٧٤) .

ووجه ذلك إجراء الياء والواو مجرى الياء والواو المنصوبتين ، والياء والواو المنصوبتان قد يسكنان فى الضرورة إجراء لهما مجرى الياء والواو المرفوعتين اجتزاء بالكسرة عن الياء والضمة عن الواو ومعاملة للضمير المنفصل معاملة الضمير المتصل . ومن ثم فالواو أصلية لا زائدة كما يعتبرها البصريون . وعلى ذلك فإنهم يحذفون رجوعاً إلى أصل لا إلى العكس كما زعم البصريون . ولقد انبرى الأنبارى للرد على البصريين فى هذه المسألة قولهم (يقصد البصريين) : إنما جاز لأنه لا يؤدى إلى التباس (بخلاف ما هنا) قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه لا يؤدى ههنا إلى الالتباس ، لأنك تقول : غزا هو فيكون توكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعل . فإذا حذفت الواو منه التبست الهاء الباقية بالهاء التى هى ضمير المنصوب بأنه مفعول نحو : (غزاه) فإنه يجوز أن لا تعطل حركتها .

والوجه الثانى : أنه يبطل بصرف ما لا ينصرف . فإنه يوقع لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف فى نحو قوله :

* قواطنـــا مكة من ورق الحمى(١) *

وكذلك سائر ما لا ينصرف ، ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه فكذلك ها هنا .

ويسترسل الأنبارى فى دحض مزاعم البصريين مؤيداً لمذهب الكوفيين فى ترك صرف المنصرف فيقول : فإن قالوا : الكلام به يتحصل به القانون(٢) دون الشعر وصرف ما لا ينصرف لا يوقع لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف لأنه لا يلتبس ذلك فى اختيار الكلام ، قلنا : وهذا هو

---

(١) الكتاب : (٨/١) أنشده سيبويه للعجاج فى باب : (ما يحتمل الشعر من صرف ما لا ينصرف) ، يشبهونه بما ينصرف وعلق الشنتمرى عليه فقال فى (قواطنا) : (وصرفها ضرورة) .

انظر : حاشية الكتاب (٨/١ - ٩) وانظر الإنصاف (٥١٩/٢) .

(٢) يعنى : أن قواعد العربية إنما تؤخذ من النثر لا من الشعر للقيود التى يثقل بها كاهل الشاعر من وزن وقافية وروى ولإيجاز المعنى الكثير فى اللفظ القليل .

جوابنا عما ذكرتموه فإنه إذا كان الكلام هو الذى يتحصل به القانون دون الشعر . فترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر لا يوجب لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف فى اختيار الكلام(١) .

وليس الأنبارى وحده هو الذى جابه البصريين منحازاً لرأى الكوفيين فإن أبا الحسن الأخفش وأبا على الفارسى وأبا القاسم بن برهان صححت رواية الكوفيين عندهم . وهم البصريون المشار إليهم فى قوله : فبيناه يشرى . ففضلوا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين وشايعهم من الخالفين ابن مالك وابن هشام(٢) . ورحم الله الشيخ الجليل محيى الدين عبد الحميد فى المحدثين يقول : مختارا مذهب الكوفيين فى مسألة ترك صرف المنصرف . والذى يصح عندنا بعد ما ذكرناه لك من الشواهد العديدة أن مذهب الكوفيين فى هذه المسألة أقوى دليلا من مذهب البصريين . وأن الواجب أن يؤخذ به ويعول عليه .

وأما هذه الردود التى رد بها البصريون فليست إلا مماحكات لا يجوز أن يلجأ إليها العلماء(٣) .

ولو أضفنا إلى ما بسطناه من أمور مقنعة بسلامة رأى الكوفيين ايغال ثعلب فى هذا الرأى والذهاب فيه إلى مدى أوسع فقال ومن معه : بجواز منع صرف المنصرف لوجود علة واحدة فى سعة الكلام . أقول : لو أضفنا هذا إلى ذاك لصح الأخذ برأى الكوفيين بجواز ترك صرف المنصرف لعلة واحدة فى ضرورة الشعر .

* * *

---

(١) راجع رد الأنبارى على البصريين فى : الإنصاف (٢/٥١٤ - ٥٢٠) .

(٢) قال ابن مالك فى تسهيل الفوائد ص (٢٢٤) : (ويمنع صرف المنصرف اضطرارا خلافاً لأكثر البصريين لا اختياراً خلافاً لقوم) .

(٣) راجع معالجة هذه المسألة بكاملها فى : (المفصل فى شرح أبيات المفصل ص ٤٤) ، وما بعدها وتعقيب محيى الدين عليها ص (٤٧) .

حذف التنوين لالتقاء الساكنين

وذلك نحو قول حسان بن ثابت :

لو كنت من هاشم أو من بني أسد … أو عبد شمس أو أصحاب اللوى الصيد
أو بني زهرة الأخيار قد علموا … أو من بني خلفِ الخضر الجلاميد(١)

وهو يريد : (من بني خلفٍ الخضر) . فحذف التنوين لالتقاء النون الساكنة في خلف . باللام الساكنة في (الخضر) تشبيهاً بحروف المد واللين على رأي أكثرهم .

ونحو قول عبد الله بن الزبعرى(٢) :

عمرو الذي هشم الثريد لقومه … ورجال مكة مسنتون عجاف

فحذف التنوين من (عمرو) لالتقاء الساكنين ضرورة .

وغير ذلك أنشد أصحاب الضرائر كثيراً من الشواهد آثرت عدم ذكرها في صلب البحث مكتفياً بذكر طائفة منها بالحاشية جرياً على ما نهجته لنفسي في هذا البحث .

---

(١) ديوان حسان بن ثابت ص (١٣٣ ، ١٤٤) نشر البرتوقي القاهرة سنة ١٩٢٩ م والبيت الثاني جاء في غير ترتيبه من القصيدة التي هجا بها الشاعر نافع بن عياض التيمي وفيها يقول :

لوكنت من بني هاشم أومن بني أسد … أو عبد شمس أو أصحاب اللوا الصيد
أو من بني نوفل أو من رهط مطلب … لله درك لم تهمم بتهديدى
أو في الذؤابة من قوم ذوى حسب … لم تصبح اليوم نكساً ثانى الجيد
أو من بني زهرة الأخيار قد علموا … أو من بني جمع البيض المتاجيد
أو في السراوة من تيم رضيت بهم … (أو من بني خلف الخضر الجلاعيد)

وانظر الشاهد في الكامل : (١/ ١٤٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٠) وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٦٩) .

(٢) قال في مدح هاشم بن عبد مناف الأب الثالث لرسول الله صلى الله عليه وسلم وروايته في لسان العرب (٣٥٣/٢) : (عمر العلى) وعلى هذا لا ضرورة فيه .

انظر في الكامل : (١٤٨/١) وانظر الشاهد في توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ص (٦) والإفصاح ص (٥٦) وما يجوز للشاعر بتحقيق الكمبى ص (٦٤) وموارد البصائر ل (٦٠) والضرائر للألوسى ص (١١٤) .

(٣) ومما أنشده مؤلفو الضرائر في هذا الموضع قول أبي الأسود :

ولقد نال هذا الموضع حقه من تحليل العلماء وتقليب النظر فيه لا سيما أن بعض القراءات وافقته مما جعله جديراً ببسط القول فيه .

فألفيت غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

أراد : ولا ذاكر الله إلا قليلا فحذف لالتقاء الساكنين لا بالإضافة ولولا ذلك جر .

انظر الشاهد فى : توجيه الرمانى ص (٧) وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٦٤) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٥) وموارد البصائر ل (٦٩) والضرائر للألوسى ص (١٢) وفى تعليقه عليه قال الألوسى : وإنما آثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين فى التنكير .

وقال ابن جنى : قرأت على أبى على مما ينشد لامرأة من بنى عقيل وقيل : من بنى عامر تفخر بأخوالها :

جيدة خالى ولقيط وعلى وحاتم الطائى وهاب المئى

يريد : حاتم .

انظر : الإفصاح للفارقى ص (٦٠) وانظر فى ما يجوز للشاعر ص (٦٣ ، ١٢٧) ، والموارد ل (٦٩)والألوسى ص (١١٥) وقال ابن الرقيات :

كيف نومى على الفراش ولما تشمل الشأم غارة شعواء

تذهل الشيخ عن بنيه وتبدى عن حزام العقيلة العذراء

أى وتبدى عن حزام العقيلة : أى وتبدى العقيلة عن حزام .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٥) وقد أنشد البيت الأول وموارد البصائر ل (٦٩) .

وقد روى البيتين بنصبهما وأنشدوا أيضاً قول الرجز :

والله لو كنت لهذا خالصاً لكنت عبداً آكل الأبارصا

يريد : آكلا الأبارص .

انظر : توجيه الرمانى ص (١٧٧) ، والإفصاح ص (٢٦١) ، والموارد ل (٦٩) قال (والكلام لابن جنى) : وإنما جاز حذف التنوين من هذه الأماكن ، وقد كان الوجه تحريكه لالتقاء الساكنين لأنه ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة فكما يحذفن فى التقاء الساكنين فى نحو : وما لقوم ، وقاضى البلد ، ويدعو القوم كذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

راجع النص فى : موارد البصائر ل (٦٩) .

ومن الشواهد التى ذكرت فى هذا الموضع قول الشاعر :

حميد الذى أمج داره أخو الخمر ذو الشيبة الأصلع

أسقط التنوين من حميد على نحو ما ذكرنا والأمج : الحر والعطش كما فى القاموس (أمج) ، وقال الآخر الراجز :

* لتجدنى بالأمير براً *
* وبالقناة ملاعساً مكراً *
* إذا غطيف السلمى فراً *

نص سيبويه فى باب : اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى (١) : على أن حذف التنوين فى بيت أبى الأسود ضرورة والبيت هو :

فألفيته غـــير مستعتب ولا ذاكرَ الله إلا قليلا

وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت (بغير تنوين ذاكرة لم يحذف التنوين استحقاقاً ليعاقب المجرور ، ولكنه حذف لالتقاء الساكنين وهذا اضطرار) .

ووافقه الأعلم فى هذا فقال شارحاً ومفصلا(٢) : حذف التنوين من (ذاكراً) لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده وكان الوجه إضافته .

وفى حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان :

أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك : اضرب الرجل يريد : اضربن .

والوجه الثانى : أن يشبه بما حذف تنوينه من أسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم .

وأحسن ما يكون التنوين للضرورة فى مثل قولك : هذا زيد الطويل لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد يشبه المضاف والمضاف إليه . وقد ناقش المبرد هذا الموضوع فى تضاعيف معالجته لأبيات حسان السالف ذكرها فقال :

= كان يجب أن يقول : إذا غطيف ، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين .
انظر : فيما سبق المصادر والمراجع السابق ذكرها وغيرها من الشواهد التى سكتنا عن إيرادها تحقيقاً .

(١) انظر : الكتاب (٨٢/١) وما يليها .

(٢) المصدر والموضع السابق نفسه . وانظر تعريف ابن الحاجب للتنوين بشرح الرضى على الكافية (٤٠٢/٢) ونصه : (التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل ، وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ، ويحذف من العلم موصوفاً بابن مضافاً إلى علم)
فألقيتـــه غـــير مستعتب . . . . البيت
وقال : ضرورة وقرئ فى الشذوذ : « قل هو الله أحد الله الصمد » .

وقوله :

* أو من بنى خلف الخضر(١) *

فإنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين وليس بالوجه . وإنما يحذف من الحروف لالتقاء الساكنين حروف المد واللين . وهى الألف المفتوح ما قبلها والياء المكسور ما قبلها . والواو المضموم ما قبلها نحو قولك : هذا قفا الرجل ، وقاضى الرجل ، ويغزو القوم . فأما التنوين فجاز هذا فيه لأنه نون فى اللفظ ، والنون تدغم فى الياء والواو وتزاد كما تزاد حروف المد واللين ويبدل بعضها من بعض فتقول : رأيت زيداً فتبدل الألف من التنوين ، وتقول فى النسب إلى صنعاء وبهراء : صنعانى وبهرانى فتبدل النون من ألف التأنيث . وهذه جملة وتفسيرها كثير فلذلك حذف . ومثل هذا من الشعر :

عمرو الذى هشم الثريد لقومه . . . . البيت(٢)

صوابه : (عمر العلى) . وقول آخر :

حميد الذى أمج داره . . . . البيت(٣)

وقرأ بعض القراء : « **قل هو الله أحد . الله الصمد** »(٤) وسمعت عمارة ابن عقيل يقرأ : « **ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون** »(٥) فقلت : ما تريد ؟ فقال : « سابق النهار »(٦) .

ويفهم من كلام أبى العباس المبرد أن التنوين لا يحذف من الحروف مطلقاً لالتقاء الساكنين وإنما ذلك مقصور على حروف المد واللين .

وقد حكى عن القاضى أبى سعيد السيرافى أنه قال : حضرت مجلس أبى بكر بن دريد ، ولم أكن قبل ذلك ، فجلست فى ذيله فأنشد أحد الحاضرين بيتين يعزيان إلى آدم عليه السلام قالهما لما قتل ابنه قابيل هابيل :

---

(١) موضع الشاهد فى أبيات حسان وقد ذكر الشاهد فى صدر هذا الموضع وذكرت الأبيات بالحاشية فيما سبق .

(٢) محل الشاهد فى بيت عبد الله بن الزبعرى وقد ذكرناه فيما سبق بالمتن .

(٣) محل الشاهد فى بيت لامرأة من بنى عقيل وقد ذكرناه فيما سبق بالحاشية .

(٤) الآيتان : ١ ، ٢ من سورة الإخلاص .

(٥) سورة يس بعض الآية ــ ٤٠ .

(٦) انظر النص السابق فى : الكامل (١/١٤٧ – ١٤٨) .

تغـــيرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغـــبر قبيح
تغير كل ذى حسن وطيب وقل بشاشة الوجه المليح(١)

فقال أبو بكر : هذا شعر قد قيل فى صدر الدنيا وجاء فيه الإقواء ؟ فقلت : إن له وجهاً يخرجه عن الإقواء . فقال : ما هو ؟ قلت : نصب بشاشة وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين لا للإضافة فتكون بهذا التقرير نكرة منتصبة على التمييز . ثم رفع (الوجه) وصفته بإسناد (قل) إليه فيصير اللفظ : وقل بشاشة الوجه المليح .

فقال : (ارتفع فرفعنى حتى أقعدنى إلى جانبه)(٢) .

والملاحظ على هذا التخريج أن السيرافى خلصه من ضرورة الإقواء ليقع فى ضرورة حذف التنوين ، ولكنه أعطانا بهذا النص اقتناعه وهو شيخ الشيوخ وإمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه والشعر على نحو ما قرظه به أبو حيان التوحيدى(٣) واقتناع شيخه ابن دريد بجواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة . وقد علق الفارقى على البيتين بقوله(٤) : وأكثر الناس ينشد هذين البيتين برفع الأول وجر الثانى على ظاهر اللفظ ، ويحمله على الإقواء — وهو جائز — إلا أبا سعيد فإنه أنشدهما بالرفع معاً على أن يكون

---

(١) انظر البيتين فى : الإفصاح ص (٦١) ، والأمالى لابن الشجرى : (١/٣٤٥) . والضرائر للألوسى ص (١١٦) .

(٢) أمالى الشجرى : (١/٣٤٥) وانظر النص فى : الضرائر للألوسى ص (١١٥-١١٦)

(٣) انظر ترجمته فى : بغية الوعاة ص (٢٢١) .

(٤) الإفصاح ص (٦١ - ٦٢) والملاحظ أن هذا النص يضع أيدينا على واقعة علمية خطيرة تورط فيها محقق الإفصاح إذ أنه لفتنى إلى أن الكتاب بكل محتواه منقول عن كتاب توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب للرمانى والملاحظ أن الرمانى ت سنة ٣٨٤ هـ ، أما الفارقى فقد توفى فى سنة ٤٨٧ هـ ، والنص المذكور ورد فى باب الهمزة فى الكتابين على اختلاف فى رقم الصفحات فقط ، ونحن لا نستبعد أن يكون النساخ لهم دور فى هذا الخلط ولكن الأمر الذى لا يكاد يصدق أن محقق الكتابين واحد وهو ممن يتصدون للتحقيق العلمى ، فكيف يسوغ له أن يحقق كتاباً واحداً لعلمين مختلفين والتحقيق الثانى تم بعد الأول بسبعة عشر عاماً وما دوره فى التحقيق إذا لم يوثق ما يحقق ويعزو كل قول لقائله . ولو كان فى المجال منفسح لبسطنا القول فى هذه القضية وإنما يكفينا هنا الإشارة والتنبيه .
انظر النص نفسه فى : توجيه الرمانى ص (١١) .

نصب (بشاشة) على التميز ورفع (الوجه) بـ (قل) ونون التقديم والتأخير وحذف التنوين لالتقاء الساكنين . كأنه أراد : (وقل بشاشة الوجه المليح) أى : (وقل الوجه المليح بشاشة) ومثله : قراءة عاصم : « **فله جزاء الحسنى** »(١) على تقدير (فله جزاء) ، ويشايع ابن عصفور سيبويه فى مذهبه من حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة إذ يقول : (فأما قراءة أبى عمرو(٢) : (عزير بن الله) فإنما حذف التنوين لأنه جعل (ابن الله) صفة لعزير . والخبر محذوف ، والتقدير : عزير بن الله إلهنا) .

والعرب تحذف التنوين من العلم الموصوف بابن المضاف إلى العلم لالتقاء الساكنين ، وهما التنوين وباء (ابن) مع كثرة الاستعمال الداعية إلى التخفيف .

فأما حذفه فيما عدا ذلك ، فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين وهو غير جائز إلا فى الضرورة(٣) .

ورفض السيرافى اعتبار حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة يقول (فى باب الضرائر من شرح الكتاب) : وحذف التنوين غير داخل فى ضرورة الشعر ، وإنما ذكرناه للفصل بينه وبين نون (من ولكن) لأن حذفهما لاجتماع الساكنين فى الشعر ضرورة ، وقد رأيت بعض من عمل ضرورة الشعر أدخل فيهما حذف التنوين وليس هو عندى ، كما قال : وكان أبو عمرو يقرأ : « **وقالت اليهود عزير ابن الله** » ويذكر أنه عربى ، وأنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين ، فهذا أبو عمرو يختاره على غيره ويفسره هذا التفسير فكيف يدخل فى ضرورة الشعر ؟(٤) .

---

(١) سورة الكهف آيه ٨٨ ونصها : « وأما من آمن وعمل صالحاً فله جزاء الحسنى وسنقول له من أمرنا يسراً » .

(٢) انظر ترجمته فى : بغية الوعاة (٢/٢٣١) اسمه زيان بن العلاء بن عمار المازنى النحوى المقرئ أحد القراء السبعة كان أعلم الناس بالعربية والقرآن وأيام العرب والشعر ، وهو إمام أهل البصرة فى القراءات والنحو واللغة ت سنة ١٥٤ هـ ، وقيل : سنة ١٥٩ هـ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٦) .

(٤) نقلا عن موارد البصائر ل (٦٩) .

لكن الرمانى يقطع بجواز ذلك فيقول : (وما اختلف أصحابنا أن التنوين يسقط فى ضرورة الشعر لالتقاء الساكنين كما تسقط حروف العلة ، على أنهم قد أجازوا ذلك فى النون الساكنة وهى أقوى من التنوين لكونها فى بعض المواضع أصلا والتنوين أبداً زائداً ، ولأن النون ثابتة فى الخط ولا صورة للتنوين)(١) .

وخلاصة القول فى هذا الباب : أن بعض العلماء يعد حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة ، وبعضهم لا يراه كذلك والسيرافى على الرأس الثانى . هذا مدار البحث .

أما القصة التى وردت عن شعر آدم فإننا نشك فى روايتها ، لأن آدم عليه السلام لا يقول :

* فوجه الأرض مغبر قبيح *

فى شعر ضعيف مفكك ، مثل هذا الشعر .

كما أنا لانعتقد أن جهابذة اللغة يصدقون مثل قصة نسبة الشعر إلى آدم ومنهم السيرافى وابن دريد ، ولا نعرف أن آدم عليه السلام كان يتكلم بلغة قريش قبل الأطوار المعروفة لنا التى مرت بها اللغة . وعليه : فهذه القصة فى رأينا ملهاة تساق للتسلية وسط هذا الفكر الجاد .

حذف النون

من الحرف أو من الاسم أو من الفعل وهو نون وقاية أو علامة إعراب أو علامة تثنية أو جمع

من ذلك حذف نون الوقاية من الحروف : (من) و (عن) و (قد) و (ليت) و (لكن) . مثل قول الأعشى :

وكأن الخمر المدامة م   الإسفنط ممزوجة بماء زلال(٢)

---

(١) توجيه الرمانى ص (٨) وإفصاح الفارقى (النص نفسه) ص (٥٨) .

(٢) ديوان الأعشى ص (٤١) ط ٢ ، وانظر البيت فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٤) ، ولسان العرب مادة (سقط) وروايته كرواية الديوان

وهو يريد : من الإسفنط حيث جمع فيه بين ضرورتين : حذف نون (من) وقطع همزة الوصل وقد اضطر الشاعر لحذف النون لما وليتها لام ساكنة تفادياً لالتقاء الساكنين .

قال السيرافي : (وإنما ألقوها لالتقاء الساكنين ، لأن النون تشبه حرف المد واللين ، وحروف المد واللين تحذف لاجتماع الساكنين) .

ومثله قول المرقش الأكبر :

لم يشج قلبي ملحوادث   إلا صاحبي المتروك في تعلم(١)

يريد : من الحوادث وحذف النون كما سبق ذكره .

---

* وكان الخمر العتيق من الأسفنط *

ولا ضرورة فيه على هذه الرواية ، وموارد البصائر ل (٦٠) وفيه الأسفنط ضرب من الأشربة فارسي معرب قال الجوهري : وقال الأصمعي : هي بالرومية يروى مكان الخمر العتيق من الأسفنط .

(١) انظر الشاهد في : موارد البصائر ل (٦٠) .

ومما ذكر من حذف نون من ونؤثر إيراده هنا جرياً على ما نهجناه قول الآخر :

أبلغ أبا دختنوس مالكه   غير الذى قد يقال م الكذب

وقول أبي صخر الهذلي وهو أموي متعصب لبني مروان :

كأنهما م الآن لم يتغيرا   وقد مر للدارين من بعدنا عصر

وفي احتجاج البصريين على القول في (أفعل) في التعجب : اسم هو أو فعل ذهب الكوفيون على أن أفعل في التعجب نحو : (ما أحسن زيداً) اسم ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، وإليه ذهب أبو الحسن على ابن حمزة الكسائي من الكوفيين الإنصاف : (١٢٦/١) واستدلوا بدخول (نون الوقاية) .

يقول البصريون : ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ، ألا ترى أنك تقول في الفعل : (أرشدني وأسعدني وأبعدني) ولا تقول في الاسم : (مرشدني) ولا (مسعدني) فأما قوله :

* وليس حاملني إلا ابن حمال *

فمن الشاذ الذى لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه ، وإنما دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره من الكسر ، لأن ياء المتكلم لا يكون قبلها إلا مكسوراً ، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة ، فلأن يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى ، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها ، فلو لم يكن أفعل في التعجب فعلا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال .

ومثله قول الآخر فى حذف نون (عن) و (من) :

أيهــا السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى(١)

وهو مما ليس له نظير لاجتماع الحذف فى حرفين ولم نجد مناصاً من إثباته فى المتن لما عزت شواهد هذين الموضعين معاً . وقد ذكره ابن عصفور ونقله عنه الألوسى . قال الألوسى فى هذا الموضـــع : (إذا جرت الياء بمن أو عن وجبت النون حفظاً للسكون لأنه الأصل فيما يبنون، وقد يترك فى الضرورة ، (وأنشد البيت السابق) . ثم أعقبه بقول ابن هاشم : (وفى النفس من هذا البيت شىء لأنا لم نعرف له قائلا ولا نظيراً لاجتماع الحذف فى الحرفين ، ولذلك نسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين ، ولم ينسبه إلى العرف) . وفى التحفة لم يجىء الحذف إلا فى بيت لا يعرف قائله .

ومثله ما نسب إلى حميد الأرقط :

قــدنى من نصر الخبيبين قــد ليس الإمام بالشحيح الملحد(٢)

= اعترض (الكوفيون) على هذا بأن قالوا : نون الوقاية قد دخلت على الاسم فى نحو : (قدنى) و (قطنى) أى حسبى قال الشاعر :

امتلأ الحوض وقــال قطنى مهلا رويداً قــد ملأت بطنى

ولا يدل ذلك على الفعلية ، فكذلك ها هنا .

وما اعترضوا فيه ليس بصحيح ، لأن (قدنى) و (قطنى) من الشاذ الذى لا يعرج عليه فهو فى الشذوذ بمنزلة (منى) و (عنى) ، وإنما حسن دخول هذه النون على (قد) و (قط) لأنك تقول : قدك من كذا وقطك من كذا : أى اكتف به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل . فلذلك حسن دخول النون عليهما ، على أنهم قالوا : (قطى) و (قدى) من غير نون كما قالوا : (قطنى) و (قدنى) قال الشاعر :

قــدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الإمــام بالشحيح الملحد

الإنصاف مسألة ١٥ ج ١ ص (١١٨ - ١٣١) ط ٤ سنة ١٩٦١ م - ١٣٨٠ هـ بتحقيق محي الدين فى الصحاح مادة (ل ح د) نسب البيتان لحميد بن ثور فى اللسان (خ ب ب - قرد د) نسباً إلى حميد الأرقط وهما من الرجز المشطورة كسابقيهما - من شواهد سيبويه (٣٨٧/١) ومشهورين فى كتب النحاة كالكافية والأشمونى . ومعنى البيتين يشير إلى عبد الله بن الزبير وجماعته فإنه خبيب وهو متهم بالشح ومنتهك لحرمة الكعبة حين لاذ بها .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٣) والضرائر للألوسى ص (٦١) .

(٢) الضرائر للألوسى ص (٦١) .

(١) البيت ينسب فى بعض المصادر إلى أبى نخيلة لكن الجوهرى وكتب الضرائر قررت=

يريد : قدني وحذف النون وهى التى تدخل لتسلم الدال على سكونها وذلك لما احتاج إلى الوزن وحرك الدال بالكسر مراعاة للقافية .

قال سيبويه عن قدني وأخواتها(١) : (وسألته رحمه الله (يعنى الخليل) عن قولهم : (قطنى ومنى وعنى ولدنى) ما بالهم جعلوا علامة المجرور ههنا كعلامة المنصوب ؟ فقال : إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات ، لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور ، وكانت النون أولى : لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم ، فجاءوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون . فيخرجوا من علامات الإضمار ، وإنما على أن لم يحركوا الطاء والنونات كراهية أن يشبه الأسماء نحو : يد وهن . وأما ما يحرك آخره فنحو مع ولد كتحريك أواخر هذه الأسماء ، لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر الأسماء فمن ثم لم يجعلوها بمنزلتها فمن ذلك معى ولدى فى مع ولد وقد جاء فى الشعر قدى قال الشاعر :

* قدنى من نصر الخبيبين قدى *

لما اضطر شبهه بحسبي وهنى لأن ما بعد حسب وهن مجرور كما أن ما بعد قط مجرور فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء كما قال : ليتى حيث اضطر (٢) .

ومثال حذف نون الوقاية من البيت قول زيد الخيل :

كمنية جابر إذ قال ليتى   أصادفه وأتلف جل مالى(٣)

= صحة نسبته إلى حميد الأرقط وقد ذكرناه خلافاً لما نهجناه لأنه لا يوجد غيره شاهداً على هذا الموضع سوى بيت آخر لم يعرف قائله فاستغنا ذكره ومعنى قدنى حسبي والخبيبين يروى على التثنية والجمع بقصد عبد الله بن الزبير المكنى بأبي خبيب وأخوه على وجه التثنية وعلى وجه الجمع يقصد به هو وشيعته الكتاب : (٣٨٧/١) ما يجوز للشاعر ص (١٤١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٣) الإنصاف : (١٣١/١) ، الخزانة : (٤٤٩/٢) والضرائر للألوسى ص (٦٢) .

(١) انظر هذا المبحث فى : الكتاب (٣٨٧/١) .

(٢) انظر هذا المبحث فى : الكتاب (٣٨٧/١) .

(٣) الكتاب : (٣٨٦/١) وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١٤٢) وضرائر الشعر =

يريد : ليتني . وقد جوز ابن عصفور حذفها مع ليت في الكلام وعني ومني وقدني جرياً على مذهب البصريين وشكك في مذهب الكوفيين من تجويز النصب والخفض فيما بعد (قد) فقال : (والصحيح ما ذهب إليه البصريون لأنه لا يحفظ (قدى) بحذف النون إلا في ضرورة الشعر)(١) .

ونون الوقاية تلحق (ليت) لمشابهتها الفعل في المعنى والعمل مع عدم المعارضة ، وهو الجر وتوالى الأمثال ومن ثم تلحقها النون إذا اتصل بها ياء المتكلم كما في الفعل ولا تحذف إلا في الضرورة وفي هذا يقول سيبويه : (وقد قالت الشعراء : (ليتى) إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : (الضاربى) والمضمر منصوب)(٢) .

وبصورة عامة فإن حذف نون الوقاية من الحروف السابق ذكرها جائز في ضرورة الشعر باتفاق النحاة على اختلاف مذاهبهم وقد اختار ابن عبد الحليم نخبة من هذه الآراء علق بها على موضع حذف نون الوقاية من ليت عكست اتجاههم وصورت موقفهم حيال هذا المدار .

قال الزمخشري : وقد جاء في الشعر ليتى لأنها منها أى من الأحرف الخمسة التي يجوز حذف النون منها . قال في بعض شرح المفصل : وإنما حذف نون الوقاية في الشعر من ليت لأن ليت من أخوات إن وكما يجوز حذف نون الوقاية من إن في حالة الاختيار يجوز حذفها من ليت في حال الاضطرار والحاصل : أن حذف نون الوقاية من ليت لا يجوز في غير الشعر وفي باقي الحروف الخمسة يجوز الحذف والإثبات في الشعر وغيره . إلا أن الإثبات في إن وأن وكأن ولكن يستويان وفي لعل الحذف أولى من الإثبات .

= لابن عصفور ص (١١٣) ، والخزانة : (٤٤٨/٢) موارد البصائر ل (٦٥) وفيه :

* يروى أصادفه وأعزم جل مالى *

والضرائر للألوسى ص (٧٠) .

(١) ضرائر الشعر ص (١١٤) .

(٢) الكتاب : (٣٨٦/١) .

شاعر مخضرم اسمه زيد الخليل بن مهلهل الطائي أدرك الإسلام وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير (الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٥٥) .

وقال ابن هشام فى المغنى : وهى جائزة الحذف مع إن وأن وكأن ولكن وغالبة الحذف مع لعل وقليلة مع ليت ، وقال فى التوضيح : إنه ضرورة عند سيبويه . وقال الفراء : يجوز اختياراً(١) .

ولما وقع الاضطراب فى كلامهم فى هذا الباب بسط القول فيه .

أما حذف النون التى هى بعض لكن فإن بعضهم قبحه وأغلبهم أجازه فى ضرورة الشعر تشبيهاً له بالياء المحذوفة للتخفيف ومناظرتها لحروف المد واللين . ومثال حذف النون من لكن قول النجاشى (٢) :

ولست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان ماؤك فضل(٣)

أراد : ولكن اسقنى فحذف النون للضرورة .

ذكره سيبويه فى باب ما يحتمله الشعر ، وشرحه الأعلم فقال : (حذف النون من لكن لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين شبهها فى الحذف بحروف المد واللين إذا

---

(١) موا د البصائر ل (٦٥) .

(٢) النجاشى لقب لقيس بن عمرو الحارثى من رهط الحارث بن كعب نسبة إلى الحبشة موطن أمه . من مخضرمى الجاهلية والإسلام هجاء فاحش رقيق الإسلام .

انظر : الخزانة للبغدادى (٢/١٠٦) .

(٣) الكتاب : (١/٩) ، الإفصاح ص (٥٨) ، ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٩٣) ، المبـدة : (٢/ ٢٥٥) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٥) ، موارد البصائر ل (٥٩ — ٦٠) ، الضرائر للألوسى ص (٦٦ ، ٧٩) وفيه : وهو من أبيات للنجاشى الحارثى يخاطب ذئباً وقبله :

فقلت يا ذئب هل لك فى فتى يواسى بلا من عليك ولا بخل
فقال هداك الله للرشد إنما دعوت لما لم يأته سبع قبلى
فلست بآتيه . . . . البيت

وبعده :

فقلت عليك الحوض إنى تركته وفى صفوة فضل القلوص من السجل
فطرب يستموى ذئاباً كثيرة وعدت وكل من هواه على شغل

والأبيات تعرض حواراً بين النجاشى والذئب فيه دعاه إلى المؤاكلة ، واعتذر الذئب لأنها سابقة لم يألفها السباع واكتفى بطلب الماء منه . وفيه من الصفة ما ترى على أن البيت موجود فى ديوان امرئ القيس ص (٣٦٤) .

سكنت وسكن ما بعدها نحو : يغز العدو ويقضن الحق ، ويخش الله ، ولما استعمل محذوفاً نحو : لم يك ولا أدر) .

وقد علل ابن عصفور حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين فقال : (تشبيهاً بالتنوين أو بحروف المد واللين ، ومن حيث كانت ساكنة وفيها غنه ، وهى فضل صوت فى الحرف . كما أن حرف المد واللين ساكن والمد فضل صوت فيه)(١) .

لكن الجوهرى ذكر البيت وعلق عليه بقوله : يريد : ولكن فحذف النون ضرورة وهو قبيح(٢) .

ومهما تختلف الآراء وتتشعب فى هذه المسألة فإن الباحث لا يجد مانعاً من القول : بأن حذف النون من هذه الحروف : من ، وعن ، وقد ، وليت ولكن وهى فى الأربعة الأولى للوقاية من التقاء الساكنين وفى الأخير جزء منها نقول : بأن حذف النون من هذه الحروف لالتقاء الساكنين جائز فى ضرورة الشعر تشبيهاً لها بالتنوين أو بحروف المد واللين وهو مأخوذ من كلام العلماء الذى استعرضناه استخلاصاً لما قلناه(٣) .

واستطراداً فى هذا المبحث ننتقل إلى :

حذف النون من الاسم المثنى — الجمع :

من نحو قول : تأبط شراً(٥) :

همـــا خطتـا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر(٤)

وهو يريد : هما خطتان برواية من رفع (إساراً ومنة) . وذهب الفراء فى قول امرئ القيس :

---

(١) الشنتمرى على شرح الكتاب (١/٩ — ١٠) .

(٢) ضرائر الشعر ص (١١٤) .

(٣) موارد البصائر ل (٦٠) .

(٤) الإفصاح ص (٣٣٨) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٧) وموارد البصائر ل (٦٣) وفيه ذكر للبيت الذى قبله والبيت الذى بعده وشرح للمفردات ، والضرائر للألوسى ص (١١٠) وفيه : والأصل هما خطتان فحذفت نون التثنية للضرورة وهذا على رواية من رفع (إسار وأما على جره فخطتا مضاف إليه وحذفت النون للإضافة ، يقصدأنه فصل بين المتضايفين بأما .

لهـا متنتـان خظـاتا كما أكب على ساعديه النمر(١)

إلى أنه أراد خظاتان فحذف النون مستدلا على ذلك بقول أبي دؤاد الإيادي :

ومتنتـــان خظــــاتان كزحلوف من الهضب(٢)

قال ابن عصفور :

ولا يحفظ شيء من ذلك في كلام العرب إلا ما نسبوه إلى كلام الطير وهو قول الحجلة للقطاة :

* قطا قطا بيضك ثنتا وبيض مائتا *

أي ثنتان ومائتان ، ووجه حذف النون في جميع ذلك التشبيه بما يجوز حذفها منه في فصيح الكلام وهو الموصول(٣) .

وإذا كان هذا الموضع هو حذف النون في المثنى والجمع وقد نسبه بعضهم إلى لغة الطير لا يقاس عليه ولم يرد في فصيح الكلام ما يؤيد الحذف فيه فما بالنا نرجع إلى ما يتوهمه المتوهمون ، ومتى أمكن لإنسان غير سليمان فهم لغة الطير . إنه قد علمها من ربه فهي غير لغة الإنسان فكيف تخضع أساليبها لما يصح أن تستنبط له قواعد ، إذا فرضنا أن مثل هذه الكلمات التي روى فيها حذف النون قد تناثرت ، فليس ذلك بدعاً في أي لغة ، لأنه إذا قويت الأساليب واشتد ساعد اللغة ، وارتفع قدر البلغاء فيها فإن ذلك لا يمنع من وجود جماعة ولو قليلة جداً تخالف في نطقها مراسم اللغة . وكلامها الفصيح ، ولا يمكن أن يتصور العقل البشري أن جميع الناطقين بالضاد في الجاهلية كانوا يتوخون التعبير بأرق العبارات وأوضحها ، فإن ذلك يجاوز قدر فهم البشر . ومن أجل تفاوت الناطقين في القدرة على

---

(١) ديوان امرئ القيس ص (١٤) ، ما يجوز للشاعر ص (١٠١) ، والإفصاح ص (٣٣٩) ، وضرائر ابن عصفور ص (١٠٨) ، والوساطة بين المتنبي وخصومه ص (٥) واللسان : (١٨ /٢٥٤) ، والضرائر للألوسي ص (١١١) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٨) .

(٣) المصدر السابق ص (١٠٨ - ١٠٩) .

(٥) هو ثابت بن جابر بن سفيان الشاعر العداء أحد الشعراء الصعاليك الفتاكين ، له شعر مختار وترجمة في المفضليات والأصمعيات والخزانة : (٦٦/١) .

التعبير الفصيح وجدنا أن جلة الخطباء والشعراء قليلون جداً بالنسبة لأعداد المجتمع الكثيرة فى ذلك الوقت .

ولم لا تكون هناك لغة عامية فى الجاهلية وإن قل الناطقون بها جداً ، ومن هذه اللغة العامية تروى بعض هذه الأمثال فإن الأمثال كثيرة الدوران على ألسنة العامة وبذلك لا يصح وضعها مثالا لا يحتذى فى النطق لما يعتورها من تحريف الناطقين واعوجاج الألسنة .

وقد حذفت النون من الموصول(١) :

نحو قول الأشهب(٢) ابن رميلة :

إن الذى حانت بفلج دماؤهم   هم القوم كل القوم ياأم خالد(٣)

أراد : الذين . أما حذف نون الجمع فإنه لا يكون إلا مع الإضافة أو لتقصير الصلة أو لضرورة الشعر نحو قول عمرو بن امرئ القيس :

الحافظو عورة العشيرة لا   يأتيهم من ورائنا وكف(٤)

---

(١) حذف نون اللذين والذين وكذا اللتين ضرورة عند بعضهم ، ولغة عدد آخرين . وقد استدرك الألوسى على ابن مالك تناقضه مع نفسه فى هذا الموضوع فى التوضيح وشرحه قوله : وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان فى حالة الرفع تقصيراً للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشىء الواحد ، وأنشد للفرزدق ما هو للأخطل :

أبنى كليب إن عمى اللذا   قتلا الملوك وفككا الأغلالا

ومن شواهد حذف نون اللتان :

هما اللتا لو ولدت تميم   لقيل فخر لهم صميم

ويمضى الألوسى فيقول : والعجيب من ابن مالك بعد أن قال فى (التسهيل) : إنه يجوز حذف النون قال فى شرحه : إن حذف النون من (هما اللتا) ضرورة ، الضرائر ص (٦٨-٦٩) ولا نرى داعياً لهذا التنظير ما دامت الأمثلة لم ترد فى فصيح الكلام ، وكيف نبنى قاعدة على أمر مرهوم وهو لغة الطير ؟

(٢) شاعر مخضرم : أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم . ترجم له ابن سلام ص (٥٨٥) ، والبغدادى ص (٥٠٩) .

(٣) الكتاب : (٩٦/١) ، والعدة : (٥٧/٢) ، وروايته : (وإن الذى) ، والإفصاح ص (٣٠١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٩) ، وموارد البصائر ل (٦٤) والضرائر للألوسى ص (٦٩) .

(٤) الضرائر للألوسى ص (٧١) وعمرو جد عبد الله بن رواحة . مات عمرو فى الجاهلية ولم يدرك الإسلام .

حذف النون ضرورة على رواية من نصب عورة . وحذفها للإضافة على رواية من خفضها . وقد ذكر الألوسى أن رواية النصب بحذف النون ضرورة مستقبحة فقال :

(وهذه من الضرائر المستقبحة)(١) مستأنساً بقول ابن السراج فى (الأطوال) : وقد أجازوا رأيت الضاربى زيداً ، وليس ذلك بحسن ، وإنما جواز ذلك على أنك أردت النون فحذفتها لطول الاسم كما تقول : الذى ضربت زيد فتحذف الهاء من ضربته ، وأنت تريدها . وحذف النون من الضاربين والضاربيْن مع الإعمال قبيح ، وذكر البيت المتقدم . قال : ولو جروا لكان الجيد الصواب(٢) .

وقد عقب ابن عبد الحليم على ما جاء فى تسهيل ابن مالك من قوله : إنها تسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير الصلة ، وربما سقط اختياراً قبل ألف ساكنة غالباً . عقب ابن عبد الحليم مفصلا ما أجمل ابن مالك فقال : أما الأخير فكقوله تعالى : « **واعلموا أنكم غير معجزى الله** » (٣) فيمن قرأ بنصب الجلالة . وأما الحذف لتقصير الصلة ، فكقولك : الضاربو زيداً . وأما الحذف للضرورة فكقول الشاعر :

ولسنا إذا تأبون سلماً بمذعنى ... لكم غير أنا إن نشأ لم نسالم

أراد : غير مذعنين لكم(٤) .

حذف النون من الفعل :

وهى علامة رفع .

نحو قول الراجز مؤنباً زوجته :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى ... وجهك بالعنبر والمسك الزكى(٥)

---

(١) المصدر السابق نفسه . (٢) الضرائر ص (٧١ – ٧٢) .

(٣) سورة التوبة بعض آية : ٢ .

(٤) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٦٤) ولم يعز الشاهد السابق لقائل .

(٥) الخصائص : (٣٨٨/١) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٠) ، لسان العرب مادة (ردم) ولم يعز لقائل ، والخزانة : (٥٢٥/٣) ، وشواهد التوضيح والتصحيح ص (١٧٣) ، والألوسى ص (١٣٥) .

أراد : تبيتين تدلكين ، فحذف النون ضرورة .

ونحو قول طرفة بن العبد مخاطباً قبرة مغرورة بصفاء الجو لها :

يا لك من قـبرة بمعمـر خلا لك الجو فبيضي واصفري

ونقـري ما شئت أن تنقري قـد رفع الفخ فـماذا تحذري

* لا بد يوماً أن تصـادى فاصبري(١) *

أراد : (ماذا تحذرين) فحذف النون ضرورة وهي علامة رفع . ومن أقوال النحاة في هذا الموضع (حذف النون) بغير ناصب ولا جازم ما ذكره في الخصائص من قول ابن جني في باب ما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور : سألت أبا علي رحمه الله تعالى عن قوله :

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي . . . . البيت

فخضنا فيه واستقر الأمر على أنه حذف النون من تبيتين كما حذف الحركة للضرورة في قوله :

فاليوم أشرب غير مستحقب . . . . البيت(٢)

كذا وجهته معه . فقال لي : فكيف تصنع بقوله : تدلكي ؟ قلت : نجعله بدلا من تبيتي أوحالا فتحذف النون كما حذفها من الأول فاطمأن الأمر على هذا .

وقد يجوز أن تكون (تبيتي) في موضع النصب بإضمار أن في غير الجواب كما في بيت طرفة بن العبد البكري أيضاً :

لنـا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصما(٣)

وقد ذكر ابن عصفور أن من الضرائر : حذف النون الذي هو علامة للرفع في الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم تشبيهاً لها بالضمة من حيث كانتا علامتي رفع وأنشد بيتاً لأيمن ابن خزيم فيه :

---

(١) عزاه الدكتور محمد عيد لطرفة ولم أقف له على أثر في كتب الضرورة ولا في الديوان النحو المصفى ص (٨٣) .

(٢) وتمامه : إثمـا من الله ولا واغل والبيت لامرئ القيس من قصيدة يستعرض فيها صور انتقامه من بني أسد قتلة أبيه . وقد سبق لنا ذكر البيت ومناقشته .

(٣) الكتاب : (٤٢٣/١) ، الإفصاح ص (١٨٤) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٥) ، وراجع الخصائص فيما سبق (٣٨٨/١) ط دار الكتب .

• وإذ يغصبو . . . .(١) •

ورجزا لآخرين من قول الراجز :

• وتبيتى تدلكى . . . . •

ومما أنشده الفارسى فيه :

• ما يغرسوها شجراً . .(٢) •

ومما أنشده ابن جنى وفيه :

• ثم تقولى اشتر . . . .(٣) •

ثم قال :

ألا ترى أن النون قد حذفت من : يغصبون ، وتبيتين ، وتدلكين ويغرسون ، وتقولين لغير ناصب ولا جازم كما فعل بالحركة فى (أشرب) من قوله :

فاليوم أشرب غير مستحقب . . . . البيت

ولا يحفظ شىء من ذلك فى الكلام إلا ما جاء فى حديث أخرجه مسلم فى قتلى بدر حين قام عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم . . . الحديث فسمع عمر قول النبى صلى الله عليه وسلم فقال :

(يا رسول الله ، كيف يسمعوا ، وأنى يجيبوا وقد جيفوا)(٤) .

فحذف النون من (يسمعون) و (يجيبون)(٥) .

وقد اعتبر ابن مالك هذا الحذف ونظيره لمجرد التخفيف وليس للضرورة.

---

(١) كان أبوه صحابياً راوياً للأحاديث . والبيت الذى منه الشاهد :

وإذ يغصبوا النـاس أموالهم إذا ملكوهم ولم يغصبوا

ضرائر الشعر ص (١٠٩ - ١١٠) .

(٢) من قول الآخر الذى أنشده الفارسى :

والأرض أورثت بنى آدمـا ما يغرسوهـا شجراً أيامـا

ضرائر الشعر ص (١١٠) ، والضرائر للألوسى ص (١٢٦) .

(٣) من قول الآخر الذى أنشده ابن جنى :

تسلأ كل مرة نحيين وإنما سلأت عكـ ـتين ثم تقولى اشترى لى قرطين

ضرائر الشعر ص (١١٠) واللسان مادة : (عكك) .

(٤) راجع الحديث فى : صحيح مسلم (٢٢٠٣/٤) .

(٥) راجع ضرائر الشعر لابن عصفور فيما سبق ص (١٠٩ - ١١١) .

قلت : (حذف نون الرفع فى موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت فى الكلام الفصيح نثره ونظمه)(١) . وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه ، وذلك أن النون نائب عن الضمة . والضمة قد حذفت لمجرد التخفيف ، كقراءة أبى عمرو بتسكين راء : « يشعركم »(٢) و « يأمركم »(٣) « ينصركم »(٤) . فلو لم تعامل النون بما عوملت به الضمة من الحذف لمجرد التخفيف لكان فى ذلك تفضيل النائب على المنوب عنه(٥) .

ويمضى ابن مالك فى التدليل على ما ذهب إليه من كون حذف نون الرفع فى المضارع لمجرد التخفيف فيقول : ومن حذف النون لمجرد التخفيف ما رواه البغوى من قول النبى صلى الله عليه وسلم : (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا)(٦) .

وما ذكره أبو الفرج(٧) فى جامع المسانيد من قول وفد عبد القيس :

---

(١) دلل على ثبوته فى النثر بقول عقبة بن عامر للنبى صلى الله عليه وسلم (إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا) ، وسؤال بعض الأصحاب لعائشة رضى الله عنها عن الركعتين بعد العصر : (بلغنا أنك تصليهما) ، وقول مسروق لعائشة رضى الله عنها : (لم تأذنى له) يعنى حسان رضى الله عنه .
والأصل (فيما سبق) لا يقرونا – تصليهما – تأذنين له .

(٢) من قوله تعالى : « قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون » (سورة الأنعام الآية : ١٠٩) .

(٣) من قوله تعالى : « وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) . (سورة البقرة الآية : ٦٧) .

(٤) من قوله تعالى : « وإن يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده » . (سورة آل عمران الآية : ١٦٠) .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص (١٧٠ – ١٧٢) .

(٦) أورده مسلم الحديث فى صحيحه مغايراً لما نقله ابن مالك عن البغوى :
(لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا) وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه صحيح مسلم كتاب : (الإيمان) .

(٧) المقصود : أبو الفرج الجوزى صاحب الكتاب المشهور : (جامع المسانيد) ؛ وقد أعرب شواهده تلميذه أبو البقاء العكبرى النحوى فى كتابه : (إعراب الحديث النبوى) .
راجع : فيما سبق أبو البقاء العكبرى النحوى وتحقيق مخطوط (إعراب الحديث النبوى) رسالة ماجستير للباحث .

(وأصبحوا يعلمونا كتاب الله) ومن استعمال هذا الحذف فى النظم قول أبى طالب :

فإن سر قوما بعض ما صنعتمو ستحتلبوها لاقحاً غير باهل (١)

ومثله قول الراجز :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى . . . . البيت

والأمر فى حذف هذه النون (نون الرفع) من المضارع دون ناصب ولا جازم قد أضحى جلياً بعد استعراض هذه الطائفة من أقوال النحاة ولنا أن نقول : إن النون تحذف فى هذا الموضع للتخفيف منحازين إلى رأى ابن مالك مطمئنين إلى توجيهاته . ولم نجد فيما ذهب إليه غيره من النحاة من محاولات لاعتبار هذا الحذف ضرورة إلا تحقيقاً لما قاله ابن مالك : من أن هذا الحذف لمجرد التخفيف بغض النظر عما ذكره من تعليل للمسألة ومنه :

حذف نون التوكيد الخفيفة الداخلة على الفعل دون أن يلقاها ساكن :

وقد أنشدت كتب الضرائر الشاهد التالى فى هذا الموضع نقلا عن نوادر أبى زيد وهو مصنوع نسب لطرفة :

أضرب عنك الهموم طـارقهـا ضربك بالسوط قونس الفرس (٢)

ذهب بعضهم إلى أن حذف النون هنا لالتقاء الساكنين (٣) وبعضهم رأى أن حذفها من قبيل التخفيف . وقد بدا ذلك فى تعقيب ابن عصفور على

---

(١) ورد البيت فى سيرة ابن هشام برواية مخالفة :

فإن نك قوماً نتئر ما صنعتم وتحتلبوهـا لقحة غير باهل

وعلق ابن هشام بقوله : نتئر : نأخذ بثأرنا منكم ، ويروى نبتئر : أى ندخر حتى ننتصف منكم . يقال : ابتأرت الشيء : إذا خبأته وادخرته . واللقحة : الناقة ذات اللبن ، والباهل : الناقة التى لا صرار على أخلافها فهى مباحة الحلب .

(٢) الخصائص : (١/١٢٦) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١١) ، مغنى اللبيب ص (٦٤٢) ، موارد البصائر ص (٦٧) ، الضرائر للألوسى ص (١٠٠) .

(٣) هذا هو مذهب ابن خروف وقد نص عليه الألوسى بقوله : قد تحذف نون التوكيد من الفعل لالتقاء الساكنين كقول الأضبط بن كريع :

ولا تهين الفقـير علك أن تركع يوماً والدهر قـد رفعه

والأصل : لا تهينن الفقير فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلا عليها لكونها من المفرد المذكر ، ورواه الجاحظ فى كتاب : (البيان والتبيين) ، (لا تحقرن الفقير) رواه غيره (ولا تعاد الفقير) ، فلا شاهد فيه ، فإن لم تلاق النون ساكناً فلا تحذف إلا للضرورة . الضرائر

البيت بقوله : قال ابن خروف : إنما جاز ذلك على التقدم والتأخير ، فتوهم اتصال النون من (اضربن) بالساكن بعده . والصحيح أنه حذفها تخفيفاً لما كان حذفها لا يخل بالمعنى وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دليلة عليها ، ويدلك على صحة ذلك قول الشاعر . . . (ذكر أبياتاً أنشدها الجاحظ (١) والفارسي (٢)) وقد ورد فيها فعل الأمر محرك الآخر بالفتحة فقال : إنه لا يمكن أن يقال : إنها حذفت على توهم اتصالها بساكن . ثم أورد شاهداً أنشده أبو زيد في نوادره . وهو مما ينسب لعلى بن أبي طالب كرم الله وجهه :

في أي يومى من الموت أفر　　　أيوم لم يقـدر أم يوم قـدر

يريد : لم يقدرن . ودخلت النون على الفعل المنفى بلم كما دخلت عليه في قول أبي حبناء النفعي(٣) :

ص (٩٩ — ١٠٠) والبيت مختلف في وزنه . أمن المنسرح أم من الخفيف . فالعيني يرى أنه من الخفيف وعليه يكون آخر نصفه الأول (الراء) من تركم والدماميني ومن شايعه يرى أنه من المنسرح لكنه دخل في أوله الخرم بعد خبنه فصار على وزن فاعلن وهذا جائز عند بعضهم وممتنع عند الخليل وعليه يكون آخر نصفه الأول (أن) من أن تركم بدلالة الأبيات التالية :

وصل حبال البعد إن وصل الحبـ　　　ـل واقص القريب إن قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به　　　من قر عينـاً بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه : إنه من الخفيف خطأ حاشية الألوسي ص (٩٩ — ١٠٠) ونلاحظ أن رأى الألوسي في هذا الموضع ينسجم مع ما قاله ابن عصفور إذ الحذف وقع في الشاهد الذي أنشده أبو زيد من غير أن يلقاها ساكن لمجرد التخفيف على نحو ما فعل ابن عصفور .

(١) أنشد في البيان والتبيين (٢/ ١٨٧) :

خلافاً لقولى من فيالة رأيه　　　كما قيل قبل اليوم خـالف تذكرا

يريد : (خالفن) وقد أثبته المحقق (خالف لتذكرا) وعليه فلا شاهد فيه .

(٢) أنشد الفـارسي :

إن ابن أحوص معروف فبلغه　　　في سـاعديه إذا رام العلا قصرا

يريد : فبلغنه . رواه ابن جني في المحتسب : (١/١٩٦) ، (معروفاً فبلغه) وقال : أراد فبلغه ثم نقل الضمة من الهـاء إلى الغين فصار : فبلغه ، ثم حرك الهـاء بالضم وأقر ضمة الغين فصار بلغه . وعليه فلا شاهد على ما ذكر ابن عصفور .

وقال ابن عصفور : ألا ترى أن النون من (خالفن) و (بلغنه) . . لا يمكن أن يقال : (إنها حذفت على توهم اتصالهـا بساكن) . ضرائر الشعر ص (١١٧) .

(٣) لم نعثر له على ترجمة واضطررت إلى إثبات بيته في المتن توضيحاً للمسألة . وبيته مشهور في كتب النحو يصف فيه إناء اللبن .

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخاً على كرسيه معمما

ثم قال : ولا يجوز مثل ذلك فى سعة الكلام إلا شاذاً نحو قراءة أبى جعفر المنصور : « ألم نشرح لك صدرك » فتح الحاء (١) . وفى هذا إشارة إلى حذف النون من البيت الأخير . وفى كل ما ذكر من أمثلة نجد الفتحة دليلا على حذف النون . ورأينا فى هذا : أن هذه الفتحة ليست دليلا قاطعاً على أن هناك نوناً للتوكيد قد حذفت . لأن الأمر يجوز توكيده بالنون ، والمضارع المنفى لا يؤكد كما عرف فى قواعد اللغة . ولماذا لا يدخل مثل هذا فى باب إبدال حركة من سكون ، أو حركة من حركة ؟

ومنه :

حذف نون (يكن) ضرورة :

نحو قول حسيل بن عرفطة :

لم يك الحق على أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر (٢)

غير الجـدة من عرفانهـا خرق الريح وطوفان المطر

يريد : لم يكن الحق . وحذف النون للضرورة .

وقول خنجر بن صخر الأسدى :

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم (٣)

فحذف النون من (تكن) ضرورة .

وقد استقبح بعض النحاة مثل هذه الضرورة ، وذلك لأن جواز حذف النون من (يكن) مشروط بالجزم بالسكون وعدم الاتصال بضمير ولا بساكن

---

(١) راجع : فيما سبق ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١١ – ١١٣) .

(٢) ورد الشاهد فى نوادر أبى زيد ص (٧٧) ، والخصائص : (١/٩٠) ط دار الكتب المصرية ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٥) وروايته :

* قـد تعفى بالطلل . . . . *

وهذا ما لا يتمشى مع قافية البيت الثانى ، وفى موارد البصائر : (سوى أن هاجه) ل (٦٢) ، والضرائر للألوسى ص (١١٨) وفى جميع ذلك نسب الشعر إلى حسيل بن عرفطة الجاهلى .

(٣) انظر : شواهد التوضيح ص (١٧٦) ، وموارد البصائر ص (٦٢) ، والضرائر الألوسى ص (١١٨) والبيت فيها منسوب إلى ابن صخر الأسدى .

نحو قوله تعالى : « ولم أك بغياً »(١) والنون فى الشاهدين محذوفة مع الاتصال بالساكن وهو لام التعريف ، وقد قال ابن السراج فى الأصول قالوا : (لم يكن الرجل لأن هذا موضع تحرك فيه النون ، والنون إذا وليها الألف واللام لم تحذف إلا أن يضطر إليه شاعر فيجوز ذلك على قبح واضطرار)(٢).

وفى هذا يقول ابن مالك — معللا حذف النون من قول أم حارثة للرسول صلى الله عليه وسلم : (فإن يك فى الجنة أصبر وأحتسب ، وإن تكن الأخرى ترى ما أصنع)(٣) والأصل : يكون . ثم جزم فصار يكن ، ثم حذفت نونه لكثرة الاستعمال فصار : يك . ويمضى ابن مالك قائلا : وهذا الحذف جائز لا واجب .

كذلك جاء الوجهان فى كتاب الله تعالى نحو : « ولم يك من المشركين(٤)» « ولم يكن جباراً عصياً (٥) » .

فلو ولى الكاف ساكن عادت النون نحو : « لم يكن الله »(٦) .

ولوجوب عود النون قبل الساكن لم يجىء الفعلان فى الحديث المذكور بالحذف بل حذفت نون الأول لعدم سكون ما بعده ، وثبتت نون الثانى لإيلائه ساكناً ، ولا يستصحب (يستحب) الحذف قبل ساكن إلا فى ضرورة كقول الشاعر :

---

(١) سورة مريم بعض آية : ٢٠ ونصها : « قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أك بغياً » .

(٢) نقلا عن الضرائر للألوسى ص (١١٨ — ١١٩) .

(٣) ورد الحديث فى باب المغازى من صحيح البخارى باب فضل من شهد بدراً (فإن يكن فى الجنة) أما ما رواه مالك فوجود بالهامش .

(٤) سورة النحل آية : ١٢٠ والنص : « إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله حنيفاً ولم يك من المشركين » .

(٥) سورة مريم آية : ١٤ والنص : « وبرا بوالديه ولم يكن جباراً عصياً » .

وقد تحقق الوجهان — الحذف والإثبات — فى الآيتين مما يدل على جواز ذلك .

(٦) سورة النساء آية : ١٣٧ ونصها : « إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا » .

فإن لم تلك المـــرآه . . . . البيت(١)

واستدرك الألوسي على ابن جني ما نص عليه في هذه المسألة وهو لشيخه أبي علي وقد نسبه إلى نفسه قوله : وقال ابن جني في (سر الصناعة) : أنشد قطرب وقرأناه على بعض أصحابنا يرفعه إليه :

لم يك الحق سوى أن هـــاجه   . . . . البيت(٢)

أي : لم يكن الحق .

وكان حكمه إذا وقعت النون موقعاً تحرك فيه فتقوى بالحركة أن لا تحذفها، لأنها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين إذ كن لا يكن إلا سواكن. وحذف النون من يكن أقبح من حذف التنوين ، ونون التثنية والجمع . لأن النون في يكن أصل وهي لام الفعل ، والتنوين والنون زائدتان فالحذف فيهما أسهل منه في لام الفعل .

وحذف النون من يكن أيضاً أقبح من حذف نون (من) في قوله :

« غير الذي قد يقال م الكذب(٣) »

أي : (من الكذب) لأن يكن أصله : يكون . حذفت منه الواو لالتقاء الساكنين فإذا حذفت منه النون أيضاً لالتقاء الساكنين أجحفت به لتوالي الحذفين لا سيما من وجه واحد عليه .

هذا قول أصحابنا في هذا البيت ، وأرى أنا شيئاً آخر غير ذلك وهو : أن يكون جاء بالحق ، بعدما حذف النون من يكن فصار يلك مثل قوله : « ولم تلك شيئاً » (٤) فلما قدره يلك جاء (بالحق) بعدما جاز الحذف في النون

---

(١) راجع : البحث التاسع والخمسين في توجيه حذف النون من قول من قال : فإن يلك ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص (١٧٤ – ١٧٦) .

(٢) إشارة إلى بيت حسيل بن عرفطة وقد سبق ذكره في صدر هذه المسألة .

(٣) إشارة إلى قول الشاعر :

أبلغ أبا دختنوس مالكه   غير الذي قد يقـــال م الكذب

وأبو دختنوس : لقيط بن زرارة التميمي ، ودختنوس : اسم ابنته وكان مجوسياً . ارجع إلى الشاهد في الصحاح (الك) ، والخصائص : (٣١١/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٤) وقد سبق ذكر البيت .

(٤) سورة مريم آية : ٩ ونصها : « قال كذلك قال ربك هو علي هين وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً » .

وهى ساكنة تخفيفاً فبقى محذوفاً بحاله فقال : (لم يك الحق)(١) وهنا يستدرك الألوسى على ابن جنى وقليلا ما يعلق أو يستدرك وحتى هو فى هذه المرة لم يقم البرهان الواضح على ادعاء ابن جنى مكتفياً بالاتهام ومعرضاً عن توضيح الدليل . تأمل تعقيبه بعد كلام ابن جنى مباشرة قال : وهذا كلامه .

ولا يخفى أن تعليله يقتضى قياس هذا الحذف (أهذا صحيح ؟) ويمضى فيقول : (وهذا الذى ادعاه لنفسه هو لشيخه أبى على (فى المسائل العسكرية) قال فى آخرها بعد إنشاد البيت : إن قلت فيه إن الجزم لحقه قبل لحاق الساكنين واجتماعه معه فكأن الساكن قد مضى فى الحرف ، ونظير هذا إنشاد من أنشد :

فغض الطرف . . . . البيت

حرك الساكن الأول فلحق الساكن الثانى ، وقد مضى الحرف بالفتح للساكن الأول ، فكذلك لحق الساكن ، وقد مضى الحذف فى الحرف ، وإن شئت قلت : إن الحركة هنا كانت لالتقاء الساكنين لم يعتد بها وكان الحرف فى نية سكون فكما كان يحذفها ساكنة كذلك يحذفها إذا كانت فى نية السكون . . . انتهى كلامه(٢)) .

والحق أننى لم أتبين وجهاً للمناظرة بين ما قاله ابن جنى وما قال شيخه على أن ابن جنى نسب صور كلامه إلى أصحابه وما نسبه إلى نفسه هو مجىء الشاعر بكلمة الحق بعد الحذف الأول حتى لا يقع فى حذفين متواليين فيزداد الأمر قبحاً (حذف الواو والنون) وهو ما لا ألمحه فى قول شيخه أبى على بعد ذلك .

ورب شبهة قد تنشأ من طول الحديث حول هذه المسألة ، لا سيما أن نفراً من النحاة غير قليل نحى عليها بالفتح كما أسلفنا طرفاً من ذلك : كون حذف النون جائزاً فى النثر كما هو جائز فى الشعر قد يخرج هذا الموضع عن حد الضرورة ويبعدها عن الاضطرار ، لا سيما وأن ذلك وارد فى الذكر

---

(١) انتهى كلام ابن جنى ونقله الألوسى عن سر صناعة الإعراب ص (١١٩) من الضرائر .
(٢) الضرائر ص (١١٩ — ١٢٠) .

الحكيم(١) والمأثور من أقوال الصحابة فى حضرة النبى صلى الله عليه وسلم(٢).

وينبرى ابن عصفور لإزالة هذا اللبس بقوله :

فإن قال قائل : لم زعمت أن حذف نون (لم يكن) ضرورة وهى تحذف فى فصيح الكلام . قال الله تعالى : « **خلقتك من قبل ولم تك شيئاً** »(٣)

فالجواب أن نقول :

إن العرب إنما تحذفها فى الكلام إذا لم يكن بعدها ساكن ، لأنها إذ ذاك تكون ساكنة — تشبه الواو فى (يغزو) ، والياء فى (يرمى) والألف فى (يخشى) فى السكون وفى أنها فضل صوت وهو المد فأجروها لذلك مجراها فى الحذف للجازم ، وأما إذا كان بعدها ساكن فإنها إنما تحذف لالتقاء الساكنين ، إذ لو لم تحذف لالتقاء الساكنين لوجب تحريكها ، وإذا تحركت لم تشبه الياء ولا الواو ، ولا الألف ، وإذا لم تشبهها لم يحذفها الجازم(٤) .

وعلى هذا التحليل المبين يكون حذف النون إذا لم تشبه حروف المد واللين من قبيل الضرورة .

ويبدو من تردد بعض العلماء فى التصريح بحسن الضرورة وإعلان بعضهم عن قبحها أن هذا المدار من المسائل التى تحفظ ولا يقاس عليها وإلى مثل ذلك اهتدى ابن عبد الحليم بعد عرضه لآراء العلماء حول بيت للمتنبي(٥) ارتكب فيه حذف النون وبعدها ساكن (الـ) .

قال الواحدى : (كان ينبغى ألا يحذفها ، ولكن يعتد بالحركة فى النون لما كانت غير لازمة ضرورة ثم قال : وفيه قبح من وجه آخر وهو أنه حذف النون مع الإدغام من قوله : (فليك التبريح) وهذا لا يعرف ، لأن

---

(١) من قبل قوله تعالى : « ولم يك من المشركين » « ولم تك شيئاً » . . . إلخ .

(٢) وحديث أم حارثة رضى الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم :
(فإن يك فى الجنة أصبر واحتسب ، وإن تكن الأخرى ترى ما أصنع) .

(٣) سبق ذكرها .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور . ص (١١٥ — ١١٦)

(٥) البيت هو :

جللا كما بى فليك التبريح أغذاء ذا الرشاء الأغن الشيح

من قال فى بنى الحارث : بلحارث ، لم يقل فى بنى النجار : بلنجار إلا أن يكون حذف النون من قبل (على رأى ابن جنى)(١) ثم جاء بالمدغم بعد) .

وقال أبو على المظفر : (إن أبا الطيب أخطأ فى ذلك ، وليس منه ما ليس للمولد سلوكه ، والواجب أن يتجنب ما سلكه من هذه الضرورة .

ويختم ابن عبد الحليم هذا الفصل معقباً بقوله : وظهر من هذا أن هذا الفصل (حذف النون من يكن للضرورة) مما يحفظ ولا يقاس عليه)(٢) .

وبعـــد : فإن الباحث فى أسباب حذف النون بصفة عامة يمكنه استخلاص ما يأتى :

١ ـ أن حذف النون للضرورة يقع تشبيهاً للنون بالتنوين أو بحروف المد واللين من حيث كانت ساكنة وفيها غنة وهى فضل صوت فى الحرف . كما أن حرف المد واللين ساكن والمد فضل صوت وفى التنوين غنة ومن ثم يسوغ حذف النون فى الشعر تشبيهاً للنون بالتنوين أو بحروف المد واللين لأن حذفهما جائز لسهولته .

٢ ـ استقبح بعض النحاة حذف النون من (يكن) باعتبارها أصلا فهل لام الفعل ليست كالتنوين أو حرف المد واللين ؟ . ومثل هذا يقال عن حذفها من : من ، وعن ، وقدنى ، وقطنى ، واعتبروا مجيئه فى السعة شاذاً .

٣ ـ وعلى العكس من ذلك اعتبروا حذف نون التأكيد الخفيفة الداخلة على المضارع من قبيل التخفيف لما كان حذفها لا يخل بالمعنى ، وكانت الفتحة التى فى الحرف قبلها دليلا عليها .

٤ ـ وجوزوا حذف نون الرفع من الأفعال المضارعة لغير ناصب ولا جازم تشبيهاً لها بالضمة من حيث كانتا علامتى رفع على حين عدها بعضهم لغة استئناساً بأقوال الصحابة من مثل قول عقبة بن عامر لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنك تبعثنا فننزل بالقوم فلا يقرونا) على نحو ما سلف الكلام فيه .

---

(١) قال ابن جنى فى النص السابق بالحذف من قبل حتى لا يجتمع حذفان على موضع واحد حذف الواو من يكون ، وحذف النون منها .

(٢) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٦٢ ـ ٦٣) .

٥ ــ أما حذف النون من التثنية والجمع دون أن يكونا موصولين أو مضافين فذلك مما لم يرد فى سعة الكلام وفى ذلك قال ابن عصفور : ولا يحفظ شىء من ذلك فى كلام العرب إلا ما نسبوه إلى كلام الطير وهو قول الحجلة للقطاة :

قطا قطا ، بيضك ثنتا وبيضى مئتا

أى : ثنتان ومئتان(١) .

٦ ــ لا داعى للخلط بين (يكن) إذا كان ما بعدها متحرك (ويكن) إذا وليها ساكن فإن الأولى تحذف نونها جوازاً فى السعة من غير ضرورة وقد وردت محذوفة . أما الثانية فإنها لا تحذف إلا فى الضرورة ويعد حذفها شاذاً وهذا ما نجده واضحاً فى كتب النحو . وبهذا يصفو المقام . ونعتقد أن انعدام التحديد هو الذى أطال النقاش بين العلماء .

قصر الممـــدود :

هل يجوز قصر الممدود فى ضرورة الشعر ؟

وهل وقف النحاة من هذه القضية موقفهم من مد المقصور ؟ الأمر الذى يمكن إجماله بادئ ذى بدء إجابة على ما تقدم أنه إذا كان الكوفيون ونفر قليل من البصريين قد جوزوا مد المقصور ، فإن قصر الممدود أمر متفق عليه من البصريين والكوفيين بإجماع .

ولهم فى هذا الموضع تبريرهم المستحسن من رد الممدود إلى أصله بحذف الحرف الزائد منه نحو قول السموءل بن عادياء(٢) :

بنى لى عادياً حصناً حصينا إذا ما سامنى ضيم أبيت (٣)

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٩) .

(٢) شاعر جاهلى من شعراء اليهود من أهل تيماء كما فى طبقات ابن سلام ص (٢٧٩) .

(٣) ديوان السموءل ص (١٧) بتحقيق عيسى سابا . ط بيروت سنة ١٩٥١ م ، وفى الصحاح مادة (عدا) قال الجوهرى : قصر عادياً وهو ممدود ، وفى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٧) ، وفى اللسان (عدا) والبيت ينسب للمرادى . وإليه عزاه صاحب موارد البصائر ل (٥٩) .

يريد : عـادياء .

وشواهد هذا الباب أكثر من أن تحصى(١) غير أن هناك أقوالا للعلماء حول المحذوف من هذا الاسم أهو الهمزة أم الألف ؟ وهل الحذف يقع فى جميع حالات الاسم أو فى حالة بعينها ؟ وغير ذلك مما نرى أنه جدير بالتسجيل والمناقشة .

وعن التساؤل الأول يجيب ابن عصفور معلقاً على شواهد أنشد أبياتها (٢) قصر فيها الممدود بقوله :

فـ (البطحا)(٣) و (ورا)(٤) و (صنعا)(٥) ممدودات ، وقد قصرت للضرورة بحذف الألف التى قبل الهمزة لأنها زائدة لغير معنى فلما حذفت الألف رجعت الهمزة فى (بطحا) و (صنعا) إلى أصلها لأنها مبدلة من ألف التأنيث .

وإنما قلبت همزة لاجتماعها مع الألف التى كانت قبلها . وأما الهمزة فى (ورا) فإنها أصل وإنما صارت ألفاً بعد القصر لأنهم سهلوها بإبدالها ألفاً ، على حد قولهم فى : هنأ . هنا . . . وفى بيت السموءل السابق دليل على ما ذكرناه من أن المحذوف فى بطحاء وصنعاء وأشباههما ، الألف التى

---

(١) يقول القراز فى هذا الموضع : (وهو كثير تغنى شهرته عن الاستشهاد له) وقال الألوسى : (والشواهد فى هذا الباب أكثر من أن تحصى وهذه الضرورة من الضرائر الحسنة) .
راجع ما يجوز للشاعر فى : الضرورة ص (١٤٧) ، والضرائر للألوسى ص (٥٧) .

(٢) ولم نشأ إثباتها لعدم معرفة قائلها وقد جرينا على إدراج ما يهم من ذلك فى الحاشية لا فى المتن .

(٣) من نحو قول الشاعر فى ضرائر الشعر ص (١١٦) :
أنزل النـاس بالظواهر منها وتبوّا لنفسـه بطحـاهـا

(٤) ومما أنشده الفراء :
تَرامت به النسوان حتى رموا به ورا طرق الشام البلاد الأقاصيا

(٥) ومن قول الراجز فى ضرائر الشعر ص (١١٦) ، والضرائر للألوسى ص (٥٧) :
لا بد من صنعاً وإن طال السفر وإن تحنى كل عود ودبر بإرادة
(بطحاءها) فى الأول و (وراءها) فى الثانى و (صنعاء) فى الثالث وقد حذفت الألف الأولى وبقيت الثانية رجوعاً إلى الأصل .

قبل همزة التأنيث . لا همزة التأنيث ألا ترى أنه منع (عادياً) الصرف . ولو كان المحذوف منه الهمزة التي للتأنيث لصرفه إذ ليس فيه إذ ذاك ما يوجب منع الصرف(١) فلما منعه الصرف دل ذلك على أن الألف التي في آخره هي الهمزة المبدلة من ألف التأنيث عادت إلى أصلها(٢) .

ومما جاء في شرح الكافية حول هذه المسألة قوله :

(ومن الأوزان التي لا يكون ألفها الممدودة إلا للتأنيث (فعلاء) وهو قياس في مؤنث أفعل الصفة نحو : أحمر وحمراء ، وقد يجيء صفة وليس مذكره أفعل كامرأة حسناء ودعة هطلاء ، وحلة شوكاء . . . ويجيء مصدراً كالسراء والضراء واللأواء ، واسماً مفرداً غير مصدر كالصحراء والهيجاء واسم جمع كالطرفاء والقصباء) .

وقد يقصر بعض هذه الأسماء للضرورة ، فالمحذوف من الألفين إذن الأولى لا الأخيرة ، لأنها لمعنى ، ولأنها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال ألف التأنيث كما ينصرف حبارى إذا صغرتها بحذف ألف التأنيث نحو حبيرة . فإذا حذفت رجعت الأخيرة إلى أصلها من الألف ، لأن سبب قلبها همزة هو اجتماعهما(٣) .

أما عن الحالة التي يجوز فيها حذف الهمزة من الممدود ضرورة فقد روى ابن عصفور ما حكاه السكرى عن الكسائي والفراء في شرح شعر الكميت من قولها : إن العرب لا تكاد تقصر ممدوداً في رفع ولا في خفض . يقولون : رأيت قضاءك(٤) .

ولا يقولون : هذا قضاك ، ولا مررت بقضاك .

---

(١) مما يمنع من الصرف لعلة واحدة ألف التأنيث (مقصورة أو ممدودة) كما هو معلوم فلو حذفت الألف لانتفى سبب المنع ومن ثم يجب الصرف ، وهذا ما يقصده ابن عصفور .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٦ - ١١٨) .

(٣) شرح الرضى على الكافية : (١٦٨/٢) .

(٤) وصحته رأيت قضاك حتى يستقيم الدليل بقصر الممدود في حالة النصب وعدم قصره في حالتي الرفع والجر على مذهبهما . ولعل الهمزة أثبتت عن طريق الخطأ في الطبع .

فعلى هذا قول النمر(١) :

يسر الفتى طول السلامة والبقا ... فكيف ترى طول السلامة يفعل(٢)

وقول السموءل بن عاديا :

بنى لى (عــادياً) . . . . البيت

وقول الأعشى :

عنــده الـبر والتقى وأسا الشق ... وحمل لمضــلع الأثقـــال(٣)

فى رواية من كسر الهمزة من القليل عندهما . لأن : (البقاء) ، و (عادياء) و (الأساء) وهو الدواء فى موضع رفع . وقد قصرت . ولا فرق عند البصريين بين المنصوب وغيره(٤) .

وكما أسلفت فإن النحاة أجمعوا على جواز قصر الممدود ضرورة وعدوا ذلك من الضرائر الحسنة فى حين أنهم اختلفوا حول تجويز مد المقصور والكوفيون أباحوه(٥) والبصريون منعوه وتكاد لا نسمع أصواتاً تنادى بغير ذلك اللهم إلا الفراء الذى وضع شروطاً ومعايير لمرتكب هذه الضرورة . لكن شروطه لم تلق ترحيباً . بل لم تسلم من التنديد .

ويعكس هذا ما ذكره صاحب الإنصاف فى المسألة التاسعة بعد المائة فلقد أوجز كعادته خلاصة ما ذهب إليه أصحاب كل مدرسة فى مستهل المسألة وعرض لما ذكره الفراء فيها .

---

(١) هو النمر بن تولب رضى الله عنه . ترجم له ابن سلام فى الطبقة الثانية ص (١٣٤) وترجم له أبو زيد فى جمهرة أشعار العرب فجعله آخر شعراء الطبقة الثانية أصحاب المجمهرات وفى الكامل (١/١٢٧) يقال : النمر بفتح النون وتسكين الميم ولا يقال : النمر .

(٢) جمهرة أشعار العرب ص (١١٠) والكامل : (١/١٢٧) وقد ذكره ثانى ثلاثة وقال بعدها : قصر (البقاء) ضرورة ، وللشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدود وليس له أن يمد المقصور ، وذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة ، فإذا احتاج حذفها ورد الشىء إلى أصله . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٧) .

(٣) ديوان الأعشى ص (٤٥) ط ٢ وروايته :

عنــده الحزم والتقى وأسا الصر ... ع وحمل . . . . البيت

وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٨) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٧ – ١١٨) .

(٥) انحاز أبو الحسن الأخفش من البصريين إلى ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مد المقصور فى ضرورة الشعر مخالفاً بذلك مذهب البصريين فى هذه المسألة .

يقول الأنبـــارى :

(ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر . . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود فى ضرورة الشعر ، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط فى مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره)(١) .

ويسترسل الأنبارى مستعرضاً شروط الفراء . فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجىء فى بابه ممدود ، نحو فعلى تأنيث فعلان(٢) ؛

وكذلك لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجىء فى بابه مقصور نحو تأنيث أفعل فى نحو : بيضاء وسوداء فهذا لا يجوز أن يقصر ، لأن مذكره أبيض وأسود ، وفعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً . وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون ممدوداً .

فأما ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور ، والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ، ويقصر منه الممدود ، إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود ، فيجوز عنده مد : (رحى ، وهدى وحجى) لأنها إذا مدت صارت إلى مثال : سماء ودعاء ، ورداء . . لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال : (رحى وهدى وحجى) . فأما ما لا مثال له من المقصور والممدود إذا مد وقصر فلا يخرج من بابه من المد والقصر(٣) ويستدرك ابن عصفور على هذا الذى اشترطه الفراء مفنداً مزاعمه بقوله :

(وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود إلا ما يجوز أن يجىء فى بابه مقصور ، فلا يجوز عنده قصر حمراء وصفراء وأشباههما ، لأن

---

(١) راجع الإنصاف فى : هذه المسألة ص (٧٤٥) حيث طال الكلام فيها ولكن الأنبارى بلور مضمون هذه الصفحات (٧٤٥ – ٧٥٨) فيما أورده فى مقدمة المسألة .

(٢) نحو : سكرى وعطشى فلا يجوز له أن يمد ، لأن مذكره سكران وعطشان وفعلى تأنيث فعلان لا تجىء إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون مقصوراً ، فلا يجوز أن يمد على مذهب الفراء .

راجع رأى الفراء فى : جواز مد المقصور فى ضرورة الشعر (٢/٧٤٥) من الإنصاف .

(٣) المصدر السابق نفسه (ج ٢/٧٤٦) .

مذكرهما أفعل ، والصفة إذا كانت للمذكر على وزن (أفعل) لم يكن المؤنث إلا على وزن فعلاء)(١) .

وهذا الذى ذهب إليه الفراء باطل (والقول لابن عصفور) بدليل قول الأعشى :

والقارح العدا وكل طمرة ما إن تنال يد الطويل قذالها(٢)

وقول أبى الأسود : . . .(٣) .

ألا ترى أن (العدا) فعال كقتال ، وضراب ، والصفة التى تكون على هذا الوزن لا تجىء على مثال : فعلى فتكون من المعتل مقصورة ، وكذلك (إهداء)(٤) مصدر أهدى مثل أكرم إكراماً ، (والتواء)(٥) مصدر التوى ، ولا يجىء المصدر من أفعل على (أفعل) ولا من أفتعل على (افتعل)

---

(١) هذا ملخص ما ذهب إليه الفراء وفصلناه فيما سبق .

(٢) البيت من قصيدة ميمون قيس التى مطلعها :

رحلت سمية غدوة أجمالها غضبى عليك فما تقول بدا لها

انظر : الديوان ص (٦٥) ط ٢ والإنصاف شرح تحقيق محيى الدين ص (٧٥٢) وفيه شرح واف للبيت ومحل الشاهد قوله : (العدا) فإن أصله العداء صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو فأصله ممدود قياس ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة الوزن للبيت . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٩) واللسان (عدا) وموارد البصائر ل (٥٩) والضرائر للألوسى ص (٥٨) وفى الهامش : القارح بالقاف وهو الفرس الذى بلغ خمس سنين (وقد نقلها خطأ خمسين سنة محقق ابن عصفور ، العداء : شديد العدو ، وكل طمرة : — أى فرس طويلة القوائم ، وقوله : ما إن . . . إلخ . إن زائدة) .

(٣) ذكر ابن عصفور فى رده على الفراء أبياتاً منها بيت لأبى الأسود وهو ليس ممن نحتج لهم بشعر وفقاً لمنهج هذا البحث وقد يتسع الحاشية لذكره فيما بعد .

(٤) من قول الشاعر :

لكنى أهدى لعيس هدية يفى من أهداها لك الدهر إثلب

يقصد : إهداءها فقصره وهو لا يجىء فى بابه مقصور كما يشترط الفراء والبيت فى الإنصاف : (٧٥٣/٢) وابن عصفور ص (١١٩)وموارد البصائر ل (٥٩) والأثلب : الحجر أو التراب يريد له الدهر أثلب من إهدائى كلامى إياه .

(٥) من قول أبى الأسود :

رأيت التوا هذا الزمان بأهله وبينهم فيهم تكون النوائب

وهو يقصد : (التواء) فقد قصره وهو لا يجىء فى بابه مقصوراً .

فيكون مثالها من المعتل مقصوراً وكذلك : الأطباء(١) جمع طبيب وأفعلاء جمع (فعيل) لا يجيء في كلامهم إلا ممدوداً(٢) .

وقد أراد ابن عصفور بما قدمه من شواهد منها ما ذكرناه كبيت الأعشى أراد به الرد على الفراء الذى اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد ورد مقصوراً فى بابه . والرد فى البيت أن الشاعر قد قصر العداء وهو صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو . ولم يأت مقصوراً فى صيغ المبالغة حتى يمكن حمله عليه .

ومثل هذا يقال على الشواهد التى لم نذكرها جرياً على ما نهجناه لأنفسنا من عدم ذكر شواهد لم يعرف لها قائل فى صلب البحث ولعل الحاشية تحتمل بعضاً منها . وقد جاءت جميعها مفسدة لرأى الفراء المشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد جاء فى بابه مقصوراً على حين قصره الشعراء ولم يجيء فى بابه كذلك . وعلى ما ذهب إليه الفراء توالت ردود الفعل من العلماء وكل راح يقيم الدليل على بطلان رأيه وحسبنا ما أوردناه لابن عصفور فى هذا الصدد وما نقله صاحب موارد البصائر عن شرح التوضيح من أن الفراء منع قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو : فعلاء لأن فعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً . فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة .

ونقل أيضاً فى هذا الباب قول أبى حيان فى الموفور فى باب الضرائر :

(وقصر الممدود فيه خلاف فسيبويه وكافة البصريين والكوفيين يجيزونه مطلقاً . وشرط الفراء أن لا يكون له قياس يوجب مده)(٣) .

وكفانا بهذا النص رداً على الفراء فيما افتعله من شروط لهذا الباب .

---

(١) من قول الآخر :

فلو أن الأطبا كان حولى ... وكان مع الأطباء الأساة

يقصد : (الأطباء) والكلام عنه كالكلام فى سابقه .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٨ - ١١٩) .

(٣) موارد البصائر لـ (٥٨) .

حــذف حروف المد واللين(١)

(اليـاء ، والواو ، والألف)

اجتزاء عنها بالحركات المجانسة لهـا . وذلك تشبيهاً لهـا بقصر الممدود . أو بحذفهم لهـا مع التنوين . وقد يكون المحذوف فى أواخر الكلم . وقد يكون فى حشوه .

قال سيبويه فى باب (ما يحتمل الشعر)(٢) : اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بمـا ينصرف . . وحذف ما لا يحذف يشبهونه بمـا قد حذف

واستعمل محذوفاً كما قال خفاف بن ندبة السلمى(٣) :

كنواح ريش حمـامة نجـدية ومسحت باللثتين عصف الإثمد(٤)

وقـال(٥) :

فطرت بمنصلى فى يعمـلات دوامى الأيـد يخبطن السريحـا(٦)

وقال الأعشى :

وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه ويكن أعـداء بعيـد وداد(٧)

---

(١) اخترت هذا العنوان تمييزاً بينه وبين ما سيلحق به من حذف الياء والواو وهى ضمير أو جزء من ضمير .

(٢) الكتاب : (٨/١) .

(٣) ينسب خفاف إلى أمه (ندبة) وهو ابن عمير بن الحارث بن الشريد وهو شاعر فارسى من قيس أدرك الجاهلية والإسلام وشهد فتح مكة ويعد واحداً من الأغربة السود لسواده الحالك له ترجمة وشعر مختار فى الأصمعيات بتحقيق أحمد شاكر و ع هارون ط ٢ ، والخزانة (٤٧٢/٢) .

(٤) سيبويه : (٩/١) ، ما يجوز للشاعر ص (١٠٩) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٠) ، وموارد البصائر ل (٥٣) .

(٥) هو : مضرس بن ربعى الأسدى شاعر جاهلى محسن متمكن .
انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور والبيت فيه معزو إليه ، وخزانة الأدب : (٢٩٢/٢) .

(٦) سيبويه : (٩/١ ، ٢٩١/٢) ، والخصائص : (١٣٣/٣) وما يجوز للشاعر ص (٣٣ ، ٩٣ ، ١١٠) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٠) وموارد البصائر ل (٥٤) .

(٧) ديوان الأعشى ص (١٦٥) ط ٢ وروايته :

وفى شرح الشنتمرى للأبيات قوله عن الأول :

أراد : كنواحى ريش ، فحذف الياء فى الإضافة ضرورة . تشبيهاً لها بها فى حال الإفراد والتنوين وحال الوقف(١) .

وعن الثانى :

حذف الياء من الأيدى مع الألف واللام ضرورة كما حذفها من الأول مع الإضافة ، والعلة واحدة(٢) .

وعن الثالث :

أراد : الغوانى فحذف الياء ضرورة وقد تقدمت علته(٣) . وقد علل القزاز هذا الحذف بتوهم الأصل فقال فى باب حذف الياء مع غير التنوين : (وللشاعر أن يحذفها مع غير التنوين كأنه يتوهم أن ذلك الحذف أصل فيها)(٤) . وأنشد الأبيات الثلاثة . وبمثل هذا عقب ابن عصفور على الشواهد فى الأبيات الثلاثة معللا بقوله :

ألا ترى الياء من (نواحى) و (الأيدى) و (الغوانى) قد حذفت واجتزئ بالكسرة عنها .

= * وأخو النساء . . . . . . *

وعليه فلا شاهد فيه . سيبويه : (١٠/١) ، والخصائص : (١٣٣/٣) ما يجوز للشاعر ص (١١٠) ، والإنصاف : (٢٨٧/١) ، وضرائر الشعر ص (١٢٠) ، وموارد – البصائر ل (٥٤) .

(١) سيبويه والشنتمرى (٩/١) وفيه :(وصف فى البيت شفتى المرأة فشبهها بنواحى ريش الحمامة فى رقتهما ولطافتهما وحمرتهما ، وأراد أن لثاتها تضرب إلى السمرة فكأنها مسحت بالإثمد ، وعصف الإثمد هو ما سحق منه) .

(٢) سيبويه والشنتمرى (٩/١) وفيه :(وصف أنه أسرع القيام بسيفه وهو المتصل فى نون ، فعقرهن للأضياف ، أو لأصحابه حاجته إليهن ، وذكر أنهن دوامى الأيدى إشارة إلى أنه فى سفر فقد حفين لإدمان السير مع ، ودميت أخفافهن فانتعلن السريح وهى جلود أو خرق تشد على أخفافهن . وواحدة اليعملات يعمله وهى القوية على العمل ... والسريح : الناقة الخفيفة السريعة).

(٣) سيبويه والشنتمرى (١٠/١) وفيه : (وصف النساء بالغدر وقلة الوفاء والصبر فيقول : من كان مشغوفاً بهن ، ومواصلا لهن إذا تعرض لصومهن سارعن إلى غير ذلك لتغير أخلاقهن وقلة وفائهن ، وأراد : متى يشأ صرمهن يصرمنه فحذف ، وقد قيل المعنى : متى يشأ وصالهن يصرمنه ، والأول أصح لأنه قد أثبت المواصلة منهن والوداد لقوله : بعيد وداد) .

(٤) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١٠٩) .

ووجه ذلك التشبيه بقصر الممدود ، أو بحذفهم لها مع التنوين ، من جهة أن الألف واللام ، والإضافة يعاقبان التنوين ، فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه فكما تحذف الياء فى (نواح) و (غوان) و (أيد) مع التنوين فكذلك حذفت فى قوله : كنواح وريش حمامة ، مع الإضافة وحذفت فى (الأيد)(والغوان) مع الألف واللام(١) .

ونلاحظ أن ابن عصفور علل للحذف هنا بالتشبيه بقصر الممدود دون تنظير وكأنى به يريد أن يقول : وكما حذفت الألف الأولى من الممدود اجتزاء بالألف الثانية وفى ذلك رد إلى أصل فكذلك حذفت الياء اكتفاء بالكسرة .

ومجمل ما فصله من تشبيههم الثانى بحذفهم لها مع التنوين فإنه يريد أن يقول : إذا كانت الإضافة والألف واللام يحذف التنوين من أجلهما فإن ما يحذف للتنوين يحذف لأجلهما ضرورة . وهذا ما يعنيه بقوله من جهة : أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين ، فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه .

ويحاول ابن عصفور الرد على المعترضين على من اعتبر هذا الحذف من ضرورة الشعر وعلى رأسهم سيبويه فيقول :

(ومن الناس من أنكر على (س) وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من (الأيد) وأمثاله من ضرورة الشعر ، واستدل على ذلك أنه قد جاء فى القرآن حذف الياء فى رءوس الآى ، وقرأ به عدة من القراء كقوله سبحانه وتعالى : **« من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا »**(٢) وفى آى غيرها(٣) .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٠ - ١٢١) .

(٢) سورة الكهف آية : ١٧ .

(٣) من ذلك قوله تعالى : « قال ذلك ما كنا نبغ » من سورة الكهف آية : ٦٤ ، وقوله تعالى : « ويدع الإنسان بالشر دعاءه بالخير » من سورة الإسراء آية : ١١ ، وقوله تعالى : « سندع الزبانية » من سورة العلق آية ١٨ ، قوله تعالى : « وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً » من سورة النساء آية : ١٤٦ ، وقوله تعالى : « يوم يناد المناد من مكان قريب » من سورة ق آية : ٤١ .

وهذا لا يلزم النحويين لأنهم إنما أرادوا من لغته إثبات الياء فى الأيدى وأمثاله قد يحذفها فى الضرورة لما ذكرناه)(١) .

وابن عصفور فى رده هذا لا يقيم الدليل على صحة ما ذهب إليه سيبويه وغيره بإزاء الاعتراض المدعوم بالبرهان المبين فليس كل ما يريده النحاة وجيهاً إن لم يستند إلى وجه أو وجوه يصح الأخذ بها ويسوغ للعقل قبولها . ومن ثم أجدنى مطمئناً إلى ما ذهب إليه الفراء من أن (هذا من كلام العرب)(٢) وواكب أبو سعيد الفارقى مذهب سيبويه فى هذه المسألة حيث صرح به فى تضاعيف تخريجه لقول القائل :

ألبست ثوب وكان البرد آلمنى فرد روحى بعد الهلك جلبابا(٣)

فالله أحمد لولاه لما سترت جلدى عن الناس أبراداً وأثوابا

ثم قال :

فأما البيت الثانى فإنه نصب (أبراداً) باسم الفاعل وهو (الناسى) لأنه فى معنى الذى نسى ، وتقديره (عن الذى نسى أبراداً وأثوابا) وحذف الياء فى (الناس) للضرورة ولأنها تحذف مع التنوين فى (قاض وداع) فحذفها مع ما هو بمنزلة التنوين ، وهو الألف واللام . قال الله سبحانه وتعالى: « **دعوة الداع إذا دعان** »(٤) وقال جل ذكره : « **يوم يدع الداع إلى شىء نكر** »(٥) فحذفها تخفيفاً ، واجتزئ . بالكسرة منها وقال الأعشى :

وأخو الغوان . . . . البيت(٦)

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢١ – ١٢٢) .

(٢) انظر : معانى القرآن للفرا (١١٧/٢) تحقيق محمد على النجار وآخرين سنة ١٩٥٥ – ١٩٧٣ م .

(٣) راجع : الإفصاح ص (٩٦) فى توجيه إعراب الشاهد ص (٢٣) .

أما (ثوب) فإنه منادى مرخم من (ثوبان) رخمه على لغة من لا ينتظر ثم نون للضرورة .

(٤) سورة البقرة بعض الآية ١٨٦ ونصها : « وإذا سألك عبادى عنى فإنى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لعلهم يرشدون » .

(٥) سورة القمر بعض الآية ٦ ونصها : « فتول عنهم يوم يدع الدع إلى شىء نكر » .

(٦) سبق ذكر البيت ضمن الأبيات الثلاثة التى أثارت الجدل الذى نحن بصدده .

يريد : (الغوانى)(١) .

والملاحظ أن ما استشهد به الفارقى من كتاب سيبويه لا يعد من مراعاة الفواصل ولا من رءوس الآى فلم الإصرار على أن مثله فى الشعر ضرورة وليس لغة ما دامت الأمثلة أوردته فى حال السعة كثيراً ؟

وقد تحذف الألف فى حال الوقف من آخر الكلمة تشبيهاً لها بالياء ولكنهم أشاروا إلى أنه قليل وصرح سيبويه بأن حذفه يعد ضرورة فى نحو قول لبيد :

وقبيل من لكيز شاهد   رهط مرجوم ورهط ابن المعل (٢)

يريد : المعلى .

وقد أورد سيبويه البيت فى الكتاب باب : (ما يحذف من الأسماء من الياءات فى الوقف) .

وقال فيه : وأما الألفات التى تذهب فى الوصل فإنها لا تحذف فى الوقف ، لأن الفتحة والألف أخف ، ثم قال : إلا أن يضطر الشاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها ، وهى قد تذهب مع التنوين . قال الشاعر حيث اضطر :

وقبيل من لكيز . . . . البيت

وينقل صاحب الموارد ما قرره ابن جنى فى هذا الصدد فيقول :

(والشيخ أبو الفتح عثمان بن جنى أورده فى باب حذف الألف من كتابه الموسوم بالملوكى وقال : يقولون : أم والله يريدون أما والله . وربما حذفوها فى الوقف تخفيفاً وأنشد البيت (بيت لبيد) وكلامه يدعوك إلى جواز هذا الحذف من غير ضرورة)(٣) .

---

(١) الأفصاح ص (٩٨ - ٩٩) .

(٢) الكتاب : (٢٩١/٢) ، وضرائر ابن عصفور ص (١٣٥) ، وموارد البصائر ل (٥٦) .

وقد استشهد به ابن عصفور على جواز حذف المشدد فى الوقف وحذف حرف بعدد فى الضرورة وأنشد بعدد بيت التابعة :

إذا حاولت فى أسد فجوراً   فإنى لست منك ولست من

يريد : منى .

(٣) موارد البصائر ل (٥٦ - ٥٧) .

وعلق الشنتمرى على بيت لبيد بقوله :

(الشاهد فيه حذف ألف المعلى فى الوقف ضرورة تشبيهاً بما يحذف من الياءات فى الأسماء المنقوصة نحو : (قاض) و (غاز) وهذا من أقبح الضرورة ، لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو وكذلك الفتحة لأنها من الألف)(١) .

واضح من تصريح العلماء أنهم لا يستحسنون حذف الألف فى حال الوقف تشبيهاً لها بحذف الياء وحتى سيبويه قال فى مستهل الباب عن الياءات التى تحذف من الأسماء ويراد التشبيه بها فى حذف الألف يقول :

(وتركها فى الوقف أقيس وأكثر)(٢) .

ومن ثم عزت شواهد هذا الباب فى كتب الضرائر واكتفى مصنفوها بالحديث عن قلة أو قبح استعماله محذوفاً فهذا ابن عصفور يقول : (وأما الألف الكائنة فى آخر الكلمة ، فإن حذفها والاكتفاء بالفتحة منها قليل)(٣) وكتابه يشهد له بغزارة شواهده إلا أنه لم يقدم فى هذا الموضع سوى رجز لرؤبة وحسب(٤) .

ومن الاجتزاء بالحركات عن حروف المد واللين المجانسة فى حشو الكلام.

فما جاء من الاجتزاء بالضمة عن الواو قول الأسود بن يعفر :

وأتبعت أخـــراهم طـــريق ألاهم كما قيل نجم قـــد خوى متتابع(٥)

يريد : أولاهم – ومما جاء الاجتزاء بالكسرة عن الياء قوله : قول غيلان بن حريث الراجز :

---

(١) سيبويه والشنتمرى : (٢٩١/٢ – ٢٩٢) .
(٢) المصدر السابق والموضع نفسه .
(٣) ضرائر الشعر ص (١٢٢) .
(٤) أنشد لرؤبة :

* وصـاني العجـاج فيما وصنى *

يريد : فيما وصاني .
قال ابن عصفور : وإنما قال ذلك لخفتها .
(٥) ورد البيت منسوباً للأسود فى الخصائص فى مواضع عدة : (٢٩٢/٢ ، ٣١٦) و (٢٠٢/٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٩) .

قــد قربت ســاداتنــا الروايسا . والبكرات الفسج العطــامسا (١)

حذف الياء من العطامس وهو يريد : العطاميس جمع عيطموس وهى الناقة الفتية العظيمة الحسناء . وحذف هذه الياء المنقلبة عن واو عيطموس لكسرة الميم فى الجمع إنمـا هو ضرورة لإقامة وزن الشعر .

ومما جاء من الاجتزاء بالفتحة عن الألف قول رجل من شعراء حمير (٢)

كأنمــا الأســد فى عــرينهم ونحن كالليل جــاس فى قتمه

أراد : فى قتـامه .

قال ابن عصفور : (والاجتزاء بالفتحة عن الألف أقل من الاجتزاء بالكسرة عن الياء . وبالضمة عن الواو)(٣) .

حــذف اليـاء والواو

وهما واقعتان صلة للضمير المتحرك ما قبلها فى الوصل .

وذلك إجراء لهـا مجرى الوقف نحو قول الشماخ بن ضرار(٤) :

له زجل كأنه صوت حــاد إذا طلب الوسيقة أوزمــير (٥)

أراد : (كأنهو) فحذف الواو ضرورة .

---

(١) لم نجد من بين الشواهد التى ذكرت ما يتفق ومنهجنا ولم نشأ أن نترك الموضع خلواً من الشواهد والرجز فى ضرائر الشعر ص (١٣٠) ، وموارد البصائر ل (٥٣) .

(٢) وما قيل عن الموضع السابق من حيث انعدام الشواهد التى تتفق ومنهج البحث يمكن قوله فى هذا الموضع .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٢) .

(٤) اسمه معقل بن ضرار بن حرملة الغطفانى شاعر مخضرم له صحبة شهد وقعة القادسية ترجم له ابن سلام وعده من شعراء الطبقة الثالثة بعد أبى ذؤيب الهذلى وقيل لبيد بن ربيعة ص (١١٠) ، وانظر الخزانة : (٥٢٦/١) .

(٥) سيبويه والشنتمرى : (١١/١) وصف صوت حمار وحشى وشبه بصوت الحادى لحسن ترجيعه والبيت فيما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١١٦) ، والخصائص : (١٢٧/١) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٢ ، ١٢٣) ، وموارد البصائر ل (٥٤) ، والضرائر للألوسى ص (٨٢) .

ومثله قول حنظلة بن فاتك(١) :

وأيقن أن النخل إن تلتبس به   يكن لفسيل النخل بعده آبر

أراد : (بعد هو) فحذف الواو ضرورة .

وقول الأعشى :

وما له من مجد تليد وما له   من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا(٢)

أراد : (لهو) فحذف الواو ضرورة .

ألم تر كيف حذف الشاعر الواو فى من (كأنه) و (بعده) و (له) فى حال الوصل إجراء لها مجرى الوقف ، واجتزأ بالضمة عن الواو .

وكذلك الأمر فى نحو قول مالك بن خريم الهمذانى(٣) :

فإن يك غثاً أو سميناً فإننى   سأجعل عينيه لنفسه مقنعا(٤)

أراد : لنفسهى . فحذف الياء ضرورة فى الوصل تشبيهاً بها فى الوقف .

وتعقيباً على حذف الياء والواو الواقعتين صلة نعرض لبعض مفيد من تعليقات النحاة على هذا الموضع . قال ابن عصفور :

---

(١) جد جاهلى من تميم اسمه حنظلة بن مالك بن زيد مناة نسب إليه البيت سيبويه والشنتمرى : (١١/١) ذكر الشنتمرى أنه يتأول على معنيين : أحدهما وهو الأصح : أن يكون وصف جباناً فيقول : أيقن أنه إن التبست به الخيل قتل فصار ما له إلى غيره فركع وانهزم . وانظر فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٣) وموارد البصائر ل (٥٤) وفيه توجيه للبيت على المعنى الآخر بأنه شجاع لا يخاف الموت وسيجد النخل من يلحقه من بعده .

(٢) ديوان الأعشى ص (١١٥) ط ١ ، سيبويه والشنتمرى : (١٢/١) ، وما يجوز للشاعر ص (١١٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٣) ، وموارد البصائر ل (٥٤) وفيه قال ابن جنى : وتزاد الواو بعدها فى الإضمار نحو : ضربتهو وكلمتهو فهذه الواو فى المذكر نظيره الألف فى المؤنث نحو : ضربتها وكلمتها ربما حذفت فى الشعر فى الوصل وأنشد البيت .

(٣) شاعر جاهلى من لصوص همذان اختلف فى اسم أبيه أهو حريم بالحاء المهملة أم بالخاء المعجمة . قال الشنتمرى : وأنشد فى الباب لمالك بن حريم الهمذانى ويروى ابن خريم وهو الصحيح سيبويه والشنتمرى : (١٠/١) ، له شعر مختار فى الأصمعيات ص (٦٢) والبيت محل الشاهد منه .

(٤) المصدر السابق والموضع نفسه الكامل : (٢٥٩/١) ، والمقتضب : (٣٨/١، ٢٦٦) ما يجوز للشاعر ص (١١٧) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٣) ، وموارد البصائر ل (٥٥) .

فأما قوله تعالى : « نوله ما تولى ونصله جهنم »(١) و « خيراً يره »(٢) . و « شرا يره » و « يرضه لكم » . فإنما حذفت صلة الضمير فى جميع ذلك لأنها قد كانت محذوفة قبل الجزم فى : (نوليه) و (نصليه) و (يراه) و (يرضاه) . فلما حذفت الياء والألف لم يعتد بالحذف فتركت صلة الضمير محذوفة على ما كانت عليه فى الرفع . فلذلك كان حذف الصلة فيما جاء من هذا النوع جائزاً فى سعة الكلام .

وإنما يكون حذف الصلة ضرورة إذا لم يكن ما قبل هاء الضمير ساكناً فى الأصل كالأبيات التى تقدم ذكرها (الثلاثة السابقة) . والأحسن إذا حذفت الصلة للضرورة أن يسكن الضمير ، حتى يكون الوصل قد أجرى مجرى الوقف إجراء كاملا(٣) .

ومضى ابن عصفور فى تعقيبه على هذا الموضع فقال :

(بل زعم أبو الحسن الأخفش أن حذف صلة الضمير وتسكينه لغة لأزد السراة(٤) ولابن جنى رأى فى مطل الواو فى بيت الشماخ وأمثاله حيث وجه تحريك الهاء فى الوصل بأنه منزلة بين المنزلتين أى بين منزلتى الوقف والوصل جاء فى باب تعارض السماع والقياس) .

ومما ضعف فى القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب :

---

(١) سورة النساء آية ١١٥ ونصها : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً » .

(٢) سورة الزلزلة آية ٧ ، ٨ ونصها : « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » .

(٣) ضرائر الشعر ص (١٢٤) وأنشد قول الشاعر شاهداً على الحذف الحسن :

وأشرب الماء ما بى نحوه عطش ... إلا لأن عيونه سيل واديها

وقول الآخر :

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ... ومطواى مشتاقان له أرقان

(٤) ضرائر الشعر ص (١٢٤) ونلاحظ أن ابن جنى قال : بأن لغات العرب كلها حجة فقد نقل السيوطى قوله : (اللغات على اختلافها كلها حجة ألا ترى أن لغة الحجازيين فى أعمال (ما) ولغة التميميين فى تركه ، كل منهما يقبله القياس ، فليس لك أن (تردد) إحدى اللغتين بصاحبتها ، الاقتراح ص (٣٥) بتحقيق أحمد صبحى فرحات) .

له زجل كأنه صوت حاد . . . . البيت(١)

فقوله : (كأنه خلس بحذف الواو وتبقية الضمة ضعيف فى القياس قليل فى الاستعمال ، ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه كما تمكنت فى قوله أول البيت : له زجل والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً وتسكن الهاء ، فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتى الوصل والوقف . وقال أبو إسحاق فى نحو هذا : إنه أجرى فى الوصل مجرى الوقف وليس الأمر كذلك لما بيناه)(٢) .

وفى باب الفصيح من الخصائص يوافق الأخفش فيما حكاه من أن سكون الهاء وحذف الصلة لغة لأزد السراة ويقرر أنها ضرورة فى بيت الشماخ لقوله :

يجتمع فى الكلام الفصيح لغتان فصاعداً ، من ذلك قوله :

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ويطواى مشتاقان له أرقان(٣)

فهذان لغتان ، أعنى إثبات الواو فى (أخيله) وتسكين الهاء فى قوله : (له) ، لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان ، وليس إسكان الهاء فى (له) عن حذف لحق بصيغة الكلمة ، لكن ذلك لغة .

---

(١) يقصد بيت الشماخ الذى سبق ذكره .

(٢) انظر : الخصائص (٢/٣٥٩) .

(٣) انظر البيت فى : الخصائص (١/١٢٨ ، ٣٧٠) ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١١٧) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٤) ، واللسان (مطا) ، والخزانة : (٢/٤٠١) ، وموارد البصائر ل (٥٥) والضرائر للألوسى ص (٨١) وقد نسب البيت فى بعض المصادر السابقة إلى يعلى الأحول الأزدى ولو صحت هذه النسبة صار من المقبول الأخذ بوجهة نظر الأخفش على أن الحذف والتسكين لغة لأزد السراة ، فهذا شاعر منهم يسلك مسلكهم ولا محل لاعتبارها ضرورة .

انظر : (الفصول الخمسون) ص (٢٧٤) قال الحوى فى شرح (الفصول الخمسون) وهو رجل من أزد السراة يصف فيه البرق ص (٢٣٧) : والبيت ينسب ليعلى الأحول الأزدى ، ونحن نميل إلى هذه النسبة بعد ما راجعنا ديوانه ولم نعثر للبيت فيه على أثر .

راجع : ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانى بتحقيق صلاح الدين الهادى .

وأما قول الشماخ :

له زجل كأنه صوت حـــاد البيت فليس هـــذا لغتين

لأنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو ، وإبقاء الضمة قبلها ، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة ، لا مذهباً ولا لغة(١) . **وأما حذف الألف الواقعة صلة لضمير المؤنث الغائب اكتفاء بالفتحة عنها فمن العلماء** من استقبحه كابن عصفور . ومنهم من عده شاذاً كابن جنى .

قال ابن عصفور : وأما الألف الواقعة صلة لهاء ضمير المؤنث فإن حذفها والاجتزاء عنها من قبيح الضرائر . نحو قول بعض العرب(٢) : (وذكر لذلك شواهد لم نشأ إثباتها جرياً على ما نهجناه فى هذا البحث) .

وربما فعلوا ذلك فى سعة الكلام ، حكى الفراء :

بالفضل ذو فضـــلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به

يريد : بها فحذف الألف ونقلت الحركة إلى الباء .

وقد حرص ابن عبد الحليم وحاكاه الألوسى فى تسجيل رأى ابن جنى فى حذف الألف من ضمير المؤنث الغائب .

قال الألوسى :

(كثير من النحاة ذكروا حذف واو الصلة ويائها ، ولم يذكروا حذف الألف من نحو : (رأيتها) قال ابن جنى فى (سر الصناعة) : أما الألف من نحو (رأيتها) فزيدت علماً للتأنيث ، ومن حذف الواو من نحو : (كأنه صوت حاد) ومن نحو : (له أرقان) لم يقل فى نحو : (رأيتها) ونظرت إليها إلا بإثبات الألف ، وذلك لخفة الألف ، وثقل الواو) .

إلا أنا (والكلام لابن جنى) روينا عن قطرب بيتاً حذفت فيه هذه الألف تشبيهاً بالواو ، والياء ، لما بينهما وبينها من النسبة وهو قوله :

---

(١) راجع : الخصائص (١٢٨/١ ، ٣٧٠) .

(٢) أمـــا تقود به شـــاه فتـــأكلها أو أن تبيعه فى بعض الأراكيب

يريد : أو أن تبيعها . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥) .

(٣) فى موارد البصائر ل (٥٥) .

(٤) سبق ذكره فى حذف الواو وهى صلة للضمير فى الوصل .

(٥) عن شاهد أنشده ابن جنى فى الخصائص فى باب (الفصيح) . وقد سبق ذكره .

أعلقت بالذئب حبلا ثم قلت له ألحق بأهلك واسلم أيها الذيب
إمـا تقود به شـاة فتأكلهـا أو أن تبيعه فى بعض الأراكيب(١)

يريد : تبيعها فحذف الألف وهذا شاذ(٢) .

واستطرد الألوسى من هذا الموضع بعد أن عقب على قول ابن جنى بأنه شاذ بقوله : وغيره صرح بأنه ضرورة(٣) مفصلا القول فى حذف الألف من ضمير المتكلم . وإن لم يذكر شاهداً من الشعر على قوله :

(أنا) من الضمائر المنفصلة ، وهى للمتكلم وحده وألفها عند البصريين زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون . ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة وفيه خمس لغات :

الأولى : وهى فصحاهن إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلا .

والثانية : إثباتها وصلا ووقفاً وهى لغة تميم.

والثالثة : هنـا بإبدال الهمزة هـاء .

والرابعة : آن بمدة بعد الهمزة .

قال ابن مالك : من قال : آن فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب : راء فى رأى .

والخامسة : (أن) كمن حكاها قطرب وهى للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ومن قال : (أنى) للمؤنث فلضرورة الشعر .

---

(١) أنشد ابن عصفور البيت الثانى شاهداً لهذا الموضع وقد أوردناه بهامش الصفحة السابقة وأثبتناه وسابقه بالمتن هنا رعاية لسلامة السياق ، وحرصاً على جلاء الفكرة ووضوح الحكم على ما فى البيتين من إقواء .

(٢) الضرائر للألوسى ص (٨٠) ، وانظر النص أيضاً فى موارد البصائر ل (٥٥) ، تابع ابن رشيق بن جنى فى هذا الرأى فذكر بعد أن قبح الحذف المنفصل نحو قول الشاعر :

فبينـاه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

ثم قال : وأقبح من ذلك أن يحذف الألف من ضمير المؤنث أنشد قطرب وذكر البيت محل الشاهد :

إمـا تقود به شاة فتأكلهـا أو أن تبيعه فى بعض الأراكيب

فحذف الألف . قال : ولا يجوز استعمال هذا المحدث لشذوذه وقبحه . العمدة ص (٢٧٠ - ٢٧١) ط ٤ دار الجيل بيروت .

(٣) الضرائر للألوسى ص (٨١) .

حذف (واو) هو ، و (ياء) هي

وذلك اجتزاء بالضمة عن الواو وبالكسرة عن الياء في الضمير وقد يقع الحذف في حالة الرفع والضمير منفصل(١) وقد يقع على الياء وهي ضمير متصل ولم أجد من الشواهد الشعرية التي تنهض شاهداً يحتج به في بحثي هذا ووفقاً لمنهجي – على الحذف في حال الرفع . على الرغم مما اشتهر منها نحو ما هو منشد في الكتاب وغيره . وعن الحذف الثاني : فإنهم يحذفون الياء ويسكنون ما قبلها في حال الوقف .

ومما جاء في ذلك قول لبيد :

إن تقوى ربنا خير نفل … وبإذن الله ريثي وعجل(٢)

يريد : وعجلي .

وقول الأعشى :

فهل يمنعني ارتيادي البلا … د من حذر الموت أن يأتين(٣)

وقوله :

ومن شانئ كاسف لونه … إذا ما انتسبت له أنكرن(٤)

---

(١) جاء في سيبويه والشنتمري شواهد على حذف الواو والياء فمن حذف الواو قول الشاعر :

بيناه في دار صدق قد أقام بها … حيناً يعللنا وما نعلله

أراد : بينا هو فسكن ضرورة ثم حذف فأدخل ضرورة على ضرورة (سيبويه بشرح الشنتمري : ١٣/١) ، ومن أمثلة حذف الياء قول الراجز :

هل تعرف الدار على تبراكا … دار لسعدى اذه من هواكا

أراد : إذ هي فحذفت الياء ضرورة . الكتاب : (٩/١) ، والفصول الخمسون ص (٢٧٤)

(٢) البيت في ديوانه ص (١٤٢) ، والكامل : (١٤٦/٢) ، وضرائر الشعر – لابن عصفور ص (١٢٨) .

(٣) البيت في ديوانه ص (١٥) ، والكتاب : (٢٩٠/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٨) .

(٤) البيت في ديوانه ص (١٩) ، والكتاب : (٢٩٠/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٨) .

يريد : (أن يأتيني) و (أنكرني) .

واختلفوا في الاجتزاء بالضمة عن واو الضمة ففي حين عده القزاز وابن عصفور من الضرائر ذكر الفراء ما يفهم منه اعتبار هذا الحذف لغة لا ضرورة ، فلقد أورد البيت الذي أنشده سيبويه للأسود بن يعفر وكذلك القزاز وابن عصفور :

ولو أن الأطبا كان حولي وكان مع الأطباء الشفاة(١)

قال القزاز : ومما يجوز له حذف الجمع في قولهم : ضربوا ودخلوا فيقولون : ضربُ ودخلُ وذلك أن من العرب من يجتزئ عن الواو بالضمة .

وقد أجاز هذا بعضهم في الكلام ، فأما في الشعر فهو كثير منه قول الآخر ، وذكر البيت ثم قال : فقال : (كانُ) يريد كانوا فحذف على أصل ما ذكرنا(٢) .

أما ابن عصفور فلم يقف طويلا عنده مكتفياً بقوله بعد البيت : يريد : كانوا(٣) أما الفراء فقد أورد البيت في تضاعيف تفسيره لقوله تعالى : « **فلا تخشوهم واخشوني** »(٤) قال قوله : «**واخشوني**» أثبتت فيها الياء ولم تثبت في غيرها وكل ذلك صواب ، وإنما استجازوا حذف الياء من آخر الكلام

= وقد ورد مثل هذا الحذف في الذكر الحكيم في نحو قوله تعالى : « فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن » وبعدها : « أهانن » للتناسب (سورة الفجر آية : ١٥ ، ١٦) .

(١) معاني القرآن : (١/٩١) ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (١٥٠) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٩ ، ١٢٧) والرواية فيهما :

فلو أن الأطبا كان حولي وكان مع الأطباء الأساة

والخزانة : (٢/٣٨٥) ، والضرائر للألوسي ص (١٠٨) .

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (١٤٩ - ١٥٠) وقد ذكر لهذا الموضع بيتاً آخر لم يعز لقائل فأعرضنا عن ذكره في المتن ونثبته هنا :

إذا ما شاء ضروا من أرادوا ولا يأل لهم أحد ضرارا

فقال : (شاؤ) وكان الوجه (شاءوا) ولكن حذف الواو واكتفى بالضمة ص (١٥٠) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٧) .

(٤) سورة البقرة الآية ١٥٠ وتمامها : « ولأتم نعمتي عليكم ولعلكم تهتدون » .

إذا كان ما قبلها مكسوراً . من ذلك : « **أكرمن وأهانن** » فى سورة الفجر . وقوله : « **أتمدونن بمال** »(١) ومن غير المنون (المناد والداع وهو كثير) يكتفى من الياء بكسرة ما قبلها ، ومن الواو بضمة ما قبلها مثل قوله : « **سندع الزبانية** » . « **ويدع الإنسان** » وما أشبهه وقد تسقط العرب الواو ، وهى واو جمع اكتفاء بالضمة قبلها فقالوا فى ضربوا : قد ضرب ، وفى قالوا : قد قال ، وهى فى : هوازن وعليـاء قيس أنشدنى بعضهم : . . .(٢).

وأنشد فى بعضهم :

* فلو أن الأطبـا كان عندى *

وتفعل ذلك فى ياء المؤنث من نحو قول عنترة :

إن العــدو لهم إليك وسيلة   أن يأخـذوك تكحلى وتخضب

يحذفون الياء وهى دليل على الأنثى اكتفاء بالكسر(٣) والفراء فى هذا النص الذى تناول فيه الاجتزاء من الياء بالكسرة ومن الواو بالضمة لم يصرح بأن هذا لغة أو ضرورة لكن ظاهر النص يوحى بأنها عنده لغة لا ضرورة ؛ ولسيبويه فى باب (وجوه القوافى والإنشاد) تعليل لحذف الياء والواو اللتين هما علامة المضمر إذ يقول : (وقد دعاهم حذف ياء يقضى إلى أن حَذَفَ ناس كثير من قيس وأسد الياء والواو اللتين هما علامة المضمر ولم تكثر واحدة منهما فى الحذف ككثرة ياء يقضى ، لأنهما تجيئان لمعنى الأسماء وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما . فهما بمنزلة الهـاء فى :

---

(١) سورة النمل آية : ٣٦ .

(٢) إذا مـا شاءُ ضروا من أرادوا   كأنهم بجنـاحى طـائر طاروا

والملاحظ أن القزاز لم يستشهد لهذا الموضع بغير هذا البيت وبيت الأسود بن يعفر فضلا عن ذكره للشواهد القرآنية التى ذكرها الفراء من قوله : « سندع الزبانية » (سورة العلق آية : ١٨ وقوله تعالى : « ويدع الإنسان » (سورة الإسراء آية : ١١) ولعله كان يعنى الفراء بقوله : (وقد أجاز هذا بعضهم فى الكلام) .

(٣) راجع : معانى القرآن (٩١/١) .

يا عجباً للدهر شتى طرائفه . . . .»(١)

وتابعه ابن رشيق فى هذا لقوله :

(ويجوز له حذف الياء والواو من المضمر المذكر لكثرته واطراده (٢)

ومجمل القول فى حذف الياء والواو والألف) أن حذفها — وهى حروف مد ولين على توهم الأصل أو تشبيهاً بقصر الممدود أو بحذفهم لها مع التنوين — استحسنه سيبويه ومن شايعه وعده ضرورة ومنهم من عده من كلام العرب وليس بضرورة على نحو ما ذهب إليه الفراء وغيره . وقد وجدنا فيما استشهدوا به دليلا على صحة ما ذهبوا إليه .

أما الألف من هذه الحروف فقد استقبحوا حذفها لأنها لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو .

وقد استساغوا حذف الياء والواو وهما بعض الضمير فى الوقف واستقبحوه حال الوصل . وحكموا بالشذوذ على حذف الألف من ضمير المؤنث .

تخفيف المشدد

من الضرائر تخفيف المشدد فى القوافى وهو كثير . وفى حشو الكلام وهو قليل .

والقاعدة إبقاء الشىء على أصله فالحرف المشدد أصلا يبقى على حاله ولا يخفف وقد ينتقض هذا الحكم فى الشعر إذا اضطر الشاعر إلى ذلك ، لأن الشاعر مثقل بقيود الوزن والقافية وخلافهما ومن ثم فإن للشعر حكماً آخر لا يشاركه فيه النثر .

قال السيرافى : اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يجوز له حذفه فى الكلام لتقويم الشعر . كما يزيد لتقويمه فمن ذلك ما يحذف فى القوافى الموقوفة من تخفيف المشدد كقول امرئ القيس أو غيره :

---

(١) الكتاب : (٣٠١/٢) وبعده قال : سمعت ممن يروى هذا الشعر من العرب ينشده :

لا يبعد الله أصحاباً تركتهم   لم أدر بعد غداة البين ما صنع

يريد : ماصنعوا .

(٢) العمدة : ص (٢٧١) ط ٤ دار الجيل — بيروت .

لا وأبيك ابنة العامرى لا يدعى القوم أنى أفر (١)

وكقول طرفة :

أصحوت اليوم أم شاقتك هر ومن الحب جنون مستعر (٢)

فأكثر الإنشاد فى هذا حذف أحد الحرفين لتتشاكل أواخر الأبيات ويكون على وزن واحد ، ثم يعلل السيرافى حذف أحد الحرفين من قول لامرئ القيس لأنك إذا قلت : (لا يدعى القوم أنى أفر) صار آخر جزء من البيت فعل فى وزن العروض ، لأنه من المتقارب من الضرب الثالث ، فإذا شدد الراء صار آخر أجزائه على فعول وهو من الضرب الثانى من المتقارب فهو مضطر إلى حذف أحد الحرفين لاستواء الوزن ومطابقة البيت لسائر أبيات القصيدة . ألا تراه يقول بعد هذا :

تميم بن مر وأشياعها وكندة حولى جميعاً صبر

فهذا من الضرب الثالث لا غير . ولم يكن من الجائز له أن يأتى فى قصيدة بأبيات من ضربين(٣) .

---

(١) ديوان امرئ القيس ص (١٥٤) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٢) ، وخزانة الأدب : (٤/٤٨٩) ، وموارد البصائر ل (٤٤) ، وضرائر الألوسى ص (٨٧) .

(٢) ديوان طرفة ص (٦٣) ط باريس سنة ١٩٠٩ م وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٢٢) لابن عصفور وفيه قوله :

* أرق العين خيال لم يقر *

واللسان : مادة (هرر) ، وموارد البصائر ل (٤٤) وفيه نص السيرافى : والبيت مطلع لقصيدة رائية والخطاب فيها لنفسه على سبيل التجريد . وشاقتك : هاجتك . يعنى أن من الحب ما يشبه الجنون وبعده .

لا يكن حبك داء قاتلا ليس هذا منك ماوى بحر

وماوى : منادى مرخم أى : يا ماوية اسم امرأة أخرى غير هر دواوين الشعراء الستة ص (١٥٦) .

(٣) انظر : هذا التعليق فيما نقله صاحب الموارد ل (٤٤) وابن عصفور فى ضرائره =

ولقد استرعى بيت امرئ القيس انتباه العلماء وحظى بمناقشتهم له وتشابهت تعليقاتهم على موضع الاضطرار فيه وكان له مساغ واحد عندهم هو تجنب ازدواج الضرب في القصيدة الواحدة فخفف لتكون الأبيات جميعها من ضرب واحد وزاد على ذلك ابن عصفور قوله :

(وسواء في ذلك الصحيح والمعتل)(١) .

ومن هذا الضرب حذف المشدد وحذف حرف بعده في الوقف :

نحو قول الأعشى :

لعمرك ما طول هـذا الزمن ... على المرء إلا عنـاء معن

أراد : معنى فحذف الياء وإحدى النونين .

وقال أيضاً في هذه القصيدة :

وعهـد الشـباب وثاراته ... فإن يك ذلك قد بان عن(٢)

أراد : عني .

وقول لبيـد :

= ص (١٣٣) ، والضرائر للألوسي ص (٨٧) وقد زاد الألوسي على ما فات تذييلا جاء فيه :

واعلم أن هذه القصيدة من بحر المتقارب وهو : فعولن ثمان مرات ، وفيه الحذف فإن (أفر) وزنه (فعو) وحذف منه (لن) فأتى بعده فعل .

وفي أول هذا البيت ترم ، فإن وزن قوله : لا وفعل أصله فعولن فلحقه الترم فصار وزنه ما ذكر . الضرائر ص (٨٨) .

(١) وأنشد أبياتاً شواهد على تخفيف المعتل لا يسوغ لنا إثباتها بالمتن لعدم انسجامها مع منهج بحثنا . ومما أنشده قول الشاعر :

حتى إذا ما لم أجد إلا السرى ... كنت امرءاً من مالك بن جعفر

يريد : السرى والسرى نهر كما ذكر المبرد فحذف إحدى اليائين فبقى السرى مخففاً. ضرائر الشعر ص (١٣٣) ، وموارد البصائر ل (٤٥) وقول امرأة من بنى عقيل :

حيـدة خـال ولقيط وعلى ... وحـاتم الطـائى وهاب المئى

تريد : وعلى . ضرائر الشعر ص (١٣٣ - ١٣٤) ثم ذكر شعراً لعمر بن حطان ورجزاً للعجاج ص (١٣٤) .

(٢) موارد البصائر ل (٤٥) ديوان الأعشى ص (٥٩) ط بيروت سنة ١٩٦٩ م واللسان مادة (عنا) .

وقبيل من لكيز حاضر ... رهط مرجوم ورهط ابن المعل(١)

أراد : المعلى فخفف اللام وحذف الألف بعدها .

وقول النابغة :

إذا حاولت فى أسد فجوراً ... فإنى لست منك ولست من(٢)

أراد : منى . وقد عد سيبويه ذلك جائزا فى الكلام على أنه من باب حذف ياء الضمير(٣) وفيه قال الشنتمرى : الشاهد فيه حذف الياء من الضمير فى قوله : منى . وهو جائز فى الكلام كما قرئ فى الوقف : « أكرمن وأهانن ».

ونحن نرى أن التنظير بما جاء فى سورة الفجر من حذف ياء (أكرمن وأهانن) ليس مقنعاً . ذلك لأن الحذف فى الشواهد السابقة لم يقف عند حد الياء بل سبق بحذف أحد الحرفين قبله تخفيفاً للمشدد الذى لا نظير له فى الفعلين السابقين من السورة .

وأحسب أنه ليس فى ضرائر (حذف ياء الضمير) مع حذف المشدد قبله فلقد عالجنا هذا الموضع منذ أمد قصير ولم نجد شاهداً ينهض دليلا لما ذهب إليه سيبويه والشنتمرى من اعتبار تخفيف المشدد وحذف حرف بعده من باب حذف ياء الضمير .

أما تخفيف المشدد فى غير القوافى فقد قررنا أنه قليل فى ضوء تصريح ابن عصفور بهذا واستنتاجاً من قلة الشواهد عليه وسكوت مؤلفى الضرائر عن الحديث فيه وإضرابهم صفحاً عن ذكره فى كتبهم باستثناء ابن عصفور وابن عبد الحليم .

قال ابن عصفور : وقد يخففون المشدد فى غير القوافى ، إلا أن ذلك قليل ومنه قول رواحة الأنصارى(٤) :

---

(١) الكتاب : (٢٩١/٢) ، الخصائص : (٢٩٣/٢) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٤ - ١٣٥) ، وموارد البصائر ل (٤٥) .

(٢) ديوان النابغة الذبيانى ص (١٠٨) المكتبة الأهلية بيروت سنة ١٩٢٩ م ، سيبويه والشنتمرى : (٢٩٠/٢) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٥) .

(٣) سيبويه والشنتمرى : (٢٩٠/٢) .

(٤) هو : عبد الله بن رواحة بن امرئ القيس بن ثعلبة الأنصارى من شعراء الخزرج والنقباء الاثنى عشر ، استشهد يوم مؤتة بعد أن شهد المشاهد كلها ما عدا مشهد الفتح كان لسان

فسرنا إليهم كافَةَ فى رحالهم ‌ ‌ ‌ ‌ جميعاً علينا البيض لا يتخشع(١)

يريد : (كافّة)(٢) .

وكذلك فعل ابن عبد الحليم ولكنه زاد عليه قوله :

ومن هذا الفصل تخفيف الميم فى اللهم فى قول الأعشى :

كحلقة من أبى رياح ‌ ‌ ‌ ‌ يسمعها لاهم الكبار(٣)

وصفوة القول :

– أنه يجوز تخفيف المشدد فى القوافى رعاية للوزن والقافية وهو كثير .

– كما يجوز تخفيف المشدد وحذف حرف بعده فى الوقف . وهو كثير أيضاً ، وقد عده سيبويه والشنتمرى مما يجوز فى الكلام وجعله من باب حذف ياء الضمير .

– أما تخفيف المشدد فى حشو البيت فقد جاء قليلا وقد زهد فى ذكره كثير من مؤلفى الضرائر .

دفاع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عظيم القدر فى قومه سيداً فى الجاهلية عظيم القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . طبقات فحول الشعراء ص (٢٢٣) ، الخزانة : (٢/٣٠٤) بتحقيق عبد السلام هارون سنة ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧ م .

(١) ديوان عبد الله بن رواحة الأنصارى تحقيق د . حسن محمد باجودة . دار التراث القاهرة سنة ١٩٧٢ م سيرة ابن هشام : (٢/١٥٦) اللسان (كفف)، وموارد البصائر ل (٤٣).

(٢) ثم ذكر بيتاً لم يعرف قائله فيه :

جزى الله الدواب جزاء سوء ‌ ‌ ‌ ‌ وألبسهن من جرب قميصا

وقول الآخر أنشده القتبى :

فياليت اللحى كانت حشيشاً ‌ ‌ ‌ ‌ فيعلفها دواب المسلمينا

يريد : دواب .

والبيت : ليزيد بن مفرغ وقول (ابن قيس الرقيات) :

بكى بعينيك واكف القطر ‌ ‌ ‌ ‌ ابن الحوارى العالى الذكر

يريد : ابن الحوارى أردف بيت ابن رواحة بالأبيات الثلاثة ص (١٣٦) .

(٣) موارد البصائر ل (٤٣) .

ترخيم غير المنـــادى

قال ابن مالك :

ولاضطرار رخموا دون ندا ما للنداء يصلح نحو أحمـدا(١)

شغل هذا الباب أذهان النحاة واحتل جانباً من نشاطهم العقلى واستأثر بصفحات من تصانيفهم فلا تكاد تلم بمؤلف فى الضرورة حتى تجد هـذا الموضع من أبرز أبوابه مثله كمثل صرف الممنوع وعكسه ، فلقد عقد له سيبويه باباً فى كتابه هو : (باب ما رخمت الشعراء فى غير النداء اضطراراً) . أنشد فيه قدراً طيباً من الشواهد على هذا الباب(٢) . حرص مؤلفو الضرائر على النص عليه فى كتبهم للاحتجاج أو للاستئناس(٣) به . ولقد استقصى سيبويه مواضع الترخيم فى تضاعيف أبواب أخرى من كتابه غير هـذا الباب من ذلك : (باب إذا حذفت منه الهـاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهـاء أبدلت حرفاً مكان الحرف الذى يلى الهـاء)(٤) . وقد افتتحه بقوله : (اعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل فى كلام العرب ، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف الهـاء أكثر من قبل أن حرف الإعراب فى سائر الكلام غيره وهو على ذلك عربى ، وقد حملهم ذلك على أن رخموه حيث جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه)(٥) . وغيره من الأبواب الأخرى . وفيه قال القزاز : (ومما يجوز له الترخيم فى غير النداء ، وذاك أن النداء باب حذف واستخفاف ، فجاز الترخيم فيه لأنه حذف من الاسم ، وليس كذا غيره من الكلام ، ولكن الشاعر إذا اضطر جاز له ذلك فى غير النداء)(٦) .

---

(١) الألفية باب النداء ، والتصريح على التوضيح : (١٨٩/٢) والشروح المختلفة على الألفية .

(٢) راجع : الكتاب (٣٤٢/١ - ٣٤٤) سيبويه والشنتمرى .

(٣) سوف نسوق ما يناسب هذا البحث منها فى الصفحات المقبلة إن شاء الله .

(٤) الكتاب : (٣٣٤/١) .

(٥) المصدر والصفحة السابق .

(٦) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٤) .

وذكر ابن حيان أن الترخيم فى غير النداء مقيس عليه فى الضرورة الشعرية(١) .

ونحو ذلك ما قاله صاحب الخزانة : (على أن ترخيم غير المنادى فى الضرورة جائز سواء كان على تقدير الاستقلال — وهو لغة من لا ينتظر — أو على نية الحذف وهو لغة من ينتظر)(٢) .

ونظير ذلك كثير من أقوال النحاة وأحكامهم على هذا الباب مما لا ينفسح المقام لاستقصائه وما ذكرناه للتمثيل على شيوع هذا المدار فى كتب النحاة واحتفالهم بمعالجة الضرورة فيه ولسوف نتناوله بالدراسة والبحث بعد استعراض الشواهد التى تنسجم مع ما نهجناه للدراسة فى هذا البحث .

ولقد فصل ابن عصفور كعادته القول فى هذا الموضع وصنفه . وقدم الشاهد الشائع والنادر ، وعلق على كل صنف بما ارتآه العلماء ، ثم أدلى بدلوه يفصل الخطاب فيه . لقد عالج الترخيم فى غير النداء على لغة من لا ينوى رد المحذوف(٣) ، وعلى من ينوى رد(٤) ومن جهة حذف آخر النكرة المجردة من تاء التأنيث ، والمعرف بأل(٥) ، وحذف آخر الاسم المبنى والحرف تشبيهاً بالاسم المعرف(٦) وحذف أكثر من حرف فى آخر الكلمة(٧) ثم الحذف فى حشو الكلمة إذا اضطر إلى ذلك(٨) . وهو بهذا تناوله بالدرس من زاوية الكثرة والقلة أو الشيوع والندرة ، فلقد قدم الكثير وثنى بالقليل وشفعه بالأقل ثم أنهى الحديث بالنادر مما يسوغ للقارئ الحكم بالحسن أو القبح أو الشذوذ وفقاً لتدرج العرض .

---

(١) موارد البصائر ل (٤٧) .
(٢) خزانة الأدب تحقيق هارون سنة ١٩٦٧ م (ج ٢/٣٦٣ – ٣٦٤) .
(٣) ضرائر الشعر ص (١٣٦) .
(٤) المصدر نفسه ص (١٣٩) .
(٥) المصدر نفسه ص (١٤٠) .
(٦) المصدر نفسه ص (١٤١) .
(٧) المصدر نفسه ص (١٤٢) .
(٨) المصدر نفسه ص (١٤٣) .

وعن الأول قال ابن عصفور : ومنه فى ترخيم الاسم فى غير النداء ، إجراء له مجرى النداء عند الاضطرار إلى ذلك وهو جائز باتفاق من النحويين على لغة من لا ينوى رد المحذوف بل يجعل ما بقى من الاسم كاسم غير مرخم : نحو قول امرئ القيس :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والحصر (١)

يريد : ابن مالك(٢) .

أنشد سيبويه هذا البيت وذكر أن الشاعر جعل ما بقى بعد ما حذف بمنزلة اسم لم يحذف منه شىء(٣) .

ووافقه الشنتمرى على ذلك وقال : ترخيم مالك فى غير النداء ضرورة وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شىء فلذلك جر بالإضافة . وهذا حكم ما رخم فى غير النداء ضرورة عند أكثر النحويين ، ومذهب سيبويه إجراؤه على الوجهين لأن الشاعر إذا اضطر إلى ترخيمه وحذفه فإنما ينقله من باب النداء على حسب ما كان عليه فى النداء منصرف على الوجهين فيجرى فى غير النداء على ذلك(٤) .

ومثله قول الأسود بن يعفر :

وهـذا ردائى عنـده يستعيره ليسلبنى نفسى أمال بن حنظل(٥)

---

(١) ديوان امرئ القيس ص (١٤٢) بتحقيق أبى الفضل إبراهيم، الكتاب : (٣٣٦/١)، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٦) ، والتصريح على التوضيح : (١٩٠/٢) ، موارد البصائر ل (٤٥) ، والضرائر للألوسى ص (٥٩) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٦) وهو الشاهد ص (٧٢٩) فى الأشمونى : (١٨٨/٢) .

(٣) سيبويه والشنتمرى : (٣٣٦/١) .

(٤) المصدر والموضع نفسه .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٦ – ١٣٧) ، والتصريح على التوضيح : (١٩٠/٢) ، وموارد البصائر ل (٤٦) وفيه نقل عن السيرافى ما جاء عن الترخيم قوله : وهذا الترخيم إنما يكون فى النداء ، فإذا اضطر الشاعر فليس بين النحويين خلاف أنه جائز له فى غير النداء على أن يجعله اسماً مفرداً يعرب بما يستحق من الإعراب فيقول : هذا حنظل ، ومررت بحنظل ، ورأيت حنظلا . قال الشاعر :

الأهل هـذا الدهر من متعلل عن الناس مهما شاء بالناس يفعل

وهـذا ردائى عنـده يستعيره ليسلبنى عزى أمـال ابن حنظل

وراجع ل (٤٥ – ٤٦) .

يريد : ابن حنظلة على لغة من لا ينتظر حيث رخمه فى غير النداء ضرورة وترك ما بقى كأنه اسم برأسه ونونه على هذه اللغة . ولقد اختلف النحاة فى الترخيم على لغة من نوى رد المحذوف فمنهم من أجازه ومنهم من أنكره . وفى هذا يقول ابن عصفور : (فأجازه سيبويه وغيره من متقدمى النحويين ، وأنشد شاهداً على جواز ذلك قول زهير :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر (١)

يريد : عكرمة ، فحذف التاء وأبقى المحذوف الذى كان قبلها على فتحه لأنه نوى رد التاء المحذوفة .

وأنكر ذلك أبو العباس المبرد ، وتأول البيت . . . على أن يكون قد ذهب (عكرم) فيه مذهب القبيلة فمنع الصرف للتأنيث والتعريف)(٢) .

والسيرافى من الموافقين لسيبويه على إجازة هذه الضرورة لقوله :

(وقد اختلف فى الوجه الأول من الترخيم فى غير النداء لضرورة الشاعر كقولك : هذا حنظل قد جاء ، وهذا هرق قد أقبل ، ومررت بهرق وحنظل

---

(١) ديوان زهير بن أبى سلمى ص (٢١٤) ط دار الكتب سنة ١٩٤٤ م ، والكتاب : (٣٤٣/١) ، والضرائر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٨) ، والعمدة : (٣٢٩/٢) ، وشرح الشنتمرى ص (٨٨) ، وشرح المفضل : (١٩/٢) ، وشرح الرضى على الكافية : (١٤٩/١) ، وموارد البصائر ل (٤٦ ، ٤٧) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٨) ، ثم أنشد بيتاً فى شاهد على هذا الموضع لجرير لم نشأ إثباته فى المتن ونثبته هنا لشهرته وكثرة تعليقات النحاة عليه :

إلا أضحت حبالكم رماماً وأضحت منك شاسعة أماما

ومضى معقباً على ما زعمه المبرد بقوله : وزعم أن الرواية فى البيت الثانى (هذا البيت) :

. . . . وما عهد كعهدك يا أماما

وما تأوله فى : (عكرم) ممكن ، وأما البيت الثانى فحجة عليه ، وما ذكر أن ما رواه :

* وما عهدى كعهدك يا أماما *

ليس فيه طعن على رواية غيره .

راجع ضرائر ابن عصفور فى : الموضع السابق ، وذكر صاحب الخزانة أن الضرورة فى هذا البيت من أقبح الضرورات .

انظر : الخزانة (٣٦٤/٢) بتحقيق هارون .

تحذف آخره ، وتبقى ما قبل المحذوف على حاله(١) فكان سيبويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يجيزونه وأنشدوا فى ذلك أبياتاً منها :

خـــذوا حـذركم يا آل عكرم . . . . البيت

ففتح الميم من (عكرم) لأن الأصل عكرمة . فحذف الهـاء . وأبقى الميم على حالهـا والقول عندى ما قاله سيبويه وسائر المتقدمين لعلتين : إحداهما : الرواية . والثانية : القياس . وذلك أن الترخيم أصل جوازه فى النداء ، فإذا اضطر الشاعر إلى ذكره فى غير النداء أجراه على حكمه فى الموضع الذى كان فيه . لأن ضرورته فى نقله من موضع إلى موضع)(٢) .

ومن الشواهد الدالة أيضاً على جواز الترخيم فى غير النداء على لغة من نوى رد المحذوف قول امرئ القيس :

وعمرو بن درمـاء الهمام الذى غزا بذى شطب عضب كمشية قسورا(٣)

أراد : ابن قسورة فحذف التاء وأبقى ما قبلها مفتوحاً على نية رد المحذوف .

وقول ابن حبناء التميمى :

إن ابن حـــارث إن اشتق لرؤيته أو أمتـدحه فإن الناس قد علموا(٤)

---

(١) بلغة من نوى رد المحذوف .

(٢) موارد البصائر ل (٤٦) ذلك قول ابن هشام فى التصريح على التوضيح : ولا يمتنع الترخيم فى الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين - خلافاً للمبرد - قالوا : ودليلنا : القياس والسماع ومنه قول أوس التيمى شرح التصريح على التوضيح : (١٩٠/٢) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٩) ، واللسان (وسط) وفيه :

* وعمرو بن درماء الهمـــام إذا غدا *

(٤) الكتاب : (٣٤٣/١) ، والضرائر أو كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١٤٤) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٩) ، والمقرب له : (١٨٨/١) ، وضرائر الألوسى ص (٦٠) .

أراد : حارثة والقول فيه كالقول فى سابقه على لغة من ينتظر ، قال الأعلم : (الشاهد فيه ترخيم حارثه وتركه على لفظه مفتوحاً كما كان قبل الترخيم ، وهذا يقوى مذهب سيبويه فى حمله على جهتى الترخيم فى غير النداء ضرورة كما كان فى النداء جارياً عليهما ، لأن حارثة هنا اسم رجل فإذا رخم وأعرب لم يكن له مانع من الصرف لأنه ليس بقبيلة ولا اسم لمؤنث ، وهو حارثة بن بدر الغدانى سيد غدانة بن يربوع بن حنظلة ابن تميم)(١) .

وربما جاء الترخيم بحذف آخر الاسم فى غير النداء سواء أكان الاسم نكرة أم معرفة لكنه فى الترخيم أقل مما قبله .

قال ابن عصفور : وقد يجىء حذف آخر الاسم فى غير النداء وأعنى بذلك النكرة التى ليس فى آخرها تاء التأنيث ، والاسم المعرف بالألف واللام نحو قول كثير(٢) ، وقول عدى(٣) :

* ليس حى على المنون بخال(٤) *

يريد : بخالد فرخمه وهو نكرة ليس فيه تاء التأنيث(٥) . ثم قال : وربما جاء شىء من ذلك فى الكلام شاذاً ، حكى ابن الأعرابى : (هم بين

---

(١) سيبويه والشنتمرى : (٣٤٣/١) .

(٢) يقصد كثير بن عبد الرحمن الخزاعى له شهرة فى التشبيب وهو يعد شاعر أهل الحجاز وراوية جميل بثينة ت سنة ١٠٥ هـ كما فى طبقات ابن سلام ص (٥٤٠) ، ومن ثم لم نشأ إثبات شعره بالمتن قياساً على مادرجنا عليه فى هذا البحث وبيته محل الشاهد :

خليلى إن أم الحليم تباعدت فأخذت بخيمات العذيب ظلالها

ويريد : العذيبة فرخمها وفيها الألف واللام ، وقد ذكرناه ، فى مقابل شاهد عدى على ترخيم النكرة المجردة من تاء التأنيث .

(٣) هو عدى بن يزيد النصرانى شاعر جاهلى ترجم له أبو زيد فى جمهرة أشعار العرب ضمن شعراء الطبقة الثانية أصحاب المجمهرات بعد عنترة العبسى وعده ابن سلام رابع شعراء الطبقة الرابعة ص (١١٧) ، والخزانة : (٣٨١/١) بتحقيق عبد السلام هارون ، وشرح الأشمونى : (١٨٨/٢) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٠) .

(٥) المصدر السابق والصفحة نفسها .

حاذ وقاذ) يريدون : بين حاذف وقاذف فرخما وهما نكرتان ليس فى واحد منهما تاء التأنيث وكأن ما جاء من ذلك مشبه بما شدوا فيه فى النداء فرخموه وهو نكرة ليست فيه تاء . نحو قولهم : يا صاح . يريدون : يا صاحب .

والترخيم فى هذا النوع أقل من الترخيم فيما قبله(١) .

ومن ترخيم غير المنــادى

إن الشعراء حين يحذفون الهـاء فى الوقف يبدلون منها المدة التى تلحق القوافى .

قال سيبويه :

واعلم أن الشعراء إن اضطروا حذفوا هذه الهاء فى الوقف وذلك لأنهم يجعلون المدة التى تلحق القوافى بدلا منها . قال ابن الخرع :

وكادت فزارة تشقى بنــا فأولى فزارة أولى فزارا

أراد : فزارة فحذف الهـاء من فزارة وأبدل منها المدة(٢) .

ومثله قول ابن أحمر(٣) :

أبو منن يؤرقنــا وطــلق وعمـــار وآونة أثالا(٤)

---

(١) المصدر السابق ص (٤١) .

وفى شرح الرضى على الكافية : (١٤٩/١) ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وإن خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان أو على نية المحذوف (والمبرد يوجب تقدير الاستقلال) .

(٢) البيت فى ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١٠٨) ، وموارد البصائر ل (٤٨) ، وروايته :

مضطربة كادت قزازة تشقى بنا فأولا فزازة أولا قزازا

والبيت من المتقارب ولا يستقيم الوزن مع هذه الرواية .

(٣) هو عمرو بن أحمر بن العمرو الباهلى شاعر مخضرم توفى فى عهد عثمان عده أبو زيد فى جمهرة أشعار العرب من أصحاب المشوبات أى التى شابها الكفر والإسلام فى الطبقة السادسة ، وانظر الأعلام للزركلى : (٢٣٧/٥) ط ٢ سنة ١٣٧٣ هـ – ٧٨ م ، ١٩٥٤ م – ٥٩ م .

(٤) سيبويه والشنتمرى : (٣٤٣/١) ، والضرائر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٤) وموارد البصائر ل (٤٨) وفيه : (وعياذ) بدل من (وعمار) وشرح الشنتمرى هذا البيت بقوله : الشاهد فى ترخيم أثالة فى غير النداء ضرورة وتركه على لفظه وإن كان فى المعنى مرفوعاً . الكتاب : (٣٤٣/١) .

يريد : أثالة فحذف الهاء .

قال ابن عبد الحليم : (واعلم أن هذا الحذف إنما هو بطريق الترخيم إلا أنه لما وقع فى القافية ظهر له شأنه فلذا أفرد بالباب)(١) .

ولقد وضع النحاة شروطاً ثلاثة لترخيم غير المنادى وهى أن يقع فى الضرورة ،و أن يصلح الاسم للنداء . وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف أو مختوماً بتاء التأنيث على أن يكون المرخم فى الشعر(٢) .

قال ابن هشام :

ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك فى الضرورة .

والثانى : أن يصلح الاسم للنداء ، فلا يجوز فى نحو الغلام .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث(٣) .

وقد مثلوا للأول بشواهد منها ببيت امرئ القيس والشاهد فيه قوله :

* طريف بن مال . . . *

ومما مثلوا به للثانى ببيت الأسود بن يعفر والشاهد فيه قوله :

* أمال من حنظل . . . . *

أراد : يا مالك بن حنظلة .

وببيت ابن الخرع والشاهد فيه قوله :

* أولا فزارا . . . . *

أراد : فزارة .

وببيت عمرو بن أحمر والشاهد فيه قوله :

* وآونة أثالا . . . . . . *

وحين يقع ترخيم الضرورة فى لفظ يجوز ضبط آخره على إحدى اللغتين لغة من لا ينتظر (من لا ينوى رد المحذوف) كالبيتين الأولين ودليل ذلك

---

(١) موارد البصائر ص (٤٨) .

(٢) انظر : شرح الرضى على الكافية (١٤٩/١) ، والتصريح على التوضيح : (١٨٩/٢ - ١٩٠) ، موارد البصائر ل (٤٦) .

(٣) التصريح والموارد فى الموضعين السابقين .

ثبوت التنوين فى الأول ، وكسر اللام فى الثانى إذ لو أجراهما على الانتظار لوجبت مراعاة الأصل بحذف التنوين وفتح اللام .

وعلى لغة من ينتظر (من ينوى رد المحذوف) كالبيتين الأخيرين ودليل ذلك أنه حذف التاء وأبقى ما قبلها مفتوحاً وأبدل منها المدة للإطلاق فى القافية .

وهاتان الطريقتان دارتا على ألسنة النحاة كل واحدة منهما بصيغتين مختلفتين على النحو الذى أوضحناه ، فبعض الكتب يطيب له القول فى الأولى لغة من لا ينتظر ، وبعضهم يعبر عنها بقوله على لغة من لا ينوى رد المحذوف وعكس ذلك قالوا عن الثانية : لغة من ينتظر أو لغة من ينوى رد المحذوف .

ومثلوا للشرط الثالث بالشاهد :

* ليس حى على المنون بخال *

يريد : بخالد فرخموا النكرة المجردة من التاء .

وقد أوجز ابن مالك هذه الشروط فى البيت الذى أسلفنا ذكره :

ولاضطرار رخموا دون ندا ما للنداء يصلح نحو أحمدا

وقد يحذفون آخر الاسم المبنى وآخر الحرف تشبيهاً بالاسم المعرف وهو أقل من القليل(١) .

قال ابن عصفور : (وربما حذفوا آخر الاسم المبنى والحرف تشبيهاً بالاسم المعرف إلا أن ذلك قليل جداً ومنه قوله)(٢) .

---

(١) هذا الموضع كسابقه لم أجد له فيما بين يدى من مصادر ومراجع ذكراً ولا شاهداً الأمر الذى يجعلنا نسلم بأنه قليل جداً ولا نملك غير إيراد ما جاء عند ابن عصفور من شواهده سواء فى المتن أو فى الحاشية طلباً للموضوع وإزالة للشك .

(٢) يقصد ابن أحمر كما فى معانى القرآن : (٣/٢٧٤) ، واللسان : (بغا) :

أو راعيان لبعران شردن لنا كى لا يحسان من بعراننا خبرا

قال ابن عصفور : يريد كيف لا يحسان (على مذهب الفراء) ، ضرائر الشعر ص (١٤١) وهو من البسيط . وقول الآخر (وهو جميل بن معمر) :

وطرفك أما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

قال ابن عصفور : يريد : كى ما فحذف آخر (كى) ضرائر الشعر ص (١٤١) .

وقول عدى بن زيد :

فإن أهلك فسو تجـــدون فقدى وإن أسلم يطب لكم المعاش(١)

يريد : فسوف(٢) .

ومن هذا القليل جداً التثلم وهو حذف أكثر من حرف من آخر الكلمة لإقامة الوزن خلافاً لمذهب ترخيم الاسم وذلك لا يجوز القياس عليه ، كما نص عليه ابن عصفور :

وقد يحذفون من آخر الكلمة أكثر من حرف واحد على غير مذهب ترخيم الاسم . إذا اضطروا إلى ذلك – وهو أيضاً قليل جداً لا يجوز القياس عليه نحو قول علقمة(٣) :

كأن إبريقهم ظبي على شرف مقـــدم بسبا الكتان ملثوم(٤)

يريد : بسبائب الكتان فحذف الهمزة والباء .

وقول لبيـــد :

درس المنـــا بمتـــالع فأبان . . . . البيت(٥)

يريد : المنـــازل .

وقول أبى دؤاد(٦) :

---

(١) ضرائر الشعر ص (١٤١) . (٢) ضرائر الشعر ص (١٤١) .

(٣) هو علقمة الفحل واسمه : علقمة بن عبده بن ناشرة التميمى شاعر جاهلى معدود من شعراء الطبقة الرابعة فى طبقات شعراء الجاهلية عند ابن سلام ص (١١٦) وله ترجمته أيضاً فى المفضليات ص (٣٩٠) ط ٥ والخزانة : (٢٨٢/٣ – ٢٨٤) بتحقيق عبد السلام هارون وفيه أنه كان من شعراء الجاهلية من أقران امرئ القيس .

(٤) والبيت فى ديوان علقمة ص (٢٥) دار الفكر ببيروت والمفضليات ص (٤٠٢) ط ٥ وروايته : (برثوم) بدلا من (ملثوم) وأنشده المبرد شاهداً على التشبيه المستحسن وقال : فهذا حسن جداً ، الكامل : (٤٧/٢) ط مكتبة المعارف ببيروت ، والخصائص : (٨٠/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٢) ، وموارد البصائر ل (٤٨) وهو من البسيط .

(٥) البيت فى الكتاب شرح الشنتمرى : (٨/١) ، والخصائص : (٨١/١) ، وضرائر الشعر ص (١٤٢) ، ورسالة الملائكة ص (٢٧٨) ، والعمدة : (٢٥٤/١) وتمام البيت بالحبس بين البيد والسوبان وقيل : عجزه فتقادمت بالحبس فالسوبان وشرح المفصل : (١٣٥/١) تحقيق محيى الدين ، وانظر موارد البصائر ل (٤٩) ، والضرائر للألوسى ص (٦٠) .

(٦) هو أبو دؤاد الأيادى شاعر جاهلى اشتهر بنعت الخيل يسمى جارية بن الحجاج وقيل : حنظلة بن الشرقى ، له شعر وترجمته فى الأصمعيات بتحقيق هارون ، والمزهر : (٤٢٥/٢) ، والخزانة : (١٩٠/٤) .

يبــدين جندل حائر لجنوبها فكأنما تذكى سنابكها الحبا(١)

يريد : الحباحب(٢) .

ويندر الحذف فى حشو الكلمة . وبهذا الفصل أنهى ابن عصفور عرضه لمواضع الترخيم فى غير النداء ضرورة فقال : (وقد يجىء الحذف فى حشو الكلمة إذا اضطر إلى ذلك إلا أن يكون من الندور بحيث لا يلتفت إليه)(٣) .

ولندرة هذا الموضع لم يذكر ابن عصفور سوى شاهد واحد على الحذف فيه وهو لعبد الله بن الزبعرى ، قد يسوغ لنا ذكره لندرة الشواهد البديلة التى تتفق والمنهج الذى اتبعناه .

قال ابن الزبعرى :

حين ألقت بقبــاء بركهـا واستمر القتل فى عبد الأشل(٤)

يريد : عبد الأشهل من الأنصار (وهذا من باب حذف المضاف إليه وهو أندر من حذف المضاف)(٥) .

قال ابن عصفور :

(ووجه ذلك : أنه شبه الهاء بالهمزة لمقاربتها لها فى المخارج . فحذفها

---

(١) رسالة الملائكة ص (٢٧٩) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٣) .

(٢) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٢ – ١٤٣) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٣) .

هو عبد الله بن الزبعرى من شعراء الكفار وقد توعده النبى صلى الله عليه وسلم . الإعلام : (٢١٨/٤) ط ٢ سنة ١٣٧٣ هـ – ٧٨ م ، ١٩٥٤ م – ٥٩ م .

(٤) انظر البيت لعبد الله فى : سيرة ابن هشام (١٥٧/٢) ، والخصائص : (٨١/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٤) .

(٥) قال ابن عبد الحليم تعليقاً على هذا الموضع : قالوا : يجوز ترخيم المنادى بشرط كونه معرفة غير مستغاث ولا مندوب ، ولا ذى إضافة ولا ذى إسناد ، وقال عن الكوفيين : إجازة ترخيم ذى الإضافة بحذف عجز المضاف إليه تمسكاً بنحو قوله :

أبا عرو لا تبعــد فكل ابن حرة ليدعود داعى ميتة فيجيب

قال خالد الأزهرى : أراد : يا أبا عروة فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء وأجيب بأنه نادر . وتبعد : من البعد بفتحتين وهو الهلاك ، وميتة بكسر الميم هيئة من الموت ، وأندر من هذا حذف المضاف إليه بأسره كقوله :

* يا عبــد هل تتذكر فى ساعة *

أراد : يا عبد عمرو ، وعبد عمرو علم . موارد البصائر ل (٤٧) .

وألقى حركتها على الساكن قبلها ، كما يفعل بالهمزة فى (شمأل) و (ملأك) ونحوهما ألا ترى أنك إذا خففت الهمزة منها قلت : شمل وملك) (١) .

وفى ضوء ما عرضناه من فصول الضرورة والحذف للترخيم فى غير النداء وفقاً للتصنيف الذى ارتضاه ابن عصفور فإن الترخيم :

على لغة من لا ينوى رد المحذوف جائز بإجماع .

وعلى لغة من ينوى رد المحذوف فيه خلاف وقد أجازه سيبويه .

أما الترخيم بحذف آخر النكرة المجرد من التاء أو المعرف بأل فأقل ممن سابقيه (وشذ ما جاء منه فى الكلام) .

وأقل منه ترخيم آخر الاسم أو آخر الحرف تشبيهاً بالاسم المعرف (فهو قليل جداً) .

ومثله الترخيم بحذف حرف أو أكثر من آخر الكلمة على غير مذهب ترخيم الاسم (فهو قليل جداً) لكن الترخيم بالحذف فى حشو الكلمة نادر ولا يلتفت إليه .

وقد صنف ابن عبدالحليم لهذا الموضع فصلا لم يرد ذكره عند ابن عصفور هو الترخيم فى القوافى ، لكن ابن عبد الحليم أفرد له باباً جاء فيه :

قال أبو حيان : (إذا وقفت على المؤنث المرخم وقفت عليه بالهاء إلا فى ضرورة فتعوض منها الألف بالإطلاق ، ولا يجوز أن يوقف بغيرها إلا فيما سمع ، حكى سيبويه عن العرب : (يا حرمل) ولا يقاس عليه)(٢) :

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٤) .

(٢) موارد البصائر ل (٤٧) — وثمة فصل آخر لم يفرد له ابن عبد الحليم باباً خاصاً به على نحو ما فعل هنا بل ألحقه بفصل الحذف من المضاف إليه ألا وهو ترخيم المستغاث حيث قال : (ومن هذا الفصل قول مرة بن الروع الأسدى) :

كلما نادى منـــاد منهم   يا لتيم الله قلنـــا يا لمـــال

قال العينى : والشاهد فى : (يا لمـال) إذ أصله يا لمـالك ، فرخم المستغاث به ومعه الألف واللام وهو ضرورة أو شاذ .

وقال خـالد الأزهرى فى شرح التوضيح : وسمع ترخيم المستغاث ومعه اللام وهو ضرورة اتفاقاً .

راجع : موارد البصائر ل (٤٦) .

ومما سبق يتبين لنا تصور العلماء لحذف الحرف من الكلمة ويبدو لنا أن هذا الموضوع مر بأطوار كثيرة . ونال عناية فائقة فاضطربت فيه الفكر ، واختلطت بعض الأنواع ببعض فى الموضوع الواحد ، حتى اضطررنا للرجوع لرأى المتأخرين من علماء النحو . فوجدناهم قد استوعبوا الموضوع ، وأحاطوا بأركانه ، وخبروا دروبه ومسالكه مما تهيأ لهم مما عرضه لهم السابقون من أمثلة ، فاستبان لهم القول مستحصداً ناضجاً ، جعلهم يحسنون استخلاص الشروط وتمييز الأقسام . فنون (يكن) مثلا تحذف جوازاً إذا وليها متحرك ، واضطراراً إذا وليها ساكن . كما استبانت شروط الترخيم للمنادى وغير المنادى ، وظهر قول ابن مالك فيه غير محتمل للتأويل بل دالا على (تبلور) الفكرة عنده .

وإنا لنجد العذر لأنفسنا فيما سقناه من كثرة آراء العلماء وتشعبها فى النواحى التى كثر فيها الجدل والنقاش فى هذا الموضوع حيث قصدنا أن نسير مع الفكر لنصل فى آخره إلى النتيجة والرأى .

وقد وجدنا أن كل هذا الجدل يستهدف الوصول إلى حقائق ولا يغير شيئاً فى الظاهرة نفسها ، فظاهرة الحذف كظاهرة الزيادة قائمة فى السعة أو فى الاضطرار ، ولا يعنى كثرة وقوعها فى الاضطرار أنها أصبحت قاعدة عامة أو قياساً مطرداً ، وإنما هى أعلام فى اللغة تنبه الباحثين إلى الموازنة والاستقصاء واستكناه أسرار الأساليب بما يبعث ما خفى منها إلى الظهور ، وينمى ملكة الحفظ لغير المألوف حتى يرسخ المألوف وتعلو راياته . وليس حذف الحرف وحده هو الذى يتخذ هذه السمة من دراسة الدارسين فإننا نتابع هذه الدراسة فنجد لدينا ذخيرة وافية مما عرضناه وسنعرضه فى هذا الباب .

ومنه حذف الحرف الجار وهو ضربان :

١ – إضمار حرف الجر وإبقاء عمله دون أن يعوض منه .

٢ – حذف حرف الجر من المعمول ووصول العامل إليه بنفسه ضرورة تشبيهاً له بالعامل الذى يصل بنفسه .

أما الأول : فنحو قول ذى الإصبع العدوانى :

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب عنى ولا أنت ديَّانى فتخزونى(١)

يريد : لله ابن عمك فحذف اللام من لفظ الجلالة وأبقى عملها ومثله قول المتنحل الهذلى :

فإما تُعرضن أميم عنى وينزعك الوشاة أولو النياط
فحور قد لهوت بهن عين نواعم فى المروط وفى الرياط(٢)

يريد : فرب حور فحذف (رب) بعد الفاء الواقعة فى جواب الشرط .

والأمثلة على حذف رب بعد الواو والفاء وإبقاء عملها كثيرة لا تحصى . منه قول امرئ القيس فى وصف الليل :

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى(٣)

يريد : ورب ليل فحذف رب وأبقى الجر .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٤) ، والمقرب له : (١٩٧/١) .

(٢) ديوان الهذليين : (١٩/٢) ط دار الكتب المصرية وروايته :

* لهوت بهن وحدى . . . . *

ويروى :

* لهوت بهن عين . . . . . *

الإنصاف الشاهد ص (٢٤٠) (ج ٣٨٠/١) وقد ذكر صدر البيت الثانى فقط وذكر صاحب الانتصاف البيتين كاملين فى حاشية الصفحة ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور غير منسوب لأحد وقد عزاه المحقق إلى تأبط شراً .

(٣) البيت فى وصف الليل من معلقه امرئ القيس :

* قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل *

الضرائر للألوسى ص (١٢٢) ، وانظر شرح التصريح : (٢٢/٢) قال ابن هشام فى=

وقول امرئ القيس أيضاً :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع   فألهيتها عن ذى تمائم محول(١)

لكن حذف الحروف الجارة غير (رب) وإبقاء عملها قد أجازه ابن عصفور ومنعه غيره وفى ذلك قال الألوسى :

(وغير رب) أيضاً كذلك . فإن بقاء عمل حرف الجر بعد حذفه ضرورة عند ابن عصفور وعند غيره شاذ . . .)(٢) .

أما ابن عصفور فقد علق على هذا الموضع بعد استعراض أبيات الشواهد عليه بقوله :

ولا يجوز شيء من ذلك فى سعة الكلام إلا فى اسم الله تعالى فى القسم فإنه قد يحذف منه حرف الجر ويبقى عمله تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال : الله لأفعلن بخفض اسم الله .

أو فى شذوذ من الكلام نحو ما روى عن رؤبة من أنه كان يقال له : (كيف أصبحت عافاك الله ؟) فيقول : (خير والحمد لله) يريد : على خير(٣) .

= فصل (حذف رب وإبقاء عملها) : (وبعد الواو أكثر) لأن العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو والفاء لاشتراكهما فى العطف كقوله :

* وليل كموج البحر . . . . *

نجر (ليل) برب المحذوفة بعد الواو .

(١) هذا البيت أنشده سيبويه (٢٩٤/١) وقال :

* أى رب مثلك . . . . . . *

ومن العرب من ينصبه (على الفعل) يعنى : أن يجعله مفعولا به تقدم على (طرقت) وهو عامله وهو فعل متعد ولم ينصب مفعولا ولم يجىء فى بيت الشاهد كذلك . وانظر الضرائر للألوسى ص (١٢٢) وبعده ذكر بيتاً لرؤبة شاهداً على حذف رب بعد بل صدره :

* بل بلد ملء الأكام قتمه *

وانظر شرح التصريح (٢٢/٢) فصل (تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيراً) كقوله :

* فمثلك حبلى . . . . *

فجر (مثل) برب المحذوفة بعد الفاء .

(٢) الضرائر للألوسى ص (١٢٣) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٥) .

وفى حذف (رب) وإبقاء عملها خلاف بين الكوفيين والبصريين حول عامل الجر . أهو رب المحذوفة أم الواو نيابة عنها .

فلقد ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل فى النكرة الخفض بنفسها وشايعهم فى ذلك أبو العباس بن المبرد من البصريين واحتجوا لذلك بأن الواو تعمل الخفض نيابة عن رب تشبيهاً لها بواو القسم التى تعمل الخفض نيابة عن الباء .

وعلى عكس هذا ذهب البصريون إلى أن عامل الجر ليس الواو وإنما العمل لرب المقدرة . وفندوا زعم الكوفيين وأفسدوا تشبيههم مستدلين بمجىء الجر بإضمار رب من غير واو عوضاً منها . وما لنا لا نقتطف من أقوال الفريقين ما يوضح ما أوجزناه ؟

قال صاحب الإنصاف فى المسألة الخامسة والخمسين (واو رب هل هى التى تعمل الجر) : ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل فى النكرة الخفض بنفسها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب مقدرة(١) .

ويمضى الأنبارى فيعرض وجهتى النظر ليدلى فى نهاية الأمر برأيه إلى أى الرأيين يميل ، وأيهما أصح أو أرجح فيقول :

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو هى العاملة لأنها نابت عن رب ، فلما نابت عن رب وهى تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها ، وصارت كواو القسم ، فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء فكذلك الواو هاهنا ، لما نابت عن رب عملت الخفض كما تعمل رب).

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

إنما قلنا : إن الواو ليست عاملة ، وأن العمل لرب مقدرة ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً وحرف العطف غير مختص . فوجب أن لا يكون عاملا ، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل رب مقدرة(٢) .

---

(١) الإنصاف : (٣٧٦/١) شرح وتعليق محيى الدين بن عبد الحميد .

(٢) واستشهد البصريون على كون العمل لرب بقول جميل بن معمر صاحب بثينة :

رسم دار وقفت فى طلله   كدت أقضى الحياة من جلله =

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : (إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم) . قلنا : هذا فاسد . لأنه قد جاء عنهم الجر بإضمار رب من غير عوض منها(١) .

وفصل الخطاب فيما انتهى إليه الأنبارى فى هذه المسألة برمتها إذ يبدى رأيه متابعاً للبصريين — بقوله :

(والذى أعتمد عليه فى الدليل على أن هذه الأحرف — التى هى الواو ، والفاء وبل — ليست نائبة عن رب ، ولا عوضاً عنها أنه يحسن ظهورها معها ، فيقال : (ورب بلد) و (بل رب بلد) و (فرب بلد) ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه) .

ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضاً عن التاء لم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال : « وتالله » وتجعلها حرفى قسم . لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض عنه ، فأما قوله تعالى : « و تالله لأكيدن أصنامكم »(٢) فالواو فيه واو عطف وليست واو قسم ، فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضاً عنها . بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وأيا كان الجدل فى هذه المسألة . فإنه لا خلاف فى أن حذف (رب)(٣) ضرورة فى الشعر غير جائز فى السعة .

٢ — **ومنه حذف حرف الجر** : من المعمول وتعدى العامل إليه بنفسه تشبيهاً له بالعامل الذى يتعدى بنفسه .

وقد عده ابن عصفور ضرورة وقدم لذلك شواهد فيما أنشده لجرير ، وعروة بن حزام . وزيد بن عامر (٤) .

= ومحل الاستشهاد وفى قوله : (رسم) مجرورة وقد خرجها العلماء على أنه مجرور لفظاً برب المحذوفة الباقى عملها . قال ابن يعيش : أراد رب رسم دار ثم حذف لكثرة استعمالها .

انظر : الانتصاف من الإنصاف لمحيى الدين (١/٣٣٨) .

(١) الإنصاف : (١/٣٣٧ — ٣٣٨) .

(٢) سورة الأنبياء بعض الآية ٥٧ وتمامها : « وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين » .

(٣) الإنصاف : (١/٣٨١) بشرح وتعليق صاحب الانتصاف من الإنصاف محيى الدين .

(٤) الأول : أموى وقد استشهد بقوله :

وفى قول النابغة :

فبت كأن العائدات فرشنني هراسا به يعلى فراشى ويقشب(١)

يريد : (فرشن لى) . فحذف اللام وأوصل الفعل إلى الضمير بنفسه .
وقد فصل ابن هشام القول فى هذا الموضع على نحو ما جاء فى التوضيح
قال : (وقد يحذف الجار) فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) إن كان
فى موضع نصب وهو ثلاثة أقسام :

تمرون الديار ولم تعوجوا .

والثانى : إسلامى فهو عروة بن حزام من عذرة وهو أحد عشاق العرب المشهورين بذلك كان فى مدة معاوية .

انظر ترجمته فى : الخزانة (٢١٥/٣ – ٢١٨) بتحقيق عبد السلام هارون واستشهد بقوله :

* وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى *

والشاهد الثالث فى قوله :

* وقلما يجدينى . . . . . . *

ونسبه إلى بدر بن عامر كما فى ديوان الهذليين : (٢٥٦/٢) ط دار الكتب المصرية لسنة ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٨ م والبيت فى الديوان :

بخلت فطيمة بالذى توليني إلا الكلام وقلما يجدينى

وقد ناقش المبرد هذه الشواهد فى الكامل : (٢١/١ – ٢٢) من خلال باب الاختصار المفهم . فذكر أن مما يستحسن لفظه ويستغرب معناه ويحمد اختصاره قول أعرابى من بنى كلاب (هو عروة بن حزام الذى ذكرناه) :

نحن فتبدى ما بها من صبابة وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى

يريد : لقضى على فأخرجه لفصاحته وعلمه بجواهر الكلم أحسن مخرج . قال الله عز وجل : « وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » والمعنى : وإذا كالوا لهم ، أو وزنوا لهم ألا ترى أن أول الآية : « الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون فهؤلاء أخذوا منهم ثم أعطوهم » ، وقال الله تبارك وتعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا » .

أى من قومه . . وأما قوله : (لقضانى)فإنه يريد لقضى على الموت كما قال الله تبارك تعالى : « فلما قضينا عليه الموت » فالموت فى النية وهو معلوم بمنزلة ما نطقت به فلهذا ناسب هذا قوله عز وجل : « واختار موسى . . . » فهو بمنزلة ما ذكر فى اللفظ ، ولا يجوز مررت زيداً ، وأنت تريد : مررت بزيد لأنه لا يتعدى إلا بحرف جر ، ذلك أنه فعل الفاعل فى نفسه ، وليس فيه دليل على المفعول وليس هذا بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين فيتعدى إلى أحدهما بحرف جر وإلى الآخر بنفسه .

(١) ديوان النابغة الذبيانى ص (١٦) المكتبة الأهلية ببيروت ط سنة ١٩٢٩ م ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٦) .

اللسان مادة (قشب) ويروى : فرشن لى ، وهراساً : فرشاً .

الأول : سماعي جائز فى الكلام المنثور نحو : نصحته وشكرته ونصحت لكم ، أن اشكر لى .

والثانى : سماعي خاص بالشعر كقوله(١) :

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه (كما عسل الطريق الثعلب)(٢)

يريد : عسل فى الطريق فحذف فى فنصب .

(وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح(٣) :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله فى القرية السوس(٤)

يريد : على حب العراق ، فلما حذف حرف الجر نصب ، لأنه أقام المجرور أقامه .

والثالث : قياسي وذلك فى أن وأن بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون فى الأولى وسكونها فى الثانية (وكى) لطولهن بالصلة(٥) .

واشترط ابن مالك فى النظم وغيره فى حذف الجار من (أن وأن أَمْنُ اللبس) فمنع الحذف فى نحو : رغبت فى أن تفعل أو عن تفعل لإشكال المراد

---

(١) هو ساعدة بن جوية أخو بنى كعب بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل ابن مدركة .

انظر ترجمته فى : ديوان الهذليين (١/١٦٧) ، وفى الخزانة : (٣/٨٦ – ٨٧) شاعر محسن جاهلى وشعره محشو بالغريب والمعانى الغامضة وليس فيه من الملح ما يصلح للمذاكرة نقلا عن المؤتلف والمختلف للآمدى ص (٨٣) . وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم وليست له صحبة كذا قال ابن حجر فى الإصابة : قال البغدادى : فقول الآمدى : (جاهلى) ليس كما ينبغى .

(٢) البيت من شواهد سيبويه الكتاب : (١/١٦) ، والإفصاح ص (٢٤٣) ، والخزانة : (٣/٨٣) ، وموارد البصائر ل (٧٥) . شبه اضطراب الرمح بعسلان الثعلب فى الطريق ، والعسلان : سير سريع فيه اضطراب .

(٣) انظر ترجمته فى : طبقات فحول الشعراء ص (١٣١) ، وجمهرة أشعار العرب الطبقة الثالثة أصحاب المنتقيات والمزهر للسيوطى : (٢/٤٢٢) .

(٤) هذا البيت أيضاً من شواهد سيبويه والإفصاح وفيه : يخاطب المتلمس الملك عمرو ابن هند وكان أقسم ألا يطعم المتلمس حب العراق ص (٢٤٣) ، وموارد البصائر ص (٧٤) .

(٥) شرح التصريح على التوضيح : (١/٣١٢ – ٣١٣) وفيه : الشاهد فى البيت الثانى فى حذف (على) ونصب (حب) أى (على حب العراق) وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقوله : (وإن حذف فالنصب للمنجر) ص (٣١٣) وبيت الشاهد من البسيط .

بعد الحذف هل هو على معنى (فى) أو (عن) . لأن (رغب) يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف(١) .

ولكن بعض النحاة أنكر ما ذهب إليه ابن عصفور من اعتبار هذا الحذف ضرورة فالصحيح أن حذف الجر إنما هو على سبيل الشذوذ فبينما قال الأعلم الشنتمرى فى شرح الشاهد التاسع والستين بعد المائة :

لدن بهز الكف . . . . البيت

استشهد به سيبويه على وصول الفعل إلى الطريق ، وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف جر تشبيهاً بالمكان ، لأن الطريق مكان ، وهو نحو قول العرب : (ذهبت الشام ، إلا أن الطريق أقرب إلى الإبهام تكون فى كل موضع يسار فيه وليس الشام كذلك)(٢) قرر البغدادى : (أن حذف حرف الجر من (الطريق) شاذ . والأصل كما عسل فى الطريق الثعلب)(٣) .

وفى شرح التصريح قال خالد الأزهرى : وقول ابن الطراوة : إن الطريق ظرف مردود بأنه غير مبهم ، وقوله : إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله فى المغنى (يقصد ابن هشام) والشاهد فى البيت الثانى (بيت المتلمس) فى حذف (على) ونصب (حب) أى : على (حب العراق)(٤) .

واضح من هذا السياق أن تفصيل ابن هشام جيد ومطابق لفكر ابن مالك وإن لم يصرح بالتقسيم السابق .

---

(١) قال ابن مالك :

نقلا وفى أن وأن يطرد ... مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

والمسألة مبسوطة فى منار السالك إلى أوضح المسالك .

(٢) سيبويه والشنتمرى : (١٦/١) وفى (لدن بهز الكف . . . إلخ) وجهان :
الأول : بجر (لدن) على أنه صفة أخرى (لأسحم ذابل) فى بيت سابق نصه :

من كل أسحم ذابل لا ضرة ... قصر ولا رائش الكعوب معلب

الثانى : رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى : هو لدن .

(٣) الخزانة : (٨٣/٣) شرح وتحقيق هارون .

(٤) شرح التصريح والتوضيح : (٣١٣/١) ، وموارد البصائر ل (٧٥) وفيه ما نقله عن موفور أبى حيان : (وكل فعل يتعدى إلى اضراب الزمان والمكان بنفسه إلا ضميرهما ومختص المكان بفى إلا ضرورة أو مع دخلت مطلقاً ، ومع ذهبت مقيداً بالشام ، لا مطلقاً فى أسماء الأماكن خلافاً للفراء) .

العطف على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجار

وذلك تشبيهاً له بالعطف على الظاهر

وقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض (المجرور) ووافقهم على ذلك يونس والأخفش وقطرب وأبو على الشلوبين وابن مالك إذ يقول :

وليس عندى لازماً إذ قد أتى ... فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

بعد أن قال :

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض تلازماً قد جعلا(١)

ومنعه البصريون إلا فى ضرورة الشعر(٢) .

واستدل الكوفيون على جواز ذلك فى السعة بقراءة ابن عباس والحسن البصرى وحمزة وما حكاه قطرب عن العرب . قال ابن هشام فى التوضيح معلقاً(٣) على بيت ابن مالك :

وليس عندى لازماً . . . . البيت

بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : « تساءلون به والأرحام » بالخفض عطفاً على الهاء المخفوضة بالياء ، وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه (بالخفض عطفاً على الهاء المخفوضة بإضافة (غير) إليها . وليس فى القراءة والحكاية إعادة خافض لا حرف فى الأولى ولا مضاف فى الثانية قيل : (ومنه) أى من العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة خافض : « وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام »(٤) . فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو أعيدت لقيل : وبالمسجد الحرام . إذ ليس

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : (٢/١٥١) لخالد الأزهرى .

(٢) الإنصاف ص (٢٧٢) ، وموارد البصائر ل (٨٢) .

(٣) شرح التصريح على التوضيح : (٢/١٥١) .

(٤) سورة البقرة آية : ٢١٧ .

العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر (أى عطف على المصدر بمصدر) والقاعدة أنه لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته(١).

من قول الراجز :

آبك آية بى أو مصـــدر من حمر الجلة جأب حشور(٢)

ولقد تعددت الشواهد الشعرية على هذا الموضع منها ما أنشده سيبويه ومنها ما أنشده ابن عصفور . ولقد أنكر المبرد رجزاً أنشده سيبويه وقال : هذان البيتان من الرجز لم يقرأهما أبو عثمان ولا غيره من أصحابنا وهما فى الكتاب(٣) . ولم نجد من بين ما أنشده ابن عصفور فى هذا الموضع ما يسوغ لنا إثباته فى صلب البحث(٤) جرياً على ما نهجناه سوى بيت العباس — ابن مرداس(٥) :

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : (٢/١٥١ – ١٥٢) .

(٢) أبك : أبعدك الله ، المصدر الشديد المصدر ، الجأب : الغليظ ، الحشور : الخفيف والثانية : الدعاء ، يريد أو بمصدر فعطف قوله : والمصدر على ضمير المتكلم المجرور فى قوله : (بى) من غير إعادة الجار ضرورة .

انظر : الكتاب (١/٣٩١) ، وضرائر ابن عصفور ص (١٤٧) ، وموارد البصائر ل (٨٢) وأنشد سيبويه قول الشاعر :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنـــا فاذهب وما بك والأيام من عجب

يريد : وبالأيام ، فعطف الأيام على ضمير المخاطب المجرور فى (بك) ولم يعد الجار .

انظر : الكتاب (١/٣٩٢) ، والكامل : (٢/٣٩) وفيه : هذا البيت من كتاب سيبويه ، وقد سمعته من يرويه إلا أن أبا عثمان رآه فى الكتاب وما يدرى ما هو . وانظر أيضاً البيت فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٧) ، وموارد البصائر ل (٨٢) .

(٣) موارد البصائر ل (٨٢) والبيت فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٧) ويقصد بهما الرجز السابق :

آبك أيه بى أو مصـــدراً . . . . البيت

(٤) أنشد مجموعة من الشواهد ولم يعز أى منها لقائل ولم نهتد إلى قائل لهـا . وكان من بينها ما استشهد به سيبويه وقد ذكرناه فى هامش الصفحة المـاضية لمناقشة النحاة له ، ومنها ما لم نجده فيما بين أيدينا من كتب الضرائر والشواهد اللهم إلا بيت العباس بن مرداس وبيت لمسكين الدارمى :

تعلق فى مثل السوارى سيوفنـا وما بينها والكعب غوط نفانف

انظر : ضرائر الشعر له ص (١٤٨ – ١٤٩) ، وموارد البصائر ل (٨٢) .

(٥) صحابى من المؤلفة قلوبهم أعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم أباعر لما فرغ من (حنين) فسخطها وقال يعاتب النبى صلى الله عليه وسلم أتجعل نهبى ونهب العبيد بين عيينة والأقرع : =

أمـــر على الكتيبة لا أبالى　　　أفيها كان حتفى أم سواهـا(١)

يريد : أم فى سواها .

وينحاز ابن عصفور فى نهاية استعراضه لشواهد الموضع - إلى جانب البصريين كعادته ملخصاً ما أثير حوله من قضايا فى قوله :

(ولا يجىء شىء من ذلك فى سعة الكلام عند المحققين من البصريين) .

والكوفيون يجيزونه . فأما قوله تعالى : **« وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين(٢) »** و (من) فى موضع نصب . والمعنى جعلنا لكم فيها معائش والعبيد والإماء .

وأما قراءة من قرأ : **« واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام »**(٣) .

فمن العطف على ضمير الخفض من غير إعادة خافض ، لأن المعنى تساءلون به وبالأرحام وهو بمنزلة قول العرب : أسألك بالله وبالرحم .

وهى قراءة ضعيفة لما ذكرناه من أن العرب لا تعطف مخفوضاً على مخفوض قد كنى عنه إلا فى الشعر لضيقه(٤) .

وما كان حصن ولا حابس　　　يفوقـان مرداس فى مجمع

له شعر وترجمة فى الأصميات وأفاض البغـدادى فى الحديث عنه فى الجزء الأول - ص (١٥٢ - ١٥٤) .

(١) ديوان العباس بن مرداس ص (١١٠) جمع وتحقيق د . يحيى الجبورى بغداد سنة ١٩٦٨م والإنصاف الشاهد ص (١٨١) ، ج ١ ص (٢٩٦) وفيه أكر على الكتيبة بدلا من أمر . وقد أنشد الكوفيون هذا البيت دليلا على أن (سوى) تخرج عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل ، حيث أنهم أعربوا (سوى) معطوفاً على الضمير المجرور محلا بفى فى قوله : (أفيها) وتقدير الكلام عندهم أفى هذه الكتيبة كان هلاكه أم فى كتيبة أخرى قال محيى الدين فى تعقيبه على البيت : ولم يرتض المؤلف (الأنبارى) هذا الإعراب مع أنه هو المتبادر ، وجعل (سوى) منصوباً على الظرفية . الانتصاف من الإنصاف ص (٢٩٦) .

حيث قال الأنبارى : فليس (سواها) فى موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض فى (منها) وإنما هو منصوب على الظرف ، لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز . الإنصاف : (٢٩٨/١) . وانظر الشاهد أيضاً فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٨) .

(٢) سورة الحجر آية : ٢٠ .

(٣) سورة النساء آية ١ وتمامها : « إن الله كان عليكم رقيباً » ، وقد اعترض المبرد على هذه القراءة بقوله : (هذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر) . الكامل : (٩٣/٢)

(٤) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٩) .

ورأيي في ذلك ما ذهب إليه البصريون لقلة ما استشهد به من شواهد النثر . لأن ابن مالك والكوفيين لم يقدموا لنا غير القراءة الشاذة في : « تساءلون به والأرحام » ووجوده في الشعر ضرورة .

إضمار عوامل الأفعال وإبقاء عملها

(أ) إضمار الجـــازم .

(ب) إضمار أن .

(أ) إضمار الجازم وإبقاء عمله :

وهذا الإضمار أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله ، وذلك لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء . ومما أنشده في هذا الباب قول متمم ابن نويرة(١) :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى(٢)

يريد : أو ليبك .

وحسن هذا الشاهد قليلا فيما نقله ابن عبد الحليم دون الشواهد(٣) المتعددة التي استعرضها لهذا الموضع ولم يسعنا استعراضها لبعدها عما نهجناه في هذا البحث ، ولم يعقب عليه تسليماً باستحسانه عما سواه في هذا الباب مستأنساً مما جاء في (سر الصناعة) على قبح هذه الضرورة من قول ابن جني :

(واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تضمر إلا في ضرورة الشعر كما أن

---

(١) هو المتمم نويرة بن حمرة بن شداد بن عبيد التميمي أخو مالك بن نويرة وقصتهما مع خالد بن الوليد مشهورة في خلافة أبي بكر شاعر مخضرم كان من الصحابة ، ترجم له أبو زيد في الجمهرة وجعله في الطبقة الخامسة من أصحاب المراثي وله شعر مختار في المفضليات ط ه القصيدة : ٩ ، ٦٧ ، ٦٨ ، وانظر ترجمته في الخزانة (٢٤/٢ — ٢٨) بتحقيق هارون حيث عرض لقصة الأخوين مع خالد .

(٢) الكتاب : (٤٠٩/١) ، الإنصاف ص (٣٠٦) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٠) ، وموارد البصائر ل (٧٧) .

(٣) أنشد أبياتاً مجهولة القائل ومنها ما أنشده أبو زيد ومنها ما أنشده أبو علي الفارسي نقلا عن سر صناعة الإعراب لابن جني .

حرف الجر لا يحذف إلا فى الضرورة(١) . وساق الشواهد(٢) منها بيت متمم وفيه قال : وحسن ذلك قليلا لأن قبله أمراً ، وإن لم يكن مجزوماً ، فإنه فى معنى المجزوم . ألا ترى أن معنى : (أخمشى) لتخمشى(٣) .

أما عدا هذا البيت فقد ذكر فى النهاية من عرضه : أن كل هذا شاذ لا يحسن القياس عليه(٤) وبما قرره المبرد من منع هذه الضرورة قال : (ومنع المبرد حذف هذه اللام وإبقاء عملها حتى فى الشعر) .

وأما قوله: (أويبك من بكى فهو على قبحه جائز لأنه عطف على المعنى إذ اخمشى ولتخمشى بمعنى واحد)(٥) . واستدراكاً على القائلين بقبح هذا الموضع من الضرورة يقدم فى المقابل رأى الكسائى وابن مالك ، فهذا الذى منعه المبرد فى الشعر أجازه الكسائى فى الكلام ، لكن بشرط تقدم (قل) ؛ وجعل منه : **« قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة »** أى : ليقيموها(٦) ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله(٧) :

---

(١) انظر : موارد البصائر ل (٧٧) .

(٢) من ذلك ما أنشده أبو زيد :

فتضحى صريعاً ما تجيب لدعوة ... ولا تسمع الداعى ويسمعك من دعا

أى : وليسمعك . وقول الآخر :

فلا تستطل لى من بقائى ومدتى ... ولكن يكن للخير منك نصيب

أى : وليكن

وما أنشده أبو على :

فقلت ادعى وأدع فإن أندى ... لصوت أن ينادى داعيان

أراد : ولأدع لأن معنى ادعى : لتدعى وأنشد البغداديون :

من كان لا يزعم أنى شاعر ... فيدن منى تنهه المزاجر

أراد : فليدن وكل هذا شاذ لا يحسن القياس عليه .

انظر الشواهد فى : الموارد ل (٧٨/٧٧).

(٣) موارد البصائر ل (٧٧) .

(٤) موارد البصائر ل (٧٨) .

(٥) المصدر نفسه ل (٧٨) .

(٦) سورة إبراهيم آية ٣١ وتمامها : « وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلال » .

(٧) هو منظور بن مرثد الأسدى .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص(١٥٠) وفى اللسان (لوم)، وموارد البصائر ل (٧٨) .

قلت لبواب لديه دارهـــا   تيذن فإنى حموها وجارها

أي : لتأذن . فحذف اللام وكسر حرف المضارعة(١) ، قال : وليس هذا الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول : ائذن(٢) .

والواقع أن ابن مالك بهذا التخريج تخلص من ضرورة بضرورة وهى إثبات همزة وقطعها فى الوصل . والهمزة هنا فى أول البيت الثانى لا فى حشو بيت مصرع . فقطع الهمزة هنا ضرورة . هذا إلى جانب أنه استدل بهذا البيت على وقوع ذلك فى النثر قليلا مما يجعلنـــا لا نوافق ابن مالك على ما ذهب إليه .

(ب) إضمار أن وإبقاء عملها :

قال ابن عصفور : ومنه إضمار (أن) وإبقاء عملها من غير أن يعوض منها شيء تشبيهاً لهـا بإضمارها بعد الحروف التى جعلت عوضاً منها . وأعنى بذلك الحروف التى ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن)

ومما استشهد به قول عامر بن جوين الطائى(٣) ، وقول طرفة بن العبد :

ألا أيها الزاجرى أحضر الوغى   وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى(٤)

---

(١) على لغة من يكسر التاء فى أول المضارع وهى لغة مشهورة .

(٢) موارد البصائر ل ٧٨ .

(٣) أعرضنا عن إثبات بيته فى صلب البحث بالرغم من أن قائله ممن يسوغ لنا الاستشهاد بشعره وذلك لأمرين :

الأمر الأول : أن الأنبارى نسب البيت إلى عامر بن الطفيل ونحن نحبذ الشواهد التى لا خلاف على قائليها .

والأمر الثـانى : أن الشاعر من طيىء والشاهد يخرج على لغة لطيىء فإذا صحت نسبة هذا البيت لعامر الطائى فإن القول فيه بالضرورة لا محل له إذ أن الشاعر يكون قد قاله على لغة قومه . والبيت موضوع الشاهد هو :

فـلم أر مثلهـا خباسة واحـد   ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله

يريد : أن أفعله . وفى لغة لطيىء يقولون : كدت أضربه إذا عنوا المؤنث ، إذا أرادوا أن يقولوا : كدت أضربها . أراد : أفعلها . والخباسة : المغنم .

انظر ترجمة عامر الطائى فى : الخزانة (١/٥٣ – ٥٤) والبيت فى سيبويه (١/١٥٥) ، والإنصاف ص (٣٢٨) ، وضرائر ابن عصفور ص (١٥١) ، والمقرب (١/٢٧٠) .

(٤) ديوان طرفة ص (٤٢) ، المعلقات العشر ص (٨١) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر (١٦) ، والإنصاف ص (٣٢٧) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥١) وخزانة الأدب : (١/٥٧) ، شرح ابن عقيل : (٢/٣٦٢) تحقيق محيى الدين .

فى رواية من رواه (أحضر) بالنصب يريد : أن أحضر .

وقول أبى طالب(١) :

لقــد خفت إن لم يصلح الله أمركم   تكونوا كما كانت أحاديث وائل(٢)

يريد : أن تكونوا .

يتضح لنا مما استعرضناه من شواهد على الضربين السابقين من الضرورة أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها وحذف أن وإبقاء عملها أقبح من حذف الجار وإبقاء عمله ، وإذا جاز هذا فى ضرورة الشعر فلا يجوز أن يأتى شىء منه فى سعة الكلام .

قال ابن عصفور فى ختام الفصل :

ولا يجوز ذلك فى سعة الكلام ، فإن جاء شىء منه حفظ ولم يقس عليه لشذوذه حكى من كلامهم (مره يحفرها) ولا بد من تتبعها و (خذ اللص قبل يأخذك) بنصب يحفرها ، وتتبعها ، ويأخذك .

وزعم الطبرى أن العرب تقول : (تصنع ماذا) . (وتفعل ماذا) بنصب (تصنع) و (تفعل) لأن معناه : تريد أن تصنع ماذا ، وتريد أن تفعل ماذا . فنصبوه بهذا المعنى .

فإذا قالوا : تريد ماذا لم ينصبوا تريد ، لأنه لا يستقيم أن تقول : تريد من تريد ماذا ، لأن الإرادة لا تراد .

وهذا شىء لا أعلم أن أحداً حكاه غيره(٣) .

حذف أن من خبر عسى وأوشك

وهذان من أفعال المقاربة ، وأفعال المقاربة أفعال ناسخة عاملة عمل كان لكنها أفردت عنها بما اختص به خبرها من أحكام ليست لكان وأخواتها وذلك أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع ، رافعاً لضمير الاسم السابق ، مقترناً بأن ، أو مجرداً منها .

---

(١) ترجم له ابن سلام ص (٢٤٤) ، وفى الخزانة : (١/٢٦١) بتحقيق عبد السلام هارون

(٢) الكتاب : (١/٤٥٢) وروايته بالرفع وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٢) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٢) .

راجع هذه المسألة فى : شرح ابن عقيل (٢/٣٦٢) بتحقيق محيى الدين .

وحاصل اقتران الخبر (بأن) أو تجرده منها أربعة أقسام :

١ - ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق وإليه أشار ابن مالك :

وكعسى حرى ولكن جعلا   خبرها حتماً بأن متصلا

وألزموا أخلولق (أن) مثل حرى .

٢ - ما يجب تجرده من (أن) وهو أفعال الشروع .

على نحو ما أشار إليه ابن مالك : وترك (أن) مع ذى الشروع وجبا .

٣ - ما يجوز فيه الأمران والغالب التجرد وهو : كاد وكرب .

٤ - ما يجوز فيه الأمران والغالب الاقتران وهو : عسى وأوشك .

وهو ما أشار إليه ابن مالك :

وكونه بدون أن بعد عسى   نزر وكاد الأمر فيه عكسا

ومثل كاد فى الأصح كربا   ... ... البيت

... ...   وبعد أوشك أنتفا أن نزرا(١)

وحول تجرد هذين الفعلين من (أن) تباينت آراء النحاة ما بين مانع ومجيز فالبصريون يجيزون تجرد الفعل من عسى فى ضرورة الشعر والمبرد يأباه وسيبويه يذهب إلى جواز ذلك فى حال السعة وقد عقد لهذا الموضع باباً فى الكتاب عنوانه : (هذا باب من أبواب أن) التى تكون والفعل بمنزلة المصدر(٢) جاء فيه :

واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل فيفعل حينئذ فى موضع الاسم المنصوب فى قوله :

* عسى الغوير أبؤساً . . . *

فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان . وأنشد بعده أبياتاً(٣) لهدبة وغيره ممن لا نستشهد لهم بشعر فى إطار ما ارتضيناه من منهج ،

---

(١) راجع : أحكام اقتران هذه الأفعال بأن وتجرده منها فى شرح التصريح على التوضيح (٢٠٧/١) .

(٢) الكتاب : (٤٧٧/١) .

(٣) لم تذكر هذه الأبيات فى المتن لأن هدبة شاعر أموى كان راوية للحطيئة كما فى الخزانة : (٨٤/٤) وقد ذكر له سيبويه بيتين : أحدهما نسبه إليه والآخر لم ينسبه لأحد . =

وإذا انحتم الأمر فيكون مكان ذلك فى الحاشية(١) وهى فى الجملة شواهد أسقطت فيها (أن) ورفع المضارع .

وعلق الشنتمرى على شواهد سيبويه بأسلوب متشابه لقوله فى بيت هدبة : الشاهد فيه إسقاط أن ضرورة ورفع الفعل . والمستعمل فى الكلام : عسى أن يكون كما قال الله عز وجل : **« عسى أن يبعثك ربك »**(٢) ، **« فعسى الله أن يأتى بالفتح »**(٣) والمبرد لم يستحسن هذه الضرورة لكنه لم يمنعها لقوله :

(وعسى) الأجود فيها أن تستعمل بأن كقولك : عسى زيد أن يقوم . كما قال الله عز وجل : **« فعسى الله أن يأتى بالفتح »** ، وقال جل ثناؤه : **عسى الله أن يتوب عليهم »**(٤) .

= والأول قوله :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

والثانى قوله :

عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب

فجرد الخبران : يكون ويغنى من أن وكان حقه أن يقول : أن يكون ، وأن يغنى .

وأنشد سيبويه أيضاً قول الشاعر :

فأما كيس فنجا ولكن عسى يغتر بى حمق لئيم

انظر الأبيات الثلاثة فى : الكتاب (٤٧٧/١ - ٤٧٨) ، والكامل : (١١٤/١) ولم ينسب البيت الثانى لرؤبة ولا لغيره . وانظر البيتين الأولين فى ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٣٥) وفى ضرائر الشعر لابن عصفور ذكر للأبيات الثلاثة وغيرها ص (١٥٣) ، وفى شرح التصريح على التوضيح : (٢٠٦/١) ذكر للبيت الأول وانظر الأبيات أيضاً فى موارد البصائر ل (٧٣) ، والضرائر للألوسى ص (١٢٠ - ١٢١) .

(١) حيث لم نجد بيتاً ينهض شاهداً لمن نحتج بشعرهم فى هذا البحث .

(٢) سورة الإسراء آية ٧٩ وتمامها : « ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » .

(٣) سورة المائدة آية ٥٢ ونصها : « فترى الذين فى قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتى بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا فى أنفسهم نادمين » .

(٤) سورة التوبة الآية ١٠٣ وتمامها « إن الله غفور رحيم » .

ويجوز طرح (أن) وليس بالوجه الجيد(١) .

ويناقش ابن عصفور ما ذهب إليه البصريون من حذف أن من خبر عسى ضرورة وما ذهب إليه سيبويه وما توحي به عبارته من توسع ينفسح لحذفها فى سعة الكلام . قال مختتماً كلامه فى الموضع بهذه المناقشة :

وما ذكرته من استعمال الفعل الواقع فى موضع خبر عسى بغير (أن) ضرورة هو مذهب الفارسى وجمهور البصريين .

وظاهر كلام سيبويه يعطى أنه جائز فى الكلام لأنه قال :

(واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل يشبهها بكاد)(٢) .

فأطلق القول ، ولم يقيد ذلك بالشعر . إلا أنه لا ينبغى أن يحمل كلامه على عمومه ، لما ذكره أبو على الفارسى من أنها لا تكاد تجىء بغير (أن) إلا فى ضرورة(٣) .

وأيضاً فإن القياس يقتضى أن لا يجوز ذلك إلا فى الشعر ، لأن استعمالها بغير (أن) إنما هو بالحمل على (كاد) لشبهها بها من حيث جمعتهما المقاربة(٤) :

ويسترسل ابن عصفور فى تحليله بوعى ووضوح رؤية فيقول :

و (كاد) محمولة فى استعمالها بغير (أن) على الأفعال التى هى للأخذ(٥) فى الفعل نحو : جعل يفعل ، وطفق يفعل من جهة أنها لمقاربة ذات الفعل فقربت لذلك من الأفعال التى هى للأخذ فى الفعل وليست عسى كذلك ، لأن فيها تراخياً(٦) ألا ترى أنك تقول :

---

(١) الكامل (١ / ١١٤) .

(٢) الكتاب (١ / ٤٧٧ / ٤٧٨) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٣ - ١٥٤) .

(٤) جاء فى شرح الرضى على الكافية قوله : وقد يحذف أن ، كقوله :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه . . . . البيت

وهو قليل وذلك لشبه عسى بكاد عند من قال : هو خبر وقد مر أن ذلك عند الكوفيين بتقدير أن . شرح الكافية للرضى : (٢/٣٠٥) .

(٥) يريد : البدء فى الفعل .

(٦) قال أبو حيان فى الموفور : وعسى ويوشك للتراخى ، والفعل بعدهما بأن ، ولا تحذف إلا ضرورة . موارد البصائر ل (٧٣) .

عسى زيد أن يحج العام الآتي . وإنما عدت في أفعال المقاربة مع ما فيها من التراخي من جهة أنها تدخل على الفعل المرجو . والفعل المرجو قريب بالنظر إلى ما ليس بمرجو .

فلما كانت محمولة في استعمالها بغير (أن) على ما هو محمول على غيره ضعف الحمل فلم يجيء إلا في الضرورة(١) .

وهذا التدليل وإن كان نظرياً إلا أنه مشكور لأن الحقيقة في استعمال (عسى) غير مقترنة الخبر بأن ليس له شواهد محفوظة إلا قليلا فدل على أنه يستعمل في الضرورة ، ولا يمكن تخصيص كلام سيبويه بكلام غيره . فقد ذكر الكلام على عمومه ، وخصصه ابن عصفور بالضرورة لقول الفارسي والحقيقة أن حكمنا في هذا الموضوع وغيره هو كثرة الاستعمال وقلته .

وأما حذف أن من خبر أو شك فنحو قول أمية بن أبي الصلت :

يوشك من فر من منيته ... في بعض غراته يوافقها(٢)

لم يقرن (يوافقها) بأن مع أنه خبر يوشك والقول في جواز حذف أن من خبر أوشك كالقول في حذفها من خبر عسى .

ولقد عرض المبرد للحديث عن هذا الحذف في معرض شرحه لقول أبي زيد السلمي :

• أوشكت أن تضلعا . . . . (٣)

فقال : يقول : لما قاربت ذلك ، والوشك : القريب من الشيء ، والسريع إليه . يقال : يوشك فلان أن يفعل كذا وكذا والماضي منه : أوشك . ووقعت بأن وهو أجود وبغير أن(٤) . وعن خبر الاثنين قال ابن هشام : (والغالب في خبر عسى وأوشك الاقتران بها) وعلق الشارح :

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٤) .

(٢) ضرائر الشعر للقزاز ص (١٣٦) ، وموارد البصائر ل (٧٤) .

(٣) والبيت هو ضمن أبيات ستة أنشدها المبرد للشاعر :

فضمت بأيديها على فضل مائها ... من الرى لما أوشكت أن تضلعا

انظر : الكامل (١/١٠٩).

(٤) المصدر السابق : (١/١٠٤) .

أي بأن ، لأن عسى من أفعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من أن خاص بالشعر .

وأما أوشك فإنما يغلب معها الاقتران بأن حيث جعلت للترجي أختاً لعسى .

قال الشاطبي : والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الصائغ والأبدى وابن أبي الربيع أن أوشك من قسم عسى الذى هو للرجاء . قال ابن الصائغ : والدليل على ذلك أنك تقول : عسى زيد أن يحج ، ويوشك زيد أن يحج ، ولم يخرج من بلده ، ولا تقول : كاد زيد يحج إلا وقد أشرف عليه ولا يقال ذلك وهو فى بلده(١) .

حذف حرف النداء من النكرة المقبل عليها

إن ذكر حرف النداء هو الأصل وذلك لأنه نائب عن فعل تقديره أدعو وهناك حالات يجوز حذف حرف النداء فيها وذلك إذا كان المنادى غير مندوب ، ولا مضمر ، ولا مستغاث ، ولا اسم جنس ولا مشار إليه وقد اقتصرها ابن مالك فى النظم على قوله فى جواز حذف الحرف :

وغير مندوب ومضمر ومـــا　　جا مستغاثاً قد يعرى فاعلمـــا
وذاك فى اسم الجنس والمشار له　　قل ومن يمنعه فانصر عـاذله

ومن أبيات الكتاب التى يصح لنا إيرادها فى هذا الموضع ما أنشده الأصمعى للنابغة الجعدى(٢) :

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : (٢٠٦/١) .

(٢) يكنى أبو ليلى قيس بن عبد الله وقيل : حيان بن قيس عبد الله بن جعدة وإنما قيل له : النابغة لقوله الشعر فى الجاهلية ولبث نحواً من ثلاثين سنة لا يقوله ثم نبغ فيه فقاله فسمى النابغة وهو أسن من النابغة الذبيانى الذى كان مع النعمان بن المنذر وكان النعمان بن المنذر ابن محرق وقد أدرك الجعدى ابن محرق ونادمه عمر طويلا نحواً من مائة وثمانين سنة .

انظر ترجمته فى : الطبقة الثالثة عند ابن سلام ص (١٠٣) ، والخزانة : (١٦٧/٣) تحقيق عبد السلام هارون .

كلية وجرية ضياع وابشرى   بلحم امرئ لم يشهد اليوم ناصره(١)

يريد : يا ضياع فحذف (يا) للضرورة .

وقد أجاز النحاة هذا الحذف فى ضرورة الشعر وحكى على شذوذ فى بعض أمثال العرب وعدوه مما يعرف ولا يقاس عليه .

ورب معترض على إسقاط حرف النداء مع النكرة والمبهم وقد أرجع القزاز هذا الاعتراض إلى القصور عن إدراك العلة أو الوهم الذى لعله إن نبه عليه أو أعاد النظر فيه رجع عنه إلى الصواب(٢) ولنا أن نورد حجاجه لهم فى هذا الموضع .

قالوا : ولا يجوز إسقاط حرف النداء مع النكرة والمبهم . لا يجوز رجل وأنت تريد : يا رجل ، ولا هذا وأنت تريد : يا هذا ، إلا أنهم جعلوا (يا) عوضاً مما حذفوا ، وأيضاً فإنه يلتبس بالخبر .

وهذا كله لا يلزم . وقد أجاز حذف النداء فى هذا كله بعض البصريين وأنشد فى النكرة :

* جارى . . . .(٣) *

قالوا : يريد : يا جارية .

وحكى فى مثل للعرب : (افتد مخنوق) و (أطرق كر) .

يريد : يا مخنوق ، ويا كر يعنى الكروان(٤) .

---

(١) الكتاب : (٢/٣٨) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٤)، واللسان (جرر) و (جعر) ورواية البيت فى الكتاب واللسان :

فقلت لها عيثى جعار وجررى   . . . . البيت

(٢) راجع : مقدمة ضرائره ص (٢٩) .

(٣) بيت العجاج :

جارى لا تستنكرى عذيرى   سيرى وأشفاقى على بعيرى

فى ديوانه ص (٢٦) – (مجموع أشعار العرب) ، الكتاب : (١/٢٣١) . وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٤) ، وموارد البصائر ل (٧٣) .

(٤) راجع الأمثال فى : الكتاب (١/٣٦١) وفيه :

افتد مخنوقاً وأصبح ليل وأطرق   كراً والأخير نداء للكروان

والشاهد : خطاب امرأة لليل وكانت قد وقعت فى يد امرئ القيس فراحت تستعظفه ، وقد أورده ابن عصفور فى ضرائره ص (١٦٠) وابن عبد الحليم موارده ل (٧٣) .

فأما احتجاجهم بأنها عوض فلو لزمت ما حذفت مع المعارف ، إذا قلت : يا عبد الله وعبد الله ، لأنها عوض من الفعل .

فأما قولهم : يلتبس بالخبر : فإن جوابه يمنع من ذلك الأمر . لأن البيت

* هذى برزت لنا . . . . .(١) *

فلو كان خبراً لم يجز أن يكون الجواب هكذا . وكذا كل ما كان من هذا الباب(٢) .

وشبيه بكلام القزاز ما قاله ابن عصفور فى هذه المسألة فقال مختتماً لها بعد استعراضه لأكبر قدر من شواهدها : ولم نجد من بينها ما نعتمده اللهم إلا بيت الجعدى سالف الذكر .

وهو فى الشعر كثير ، وقد جاء شىء منه فى الكلام ، قالوا : افتد مخنوق(٣) . . . وأصبح ليل(٤) .

إلا أن ما جاء منه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وإنما لم يجز الحذف فى سعة الكلام لأن قولك : (يا رجل) أصله : يا أيها الرجل . فحذفت الألف واللام (وأى) لأنها وصلة لما فيه الألف واللام ، فانحذفت بحذفها وصارت (يا) عوضاً من الألف واللام المحذوفة . ويعرف بها الاسم لنيابتها مناب

---

(١) ما أخذ على المتنبى من قوله :

هذى برزت لنا فهجت رسيساً   ثم انصرفت وما شفيت نسيسا

وهو ما أثار مناقشة القزاز للمعترضين وقد ذكره فى ص (٤١) .

(٢) انظر : ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٤١ – ٤٢) يعنى الأخبار بجملة العائد فيها ضمير المخاطبة والمبتدأ مخبر عنه فهو غائب فلا يمكن إلا أن يكون نداء من غير لبس .

(٣) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله . وفى المثل حذفت (ياء) النداء والمراد يا مخنوق من أمثلة هذا الحذف ما ذكرناه من قولهم : أطرق كرا إن النعام فى القرى . وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أى طأطئ يا كروان وأسك واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقاً وهى النعام قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى :

انظر : شرح التصريح والتوضيح (٢/١٦٥) .

(٤) وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشىء وأصله أن امرأة وقع عليها امرؤ القيس ، وكانت تكرهه فقالت له : أصبحت أصبحت يا فتى ، فلم يلتفت إليها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه أى : صر صبحاً يا ليل .

أداة التعريف ، فلو حذفت (يا) بعد ذلك لكثر الحذف وكثرته أجحاف(١)
وابن عصفور بهذا التقرير قد قصر الحذف فى هذا الباب على الشعر فعد
ما جاء منه فى سعة الكلام شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه .

وفى شرح التوضيح تبيان للمسائل الثمانية التى يجوز فيها الحذف فى ضوء
ما نظمه ابن مالك وما شرحه ابن هشام جاء فى هذا الباب .

ويجوز حذف الحرف — المنادى به وهو (ياء) خاصة سواء كان
المنادى مفرداً أو جارياً مجراه :

فالأول نحو : « **يوسف أعرض عن هذا**(٢) » .

والثانى نحو : « **سنفرغ لكم أيها الثقلان**(٣)» .

والثالث نحو : « **أن أدوا إلىّ عباد الله** »(٤) : أى يا عباد الله على
أحد الوجهين .

إلا فى ثمانى مسائل — فإنه يمتنع فيها حذف حرف النداء :

إحداها : المندوب نحو : يا عمراً .

والثانية : المستغاث نحو : يا لله ، ومنه المتعجب منه نحو : يا للماء
ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهما .

والثالثة : المنادى البعيد نحو : يا زيد إذا كان بعيداً منك .

وإنما لم يحذف حرف النداء فى هذه المسائل الثلاث لأن المراد فيهن
إطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه .

والرابعة : اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى : يا رجلا خذ بيدى :

والخامسة : المضمر المخاطب ، لأن الحذف منه يفوت الدلالة على
النداء ، والمضمر نداؤه شاذ . . . وقصره ابن عصفور على الشعر ، واختار

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٥) .
(٢) سورة يوسف آية ٢٩ وتمامها : « واستغفرى لذنبك إنك كنت من الخاطئين » .
(٣) سورة الرحمن آية ٣١ .
(٤) سورة الدخان آية ١٨ وتمامها : « إنى لكم رسول أمين » .

أبو حيان أنه لا ينادى ألبتة . فالأقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير الخطاب(١) .

والسادسة : اسم الله تعالى نحو : يا الله إذا لم يعوض فى آخره الميم المشددة عن حرف النداء ، لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس(٢) فإذا حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف إنما يكون للدليل . وأجازه بعضهم وعليه قول أمية بن أبي الصلت الثقفى :

رضيت بك اللهم رباً فلن أرى أدين إلهاً غيرك الله راضيا

أى : يا الله .

السابعة والثامنة : اسم الإشارة واسم الجنس المعين . لأن حرف النداء فى اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا يحذف الأداة واسم الإشارة فى معنى اسم الجنس تجرى مجراه . قاله خالد الأزهرى خلافاً للكوفيين فيهما (اسم الجنس واسم الإشارة) احتجوا بقوله تعالى : **« ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم »**(٣).

أى : يا هؤلاء .

ومضى الشارح فى عرض حجج الكوفيين(٤) من شعر ذى الرمة ،

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : (٢/١٦٤) للأزهرى .

(٢) لأن النداء طلب الإقبال فكيف يطلب إقبال الله سبحانه وإنما ينادى للدعاء فهو على خلاف القياس فى النداء .

(٣) سورة البقرة آية ٨٥ وتمامها : « وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان وإن يأتوكم أسارى تفادوهم وهو محرم عليكم إخراجهم أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى فى الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون » .

(٤) الكوفيون يقولون : بأن ذلك مقيس مطرد قال (الألوسى) تعليقاً على هذا الموضع : قال بعض الأفاضل : والإنصاف : القياس على اسم الجنس لكثرته نظماً ونثراً ، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يرد إلا فى الشعر . وقد صرح ابن مالك فى شرح الكافية بموافقة الكوفيين فى اسم الجنس فقال : وقولهم فى هذا أصح . الضرائر للألوسى ص (٧٣) .

وهذا النص نقله ابن عبد الحليم فى موارد البصائر ل (٧٣) عن خالد الأزهرى منسوباً إلى المرادى .

انظر النص فى : شرح التصريح للأزهرى (٢/١٦٥).

والأمثال التي سبق لنا ذكرها في هذه المسألة من نحو قولهم : (افتد مخنوق) و (أطرق كرا) . وأصبح ليل ثم قال : وذلك عند البصريين ضرورة في النظم ، وشذوذ في النثر (١) ويستقيم لنا القول في هذا المقام بمتابعة الجمهور تأسيساً على ما ورد من الأمثلة التي تشهد بأن حذف حرف النداء شاذ في النثر ضرورة في الشعر .

حـــذف حرف النفي

١ — منه إضمار لا النافية :

٢ — منه إضمار ما النافية :

١ — أما إضمار النافية فمنه ما هو جائز إذا كان الحذف من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم .

ومنه ما هو ضرورة شعرية إذا كان الحذف لها وهي غير داخلة على الفعل المستقبل في جواب القسم وذلك نحو قول النمر بن تولب(٢) :

وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل(٣)

أراد : لا تلاقونه فحذف (لا) غير الداخلة على فعل مستقبلي في جواب القسم .

وقول أبي ذؤيب الهذلي(٤) :

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : (٢/١٦٤ — ١٦٥) .

(٢) صحابي مخضرم كان شاعر الرباب في الجاهلية لم يمدح أحداً ولا هجا ورفد على النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً وهو كبير كان أبو عمر بن العلاء يسميه (الكيس) لجودة شعره وكثرة أمثاله ويشبه شعره بشعر حاتم الطائي . ترجم له ابن سلام في الطبقة الثانية ص (١٣٤) .

وفي جمهرة أبي زيد في الطبقة الثانية (أصحاب المجمهرات : أي المحكمة السبك) ، وفي الخزانة : (١/٣٢١ — ٣٢٢) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٥) ، مغني اللبيب ص (٦٣٧) .

(٤) هو خويلد بن خالد بن محرث بن هذيل جاهلي إسلامي كان رواية لساعدة بن جؤية الهزلي ذكر العيني أنه كان مسلماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يره ولا خلاف أنه جاهلي إسلامي قيل : إنه مات بالمغرب على قول ابن قتيبة وقيل : مات بأرض الروم ودفن هناك على قول العيني ، ترجم له ابن سلام في الطبقة الثالثة ص (١١٠) وأبو زيد في الطبقة الخامسة أصحاب المراثي ، ترجم له الضبي في المفضليات في شعراء الجاهلية وصدر الإسلام وفي ديوان الهذليين : (١/١) هامش الصفحة .

وأنسى تشبية والجاهل الغمر يحسب أنى نسى(١)

أراد : ولا أنسى تشبية والقول فيه كالقول فى سابقه .

قال ابن عصفور : وأما حذفها من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم فجائز فى سعة الكلام نحو قوله تعالى : « **تالله تفتؤا تذكر يوسف** »(٢) المعنى : لا تفتؤا(٣) وقال ابن رشيق(٤) : وحذفت من الكلام وأنت تريدها كقوله تعالى :

« **كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم**(٥) » والمعنى : أن لا تحبط أعمالكم وقد تحذف هذه الـ (لا) من غير الفعل ضرورة نحو قول أوس ابن حجر(٦) :

حتى إذا الكلاب قال لها كاليوم مطاوباً ولا طلباً(٧)

أراد : لا كاليوم مطلوباً ولا طلباً .

٢ ــ وقل حذف ما النافية . إذ الواجب إثباته فى ما زال وأخواتها لكنه قد يحذف فى ضرورة الشعر ذكر ابن عصفور أن حذفه قليل جداً . وفيما ذكره ابن عبد الحليم عن أبى حيان :

وما زال ، وما انفك ، وما فتى تلزمها أداة نفى لفظاً وفى الضرورة (تقديراً) يعنى : لا يجوز زال زيد قائماً وانفك عمرو مقيماً ، وفتئ محمد ضاحكاً ، وأنت تريد الإيجاب ، فإن قدرت فيه حرف النفى محذوفاً لم يجز إلا فى ضرورة الشعر(٨)) . ومن الشواهد التى استعرضها ابن عبد الحليم

---

(١) ديوان الهذليين : (٦٧/١) ط ١ دار الكتب المصرية وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٥) .

(٢) سورة يوسف آية ٨٥ وتمامها : « حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين » .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٦) .

(٤) العمدة : (٢٦٣/٢) .

(٥) سورة الحجرات آية ٢ ونصها : « يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبى ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون » .

(٦) شاعر جاهلى من شعراء تميم كان زهير بن أبى سلمى راوية له ترجم له ابن سلام فى الطبقة الثالثة ص (٨١) ، وفى الخزانة ذكر له فى تضاعيف ترجمة زهير (٣٣٢/٢) .

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٦) .

(٨) موارد البصائر ل (٧٢) .

على هذا الباب قصة كرم لسالم بن قحفان فقد حكى : (أن سالم بن قحفان إذا جاءه سائل يعطيه بعيراً فعذلته امرأته وعاتبته على ذلك ، شكاها فى أبيات منها :

لقـــد بكرت أم الوليد تلومنى ولم أجترم جرماً فقلت لهـــا مهلا
ولم أر مثل الإبل مـــالا لمعتن ولا مثل أيام العطـــايا لهـــا سبلا

فأجابته امرأته وقالت :

حلفت يمينـــاً بالله فحقان بالذى تكفل بالأرزاق فى السهل والجبل
تزال حبـــال مبرمـــات أعـــدها لهـــا ما مشى يوماً على خفه الجمل
فأعط ولا تبخل إذا جـاك سائل فعندى لهـا عقل وقد راحت العلل

والمعنى : حلفت بالله الذى تكفل وضمن فى الأرزاق عباده فى سهل الأرض وحزنها لا تزال حبال محكمات للإبل يشد بها مدة مشى الجمل على خفه ، فاعط الإبل ولا تبخل فعندى للإبل عقل . وهى جمع عقال — وقد راحت العلل وزالت (الموانع)(١) ولا يعنينا من هذه القصة الطويلة فى هذا المقام إلا حذف حرف النفى (ما) أو (لا)(٢) من تزال حبال مبرمات وهذا الحذف من باب الضرورة(٣) .

حـذف همزة الاستفهام إذا أمن اللبس

قال ابن مالك :

وربمـــا حـــذفت الهمزة إن كان خفـــا المعنى بحذفها أمن(٤)

واكتفى ابن هشام فى (التوضيح) بحذف الهمزة فى قول الأسود ابن يعفر التميمى عن شرح بيت الناظم :

---

(١) موارد البصائر ل (٧٢) .

(٢) إذ أن هذه الأفعال المفيدة لدوام اتصاف الاسم بالخبر زال — برح — فتئ — انفك تعمل عمل كان بشرط أن تسبق بنفى أو نهى أو استفهام ولا تعرى من هذه العوامل إلا فى ضرورة .

(٣) ولقد عرض الألوسى نص ما ذكره ابن عصفور عن حذف الضرورة فى (ما) النافية وعقب بقوله : وأما حذف (لا) فليس من الضرائر والتفصيل فى المطولات .

انظر : الضرائر للألوسى ص (١١٧ — ١١٨) .

(٤) شواهد التصريح على التوضيح : (١٤٣/٢) للأزهرى .

قال الأسود :

لعمرك ما أدرى وإن كنت دارياً شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر (١)

قال : الأصل : أشعيث . فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على أنه مصروف نظراً إلى الحى بدليل الإخبار عنه بابن ، ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف نظراً إلى القبيلة والإخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين(٢) .

واستدل المبرد بهذا البيت على جواز حذف الهمزة فقال : كما قال التميمى . ثم قال بعد ذكر البيت :

يريد : أشعيث ، فدلت أم على ألف الاستفهام(٣) .

وعلى جواز حذف ألف الاستفهام أنشد المبرد لامرئ القيس :

أحار ترى برقاً أريك وميضه . . . . (٤)البيت

فحذف ألف الاستفهام وهو يريد : أترى .

إنما يجوز حذفها إذا كان فى الكلام دليل عليها . . وأما قول امرئ القيس ، فإنما جاز لأنه جعل الألف التى تكون للاستفهام تنبيهاً للنداء ، واستغنى بها ودلت على أن بعدها ألفاً منوية ، فحذفت ضرورة لدلالة هذه عليها(٥) .

وشذ حذف الألف مع أم فى النثر وقد خرج النحاة ما جاء من ذلك فى الشعر على أن الحذف ليس بجيد(٦) وأما ما جاء منه فى بعض القراءات فشاذ .

---

(١) الكتاب : (٤٨٥/١) ، الكامل : (٣٨٤/١) وقد نسبه للعين المنقرى التميمى (نشر مكتبة المعارف ببيروت) . وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٩) ، وشرح التصريح على التوضيح : (١٤٣/٢) ، وموارد البصائر ل (٧٠) ، والضرائر للألوسى ص (١٠٧) ولم ينسب لغير الأسود فى هذه المصادر إلا فى الكامل .

(٢) التوضيح لابن هشام بشرح الأزهرى : (١٤٣/٢) .

(٣) انظر : الكامل (٣٨٤/١) .

(٤) ديوان الشاعر ص (٢٤) ، المعلقات العشر ص (٧٢) ، الكتاب : (٣٣٥/١) ، والكامل : (٣٨٤/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٨) وتمام البيت :

* كلمع اليدين فى حبي مكلل *

(٥) الكامل : (٣٨٤/١) .

(٦) من ذلك قول الأخطل :

قال ابن عصفور : وقد حذفت (الهمزة) مع (أم) فى الشاذ فى قراءة ابن محيصن : « وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم »(١) بهمزة واحدة من غير مد .

وكأن الذى سهل حذفها كراهية اجتماع الهمزتين مع قوة الدلالة عليها . ألا ترى أن « سواء » تدل عليها بما فيها من معنى التسوية .

إذ التسوية لا تكون إلا بين اثنين ، ويدل عليها مجىء « أم » من بعد ذلك(٢) .

وقد قيل فى قوله تعالى : « وتلك نعمة تمنها على »(٣) .

أن المراد : أو تلك نعمة قال ابن عبد الحليم فيما نقله عن أبى على المظفر : (وإذا صح ذلك زالت الضرورة من الشعر)(٤) .

خلاصة القول فى حذف همزة الاستفهام : أنه يجوز حذفها فى ضرورة الشعر وهذا كثير إذا دل على حذفها دليل أو متى أمن اللبس .

يجوز حذفها مع « أم » لكنه ليس بالأجود فى الشعر (٥) ويشذ حذفها مع أم فى سعة الكلام .

حذف الفاء من جواب الشرط

عين النحاة المواضع التى يجب اقتران جواب الشرط فيها بالفاء وذلك إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون شرطاً وذلك كالجملة الاسمية

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو العباس المبرد قال : (أراد أكذبتك عينك – كما قلنا فيما قبله بيت الأسود وبيت لابن أبى ربيعة) .

وليس هذا بالأجود ، ولكنه ابتدأ متيقناً ثم شك فأدخل أم ، كقولك : إنها لإبل ثم تشك فتقول : أم شاء يا قوم . الكامل : (١/٣٨٤) .

(١) سورة يس الآية ١٠ وتمامها : « لا يؤمنون » .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٩) .

(٣) سورة الشعراء الآية ٢٢ وتمامها : « أن عبدت بنى إسرائيل » .

(٤) موارد البصائر ل (٧١) .

(٥) لقول المبرد فى تخريج بيت الأخطل قد حذفت فيه الهمزة مع أم كما أسلفنا فى هامش الصفحة السابقة . وليس هذ بالأجود لكنه ابتدأ متيقناً ثم شك فأدخل أم . الكامل : (١/٣٨٤) .

وكفعل الأمر والجملة الفعلية المنفية فإذا كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً كالمضارع الذى ليس منفياً بما ولا (بلن) ولا مقروناً بحرف التنفيس ولا بقد وكالماضى المتصرف غير المقرون بقد لم يجب اقترانه بالفاء .

وفى هذا قال ابن مالك :

واقرن بفاحتما جواباً لو جعل شرطاً لإن أو غيرها لم ينجعل

وعلى هذا فحذف الفاء فى المواضع التى لا يصلح جواب الشرط فيها أن يكون جواباً لإن أو غيرها يعد من قبيل الضرورة .

وقد أجازوه فى الشعر فى المواضع التى لا يصلح جواباً فيها واختلفوا حول مجيئه فى النثر قال سيبويه : وسألته (يقصد الخليل بن أحمد) عن قوله :

(إن تأتنى أنا كريم) فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر إليه شاعر من قبل إن : (أنا كريم) يكون كلاماً مبتدأ والفاء وإذا(١) لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جواباً : حيث لم يشبه الفاء(٢) .

وفى باب الحذف من الضرائر قال السيرافى فى شرح الكتاب :

ومن ذلك حذف الفاء فى جواب الشرط كقولك : إن تأتنى أنا أكرمك . يريد : فأنا أكرمك قال الشاعر(٣) :

---

(١) راجع باب الجزاء فى : الكتاب (٤٣٥/١) وقد أنشد سيبويه أبياتاً شواهد على هذا الموضع لم يسغ لنا ذكرها فى المتن أحدها لحسان بن ثابت وفى نسبته إلى حسان خلاف بين النحاة فأكثرهم يعزوه إلى عبد الرحمن بن حسان ثابت وشاهد آخر عزاه إلى رجل من بنى أسد مما لم يطمعنا فى الاستشهاد بهما جرياً على ما نهجناه فى هذا البحث .

(٢) يقصد إذا الفجائية التى تخلف الفاء إذا كان الجواب جملة اسمية فى نحو قوله تعالى :

« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » .

وفى ذلك يقول ابن مالك :

وتخلف الفاء إذا المفاجأة كإن تجد إذن لنا مكافأة

ولم يقيد ابن مالك الجملة بكونها اسمية استغناء بفهم ذلك من التمثيل .

(٣) هو عمرو بن خثارم البجلى أنشد بيته هذا فى منافرة بين جرير البجلى وخالد بن أرطأة الكلبى ، وقد تنافرا إلى الأقرع بن حابس ، وكان عالم العرب فى زمانه ليحكم بينهما وذلك قبل إسلامه . ولقد نسب الرجز إلى جرير فى معظم المراجع ولكنه لم ينسب إلى عمرو فى غير الإنصاف ص (٣٦٤) ، وشرح ابن عقيل : (٢٩٤/٢) .

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع (١)

وإنما كانت الفاء ههنا ، لأن جواب الشرط متى كان جملة ، أو فعلا مرفوعاً ، لم يكن بد من الفاء . لأنها إنما أتى بها لئلا يسلط ما قبلها على ما بعدها .

ألا ترى أنك تقول : إن تقم أقم فتجزم أقم بما تقدم : ولو أدخلت الفاء عليها بطل جزمها لا تقول : إن تقم فأقم .

فحذف الفاء مع الحاجة إليها لما ذكرنا من ضرورة الشعر .

وقد كان سيبويه يجيز هذا الوجه ، ويجيز أيضاً تقديم الجواب على تقدير اللفظ ، كأنه قال : تصرع إن يصرع أخوك(٢) .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يأبى أن يقدم الجواب مقدماً . لأنه قدوقع فى موقعه الذى ينبغى له ، والشيء إذا وقع فى موضعه لم ينو به التقديم(٣) .

هذا ما ذكره السيرافى ويفهم منه أنه يجب اقتران جواب الشرط هنا بالفاء ولا ترى أن هذا البيت يدخل فى سياق هذه المسألة متابعة منا لما أورده علماء النحو من وجوب جزم جواب الشرط هنا ، فالبيت يرد فى وجوب جزم جواب الشرط لافى مسألة وجوب اقترانه بالفاء . لأن الفاء يجب اقترانها بالجواب إذا لم يصلح الجواب شرطاً كما سبق . فجواب الشرط إما مجزوم أو مقرون بالفاء كما هو مقرر فى كتب النحو ، ورفع الجواب حسن إذا كان فعل الشرط ماضياً . كقول زهير :

---

(١) الكتاب : (٤٣٦/١) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (١٥٦) ، العمدة : (٢٥٧/٢) وقد أخطأ ابن رشيق فيما نقله من تخريج سيبويه ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٠) ، وموارد البصائر ل (٧٩) قاله فى منافرة كانت بين جرير وخالد بن أرطأة الكلبى يحذرها من منعية الحكم .

(٢) وقد غير ابن رشيق هذه الرواية بقوله : قال سيبويه : تقديره : أن يصرع أخوك فتصرع ، وقد ذكر محيى الدين فى تحقيقه للعمدة أن الأصول فيها (إنك إن تصرع أخاك تصرع) وفى هذا فساد للمعنى . العمدة : (٢٥٧/٢) .

(٣) موارد البصائر ل (٧٩) .

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لاغائب ما لى ولاحرم (١)

وضعيف : إذا كان فعل الشرط مضارعاً(٢) .

أما اقتران جوب الشرط بالفاء أو عدم اقترانه فسألة أخرى لأن الفعل فى شاهد السيرافى لا يجب اقترانه بالفاء فلا يكون حذفها منه ضرورة .

وكلام سيبويه ينبغى أن يفهم على أنه أراد بالجواز فيما سبق . جواز رفع المضارع فى جواب الشرط .

(أ) حذف نونى التوكيد وإبقاء اللام الداخلة على المضارع (٣) :

(ب) حذف اللام وإبقاء النون الداخلة على المضارع :

ومن أمثلة حذف النون الداخلة على المضارع وإبقاء اللام ، **قول زهير** :

لينجو من ملامتها وكانوا إذا شهدوا الملامة لم يليموا(٤)

يريد : لينجن فحذف النون الثقيلة وأبقى لام التوكيد .

وفى حذف هذه النون يقول الأزهرى فى التصريح : (ويجوز حذف نون التوكيد فى نحو : لأفعلن فى الضرورة)(٥).

وقد فصل أبو حيان القول فى هذه المسألة فيما ذكره عنه ابن عبد الحليم : (والمقسم عليه كل جملة حلف على إثباتها أو نفيها والحروف المعلقة فى الإيجاب : إن واللام ، وفى النفى : ما ولا والجملة الاسمية إن نفيت بما ؛ ولا يجوز حذفها أو أوجبت فباللام أو بإن أو بهما . والفعلية إن صدرت بماض منفى بما أو موجب قريب من زمن الحال فباللام وقد . أو بعيد

---

(١) من قصيدته التى مطلعها :

قف بالدار التى لم يعفها القدم بلى وغيرها الأرواح والديم

(٢) يقول ابن مالك فى هذا :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن

(٣) وهذا الباب قريب من باب حذف نون التوكيد لالتقاء الساكنين ولكنه ليس هو وقد أسلفنا القول عنه فى صدر هذا الفصل ومثلنا له بقول : الأضبط ابن قريع الشاعر الجاهلى السابق على الإسلام بنحو خمسمائة عام والبيت محل الشاهد على حذف نون التوكيد لالتقاء الساكنين هو :

ولا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه

راجع : شرح التصريح على التوضيح (٢٠٨/٢) لتقف على تفصيل وبيان لهذا الموضع .

(٤) ديوان زهير بن أبى سلمى ص (٢١٢) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٧) .

(٥) راجع : شرح التصريح (باب نون التوكيد) - (٢٠٣/٢ - ٢٠٨) .

فباللام . وقيل : لا بد من قد معها . أو مستقبل فبلا ويجوز حذفها أو بموجب فباللام والنون المؤكدة معاً ولا يجوز حذف أحدهما إلا ضرورة)(١) .

وأما حذف اللام وإبقاء النون ضرورة فذلك نحو قول عامر بن الطفيل(٢) :

وقيل مسرة أثارن فإنه فرغ وإن أخاهم لم يقصد(٣)

يريد : لأثارن . فحذف اللام وأبقى على الثقيلة .

وقول السموءل بن عادياً(٤) :

ليت شعرى وأشعرن إذا قربوها منشورة ودعيت(٥)

يريد : ولأشعرن . والقول فيه كالقول فى سابقه .

وعن المضارع المجرد من اللام التى هى لام الأمر فله حالات أوردها ابن هشام فى التوضيح وشرحها الأزهرى فى قوله :

وأما المضارع المجرد من لام الأمر فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما (بالتنوين) واجباً . أى لا بد منه وذلك إذا كان مستقبلا جواباً لقسم غير مفصول من لامه أى لام الأمر بفاصل نحو : « **وتالله لأكيدن أصنامكم** »(٦) .

ولا يجوز توكيده بهما إذا كان منفياً لفظاً أو تقديراً :

فالأول نحو : « والله لا أقوم » .

---

(١) موارد البصائر ل (٦٦ – ٦٧) .

(٢) هو عامر بن الفضيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامرى ابن عم لبيد الصحابى رفض الإسلام وكاد لنبيه فانتقم الله منه بمرض الطاعون فى عنقه فقتله الله فى بيت امرأة من بنى سلول وحزن من أجله أربد بن قيس أخو لبيد لأمه وقال فى رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا نكراً فأرسل الله صاعقة أحرقته وجمله . له شعر مختار فى المفضليات ط ه القصيدة : (١٠٦ ، ١٠٧) وفيه ترجمة له ، وفى الخزانة : (٣/٨٠ – ٨٢) شرح وتحقيق عبد السلام هارون .

(٣) أمالى ابن الشجرى : (١/٣٦٩ ، ٢/٢٢١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٧) ، والخزانة : (٢/٧٩) ، وموارد البصائر ل (٦٧) وروايته :

* وإن أخاكم لم يثأر . . . . *

(٤) شاعر جاهلى ترجم له ابن سلام واختار من شعره الأصمعى وابن منظور : (٨/٧٠ ، ١٩/٩٩) .

(٥) الأصمعيات ص (٨٥) ، وطبقات ابن سلام ص (٢٨٠) ، والصحاح (قوت) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٧) .

(٦) سورة الأنبياء الآية ٥٧ وتمامها : « بعد أن تولوا مدبرين » .

والثانى نحو : « **تالله تفتؤا تذكر يوسف** »(١) .

والحالة الثانية : أن يكون توكيده بهما قريباً من الواجب . وذلك إذا كان المضارع ، شرطاً لأن المؤكدة بما الزائدة نحو : إما تخافن من الأجوف فإما تذهبن من السالم فإما ترين من الناقص .

الحالة الثالثة : أن يكون توكيده بهما كثيراً ، وذلك إذا وقع المضارع بعد أداة طلب (ونهى أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام) ، كقوله تعالى: « **ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون** »(٢) .

الحالة الرابعة : أن يكون توكيده بهما قليلا . وذلك بعد لا النافية أو بعد ما الزائدة التى لم تسبق بإن الشرطية من ذلك قوله تعالى : « **واتقوا فتنة لا نصيبن الذين ظلموا منكم خاصة** »(٣) .

الخامسة : أن يكون التوكيد بهما أقل . وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير إما الشرطية من ذلك قول أبى حيان الفقعسى يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات :

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخاً على كرسيه معمما(٤)

أراد : ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفاً .

وإنما انقسمت هذه الحالات إلى خمس : واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل ، لأن آخره نسبة بما قبله وما قبله نسبة بما قبله وهكذا إلى الأول وذلك أن التوكيد بإحدى النونين إنما يؤتى به لمسيس الحاجة إليه(٥) .

ومن شواهد حذف الفاء من جواب الجزاء قول أبى ذؤيب :

فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها(٦)

---

(١) سورة يوسف الآية ٨٥ وتمامها : « حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين » .

(٢) سورة إبراهيم الآية ٤٢ وتمامها : « إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار » .

(٣) سورة الأنفال الآية ٢٥ وتمامها : « واعلموا أن الله شديد العقاب » .

(٤) شرح التصريح على التوضيح : (٢/٢٠٥) ، والضرائر للألوسى ص (١٠١) يصف الراجز قمعاً وهو آلة تجعل فى فم الوطاب تحلب فيه الإبل .

(٥) راجع : شرح الأزهرى على توضيح ابن هشام (٢/٢٠٣ – ٢٠٥) .

(٦) ديوان الهذليين : (١/١٥٤) وروايته : فقيل بدلا من فقلت ، وانظر الكتاب=

أراد : فلا يضيرها أى : فهو لا يضيرها .

وقد عده المبرد من باب الحذف للفاء . وهذا وجه من وجهى تخريج سيبويه لهذا البيت . والوجه الآخر أن يكون على نية التقديم والتأخير على نحو : ما سلك فى تخريج رجز البجلى حيث قال : كأنه لا يضيرها من يأتها(١) وهو على كلا التقديرين يعتبر الحذف ضرورة .

وفى هذا الباب اقتصر الألوسى على ذكر شاهدين فقط بعد أن قدم للباب بقوله : (حذف الفاء من جواب الشرط) إذا لم يصلح جواب الشرط لمباشرة الأداة قرن بالفاء ، ولا تسقط هذه الفاء إلا لضرورة .

وذكر الشاهدين ثم قال : والشواهد كثيرة فى هذا الباب(٢) .

وخلاصة ما قاله النحاة ههنا : أن سيبويه أجازه فى ضرورة الشعر وقد صرح ابن هشام فى التوضيح : أنه قد يحذف الفاء فى الضرورة كقوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها .

ومنع المبرد ذلك مطلقاً وزعم أن الرواية : من يفعل الحسنات فالرحمن يشكرها وعن الأخفش : أن ذلك واقع فى النثر الفصيح .

وعن ابن مالك : يجوز فى النثر نادراً(٣) .

ويعقب ابن عبد الحليم على هذا الباب بقوله : ومن هذا الباب قول الشاعر :

ومن لا يزل ينقـــاد للغى والصبا   سيلفى على طول السلامة نادمـا

أراد : فسيلفى بالفاء لكنه حذف الفاء ضرورة . صرح به ابن هشام فى التوضيح وذلك لأن الجواب إذا كان جملة فعلية وكان فعلها مقترناً بحرف تنفيس وجب الفاء نحو : « **من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم**

=لسيبويه (٤٣٨/١) ، ضرائر الشعر للقزاز ص (١٥٧) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٠) ، ورسالة الملائكة ص (١٩٨) ، وموارد البصائر ل (٨٠) .

(١) انظر : الكتاب (٤٣٨/١) .

(٢) الضرائر للألوسى ص (٦٤) .

(٣) هذا ما أوجزه صاحب الموارد بتصرف ل (٧٨) .

يحبهم ويحبونه (١) » ونحو : « وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله(٢)» ونحو : (٣) « وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى »(٤) .

حذف الفصل بين (أن) المخففة والفعل المضارع

إذ الفصل واجب إذا باشرت النون الخفيفة الفعل المضارع على أن يكون الفصل فى الإثبات بسين أو سوف أو قد وفى النفى بلا فإذا اضطر شاعر إلى حذف الفاصل جاز له ذلك نحو قول حاتم طيئ .

وإنى لأختار القرى طاوى الحشا محاذرة من أن يقال لئيم(٥)

فرفع المضارع بعد مباشرة أن له وحذف الفاصل وهو يريد : أن قد يقال . حكى ابن عصفور عن أبى بكر بن الأنبارى أن البيت رواه الكسائى والفراء عن بعض العرب برفع (يقال) واستطرد فى ختام الموضع يقول :

ولا يحسن شيء من ذلك فى سعة الكلام حتى يفصل بين (أن) والفعل (بالسين) أو (سوف) أو (قد) فى الإيجاب وبـ (لا) فى النفى ، فإن جاء شيء منه فى الكلام حفظ ولم يقس عليه نحو قراءة ابن مجاهد : « **لمن أراد أن يتم الرضاعة**(٦) » برفع « يتم » .

ومن النحويين من زعم أن (أن) فى جميع ذلك هى الناصبة للفعل إلا أنها

---

(١) سورة المائدة الآية ٥٤ ونصها : يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم » .

(٢) التوبة الآية ٢٨ وتمامها : « إن شاء إن الله عليم حكيم » .

(٣) سورة الطلاق الآية : ٦ .

(٤) موارد البصائر ل (٧٩) .

(٥) ديوان حاتم الطائى ص (٨٧) نشر الجزينى بيروت سنة ١٩٦٨ م . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٤) .

(٦) سورة البقرة الآية ٢٣٣ ونصها : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أرادا فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير » .

أهملت حملا على (ما) المصدرية ، فلم تعمل لمشابهتها لها فى أنها تقدر مع ما بعدها بالمصدر (وهى بهذا تخرج على أنها لغة لبعض العرب)(١) .

وما ذكرته قبل – من أنها مخففة من الثقيلة أولى وهو مذهب الفارسى وابن جنى ، لأنها هى التى استقر فى كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها(٢) .

وإلى هذا الرأى نميل لاتساقه مع القياس . قال تعالى : « **علم أن سيكون منكم مرضى** » .

حذف (إما) المكررة دون ذكر ما يغنى عنها

واما هذه لا تحذف من الكلام إلا فى ضرورة الشعر ، وقد عدها سيبويه وابن عصفور والأعلم من الضرائر . قال ابن عصفور : (ومنه استعمال (اما) غير مكررة من غير أن يأتى معها شىء يؤدى معناها فيستغنى به عن تكرارها »

ومن ذلك عند (س) (٣) قول النمر :

سقته الرواعد من صيفه وإن من خريف فلن يعدما(٤)

يريد : إما من صيف ، وإما من خريف ، فحذف (إما) الأولى و (ما) من (إما) الثانية فظهرت النون ، لأن (إما) مركبة من (إن) و (ما) وإنما قلبت النون لأجل الإدغام فلما حذفت (ما) زال موجب قلب النون ميماً وهو الإدغام ، وظهرت . وإن جئت مع (إما) بما يغنى عن تكرارها جاز أن تستعمل غير مكررة فى الكلام والشعر ، فتقول : إما أقعد وإلا فقم ، وقام إما زيد أو عمرو ومن ذلك قول المثقب العبدى(٥) .

---

(١) انظر : المفصل للزمخشرى ص (٣١٤) وهى لغة رفع الفعل بعد (أن) تشبيهاً بما .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٤ – ١٦٥) .

(٣) الصواب عند الشنتمرى على شرح سيبويه فهذا الذى ذكره هو ما قاله الأعلم شرحاً على سيبويه .

(٤) سيبويه والشنتمرى : (١/١٣٥) ، الخصائص : (٢/٤٤١) ، ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٢) ، الخزانة : (٤/٤٣٤) ، الضرائر للألوسى ص (١٠٣ ، ١٠٥) .

(٥) اسمه محصن بن ثعلبة والمثقب لقب لبيت قاله شاعر بحرانى جاهلى قديم عاصر عمرو ابن هند ، ترجم له ابن سلام ص (٢٧١) ، والبغدادى : (٤/٤٣١) .

فإمـــا أن تكون أخي بحق فأعرف منك غثى أو سميني
وإلا فـــاطرحني واتخـــذني عـــدواً أتقيك وتتقيني(١)

وفي باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف

قال سيبويه : وأما قول الشاعر (دريد بن الصمة) :

لقـــد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعاً وإن إجمال صبر(٢)

فهذا على تقدير (إما) وليس على (إن) الجزاء ، كقولك : إن حقاً وإن كذباً ، فهذا على إما محمول . ألا ترى أنك تدخل الفاء ولو كانت على إن الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب . فليس قوله (فإن جزعا) . كقوله : (إن حقاً وإن كذباً) .

ولكنه على قوله : « **فإما منا بعد وإما فداء**(٣) » وإن قلت : (فإن جزع وإن إجمال صبر) كان جائزاً كأنك قلت : فإما أمرى جزع وإما إجمال صبر ، لأنك لو صححتها فقلت : (إما) جاز ذلك فيهما . ولا يجوز طرح (ما) إلا في الشعر . قال النمر بن تولب :

سقته الرواعـــد من صيفه وإن من خريف فلن يعدما(٤)

وإنما يريد : وإما من خريف ، ومن أجاز ذلك في الكلام دخل عليه أن يقول : (مررت برجل إن صالح وإن طالح) يريد : (إما) وإن أراد إن الجزاء فهو جائز ، لأنه يضمر فيها الفعل(٥) .

وعقب الألوسي على كلام سيبويه في هذه المسألة ، وتعقيبه قليل لكنه أطال هنا حيث شرح ما جاء في نص سيبويه وتوجيهه للبيتين وأبدى اعتراض

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٣) ، والخزانة : (٤/٤٢٩) .

(٢) البيت من شواهد سيبويه : (١٣٤/١٩ ، ٤٧١) و (٢/١٥٥) ، والمقتضب : (٣/٢٨) ، وضرائر الشعر ص (١٥٩) ، والخزانة : (٤/٤٤٢) ، والألوسي ص (١٠٤) .

(٣) سورة محمد الآية ٤ وبدايتها : « فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق » . و : (منا) مفعول مطلق والتقدير : إما تمنون منا وإما تفدون فداء .

(٤) سبق ذكره في الصفحة السابقة وهو في الكتاب (١/١٣٥) .

(٥) قارن بين هذا النص وبين ما نسبه ابن عصفور إليه عند إيراد البيت تجد أن النسبة إلى سيبويه غير صحيحة وأن ما ذكره ابن عصفور إنما هو شرح الأعلم للبيت .
انظر : سيبويه والشنتمرى (١/١٣٥) .

المبرد على توجيه البيت الثانى وختم التعقيب برأى الأصمعى ووافقه على ما ذهب إليه . قال : يريد (أى سيبويه) أن (إن) فى هذا البيت لقوله :

* فإن جزعا . . . . . الخ(١) *

محذوف منها (ما) وأصل إما عنده إن ما فجعل الحرفان حرفاً واحداً ، وإذا اضطر شاعر حذف (ما) من (إما) واستدل على أنها ليست بإن التى للشرط بأن الفاء دخلت على إن فى (فإن جزعا) . فلو كانت للشرط لاحتاجت إلى جواب ، وذلك إن فى جواب إن فيما بعدها . وقد يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب إذا لم يدخل عليه شىء من حروف العطف كقولك: أكرمك إن جئتنى . فإن أدخلت عليها فاء أو ثم بطل أن يكون ما قبلهامغنياً عن الجواب(٢) .

ويمضى الألوسى فى تعقبه على نص سيبويه فيقول : وقال فى البيت الثانى :

* وسقته الرواعد . . . *

يريد : وإما من خريف فلن يعدم السقى .

واعترض عليه أبو محمد بن يزيد المبرد فقال : (ما) لا يجوز إلقاؤها من أن إلا فى غاية الضرورة ، و (إما) يلزمها أن تكون مكررة وإنما جاءت هنا مرة واحدة ولا ينبغى أن تحمل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلا .

---

(١) وعلى الأعلم فى شرح هذا البيت استدراك لقوله : (فإن جزعاً وإن إجمال صبر والمعنى : إما جزعاً وإما إجمالا فحذف ما من إما ضرورة ، ولا يجوز أن يكون أن هنا شرطاً . . . يقول معزياً لنفسه عن أخيه عبد الله بن الصمة وكان قد قتل : لقد كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخيك فأكذبها فى كل ما تمنيك به بعد ، فإما أن تجزع لفقد أخيك وذلك لا يجدى عليك شيئاً ، وإما أن تجمل الصبر فذلك أجدى عليك) .

ووقع فى هذا التفسير غلط من جهتين انتبه البغدادى لإحداهما ولم ينتبه للأخرى :

إحداهما : فاكذبها ، لأن الخطاب لامرأة ، والصواب فاكذبيها كما قال .

والثانية : قوله معزياً لنفسه عن أخيه عبد الله ، لأن القصيدة لم يذكر فيها أخاه بل هى كلها فى رثاء صديقه معاوية بن عمرو الشريد أخى الخنساء الصحابية . وصواب العبارة : معزياً لنفسه عن صديقه . هامش الضرائر للألوسى ص (١٠٤) .

(٢) الضرائر للألوسى ص (١٠٤ – ١٠٥) .

ولكن الوجه فى ذلك ما قاله الأصمعى قال : هى إن الجزاء وإنما أراد : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى . ولم يحتج إلى ذكر سقته لقوله :

* سقته الرواعد من صيف *

وقد رد هذا الوجه بما يطول ذكره والوجه ما ذكرناه أولا(١) .

والذى ذكره أولا هو : ترجيح رأى الأصمعى من أن : إن للجزاء لا تحذف وأن تقدير الكلام : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى، ولم يحتج إلى ذكر سقته لقوله :

* سقته الرواعد من صيف *

أى : لتقدم الجواب على الشرط من اقتران بحرف عطف . وبهذا يتبين لنا اتجاهات ثلاثة :

أولها : اتجاه سيبويه لاعتبار أن (إن) هى : (إما) فصلت منها ما وأن أصلها (إن ما) فحذفت وذهب الإدغام فعادت النون .

الثانى : اتجاه المبرد : أنها شرطية معترضاً بأن (ما) لا يجوز إلقاؤها من (إن) إلا فى غاية الضرورة و (إما) يلزمها أن تكون مكررة وإنما جاءت هنا مرة واحدة ، ولا يجوز حمل الكلام على الضرورة مع وجود سبيل إلى غيرها .

الثالث : اتجاه الأصمعى ويوافقه فيه الألوسى من أن : (إن) شرطية فعلى هذا يتجه المبرد والأصمعى اتجاهاً واحداً وهو اتجاه إلى أن (إن) شرطية ، والفرق بينهما أن المبرد اكتفى بالاعتراض على كون أصل : (إن) (إما) .

وبالرغم من اختيار الألوسى لاتجاه الأصمعى فإنا نجد الأمثلة مؤيدة لاتجاه سيبويه حيث وردت مكررة فى البيت الأول ولم تكرر فى البيت الثانى لضرورة الشعر .

غاية الكلام فى هذه المسألة أن عدم تكرار إما جائز فى ضرورة الشعر فقط إذا لم يوجبه ما يستغنى به عنى تكرارها .

---

(١) الضرائر للألوسى ص (١٠٦) .

وجائز فى الشعر والكلام إذا ذكر ما يستغنى به عن تكرارها و (ما) تحذف وتبقى (إن) فى ضرورة الشعر .

حـــذف الإضافة

(أ) حذف المضاف بغير أن يسد المضاف إليه مسده :

(ب) حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه :

ومن المضاف المحذوف من غير أن يقام المضاف إليه مقامه نحو قول عنترة فى إحدى الروايتين :

وكالورق الخفاف وذات غرب ترى فيها عن الشرع ازورار(١)

يريد : وكالورق ورق الخفاف . فحذف المضاف الذى هو (ورق) وليس المضاف إليه وهو (الخفاف) بدلا من (ورق) وقول امرئ القيس فى إحدى الروايتين :

قعدت له وصحبتى بين ضـــارج وبين تلاع بثلث فالعريض(٢)

قال ابن عصفور معلقاً على هذا البيت :

يريد : تلاع بثلث ، فحذف المضاف الذى هو (تلاع) لدلالة (تلاع) المتقدم الذكر عليه . وإنما لم يكن بد من تقدير حذف المضاف . لأنه لا يمكن إبدال (بثلث) (والعريض) من (تلاع) لأنها أعم منه ألا ترى أن التلاع بعضهما(٣) ونظير ذلك قول أبى دؤاد الأيادى :

أكل امرئ تحسبين امرءاً ونار توقد بالليل نارا(٤)

---

(١) ديوان عنترة بن شداد ص (٧٦) بتحقيق عبد المنعم شلبى ط المكتبة التجارية بالقاهرة ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٥) والمعنى : أراد من سلاحى سهام مثل الورق فى خفتها ذات غرب : يعنى قوساً ، وغربها : حدها ، والشرع الأوتار ، والإزورار : الميلان يقول : هى محنية ففيها ميل عن وترها ، وكلما مالت عنه وبعدت كانت أمضى لسهمها وأنفذ (هامش ابن عصفور)

(٢) ديوان امرئ القيس ص (٧٣) تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف سنة ١٩٥٨ م وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٦) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٦) .

(٤) الكتاب : (٣٣/١) أنشده لعدى بن زيد وقال المبرد فى الكامل (١٦٩/١) : (الصحيح أنه لأبى دؤاد الأيادى) وأورد البيت . وذهب فى تخريجه مذهب الأخفش بالعطف على العاملين إذ يقول بعد البيت مباشرة : فعطف على امرئ وعلى المنصوب الأول ، وفى الإنصاف ص (٣٧٨) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٦) .

أراد : وكل نار والكلام على الحذف هنا كالكلام فى البيت السابق ولكن ابن عصفور ينقل تخريجاً مخالفاً للأخفش بعد عرضه لهذا البيت يقول : يريد : وكل نار فحذف (كلا) لدلالة (كل) المتقدم عليه .

وأما الأخفش فيجعل (ناراً) المخفوض معطوفاً على (امرئ)(١) المخفوض و (ناراً) المنصوب معطوفاً على (امرئ) المنصوب ، ولا يتكلف إضمار (كل) لأنه يجيز العطف على عاملين .

وإن جاء شيء من هذا النوع فى الكلام حفظ ولا يقاس عليه . نحو ما حكاه الفراء عن بعض العرب أنه قال : (أما والله لو تعلمون العلم الكبيرة سنه الدقيق عظمه) ، يريد : لو تعلمون العلم علم الكبيرة سنه . فحذف (علماً) لدلالة (العلم) عليه(٢) .

ويسترسل ابن عصفور فى عرض ما حكى من حذف للمضاف بغير إقامة المضاف إليه مقامه فى سعة الكلام بعد أن قضى بشذوذه فى بداية كلامه عليه قال : ونحو ماحكى الكسائى عن بعض العرب أنه قال :

(أطعمونا لحماً سميناً شاة ذبحوها) ، يريد : أطعمونا لحماً سميناً لحم شاة ذبحوها ، فحذف (لحم) لدلالة (لحم) المتقدم عليه(٣) .

ومن هذا النوع عند (س) ما كل سوداء تمرة بيضاء شحمة فحذف (كل) لدلالة (كل) المتقدم عليه .

والأخفش يجعله من العطف على عاملين كما تقدم .

وتجدر الملاحظة لما حكاه الكسائى عن بعض العرب واعتباره (شاة) مضافاً إليه بتقدير مضاف محذوف هو (لحم) ولكن (شاة) أوردها فى الحكاية منصوباً فكيف يسوغ اعتبار المنصوب مضافاً إليه مجروراً وتصبح (لحم شاة) . وهو بهذا تكلف تقدير المضاف وتوهم جر المضاف إليه وهو منصوب فى الأصل ، بل إن القول برأى الأخفش فى هذا المثال أسهل

---

(١) فى رأينا أن العطف فى هذا البيت يحتاج إلى تصورات ذهنية لا مبرر لها لو قدرنا مضافاً محذوفاً على نحو ما ذهب إليه ابن عصفور .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٦ – ١٦٧) .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٧) .

باعتبار العطف بأداة محذوفة والتقدير . وشاة ذبحوها وفى نظرنا العطف هنا أقرب .

ويتشعب من هذا الباب :

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

من غير أن يدل عليه معنى الكلام بل شىء خارجى عنه

وذلك نحو قول أوس بن حجر :

فهل لكم فيها إلى فإننى بصير بما أعيا النطاسى حذيما(١)

إنما هو : ابن حذيم . وهو طبيب كان فى الجاهلية له شهرة .

وقول النابغة الذبيانى :

وكل صموت نثلة تبعية ونسج سليم كل قضاء ذائل(٢)

أراد : أبا سليم . يقصد داود عليه السلام – فهو الذى كان يصنع الدروع وفيه قال القرآن : « **وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون(٣)** » .

قال ابن عصفور : وسليم : تصغير سليمان صلوات الله عليه تصغير ترخيم

وقد أعد القزاز هذا البيت من شواهد التغيير حيث أورده فى فصل (مما يجوز له فى الاضطرار الإتيان باسم) وهو يريد غيره . ولكن فى

---

(١) ديوانه ص (١١١) بتحقيق : محمد يوسف نجم بيروت سنة ١٩٦٧ م ، الخصائص : (٤٥٣/٢) ، ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٢١٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٧) ، والخزانة : (٢٣٢/٢) .

(٢) ديوانه ص (٨٨) لسان العرب (قضى) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٢١٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٨) .

(٣) سورة الأنبياء الآية : ٨٠ وفى سورة سبأ دليل آخر من الآيتين : ١٠ – ١١ لقوله تعالى : « ولقد آتينا داود منا فضلا ياجبال أوبى معه والطير وألنا له الحديد . أن اعمل سابغات وقدر فى السرد واعملوا صالحاً إنى بما تعملون بصير » .

ما أتى به بعض الدليل على ما يريد ، وعند ذكره هذا البيت قدم بقوله :
ومما يجوز له تغيير الأسماء كما قال الأول :

* ونسج سليم كل قضاء زائل *

يريد بقوله : سليم (سليمان) وبقوله : (قضاء) أى محكمة ، وهى التى فرغ من عملها يريد : (درعاً)(١) .

ومن هذا الضرب قول الحطيئة(٢) :

فيه الرماح وفيه كل سابغة   بيضاء محكمة من نسج سلام (٣)

والكلام فيه كالكلام فى سابقه .

غير أن القزاز أضاف إضافة فى هذا الشاهد تتفق وتخريجنا للبيت السابق (بيت النابغة) يقول القزاز : ومثله قول الآخر :

* جدلاء محكمة من نسج سلام *

يريد أيضاً : سليماء وهما يريدان بذكر سليمان أباه ، لأنه أول من عمل الدروع فغير الاسم هذا التغيير وأراد داود فذكر سليمان(٤) .

حـــذف الموصوف

(أ) وإقامة الصفة مقامه :

(ب) وإبقاء الصفة وهى جملة أو مجرور .

وعن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فإن ابن جنى (٥) وابن عصفور

---

(١) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٢١٢) .

(٢) هو جرول بن أوس شاعر من مخضرمى الجاهلية والإسلام عرف بالهجاء كان راوية لزهير ترجمته فى الخزانة : (٤٠٦/٢) بتحقيق هارون .

(٣) ديوان الحطيئة ص (٢٢٧) بتحقيق نعمان طه ط الحلبى سنة ١٩٥٨ م واللسان (سلم) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٨) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٢١٢) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٨)ورواية الديوان :

* جدلاء مبهمة من صنع سلام *

(٤) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٢١٢ - ٢١٣) وقد عد بعضهم هذا الحذف قبيحاً لكثرته .

(٥) راجع : سر صناعة الإعراب لابن جنى (٢٨٥/١) .

يرونه ضرورة على خلاف سيبويه فإنه لم يعده ضرورة حيث قال(١) : وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيته فى حال كذا وكذا . وإنما يريد : ما منهما واحد مات . ومثل ذلك قوله عز وجل : « **وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به** » (٢) وقد عقد له ابن عصفور فصلا بعنوان : (ومنه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فى الموضع الذى يقبح ذلك فيه فى سعة الكلام) .

وأنشد بيتين(٣) الشاهد فيهما إدخال ياء فى النداء على الاسم الذى فيه (الـ) وحذف المنادى وهو الموصوف وأقام ما فيه الـ (الصفة) مقامه وعلق بقوله : وإنما قبح ذلك فلم يستعمل إلا فى الشعر ، لما يؤدى إليه من مباشرة ما فيه الألف واللام حرف النداء ، وذلك لا يجوز فى الكلام فيما عدا اسم الله تعالى ، ومثل ذلك قول الآخر :

من أجلك يا التى تيمت قلبى ... وأنت بخيلة بالوصل عنى(٤)

يريد : يا أيها التى .

ونحو قوله :

وقصرى شنج الأنسا ... ء نباح من الشعب(٥)

---

(١) راجع : الكتاب (١/٣٧٥) .

(٢) سورة النساء الآية ١٥٩ وتمامها : « قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً » .

(٣) ولم يعزهما لقائل ولم أجد لهما نسبة فيما بين يدى من مراجع وهما قول الشاعر :

عبـاس يا الملك المتوج والذى ... عرفت له بيت العلا عـدنانه

يريد : يا أيها الملك ، وقول الراجز :

فيـا الغـلامـا اللذان فـ ... ـرا اياكما أن تكسبان شرا

راجع : ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٦) .

انظر الشاهدين فى : ضرائر ابن عصفور ص (١٦٩) ، وموارد البصائر ل (٨٥) .

(٤) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٦) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٩) ، الخزانة : (١/٣٥٨) ، وموارد البصائر ل (٨٥) وهذا البيت من الأبيات الخمسين التى لم يعرف لها قائل وقد ذكرناه لشيوعه فى كتب النحاة وندرة الشواهد التى يحتج بها فى هذا البحث .

(٥) هذا البت لأبى دؤاد الأيادى ذكره ابن عبد الحليم منسوباً إلى أبى دؤاد فى باب حذف المنعوت وإقامة النعت الاسم مقامه للضرورة ل (٨٤) وقال : إنه يريد : ظبى شنج الإنساء والقصرى=

يريد : قصرى ثورى شنج الأنساء .

ويعترض ابن عصفور على جواز الحذف فى مثل هذا البيت فيعقب قائلا :

(وإنما لم يجز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فى هذا البيت وأمثاله لأن الصفة التى هى (شنج) غير خاصة بجنس الموصوف المحذوف) .

ألا ترى أن (شنج النسا) يوصف به الفرس والغزال وغيرهما والصفة إذا كانت غير خاصة بجنس الموصوف لم يجز حذفها وإقامتها مقامه فى الكلام(١) .

وتجدر الإشارة إلى تنبيهات النحاة على عدم جواز حذف المنادى الموصوف فى النثر خلافاً للكوفيين والبغداديين قال أبو حيان : ولا يجمع بين (الـ) والحرف إلا فى (الله أو ضرورة) وفى هذا يقول القزاز :

ومما يجوز له : إدخال ياء النداء على الاسم الذى فيه الألف واللام لازمتان كالذى والتى . وحق كل اسم دعى وفيه ألف ولام أن يحذف ذلك منه إلا قولهم : يا الله ، فإن الألف واللام لزمتا هذا الاسم حتى صارتا كأحد حروفه وإنما شبه الذى والتى وما أشبههما بذلك(٢) .

ومن هذا العرض لآراء النحاة حول حذف المنادى الموصوف وإقامة الصفة مقامه يتضح لنا أن الحذف فى هذا الموضع جائز فى الشعر قبيح فى سعة الكلام خلافاً لما قرره الكوفيون والبغداديون من إجازتهم ذلك وحجتهم فيه القياس والسماع ، أما القياس على الإجماع على جواز يا الله ، فيجوز يالرجل قياساً عليه ، وأما السماع فعلى ما أنشدوه من شعر لا ضرورة فيه(٣) لتمكن قائله من الاستغناء عن الألف واللام وعدم الحاجة إلى ارتكاب

= الراهنة وهى الضلع التى تلى الشاكلة ، والشنج : تقيض فى الجلد والأنسا بالفتح مقصور ، وهو عرق يخرج من الوزك فيستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب حتى يبلغ الحافر فإذا سمنت الدابة انفلقت فخذاها بلحمتين عظيمتين وجرى النسا بينهما واستبان ، ولذا يقال : فرس شنج النسا مدحاله لأن ذلك أقوى له وأنشد . قال امرؤ القيس :

سليم الشظا عبل الشوى شنج النسا ... له حجبات مشرفات على الفال

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٠) .

(٢) موارد البصائر ل (٨٥) .

(٣) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٦) .

ضرره ، وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال ، وعن السماع بالشذوذ(١) .

ويتشعب عن هذا الباب :

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وهى جملة أو شبه جملة .

قال النابغة الذبيانى :

كأنك من جمـال بنى أقيش يقعقع خلف رجليه بشن(٢)

يريد : جمل من جمال بنى أقيش وشبه الجملة من الجار والمجرور صفة للموصوف المحذوف وهو (جمل) والنكرات ربما توصف بحروف الجر وذلك نحو قوله تعالى :

« وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم » . على أن الحذف فى هذا البيت اقتضتها ضرورة الشعر .

وفى تعليق لابن جنى على هذا الموضع حكم عليه بالقبح وما جاء منه فى هذا البيت فجائز لقوله : (إن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح وهو فى بعض الأماكن أقبح منه فى بعض ، فأما قوله :

* كأنك من جمـال بنى أقيش *

فإنما جاز ذلك فى ضرورة الشعر)(٣) .

ونحو ذلك فى قول تميم بن أبى مقبل :

وما الدهر إلا تارتان فمنهمـا أموت وأخرى أبتغى العيش كدح

يريد : فمنهما تارة أموت فيها . فحذف الموصوف والضمير العائد عليه من صفته .

---

(١) راجع احتجاج البصريين والكوفيين حول هـذه المسألة فى : الإنصاف ص (٢٠٨ ، ٢٠٩) ، وانظر ما استعرضه ابن عبد الحليم فى موارد البصائر ل (٨٥) .

(٢) ديوان النابغة ص (١٠٨) ، والكتاب : (٣٧٠/١) ، والكامل : (٢٢٧/١) ؛ وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧١) ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٨٣) ، والشن : الجلد اليابس ، وقعقع به : نفر منه الإبل ، وأقيش : حى من عكل .

(٣) موارد البصائر ل (٨٣) .

ولقد جوز ابن مالك حذف المنعوت وإقامة الظرف أو الجملة مقامه في الكلام إذا كان المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أوفي(١) وهو بهذا يواكب ما ذهب إليه ابن عصفور لقوله :

وربما جاء ذلك في الكلام مع (من) نحو قولهم : (منا ظعن ومنا أقام) ، يريدون : منا فريق ظعن ومنا فريق أقام ، وإنما حسن حذفه مع من لأنها بمعنى بعض فكأنهم قالوا : (بعضنا ظعن وبعضنا أقام)(٢) .

وهذا الكلام مأخوذ من قول السيرافي في هذه المسألة . حيث قال(٣) : وهذا الحذف يحسن ويكثر مع (من) كقولنا : (منا ظعن ومنا أقام) في الكلام والشعر . قال الله تبارك وتعالى : « **وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به** » . قيل : موته . . كأنه قال : « وإن منهم بعض إلا ليؤمنن به »(٤) .

أما إذا كانت الصفة اسماً فلا تقوم مقام الموصوف دون أن يكون له سابق ذكر . قال أبو حيان :

(والصفة الاسم لا تقوم مقام الموصوف إلا أن يتقدم في الذكر إذ تكون خاصة أو مستعملة استعمال الأسماء بالحفظ عن العرب وما عدا ذلك ضرورة)(٥) وتوضيحاً لعبارة أبي حيان يقول ابن عبد الحليم تعقيباً على هذه العبارة .

أما الأولى : فكقوله تعالى : « فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيراً »(٦) أي ضحكا قليلا وبكاء كثيراً . فحذف المنعوت وأقام النعت الاسم مقامه لتقدمه

---

(١) الكتاب ص (٣٧٦) ، الكامل : (١٣٣/٢) ط مكتبة المعارف بيروت ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٢) ، والخزانة : (٣٠٨/٢) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٢) .

(٣) في موارد البصائر ل (٨٣) .

(٤) سورة النساء الآية : ١٥٩ وقد سبق ذكرها .

(٥) موارد البصائر ل (٨٣ – ٨٤) ، (جانى) كذا وردت بدون همزة مرتين ومهموزة مرة .

(٦) سورة التوبة الآية ٨٢ وتمامها : « جزاء بما كانوا يكسبون » .

فى الذكر وكقولك : اعطنى ماء ولو باردا : أى ولو ماء باردا فحذفت ماء لدلالة ماء المتقدم عليه .

وأما الثانى : فكقولك : مررت بكاتب : أى برجل كاتب . قال المبرد قال أبو الحسن : حق النعت أن يأتى بعد المنعوت فلا يقع فى موقعه حتى يدل عليه فيكون خاصاً له دون غيره . تقول : جانى إنسان طويل . فإن قلت : جانى طويل لم يجز ، لأن طويلا أعم من قولك : إنساً ، فلا يدل عليه ، فإن قلت : جاءنى إنسان متكلم ، ثم قلت بعده : جاءنى متكلم جاز لأنك تدل به على إنسان . فهذا شرح قوله : أو تكون خاصة .

وأما الثالث : فكا لأجرع ، والأبطح ، والأطلس . وأما حذفه وإقامة النعت الاسم مقامه للضرورة ، فكقول أبى دؤاد :

وقصرى شنج الأنسـا . . . . البيت(١)

وفى عبارة لأبى حيان يجمل ختام هذه المسألة بقوله من الموفور :

وحذف الموصوف وإقامة صفته مقامه — حيث لا يجوز فى الكلام — وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : صفته : أى المنـادى .

الثـانى : أن تكون الصفة غير حقيقية إلا فى موضعين : مع (من) و (فى) ، فيجوز فى الكلام وغيرهما مقيس فى الضرائر وهو أن يكون المحذوف مرفوعاً وغير مقيس وهو ما ليس بمرفوع .

الثالث : أن يحذف ويقام مقامه ، ولا تكون خاصة ولا مستعملة استعمال الأسماء ولا تقدمها ما يدل عليها وينقاس فى الضرائر(٢) .

---

(١) موارد البصائر ل (٨٤) .

(٢) المرجع السابق والصفحة نفسها .

حـذف الموصول وإقامة الصلة مقامه

وقريب من هذا الباب : حذف الموصول وإقامة الصلة مقامة :

وهذا الباب من الضرائر التى لا يقاس عليها عند البصريين لقبحها ولكنه عند الكوفيين جائز(١) فى السعة ، ومن شواهد سيبويه بيت النابغة الجعدى

قروم تسامى عند باب رقاعه كان يؤخذ المرء الكريم فيقتلا(٢)

ومما جاء فى شرح الشنتمرى لهذا البيت :

الشاهد فيه : حذف (ما) ضرورة من قوله : (كان يؤخذ) والتقدير كما أنه يؤخذ .

وقد خولف فى هذا التقدير ، وجعلت (إن) الناصبة للفعل ونصب يؤخذ بعدها . واستدل صاحب هذا القول على ذلك بقوله : (فمقتلا) بالنصب ، وجعل الكاف جارة لأنه على تقدير دفاعه كأخذ المرء وقتله .

وكلا القولين منهما خارج ، والآخر منهما أقرب وأسهل ، وفى قول سيبويه : (ضرورتان) إسقاط (ما) ، والنصب بالفاء فى الواجب(٣) .

ومن ذلك قول حسان بن ثابت :

ومن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء(٤)

أراد : ومن يمدحه وينصره ، فحذف الموصول وأبقى الصلة وقد جوز الكوفيون هذا الحذف فى سعة الكلام من ذلك قوله تعالى :

« **ومنا دون ذلك** (٥) » و « **لقد تقطع بينكم**(٦) » . قال ابن عصفور : و (ما) و (من) عندهم سواء (يعنى الكوفيين) .

---

(١) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٢ – ١٨٣) ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٨٤ – ٨٥) ، وهامش العمدة : (٢٧٨/٢) .

(٢) سيبويه والشنتمرى : (٤٧٠/١ – ٤٧١) وصف قوماً اجتمعوا عند باب ملك ومحجب للتخاصم وجعل دفاع من وقف إليه وحجب شديداً عليه كأخذ المرء وقتله .

والقروم : السادة ، وأصل القرم : المعجل من الإبل .

ومعنى تسامى : يفخر بعضهم على بعض ويسمو بنفسه وعشيرته .

(٣) سيبويه والشنتمرى : (٤٧٠/١ – ٤٧١) .

(٤) موارد البصائر ل (٨٥) .

(٥) سورة الجن الآية ١١ وتمامها : « كنا طرائق قدداً » .

(٦) سورة الأنعام الآية ٩٤ وتمامها : « وضل عنكم ما كنتم تزعمون » .

والآيتان وأشباههما عند البصريين على تقدير موصوف محذوف(١) وقد تقدم تبيين ذلك(٢) .

حـــذف الضمير

وقد تعددت مواضع حذف الضمير ضرورة – فقد يحذف الضمير الرابط لجملة الخبر ، وقد يحذف وهو الرابط للصلة بالموصول . أو للصفة بالموصوف ، وقد يحذف وهو للشأن أو القصة .

(أ) فمن حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً . من باب تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه – قول الأسود بن يعفر :

وخــالد يحمــد ســاداتنا بالحق لا يحمــد بالباطل(٣)

أراد : يحمده ساداتنا فحذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً لما ذكرنا ومثله قول امرئ القيس :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر(٤)

فرفع (ثوب) وعرى (أجر) من العامل بإرادة : نسيته . وأجره ونظيره قول النمر بن تولب :

فيوم علينــا ويوم لنـــا ويوم نساء ويوم نسر(٥)

(فأضمر الهـاء على قول من يجعله مفعولا على السعة ، فكأنه قال : فيوم نساؤه ويوم نسره ، ومن جعله ظرفاً أراد : فيوم نساء فيه ويوم

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٣) .

(٢) إشارة إلى ما ذكره من حذف الموصوف وإبقاء الصفة وهي جملة أو جار ومجرور وقد سبق عرضنا لهذا الفصل .
انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٠) وما يليها .

(٣) المقرب لابن عصفور : (٨٤/١) ، والضرائر له ص (١٧٦) ، ومغنى اللبيب ص (٦١١) ، وموارد البصائر ل (٨٦) .

(٤) رواية الديوان :
فلمـا دنوت تســديتهـا فثوباً نسيت وثوباً أجر
ولا شاهد على هذه الرواية . وانظر ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٩٠) .

(٥) الكتاب : (٨٦/١) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٩١) .

تسر فيه)(١) .

وفى حذف الضمير فى الخبر قال الزمخشرى :

(لا بد فى الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ)(٢) . وقال أبو حيان : والضمير الذى فى الخبر لا يجوز حذفه إلا إن ارتفع مبتدأ ، أو انخفض بحرف ولم يؤد إلى تهيئة وقطع ، وفى الضرورة إن انتصب بفعل أو جار مجراه .

وفى تعليق لابن عبد الحليم على عبارة أبى حيان قال : يعنى يجوز حذف ذلك الضمير فى ضرورة الشعر إذا كان منصوباً ومعنى قوله : إلى تهيئة وقطع : أى إلى تهيئة العامل وقطعه عن العمل . كقولك : زيد مررت به ، فإنه لا يجوز أن يحذف به . لأن مررت يصير متهيئاً للعمل فى زيد ثم تقطعه عنه (٣) .

وابن عصفور أيضاً يقصر حذف الضمير فى الخبر على ضرورة الشعر فبعد استعراضه لأبيات الشواهد عليه والتى لم يذكر منها سوى بيت أبى الأسود وقد أغفلنا ذكر ما بقى منها لعدم دخوله فى إطار منهج البحث . يقول معقباً عليها جميعاً فحذف الرابط فى هذه الأبيات وأمثالها يحسن فى الشعر ، ولا يحسن فى سعة الكلام ، بل إن جاء منه شىء حفظ ولم يقس عليه . . . هذا مذهب المحققين من البصريين(٤) وأما الكوفيون ومن أخذ بمذهبهم

---

(١) هذا تعليق القزاز على البيت وأنشد نظيراً له بما لم ينسب لأحد على نحو ما جاء فى الكتاب : (٨٦/١) .

ثلاث كلهن قتلت عمداً   فأخزى الله رابعة تعود

ثم علق بقوله : فأضمر الهاء أيضاً ورفع ، وقد أنكر بعض أهل النظر هذا ولم يجزه فى كلام ولا شعر وقال : لا ضرورة فى هذا لأن المنصوب بزنة المرفوع ، فلو نصب لم ينكسر الشعر .

وقال : كذا ينشده أكثر الناس منصوباً (يعنى سيبويه) ونحن لا ندفع ما رواه سيبويه على ثقته مع قوله : (سمعناه من العرب مرفوعاً) ، ضرائر القزاز ص (٩١) .

(٢) هذا ما صدر به صاحب موارد البصائر للفصل وأردفه بعبارة أبى حيان . انظر : ل (٨٦) .

(٣) المرجع السابق والموضع نفسه .

(٤) يعنى : أبا على الفارسى والزجاج فهما من خص هذا الحذف بالشعر .

من البصريين . فإنهم يجيزون حذفه فى سعة الكلام بشرط أن يكون المبتدأ (كلا) أو اسم استفهام . نحو قولك : كل الدراهم قبضت . وأى رجل ضربت .

والصحيح : أنه لا فرق بين اسم الاستفهام (وكل) وبين غيرهما من الأسماء إذا أدى حذف الرابط إلى تهيئة العامل وقطعه عنه(١) .

والراجح من الرأيين فى حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً بالمخبر عنه إذا كان حذفه يؤدى إلى تهيئة العامل وقطعه عنه هو رأى البصريين من حسن الحذف فى الشعر وقبحه فى سعة الكلام وعلى رأى ابن عصفور : إذا جاء منه شىء حفظ ولم يقس عليه .

ومنه حذف الضمير الرابط للصلة بالموصول أو للصفة بالموصوف (٢) ومما جاء فى حذف الرابط للصلة بموصول غير (أى) قول عدى بن زيد :

ولم أرى مثل الفتيان فى غبر الأ ... يام ينسون ما عواقبها(٣)

يريد : ما هو عواقبها .

وفى تعليق له على هذا الموضع قال ابن عصفور :

(فإن كان فى الصلة أو فى الصفة طول جاز حذفه فى الكلام والشعر نحو قولك : مررت برجل ضارب زيداً . تريد : هو ضارب زيداً ، ومررت بالذى شاتم عمراً . تريد : هو شاتم عمراً ، لأن الصفة والصلة قد طالتا بمعمول الخبر) .

انظر : إعراب القرآن للزجاج ص (٤٣٤) .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٧ - ١٧٨) .

(٢) إذا كان الضمير مبتدأ مخبر عنه باسم غير ظرف ولا مجرور ولم يكن فى الصلة ولا فى الصفة طول . ومما استشهد به على الحذف ههنا بيت للفرزدق ، وآخر لثابت قطنة من قصيدة رثى بها يزيد بن المهلب بن أبى صفرة ، وكلاهما لا يستقيم الاستشهاد به فى نطاق هذا البحث .

راجع هذا الفصل فى : ضرائر ابن عصفور ص (١٧٢ - ١٧٤) ، وموارد البصائر ل (٨٦ ، ٨٧) .

(٣) ابن سلام ص (١٤٢) ، والمحتسب فى مواضع مختلفة : (٦٤/١ ، ٢٣٥ ، ٢٠٥/٢) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٣) ، وموارد البصائر ل (٨٦) .

فما جـــاء من ذلك فى الصفة شعر عمر بن أبى ربيعة . . . (١) وشعر الآخر(٢) .

ومما جاء من ذلك فى الموصول قول الأعشى :

فأنت الجواد وأنت الذى إذا ما النفوس بلغن الصدورا
جـــدير بطعنة يوم اللقـــا وتضرب منه النساء النحورا(٣)

يريد : وأنت الذى هو جدير .

وتعقيباً على ما ذكر من حذف الرابط وفى الصلة أو فى الصفة طول قال ابن عصفور :

وحكى من كلامهم :

« ما أنا بالذى قائل لك سوءاً (٤) »

أى : بالذى هو قائل :

فأما قراءة يحيى بن يعمر : « تمـاماً على الذى أحسن »(٥) .

وقراءة رؤبة : « مثلا ما بعوضة (٦) » برفع « بعوضة » ، فهما من قبيل الشاذ الذى لا يقاس عليه لعدم الطول من الصلة . مؤدى هذا أن حذف الضمير الرابط(٧) للصلة بالموصول أو للصفة بالموصوف جائز فى ضرورة

---

(١) قلت أجيبى عـــاشـقاً . . . . بحبكم مكلف . . . . البيت

يريد : هو بحبكم مكلف . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٤)وهو رجز لعمر ابن أبى ربيعة .

(٢) أقلب فى بغـــداد عينى لا أرى سنا الصبح أوديكاً ببغداد صائح

يريد : أو ديكاً ببغداد هو صائح . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٤) .

(٣) الكتاب : (٢٧٠/١) ، المقرب : (٦١/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٤) .

(٤) انظر : الكتاب (٢٧٠/١) ، وفى المقرب : (٩١/١) والرواية :

« ما أنا بالذى قـائل لك شيئاً »

(٥) سورة الأنعام الآية ١٥٤ وتمـامها : « وتفصيلا لكل شيء وهدى ورحمة لعلهم بلقاء ربهم يؤمنون » .

(٦) سورة البقرة الآية ٢٦ وتمـامها : « فـا فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيراً ويهدى به كثيراً وما يضل به إلا الفاسقين » .

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٤) .

الشعر إذا كان فيهما قصر . وجائز فى الكلام والشعر إذا كان فى الصلة أو الصفة طول .

ومنه حذف الضمير الرابط للصلة بالموصول إذا كان مجروراً

وقد اقتبس ابن عبد الحليم من الموفور لأبى حيان قوله : وإن كان ضمير الموصول مخفوضاً بالإضافة لم يجز حذفه ، وقد يجوز فى الشعر حذف الاسم والضمير لدليل ولا يقاس عليه . ثم قال : أو مخفوضاً بحرف جر فى موضع رفع فلا يجوز حذفه أولا فى موضعه ، وفى الصلة ضمير غيره ولم يحذف أولا ، ولم يدخل على الموصول حرف من جنس ما دخل على الضمير فلا يحذف إلا حيث سمع أو دخل عليه فلا يجوز إثباته وحذفه إلا أن يتعلقا بمختلفى المعنى لم يجز حذفه(١) وتوضيحاً لما اقتبس أردف قائلا :

أقول : أما الذى خفض بحرف جر فى موضع رفع فكقولك : جاء الذى ذهب به وأما الذى لم يكن فى موضع رفع ولكن فى الصلة ضمير غيره فكقولك : الذى أحسن إليه غلامه عمرو ، فلا يجوز حذفه ، لأنك لو حذفت إليه فقلت : الذى أحسن غلامه عمرو لم يجز ، لأنه لا يعلم هل أردت أن إحسان الغلام واقع لسيده أو لغيره ، وأما الذى ليس فى موضع رفع وليس فى الصلة ضمير غيره ، ولم يدخل على الموصول حرف من جنس ما دخل على الضمير فكقول الشاعر :

فقلت لها : لا والذى حج حاتم أخونك عهداً إننى غير خوان

تقديره : حج حاتم إليه .

وهذا البيت ضرورة صرح به ابن عصفور(٢) .

وأما الذى دخل على الموصول حرف من جنس ما دخل عليه فنحو قوله :

نصلى للذى صلت قريش ونعبده وإن جحد العموم(٣)

---

(١) موارد البصائر ل (٨٦) .

(٢) انظر : ضرائر الشعر ص (١٧٥) وقد نسب فيه إلى العربان بن سهلة نقلا عن النوادر ص (٦٥) ، والخزانة : (٥٢١/٢) .

(٣) شاهد لا يدخل فى إطار هذا البحث .

يريد : للذى صلت له فحذف له . ثم اعلم أن ما ذكرناه فى العايد المخفوض(١) وعن حذف الضمير العايد المخفوض عقد ابن عصفور فصلا طال عنوانه : (حذف الضمير الرابط للصلة بالموصول إذا كان مجروراً بحرف جر ، ولم يدخل على الموصول أو على ما أضيف إليه حرف مثل ذلك الحرف الذى دخل على الضمير ، أو يكون قد دخل عليه حرف مثله ، إلا أن العامل فى الموصول والضمير ليسا بمعنى واحد) .

وهذا ما أوجزناه فيما وسمنا به هذا الفصل : (حذف الضمير الرابط إذا كان مجروراً بحرف) .

وقد ساق ابن عصفور بضع أبيات شواهد على هذا الموضع منها ذلك الذى أشار إليه ابن عبد الحليم فى نصه السابق ثم قال معقباً :

(ألا ترى أن الضمير المحذوف من صلة الذى فى البيت الأول مجرور باللام . . . والموصولات ليست كذلك . . . والصفة فى جميع ذلك بمنزلة الصلة تقول : مررت برجل مررت به ، وإن شئت قلت : مررت برجل مررت ، تريد : رجل مررت به وتقول : ضربت رجلا مروت به . وسررت برجل مررت به . ولا يجوز أن تحذف الضمير فتقول : ضربت رجلا مررت ومررت برجل مررت إلا فى ضرورة الشعر)(٢) .

وحاصل ما ذكر فى هذا الفصل أن حذف الرابط للصلة أو للصفة إذا كان مجروراً يجوز حذفه فى ضرورة الشعر إذا أمن اللبس .

حذف ضمير الشأن أو القصة

إذا كان اسماً لأن أو إحدى أخواتها

وقد استحسنوه فى الشعر واستقبحوه فى الكلام أما إذا أدى حذفه إلى دخول أن وأخواتها على فعل فيستقبح فى الشعر والكلام .

---

(١) موارد البصائر ل (٨٧) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٥ - ١٧٦) .

واستشهدوا على حسن الحذف بقول قراد بن عباد :

فلا تشتم المولى وتبلغ إذاته فإن به تثأى الأمور وترأب(١)

يريد : فإنه به تثأى الأمور .

وقول الأعشى :

إن من لام فى بنى بنت حسا ن ألمه وأعصه فى الخطوب(٢)

يريد : انه من لام .

وهذا البيت من شواهد سيبويه على أن (اسم أن ضمير شأن محذوف) . وزعم الخليل أنه إنما جاز حيث أضمر الهاء فأراد أنه ، ولو لم يرد الهاء كان محالا ، فعلم أن حذف اسم إن فى هذا مخصوص بالضرورة(٣) .

والنحاة يرون فى هذا البيت وأمثاله أن اسم أن ضمير شأن ، والجملة الشرطية بعدها خبرها ، ولم يجعلوا (من) اسمها ذلك لأنها شرطية لجزمها الفعلين (رواية الديوان من يلمنى) والشرط له الصدر فى جملته ، فلا يعمل فيه ما قبله . وفى ذلك يقول ابن عصفور :

ولا يجوز أن يكون (من) اسم (إن) لأنها اسم شرط ، وأسماء الشرط لا يتقدمها عامل إلا الخافض ، بشرط أن يكون معمولا لفعل الشرط) .

ومثل ذلك قول أمية بن أبى الصلت :

ولكن من لا يلق أمراً ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل(٤)

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور وهو فى حماسة أبى تمام : (٢٨٧/١) ورواية الصدر فيه :

* فلا تخذل المولى وإن كان ظالما *

والضرائر للألوسى ص (٧٤) .

(٢) ديوان الأعشى ص (٣٣٥) ط ٢ وروايته :

من يلمنى على بنى ابنه . . . . البيت

والكتاب : (٤٣٩/١) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٢٣٠) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٨) ، والضرائر للألوسى ص (٧٥) .

(٣) راجع : الكتاب (٤٣٩/١).

(٤) الكتاب : (٤٣٩/١) ، والإنصاف ص (١١٨) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٢٣٠) ، العمدة : (٢٧٣/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٩) ومغنى اللبيب ص (٢٩٢) ، والضرائر للألوسى ص (٧٥) .

يريد : ولكنه .

وتعقيباً على هذه الشواهد يقول ابن عصفور : فحذف هذا الضمير يحسن فى الشعر ويقبح فى الكلام ، إلا أن يؤدى حذفه إلى أن تكون (إن) وأخواتها داخلة على فعل ، فإنه إذ ذاك يقبح فى الكلام والشعر ، لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال .

وإنما قبح حذفه فى الكلام وان لم يؤد الحذف إلى مباشرة (أن) وأخواتها للأفعال لأنه مفسر بالجملة التى بعده فأشبهت الجملة لذلك وأن كانت فى الخبر ، الجملة الواقعة صفة فى نحو قولك : رأيت رجلا يحبه عمرو . وفى أن كل واحدة من الجملتين مفسرة لما قبلها .

والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها . فلذلك أيضاً يقبح حذف ضمير الشأن والقصة ، وإبقاء الجملة المفسرة له وأيضاً يستعمل والحذف مناقض لذلك .

فأما قول عدى بن زيد :

فليته دفعت الهم عنى ساعة   فتبنا على ما خيلت ناعمى بال

فيحتمل أن يكون المحذوف فيه ضمير الشأن ، فيكون التقدير :

ويكون البيت إذ ذاك من قبيل ما يقبح فى الكلام والشعر ، لما يلزم فيه من ولايته ليت للفعل ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب ، فيكون التقدير : (وليتك دفعت الهم) وحملها على هذا الوجه أولى لأنه لا يلزم فيه من القبح ما يلزم فى الوجه الأول ٢ .

وأحسب أن معالجة ابن عصفور للحذف فى هذا الموضع فيها ما يغنى عن الإيضاح ويكشف عن الإبهام .

العطف على ضمير الرفع المتصل

من غير تأكيد بضمير منفصل أو طول فى الكلام يقوم مقام التأكيد (أو حذف الضمير المنفصل المؤكد لضمير الرفع المتصل دون أن يدل عليه دليل) إذ القياس العطف بضمير الرفع المنفصل على ضمير الرفع المتصل

---

(١) البيت لعدى بن زيد كما فى العمدة : (٢٧١/٢) ، والإنصاف ص (١١٨) ، ومغنى اللبيب على ما خيلت على كل حال .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٩ - ١٨٠) .

ابتغاء تأكيده نحو : أقبلت أنا وعلى وما خالف ذلك فى الشعر فهو من الضرائر الشعرية .

قال الزمخشرى : (وأما متصل المضمر فلا يتأتى أن يعطف ويعطف عليه خلا أنه يشترط فى مرفوعه أن يؤكد بالمنفصل . تقول : ذهبت أنت وزيد ، وذهبوا هم وقومك . وخرجنا نحن وبنو تميم . قال عز وجل : « **فاذهب أنت وربك** (١) » .

وإذا خالف الشاعر وحذف المؤكد كان ذلك من ضرورة الشعر نحو قول المسيب بن علس(٢) :

وأقم أن لو التقينــا وأنتم ـ لكان لكم من الشر مظلم(٣)

قال ابن عصفور : (كان الوجه أن يقال : أن لو التقينا نحن وأنتم إلا أن ضرورة الوزن أوجبت حذف الضمير المؤكد)/٤) .

ويعلل ابن عصفور لقبح العطف على الضمير المتصل من غير تأكيد بضمير منفصل أو طول يقوم مقامه من خلال المناقشة الآتية :

(وإنما قبح العطف على الضمير المتصل من غير تأكيد ولا طول يقوم مقامه لأن الضمير – ضمير الرفع المتصل – جعلته العرب بمنزلة الجزء من الفعل . وكذلك جعلوا إعراب الفعل بعد الضمير فى تفعلان وتفعلون وتفعلين . ألا ترى أنه لو لم يكن كالجزء من الفعل لكنت قد حلت به بين الفعل وإعرابه وذلك غير سائغ ، فلما كان كالجزء من الفعل امتنع أن يقال : قمت وزيد وأمثاله ، لأن حرف العطف إذ ذاك يكون كأنه لم يتقدمه معطوف عليه ، وفى ذلك إخراج له عن وضعه) .

---

(١) مما نقله ابن عبد الحليم فى هذا الفصل عن الزمخشرى .
انظر : موارد البصائر ل (٨٩) .

(٢) المسيب شاعر جاهلى لم يدرك الإسلام مات نحو ٤٢ قبل الهجرة . لقبه المسيب لأنه كان يرعى الإبل فسيبها لأبيه فقال له أبوه : أحق أسمائك المسيب ، فغلب على اسمه زهير بن علس . ترجم له فى طبقات الجاهلية ابن سلام ص (١٣٢) بعد المتلمس وأبو زيد جعله فى "الطبقة الثالثة من أصحاب المنتقيات قبل المرقش واختار الضبى من شعره القصيدة ١١ فى المفضليات ط ٥ ص (٦٠) وله فيها ترجمة ، وفى الأصمعيات والخزانة : (٢١٧/٣) ط السلفية سنة ١٣٤٩ هـ .

(٣) الكتاب : (٤٥٥/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨١) ، والخزانة : (٢٤٤/٤) ط بولاق سنة ١٢٩٩ هـ والضرائر للألوسى ص (٢٤١) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨١) .

فإذا وكد قام التأكيد مقام ذكر المعطوف عليه ، لأنه هو فى المعنى . ألا ترى أن أنت من قولك : قمت أنت وزيد : هو التاء فى المعنى وجعلوا الطول فى قولك : قمت اليوم وزيد عوضاً عن التأكيد . ولذلك أجازوا العطف معه من غير تأكيد . قال الله تعالى : **« أئذا كنا تراباً وآباؤنا أئنا لمخرجون »**(١) .

فعطف على المتصل بـ (كان) من غير تأكيد لقيام الطول بخبرها(٢) مقامه(٣) . وإجمالا للحذف فى باب الضمائر يمكن إيجازه فيما يلى :

(أ) حذف الضمير الرابط للصلة بالموصول أو للصفة بالموصوف جائز فى الشعر على قصر ، وفى الكلام على طول .

(ب) حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً بالمخبر عنه جائز عند البصريين فى الشعر فقط ، وفى الشعر والنثر عند الكوفيين بشرط كون المبتدأ (كلا) أو اسم استفهام .

(ج) حذف ضمير الشأن إذا كان اسماً لأن وأخواتها . حسن فى الشعر وقبيح فى الكلام .

(د) حذف الضمير المنفصل المؤكد للضمير المتصل المعطوف عليه . جائز فى الشعر ولا يجوز فى الكلام .

واستقبحوا العطف على الضمير المنفصل من غير تأكيد ولا طول يقوم مقامه لأن العرب جعلت المتصل المرفوع بمنزلة الجزء من الفصل .

وقد تشعبت الأقوال فى هذا المضمار وفصل النحاة القول فى حذف الضمير وما أوجزناه فهو بمثابة رءوس أقلام فى هذا الصدد .

---

(١) سورة النمل الآية : ٦٧ .

(٢) يعنى أن العطف جاز من غير توكيد بضمير منفصل على الضمير المتصل بـ : كان لقيام خبر كان (تراباً) وهو الطول المقصود مقامه .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨١ - ١٨٢) .

وذلك لدلالة المعنى عليه نحو قول لبيد العامرى :

وإذا جوزيت فرصاً فاجزه　　إنما يجزى الفتى ليس الجمل(١)

كأنه قال : ليس الجمل جازياً .

ومثله قول الشاعر :

أين المفر والإله الطالب　　والأشرم المغلوب ليس الغالب

أنشده ابن عبد الحليم فى الموارد ثم قال :

قال ابن هشام : وخرج على أن الغالب اسمها (يعنى اسم ليس) والخبر محذوف . قال ابن مالك : وفى الأصل ضمير متصل عايد على الأشرم . أى ليسه الغالب ، كما تقول الصديق كأنه زيد . ثم حذف لاتصاله . والأشرم هو : أبرهة بن الصباح صاحب الفيل قيل له ذلك ، لأنه كان مشروم الأنف .

وزعم الكوفيون والبغداديون على خلاف بين النقلة أن ليس فى الأخيرين للعطف كأنه قال : يجزى الفتى لا الجمل ، والأشرم المغلوب لا الغالب (٢) .

وفى باب النواسخ من الموفور قال أبو حيان :

(لا يجوز حذف الاسم ولا الخبر ، لا اقتصاراً ولا اختصاراً وقد يحذف الخبر ضرورة لفهم المعنى)(٣) .

وقال ابن عصفور فى شرح الجمل : وقد يجوز حذف خبر ليس فى ضرورة الشعر نحو قوله :

لهفى عليك للهفة من خائف　　يبغى جوارك حين ليس مجير(٤)

---

(١) انظر : موا د البصائر ل (٩٢) .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) راجع : باب حذف (خبر ليس) من الموارد لابن عبد الحليم ل (٩٢) .

(٤) البيت لحارث بن بدر أنشده ابن عصفور فى ضرائر الشعر فى حذف الخبر فى باب كان لدلالة المعنى عليه وقال نحو قول التيمى :

لهفى عليك . . . . البيت =

يريد : ليس فى الدنيا مجير فحذف فى الدنيا وهو الخبر لفهم المعنى(١) .

نقص الجملة

ومنه حذف مجزوم لم :

وقد أنشدوا فيه أبياتاً لا يستقيم الاستشهاد بها فى هذا البحث فكلها لا يعرف قائلها غير بيت لإبراهيم بن هرمة وهو وإن كان ممن قيل فيهم : إنهم ساقة الشعراء إلا أنه لا يتدرج فى قائمة الشعراء الذين نحتج بشعرهم ههنا(٢).

ولقد اتفقوا على أنه لا يحذف مجزوم لم إلا فى ضرورة شعر .

قال ابن عصفور :

وإنما لم يجز الاكتفاء بـ (لم) وحذف ما تعمل فيه إلا فى الشعر ، لأنها عامل ضعيف ، فلم يتصرفوا فيها بحذف حد معمولها فى حال السعة ، بل إذا كان الحرف الجار وهو أقوى فى العمل منه ، لأنه من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال لا يجوز حذف معموله ، فالأحرى أن لا يجوز ذلك فى الجازم(٣) .

= وأنشد بعده بيتاً آخر لعمرو بن الأهتم :

فإن قصدوا الحق حق فاقصد ... وإن جاروا فجر حتى يصيروا

يريد : حتى يصيروا لك تبعاً . وعقب بقوله : وإنما لم يجز حذفه إلا فى ضرورة لأنه عوض عما اخترم منها من الدلالة على الحدث فلزم ذلك .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٢) .

(١) المرجع السابق من المصدر نفسه .

(٢) كقول الراجز :

* فأصبحت من وصلنا كأن لم *

ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٣) ، وقول ابن هرمة :

وعليك عهد الله إن يبابه ... أهل السيالة إن فعلت وإن لم

يريد : وإن لم تفعل . فحذف جملة الفعل والفاعل واكتفى منها بالجازم وهو (لم) . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٣) ، والضرائر للألوسى ص (١٠٢) ، وموارد البصائر ل (٩٢) مثله قول الراجز :

يا رب شيخ من لكيز ذى غنم ... فى كفه زيغ وفى فيه فقم

أجلح لم يشمط وقد كان ولم

يريد : وقد كان ولم يجلح . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٣ – ١٨٤) ، والضرائر الألوسى ص (١٠٢) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٤) .

ويمضى ابن عصفور فى مناقشة هذه المسألة مقارناً بين مجزوم (لم) ومجزوم (لما) يقول : فإن قال قائل . فلم جاز الاكتفاء بلما وحذف معمولها فى سعة الكلام وهى جازمة فقالوا : قاربت المدينة ولما . أى ولما أدخلها ولم يجز ذلك فى (لم) ، فالجواب أن تقول : إن الذى يسوغ ذلك فيها كونها نفياً (قد فعل) . ألا ترى أنك تقول فى نفى : قد قام زيد . لما يقم ، فحملت ذلك على (قد) فكما يقال : لم يأت زيد وكأن قد . أى : وكأن قد أتى . فيكتفى بقد ، فكذلك أيضاً قالوا : قاربت المدينة ولما . أى : ولما أدخلها ، فاكتفوا بلما(١) .

وفيما نقله ابن عبد الحليم فى هذا المدار قول أبى حيان :

ولا يجوز حذف المجزوم وإبقاء الحرف إلا فى لما خاصة . وفى المغنى : ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم تريد : ولم أدخلها وأما :

احفظ وديعتك . . . . البيت

فضرورة(٢) .

ومن ثم يسوغ لنا القول : بأن حذف مجزوم (لم) غير جائز إلا فى ضرورة الشعر وممتنع فى سعة الكلام على العكس من مجزوم لما وذلك لما سبق ذكره من أقوال العلماء .

حذف فعل الشرط والجواب بعد إن

ولم يقل بجواز ذلك سوى ابن عصفور وواكبه فى هذا الرأى ابن مالك خلافاً لما اشترطه غيرهما من جواز حذف الشرط والجزاء إذا فهم المعنى . وما ساقه ابن عصفور من شواهد لا يسعفنا فى الاستدلال به فى هذا الموضع لخروجه عن إطار ما نهجناه فى هذا البحث إذ وردت جميعاً غير منسوبة لأحد وأحدها لامرأة من العرب(٣) وبعضها نسب فى العمدة إلى نعيم بن أوس وهو من شواهد سيبويه :

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٤) .
(٢) موارد البصائر ل (٩٢) .
(٣) منه قولها :
قالت بنات العم يا سلمى وإن ... كان فقيراً معدماً قالت وإن

بالخير خيرات وإن شرا فا　　ولا أريد الشر إلا أن تا (١)

يريد : فأصابك الشر مكتفياً بالهمزة والفاء وحذف ما بعدهما .

كما أراد : إلا أن تأتى الخير مكتفياً بالتاء والهمزة وحذف ما بعدهما .

وقد ذكره المبرد من قبيل التخفيف ووجهه توجيهاً غير مستقيم قال في الكامل : وجاء فى التخفيف أعجب من هذا(٢) حدثنا بعض أصحابنا عن الأصمعى وذكره سيبويه فى كتابه ولم يذكر قائله ولكن الأصمعى قال :

كان أخوان متجاوران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتى وقت الرعى فيقول أحدهما لصاحبه : ألا تا ، فيقول الآخر : بلى فا . يريد : ألا تنهض ، فيقول الآخر : بلى فانهض ، وحكى سيبويه فى هذا الباب :

بالخير خيرات . . . . البيت

يريد : وإن شراً فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تريد(٣) . قال الشارح : قول أبى العباس : إلا أن تريد وهم ، وإنما هو إلا أن تشاء ولو كان كما قال أبو العباس : كانت التاء مضمومة(٤) ونظير ذلك ما أنشده ابن عصفور ، من رجز لغيلان :

• نادوهم إلا ألجموا الاتا •

• قالوا جميعاً كلهم الافا •

يريد : إلا تركبون ، وإلا فاركبوا فحذفت الجملة التى هى : اركبوا واكتفى بحرف العطف وهو الفاء ولولا الضرورة لم يجز ذلك وكذلك أيضاً

= تريد : وإن كان فقيراً معدماً فزوجنيه . قال ابن عصفور فى الضرائر ص (١٨٥ ولم) يجىء ذلك فى غير (إن) من أدوات الشرط وسبب ذلك أنها أم أدوات الشرط مجاز فيها من التصرف ما لم يجز فى غيرها .

(١) الكتاب : (٦٢/٢) ، والكامل : (٢٤٥/١) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٢٣٢)، والعمدة : (٣١٠/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٥).

(٢) إشارة إلى ما سمعه الأصمعى عن العرب تقول : درس المنا . يريدون : المنازل .
انظر : الكامل (٢٤٥/١) ، وفى الوساطة ص (٤٥٠ - ٤٥١) شواهد أخرى على مثل هذا الحذف .

(٣) الكامل : (٢٤٥/١) .

(٤) استدراك من الشارح على توجيه المبرد وهو استدراك وجيه .

اكتفاؤه بالتاء من (تركبون) وحذف سائر الجملة إنما ساغ للضرورة(١).

وبعد : فإننا قد عرضنا عرضاً موجزاً لأوجه الحذف فى الكلام العربى تبعاً لتصورات العلماء فى هذا الموضوع .

وقد وجدنا أنفسنا أمام خضم متلاطم الأمواج ، بعيد الأغوار ، متشابه الملامح غنياً بالأحجار الكريمة واللآلى والصدف ، يصعب على من يريد اجتيازه تحمل وعثاء السفر وبعد الشقة وأن يضرب بالفكر فى أعماقه البعيدة .

ولكن العلماء فى ذلك قد رسموا الطرق ، ووضحوا معالمها ، ووقفوا بسعيهم الحثيث ، وجهدهم المتواصل على كثير من الدرر ، وحصلوا على كثير من الجواهر ، وبينوا أنواعاً من الظواهر والمظاهر يسرت لنا السير ، وأخذت بأيدينا إلى الشاطىء ، وأفدنا منها ما أمكننا عن طريقه الوصول إلى نتائج .

والبحث فى الحذف يأخذ بتلابيب القول فى جميع وجوهه ، ويقسر الباحث قسراً على العودة إلى ما كتبه النحاة واللغويون فى جميع أبوابه ، لأن الكلمة العربية تناولها التقنين بالوزن وبيان مكانها المناسب لها فى الجملة ، وعدد حروفها الأصلية أو الزائدة ، وما يحذف منها وما يتصل بها ، وهل تحذف هى أو العامل فيها ، وما قيمة هذا الحذف ، وما مدى الاستعمال اللغوى للكلمة ثم إن الكلمة قد تتكون من حروف مبان يتصل بها حروف معان أو لا يتصل ، وما يتصل بها هل هو اسم أو حرف ، وكيف تتكون الجملة ، وماذا يجوز أن يحذف منها أو هل يجوز أن تحذف هى كلية ، وهل الحذف فى الكتابة فقط أو النطق والكتابة ، ومتى يحذف غير المنطوق به من الكلمة .

هذه الأبعاد المختلفة للبحث جعلتنا نحس بالرغبة الوثيقة فى متابعة الأساليب والاستمتاع بما حوته من معان ، وما اشتملت عليه من بناء ثم تضاعفت المتعة حين وجدنا ثمرة التحصيل للقواعد اللغوية مرتبطة بالتطبيق العملى لاستعمالات القادرين على تجلية وجوه الفصاحة من الكلام على ألسنتهم التى عبرت عن هذا التراث الخالد من فكر .

---

(١) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٥) .

إن موضوع الحذف يتغلغل فى جميع ما فكر فيه النحويون . ويلمس ما وضعه علماء العروض والقافية ، ويرتبط بالحس المرهف للشاعر حين تهديه قدرته الفنية إلى التعبير فى إبداع وصفاء عما تكنه نفسه فيظهر للناس بناء متكاملا قد يراه الناظرون فى القول ضرورة .

فالاتساع فى هذا الموضوع لا يجعل البصر كليلا ولا الحب عليلا ، ولا النظر شاقاً على النفس وإنما هو وسيلة إلى اكتساب المعرفة اللغوية ، ومعاشرة الأدباء والشعراء فى أزهى عصورهم ، ويمكن بذلك اقتطاف أزهى الزهر وأينع الثمر .

هذا وقد وجدنا أمثلة للبحث فى هذا الموضوع . وأكثرها الشواهد بلغت نحو سبعين موضعاً حدث الحذف فيها لحركة أو لحرف أو لكلمة أو لجملة . والحذف فى كل مثال منها لم يقف حائلا أمام فهم المعنى ولم يعق الراغبين فى الحصول على المتعة الفنية عن الوصول إلى طلبتهم ، فلا ضير فى الحذف . إنما يختلف العلماء فى تقويم هذا الحذف الذى فى أى نوع من الأنواع . هل هو جائز فى السعة أو فى الضرورة أو قبيح ؟

ونخلص من الجدل فى كل مرة إلى أن : الحذف قائم والشعر معبر وللفنان حريته فى التعبير وليس كل فن خاضعاً لما يضعه العلماء من قيود ؛ وإن كل تعبير يجانب الشائع المألوف ليس كثير الدوران على الألسنة .

وبهذا فإن موقفنا أمام مناقشة الفضلاء من العلماء هو اختيار جانب اليسر والسهولة كما أسلفنا ، لأن إثراء اللغة إنما يتحقق بتصريف القول وتنويع التعبير ، والتخلص من الجمود .

غير أن موضوعات نالت عناية أكثر من غيرها وحظيت بجدية المناقشة بصورة لا نجدها فى سواها مثل : قصر الممدود ، وترخيم غير المنادى ، وترك صرف المنصرف وغير ذلك . فهذه الموضوعات وأمثالها تشير إلى أن جميع أوجه التعبير فيها بالحذف أو غيره قد كثرت فيها الأمثلة ، وتعددت التعبيرات فاقتضى الاتجاه إلى السعة فى التعبير أن يحدونا إلى شكر الباحثين

دون التقيد بتعبير خاص إلا ما اتفق على قبحه فى الاستعمال منها . وليس معنى هذا أننا نقف من ذلك موقف المتفرج فإن ورود الأمثلة الكثيرة يقف بإقدامنا على أن الاستعمال العربى كان بجميع ما وردت به الأمثلة ونقصد بالاستعمال العربى هنا الاستعمال الفنى الذى ينشأ من رغبة الشاعر فى التعبير عن إحساسه وإن خالف المألوف .

* * *

الفصل الثالث

التغيير

ويتمثل فى :

التقديم والتأخير

(أ) تقديم الحركة .

(ب) تقديم الحرف .

(ج) تقديم بعض الكلام على بعض .

(د) ما يكثر فيه التقديم والتأخير .

الإبدال

إبدال الحركة .

إبدال الحرف من الحرف .

إبدال الكلمة من الكلمة .

إبدال الحكم من الحكم .

وهذا الفصل تنوعت أمزجة العلماء واختلفت مذاهبهم فى تصنيفه وتبويبه :

فهذا هو القزاز لا نكاد نلمس له منهجاً فى تبويبه لهذا الفصل ولا لغيره وإنما عرض فى كتابه حشداً مما يجوز للشاعر فى الضرورة وانماعت حدود الفصول عنده ، فقد بدأ موضوعه بـ (مما يجوز للشاعر) وأنهاه بهذا القول نفسه .

وبينما يكسره ابن عصفور على قسمين :

أولهما : فصل التقديم والتأخير .

والثانى : فصل الإبدال .

نجد ابن عبد الحليم قد تشعبت عنده أقسامه حتى بلغت سبعة مناهل هى : الإبدال ، والتقديم والتأخير ، وتغيير الإعراب ، والتذكير والتأنيث ، والكلمات الواردة على خلاف القياس ، والجمع بين العوض والمعوض عنه ، وبعض من معاودة الشاعر إلى الأصل المرفوض .

على حين يركزها الألوسى فى قسم واحد هو ضرائر التغيير ، وينوه فى مطلعه بنماذج من الأبواب التى اشتمل عليها هذا القسم فيقول : هذا القسم فيه أنواع كثيرة ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث وصرف الممنوع (١) ومنع المنصرف (٢) وقطع همزة الوصل وبالعكس ، وفك المدغم وغير ذلك ؛

وضابطه : أن يتغير حكم الكلمة الذى ثبت لها فى الكلام المنثور لأجل الشعر (٣) .

ولقد صادف تقسيم ابن عصفور لهذا الفصل رضا فى نفسى وطاب لى أن أسلك منهجه لوضوحه وشموله ، فلا هو بالمتشعب الممل ولا هو بالموجز

---

(١) أدرجناه فى هذا البحث فى فصل الزيادة .

(٢) ورد عندنا فى فصل الحذف .

(٣) الضرائر للألوسى ص (١٢٧) ويلاحظ أن بعضاً مما ذكره فى قسم التغيير ورد عندنا وفى هذا البحث فى الفصلين السابقين .

المخل . ولا بالمانع المضل ، ومن ثم نبدأ – بعون الله – فصل : (التغيير) بباب التقديم والتأخير .

وهي عنده منحصرة في :

تقديم حركة ، وتقديم حرف ، وتقديم بعض الكلام على بعض .

ونستهله بتقديم (الحركة) ، وهو عند ابن عبد الحليم مسمى بمنهل : تغيير الإعراب . وهو موضع قليل في الاستعمال . قال فيه ابن عصفور :

فأما تقديم الحركة ، لأجل الضرورة فقليل ، والذي جاء من ذلك نقل حركة الضمير في نحو : (ضربه) إلى الحرف المتحرك قبله في حال الوقف(١) . ومثل ذلك نقل حركة ضمير المؤنث في (أضربها) وأمثاله إلى الحرف المتحرك قبله بعد حذف صلته في حال الوقف(٢) .

ومما جاء من ذلك أيضاً نقل الحركة من حرف الإعراب إلى الساكن قبله فيما يؤدي النقل فيه إلى بناء معدوم ، ولا يحفظ ذلك إلا في قول أوس :

لنا صرخة ثم إسكاتة ... كما طرقت بنفاس بكر(٣)

بضم الكاف . هكذا رواه بعض الرواة فيما زعم سعيد بن المبارك

---

(١) نحو ما أنشده الجوهري في الصحاح مادة (وقص ١٠٦١) من الرجز :

ما زال شيبان شديداً وهبصه ... حتى أتاه قرنه فوقصه

ضرائر الشعر ص (١٨٧) . يريد : فوقصه فنقل حركة الهاء إلى الصاد .

انظر : اللسان (هبص وقص) – والهبص : النشاط ، ووقصت عنقه : أقصها وقصاً : أي كسرتها .

(٢) نحو قوله :

فإني قد سئمت بدار قومي ... أموراً كنت في لخم أخافه

يريد : أخافها ، فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الفاء ، وقد سبق لابن عصفور ذكر الشاهد في باب حذف الياء والواو الواقعتين صلة لهاء الضمير المتحرك ما قبلها في الوصل إجراء لها مجرى الوقف .

ضرائر الشعر ص (١٢٥) .

(٣) هو في رسالة الملائكة ص (٢١٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٩) ، واللسان (نفس) والبيت تشبيه لارتفاع أصوات القوم في حروب حيناً وخمودها وانقطاعها حيناً آخر كصوت التي تجاهد أمر الولادة .

ابن الدهان فى كتابه المسمى بالغرة . والمشهور فى روايته بكر ، بكسر الكاف(١) .

وفى تغيير الإعراب (الحركة) قال أبو حيان :

(قلب الإعراب لا يجوز إلا حيث يفهم المعنى ، فقيل : يجوز فى الضرورة ، وقيل : يجوز فيها على التأويل ، ومعنى التأويل : أن يجعل على المعنى فيصح الإعراب عليه ، وقيل : يجوز فى الكلام والشعر اتساعاً واتكالا على فهم المعنى)(٢) .

وقال السيرافى : ومن ذلك بيت أنشده سيبويه على وجه الضرورة ويجعله غيره على غير ضرورة ، وهو قول الشماخ(٣) :

أمن دمنتين عرج الركب فيهما | بحقل الرخامى قد عفا طلاهما
أقامت على ربعيهما جارتا صفا | كميت الأعالى جونتا مصطلاهما(٤)

قال سيبويه : هذا مثل هند حسنة وجهها ، فهذا قبيح لا يجوز فى الكلام وإنما الوجه أن تقول : هند حسنة الوجه ، لم تجعل فيه ضميراً من الأول ، فقلت : حسن وجهها ، فإذا اضطر الشاعر فلم يرفع ، وجعل فيه ضميراً فقد وضع الإعراب فى غير موضعه ، واحتمل له ذلك للضرورة .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٩).
(٢) موارد البصائر ل (١٣٠) .
(٣) هو الشماخ بن ضرار الغطفانى ، اسمه معقل وقيل : الهيثم ، كان يحب امرأة تدعى كلبة تزوجها أخوه فمات الشماخ ولم يكلمه ، هجا عشيرته وأضيافه .
انظر ترجمته فى : الطبقة الثالثة عن ابن سلام ص (١١٠) وجعله أبو زيد فى الطبقة السادسة من أصحاب المشوبات بعد الحطيئة وذكر السيوطى أنه يكنى أبو سعيد ، المزهر : (٤٢٤/٢) . مات سنة ٢٢ هـ .
(٤) الدمنة : آثار الناس وما سودوا ، والتعريج على الشيء : الإقامة عليه يقال : عرج فلان على المنزل إذا حبس مطيته عليه وأقام ، وفيهما بمعنى : عليهما ، والحقل : الزرع إذا تشعب ورقه قبل أن تغلظ سوقه ، والرخامى : شجر ، والضمير فى ربعيهما للدمنتين ، وصفا : جمع صفاة وهى صخرة ملساء ، فى المثل فاقتدح صفاته ، وإضافة (جارتان) إليها للبيان ، فكأنه قال : جارتان من صفا وأراد بهما أثفيتين أسندتا إلى جبل . يصف الربعين بالاندراس ، وأنه لم يبق فيهما إلا الأثافى .
والكميت : حمرة يدخلها سواد ، والجونة السوداء والمصطلى : موضع النار يعنى أن تلك الجارتين من صفا اسودت أعاليهما ومصطلاهما . الموارد ص (١٣١) .

والبيت تقديره على : جونتا مصطلاهما ، بمنزلة حسنتا وجههما ، فجونتا بمنزلة : حسنتا ، ومصطلاهما بمنزلة وجههما(١) .

وكان الوجه أن تقول : جونتا المصطلى ، أو المصطلين ولا تجعل فيه ضميراً(٢) .

* * *

تقـــديم الحرف

وذلك ضرب من أضرب القلب الذى هو وضع أحد أجزاء الكلام مكان الآخر وفى هذا الباب قال السيرافى فى (شرح الكتاب) :

(اعلم أن الشاعر ربمـا يضطر حتى يضع الكلام فى غير موضعه الذى ينبغى أن يوضع فيه ، ويزيله عن قصده الذى لا يحسن فى الكلام غيره ويعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولا ، والمفعول فاعلا ، وأكثر ذلك فيما لا يشكل)(٣) .

وتقديم الحرف على الحرف فى الكلمة نوع من ذلك .

وقد انتقى ابن عصفور طرفاً من الشواهد التى لا تستعمل إلا فى ضرورة الشعر(٤) .

---

(١) قال أبو حيان فى مسألة : (حسن وجهه) ثمـان عشرة يمتنع اثنتان : الحسن وجهه ، والحسن وجه ، والضرورة ثلاث : حسن وجهه بالنصب والجر ، والحسن وجهه بالنصب ، والباقى فصيح ، وبعضه أقوى ، موارد البصائر ل (١٣١ - ١٣٢) ، وتوضيح ذلك أن معمولهـا لا يخلو إما أن يكون معرفاً باللام ، أو مضافاً إلى مضمر أو غيرهما ، فهذه ثلاثة أقسام وكل واحد منها إما مرفوع أو منصوب أو مجزوم فهذه تسعة أقسام ، والصفة معه ، إما أن يكون معرفاً باللام أو لا ، ومن ضرب التسعة فى الاثنين يحصل ثمـانية عشر وجهاً .

وبيت الشماخ من الوجه الثانى من أوجه الضرورة ، فإن قوله : (مصطلاهما) مجرور بإضافة الصفة إليه .

(٢) موارد البصائر : ل (١٣٢) .

(٣) موا د البصائر : ل (١١٨) .

(٤) منها ما لم يعز لقائل كقول الشاعر :

منها قول الأجدع بن مالك(١) :

وكأن أولاها كعاب مقامر ضربت على شدن فهن شواعى

أراد : شوائع ، فقلب المكان .

وقال فى النهاية :

والقلب فى الكلام كثير ، وإنما ذكرنا منه ما جاء للضرورة ولم يستعمل فى سعة الكلام(٢) .

والقلب عند أبى حيان : للضرورة جائز باتفاق ، وإنما الخلاف فى جوازه فى الكلام .

وعنه قال ابن هشام : (ومن فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه فى الشعر) .

= حتى استفأنا نساء الحى ضاحية وأصبح المرء عمرو مثبتاً كاعى

يريد : كائعاً .

انظر فى : الاقتضاب ص (١٩٦ ، ٢٣٧) ، واللسان (كيع) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٩) ، قال ابن عصفور : والدليل على أن (كاعياً) مقلوب من (كائع) أنه قد وجد كائع مادة مستعملة ، يقال : كاع فهو كائع ، ولم يوجد (كعاً) مستعملة ولا حفظ (كاع) إلا فى هذا البيت ، وقول القطامى (عمير بن شييم ابن أخت الأخطل الشاعر الأموى من أصحاب المشوبات فى الجمهرة) :

. . . . ولا تقضى بواقى دينها الطادى

يريد : الواطد . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٠) ، وقول الآخر (وهو الأخزر الحمانى) :

* مروان مروان أخو اليوم اليمى *

قال ابن عصفور : يريد : اليوم ، يقال : يوم يوم ، أى صعب إلا أنه لما قلب الواو متطرفة بعد كسرة فانقلبت ياء ، ضرائر الشعر ص (١٩٠) ، وقول الآخر (ذى الخرق الطهوى) : إسلامى مات نحو سنة ٩٠ هـ اسمه جندل وقيل : خليفة من الشعراء الفرسان ترجم له الأصمعى فى شعراء صدر الإسلام غير أن هذا البيت ينسب لحميد بن ثور :

ولو أنى رميتك من بعيد لعاقك عن لقاء الحى عاقى

يريد : عائق . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩١) .

(١) من همذان شاعر فارسى مخضرم أدرك الإسلام وأسلم وعمر حتى بلغ خلافة عمر كما فى المؤتلف والمختلف ص (٤٩) . ضرائر الشعر ص (١٩٠) .

(٢) ضرائر الشعر ص (١٩١) .

وتعقيباً على هذه النصوص أنشد صاحب موارد البصائر قول عروة ابن الورد :

فـديت بنفسه نفسي ومالي ... وما آلوك إلا ما أطيق (١)

والمعنى : فديت نفسه بنفسي ومالي .

ومنه قول النمر بن تولب :

فإن المنيـة من يلقهـا ... فسوف تصـادفه أينمـا
وإن أنت حاولت أسبابها ... فلا تهيبك أن تقـدما(٢)

وإنما أراد : فلا تهيبها ، لأن المنية لا تهاب أحداً .

وقال ابن مقبل مثل ذلك(٣) :

ولا تهيبني الموماة أركبها ... إذا تجـاوبت الأصداء بالسحر

أراد : ولا أتهيب الموماة ، وأخيراً يوافق ابن عبد الحليم على ما ذهب إليه السيرافي ، قال السيرافي : ولو قال قائل : إن التقدم والتأخير فيما ذكرناه ليس من الضرورة ، لم يكن عندي بعيداً ، إلا أنها أشياء قد فهم معانيها ، وليست بأبعد من قولهم : أدخلت القلنسوة في رأسي ، والخاتم في إصبعي ، كما قال الشاعر :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه ... وسائره باد إلى الشمس أجمع

وإنما يدخل الرأس في القلنسوة ، والإصبع في الخاتم ، ورأس الثور في الظل(٤) .

---

(١) ومعنى : وما ألوك : من آلا يألو أي قصر وآلا بمعنى غير ، والمعنى وما ألوك غير ما أطيق فيكون على شاكلة قولهم : فلان لا يألوك نصحاً ، وقيل ضمن آلوك : معنى المنح ، والإعطاء فعدى إلى اثنين ، والمعنى : ما أمنحك إلا ما أطيقه وأقدر عليه . موارد البصائر ل (١١٨) . والبيت في ديوان العباس بن مرداس ص (١٢٩) ط . بغداد سنة ١٩٦٨ م وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٩).

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٩) ، مغني اللبيب ص (٦٩٥) وموارد البصائر ل (١١٨) .

(٣) هو تميم بن أبي بن مقبل ، شاعر مخضرم عمر ١٢٠ سنة وقد سبقت ترجمته ، الصحاح (هيب) ، أمالي المرتضى : (٢١٧/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٩) ، مغني اللبيب ص (٦٩٥) ، وموارد البصائر ل (١١٨) .

(٤) موارد البصائر ل (١١٩) .

ولقد تعرض الألوسى فى (الضرائر) لتعريف (القلب) وأنواعه واختلاف النحاة والبيانيين حوله . فقال فى تعريفه :

(هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه) .

وعن أنواعه قال : إنه ضربان :

أحدهما : أن يكون الداعى إلى اعتباره من جهة اللفظ . بأن يتوقف صحة اللفظ عليه ، ويكون المعنى تابعاً . كما إذا وقع ما هو فى موقع المبتدأ نكره ، وما هو فى موقع الخبر معرفة(١) .

والثانى : أن يكون الداعى إليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه . ويكون اللفظ تابعاً ، نحو : عرصت الناقة على الحوض ، والمعنى : عرصت الحوض على الناقة ، لأن المعروض عليه ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه ، ومن قولهم : أدخلت القلنسوة فى الرأس ، والخاتم فى الإصبع ونحو ذلك(٢) ، لأن القلنسوة والخاتم ظرف . والرأس والإصبع مظروف ، لكنه لما كان المناسب هو أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ، ويتحرك المظروف نحو الظرف ، وههنا الأمر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار(٣) .

وعن الخلاف بين النحويين والبيانيين حول اعتبار القلب من الضرائر وعدم اعتباره يمضى الألوسى فيقول :

(واختلف فى القلب هل هو من الضرائر الشعرية أم لا) ؟

فمن الأئمة من جعله منها على ما ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد عند الكلام على قول الناظم :

---

(١) كقول القطامى :

قفى قبل التفرق يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا

قفى نادى أسيرك إن قومى ... وقومك لا أرى لهم اجتماعا

فأخبر بالوداع وهو معرفه عن موقف وهو نكرة .

راجع استعمال الاسم فى الضرورة استعمالا لا يجوز فى سعة الكلام ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٦) ، والخزانة : (٣٩١/١ ، ٦٤/٤) ، والألوسى ص (٢٠٩) .

(٢) أورد ابن عبد الحليم فى موارد البصائر ل (١١٨ - ١١٩) طرفاً لا بأس به من الشواهد الشعرية على هذه المسألة وقد ذكرنا بعضها منها فيما سبق .

(٣) الضرائر للألوسى ص (٢٠٩ - ٢١٠) .

كأن أوب ذراعيها إذا عرقت ... وقد تلفع بالقور العساقيل(١)

قال : المسألة الثانية فيه القلب إذ المعنى : أن السراب صار للأكم مثل اللثام والأصل وقد تلفعت القور بالعساقيل ، فقلب كما قال النابغة الجعدى رضى الله عنه :

حتى لحقنا بهم تعدى فوارسنا ... كأننا رعن قف يرفع الآلا(٢)

أى : يرفعه الآل .

وقد اختلف فى القلب فريقان : النحويون والبيانيون .

أما النحويون . فمنهم من خصه بالضرورة . وزعم أنه غنى عن التأويل وهذا فاسد . إذ ما من ضرورة إلا ولها وجه يحاوله المضطر . نص على ذلك سيبويه(٣) .

ومنهم من خصه بالضرورة وشرط التأويل .

ومنهم من أجازه فى الكلام واحتج بقوله تعالى : « **ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة** »(٤) . والمفاتح لا تنهض بالعصبة متثاقلة . بل العصبة هى التى تنهض بها متثاقلة . وبقولهم : أدخلت القلنسوة فى رأسى : وعرضت

---

(١) ذراعيها : الضمير فيها عائد على الناقة ، القور : الجبل الصغير جمع قارة ، العساقيل : اسم لأوائل السراب لا مفرد له ، التلفع : الاشتمال ، فظاهر أن الجبال تتلفع بالسراب ، لا السراب يتلفع بالجبال كما هو فى البيت . والمراد بالسراب : ما يتراءى للظمآن فى شدة الحر أنه ماء وليس هو بماء – من هامش الضرائر ص (٢١٠) .

(٢) يهجو النابغة سوار بن أوفى القشيرى ، والضمير فى قوله : (بهم) يعود على قوم ذكرهم قبل هذا البيت . والقف : ما ارتفع من الأرض ، شبه أنفسهم فى كثرة عددهم برعن قف رفعه الآل فعظم ظله ، رعن القف نادر يندر منهم .

وأراد : كأننا ظل رعن قف فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، لأنه إنما شبه أنفسهم بظل الرعن لا بالرعن ، وإنما أراد أن عددهم لكثرته قد ملأ الفضاء ، كما يملؤه ظل الرعن إذا رفعه الآل ، لأن الجبال فى ذلك الوقت تخيل إلى الناظر أنها تضطرب . ولا حذف فى البيت على هذا التأويل . هامش الضرائر ص (٢١٠ – ٢١) .

(٣) راجع موقف العلماء من الضرورة فى القسم الأول من هذا البحث .

(٤) سورة القصص الآية ٧٦ وتمامها : « إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين » .

وظاهر المعنى : لتنهض المفاتيح تحمل العصبة متثاقلة ، وليس هو المراد ، أما المراد فهو العكس كما ذكر ابن هشام .

الحوض على الناقة(١) .

وأما البيانيون . فاختلفوا فى كونه مقبولا فى الكلام الفصيح : فقبله قوم مطلقاً . ورده قوم مطلقاً . وفصل بعضهم . فقال : إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبل وإلا فلا . فمن الأول قول رؤبة(٢) . ومن الثانى قوله(٣) :

فـــديت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيق(٤)

وفى الباب الثامن من كتاب : (مغنى اللبيب) ذكر ابن هشام فى القاعدة العاشرة : أن القلب ليس من الضرورة وهذا ما يفهم من قوله :

من فنون كلامهم القلب ، وأكثر وقوعه فى الشعر كقول حسان رضى الله تعالى عنه :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجهـا عسل وماء(٥)

فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة : الخبر والنكرة : الاسم .

---

(١) وهذا الرأى أقرب إلى الصواب لمجيئه فى الذكر الحكيم والكلام الفصيح مما يدل على زوال الضرورة ، إذ الضرورة لا تجوز على قول الله سبحانه .

(٢) ومهمه مغـبرة أرجـــاؤه كأن لون أرضـــه سماؤه

أى : كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه للمبالغة ، والمهمه : المفازة البعيدة أو البلد المقفر والجمع مهامه .

وقد وقع العكس فى التشبيه لأنه عند الهيجاء إنما تتغير السماء من الغبار الصاعد فيصير كالأرض . ولم نذكر الشاهد فى صلب البحث جرياً على ما نهجناه .

(٣) هو العباس بن مرداس كما هو فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٨) .

(٤) ديوان العباس بن مرداس ص (١٢٩) ، وفى اللسان (طيق) ، ومغنى اللبيب ص (٦٩٦) والضرائر للألوسى ص (٢١٢) ، وقد نسب البيت فى أغلب هذه المصادر لعروة بن الورد .

(٥) قال هذا البيت يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل فتح مكة ويهجو أبا سفيان لهجائه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه ، وأول القصيدة التى منها هذا البيت :

عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عـذراء منزلهـا خواء

والسبيئة : الخمر المشتراة للشرب ، والسبية : الخمر المحمولة من بلد إلى بلد ، وبيت رأس : قرية بالشام اشتهرت بجودة الخمر ، وخبر كأن قوله بعد :

على أنيـــابها أو طعم غصن من التفـــاح هصره اجتناء

انظر : ديوان حسان ص (٣) ، والكتاب : (١/٢٣) ، والكامل : (١/٧٤) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٦) ، ومغنى اللبيب ص (١٨١) ، والخزانة : (٤/٤٠ ، ٦٣) ، والضرائر للألوسى ص (٢١٢).

وتأوله الفارسي على أن انتصاب : المزاج ـ على الظرفية المجازية والأولى : رفع المزاج ونصب العسل . وقد روى كذلك أيضاً .

فارتفاع ماء بتقدير : وخالطها ماء، وروى برفعهن(١) على إضمار الشأن .

وأما قول ابن أسد(٢) : إن (كأن) زائدة فخطأ ، لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا(٣) .

وهكذا اختلف النحاة حول مسألة القلب ، أهو مخصوص بالضرورة أم لا ؟

فذهب بعضهم إلى جواز ذلك فى الشعر بلا شرط .

وذهب بعضهم إلى جوازه بشرط التأويل .

وآخرون قالوا : بجوازه فى الكلام . واستدلوا بكلام الله وكلام الفصحاء ، ولا ضرورة فى القلب على هذا .

وأجدنى أميل إلى هذا الرأى الأخير لاستدلال أصحابه بما ذكرنا ، ولأن الضرورة لا تجوز على كلام الله ، ومن ثم فالقلب ظاهرة لا تبعد عن الضرورة وتدخل فى إطار الفصيح .

لكن : (من خص القلب بالضرورة أول ما أوهم وروده فى غير الشعر بما هو مذكور فى محله)(٤) .

تقديم بعض الكلام على بعض

وأوله الفصل بين المتضايفين :

ومنه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو المجرور (شبه الجملة) :

وهذا النوع من الفصل من الضرائر الحسنة . ولقد ذهب كثير من النحويين إلى أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا فى الشعر خاصة ، وعلة ذلك : أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه ، لأنه واقع موقع تنوينه ،

---

(١) أى : الثلاثة .

(٢) أبو سعيد الفارقى صاحب الإفصاح عن إعراب أبيات مشكلة الإعراب .

(٣) راجع : مغنى اللبيب ص (١٨١) .

(٤) الضرائر للألوسى ص (٢١٣) .

فكما لا يفصل بين أجزاء الجسم ، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه(١) .

وعلى هذا المذهب علق الألوسى بقوله : والحق أن مسائل الفصل سبع ، ثلاث جائزة فى السعة :

إحداها : أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله وإما ظرفه(٢) .

الثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثانى . . أو ظرفه(٣) .

الثالثة : أن يكون المضاف لا يشبه الفعل . وأن يكون الفاصل قسماً(٤)

أما الأربع الباقية التى تختص بالشعر . فقد ذكرها الألوسى ممثلا لها بقوله :

إحداها : الفصل بالأجنبى . ونعنى به . معمول غير المضاف فاعلا كان الأجنبى . . أو ظرفاً(٥) .

الثانية : الفصل بفاعل المضاف أو مفعوله(٦) .

---

(١) انظر : الضرائر للألوسى ص (١٤٢) .

(٢) كقول بعضهم : ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها فى رداها . الضرائر ص (١٤٣) .

(٣) كما فى قوله عليه الصلاة والسلام : (هل أنتم تاركو لى صاحبى) .

(٤) كقولهم : هذا غلام والله زيد . المرجع نفسه .

(٥) الأول كقول الشاعر :

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا

أى : أنجب والداه به إذ نجلاه .

والثانى : كقول أبى حية النميرى :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودى يقارب أو يزيل

الضرائر ص (١٤٤) ، أراد : كما خط الكتاب بكف يهودى .

(٦) كقول الشاعر :

ما إن وجدنا الهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب

أضاف : قهر إلى مفعوله وهو : صب ، وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو : وجد ، والأصل : ما وجدنا للهوى طباً ، ولا عدمنا قهر صب وجد ، والصب : العاشق ، الضرائر ص (١٤٤) .

الثالثة : الفصل بنعت(١) .
الرابعة : الفصل بالنداء(٢) .
وزاد بعضهم خامسة : وهى الفصل بفعل لمعنى(٣) .
وسادسة : وهى الفصل بالمفعول لأجله كقوله :
معاود جرأة وقت الهوادى أشم كأنه رجل عبوس(٤)
أراد : معاود وقت الهوادى جرأة .

والملاحظ أن مسائل الفصل الأربعة اللاتى خصهن الألوسى بالشعر لم يستشهد لها جميعاً بشاهد لشاعر يمكن أن نحتج بشعره فى هذا البحث . فكل الشواهد التى أوردها إما مجهولة القائل وإما أن يكون قائلها ممن لا يندرج داخل إطار البحث ، ومن ثم فقد آثرت عدم إيراد الشواهد فى صلب البحث وأوردتها فى الهامش تنويراً للقصد وتوضيحاً للمراد من الحكم .

على أن هناك من الشواهد التى يصح لنا الاستشهاد بها لم ترد فى ضرائر الألوسى وقد أوردها غيره فى بعض من هذه المسائل فقد عرض لها القزاز وابن عصفور فى تضاعيف معالجة الضرورة فيها(٥) ، وسنتولى – بإذن الله – تقديمها فيما يلى من صفحات .

---

(١) كقول معاوية :
نجوت وقد بل المرادى سيفه من أبى شيخ الأباطح طالب
الضرائر ص (١٤٥) ، أراد : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح ، والمرادى : عبد الرحمن ابن ملجم قاتل على كرم الله وجهه ، والمراد بالأباطح : مكة لأن أبا طالب كان شيخها ومن أعيان أشرافها .

(٢) كقول الشاعر :
كأن برذون أبا عصام زيد حمار دق باللجام
أى : كأن برذون زيد حمار يا أبا عصام .

(٣) كقوله :
بأى تراهم الأرضين حلوا أبى الدبران أم عسفوا الكفارا
أراد : بأى الأرضين تراهم .

(٤) البيت من قصيدة لأبى زبيد الطائى فى صفة الأسد ، استشهد به على الفصل بين المتضايفين بالمفعول لأجله . الضرائر ص (١٤٦) .

(٥) راجع : ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٩٨) وما بعدها ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٣) وما بعدها ، وقد قسمها ابن عبد الحليم هذا التقسيم من قبل الألوسى نقلا عن التوضيح لابن هشام فى موارد البصائر ل (١٢٦) وما بعدها .

وحسب الألوسى ما أوجزه فى هذا الصدد ، فهو وإن غابت عنه بعض الشواهد التى يناسبنا الاستشهاد بها إلا أنه أوضح المراد وذلل السبيل للغاية ، فقد لخص مسائل الفصل فى سبع : ثلاث جائزة فى السعة ، وأربع تختص بالشعر ، وشفعها بثنتين فصارت الأربع ستا ومسائل الفصل تسعا بذلك .

ومن أمثلة الفصل بين المتضايفين : بالظرف قول عمرو بن قميئة(١) :

لما رأت ساتيدما استعبرت ‏ ‏ ‏ لله در — اليوم — من لامها(٢)

يريد : لله در من لامها اليوم .

وفيه قال ابن عصفور : والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة .

ومثله فى الحسن الفصل بينهما بالمعطوف على الاسم المضاف مع حرف العطف نحو قول الأعشى :

ولا نقاتل بالعصى ‏ ‏ ‏ ولا نرامى بالحجارة
إلا علالة أو بدا ‏ ‏ ‏ هة قارح نهد الجزارة

يريد : إلا علالة قارح نهد الجزارة أو بداهته(٣) .

---

(١) شاعر جاهلى عاصر المهلهل صاحب امرأ القيس إلى بلاد الروم ومات بها ، ترجم له ابن سلام فى الطبقة الثامنة ص (١٣٣) ، وانظر ترجمته فى : الخزانة (٢٤٩/٢) .

(٢) ديوان عمرو بن قميئة ص (١٨٢) بتحقيق حسن كامل الصيرفى ، وفى سيبويه : (٩١/١) ، والمقتضب : (٣٧٧/٤) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٩٩) ، والإنصاف ص (٢٥٠) ، والعمدة ص (٢٦٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٣) ، وفى الخزانة : (٢٤٧/٢) ، و (ساتيدما) اسم جبل كما فى الديوان وقيل : يصف امرأة مرت بهذا الجبل فتذكرت بلادها لقربه منها ، (ودعت) للائمها بالخير تسفيهاً لفراقها أهلها ، ويقال : (ساق دما) لأن هذا الجبل لا يمر عليه يوم إلا ويسفك عليه دم ، فهو بهذا مكون من اسمين جعلا واحداً ، واستعبرت : بكت لغربتها .

(٣) ديوان الأعشى ص (١٩٥) ط ثانية وفيه تغيير فى الترتيب فقد جاء البيت الأول برقم ٥٤ بينما جاء ترتيب الثانى ص (٤٩) ، سيبويه : (٩١/٣) ، والمقتضب : (٢٩٩/٤) ، والخصائص : (٤٠٧/٢) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (١٠٠ — ١٠١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٤) ، والخزانة : (٨٣/١) ومواضع أخرى ، ورواية الديوان فيها خلاف يسير هو : (سابح) بدلا من (قارح) و (لسنا نقاتل) بدلا من (ولا نقاتل) ، والعلالة : بقية الشىء ، والبداهة : المفاجأة ، والجزارة : أطراف الجزور .

وهو من شواهد سيبويه على حذف المضاف مع دلالة ما أضيف له وعليه علق بقوله :

أراد : إلا علالة قارح ففرق بينهما ببداهة . وغلط فى هذا . وقيل : كان يلزمه أن يقول : إلا علالة أو بداهة قارح . لأن التقدير على قوله : إلا علالة قارح أو بداهته . والتقدير عند غيره : إلا علالة قارح أو بداهة قارح . ثم حذف من الأول لدلالة الثانى عليه . كما تقول : هو أعز وأفضل من ثم . والتقدير : هو أعز من ثم وأفضل . فحذف من الأول لدلالة الثانى عليه .

وهذا النوع من الفصل جائز فى السعة على ما حكاه الفراء والكسائى ولما ذكره ابن عصفور :

(وقد جاء شىء من هذا النوع فى الكلام ، حكى الفراء : قطع الله الغداة يد ورجل من قاله) .

يريد : يد من قاله ورجله . وقال الكسائى : (برئت إليك من مائة وعشرى النخاسين) ، يريد : من مائة النخاسين وعشريهم(١) .

أما إنكار المبرد للفصل فى هذا الموضع(٢) فقد دحض ابن عصفور ما زعمه وأبطله بقوله :

(وما ذهب إليه المبرد من أن هذا النوع ليس فيه فصل بين المضاف والمضاف إليه . بل المضاف إليه الاسم الأول محذوف لدلالة الثانى عليه ، والأصل فى قوله(٣) : بين ذراعى وجبهة الأسد ، بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد ، فحذف الأسد الأول لدلالة الثانى عليه) .

باطل بدليلين :

أحدهما : أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يقال : بين ذراعين وجبهة

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٤ – ١٩٥) .

(٢) على نحو ما هو وارد فى المقتضب : (٢٢٨/٤ – ٢٢٩) .

(٣) يعنى قول الفرزدق :

يا من رأى عارضاً أسر به   بين ذراعى وجبهة الأسد

ديوان الفرزدق ص (٢١٥) ، والكتاب : (٩١/١) ، والمقتضب : (٢٢٩/٤) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٤) ، والخزانة : (٣٦٩/١) .

الأسد فيثبت النون . كما أنهم لما حذفوا المضاف إليه (كل) و (بعض) و (أى) أثبتوا فيها التنوين . فلما حذفوا النون من (ذراعى) دل ذلك على أنه مضاف إلى (الأسد)(١) .

ويتوقف ابن عصفور ههنا ليزيل شبهة قد تنشأ عن دفعه هذا فيقول :

(فإن قال قائل : يلزمكم أيضاً أنتم مثل ذلك فى الثانى : ألا ترى أن (جبهة) على مذهبكم . قد حذف ما كانت مضافة إليه ؟ فالجواب أن نقول : إنها وإن لم تكن مضافة فهى على صورة المضاف من حيث وليها (الأسد) مخفوضاً فى اللفظ . وقد حذف منها التنوين . والشىء إذا أشبه الشىء فى اللفظ . قد تعامله العرب معاملته . ألا ترى أنهم قد زادوا (أن) بعد (ما) غير النافية(٢) . . لما كانت تشبه (ما) النافية فى اللفظ) .

والآخر : أنه يلزم على مذهب المبرد أن يقول : رأيته بين ذراعى وجبهتك

يريد : رأيته بين ذراعيك وجبهتك إذ لا مانع يمنع من ذلك على مذهبه .

وأما ما ذكرناه فلا يجوز ذلك . لأن ضمير الخفض شديد الاتصال مما يخفضه . فلم يجز الفصل بينهما لذلك .

فلما لم يسمع من كلامهم مثل : بين ذراعى وجبهتك . دل على صحة ما ذهب إليه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه

وما ذكرناه من الفصل هو مذهب سيبويه(٣) .

أما الفصل بين المتضايفين بأسماء أخرى غير الظروف والمجرورات :

ففيه خلاف حيث لا يجيز الفصل البصريون بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر بينما أجازه الكوفيون(٤) .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٥) .

(٢) فى قول المعلوط القريعى :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته   على السن خيراً لا يزال يزيد

راجع : الكتاب (٣٠٦/٢) ، والمقرب : (٩٧/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦١ ، ١٩٦) .

(٣) انظر النص كاملا فى : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٤ – ١٩٦) ، وراجع الكتاب فى هذه المسألة : (٩١/١ – ٩٢ ، ٢٩٦) .

(٤) انظر : الإنصاف ص (٢٤٩) .

وفيه قال ابن عصفور : (وهذا النوع أقل من الأول وأكثر النحويين لا يجيز القياس عليه فى الشعر ، وبعضهم يجيزه)(١) .

ومنه قول عمرو بن كلثوم :

وحـلق المـاذى والقوانس فداسهم دوس الحصاد الدائس(٢)

يريد : دوس الدائس الحصاد .

وقد حملوه على قراءة ابن عامر : قتل أولادهم (٣)شركائهم(٤)

وقد خطأ الزمخشرى هذه القراءة وعدها من الضرورات التى لا تجوز على كلام الله .

قال : (وأما قراءة ابن عامر : « قتل أولادهم شركائهم » برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشىء لو كان فى مكان الضرورات — وهو الشعر — لكان سمجاً مردوداً ، كما سمج ورد (زج القلوص أبى مزادة)(٥) ، فكيف به فى الكلام المنثور ، فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ، والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف « شركائهم » مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ، لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم — لوجد فى ذلك مندوحة من هذا الارتكاب)(٦) .

واتهم ابن عصفور الفراء بتخطئة هذه القراءة ، والواقع أن الذى خطأها هو الزمخشرى كما ذكرنا ورد هذه التخطئة وعدها نوعاً من التحامل فقال :

---

(١) ضرائر الشعر ص (١٩٧) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) فقد عدها ابن عصفور من قبيل الفصل بين المتضايفين بسائر الأسماء وليست ظروفاً ولا مجرورات — ضرائر الشعر ص (١٩٨) .

(٤) سورة الأنعام الآية ١٣٧ وتمامها : « ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون » .

(٥) وصدره : فزججتها بمزجة ، وهو من شواهد سيبويه غير منسوب لأحد .

انظر : الخصائص لابن جنى (٤٠٦/٢) ، ومعانى القرآن : (٣٥٧/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٦) ، وحول البيت خلاف فى روايته وتخريجه .

(٦) الكشاف للزمخشرى : (٥٣٠/١) .

(وزعم الفراء أن هذه القراءة خطأ عند النحويين ، وادعى أن الذى دعا ابن عامر إلى ذلك أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة فى « شركائهم » فقدر لذلك أن الشركاء هم المضلون لهم . الداعون إلى قتل أولادهم ، فأضاف القتل إليهم ، كما يضاف المصدر إلى فاعله ، ونصب أولادهم ، لأنهم المفعولون ، ولو أضاف المصدر إلى المفعولين فقال : (قتل أولادهم) للزمه أن يرفع الشركاء فيكون مخالفاً للمصحف ، فكان اتباع المصحف آثر عنده)(١) .

ويعقب ابن عصفور على هذا الرأى بقوله :

(وهذا عندى تحامل عليه ، ولا ينكر مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا مجرور فى الكلام ، وإن لم ينقبس ذلك ، فقد حكى أبو عبيدة عن أبى سعيد ، وهو أعرابى لقيه أبو الدقيش(٢) أنه سمعه يقول : (إن الشاة تسمع صوت — قد علم الله — ربها ، فتقبل إليه وتثغو (٣)) .

يريد : صوت ربها قد علم الله ، فقدم الجملة وفصل بها بين المضاف والمضاف إليه ، وقراءة ابن عامر أسهل من هذا(٤) .

وفى دفع ابن عصفور لزعم الفراء أو الأخفش تأكيد لمذهبه إلى جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والمجرور فى سعة الكلام على نحو ما هو وارد فى نصه المذكور . وقد عقد ابن مالك فصلا فى التسهيل جاء فيه :

---

(١) والذى جاء فى معانى القرآن : (٣٥٧/١) فى بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء ، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغى أن يقرأ (زين) وتكون لشركائهم الأولاد لأنهم منهم فى النسب والميراث . . . وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر :

فزججتها متمكناً زج القلوص أبى مزادة

بشىء . وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله فى العربية .

وهذا مجرد رد لتوجيه القراءة على أنه فصل بين المتضايفين بالمفعول لا رد لها فى حد ذاتها .

(٢) هو واحد من فصحاء العرب اسمه أبو الدقيش القنانى الغنوى وله ذكر فى الفهرست ص (٢٧٦) .

(٣) وما جاء فى الإنصاف ص (٢٥٠) حكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت — والله — ربها .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٨ — ١٩٩) .

يجوز فى الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به وإلا فيضعف ومثله فى الضعف : بمفعول به متعلق بغير المضاف وبفاعل مطلقاً ، وبنداء ونعت ، وفعل ملغى . وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف نظماً ونثراً إلى فاعله . مفصولا بمفعوله . وربما فصل فى اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور(١) .

وأقبح من الفصل بين المتضايفين :

الفصل بين الجـــار والمجرور

وهو جائز فى الشعر وليس بجائز فى سعة الكلام . قال القزاز(٢) :

(ومما يجوز له الفرق بين الجار والمجرور فى الشعر وليس ذلك بجائز فى الكلام) .

لا تقول : (هذا غلام — اليوم — زيد) ، ويجوز فى الشعر كما قال الشاعر(٣) :

رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

فأضاف طباخ إلى الزاد ، وفرق بينهما (بساعات الكرى) .

وذكر ابن عصفور : أن الفصل بين حرف الجر والمجرور هو أقبح من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وعقب على أبيات أنشدها بقوله : وحكى الكسائى :

* أخـــذته بأرى ألف درهم *

---

(١) تسهيل الفوائد ص (١٦٠ – ١٦١) .

(٢) ضرائر الشعر للقزاز ص (٩٨) .

(٣) هو الشماخ بن ضرار كما فى الكامل : (١/١١٦) وقد ذكره فى معرض شرحه لكلمة (اشمعلت) بمعنى أسرعت فقال : وقوله : اشمعلت إنما هو ثارت فأسرعت قال الشماخ :

رب ابن عم لسليمى مشمعل أروع فى السفر وفى الحى غزل
طبـــاخ ساعات الكرى زاد الكسل

وفى الخزانة : (٢/١٧٢) ، والمعنى إذا كسل أصحابه عن طبخ الزاد آخر الليل كفاهم ذلك وشمر فى خدمتهم ، وفى الجمهرة (٣/٤٠٣) :

فى السفر وشواسن وفى الحى رفل خباز ساعات الكرى زاد الكسل

يريد : بألف درهم أرى . فقدم (آرى) — وفصل بين الباء ومخفوضها في سعة الكلام . وهذا من الندور بحيث لا يلتفت إليه(١) .

وفي التسهيل : (وقد يفصل في الضرورة بين حرف جر ومجرور بظرف أو جار ومجرور ، وندر في النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور ، والمضاف والمضاف إليه)(٢) .

ومنه :

الفصل بين الحروف التي لا يليها إلا الفعل في سعة الكلام وبين الفعل :

من هذه الحروف : (قد) و (سوف) و (قلما) و (لم)(٣) .

وجميعها لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل في فسحة إلا أن يضطر شاعر نحو قول المرار الفقعسي :

صددت وأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم(٤)

يريد : وقلما يدوم وصال على طول الصدود ، ففصل بين (قلما) والفعل بالاسم المرفوع (وصال) وبالمجرور (على طول الصدود) ، وقد أنشده

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٠ - ٢٠١) .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك بتحقيق محمد كامل بركات سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ص (١٥٩) .

(٣) نحو قول الشاعر :

فقد - والشك - بين لى عناء ... يوشك فراقهم صرد يصيح

يريد : فقد بين لى بوشك فراقهم صرد يصيح ، والشك عناء ، قال ابن عصفور : ففصل بين قد والفعل وذلك قبيح جداً . ضرائر الشعر ص (٢٠١) . ونحو قول إبراهيم بن الأسود النخمى :

عليك سلام بعد - سوف - سلامها ... تمر سنون بعدها وشهور

يريد : بعد سلامها سوف تمر سنون وشهور . ضرائر الشعر ص (٢٠٢) . ونحو قول ذو الرمة :

فأضحت مغانيها قفاراً رسومها ... كأن لم - سوى أهل من الوحش - تؤهل

يريد : كأن لم تؤهل ، فقدم الظرف والجار والمجرور وفصل بهما بين (لم) ومجزومها وهو (تؤهل) . ضرائر الشعر ص (٢٠٣) ، وموارد البصائر ل (١٢٨ - ١٢٩) ، والضرائر للألوسى ص (٢٢٩) . قال ابن عصفور : وجميع ذلك لا يجوز الفصل بينه وبين الفعل في سعة الكلام .

(٤) سيبويه والشنتمرى : (١٢/١) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٢٠٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٢) ، والخزانة : (٢٨٧/٤) ، والأغانى : (٣١٥/١٠) ، والضرائر للألوسى ص (٢٤٨) .

سيبويه وجعله مما يستقبح لوضع الكلام فيه فى غير موضعه فقال : ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه فى غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقص(١) . وقد ذهب هذا المذهب القزاز(٢) ، وابن عصفور من بعده .
وعلق الشنتمرى على بيت الشاهد بقوله : وأنشد فى الباب للمرار الفقعسى :
. . . . البيت
أراد : قلما يدوم وصال فقدم وأخر مضطراً لإقامة الوزن .
والوصال على هذا فاعل مقدم ، والفاعل لا يتقدم فى الكلام إلا أن يبتدأ به ، وهو من وضع الشيء فى غير موضعه ، ونظيره قول الزباء :
* ما للجمال مشيها وئيدا *
أى : وئيداً مشيها ، فقدمت وأخرت ضرورة .
وفيه تقدير آخر ، هو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر . فكأنه قال : وقلما يدوم وصال يدوم ، وهذا أسهل فى الضرورة . والأول أصح معنى ، وإن كان أبعد فى اللفظ ، لأن (قلما) موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربما فلا يليها الاسم ألبتة .
وقد يتجه أن تقدر (ما) فى (قلما) زائدة مؤكدة فيرتفع الوصال بقل وهو ضعيف ، لأن (ما) إنما تزاد فى (قل) و (رب) لتليهما الأفعال وتصيرا من الحروف المحترمة لها .
وأجرى (أطولت) على الأصل ضرورة ، شبهه بما استعمل فى الكلام على أصله نحو : استحوذ واعيلت المرأة وأخيلت السماء .
يقول : (إن العاشق الوصول إذا أدام هجرانه يئس فطلبت بالقطيعة)(٣) .
وقد نص ابن مالك على عدم جواز الفصل بين (لم) وبين الفعل إلا ضرورة قال فى التسهيل :
(وقد يلى (لم) معمول مجزومها اضطراراً)(٤) .

---

(١) الكتاب : (١٢/١) وقد عزا سيبويه البيت إلى عمر بن أبى ربيعة ، وقد ذكرناه لكثرة أقوال النحاة فيه .
(٢) انظر : ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٢٠٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠١ - ٢٠٣) .
(٣) حاشية الكتاب : (١٢/١ - ١٣) .
(٤) تسهيل الفوائد ص (٢٣٤) ، وموارد البصائر ل (١٢٨) .

الفصل بين الأعداد والتميز المنتصب بها

وهو باب أجازه النحاة فى ضرورة الشعر ومنعوه فى سعة الكلام ومن شواهدهم على ذلك ما أنشده سيبويه فى (باب كم) للعباس بن مرداس السلمى :

على أننى بعد ما قد مضى   ثلاثون للهجر حولا كميلا(١)

يريد : ثلاثون حولا كميلا للهجر ، فقدم المجرور (للهجر) وفصل به بين العدد (ثلاثون) وبين تمييزه (حولا كميلا) .

وقد استشهد به سيبويه على إجازة الفصل بين (ثلاثون) وتميزها فى ضرورة الشعر وتشبيهاً للثلاثين بكم .

وفى شرحه قال الأعلم : (الشاهد فى فصله بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورة) .

ونحو قول سحيم عبد بنى الحسحاس(٢) :

وأشهد عند الله أنى رأيتها   وعشرين – منها – أصبعاً من ورائيا

يريد : وعشرين إصبعاً منها ، والقول فيه كالقول فى سابقه .

وأورد ابن عبد الحليم بيتاً(٣) لأنس بن زنيم من قصيدة قالها لعبيد ابن زياد وفيه شاهد على الفصل بين كم ومميزها بالمجرور فى ضرورة الشعر .

---

(١) سيبويه والشنتمرى : (٢٩٢/١) وفى المقتضب : (٥٥/٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٣) ، وموارد البصائر ل (١٣٠) ، والضرائر للألوسى ص (٢٢٣) ، وفى الموارد كيل بمعنى كامل قال صاحب العين : وهو ضرورة وقال أبو الحجاج وقد حكى فى فعله : كل وكل وكل فإن ثبت كل فكيل غير ضرورة لأن الغالب على اسم الفاعل من فعل : فعيل ، وبعده :

يذكرنيك حنين العجول   ونوح الحمامة تدعو هديلا

فهو لم ينس عهدها على بعده فكلما حنت العجول (فاقدة الولد من الإبل) أو ناحت حمامة تذكرها .

(٢) شاعر مخضرم قتل فى خلافة عثمان بن عفان جعله ابن سلام فى الطبقة التاسعة ص (١٥٦) ، وانظر ترجمته فى : الخزانة (٢/٢) بتحقيق عبد السلام هارون والبيت من يائية له فى ديوانه ص (٢١) . دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م ، وفى الشعراء السود للدكتور عبده بدوى ص (٧٥) وقد ترجم لسحيم ترجمة وافية .
انظر : ص (٧٢ – ٨٢) .

(٣) قوله :

كم بجود مقرف نال المنى   وكريم بخله قد وضعه

وفيه : (كم) خبرية ، و (مقرف) مميزة ، والشاهد : الفصل بينهما بالمجرور وأراد بالمقرف : الذى ليس له أصل من جهة الأب ، وهو من شواهد سيبويه : (٢٩٦/١) . =

ويعلل ابن عصفور لاستقباح الفصل بين الأعداد وتمييزها على حين أنهم سوغوا الفصل بين كم وتمييزها بالظرف والمجرور فى فصيح الكلام فيقول :

(وإنما قبح الفصل بين هذه الأعداد وتمييزاتها لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولة فى العمل على الصفة المشبهة . والصفة المشبهة محمولة فى عملها على اسم الفاعل ، واسم الفاعل محمول فى عمله على الفعل) .

فإن قال قائل : فلم جاز الفصل بين كم وتمييزها بالظرف والمجرور فى فصيح الكلام ، فقيل : كم فى الدار رجلا ، وكم اليوم عندك رجلا مع أن ضعفها فى العمل وضعف أسماء العدد على حد سواء ؟ .

فالجواب : أن العرب لما منعتها التصرف الجائز فى أسماء العدد ، بأن ألزمتها صدر الكلام ، فلم يجز لذلك فيها أن تكون فاعلة ولا مفعولا لم يسم فاعله ، ولا إسما لـ (إن) وأخواتها ولا خبراً لها ، ولا اسماً لـ (ما) ولا خبراً لها ، ولا إسماً لـ (كان) وأخواتها ، وذلك كله جائز فى أسماء العدد ، جعلوا التصرف فيها بالفصل بينها ، وبين تمييزها بالظرف والمجرور عوضاً مما منعته من التصرف(١) .

ومن هذا القبيل :

الفصل بين النعت والمنعوت

فلا يجوز الفصل بينهما بما ليس معمولا لواحد منهما قال أبو حيان : لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي إلا إن كان جملة اعتراض ، ولا يفصل بغير ذلك إلا فى ضرورة .

وذلك مثل قول عروة بن الورد(١) :

وفى المقتضب : (٦١/٣) ، والإنصاف ص (١٩١) ، وضرائر الشعر – ص (١٣ ، ١٩٢) ، وموارد البصائر ل (١٢٩) ، ويروى فى بعض المصادر لأبى الأسود الدؤلى كما ينسب لعبد الله بن كريز – ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٤) .

(١) شاعر جاهلى لقب (بعروة الصعاليك) لعطفه عليهم وبره بهم ، ولقب أيضاً بـ (مانع الضيم) ، مات مقتولا ، له شعر وترجمة فى الأصمعيات جعله أبو زيد فى الطبقة الثالثة من أصحاب المنتقيات بعد المتلمس وقبل المهلهل ، قيل : إنه قتل فى إحدى غاراته سنة ٦ هـ تقريباً .

أقول لقوم فى الكنيف تروحوا ‏ ‏ عشية بتنا عنـدما وان رزح(١)

يريد : أقول لقوم روح فى الكنيف تروحوا عشية بتنا عندما وان .

قال ابن عصفور :

فإن كان الفصل بينهما بمعمول أحدهما جاز فى الكلام والشعر نحو قوله تعالى : « **ذلك حشر علينا يسير** »(٢)

التقدير : ذلك حشر يسير علينا ، ففصل بين « **حشر** » وصفته « **علينا** » لأنه معمول للصفة(٣) .

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

وذلك نحو قول لبيد :

فصلقنا فى مراد صلقة ‏ ‏ وصداء ألحقتهم بالثلل(٤)

أراد : فصلقنا فى مراد وصداء صلقة . ففصل بين المعطوف (صداء) والمعطوف عليه (مراد) بالمصدر (صلقة) .

ومن هذا القبيل :

الفصل بين الحرف العاطف والمعطوف بالظرف أو المجرور

يقول ابن مالك :

(وقد يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلا بظرف أو جار ومجرور ، ولا يختص بالشعر(٥) ، خلافاً لأبى على) ‏ ، وذلك نحو قول الأعشى :

---

(١) الكنيف : هو ما يستر ويكتنف به ، وفى اللسان (كنف) والكنيف حظيرة من خشب أو شجر تتخذ للإبل ، والكنيف : الكنة تشرع فوق باب الدار ، والكنيف : الخلاء ، وكله راجع إلى الستر يصف قوما يتنزهون فى الخلاء ليلة مبيتهم عندما وان ، وانظر البيت فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٥) .

(٢) سورة ق الآية : ٤٤ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٥) .

(٤) ديوان لبيد ص (١٥٣) ، الخصائص : (٢/٢٩٣) ، وصلق : يعنى دفع ومراد وصداء : حيان من مذحج ، والثلل : الهلاك ، يريد دفعنا بهم فى هذين الحيين دفعة أوردتهم الهلاك ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٥) .

(٥) وذلك نحو : ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو .

(٦) تسهيل الفوائد ص (١٧٨) .

وفى كل عام أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها عزيم عزائكا
مورثة مالا وفى الحى رفعة لما ضاع فيهامن قروءنسائكا(١)

يقصد مورثه مالا ورفعة فى الحى ففصل بين حرف العطف (الواو) وبين المعطوف (رفعة) بالمجرور .

وقوله أيضاً :

يوماً تراها كشبه أردية الـ عصب ويوماً أديمها نغلا(٢)

ففصل (بيوم) بين الواو وتاليها المعطوف بها على الضمير المفعول فى (تراها) .

وعلق ابن عصفور على هذا البيت بقوله :

(وهو عند الفارسى ، والمحققين من النحويين من قبيل الضرائر لما فيه من الفصل بين حرف العطف والمعطوف ، لأن حرف العطف عطف ثلاثة أشياء على ثلاثة أشياء : فعطف (يوماً) على (يوم) المتقدم الذكر ؛ و (أديمها) على الضمير المنصوب المتصل بـ (ترى) و (نغلا) على موضع (كشبه أردية العصب)(٣) .

والتقدير : تراها يوماً كشبه أردية العصب ، وترى يوماً أديمها نغلا .

ويمضى ابن عصفور فى تعليلاته للضرورة فى هذا الموضع وما شاكله بقوله :

(وإذا عطف بحرف عطف أكثر من اسم واحد على مثله لم يسع أن يقال : إنه قد فصل بالمعطوف الأول من حرف العطف وما بعده بدليل

---

(١) انظر : ديوانه ص (١٢٧) ط . ثانية ، والكامل : (١٦٢/١) ، وفيه (أهل الحجاز يرون الأقراء الطهر ، وأهل العراق يرونها الحيض ، وأهل المدينة يجعلونه عدد النساء الأطهار ويحتجون بقول الأعشى) . وانظر أيضاً ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٦) .

(٢) انظر : ديوانه ص (٢٦٩) ط . ثانية ، وروايته (الخمس) بدلا من (العصب) ، والخصائص : (٣٩٥/٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٦) ، وموارد البصائر ل (١٢٨) ، يصف نبات الأرض ، والعصب : ضرب من برود اليمن ، وفى الصحاح (نغل) الأديم بالكسر أى فسد وهو نغل .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٦) .

أنك تقول : أعطيت زيداً درهماً وبكراً ديناراً ، فى فصيح الكلام .
فالجواب أن تقول : إن حروف العطف قد تنزلت من المعطوف منزلة جزء منه ، بدلالة قولهم : وهو ، وهى بسكون الهاء فى فصيح الكلام تشبيهاً بـ (عضد) و (كبد) ، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة ، كذلك لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف الذى يجب أن يكون متصلا بحرف العطف . وأعنى بذلك الاسم الذى ليس بظرف ولا مجرور ، دليل ذلك أن العامل إذا كان له معمولان : أحدهما : ظرف أو مجرور كانت مرتبة المفعول أن يتقدم عليه ، فكما أن مرتبة ما ليس بظرف ولا مجرور أن يلى المعمول ، فكذلك مرتبته أن يلى ما يقوم مقام العامل وهو حرف العطف)(١) .

وابن عبد الحليم أكثر تحديداً فى هذا ، يقول(٢) : (لا يجوز الفصل بين حرف العطف وتاليه إلا بقسم نحو : قام زيد ثم والله عمرو أو ظرف نحو : قدم زيد يوم الخميس بل يوم الجمعة بكر ، أو مجرور نحو : قام زيد فى السوق ثم فى الدار عمرو ، بشرط أن يكون الحرف على أزيد من حرف واحد ، كما فى الأمثلة المذكورة ، فلا يجوز : قام زيد فوالله عمرو ، ولا جاء خالد ووالله بشر ، لكون الواو والفاء على حرف واحد فيشتد افتقارهما بعدهما ، فكرهوا الفصل لذلك ، ويجوز فى الشعر الفصل بالظرف والمجرور بين الواو والفاء وتاليهما نحو قول الشاعر :

يوماً تراها كشبه ردية الـ . . . . البيت(٣)

ونظيره أن يفصل بين حرف الجزاء والفعل ويجزم به . فمن ذلك قول عدى بن زيد(٤) :

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٦ - ٢٠٧) .

(٢) شارحاً لما جاء من قول أبى حيان فى الموفور : ولا يجوز الفصل بين الحرف وتاليه إلا بقسم أو ظرف أو مجرور بشرط أن يكون الحرف على أزيد من حرف ، وقد يفصل الظرف والمجرور بين الواو والفاء ضرورة ، الموارد ل (١٢٨) .

(٣) موارد البصائر ل (١٢٨) .

(٤) عدى بن زيد العبادى ، شاعر جاهلى مشهور سكن الحيرة وعمل ترجماناً لملك الفرس ، ترجم له ابن سلام ص (١١٧) ، والبغدادى : (١/٣٨١) .

فتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف عليه كأس الساقى (١)

يريد : فتى ينبهم واغل ففصل بين أداة الشرط وفعله باسم الفاعل ، وقول هشام المرى :

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره فهو فينا مفزعا (٢)

يريد : فمن نؤمنه ففرق الأداة والفعل بالضمير ضرورة .

ولم يطلق ابن عصفور القول بالضرورة فى هذا الموضع . بل اشترط أن تكون الأداة غير (إن) فقال :

(ومثله أن يقع بعد أداة الشرط — ما عدا (إن) — اسم وفعل فيقدم الاسم ويؤخر الفعل لضرورة فى الوزن) ، وأنشد أبياتاً مع البيتين السابقين ثم عقب عليها جميعاً بقوله :

(كان الوجه فى جميع ذلك أن يقدم الفعل فيقال : ومتى ينبهم واغل يحيوه ، ومن نؤمنه يبت وهو آمن إلا أن الضرورة دعت إلى تقديم الاسم فى جميع ذلك) .

فإذا وقع الاسم والفعل بعد (إن) من أدوات الشرط . فإن كان الفعل ماضياً جاز لك أن تقدم أيهما شئت فى فصيح الكلام . إلا أن تقديم الفعل

---

(١) الكتاب : (٤٥٨/١) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٧) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٧) ، والخزانة : (٦٤٠/٣) ، وموارد البصائر ل (١٢٣) ، والضرائر للألوسى ص(٢٣٢)، وفيه فصل هذا الشاعر اضطراراً بواغل ، فواغل : فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، أى متى يزرهم واغل يزرهم ، والواغل : الذى يدخل على من يشرب الخمر ولم يدع إليها ، وهو فى الشراب بمنزلة الوارش فى الطعام وهو الطفيلى .

(٢) البيت من شواهد سيبويه : (٤٥٨/١) أنشده فى باب الحروف التى لا تتقدم فيها الأسماء الفعل ، وفيه : (اعلم أن حروف الجزاء يصح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال ، وذلك أنهم شبهوها بما يجزم إلا حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها فى الشعر ، وهو من شواهد الإنصاف ص (٣٦٠) ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١١٤) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٧) ، وروايته :

* ومن لا نجره يمس منسا مروعاً *

وموارد البصائر ل (١٢٣) وفيه قال ابن مالك : ولا يتقدم فيها الاسم مع غير أن إلا اضطراراً ثم ضرب ابن عبد الحليم بهذا البيت مثلا على قولة ابن مالك .

أولى ، فتقول : إن قام زيد قام عمرو . ولك أن تقول : إن زيد قام ، قام عمرو . قال الله سبحانه : « **وإن أحد من المشركين استجارك فأجره** »(١).

وإن كان الفعل مضارعاً قدمته . ولا يجوز تقديم الاسم عليه إلا فى ضرورة نحو قوله(٢) :

يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ... ولديك إنهو يستزيدكمزيد(٣)

بتقدير : إن هو يستزيدك لديك مزيد .

وشبيه بهذا :

أن يقع بعد أدوات الاستفهام — ما عدا الهمزة — اسم وفعل

وحقك تقديم الفعل على الاسم فى سعة الكلام والعكس غير صحيح إلا فى الضرورة .

وفى هذا يقول ابن عصفور أيضاً :

(ومنه : أن يقع بعد أدوات الاستفهام — ما عدا الهمزة — اسم وفعل فإنك تقدم الفعل على الاسم فى سعة الكلام ، ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا فى ضرورة شعر نحو قوله(٤) :

أم هل كبير بكى لم يفض عبرته ... إثر الأحبة يوم البين مشكوم(٥)

---

(١) سورة التوبة الآية ٦ وتمامها : « حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون » .

(٢) هو عبد الله بن عنمة الضبى ، شاعر إسلامى مخضرم شهد القادسية له شعر مختار فى المفضليات ، ط خامسة ، (القصيدتان ١١٤ ، ١١٥) ، وفيه ترجمة له ص (٧٧) واختار الأصمعى من شعره كذلك .

(٣) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٨) ، وانظر التسهيل لابن مالك ص (٢٣٨) فى هذه المسألة وفيه : لأداة الشرط صدر الكلام . فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى فهو دليل عليه ، وليس إياه — خلافاً للكوفيين والمبرد وأبى زيد ، ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض إلا فى الشعر .

(٤) هو علقمة بن عبده ، وهو شاعر جاهلى فى الطبقة الرابعة عند ابن سلام ص (١١٦) ، له شعر وترجمة فى المفضليات ص (٣٩٠) ط ثانية ، والخزانة (٣/٢٨٢) بتحقيق هارون ، والبيت من شواهد سيبويه : (١/٤٨٧) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٨) .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٨) ، وموارد البصائر ل (١٢٣) وفيه : والهمزة يليها الفعل جوازاً وهل ، وأم ضرورة (وهذه عبارة أبى حيان) ، وعقب ابن عبد الحليم بقوله : وذلك نحو قول الشاعر وهو علقمة بن عبده :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ... أم حبلها مذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته ... إثر الأحبة يوم البين مشكوم

حيث قدم الاسم (كبير) على الفعل (بكى) بعد أداة الاستفهام (هل) ضرورة . فلولا الضرورة لقال : أم هل بكى كبير) .

وما دمنا قد دلفنا من الفصل إلى التقديم فإنا نستطيع أن نحصر أضرب التقديم فى : تقديم المضمر على الظاهر ، والمعطوف على المعطوف عليه . وتقديم ما بعد (إلا) عليها ، وأخيراً تقديم الجار على المجرور ، وتفصيلها فيما يلى :

تقديم المضمر على الظاهر لفظاً ورتبة

وذلك نحو قول حسان :

فلو كان مجداً يخلد اليوم واحداً   من الناس أبقى مجده اليوم مطعما(١)

فأخر المفعول وهو قوله : (مطعما) عن الفاعل وهو قوله : (مجده) مع كون الفاعل مضافاً إلى ضمير يعود على المفعول فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة . لكن الضرورة ألجأته إلى تقديم المضمر على الظاهر لفظاً ورتبة بقوله : (أبقى مجده مطعما) .

والأمثلة على هذا الموضع متعددة(٢) ليس فى وسعنا إثباتها فى صلب البحث وجرياً على ما نهجناه سنورد بعضاً منها فى هامش الصفحة ، وعلى البيت عقب ابن عصفور قائلا :

---

(١) هذا البيت من قصيدة لحسان يرثى بها مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف أحد أجواد مكة ومطلعها :

أعين ألا ابكى سيد الناس واسفحى   بدمع فإن أنزفته فاسكبى الدما

ومعنى البيت : أنه لا بقاء لأحد فى الدنيا مهما يكن نافعاً للناس جميعاً .

انظر : الديوان ص (٣٩٨) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص(٢٠٩) ، وشرح ابن عقيل بتحقيق محيى الدين : (٤٩٧/١) .

(٢) كقول أبى الأسود يهجو عدى بن حاتم :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم   بتركى وخذلانى جزاء موفرا

وقول بكر بن معدان :

لما عصى أصحابه مصعباً   أدى إليه الكيل صاعاً بصاع

راجع المزيد من الشواهد : فى ضرائر ابن عصفور ص (٢٠٨) ، وشرح ابن عقيل : (٤٩٥/١ - ٤٩٧) .

(ألا ترى أنه قدم الضمير العائد على مطعم لفظاً ورتبة لأنه متصل بالفاعل و (مطعم) مفعول ، ورتبة الفاعل أن يكون قبل المفعول).

وحول هذا الموضع قال ابن مالك : (وشذ نحو : زان نوره الشجر) أى : شذ عود الضمير المتقدم على المفعول المتأخر ، فالهاء المتصلة بالفاعل (بنوره) عائدة على المفعول (الشجر) وهذه مسألة ممنوعة عند جمهور النحويين ، وقد أجازها بعض الكوفيين وابن جنى وابن مالك).

* * *

تقديم المعطوف على المعطوف عليه

وذلك لا يكون إلا ضرورة إذ الأصل فى التوابع أن تلى متبوعها ولا تتقدمه إلا فى الضرورة ، نحو قول حسان بن ثابت :

لعن الإله وزوجها معها هند الهنود طويلة البظر (١)

يريد : لعن الإله هند الهنود وزوجها معها ، فقدم المعطوف (زوجها) على المعطوف عليه (هند الهنود).

وللنحاة أقوالهم فى هذا الموضع ، ففيه يقول ابن عصفور :

(وأحسن ما يكون ذلك فى الواو ، ولا يجوز التقديم فيها إلا بشرط أن لا يؤدى التقديم إلى وقوعها صدر الكلام ، لا يقال : (وزيد عمرو قائمان)، ولا إلى أن يلى عاملا غير متصرف ، لا يقال : إن وزيداً عمراً قائمان ، وبشرط ألا يكون المعطوف عليه مخفوضاً ، لا يقال : مررت وزيد بعمرو (٢)).

---

(١) ديوان الشاعر ص (٢٣٩) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٠).

(٢) أنشد أبياتاً ليزيد بن الحكم الثقفى وذى الرمة وبيتاً مجهول القائل وهى أبيات متداولة فى كتب الضرائر نوردها على التوالى :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

(ليزيد)

كأنا على أولا أحقب لاحها ورمى السفا أنفاسها بسهام

جنوب ذوت عنها التناهى وأنزلت بها يوم ذبات السبيب صيام

(لذى الرمة)

يريد : لاحها جنوب ذوت التناهى ورمى السفا .

وأنت غريم لا أظن قضاءه ولا العنزى القارظ الدهر جائيا

يريد : لا أظن قضاءه جائياً ، ولا العنزى القارظ الدهر . (تقديم على المعطوف عليه وعامله).

وقد جاء ذلك فى الفاء ، قول الشاعر(١) :

وإنى متى ما أدع باسمك لا تجب   وكنت جديراً أن تجيب فتسمعا

أى : أن تسمع فتجيب(٢) .

وفيه قال ابن مالك فى التسهيل :

(وقد يقدم المعطوف بالواو للضرورة)(٣) .

وقال أبو حيان فى الموفور :

(ولا يجوز أن يتقدم معطوف على المعطوف عليه إلا فى الشعر بشرط أن يكون الحرف الواو ، وأن لايتصدر الحرف ، وأن يكون العامل متصرفاً غير خافض)(٤) .

ومما نقله الألوسى عن (شرح المفتاح) قول السعد :

(إن تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة ، وعدم التقديم على العامل وكون العاطف أحد حروف خمسة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا صرح به المحققون)(٥) .

وكذلك تتلاقى آراء النحاة حول تجويز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فى ضرورة الشعر ووضعوا لذلك شروطاً أهمها ثلاثة :

---

(١) قاله متمم بن نويرة فى رثاء أخيه مالكاً ، كما فى المفضليات ص (٢٦٧) ط ثانية وروايته :

ه أن تجيب وتسمعا . . . . . ه

ولا ضرورة ههنا .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٠ - ٢١١) .

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص (١٧٨) .

(٤) نقلا عن موارد البصائر ل (١٢٦) ، يعنى : أن لا يقال : قام فعمرو وزيد ، ولا يجوز : وزيد عمرو فى الدار ، ولا يقال : ليس وزيد عمرو قائمين ، ولا : مررت وعمرو بزيد .

(٥) الضرائر للألوسى ص (١٤١) تعقيباً على قول الشاعر :

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام =

أن يكون العاطف واواً ، وأن لا تكون للواو الصدارة فى الجملة ، وأن يكون العامل غير جامد ولا خافض .

وإلى هذا الحد والأمر مألوف والدرس مستساغ ومقبول من جانب الذين توفروا على الكتابة فى الضرورة وصنفوا لها كتباً وأفردوا لهذا الموضع فصلا غير أن الشيء الملفت للنظر هو أن نلحظ على واحد من أولئك الأئمة خلطاً بين المسمى والمضمون أو قل انقطاع صلة بين العنوان والموضوع ولندع التصور ونتكلم فى الواقع . تكاد كتب الضرائر تتفق على تسمية هذا الموضع بتقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويتشاطرون الشواهد على اختلاف فى القلة والكثرة ، إلا أن القزاز فى كتابه ما يجوز للشاعر فى الضرورة(١) واكب العلماء فى عرض التى نعدها قاسماً مشتركاً فى أدلة هذا الباب وعقب عليه بعبارة توشك أن تكون تضميناً لما قدمناه للعلماء وليس فى هذا أدنى بأس ، لكن البأس فى صياغة عنوان الفصل . فلقد وسمه بالعنوان التالى : (وما يجوز له : تقديم واو العطف على المعطوف) ، كما قال الشاعر . . . لأنه ليس فى تقديم واو العطف على المعطوف ضرورة بل إن ذلك هو القياس المألوف .

ويبدو لى أن فى الأمر سهواً من المصنف أو خطأ من الناسخ ، إذ الشواهد التى سيقت لهذا الموضع تنبئ عن غير ذلك ، وتكشف عن إرادة (تقديم المعطوف على المعطوف عليه فى الضرورة) .

وما لى لا أستأذن فى إيراد طرف من ذلك .

أنشد القزاز فى هذا الموضع : (تقديم واو العطف على المعطوف) قول الشاعر :

= وذات العرق موضع بالبادية وهو ميقات أهل العراق . والبيت تحية لعهد الأحباب ، وقد لج العلماء فى تخريج البيت وكثر الجدل بين النحاة والبيانيين وتأولوا للنخلة تأويلا يخرج البيت من الضرورة .

(١) انظر الكتاب بعنوان : ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٢١٧ – ٢١٨) ، وبعنوان : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١٧٠) .

جمعت وفحشـــا غيبة ونميمة خصالا ثلاثاً لست عنها بمرعوى(١)

ثم قال : (وإنما يجوز هذا عند أكثرهم فى المنصوب ، ولا يجوز فى المجرور عند جميعهم) .

لا يجوز أن تقول : مررت وعمرو بزيد ، وذلك لأن الفعل لا يدل عليه ، ويقبح عندهم فى المرفوع إذا قلت : قام وزيد عمرو فإذا قالوا : (فيك وعيب شر ، وعليك ورحمة الله السلام) ، يريدون : فيك شر وعيب ، وعليك السلام ورحمة الله ، لم يجزه البصريون فى شعر ولا غيره وأجازه الكوفيون فى الشعر ، وعلته عند البصريين : أن هذه الأسماء ترتفع بالابتداء ، فكما لا يجوز : وعمرو زيد منطلقان ، كذا لا يجوز هذا ، وأنشد الكوفيون فى جوازه .

ألا يا نخـــلة من ذات عـــرق عليك ورحـــة الله الســـلام

وهذا لا يجوز عند البصريين على ما ذكرنا .

وبعـــد . أفهذا الذى عرضناه فى هذا المدار يتلاقى مع العنوان من قريب أو بعيد ؟ لهذا تجدر بنا الإشارة والتنبيه على أن المراد بهذا التعبير هو : تقديم العاطف والمعطوف على المعطوف عليه ، وبهذا يتضح الموقف وينسجم مع ما كتبه المحققون فى هذا الموضع مؤيداً بالشواهد ، ولا ينسينا النظر فى العنوان ، الموضوع نفسه الذى دار البحث فيه على جواز تقديم المعطوف والمعطوف عليه بالواو فقط أو بالواو والفاء و ثم و لا و أن ذلك للضرورة أو لغير الضرورة على ما فصلته أقوال العلماء . فإن رأينا فى هذا أن ما جاء فى الشعر وتناقلته ألسنة الرواة جائز الاستعمال بدليل وروده فى الشعر حيث اعتبرنا الضرورة اصطلاحاً شائعاً وليس معناه أن ما يدعو إليها الحاجة التى لا مفر منها .

• • •

---

(١) راجع : ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٢١٧ ، ٢١٨) وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١٧٠) .

تقـــديم النعت

والنعت تابع والتوابع ينبغى أن تلى متبوعها كما أسلفنا القول إلا فى ضرورة وذلك نحو قول علقمة بن عبدة :

فأوردتهـــا مـــاء كأن جمـــامه   من الأجن حنـاء معاً وصبيب(١)

يريد : كأن جمـامه حناء وصبيب معاً .

تقـديم ما بعد (إلا) عليها

ومنه :

نحو قول الأعشى :

أحـــل به الشيب أثقـــاله   ومـا اغتره الشيب إلا اغترارا(٢)

يريد : وما اغتره اغتراراً إلا الشيب ، قال ابن عصفور : فقدم ، وإنمـا لم يكن بد من هذا التقدير ، لأنها لو جعلت داخلة على المصدر لفظاً وتقديراً لم يكن للكلام فائدة ، إذ معلوم أنه لا يغتره الشيب خلاف الاغترار(٣) .

أما تقديم المجرور على حرف الجر فهو : (من القلة بحيث لا يلتفت إليه(٤)) .

---

(١) ديوان علقمة ص (١٤) دار الفكر – بيروت سنة ١٩٦٨ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٢) ، واللسان (صبيب) وفيه : والصبيب أيضاً : ماء شجرة السمسم وقيل : ماء ورق السمسم وفى حديث عقبة بن عامر : أنه كان يختضب بالصبيب ، قال أبو عبيدة : يقال : إنه ماء ورق السمسم أو غيره من نبات الأرض ، قال : وقد وصف لى بمصر ولون مائه أحمر يعلوه سواد ، ومنه قول علقمة بن عبده البيت المتقدم .

(٢) ديوان الأعشى ص (٤٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٢) ، والخزانة : (٣٠/٢) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٢) .

(٤) علق ابن عصفور على هذا الموضع بتلك العبارة وأنشد بيتـاً واحداً لرجل من محارب :

أتجزع إن نفس أتاهـا حمـامهـا   فهل التى عن بين جنبيك تدفع

يريد : فهل عن التى بين جنبيك تدفع . ضرائر الشعر ص (٢١٣) ولم أجد فيما بين يدى من كتب معالجة لهذا الموضع غير ما ذكرت مما يقطع بصدق عبارة ابن عصفور .

وختاماً لهذا الفصل : (التقديم والتأخير) الذى يطول الكلام فيه(١) .
فقد عقد ابن عصفور ضرباً عاماً يجمع شتات الفصل ويلم أطرافه ، هو : ما يكثر فيه التقديم والتأخير ، وإخراج الكلام عن وضعه حتى لا يفهم منه المعنى المراد إلا بعد تدبر كثير وهذا الضرب من ضرائر التقديم والتأخير لنا عليه ملاحظتان :

الأولى : أنه لم يذكر مستقلا إلا فى ضرائر ابن عصفور وموارد البصائر لابن عبد الحليم .

الثانية : أنه قبيح جداً لا ينبغى لأحد أن يرتكبه ، وكما قرر ابن عصفور نفسه ، وكان من الجائز أن نغض النظر عنه ونتجاوزه إلى فصل جديد تلبى شواهده حاجة البحث ويضيف جديداً أو يكشف عن مجهول للقارئ - لا سيما وأن شواهد هذا الضرب جميعها لا تدخل فى إطار هذا البحث لولا حرصى البالغ على تحقيق أقصى قدر من الفائدة من خلال هذا البحث ، وما دامت فى الشواهد المطروحة أدلة على شدة قبحها فلا بأس من ذكرها اتقاء للوقوع فيها ، واستزادة للعلم بمواطن القبح حتى يمكن اجتنابها أو الحكم عليها بما تستحقه من التقبيح والازدراء .

وقد أسماه ابن عبد الحليم وضع الكلام فى غير موضعه(٢) مستهلا به المنهل الرابع ، وفيه قال ابن عصفور :

(ومنه : ما يكثر فيه التقديم والتأخير ، وإخراج الكلام عن وضعه حتى لا يفهم منه المعنى المواد إلا بعد تدبر كثير ، وذلك قبيح جداً لا ينبغى لأحد أن يرتكبه(٣) ، نحو قول الفرزدق .

أما ابن عبد الحليم فقد أطلق عليه تسمية قريبة وهى : وضع الكلام فى غير موضعه(٤) نحو قول الفرزدق أيضاً :

---

(١) تشعبت أضرب هذا الفصل عند ابن عبد الحليم حتى بلغت سبعة وعشرين ضرباً (المنهل الرابع : فهل التقديم والتأخير ووضع الكلام فى غير موضعه وهو سبعة وعشرون ضرباً . .) عالجها خلال اللوحات ص (١١٣ - ١٣٦) من موارد البصائر ل (٣) .
(٢) موارد البصائر ل (١١٣ - ١١٥) .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٣) .
(٤) موارد البصائر ل (١١٣) .

وما مثله فى النـــاس إلا مملـكا أبو أمه حى أبوه يقـــاربه(١)

قال الجوهرى : يقول : (ما مثله فى الناس حى يقاربه إلا مملك أبو أم ذلك المملك أبوه ، ونصب مملـكاً لأنه استثناء مقدم)(٢) .

وقوله :

فليست خراسان التى كان خـــالد بها أسـد إذ كان سيفاً أميرهـا

قال ابن عصفور :

(وذلك أنه يمدح خالد بن الوليد ويذم أسداً وكانا واليين بخراسان ، وكان خالد وليها قبل أسد ، وتقدير البيت : فليست خراسان بالبلدة التى كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها)(٣) .

وقول الآخر :

لهـــا مقلتـا أدمـاء ظل خميلة من الوحش ماتنفك ترعى عرارها(٤)

يريد : لها مقلتا أدماء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة ظل عرارها .

وفى الموارد : ومنه قول حرام بن غالب :

وأعــلم أن تسـليماً وتركاً للا متشــابهــان ولا سواء(٥)

قال خالد الأزهرى فى شرح التوضيح : والمعنى أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء وكان حقه أن يقول : للا سواء ولا متشابهان ولكن اضطر فقدم وأخر .

---

(١) انظر البيت فى : الكامل (١/١٨) ، والخصائص : (١/١٤١) ، ومواضع أخرى ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٣) ، وموارد البصائر ل (١١٣) والبيت يمدح به الفرزدق هشام بن إسماعيل المخزومى خال الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك .

(٢) موارد البصائر ل (١١٣) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٣) ، والبيت فى خصائص ابن جنى : (٢/٣٩٧)، وفيه تعليق له عليه قريب من تعليق ابن عصفور عليه بزيادة : فى (كان) على هذا ضمير الشأن والحديث ، والجملة بعدها التى هى (أسد أميرها) خبر عنها .

(٤) البيت فى الخصائص : (١/٣٣٠) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٤) ، وموارد البصائر ص (١١٣) ، وفيه الأدماء من الظباء هى البيضاء سوداء المقلتين ، وقال الأصمعى : الخميلة رملة تنبت الشجر ، وظل من الطل وهو ضعيف المطر ، تقول : منه طلت الأرض وطلها الندى فهى مطلولة .

(٥) موارد البصائر ل (١١٣) .

وقال ابن عصفور : فأما قول الفرزدق :

هيهات قد جهلت أمية رأيها واستجهلت حلماؤها سفهاؤها(١)
حرب تردد بينهم بتشاجر قد كفرت آباؤها أبناؤها

فإنه ينبغى أن يحملا على أن الكلام تم فى البيت الأول عند قوله :

* واستجهلت . . . . . *

ويكون قوله :

* حلماؤها سفهاؤها . . . . *

مبتدأ وخبر على حد قولهم : زيد زهير · أى حلماؤها مثل سفهائها فى الاستجهال .

وتم فى البيت الثانى عند قوله :

* قد كفرت . . . . . . *

أى : لبست الدروع .

ويكون أيضاً قوله :

* آباؤها أبناؤها . . . . . *

مبتدأ وخبر على حد قولك : زيد زهير : أى آباؤها مثل أبنائها فى التكفير ، لأنهما إذا حملا على ما ذكرته سلما من التقديم والتأخير(٢) .

وفى البيتين قال السيرافى(٣) : التقدير : قد سفهت أمية حلماؤها رأيها فاستجهلت سفهاؤها ، فأبدل (حلماؤها) من أمية ، ورفع (سفهاؤها) بـ (استجهلت) ووضع الكلام فى غير موضعه ، لأن قوله : (فاستجهلت) هو جواب لقوله : (سفهت) وفاعل الفعل الأول حكمه أن يأتى بعد الذى يعمل فيه الفعل الثانى ، وسبيل الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر إذا أخر ما يعمل فيه الفعل الأول عن الفعلين أن يؤتى به بعد ما يعمل فيه فعل الثانى ،

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٤) ، واللسان (كفر) ،وموارد البصائر ل (١١٤) .

(٢) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٥) .

(٣) راجع : موارد البصائر ل (١١٤) .

فيقال : سفهت فاستجهلت سفاؤها حلماؤها . ومثله : خرجت فغضب زيد هند ، ومثله : أعطيت فأعطانيه زيداً درهماً ، وأعطاني وأعطيته إياه زيد درهماً .

وقوله :

* قد كفرت آباؤها أبناؤها *

فآباؤها : ترتفع بـ (كفرت) ومعناه لبست السلاح وتغطت به ويرتفع (أبناؤها) بـ (تشاجر) ، كما يرتفع الفاعل بالمصدر كأنه قال : حرب تردد بينهم بأن يتشاجر أبناؤها فلبست الآباء السلاح بتشاجر الأبناء .

وقد كان ينبغي أن لا يفرق بين ما قد ارتفع بتشاجر وبين تشاجر بقوله : قد كفرت لأن ما يعمل فيه المصدر بمنزلة الصلة .

وقال أبو العباس ثعلب : (الذى أختاره أن الكلام انقطع عند استجهلت واستؤنفت حلماؤها سفهاؤها(١) بنية : حلماؤها مثل (سفهاؤها(٢)) فى عموم الجهل وقوته عليهم ، وكذلك انقطع الكلام فى البيت الثانى عند كفرت واستؤنفت : آباؤها أبناؤها ، يعنى الآباء مثل الأبناء فى التكفير بالأسلحة ومداومة الحرب)(٣) .

قال ابن عبد الحليم :

(وهذا الباب ليس بقياس كما صرح به أبو حيان فى الموفور)(٤) .

ونظير هذا الضرب فى الإنجليزية ما وقع من تقديم وتأخير فى شعر شكسبير من نحو قوله(٥) :

Neither a Iender nor a borrower be
For loen oftèn loses itself & friends

---

(١) وهذا التخريج هو ما ذهب إليه ابن عصفور من اعتبار (حلماؤها سفهاؤها) مبتدأ وخبرا .

(٢) الصواب : سفهائها جراً بالإضافة إلى مثل المنوية .

(٣) موارد البصائر ل (١١٤ - ١١٥) .

(٤) المرجع نفسه ل (١١٥) .

(٥) هذا البيت من مسرحية (هاملت) لوليم شكسبير ، فى معرض وصية والد هاملت له قبيل سفره للدراسة خارج بلاده ، يقول : لا تكن دائناً أو مديناً لأن الدين غالباً ما يفقد ، ويفقد الأصدقاء :

Hamlet a tragedy by William Shakespeare

والتركيب القياسي للبيت فى غير ضرورة يقتضى أن يكون على النحو التالى
Don't be niether a lender nor a borrower .

فحذف وقدم وأخر لإقامة الوزن .

وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن ظاهرة الضرورة الشعرية ليست بدعة فى الشعر العربى ، كما أنها ليست وصمة عار لحقت به فقبحته كما ساغ لبعضهم أن ينعتها بهذه الصفة ، وأن ارتكابها لا يعنى عجزاً من الشاعر ولا إفساداً فى الشعر . فهذه رائعة شكسبير تمارس فيها هذه الظاهرة بروعة واقتدار من الشاعر ، ولا يتصور أن يكون ذلك قد صدر عن عى وقلة حيلة من شكسبير .

* * *

البـــدل

البدل لغة العوض :

وفى اصطلاح النحاة هو : التابع المقصود بالحكم بلا واسطة كما فى أوضح المسالك مأخوذاً من نظم ابن مالك :

التـــابع المقصود بالحكم بلا   واسطة هو المسمى بدلا

وفى التسهيل : (هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع(١)) .
وأقسامه أربعة : المطابق(٢) ، والبعض(٣) ، والاشتمال(٤) ، والمباين(٥) جمعت فى نظم ابن مالك :

مطـابقاً أو بعضـاً أو ما يشتمل   عليه يلفى أو كمعطوف ببل

---

(١) راجع : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص (١٧٢)
(٢) هو ما يعرف ببدل : كل من كل فيكون نفس المبدل عنه فى المعنى كزره خالدا .
(٣) هو بدل جزء من كل أى : أن البدل فيه نسبة من ذات المبدل منه : كقبله اليدا .
(٤) هو بدل يشتمل على نسبة من صفات المبدل منه : كاعرفه حقه .
(٥) هو ما أطلقوه على أنواع ثلاثة بدل غلط وبدل نسيان وبدل اضراب ومثاله :(وخذ نبلا مدى) يجوز على الثلاثة ، والأوجه أن يؤتى فى المثال ببل درءاً لشبهة الصفة .

والتمثيل لهذه الأقسام على الترتيب فى بيته التالى :

كزره خالداً ، وقبله اليـــدا   واعرفه حقه ، وخذ نبلا مدى

ولا يجوز إبدال المضمر من المضمر ولا من الظاهر ، ويجوز العكس مطلقاً . قال فى التسهيل :

(ولا يبدل مضمر من مضمر ، ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يفد إضراباً)(١) .

هذا من وجهة نظر القياس النحوى .

لكن البدل ظاهرة لغوية صرفية فى المقام الأول ، ويجدر بنا عرض نبذة من أقوال القدماء والمحدثين علها تكشف عن تصور كلا الفريقين وآرائهم فى هذه الظاهرة .

وإذا كان مقتضى البدل ومن جهة نظر النحاة أن تنشأ صلة جامعة بين البدل والمبدل منه ليحل الأول محل الثانى ويخلفه فى مكانه دون تباين أو نفور ، فإن ابن السكيت(٢) لا يحفل بهذه الصلة ويولى مسألة التناسب عناية ظاهرة فى كتابه : (الإبدال) فيجمع فيه بين الإبدال الذى يتناسب فيه البدل والمبدل منه كما هو واضح فى القسم الأكبر والأول من كتابه والنظرة الأولى لأبواب كتابه تكشف عن ذلك من الخارج ، فمثلا جاء تبويبه على النحو التالى :

باب النون واللام : التناسب بينهما فى تقارب المخرج .

باب الباء والميم : التناسب بينهما فى اتحاد المخرج من الشفة .

باب الميم والنون : التناسب بينهما فى كونهما مجهورين .

باب العين والهمزة : التناسب بينهما فى كونهما صوتين حلقيين (أقصى الحلق) .

باب العين والحاء : التناسب بينهما فى كونهما صوتين حلقيين (أقصى الحلق) .

---

(١) تسهيل الفوائد ص (١٧٢) .

(٢) أبو يوسف يعقوب بن السكيت صاحب كتاب الإبدال قتل سنة ٢٤٤ هـ ، وكان معلماً لأبناء المتوكل ، وتضاربت الروايات حول سبب قتله .

انظر ترجمته فى : صدر الإبدال بتحقيق د . حسين محمد شرف .

باب الهاء والهمزة : التناسب بينهما فى كونهما صوتين حلقيين .
باب الهاء والحاء : التناسب بينهما فى كونهما صوتين حلقيين(١) . . . إلخ .

أما ما تبقى من أبواب قليلة فى آخر الكتاب فقد جاء بغير تناسب بين البدل والمبدل منه ، لكنه أورد ما جاء متناسباً فى البداية وأورد الثانى فى آخر الكتاب .

وفى داخل الكتاب عرض لطائفة من الكلمات التى دخلها الإبدال وجعل لكل حرف منها باباً تطلب عنده ، وقد جاءت شواهده الشعرية قليلة جداً وذلك كله عرضه دون دراسة تحليلية توضح العلاقة بين البدل والمبدل منه ومدى تصور المؤلف لمفهوم البدل حتى تتضح للقارئ حدوده ومعاييره . مثال ذلك قوله فى الباب الأول (باب النون واللام)(٢) .

قاله الأصمعى عبد الملك بن قريب . يقال : (هتنت السماء ، وهتلت ، تهتن ، تهتاناً ، وتهتل تهتالا ، وهى سحائب هتن وهتل ، وهو : فوق الهطل)(٣).

أما ابن جنى فقد كان كعهدنا به أبعد نظراً وأدق فهماً لمعنى الإبدال إذ جعل للإبدال سمته الخاصة بالحرفين المتقاربين ، ولا يجيز أن يصار إلى القول به إلا إذا دعت داعية إليه بمعنى أن يحتفل بالعلة ، فعنده أن فاء (فم) بدل من ثاء (ثم) ، لأن ثم أكثر استعمالاً من (فم) ، أما (طبرزن) و (طبرزل) للسكر فكلاهما أصل لتساويهما فى الاستعمال .

ومن ثم نلحظ أن فهمه للإبدال لم يقف عند حد التناسب بين الحرفين وحسب ، بل تجاوزه إلى البحث عن الداعية إلى القول به أيضاً ، فإن لم تكن داعية فلا إبدال .

---

(١) انظر : الإبدال لابن السكيت بتحقيق حسين شرف من ص (٦١) إلى ص (٩٠) .
(٢) الإبدال لابن السكيت ص (٦١) .
(٣) الموضع نفسه .

وهذا ما يكشف عنه الدرس فى (باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان الآخر)(١) .

ولا يتسع المقام لاستعراض آراء الأقدمين جميعاً والذين صنفوا كتباً فى الإبدال أو تناولوه بالبحث فى ثنايا كتبهم ابتداء من الأصمعى والفراء وأبى الطيب وابن قتيبة ومن وليهم .

وكذلك القول بالنسبة لمن تناوله من وجهة النظر الصرفية كابن الحاجب ومن تبعه ، فهذا أمر لا يحتمله بحثى هذا وآمل أن أعود إليه فى دراسة مستقلة متأنية لظواهر القلب والإبدال والإعلال إن شاء الله فيما يستقبل من الوقت .

وأحسبنا فى حاجة إلى إطلالة على وجهة نظر المحدثين فى (الإبدال) والنافذة التى تعين على وضوح الرؤية فى هذا هى (من أسرار البلاغة) .

فبعد استعراض الدكتور إبراهيم أنيس لآراء اللغويين والنحاة فى ظاهرة الإبدال انتهى إلى أن اللغويين قصروا ظاهرة الإبدال على مجموع الكلمات التى رواها ابن السكيت ،أى أن ترى للكلمة صورتين مستعملتين أو على الأقل جائزتين فى الاستعمال(٢) .

أما النحاة فقد وسعوا من شأن الإبدال حتى شمل الإعلال فنراهم يعدون الكلمات الآتية من الإبدال :

سماء – قائل – مصباح . . . إلخ .

فى حين لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتى افترضوها مثل : سماو – قاول – مصاباح . . . إلخ .

فخلطوا بين ظاهرتين مختلفتين ، أو على الأقل يمكن أن يقال : إنهم أخذوا بمذهب الأصل والفرع فى صور الكلمات(٣) .

وإذا كان هذا رأى الدكتور إبراهيم أنيس فى فهم القدامى للإبدال ، فما رأى المحدثين وهو منهم فى هذه الظاهرة ؟

---

(١) راجع : الخصائص (٨٢/١) وما بعدها .

(٢) راجع : باب القلب والإبدال من أسرار اللغة ص (٧١) ط سادسة مكتبة الأنجلو المصرية .

(٣) من أسرار اللغة ص (٧١) .

إن الإبدال عند الدكتور أنيس بصفة عامة حدث نتيجة للتطور الصوتى يقول فى هذا :

(حين نستعرض تلك الكلمات التى فسرت على أنها من الإبدال حيناً أو من تباين اللهجات حيناً آخر . لا نشك لحظة فى أنها جميعاً نتيجة للتطور الصوتى : أى أن الكلمات ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها ، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هى الأصل ، والأخرى فرع لها أو تطور عنها ، غير أنه فى كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه . . . فما يسمى بالإبدال بين الهاء والهمزة أو الفاء والثاء . . . إلخ ما جاء فى كتاب ابن السكيت كل هذا يمكن تفسيره لوضوح الصلة الصوتية بين كل حرفين)(١) .

ويمضى الدكتور إبراهيم أنيس فى تبيان آراء المحدثين فى الإبدال ليخلص إلى تحديد موقفه الشخصى منه ورأيه فيه فيقول :

(وموقفنا من هذه الكلمات يتلخص فى أننا نعدها أيضاً وليدة التطور الصوتى ، فإذا ورد لأحد النطقين نص قديم اعتبرناه الأصل وبحثنا عن سر تطوره ، مثل : حدث — جدف ، فلا نعرف نصاً للنطق (جدف) ، ولكنا نعرف قوله تعالى : « **فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون** »(٢) ، ولا نتردد لذلك فى أن نقول : إن (الجدث) هى الأصل ، وأنها تطورت فى بيئة حضرية تنزع إلى قلة الوضوح السمعى فى بعض الأصوات . أما حين يرد كل من النطقين فى نصوص قديمة فكثرة الشواهد الخاصة ترجح فى الغالب أصالته ، فحين يروى ابن السكيت أن التهتان — التهتال ، ترجع أصالة التهتان لكثرة شواهدها فى معاجم اللغة فى حين أن (التهتال) لم يرد لها إلا شاهد واحد)(٣) .

---

(١) المرجع نفسه ص (٧٥) .

(٢) سورة يس الآية : ٥١ .

(٣) من أسرار اللغة ص (٧٩) ، وانظر ص (٨٤) لترى أن المؤلف رجع أن تكون بعض الكلمات فى الإبدال راجعة إلى ظاهر التصحيف والتحريف فقال : (وأخيراً لايبعد أن =

أما الأستاذ على النجدى ناصف فرأيه فى الإبدال أنه ظاهرة لغوية حتمية تدركها فى الدراسة النظرية ، وعند التطبيق لا نلاحظ لها ذكراً يقول فى تقـديمه للإبدال :

(ومهما يكن من شيء فالإبدال ظاهرة لغوية مقررة تتمثل فى كثير من الكلمات ، لكنها ظاهرة للدراسة النظرية الخالصة . أما اللغة الحية — التى يدور بها الخطاب ، ويكون بها التعبير — فليست منها فى شيء ، لأن كثرتها الكاثرة من الكلمات الغريبة المهجورة تعرض منثورة ، ولا تكاد ترى إلا فى بيت من رجز غير ذى بال ، أو بيت من شعر نادر)(١) .

وبعـد : فقد حان وقت الانتقال إلى دراسة ظاهرة الضرورة الشعرية من خلال مسألة الإبدال بعد أن ألقينا بعض الضوء على فهم العلماء للبدل وتصورهم له عسى أن يكون ذلك مبرراً لقلة الشواهد فى بعض المواضع وندرتها أو انعدامها فى مواضع أخرى .

والتقسيم الذى نوهنا عنه فى صدر هذا الفصل (فصل التغيير) منحصر فى : إبدال الحركة من حركة ، وحرف من حرف ، وكلمة من كلمة وحكم من حكم .

بعض تلك الكلمات التى أقحمت فى مسائل الإبدال ليست فى الحقيقة إلا وليدة التصحيف — أو التحريف) .

وهذا الذى ارتضاه الدكتور لنفسه موقفاً — نقصد : الاعتبار بالأصل — لا يزيد عن كونه صدى لما ردده ابن جنى فى الخصائص : (١/٣٧١) وفصل القول فيه ورأى أنه : إذا تساوت الكلمتان فى شيوع الاستعمال والتصرف كانت كل منهما أصلا وبدل بينهما وكانتا من قبيل المترادف .

وإذا شاع استعمال واحدة وقل استعمال الأخرى ، اعتبرنا الشائعة أصلا والأقل شيوعاً فرعاً ، بمعنى أنه جعل المعول فى الحكم على الأصل الشيوع من عدمه لقوله :

(فإن كانت اللفظتان فى كلامه متساويتين فى الاستعمال ، كثرتهما واحدة فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت فى ذلك المعنى على ذينك اللفظين لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه فى أوزان أشعارها ، وسعة تصرف أقوالها ، وقد يجوز أن تكون لغته فى الأصل إحداهما ، ثم أنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى ، وطال بها عهده ، وكثر استعماله لها فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى) .

(١) الإبدال لابن السكيت ص (٥) .

فأما إبدال حركة من حركة فيختص بـ :

إبدال الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة

فتقلب الياء لذلك ألفاً وذلك في نحو غلامي وأمثاله في غير النداء إجراء له مجراه إذا كان منادى .

ولم أجد من الشواهد ما ينهض بإيضاح هذا الموضع(١) ، ولسوف أكتفي بعرض ما قاله الألوسي وما نقله عن أبي سعيد القرشي في هذا الصدد .

(ذكر هذا القسم بعض من ألف في الضرائر ومنهم الشيخ أبو سعيد في منظومته المسماة (اللسان الشاكر في ضرورة الشاعر) . حيث قال :

وأبدلوا حركة من حركة ، كقولهم : (أما لأم بركة) .

وما أعلم ما يريد ، فإن إبدال الحركة من الأخرى واقع في فصيح الكلام كالنقل والاتباع)(٢) .

ومنه :

تحريك نون التثنية بالفتح بدل الكسر :

قال ابن عصفور : ولا يكون ذلك إلا في النصب ، نحو قوله(٣) :

على أحوذيين استقلت عشية ... فما هي إلا لمحة فتغيب

رواه الكوفيون بفتح النون من (أحوذيين)(٤) .

---

(١) عرض ابن عصفور بعضاً من الأبيات المجهولة القائل لم نشأ ذكرها لإمكان تخريج بعض منها على لغة وللجهل بقائليها فمن ذلك قوله :

أطوف ما أطوف ثم آوى ... إلى أما ويرويني النقيع

ضرائر الشعر ص (٢١٦) . يريد : إلى أمي فأبدل الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة وقلبت الياء ألفاً في غير النداء ، ولكن الفراء في معاني القرآن (١٧٦/٢) يقول :

والعرب تقول : (بأبا وأما) فهذا مما لا يختص بالشعر .

(٢) الضرائر للألوسي ص (١٤٦) .

(٣) حميد بن ثور الهلالي وهو شاعر مخضرم عاش في الجاهلية وقضى الشطر الأكبر من حياته في الإسلام ولذا عده ابن سلام في الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين ، ديوان حميد ص (و) .

(٤) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص (٥٥) وروايته : وتغيب بدلا من فتغيب ويخرج على لغة بني أسد من العرب وهي لغة نقلها الفراء عنهم كما ذكر العيني ، وكذلك جاء الضم في بعض اللغات ، حكى الشيباني هما : خليلان وقال : ضم نون التثنية لغة . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٧) .

وبعـــده قال :

وقد جاءت نون التثنية فى حال الرفع محركة بالضم :

أنشده أبو عمر المطرز فى اليواقيت له :

* فالغمض لا تطعمه العينـان(١) *

وهذه (الصفة(٢)) التى فى نون العينين تحتمل أن تكون إعراباً إجراء منه للتثنية مجرى المفرد فى إعرابها بالحركات . وأن تكون لالتقاء الساكنين على حد ما حكاه قطرب من قولهم : (فر يا زيد) بضم الراء .

ومن العرب من يجعل الإعراب فى النون من جمع المذكر السالم :

وأنشد أبياتاً قال بعدها :

ووجه ذلك إجراء جمع السلامة وما جرى مجراه مجرى المفرد(٣) وقال معقباً على هذه المواضع جميعاً :

(وذلك كله لا يحفظ إلا فى الشعر)(٤) .

وعندى أن ما جاء فى عبارة الألوسى تعقيباً على أبى سعيد القرشى : (وما أعلم ما يريد ، فإن إبدال الحركة من الأخرى واقع فى فصيح الكلام كالنقل والإتباع) ، جدير بالنظر والاعتبار إذ أن الشواهد التى ساقها ابن عصفور تخرج فى حملها على لغة من لغات العرب .

* * *

(١) وهو ثان لأربعة أبيات من رجز رؤبة ذكرته توضيحاً لتعليق ابن عصفور بعده ص (٢١٨) .

(٢) وردت فى النص هكذا وهى تصحيف وصحتها وهذه (الضمة) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٢٠) ، وانظر معانى القرآن للفراء : (٩٢/٢) ذكر أنها (كثيرة فى أسد وتميم) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٩) .

إبدال الحرف من الحرف

ذكر ابن عصفور : (أنهم قد يفعلون ذلك فى الشعر فى الموضع الذى لا يجوز فيه مثله فى الكلام . ليتوصلوا به إلى ما اضطروا إليه من تحريك ساكن أو تسكين متحرك أو غير ذلك) .

وهذا باب يطول الكلام حوله وتتشعب الآراء فيه وقد أولاه ابن جنى عناية واهتماماً . ومدار الضرورة فيه متنوع ومتعدد لكن إبدال الهمزة من غيرها شائع فى كتب الضرائر(١) . وكذلك إبدال غيرها من الحروف منها . فمن ذلك إبدال الهمزة من الألف وعكسه . وإبدال الهمزة من الياء ، وإبدال الهاء من الهمزة . وبدل الهمزة حرفاً من حروف اللين(٢) . هذا فضلا عن إبدال بعض الحروف الأخرى بعضها من بعض مثل السين والباء والجيم والباء والألف والهاء والجيم والشين . والكاف والتاء . وسنعرض الشواهد التى تناسب بحثنا برهاناً على الضرورة فى مواضعها وسنغمض الطرف عما لا تنهض الشواهد بالبرهنة عليه حرصاً على وقت القارئ ، وإيثاراً لعدم تشتيت الفكر فيما يمكن أن يكون أصله لغة من لغات العرب أو محكوماً عليه بالشذوذ .

---

(١) راجع أبواب إبدال الحرف فى : ضرائر الشعر للقزاز ص (١٦٤ ، ١٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢٢٣ (، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٢١) وما بعدها ، وموارد البصائر ل (١٥٧(، والضرائر للألوسى ص (١٥٠ - ١٥٤) .

(٢) تنحصر حروف الإبدال الصرفى الشائع أو اللازم فى تسعة أحرف يبدل بعضها من بعض : (الهاء - الدال - الهمزة - التاء - الميم - الواو - الطاء - الياء - الألف) ، يجمعها قولك : (هدأت موطياً) .

انظر المسألة بالتفصيل فى : النحو الوافى (٧٦١/٤) وما بعدها - ط خامسة دار المعارف حيث عالج الإبدال مشتملا على القلب وباعتباره أعم . وقال ابن مالك :

أحرف الإبدال هدأت موطياً ... فأبدل الهمزة من واو ويا
آخراً إثر ألف زيد وفى ... فاعل ما أعل عيناً ذا اقتفى

وفى شرح ابن عقيل بتحقيق محيى الدين ص (٥٤٨) وما بعدها . وفيها يقول ابن عقيل : (وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ أو قليل) .

ومن هذا الباب :

إبدال الياء من حرف من الحروف الصحاح

مثل له ابن عصفور بقول رجل من يشكر (هو : أبو كاهل النمر ابن تولب اليشكرى – رضى الله عنه –)(١) :

لها أشارير من لحم تتمره   من الثعالى ووخز من أرانيها

وقال : يريد : من الثعالب ، ومن أرانبها ، فأبدل الباء ياء . لأنه اضطر إلى التسكين ليصح له الوزن . والباء لا تسكن فى هذا الموضع وأمثاله فأبدل منها ياء ، لأن الياء تسكن فى حال الخفض . كما أبدلت الياء منها فى قوله : (لا دربيك) لما كرهوا التضعيف ، حكى ذلك أحمد بن يحيى وقد يمكن أن يكون جمع ثعالة ، فيكون الأصل فيه إذ ذاك الثعائل إلا أنه قلب .

ومثل ذلك قول امرئ القيس :

إذا ما عد أربعة فسال   فزوجك خامس وأبوك سادى(٢)

يريد : (وأبوك سادس) والعلة فيه كالعلة فى بيت النمر .

ونظيره قول الحادرة(٣) :

---

(١) انظر : كتاب سيبويه (١/٣٤٤) ، والمقتضب : (١/٢٤٧) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (١٧٩) ولم يعز فيها لقائل لكنه عزى فى هامش الأخير إلى أبى كامل النمر بن تولب اليشكرى ، وصحة الكنية (أبو كاهل) كما فى كتب التراجم ، وهو صحابى سبقت ترجمته ، وانظر فيه ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٢٥ – ٢٢٦) وفى الضرائر للألوسى ص (١٥٣) الضمير يرجع إلى عقاب وهى التى شبه الشاعر راحلته بها فى السرعة فيما قبل البيت ، والأشارير بالشين المعجمة : قطع قديد من اللحم ، والتتمير : التجفيف ، ووخز : الشىء القليل ، أى ولها فى وكرها قطعات لحم من الثعالب قد جففتها وبسطتها ، وشىء قليل من لحم الأرانب .

(٢) البيت فى المفصل ص (٣٦٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٢٦) ، والضرائر للألوسى ص (١٥١) ، وفى اللسان مادة (سدا) السادى : السادس فى بعض اللغات وأنشد البيت .

(٣) الحادرة قطبة بن أوس شاعر جاهلى مقل كما فى المفضليات ص (٤٣) ط ثانية ، واللسان : (٥/٣٦٦) ، وفى ضرائر الشعر للقزاز ص (٢٤٠) ذكر لسابقه :

كم للمنازل بين شهر وأعوام   بالمنحنى بين أنهار وآجام

وقد أنشدها صاحب اللسان (خمس) عن ابن السكيت للحادرة وعلق بعدها : والذى فى شعره : هذى ثلاث سنين قد خلون ، وقد رجعت إلى إبدال ابن السكيت فلم أجد لهذين البيتين =

مضت ثلاث سنين منذ حل بها   وعام حلت وهـذا التأبع الخامى

يريد : (التابع الخامس) والقول فيه كالقول فى سابقيه .

وقول عامر بن جوين :

فيا ليت أنى بعـد ما طـاف أهلها   هلكت ولم أسمع بها صوت إليان(١)

فأبدل من النون ياء لشبهها بها من جهة أن فيها غنة ، وهو فضل صوت فيها ، كما أن فى الياء ليناً ، وهو فضل صوت فيها ، ولمقاربتها لها فيما ذكرناه ، أدغمت فيها ، نحو : من يوم ، والمراد فى البيت (إنسان) ومنه قول عامر بن الطفيل :

ولا يرهب ابن العم ما عشت صولتى   ولا أختبى من صولة المتهدى(٢)

يريد : (لا أختبئْ) .

قال القزاز : (وكان الأصل ها هنا : ولا أختبئْ وليس هو موضع بدل ، لأن الهمزة أيضاً إذا كانت مضمومة أو مكسورة كانت مع أى حركة قبلها بين بين فى حال التخفيف ، وإنما يقع البدل فيها إذا كانت مفتوحة وكان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً كقولك : هذا صاحب أبيك ، فإن

= ذكراً ولعله يقصد (كتاب القلب والإبدال) وهو تهذيب لإبدال ابن السكيت ، والكتاب من نسختين مصورتين باسم (القلب والإبدال) الأولى تأكد لمحقق (الإبدال) أنها لابن السكيت والأخرى تهذيب لكتاب القلب والإبدال رجع نسبتها إلى الشيخ أبى يعقوب يوسف بن يعقوب ابن إسماعيل بن خرذاذ النجيرمى سنة (٤٢٣ هـ) .

راجع : تقديم (الإبدال) للمحقق وهو تحقيق للشق الثانى من كتاب القلب والإبدال لابن السكيت .

(١) الشاعر : عامر بن جوين بن عبد رضاه بن قمران الطائى ، فارس سيد كريم ، كان من الخلعاء الفتاك ، تبرأ قومه من جرائره ، ترجم له البغدادى فى الخزانة : (٥٣/١) بتحقيق هارون والبيت فى المقرب : (١٧٠/٢) وروايته :

* فيا ليتنى من بعد فاطا وأهلها *

وضرائر ابن عصفور أيضاً ص (٢٢٨) .

(٢) انظر البيت فى : ضرائر الشعر للقزاز ص (٢٠٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٢٩) ، وروايته : اختتى بدلا من اختبى ، وكلا المعنيين واحد ، وانظر الصحاح (ختأ) ، واللسان (خبأ) ، وروايته :

* ولا يرهب ابن العم منى صولة *

وتاليه :

وإنى إن أوعـدته أو وعـدته   ليأمن ميعـادى ومنجز موعدى

أردت تخفيفها قلت : هذا صاحب وبيك ، وكذا مررت بصاحب بييك فيبدل مع المكسورة ياء ومع المضمومة واواً . فإذا خالفت هذا كنت فى حال التخفيف تجعل بين بين . فإذا اضطر الشاعر أبدل فيما ذكر وليس هو موضع بدل)(١) .

وقد أنشد القزاز فى باب بدل الهمزة فى الموضع الذى لا يقوم فيه الشعر بتحقيقها ولا بتخفيفها ، وذلك إذا كان قبله متحرك(٢) .

وأصلها أنها إذا كانت متحركة بالفتح وقبلها فتحة جعلت بين بين ومعنى (بين بين) بين الحرف الذى ضد حركتها وبين الهمزة وإذا جعلتها بين بين لم ينقص من وزن المخففة شيئاً ، فإذا كان الشاعر لا يقوم له الوزن بذلك أبدل منها ، وذلك مثل قول حسان بن ثابت :

سالت هـذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما سالت ولم تصب(٣)

يريد : سألت ، فأبدل من الهمزة ألفاً ، وقال : سالت ، وكان هذا موضع بين بين ، وعليه القياس فى قول عامر بن الطفيل فيما سبق .

ومن هذا الضرب أبيات للمستوغر بن ربيعة جاءت قوافيها بالياء وكان القياس أن تكون قوافيها همزات من قبيل إبدال الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً فى الضرورة .

وقد أجازها القزاز للشاعر على قبح فقال :

(ومما يجوز له – وهو من أقبح الضرورات – تصحيح حروف

---

(١) ضرائر الشعر للقزاز ص (٢٠٥ – ٢٠٦) .

(٢) المصدر نفسه ص (٢٠٤) .

(٣) ديوان حسان ص (٦٣) نشر البرقوقى سنة ١٩٢٩ م ، والفاحشة التى سألت : أن يباح لها الزنا ، والبيت من شواهد سيبويه : (١٣٠/٢) على إبدال الهمزة ألفاً لضرورة وفى ضرائر الشعر للقزاز ص (٢٠٥) وفى هذا الموضع قال ابن عصفور : (أبدلت الهمزة ألفاً لما احتاج إلى التسكين والهمزة لا تسكن فى مثل هذا الموضع ، وسهل ذلك كون الهمزة والألف من مخرج واحد) ، ضرائر الشعر ص (٢٣٠) ، وفى اللسان (سول) وسلت أسأل سوالا لغة فى سألت (حكاها سيبويه) ، وقال ثعلب : سوالا ، وسوالا كجوار وجوار ، وحكى أبو زيد هما يتساولان ، فهذا يدل على أنها واو فى الأصل على هذه اللغة وليس على بدل الهمز ، ورجل سولة على هذه اللغة سئول ، وحكى ابن جنى سوال وأسولة .

الاعتلال قبل الألف التى تكون بدلا من التنوين فى النصب ؛ وذلك أنهم يشبهونها بالهاء ، فيقولون : (سقايا) فى (سقاء) . كما يقولون : (سقاية) فيصححون الياء ولا يبدلون منها همزة مع الألف التى هى عوض عن التنوين كما يفعلون مع الهاء ومن ذلك قول الشاعر (١) :

إذا ما المرء صم فلم يكلم ... وأعيى سمعه إلا ندايا
ولا عب بالعشى بنى بنيه ... كفعل الهر يلتمس العطايا
يلاعبهم وودوا لو سقوه ... من الذيفان مترعة أنايا
فأبعده الإله ولا يؤبى ... ولا يعطى من المرض الشفايا

قال القزاز : (فأبقى الياء على ما كانت عليه مع الهاء ، والحق ابتدل منها همزة فيقال : النداء ، والعطاء ، وإناء ، والشفاء ، وهذا من أقبح ضرورة عندهم ، وإن كان لا أصل له فى كلامهم) .

على حين أن ابن عصفور ذكرها فى باب إبدال الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا وذكر أنها أبيات لبعض المتقدمين كان القياس فيها أن تكون قوافيها همزات فجاءت بالياء بدل الهمزة .

وعلق عليها بقوله :

(ألا ترى أنه كان الوجه أن يقول : نداء وغطاء وشفاء ، فيقلب الياء همزة لتطرفها ووقوعها بعد ألف زائدة ، وأن (ملا) لأنه من (ملأ) . لكنه اعتد بالألف كما اعتدت العرب بهاء التأنيث فى عظاية وسقاية فزالت الياء بذلك عن التطرف وأبدل الهمزة فى (ملايا) لتتفق القوافى)(٢) .

ولم يصرح بأنه من أقبح الضرائر مثلما قضى به القزاز .

ومن باب : إبدال الحروف بعضها من بعض :

طرد البدل من السين تاء

وقد جاء ذلك فى حروف معينة واستجازها الشاعر فى كل سين . كما يقول

---

(١) الأبيات للمستوغر بن ربيعة بن كعب وهو من أوائل الشعراء الجاهليين فى طبقات ابن سلام ص (٣٤) ، والخصائص : (٢٩٢/١) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٢٠٤) وفيه اختلاف يسير فى رواية البيت الثانى لقوله : (يحترش الغطايا) بدلا من (يلتمس الغطايا) أى يتصيدها ، وفى الثالث : (مترعة ملايا) بدلا من (مترعة أنايا) على أن بعض المراجع لم يذكر الأبيات كلها واكتفى ببعضها .

(٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٠ – ٢٣١) .

القزاز : (وذلك إنما جاء فى حروف معروفة مثل قولهم : ست والأصل سدس ، وقهوس ، وقهوت ، فجعل الشاعر ذلك جائزاً فى كل سين ، كما قال الأول)(١)

ألا لحـا الله بنى السعلاة عمرو بن يربوع لئام النـات

ليسوا أعفـاء ولا أكيات (٢)

أراد : لئام الناس ، وليسوا بأعفاء ولا أكياس . ولكنه أبدل من السين تاء لما وجد أن العرب قد وجدت ذلك فى بعض الحروف(٣) .

وقد جوزوا للشاعر : بدل الياء ألفاً فى سائر الكلام ، وكذلك الواو (٤) فتقول فى أعطيت : أعطات . وفى دهى : دها ، وهذه لغة طيئ وأجازوا للشاعر أن يجرى كلامه عليها متى اضطر إلى ذلك ، كما جوزوا له أن يفعل ذلك فى الواو جرياً على لغة طيئ أيضاً ، فهم يقولون فى : عنصوة ، وترقوة ، وعرقوة ، عنصاة ، وترقاة ، وعرقاة(٥) ، وأنشد بعضهم

---

(١) نسب ابن منظور البيت لعلباء بن أرقم فى اللسان (نيت) وروايته : يا قبح الله ، وكذلك أنشده الفراء وهو فى الضرائر للألوسى ص (١٥٣) ، وفى تعليقه : ويقال : (إن ذلك لغة لبعض العرب) . وقد أفرد ابن السكيت لهذا الموضع باباً فى كتابه هو : باب السين والتاء) وفيه قال : قال الأصمعى : ويقال : الكرم من سوسه ومن توسه ، أى من خليقته ، ويقال : رجل حفيتاً ، وحفيساً إذا كان ضخم البطن إلى القصر ما هو .

وأنشد الفراء :

* يا قبح الله بنى السـعلات *

* عمرو بن يربوع شرار النـات *

* ليسوا أعفـاء ولا أكيات *

(٢) يريد : بالنات : الناس ، وبالأكيات : الأكياس - كتاب الإبدال لابن السكيت تحقيق حسين شرف سنة ١٩٧٨ م ص (١٠٤) . وفيما قدمه ابن السكيت ما يقوى احتمال القول : بأنه لغة لبعض العرب ، وقد استقبح صاحب القوافى هذا النوع من الضرورة وذكر فى باب البدل ص (١٢٣) : (البدل : وهو تغير حرف الروى . . . ومن ذلك قول علباء بن الأرقم :

* يا قبح الله . . . . *

فأبدل حرف الروى لضرورته إلى ذلك وهذا أقبح من الإكفاء وأقل) .

(٣) كتاب القوافى ص (١٢٣) .

(٤) راجع : ضرائر الشعر للقزاز ص (١٦٦ - ١٦٨) .

(٥) قال القزاز : وكذلك يجوز له أيضاً أن يفعل فى الواو ، وحكى أن ذلك فى طيىء أيضاً وأنهم يقولون فى : قرنوة ، وترقوة ، وعرقوة ، قرناة ، وترقاة ، وعرقاة ، فيصنعون فى الواو ما صنعوا فى الياء فى البدل - ضرائر الشعر له ص (١٦٧ - ١٦٨) ، لكن ابن منظور لم يأت بقرنوة على هذه اللغة بل ذكر غيرها ومن قوله فى مادة (قرن) والقرنوة : نبات عريض الورق ينبت فى ألوية الرمل . . . ولم يجىء على هذا الوزن إلا ترقوة وعرقوة وعنصوة وثندوة - اللسان (٤٠/٣١٣) ط دار المعارف .

أبياتاً(١) استشهدوا بها لإبدال الياء ألفاً، ولكنها مردودة عندنا، ذلك لأن قائلها طائيون ومذهبنا فى هذا البحث أن لا ضرورة إذا كان مدارها لغة الشاعر بمعنى أن الشاعر إذا ارتكب ضرورة وكانت هذه الضرورة تخرج على لغة من لغات العرب وكان القائل من أبناء هذه اللغة فإنا لا نحكم على قوله بالضرورة وإنما قوله جاء قياساً على لغته ، وقد خاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمانياً بلغته التى تبدل الألف واللام فى الاسم بألف وميم(٢) ، فقد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : (هل من أمبر امصيام فى امسفر ؟ (يعنى : هل من البر الصيام فى السفر ؟ فأجابه النبى العربى صلى الله عليه وسلم : (ليس من امبر امصيام فى أمسفر) يعنى : ليس من البر الصيام فى السفر ، ولم يعده الرسول صلى الله عليه وسلم لاحناً فى القول ، ولم يستهجن كلامه فضلا عن رده عليه بلغة قومه ، وهى لغة حمير .

وإذا أضفنا إلى ما قرره القزاز فى ذيل مقدمة الموضع من قوله : (وقد

---

(١) منها ما نسبه ابن منظور فى اللسان مادة (نصا) إلى حريث بن عتيب الطائى :

ألا آذنت أهل اليمامة طيئ بحرب كناصاة الأغر المشهر

قال القزاز : فقال : كناصاة وهو يريد كناصية فأبدل الياء ألفاً ص (١٦٦) ، وفى للسان (نصا) :

وقد آذنت . . . . كناصاة الحصان المشهر

وما نسب إلى زيد الخيل الطائى :

لعمرك ما أخشى التصعلك ما بقى على الأرض قيسى يسوق الأباعرا

فقال : بقى والوجه : بقى . ضرائر القزاز ص (١٦٦) ، والبيت فى نوادر أبى زيد ضمن أبيات :

أنبئت أن ابناً لئيماً دها هنا تغنى بنا سكران أو متساكرا
يخص علينا عامراً وإخالنا سنصبح ألفاً ذازوائد عامرا

ومعنى البيت : لا أخشى ما بقى قيس يسوق إبلا لأنى أغير عليهم .

(٢) لقد صادفنى أحد أبناء جنوب الجزيرة العربية (جيزانى) وكان أحد طلابى فى جامعة الرياض وعلق على الحديث بقوله : إن هذه لغتنا المستعملة إلى يومنا هذا ، فنحن نقول : نجلس على امكرسى بدلا من : الكرسى ، وقد أبدى بعض زملائه موافقة أكيدة على قوله .

زعم قوم أنه يجوز فى الكلام إذا كان من لغات العرب)(١) ، فإنه يخرج هذا الموضع من نطاق الضرورة ويسوغ لنا ما ذهبنا إليه من عدم الاعتداد بالأبيات التى أنشدها القزاز نفسه ، شاهداً على جواز الضرورة فيه .

ومن أقوال المحدثين ما جاء فى النحو الوافى : (إبدال الألف من الواو أو الياء : إذا وقعت الألف عيناً للماضى الثلاثى أو لاماً فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء ، ولا يقع هذا القلب فى الأفعال ولا فى الأسماء إلا بعد اجتماع عشرة شروط)(٢) .

ومما أجازوه للشاعر :

بدل الهمزة حرفاً من حروف اللين فى موضع البدل

ومتى تم ذلك ساغ له حذف الحرف للجزم بمعنى : أنه يقع البدل ثم يحدث الحذف للجزم ، ومن ذلك قول زهير بن أبى سلمى :

جرىء متى يظلم يعاقب بظلمه ... سريعاً وإلا يبد بالظلم يظلم(٣)

يريد : يبدأ فأبدل الهمزة ألفاً حذفها للجزم .

---

(١) ضرائر الشعر للقزاز ص (١٦٦) .

(٢) راجع هذه الشروط فى : النحو الوافى لعباس حسن ط خامسة دار المعارف (٧٨٦/٤) وما بعدها شرحاً على قول ابن مالك :

من واو أو ياء بتحريك أصل ... ألفاً أبدل بعد فتح متصل
إن حرك التالى ، وإن سكن كف ... إعلال غير اللام وهى لا تكف
إعلالها بساكن غير ألف ... أو ياء التشديد فيها قد ألف
وصح عين فعل وفعلا ... ذا (افعل) كأغيد وأحولا
وإن بين تفاعل من افتعل ... والعين واو - سلمت ولم تعل

(٣) البيت من معلقة زهير بن أبى سلمى يصف فيه جرأة الأسد ورفضه الضيم فهو يعاقب العادى ويبدأ بالعدوان ، وكلمة (جرىء) فى صدر البيت صفة للأسد فى البيت السابق عليه ونصه :

لدى أسد شاكى السلاح مقذف ... له لبد أظفاره لم تقلم

الجرأة والجراءة : الشجاعة ، والفعل جرؤ يجرؤ ، وقد جرأته عليه ، بدأت الشىء ابدأ به مهموز فقلبت الهمزة ألفاً ثم حذفت للجازم .

انظر : شرح المعلقات السبع ، ط ثالثة ص (٨٩) ، وراجع البيت فى ضرائر القزاز ص (٢٣٣) وفى دواوين الشعراء الستة الجاهليين للصعيدى ، ط حجازى ص (٢٧١) .

قال القزاز معقباً على بيت الشاهد :

(كان الأصل : (وإلا يبدأ بالظلم) فوقعت الهمزة ساكنة بالشرط وقبلها فتحة ، واحتاج إلى بدلها فأبدلها ألفاً كما يقول في : رأس ، وكأس ، فلما صارت ألفاً حذفها للجزم ، وأبقى الفتحة تدل على حذفها)(١) .

* * *

إبدال الكلمة من الكلمة

ومنه :

استعمال بعض حروف الجر موضع بعض :

نحو قول أبي ذؤيب الهذلي :

وكأنهن ربابة وكأنه يسر يفيض على القداح ويصدع(٢)

يعني : يفيض بالقداح ، فأبدل الحرف (على) من حروف (الباء) .

وقول الشماخ :

وردان من خال وسبعون درهماً على ذاك مقروظ من القد ماعز(٣)

يعني : مع ذاك ، فأبدل من (على) حرف الجر (مع) .

وقول زيد الخيل :

---

(١) ضرائر الشعر للقزاز ص (٢٣٣) .

(٢) انظر البيت في : ديوان الهذليين (١٨/١) ، وفي شعر الهذليين ص (٣٥٤) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٣) والبيت من عينية أبي ذؤيب شبه حماره في جمع أتنه وتفريقها في كل ناحية وهو يصيح بينها كصاحب قداح الميسر يجمعها في خرقة ثم يفرقها على أصحابه وهو دائم الصخب وفي شعر الهذليين ذكر لبيتين تاليين لهذا البيت ، وربابة : قداح الميسر ، ويسر : لاعب القداح .

(٣) انظر بيت الشماخ في : الصحاح ، واللسان مادة (معز) ، وبعد ذكره قال ابن منظور قوله :

* على ذاك . . . . *

أي : مع ذاك ، يصف الشماخ قوساً اشتراها وراح يعدد الأشياء التي دفعها ثمنا لها ، والخال : ضرب من البرود حمراء خطوطها خضر ، والمقروظ : المدبوغ بالقرظ ، والماعز : الشديد ، والقد : السير .

وركب يوم الروع فيها فوارس بصيرون فى طعن الأباهر والكلى(١)

يعنى : بصيرون بطعن الأباهر والكلى فأبدل الباء بفى .

ونحو قول امرئ القيس :

ويضحى فتيت المسك فوق فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل(٢)

يعنى : بعد تفضل ، فأبدل (بعد) (بعن) .

وقول النمر بن تولب :

ولقد شهدت إذا القداح توحدت وشهدت عند الليل موقد نارها(٣)
عن ذات أولية أساود بها وكأن لون الملح لون شفارها

يريد : من أجل ذات أولية .

وقول النابغة :

فلا تتركنى بالوعيد كأننى إلى الناس مطلى به القار أجرب(٤)

---

(١) انظر الصحاح فى : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٤) ، والخزانة : (١٤٨/٤) يصف شجاعة قومه وبراعة فرسانهم فى إصابة مقاتل الأعداء ، والأباهر : جمع أبهر ، وهو عرق مستبطن الصلب .

(٢) ديوان امرئ القيس ص (١٧) وهو البيت الثامن والثلاثون من المعلقة ، وشرح المعلقات السبع للزوزنى ص (٢٣) ط ثالثه سنة ١٣٣٩ هـ - ١٩٥٩ م ، وفيه يقول : تصادف المشيقة الضحى ، ودقاق المسك فوق فراشها الذى باتت عليه ، وهى كثيرة النوم فى وقت الضحى ، ولا تشد وسطها بنطاق بعد لبسها ثوب المهنة ، يريد أنها مخدومة منعمة تخدم ولا تخدم ، وصفها بالدعة والنعمة وخفض العيش ، وإن لها من يخدمها ويكفيها أمورها . والبيت فى دواوين الشعراء الستة ص (١٨) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٥) ، وقد تأتى عن بمعنى بعد فى فصيح الكلام كقوله تعالى : « عما قليل ليصبحن نادمين » : أى بعد قليل .

راجع : معانى الحروف للرمانى ص (٩٥) .

(٣) البيت فى اللسان (ولى) ، وفى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٥) ، وذات أولية : أى قد أكلت وليا بعد ولى فهى سمينة ، وأساود : أى أساره ، وأخادعه عنها ، الشفار : السكاكين المراض ، قال الكوفيون : وتأتى (من) بمعنى : (عن) ذلك نحو (رميت من القوس) أى عن القوس ، معانى الحروف ص (٩٨) .

(٤) البيت فى البائية المشهورة فى اعتذاريات النابغة ومطلعها :

أتانى أبيت اللعن أنك لمتنى وتلك التى أهتم منها وأنصب

انظر تحليل القصيدة والبيت فى (النابغة الذبيانى) ص (٨٥) - يصور الشاعر للنعمان مدى ما يعانيه وما يلحقه من أذى نتيجة تهديد النعمان له وقصة الشاعر مع النعمان معروفة ، وانظر =

يريد : كأنني في الناس .

هذه الأبيات وأمثالها مما عرضه ابن عصفور في هذا الموضع اختلف حولها الكوفيون والبصريون .

فالكوفيون : يحملون البيت على ظاهر معناه من وضع الحرف موضع غيره .

والبصريون : يبقون الحرف على معناه ، ويلجأون إلى التأويل أو التضمين للعامل .

يعقب ابن عصفور على الشواهد بقوله :

(فهذه الأبيات وأمثالها فيها خلاف بين النحويين ، فأهل الكوفة يحملونها على ما يعطيه الظاهر من وضع الحرف موضع غيره .

وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذى عهد فيه ، إما بتأويل يقبله اللفظ ، أو بأن يجعلوا العامل مضمناً معنى ما يعمل فى ذلك الحرف إن أمكن ، ويرون أن التصرف فى الأفعال بالتضمين أولى من التصرف فى الحروف ، بجعل بعضها موضع بعض ، لأن الحروف بابها أن لا يتصرف فيها ، وأيضاً فإن الفعل إذا عدى تعدى غيره بالتضمين الذى ذكرناه ، كان لذلك سبب ، وهو من كون الفعلين يؤولان إلى معنى واحد ، وإذا قدر أن أحد الحرفين وضع موضع الآخر من غير تضمين لعامل فيه معنى ما يتعدى بذلك الحرف ، كان وضعه موضعه لغير سبب ، فإن لم يمكن التأويل ولا التضمين اعتقدوا إذ ذاك أن أحد الحرفين موضوع موضع الآخر)(١) .

= ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٥) ، ومغنى اللبيب ص (٧٥) ، والخزانة : (٤/١٣٧) ، وحكى الرمانى أن (إلى) تأتى بمعنى : (فى) ، قال : قالوا : وتكون بمعنى فى وأنشدوا :

وإن يلتق الحى الجميع تلاقنى ... إلى ذروة البيت الرفيع المصمد

معانى الحروف ص (١١٥) ، والشاهد فى هذا البيت :

* إلى ذروة البيت . . . . *

يريد : فى ذروة البيت ، والبيت من معلقة طرفة فى شرح المعلقات السبع ص (٦١) .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٦) .

ألا ترى أن البصريين يلجأون إلى مماحكات لا مبرر لها فى هذا الموضع وحينما تعييهم الحيلة يضطرون إلى العودة إلى ما ذهب إليه الكوفيون ؟

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه الكوفيون فى هذا الموضع لقرب المنهج ووضوح المسلك ،ولا سيما وأن النحاة يقررون تضمين بعض الحروف معانى بعضها الآخر(١) .

وعلى ما سبق من أقوال الفريقين يخرج ابن عصفور شواهد هذا الموضع تأسيساً على أحد المذهبين ، إما بوضع أحد الحرفين موضع الآخر ، وإما بالتأويل أو بجعل العامل مضمناً معنى ما يعمل فى الحرف فيقول :

(فعلى هذا قول أبى ذؤيب : تفيض على القداح ، الظاهر من أمر (على) فيه أن يكون بدلا من الباء ، وإنما جاز ذلك ، لأن معنى (أفاض بالقداح) (أوقع الإضافة على القداح) .

وقول الشماخ : (على ذلك مقروظ) المجرور خبر (مقروظ) وإذا كان خبراً له كان متعلقاً بمحذوف ، التقدير زائد على ذلك مقروظ . هذا إن كان مراده أن يعطى مع الأشياء التى ذكرها قبل جلداً مقروظاً أى مدبوغاً بالقرظ ، وإن كان مراده بالمقروظ عيبة من جلد مدبوغ بالقرظ . فيها البردان والسبعون درهماً ، كانت (على) فى موضعها ، لأنها إذا كانت فى المقروظ ، فالمقروظ عليها .

وقول النابغة : (إلى الناس مطلى به القار أجرب) إنما وقعت فيه (إلى) موقع (فى) لأنه إذا كان بمنزلة البعير الأجرب المطلى بالقطران الذى يخاف عدواه ، فيطرد عن الإبل إذا أراد الدخول بينها كان مبغضاً إلى الناس فعومل (مطلى) كذلك معاملة مبغض(٢) .

وكذلك فعل ابن عصفور فى سائر الأمثلة ويبدو لنا ميله الواضح إلى التأويل والأخذ بمذهب البصريين فى الغالب الأعم .

وإذا كان العلماء أجازوا إدخال هذا الموضع فى باب الضرائر الشعرية

---

(١) راجع : مثالا لذلك كتاب : (معانى الحروف للرمانى) ، ومغنى اللبيب بجزأيه .

(٢) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٧ – ٢٣٨) .

فليس معنى هذا أنه لا يأتى منه فى الكلام الفصيح ، وهنا يثور سؤال : ولم جعلوا هذا الموضع من قبيل الضرائر مع جوازه فى الكلام الفصيح ؟

وجوابهم : أنه جاء قليلا فى الكلام على حين أنه جاء فى الشعر كثيراً ومن ثم استساغوا قبوله فى باب الضرائر الشعرية .

يقول ابن عصفور فى تضاعيف هذا الموضع :

(وقد يجيء فى الكلام ما ظاهره أن حرف الخفض واقع فيه موقع غيره نحو قوله تعالى : « **واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان**(١) » ألا ترى أن المعنى فى : « **ملك سليمان** » ، ويقال : إن فلاناً لظريف عاقل إلى حسب ثاقب : أى مع حسب ثاقب) .

والبصريون يتأولون ذلك كما بيناه قبل . فيجعلون (تتلو) مضمناً معنى : تتقول ، لأن معنى الآية : أنهم تقولوا على ملك سليمان ما لم يكن فيه ، وكذلك قولك : (إن فلاناً لظريف عاقل إلى حسن) معناه : أن له ظرفاً وعقلا مضافين إلى حسن ، فلما دخل الكلام على هذا المعنى : استعملت (إلى) فيه وكذلك يفعل بكل ما جاء من هذا النوع .

وإنما أورد هذا النوع فى الضرائر ، وإن كان قد جاء فى الكلام ، لأن مجيئه فى الشعر كثير واسع . ومجيئه فى الكلام قليل لا يجوز القياس عليه(٢) .

* * *

إبدال اسم مفرد من اسم مفرد

وقد قسموه إلى نوعين :

نوع جائز فى الشعر دون الكلام ، وآخر لا يجوز فى شعر ولا فى كلام .

---

(١) سورة البقرة الآية ١٠٢ وتمامها : « ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ولقد علموا لمن اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون » .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٨ – ٢٣٩) .

وقد قسموا الأول إلى أربعة أقسام :

أحدها : أن يشتق للمسمى من اسمه اسماً آخر .

الثانى : أن يكون الاسم مشتركاً ويكون الوزن لا يسعفلك على الإتيان بمثله .

الثالث : أن يكون الاسم لا يساعدك الوزن عليه فيجعل بدله اسم ما هو منه بسبب .

الرابع : أن لا يقع على المسمى اسمه ، بل يضع بدله اسم — مسمى آخر (١) .

ومثال الأول : قول الحطيئة :

وما رضيت لهم حتى رفدتهم ... من وائل رهط بسام بإصرام

فيها الرماح وفيها كل سابغة ... بيضاء محكمة من نسج سلام(٢)

إنما أراد : (بسلام) سليمان يقصد سليمان النبي عليه السلام .

علق عليه ابن عصفور بقوله : (وسهل ذلك كون (سليمان) و (سلام) المشتق منه رجعان إلى معنى السلامة) .

كما قال النابغة الذبيانى :

وكل صموت نثلة تبعية ... ونسج سليم كل قضاء ذائل(٣)

أراد : نسج داود فجعله سليمان ثم بدل منه فقال فى الأول : سلام ،

---

(١) راجع هذا التقسيم فى : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٩) ، وما بعدها .

(٢) ديوان الحطيئة ص (٢٢٧) وروايته :

* جدلاء مبهمة من صنع سلام *

وضرائر الشعر للقزاز ص (٢١٢) وروايته قاصرة على عجز البيت الثانى وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٩) ، والوساطة ص (١٤) ، واللسان مادة (سلم) و (جدل) وقد روى عجزه وعجز بيت النابغة بعده ، وقال : أراد نسج داود فجعله سليمان ، ثم غير الاسم فقال : سلام وسليم ، ومثل ذلك فى أشعارهم كثير ، اللسان : (٢٠٨٤/٢٣) ط دار المعارف .

(٣) انظر : ديوان النابغة الذبيانى ط بيروت سنة ١٩٢٩ م ، ولسان العرب مادة (سلم) و (قضى) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٢١٢ — ٢١٣) وفيهما : يريد بقوله : (سليم) سليمان وبقوله : (قضاء) أى محكم وهى التى فرغ من عملها يريد : درعاً ، وهما يريدان بذكر سليمان أباه ، لأنه أول من عمل الدروع فغير الاسم هذا التغيير وأراد داود فذكر سليمان ، وانظر الوساطة ص (١٤) ، والضرائر للألوسى ص (٥١) .

وقال فى الثانى : سليم ، وفى هذا يقول : يقول ابن برى : وقالوا فى سليمان اسم النبي صلى الله عليه وسلم : سليم وسلام فغيروه ضرورة وأنشد بيت النابغة(١) .

ونظيره قول دريد بن الصمة(٢) :

فإن تنسنا الأيام والدهر تعلموا بنى قارب أنا غضاب لمعبد(٣)

أراد : أخاه عبد الله فاشتق معبداً من اسمه .

ودلل ابن عصفور على صحة هذا التأويل فقال :

ألا تراه يقول فى هذه القصيدة(٤) :

تنادوا فقالوا أردت الخيل فارساً فقلت أعبد الله ذلكم الردى

ويستدرك بعد ذلك مفرقاً بين الاشتقاق والتحريف فيقول :

فأما قول العبدى(٥) :

وما دمية من دمى ميسنا ن معجبة نظراً واتصافا(٦)

يريد : ميسان .

---

(١) لسان العرب مادة (سلم) - (٢٠٨٤/٢٣) ط دار المعارف وأنشد الآخر شاهداً على ما جاء فى كلامه :

مضاعفة تخيرها سليم كأن قتيرها حدق الجراد

وقال الأسود بن يعفر :

ودعا بمحكمة أمين سكها من نسج داود أبى سلام

(٢) هو دريد بن الصمة بن الحارث بن معاوية من ذوى الرأى فى الجاهلية أحد الشعراء الفحول والشجعان فى الجاهلية وأحد المعمرين الذين أدركوا الإسلام لكنه لم يسلم .

انظر ترجمته فى : الخزانة (٤٤٤/٤) .

(٣) انظر البيت فى : الأصمعيات ص (١١٢) ، والصحاح مادة (غضب) وكذلك فى أساس البلاغة ، ويقال : غضبت لفلان ، إذا كان حياً ، وغضبت به إذا كان ميتاً ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٩) .

(٤) القصيدة أيضاً فى الأصمعيات ص (١٠٩ - ١١٥) .

(٥) يقصد : سحيم عبد بنى الحسحاس ، سبقت ترجمته ، وهو فى الطبقة التاسعة من شعراء الجاهلية عند ابن سلام وفى الشعراء السود ترجمة وافية له ص (٧٢ - ٩٢) .

(٦) البيت فى الشعراء السود ص (٨٠) وفيه : وعلى كل فهناك من علق على بيته فقال : أراد ميسان فزاد النون ضرورة ، فهذا لعمرى تحريف متجرف عار عن الصنعة ، وانظر الخصائص : (٢٨٢/١) وميسان : اسم كورة بسور العراق ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٠ - ٢٤١) .

وقول طرفة :

بجفان تعترى نادينا   من سديف حين هاج الصنبر (١)

فإنما هو تحريف للضرورة ، وليست مشتقة من (ميسان) و (صنبر) لأنها ليست على أوزان الأسماء(٢) .

ومثال الثانى : (كون الاسم مشتركاً والوزن لا يساعد على الإتيان بمثله) قول امرئ القيس :

وخرق كجوف العير قفر مضلة   قطعت بسام ساهم الوجه حسان(٣)

فى قول هشام الكلبى (٤) : إن العير رجل من بقايا عاد الآخرة يقال له : حمار بن موبلغ .

وعليه يقول ابن عصفور : وكان ينبغى له أن يقول : كجوف حمار إلا أنه لم يتزن له ، فوضع (العير) موضعه(٥) .

يعنى : أن الشاعر كان يريد أن يقول : كجوف حمار ، فلما لم يستقم له الوزن بدل (العير) من (حمار) ، والعير وحمار اسم مشترك لذات بعينها ، وهذا مما يجوز فيه الإبدال ضرورة .

---

(١) الديوان ص (٧٨) ، والخصائص : (٢٨١/١) قال ابن جنى : يريد الصنبر فاحتاج القافية إلى تحريك الباء فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بكر ومررت ببكر وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول : إنه حرف القافية للضرورة ، وانظر الصحاح مادة (صبر) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤١) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤١) .

(٣) البيت من قصيدة نونية له مطلعها :

أمن طلل أبصرته فشجانى   كخط زبور فى عسيب يمان

وهو فى دواوين الشعراء الستة ص (٥٨) وفيه : العير : الحمار يشبه خرقاً آخر بجوفه فى ظلمته ، ومضلة لا يهتدى السائر فيها بعلامات ونحوها ، والسامى الفرس المرتفع ، وساهم الوجه : قليل لحمه ، والحسان : البالغ الغاية فى الحسن ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٣) .

(٤) انظر مجمع الأمثال : (١٧٣/١) .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ، وقصة العير فيه أنه كان لهذا الرجل جوف فيه ماء معين وكان يزرع فى نواحيه ويقرى الضيفان وكان على الإسلام وكان له عشرة بنين أصابتهم صاعقة فماتوا ، فغضب وكفر ومنع الضيافة ، فأقبلت نار من أسفل ذلك الجوف بريح عاصف فأحرقت الجوف وما فيه ، فضربت به العرب مثلا ص (٢٤٣ - ٢٤٤) .

ومثال الثالث : (كون الاسم لا يساعد الوزن عليه فيبدل منه ما هو منه بسبب) ، قول لبيد :

بجلالة توفى الجديل سريحة مثل الفنيق هنأته بعصيم(١)

قال ابن عصفور : أراد أن يقول : هنأته بهناء فلم يمكنه فأوقع موقعه العصيم وهو أثر الهناء لما كان منه بسبب .

ونحو قول الجعدى(٢) :

كأن فاها إذا تنم فى طيب مشم وحسن مبتسم
ركب فى السام والزبيب أقا حى كثيب تندى من الرهم(٣)

أراد : أن يقول : ركب فى السام والخمر فلم يتزن له فأوقع الزبيب موقع الخمر إذ كانت من سببه .

والفرق بين هذا الضرب وسابقه دقيق يحتاج إلى ملاحظة ، فالعلة فيهما مشتركة ووقع الإبدال لعدم استقامة الوزن بالمبدل منه .

ومثال الرابع : (أن يضع على المسمى بديلا من اسمه) ، قول طرفة ابن العبد :

من الزمرات أسبل قادماها وضرتها مركفة درور(٤)

---

(١) ديوان لبيد ص (١٨٦) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٤) ، ولسان العرب مادة (شوف) - (٢٣٦١/٢٦) ط دار المعارف وروايته :

بخطير توفى الجديل سريحة مثل المشوف هنأته بعصيم

ويروى : المسوف ، بالسين يعنى المشموم إذا جرب البعير فطلى بالقطران شمته الإبل .

(٢) هو النابغة الجعدى الشاعر المخضرم وقد سبقت الترجمة له جعله ابن سلام فى الطبقة الثالثة من شعراء الجاهلية ص (١٠٣) ، وفى الخزانة : (١٦٧/٣) بتحقيق عبد السلام هارون .

(٣) البيت الأول فى الديوان ص (١٥١) وترتيبه فى القصيدة ١٢ والثانى ص (١٥٢) وترتيبه ٥ وهما فى اللسان (سوم) - (١٥٩/٢٤) ٢ ط دار المعارف ، وقال الأصمعى وابن الأعرابى وغيره : السام والذهب والفضة . قال النابغة الجعدى : (وأنشد البيتين مع خلاف يسير) ، قال : فهذا لا يكون إلا فضة ، لأنه إنما شبه أسنان الثغر بها فى بياضها ، وفى رواية الديوان : (تبسم من) بدلا من (تنم فى) ص (١٥٢) وفى شرح المعلقات السبع : أراد ركب فى السام والخمر واكتفى بالزبيب من الخمر لأنه من سببها ، والسام : عرق المعدن وهو يضرب إلى السواد فشبه اللثة به .

(٤) ديوان طرفة ص (٦٦) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٥) ، ولسان العرب مادة (درر) - (١٣٥٦/١٥) ط دار المعارف .

فاستعار : قادماها للشاة وهما للناقة وهو من قبيح الاستعارة ، وقد أوضح ابن عصفور ذلك فى تعقيبه على البيت بقوله :

(الزمرات : القليلة الصوف ، وقادماها : خلفاها ، والقادمان إنما هما للناقة ، لأن لها أربعة أخلاف ، خلفان منها قادمان ، وخلفان آخران ، فاستعار ذلك للشاة ، وهى استعارة قبيحة ، لأن الشاة إنما لها خلفان خاصة ، ومعنى القادمين إنما يتحقق بالنظر إلى الآخرين)(١) .

* * *

أما النوع الثانى من إبدال الاسم المفرد من اسم مفرد فهو : الذى لا يجوز فى الشعر ولا فى الكلام .

وهو ما يجىء عن طريق الغلطة : إذ ليس من حق الغالط متابعة غلطه . وذلك نحو قول عمرو بن كلثوم(٢) :

علينا البيض واليلب اليمانى وأسياف يقمن وينحنينا(٣)

اليلب : نسيجة من سيور تلبس تحت البيض فغلط وجعلها أجود من الحديد توهماً منه .

ولكن النحاة تباينت مواقفهم من هذا الموضع فمنهم من جعله من أغلاط العرب ومنهم من جعله من ضرائر الشعر ومنهم من جعله من فصيح الكلام ومما يجوز فى حال السعة والاختيار ، وقد عالج الألوسى هذه المسألة فى صدر كتابه : (الضرائر) فسمى (المسألة الرابعة عشرة) بعنوان : (أغلاط العرب هل هى من الضرائر أم لا ؟) .

ويجمل بنا ذكر طرف من هذه المسألة استشرافاً للآراء والتماساً للصواب . يقول صاحب الضرائر : العرب قد غلطوا فى كلمات أوردوها

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٥) .

(٢) أحد أصحاب المعلقات ، شاعر فارس جاهلى ، قصة فتكه بالملك عمرو بن هند مشهورة ، وهو فى السادسة عند ابن سلام ص (١٢٧) ، وفى الخزانة : (١٨٣/٣) بتحقيق عبد السلام هارون

(٣) أحد أبيات معلقته المعروفة فى شرح الزوزنى للمعلقات السبع ص (١٤٠) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٧) ، وقد اكتفى بذكر الصدر محل الشاهد وقال : توهم أن اليلب أجود من الحديد ، وانظر البيت فى الصحاح (يلب) وكذلك فى اللسان .

فى شعرهم ، وسنورد جملة منها فى هذا المقام . فعد ذلك بعض أئمة العربية من الضرائر الشعرية منهم الإمام أبو سعيد القرشى . قال فى أرجوزته التى نظمها فى فن الضرائر(١) :

وأبدلوا كلمة من كلمة كمبدل القوس بلفظ أمسلمة

يريد : أن من جملة الضرائر التى عددها إبدال كلمة من كلمة كإبدال (أمسلمه) من لفظ القوس فى قول الشاعر :

ذاك خليلى وذو يواصلنى يرمى ورائى بامسهم وامسلمه(٢)

ومقصود الشاعر : يرمى ورائى بالسهم والقوس فغلط وأتى بامسلمه بدل القوس كما ترى(٣) .

ومثل ذلك قول امرئ القيس الكندى فى معلقته :

إذا ما الثريا فى السماء تعرضت تعرض أثناء الوشاح المفصل(٤)

قالوا : الثريا لا تتعرض ، وإنما أراد الجوزاء ، فغلط فأتى بالثريا بدل الجوزاء ، ومثل ذلك لا يغتفر فى غير الشعر .

ومنهم السيد المرتضى علم الهدى فإنه ذهب أيضاً إلى أن أغلاط العرب من باب الضرورة الشعرية ، وحمل على ذلك قول لبيد :

---

(١) الأرجوزة (اللسان الشاكر) وهى مفقودة ، ولذا آثرت إثبات نص منها .

(٢) هذا البيت لم يعرف قائله وقد ذكرته فى صلب البحث استثناء من القاعدة لأن كلام الألوسى مؤسس على ما نظمه أبو سعيد ، وواضح أن الشاعر يمانى إذ إنه ممن يبدلون أم من ال كما هو واضح فى البيت ولعل ذلك كان من دواعى إثباته تقريراً لما سبق أن ذكرته من حديث اليمانى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر ص (٤٤ – ٤٣) .

(٤) شرح المعلقات السبع ص (١٧) ، التعرض : الاستقبال ، والتعرض : إبداء العرض وهو الناحية ، والأثناء : النواحى ، يقول : تجاوزت إليها فى وقت إبداء الثريا عرضها فى السماء كإبداء الوشاح الذى فصل بين جواهره وخرزه بالذهب أو غيره أو يقول : أتيتها عند رؤية نواحى كواكب الثريا فى الأفق الشرق ، ثم شبه نواصيها بنواحى جواهر الوشاح ، والبيت رقم ٢٤ فى المعلقة وهو فى مختارات الشعر الجاهلى ص (١٦) ، وفى الضرائر للألوسى ص (٤٣) ، وفى اللسان (عرض) : (٢٨٨٧/٣٢) ، أى لم تستقم فى سيرها ، ومالت كالوشاح المعوج أثناؤه على جارية توشحت به .

نحن بنى أم البنين الأربعة ونحن خير عامر بن صعصعة(١)

وأم البنين اسمها ليلى بنت عامر . قال السهيلى فى الروض الأنف : وقال السيد المرتضى : هى بنت عامر بن ربيعة بن صعصعة ملاعب الأسنة وطفيل بن مالك . . . وربيعة بن مالك أبا لبيد وهو ربيع المقترين ، ومعاوية ابن مالك معود الحكماء ، وولدت عبيدة الوضاح ، فهؤلاء خمسة . وقال لبيد : أربعة ، لأن الشعر لا يمكنه غير ذلك(٢) .

ولقد استقصى الألوسى أقوال كثير من العلماء فى هذه المسألة مما يعكس آراءهم فيها ويعكس خلافهم حولها(٣) ، فلقد فصل الكلام على أغلاط العرب وبيان سببها مما نقله عن ابن جنى لقوله : (كان أبو على يرى وجه ذلك يقول : إنما دخل هذا النحو كلامهم ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستعصمون بها ، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد) .

وأعقب هذا الفصل فصلا احتال فيه للمسألة بما نقله من كلام ابن فارس فى فقه اللغة وما سبق لنا – فى القسم الأول – ذكره من قوله : (وما جعل الله الشعراء معصومين يرقون الغلط والخطأ فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود . . . إلخ)(٤) .

ومما أنشده القالى فى أماليه حول هذا الباب ، وما جاء منه فى شرح المعلقات لأبى جعفر النحاس فى قول زهير :

---

(١) الديوان ص (٨٦) ، والكتاب : (٣٢٧/١) ، وأمالى المرتضى : (١٩١/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور والعجز فيه : المطعمون الجفنة المدعدعة ، يعنى القصعة المملوءة والضرائر للألوسى ص (٤٣) .

(٢) الضرائر للألوسى ص (٤٣ – ٤٤) .

(٣) عقد الألوسى فصلا أطال الكلام فيه عن أغلاط العرب من ص (٤٢) وحتى ص (٥٤) .

(٤) الضرائر للألوسى ص (٤٧) وفيما بعدها استعراض لما أنشده أبو على القالى وما جاء فى شرح المعلقات لأبى جعفر النحاس .

فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم كأحمر عاد ثم ترضع فتفطم(١)

قال : يريد : كأحمر ثمود فغلط(٢) .

لكن ابن عصفور يستدرك على اعتراضهم ما جاء فى بيت زهير وما أطالوا القول فيه فى بيت لبيد ، إذ يقول فى بيت زهير : فذهب بعضهم إلى أن قوله :

* (كأحمر عاد . . . . .) *

غلط منه ، وإنما هو : أحمر ثمود الذى عقر الناقة فنزل العذاب بسبب ذلك على قومه ، فصار مشئوماً عليهم . وليس كذلك ، بل إن العرب تسمى ثمود عاداً الآخرة وتسمى قوم هود عاداً الأولى ، قال الله تعالى : **« وأنه أهلك عاداً الأولى(٣) »** .

وكذلك فعل ابن عصفور حيث رد اعتراض المعترضين على قول لبيد ، إذ يقول بعد البيت : (لم يقل الأربعة وهم خمسة على جهة الغلط وإنما قال ذلك ، لأن أباه كان قد مات وبقى أعمامه وهم أربعة)(٤) .

ويدفع أبو سعيد القرشى بوجهة نظر ابن عصفور ضد ما قاله السيد المرتضى من أن لبيداً قال : أربعة وهم خمسة لضرورة الشعر(٥) بقوله : هذا قول الفراء وهو قول فارغ ،والصواب كما قال ابن عصفور فى الضرائر . وهو مسبوق بقول السهيلى فإنه قال : (وإنما قال الأربعة لأن أباه كان قد مات قبل ذلك لا كما قال بعض الناس ، وهو قول يعزى إلى الفراء أنه قال : إنما قال : أربعة ولم يقل : خمسة من أجل القوافى ، فيقال : لا يجوز للشاعر أن يلحن ، فكيف بأن يكذب لإقامة الوزن) .

---

(١) البيت فى معلقة زهير فى وصف الحرب وهو فى الديوان ص (٢٠) ، وفى شرح المعلقات ص (٨٧) وبعده :

فتغلل لكم ما لا تغل لأهلها قرى بالعراق من قفيز ودرهم

يقول : فتولد لكم أبناء فى أثنائها كل واحد منهم يضاهى فى الشؤم عاقر الناقة ثم ترضعهم وتفطمهم فيصيرون مشائيم على آبائهم ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (٣٩) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٨) ، وأساس البلاغة (شأم).

(٢) الضرائر للألوسى ص (٥٤) .

(٣) سورة النجم الآية : ٥٠ .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٥) أمالى المرتضى : (٩١/١) وإنما قال ذلك متابعة لما عزى إلى الفراء .

ويبدى الرجل دهشته من فساد تأويل الفراء له فيقول مستهجناً :

(وأعجب من هذا أنه استشهد به على تأويل فاسد تأوله فى قوله سبحانه : « **ولمن خاف مقام ربه جنتان** » . أراد : جنة واحدة بلفظ التثنية لتتفق رءوس الآى ، وكلاماً هذا معناه : فصمى صمام(١) ما أشنع هذا الكلام وأبعده عن العلم وفهم القرآن ، وأقل هيبة قائله من أن يتبوأ مقعده من النار فحذار منه حذار) .

ومما يدلك على أنهم كانوا أربعة حين قال لبيد هذه المقالة : (إن فى الخبر يتم لبيد وصغر سنه ، وأن أعمامه الأربعة استصغروه أن يدخلوه معهم إلى النعمان فبان بهذا أنهم كانوا أربعة ، ولو سكت الجاهل لقل الخلاف)(٢) .

وفى هذا الذى ذكره متابعة لابن عصفور ومن قبله السهيلى وإخراج لبيتى لبيد وزهير من نطاق الضرورة فضلا عن الغلط ، ولقد استخدم ابن عصفور تعبيراً يفيد ذلك عندما استعرض شواهد الباب (ما تخرج على الغلط) وفى نهايته قال : فأما قول زهير وكذلك قول حميد بن ثور (٣) وكذلك قول لبيد : (وفى هذا إقرار بإخراج هذه الأبيات من هذا الضرب) .

هذا وإذا كان بعض أئمة العربية قد عدوا هذه المسألة من قبيل الضرورة الشعرية ، فإن الجمهور قد ذهب إلى أن أغلاط العرب ليست من قبيل الضرورة وأنها لا تغفر لهم ، ولا يتابعون عليها كما يتابعون فى الضرائر(٤) .

وفيما أورده ابن جنى من أغلاطهم قولهم :

---

(١) يضرب مثلا للداهية تقع فتستفظع ويقال : (صمى صمام) و صمى : ابنة الجبل إذا أتى الفريقان للصلح ولجوا فى الاختلاف ، هامش الضرائر ص (٤٥) .

(٢) الضرائر للألوسى ص (٤٥ – ٤٦) .

(٣) لما تحملت الحمول حسبتها دوماً بأيلة ناعماً مكموما

قال : ظن بعضهم أن ذلك غلط لأن الدوم لا يكم ، وإنما يكم النحل وليس كذلك عندى ، بل ينبغى أن يحمل على أنه سمى النحل دوماً لشبهه به ، وإنى أرى أن هذا البيت من قبيل الغلط لأنه باعتراف ابن عصفور فيه تسمية للشىء بغير اسمه الحقيقى ، ومن ثم لم نعرض البيت فى معرض استثناء ابن عصفور لبعض الأبيات من ضرب الغلط ص (٢٤٨) ضرائر الشعر له .

(٤) الضرائر للألوسى ص (٤٦) .

(حلأت السويق . ورثأت زوجى بأبيات . واستلأمت الحجر ، ولبأت الحج) . وأما مسيل فذهب بعضهم فى قولهم فى جمعه : (أمسله ، إلى أنه من باب الغلط وذلك أنه أخذ من سال يسيل) .

وهذا عندنا غير غلط . لأنهم قد قالوا فيه : (مسل) وهذا يشهد بكون الميم فاء(١) .

* * *

وضع المفرد موضع المثنى للضرورة وعكسه

وذلك نحو قول حسان بن تبع(٢) :

شر يوميها وأخزاه لها ‏ ‏ ‏ ركبت عنز بحدج جملا (٣)

يريد : وأخزاهما فجاء بضمير المفرد مع أنه عائد على اثنين ضرورة .

وأنشد القزاز فى هذا الموضع قول امرئ القيس :

وعين لها حدرة بدرة ‏ ‏ ‏ شقت مآقيهما من أخر(٤)

قال : (فابتدأ بذكر عين واحدة ثم أخبر عن الاثنتين)(٥) .

لكن ابن عصفور أخرجه من باب الضرائر وجعله مما يجوز فى الكلام والشعر ، قال : فأما قول امرئ القيس :

---

(١) المرجع نفسه ص (٤٨) .

(٢) ملك يمانى عاش فى الجاهلية قتله أخوه عمرو بن تبع ، هامش ضرائر ابن عصفور ص (٢٤٩) .

(٣) الكامل : (١/١١٦) وفيه (هند) بدلا من (عنز) ويقول : ركبت هند بحدج جملا فى شر يومها ، وفى الصحاح مادة (عنز) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥٠) ، وفى هامش الضرائر : عنز اسم امرأة من طسم زعموا أنها أخذت سبية فحملوها فى هودج وألطفوها بالقول والفعل ، فقالت : هذا شر يومى أى : حين صرت أكرم للسباء ، وإنما نصب (شر) على معنى : ركبت فى شر يوميها .

(٤) والبيت من قصيدة له فى جد حياته ومطلعها :

أحار ابن عمرو كأنى خمر ‏ ‏ ‏ ويعدو على المرء ما يعتمر

ديوان الشعراء الستة ص (٩٠) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٢٢٩) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥١) ، والضرائر للألوسى ص (٩٠) ، وحدرة : عظيمة ، وبدرة : تبادر بالنظر قبل غيرها ، ومآقيهما هو مؤخرهما ، وهذا كناية عن سعتهما .

(٥) ضرائر الشعر للقزاز ص (٣٢٩) .

وعين لهـــا . . . . البيت

يريد: وعينين ، ولذلك أعاد عليهما ضمير الاثنين .

وليس ذلك من قبيل الضرائر ، لأن وضع المفرد وضع الشيئين المتلازمين من نحو : العينين . واليدين ، والرجلين جائز فى الكلام والشعر .

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام :

• إن لعينــك حقــاً •

يريد : لعينيك(١) .

وهذا استدراك يحمد لابن عصفور لوجاهة علته ووجود الدليل عليه فى فصيح الكلام . وهذا من الأمور التى تميز عندى ابن عصفور فى تناوله للقضايا بأعمال فكر وعمق نظر ، وهذا ما يعوز القزاز فى بعض الأمور .

وعكسه جائز فى الضرورة أيضاً ، نحو قول عنترة :

كيف المزار وقد تربع أهلها ... بعنيزتين وأهلنـــا بالغيـــلم(٢)

يريد : عنيزة .

وفى هذا الباب قال الألوسى تحت عنوان (ذكر المفرد وإرادة المثنى والعكس) : (اعلم أن كل ما فى الجسد منه شىء واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب ، فإنك إذا ضممت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه :

أحـدهما : الجمع وهو الأكثر نحو قوله تعالى : « **فقد صغت قلوبكما** »(٣) ، وإنمـا عبروا بالجمع والمراد التثنية وشبهوا هذا النوع بقولهم :

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥١).

(٢) هو البيت التاسع من معلقته المشهورة المطلع : (هل غادر الشعراء من متردم) ، يقول : كيف يتأتى زيارتها وبين حلى وحلتها مسافة بعيدة ، والمزار فى البيت مصدر كالزيارة ، والتربع : الإقامة زمن الربيع ، شرح المعلقات السبع ص (١٤٧) ، ودواوين الشعراء الستة ص (٣٣٤) ، وعنترة من الشعراء الأغربة المتفق عليهم ، جاءت دراسته الأولى فى الشعراء السود وخصائصهم فى الشعر العربى ص (٢٨) ، والبيت من شواهد ابن عصفور ص (٢٥٣) .

(٣) سورة التحريم الآية ٤ وتمـامها : « وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير » .

(نحن فعلنا) . قال سيبويه · وسألت الخليل عن (ما أحسن وجوههما) فقال : لأن الاثنين جميع . وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذاك ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء(١) .

الثـانى : من الوجوه الثلاثة الإفراد :

وذلك نحو قولك : ما أحنى رأسهما ، وضربت ظهر الزيدين ، وذلك لوضوح المعنى ، إذ لكل واحد شيء واحد من هذا النوع فلا يشكل ، فأتى بلفظ الإفراد إذ كان أخف(٢) ، قال الفراء فى تفسير قوله تعالى : « **والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما** »(٣) ، وقد يجوز أن يقول فى الكلام : السارق والسارقة فاقطعوا يمينهما ، لأن المعنى اليمين من كل واحد .

ويجوز فى الكلام أن تقول : اثتنى برأس شاتين ، ورأسى شاة . فإذا قلت : رأسى شاة ، فإنما أردت رأس هذا الجنس ، وإذا قلت : برأس شاتين ، فإنك تريد به الرأس من كل شاة(٤) .

وعلى هذا فإن الألوسى يرى أن هذا الضرب جائز فى الكلام وغير مختص بالشعر فيخرجه من باب الضرورة وينكر على القائلين باختصاصهم بالشعر دعواهم لقوله :

(والعجب من ابن الشجرى فى حمله الإفراد على الضرورة قال — (ابن الشجرى) : ولا يكادون يستعملون هذا إلا فى الشعر وأنشدوا شاهداً عليها(٥) وتبعه ابن عصفور فى كتاب الضرائر ، والصحيح أنه غير مختص

---

(١) الضرائر للألوسى ص (٩٥) .

(٢) قال ابن عصفور : ويكثر ذلك فى أسماء الأماكن لأن الداخل إليها يرى لها وجهين عن يمينه ويساره ، تعقيباً على ما أنشده الفراء :

* قـد جعل الإرطـأة جنتين *

يريد : جنة ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥٤).

(٣) سورة المائدة الآية ٣٨ وتمامها : « جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ».

(٤) الضرائر للألوسى ص (٩٧) .

(٥) الشاهد فى قوله :

كأنه وجه تركيين قـد غضبا مستهدف لطعـان غير تذبيب

الضرائر للألوسى ص (٩٨) .

بالشعر)(١) .

الثالث : التثنية : وهذا على الأصل وظاهر اللفظ . قال سيبويه : وقد يثنون ما يكون بعضاً لشيء ... وقال ابن الشجرى : ومن العرب من يعطى هذا حقه كله فيقولون : ضربت رأسيهما ، وشققت بطنيهما ، فما ورد بهذه اللغة قول أبي ذؤيب :

* فتخالسا نفسيهما بنوافذ(٢) *

أراد : بطعنات نوافذ كنوافذ العبط وهو البعير الذى ينحر لغير داء(٣) .

واضح من أقوال العلماء فى هذا الموضع وشواهدهم عليه من فصيح الكلام وآيات كتاب الله أنه ليس من قبيل الضرائر وأنه غير مختص بالشعر . ومنه :

وضع المفرد موضع الجمع والعكس

وفيه قال ابن عصفور : حيث لا يجوز ذلك فى الكلام نحو قول الأسود ابن يعفر :

تبينهم ذو اللب حتى يراهم   بيضاً لحاهم وأصلعا

يريد : وصلعا(٤) .

وقول علقمة :

بها جيف الحرى فأما عظامها   فبيض وأما جلدها فصليب(٥)

يريد : وأما جلودها ، فأبدل المفرد من الجمع .

---

(١) الموضع نفسه .

(٢) عجزه : كنوافذ العبط التى لا ترقع ، وقد أنشده الفراء قبل هذا الكلام بسطور ، الضرائر ص (٩٩) .

(٣) المرجع والموضع نفسه .

(٤) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥١) .

(٥) هو علقمة بن عبده بن النعمان التميمى ، نشأ بين قومه بنى تميم فى نجد ، اختلفوا فى كنيته فقيل لزواجه من أم جندب مطلقة امرئ القيس والتى فضلت علقمة عليه فى الشعر ، وقيل : للتفريق بينه وبين علقمة الخصى ، عاصر امرأ القيس وعمر حتى أدرك بعثة النبى صلى الله عليه وسلم ولم يدرك الهجرة ، مات سنة ٦٢٥ م ، جعله ابن سلام فى الطبقة الرابعة من فحول شعراء الجاهلية ، وقال فى كلامه عن شعراء هذه الطبقة : (ولابن عبده ثلاث روائع خيار لا يفوقهن شعر) ، والبيت وارد فى إحدى هذه الروائع الجياد ومطلعها :

إلى أن قال :

ومنه :

وضع الجمع موضع المفرد وجعله بدلا منه حيث لا يسوغ ذلك فى الكلام نحو قول الأعشى :

ومشـــلك معجبة بالشـــبا ب صاك العبير بأجسادها(١)

يريد : بجسدها .

وقول امرئ القيس :

يطير الغلام الخف عن صهواته ويلوى بأثواب العنيف المثقل(٢)

يريد : عن صهوته .

ووجه ذلك عند ابن عصفور : (أن العرب قد توقع على الجزء اسم الكل . ألا ترى أنك لو قلت : لمست ناحية من الحجر ، أو من الصهوة أو من الجيد لقلت : لمست الحجر(٣) ، ولمست الصهوة ، ولمست الجيد)(٤) .

ومما وضع فيه الجمع موضع المفرد أيضاً قول عبيد بن الأبرص :

أقفـــر من أهله ملحوب والقطبيـــات فالذنوب(٥)

= طحابك قلب فى الحسان طروب بعيـد الشباب عصر حان مشيب

راجع : دواوين الشعراء الستة ص (١١٤) ، والبيت من شواهد سيبويه : (١٠٧/١) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (١٠٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥٢) ، بها : أى بإصواء المتان فى البيت السابق عليه ، والحسرى : التى أعيت من السير فماتت .

(١) ديوان الأعشى ط ٢ : ١٠٥ ، وأساس البلاغة (صوك) ، وضرائر الشعر ص (٢٥٥) واللسان (صبك) ويروى بإجلادها بدلا من بإجسادها .

(٢) والبيت من معلقته فى وصف الفرس ديوانه ص (٢٠) ، والزوزنى ص (٣٢) وروايته : (يزل) بدلا من (يطير) ودواوين الشعراء الستة ص (٢٠) .

(٣) إشارة إلى ما فى بيت الفرزدق من قوله :

وإذا ذكرت أباك أيامه أخزاك حيث تقبل الأحجـار

وإنما هو حجر واحد ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥٦) .

(٤) وهو مأخوذ من تعليل ابن جنى فى الخصائص (٤٦٢/٢) وختم التعليق بقوله : (وهذا عندى هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى واحد) .

(٥) طبقات ابن سلام ص (١٣٩) ، والخصائص : (٤١٩/٢) ، وضرائر الشعر=

يريد : القطبية وهي بئر معروفة فجمعها بما حواليها .

ومن هذا القبيل :

وضع الجمع موضع التثنية

وذلك في الموضع الذي لا يجوز فيه ذلك في الكلام . نحو قول الأسود ابن يعفر :

أتاني من الأنبـــاء أن مجـاشعاً وآل فقيم والكراديس أصفقوا(١)

يريد : معاوية وقيساً ابني مالك من مر بن زيد مناة . ويقال لهما : الكردوسان ، فوضع الكراديس موضعهما .

* * *

إبدال الحكم من الحكم

وهو أضرب :

أحدها : قلب الإعراب ، أو قلب غير الإعراب من الأحكام(٢) . وذلك لأن اللفظ متى قلب حكمه أعطى حكم غيره بدلا منه ، نحو قول خداش بن زهير(٣) :

وتركب خيل لا هوادة بيننـــا وتشقى الرمـاح بالضياطرة الحمر(٤)

=لابن عصفور ص (٢٥٦) ، وملحوب : ماء لبني أسد ، والذنوب : موضع في ديارهم ، والقطبية : بئر معروفة ، وعبيد بن الأبرص بن عوف من فحول شعراء الجاهلية جعله ابن سلام في الطبقة الرابعة من شعراء الجاهلية وترجمته في الخزانة : (١/٣٢٣).

(١) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥٧) ، والخزانة : (٣/٣٤٠) .

(٢) سبقت الإشارة إلى أن العلماء قد اختلفوا في القلب هل هو من الضرائر الشعرية أم لا ؟ فمن الأئمة من جعله منها على ما ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد ، وما نص عليه سيبويه من أنه : ما من ضرورة إلا ولها وجه يحاوله المضطر ، ومنهم من خصه بالضرورة وشروط التأويل وهو ملخص لما جاء في الضرائر للألوسي ، وقد جعله ابن فارس من سنن العرب ، الصاحبي ص (٧٢) .

(٣) شاعر جاهلي جعله ابن سلام في الطبقة الخامسة من شعراء الجاهلية ص (١١٩) .

(٤) البيت في الكامل : (١/٢٧٤) وفيه خلاف يسير فأبدل : بينها من بيننا ، وفي الصحاح (ضطر) وكذا في اللسان ، قال ابن سيده : يجوز أن يكون على أن الرماح تشقى بهم=

يريد : وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح ، فجعل إعراب (الرماح) (الجر بالياء) للضياطرة ، وإعراب (الضياطرة) (الرفع) للرماح .

قال ابن عصفور : ويروى : وتعصى الرماح بالضياطرة الحمر ، يقال : عصى بالرمح إذا طعن به ، وعصى بالسيف إذا ضرب به(١) .

ونحو قول النابغة :

وقد خفت حتى ما تزيد مخافتى على وعل فى ذى المطارة عاقل(٢)

يريد : حتى ما تزيد مخافة وعل على مخافتى .

وقول العباس بن مرداس :

فديت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيق(٣)

يريد : فديت نفسه بنفسى ومالى .

وقول النابغة الجعدى :

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم(٤)

يريد : كما كان الرجم فريضة الزنا ، والقول فى الأبيات الثلاثة السابقة كالقول فى بيت خداش بن زهير .

=أى أنهم لا يحسنون حملها ولا الطعن بها . ويجوز أن يكون على القلب ، أى تشقى الضياطرة الحمر بالرماح يعنى أنهم يقتلون بها ، والموادة : المصالحة ، والضوطر : العظيم وكذلك الضيطر والضيطار (٢٥٨٦/٢٩) ط دار المعارف ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٦) .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٦ - ٢٦٧) .

(٢) الديوان ص (٨٧) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (١٩٦) ، والإنصاف ص (٢٣٠) ط حجازى ، وأمالى المرتضى : (١٤٤/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٧) ، ودواوين الشعراء الستة ص (٢٥٤) .

(٣) أمالى المرتضى : (٢١٧/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٩) ، واللسان مادة (تيز) - (٤٦٠/٦) منسوب لعروة بن الورد ، والضرائر للألوسى ص (١٢) .

(٤) ديوانه ص (٢٣٥) وروايته :

كانت فريضة ما آتيت . . . . البيت

وضرائر الشعر للقزاز ص (١٩٥) ، وأمالى المرتضى : (٢١٦/١) ، والإنصاف - ط حجازى ص (٢٣٠) ، وروايته :

كانت فريضة ما تقول كما أن الزناء فريضة الرجم

وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧٠) ، واللسان مادة (زنى) - (١٨٧٥/٢١) ط دار المعارف .

ولقد استبعد ابن عصفور قول الحطيئة من هذا الباب :

فلمـــا خشيت الهول والعير ممسك   على رغمه ما أمسك الحبل حافره(١)

فقال : (فإن كثيراً من النحويين جعلوه مقلوباً ، وزعموا أنه يريد : ما أمسك الحبل حافره إلا الأصمعي ، فإنه زعم أنه غير مقلوب وأن الحافر هو الذي يمسك الحبل ، إذ لولاه لخرج الحبل من رجله)(٢) .

وإذا كان العلماء قد أجازوا القلب في ضرورة الشعر فإن بعضاً منهم رأى أنه جائز في سعة الكلام على نحو ما أسلفنا ذكره فيما سبق وفي ذلك يقول ابن عصفور :

(والقلب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه ، وقد جاء أيضاً في الكلام :

حكى أبو زيد : إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء . يريد : انتصب الحرباء في العود .

وحكى أبو الحسن : عرضت الناقة على الحوض وعرضتها على المـاء .

يراد بذلك : عرضت المـاء والحوض عليها .

وحكى أيضاً من كلامهم : (أدخلت القلنسوة في رأسي) . يريدون : أدخلت رأسي في القلنسوة ، إلا أن ذلك لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر فلم يجز لذلك القياس عليه)(٣) .

* * *

ومنه :

تأنيث المذكر : أي

إبدال الحكم للمذكر بحكم المؤنث ، والعكس

وقد أجازه الكوفيون في سعة الكلام وقصره البصريون على الشعر وذلك في نحو قول لبيـــد :

---

(١) الديوان ص (١٠) ، وضرائر الشعر لابن عصفور (٢٧١)

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧١) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧١) ، وقد أطال الألوسي الكلام في هذا الموضع مستعرضاً لأقوال العلماء فيه ، باب القلب ص (٢٠٩ – ٢١٥) من الضرائر .

فمضى وقدمها وكانت عادة   منه إذا هى عردت أقدامها(١)

حيث : أنث الإقدام . لأنه بمعنى التقدمة . أى (فكانت تقدمتها عادة ، فأنث حملا على المعنى) .

واستبعد ابن عصفور من هذا الضرب قول حاتم :

أماوى قد طال التجنب والهجر   وقد عذرتنى فى طلابكم عذر(٢)

فقال : فينبغى أن لا يحمل على أنه أنث (العذر) لأنه بمعنى المعذرة ، لأن ذلك شىء لم تدع إليه الضرورة . إذ قد يمكن جمع العذير وهو الحال على عذر ونذر ثم خفف(٣) . ويكون المعنى :

وقد عذرتنى الأحوال التى ترونها منى(٤) .

وظاهر قول ابن عصفور : أن الحكم للمذكر بحكم المؤنث غير جائز إلا إذا اضطر إليه الشاعر ، ويؤول ما جاء منه إذا كانت ثمة مندوحة عنه .

وابن عصفور بهذا يواكب ما ذهب إليه البصريون ويخالف ما قال به الكوفيون من إجازة ذلك فى سعة الكلام لقولهم : إن اسم (كان) إذا كان مصدراً مذكراً والخبر مؤنثاً مقدماً عليه جاز فى سعة الكلام التذكير ،

---

(١) وهو البيت الثالث والثلاثون من معلقته التى مطلعها :

عفت الديار محلها فمقامها   بمنى تأبد غولها فرجامها

شرح المعلقات السبع ص (١٠٩) ، والخصائص : (٤١٥/٢) ، وأساس البلاغة (قدم) . والإنصاف ط حجازى ص (٤٥٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧٣) ، وعردت : تأخرت ، يقول : فمضى العير نحو الماء ، وقدم الأتان لئلا تتأخر وكانت تقدمة الأتان عادة من العير إذا تأخرت هى ، أى خاف العير تأخرها .

(٢) الديوان ص (٥١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧٥) ، واللسان (عذر) (٢٨٥٦/٣٢) ط دار المعارف ، وذكر بعده البيتين التاليين :

أماوى إن المال غاد ورائح   ويبقى من المال الأحاديث والذكر

وقد علم الأقوام لو أن حاتماً   أراد ثراء المال كان له وفر

(٣) وفى اللسان (عذر) والعذير : الحال ، وأنشد :

* لا تستنكرى عذيرى . . . . . . *

وجمعه عذر مثل سرير وسرر وإنما خفف فقيل : عذر .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧٥) .

والتأنيث ، فأجازوا أن يقال : (كان رحمة المطر الذى أصابنا البارحة) و (كانت رحمة) .

قالوا : فمن ذكر فلأن المطر مذكر ، والنية به التقديم . فكما يقال : كان المطر الذى أصابنا رحمة . فكذلك تفعل إذا قدم الخبر ، ومن أنث فلأن الخبر قد ولى (كان) وهو مؤنث ، والأخبار سبيلها أن تكون موافقة للأسماء ، لأنها هى فى المعنى . وأيضاً فإن الاسم مصدر ، وتذكير المصدر وتأنيثه بمعنى واحد . ولذلك لم يجز التأنيث إذا كان الاسم غير مصدر ، نحو قولك : (كان شمساً وجهك) ولا يجيزون أن يقال : كانت شمساً وجهك (١) فعلى هذا قول لبيد : (وكانت عادة منه إذا هى عردت إقدامها) . هو عندهم من قبيل ما يجوز فى الكلام والشعر .

ويرفض ابن عصفور هذا المذهب متخيراً ما ذهب إليه البصريون — وهذا شأنه فى كثير من قضايا الضرورة — يرد مذهب الكوفيين ويزكى مذهب البصريين ، ويجعل ما جاء من شواهد الكوفيين من قبيل الشاذ .

ويفند ابن عصفور مزاعم الكوفيين بقوله :

(والصحيح عندى ما ذهب إليه أهل البصرة ، لأنه لا يحفظ فى سعة الكلام مثل : كانت رحمة المطر الذى أصابنا . واحتجاجهم على جواز ذلك بقراءة أهل المدينة وعاصم وأبى عمرة : « ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا » (٢) بتأنيث « تكن » ، لأن « أن » مذكرة وخبر لكن قد تقدم على اسمها وهو مؤنث . لا حجة لهم فيه ، لأن « أن » مع صلتها إنما هى على حسب ما هى بتقديره . فإن قدرت « أن قالوا » بالقول ، حكم لأن وصلتها بحكم المذكر ، وإن قدرته بالمقالة أو بالقولة حكم لها مع صلتها بحكم المؤنث)(٣) .

وعنده أن ما جاء من هذا القبيل فى الكلام شاذ لا يجوز القياس عليه ، يقول بعد قليل من كلامه السابق :

---

(١) هذه مزاعم الكوفيين التى يأباها ابن عصفور فى ضرائره ص (٢٧٤) .

(٢) سورة الأنعام الآية ٢٣ وتمامها : « والله ربنا ما كنا مشركين » .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧٤) .

(وقد شذ شيء من هذا في الكلام. حكى الأصمعي عن بعضهم : وكان ذلك مذ دوخت الإسلام . فأنث الإسلام لأنه بمعنى الملة ، وحكى أيضاً عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : (فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها) . فقال : أتقول : جاءته كتابي؟ فقال : نعم. أليس بصحيفة ؟)(١).

* * *

وعكسه :

(تذكير المؤنث)

وذلك بأن يكون الاسم مؤنثاً فيحكم له بحكم المذكر بدلا من تأنيثه حملا على المعنى

وقد استجازه ابن جني واستقبح الأول واعتبر تأنيث المذكر من قبيح الضرورة لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير ، لأن التذكير هو الأصل(٢).

وفيه يقول القزاز : (ولكن العرب تتسع فتذكر المؤنث لمعنى تخرجه له يؤول به إلى التذكير ، كما قال امرؤ القيس :

برهرهة رخصة رؤدة كخرعوبة البانة المنفطر(٣)

فذكر الخرعوبة والبانة ، لأنه يريد الغصن أو نحوه من المذكر . وكما قال الآخر :

لو كان مدحة حي منشراً أحداً أحيي أباكن يا ليلى الأماديح(٤)

---

(١) المصدر نفسه وفي سر صناعة الإعراب لابن جني (١٣/١) تأنيث المذكر من قبيح الضرورة لأنه خروج عن أصل إلى فرع .

(٢) سر صناعة الإعراب : (١٣/١) .

(٣) الديوان ص (١٥٧) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وهو من قصيدة رائية مطلعها :

أحار ابن عمرو كأني خمر ويعدو على المرء ما يأتمر

في دواوين الشعراء الستة ص (٨٧) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٣١) ، وبرهرهة : مترجرجة ، ورؤدة : شابة ناعمة ، والخرعوبة : الغصن الغض والبانة : واحدة البان وهو ضرب من الشجر ، والمنفطر : المتشقق بالورق .

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين : (١٠٤/١) ، والصحاح (نشر) ، =

فقال : منشراً وهو للمدحة ، فذكر ، لأنه يريد المدح أو غيره مما هو فى معناه للمذكر .

وكثير مثل هذا ، على أن بعض النحويين يقول : كل ما لا روح له نجوز تذكيره وتأنيثه ، فهذا وإن لم يكن بشىء فقد ذكرنا ما يعضده من شعر العرب)(١) .

• • •

انتصاب الفعل المضارع بعد الفاء

وذلك لا يجوز فى غير الأجوبة الثمانية(٢) إلا إذا اضطر إليه الشاعر نحو قول الأعشى :

هنالك لا تجزوننى عند ذلكم ولكن سيجزينى الإله فيعقبا(٣)

نصب : (يعقبا) بعد الفاء من غير أن يتقدمه شىء من الأجوبة الثمانية وكان حكمه الرفع عطفاً على الفعل المرفوع قبله ودخولا فى معناه ، إلا أنه لما اضطر حكم له بحكم الأفعال الواقعة بعد الفاء فى الأجوبة الثمانية فنصب بإضمار (أن) وتؤول الفعل الذى قبله تأويلا يوجب النصب . وحكم لقوله :

* سيجزينى الإله . . . . *

بحكم : يكون من الإله جزاء لى ، لأن المعنى واحد ، وجعل مع الفعل معطوفاً بالفاء على ذلك المصدر المتوهم(٤) .

= وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧٦) ، وفى اللسان ، يقول ابن برى ما رواه الأصمعى وهو :

لو أن مدحة حى أنشرت أحداً أحيا أبويك الشم الأماديح

وأنشرت : أحسن من منشراً ، لأنه ذكر المؤنث ، وكان حقه أن يقول : منشرة ، ففيه ضرورة من هذا الوجه .

(١) ضرائر الشعر للقزاز ص (٣٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧٦) ، وفى الصحاح و (مدح) أساس البلاغة كذلك .

(٢) وهى : الأمر ، والنهى ، والنفى ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والتخصيص ، والدعاء .

(٣) ديوان الأعشى ص (١١٧) ، والكتاب : (١/٤٢٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٤) .

(٤) لابن عصفور ص (٢٨٤ - ٢٨٥) ، شواهد أخرى ينطبق عليها ما ذكرت .

وقول طرفة :

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصما(١)

والقول فى نصب المضارع بعد الفاء فى هذا البيت كالقول فى سابقه .

* * *

ومنه :

انتصابه بإضمار (أن) بعد (أو) العاطفة :

وذلك إجراء لـ (أو) مجرى (إلا أن) نحو قول عروة بن الورد :

فسر فى بلاد الله والتمس الغنى تعش ذا يسار أو تموت فتعذرا(٢)

يريد : فتعذر ، ولكنه نصب وقال : فتعذرا مضمراً (أن) بعد (أو) وهى ليست بمعنى (إلا أن) وكان ينبغى أن يجزم ما بعد (أو) عطفاً على (تعش) المجزوم . لكن الشاعر لما اضطر إلى استعمال النصب بدل الجزم أجرى (أو) العاطفة مجرى (أو) التى بمعنى (إلا أن) وحكم لها بحكم الفعل الواقع بعد (أو) التى بمعنى (إلا أن) وتأول الفعل الواقع قبلها تأويلا يوجب النصب .

وفى هذا يقول ابن عصفور :

(فحكم لقوله :

* تعش ذا يسار . . . . . . *

بحكم : يكن لك عيش ذو يسار ، لأن المعنى فيهما واحد ، ونصب الفعل الذى بعدها بإضمار (أن) وعطف (أن) والفعل المنصوب بها على ذلك المصدر المتوهم)(٣) .

* * *

(١) الكتاب : (١/٤٢٣) ، المقتضب : (٢/٢٤) ، الخصائص : (١/٣٨٩) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٢٠٦) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٥) ، واستشهد به سيبويه على نصب (فيعصما) بإضمار (أن) ضرورة ، ورواية سيبويه :

* لا ينزل الذل ساحتها *

(٢) ديوان عروة بن الورد ص (٥٦) ط بيروت سنة ١٩٥٣ م ، المغرب : (١/٢٦٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٥) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٥) .

استعمال الاسم فى الضرورة استعمالا لا يجوز فى سعة الكلام

وذلك نحو قول ذى الخرق الطهوى(١) :

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقــاً إلى ربنــا صوت الحمار اليجدع(٢)

وقوله :

ويستخرج اليربوع من نافقــائه ومن حجره بالشيحة اليتقصع

بإرادة : الذى يجدع . والذى يتقصع .

ذلك لأن الألف واللام الداخلة على (يجدع) و (يتقصع) من الأسماء الموصولة ، لأنها بمعنى (الذى) وحكمها فى الكلام أن لا تدخل إلا على اسم الفاعل أو اسم المفعول نحو : الشارب والمشروب تريد : الذى شرب ، والذى شرب ، إلا أنه لما اضطر جعل وصلها بالفعل بدلا من وصلها باسم الفاعل إجراء لها فى ذلك مجرى ما هى فى معناه وهو (الذى) .

وفى تعقيب لابن عصفور على هذا الموضع :

(ومن النحويين من ذهب إلى أن هذه الألف واللام الداخلة على الفعل ليست الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول ، بل هى مبقاة من الذى ، وذلك باطل بدليل أنها لو كانت مبقاة منه لجاز أن يقع فى صلتها الفعل الماضى كما يقع فى صلة الذى ، فلما لم تدخل من الأفعال إلا على الفعل المشبه باسم الفاعل وهو المضارع دل ذلك على أنها الداخلة على اسم الفاعل فى الكلام)(٣)

ومن هذا الضرب قول المرار بن سلامة العجلى(٤) :

---

(١) شاعر جاهلى أحد الطهويين الثلاثة (خليفة بن حمل ، والثانى : قرط والثالث : شمر ابن عبد الله) ، والخزانة : (٤٢/١) بتحقيق هارون .

(٢) البيتان فى الإنصاف ص (٩٧ ، ١٩٧ ، ٣٠٠) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٩) ، وفى اللسان (جدع) - (٥٦٧/٧) وفيه خلاف يسير (إلى ربه) بدلا من (إلى ربنا) ، وفيه أراد الذى يجدع فأدخل اللام على الفعل المضارع لمضارعة اللام الذى كما تقول : هو اليضربك ، وقال أبو بكر السراج : لما احتاج إلى رفع القافية : قلب الاسم فعلا وهو من أقبح ضرورات الشعر .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٩) .

(٤) راجز جاهلى إسلامى من بنى ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عجل (هامش ضرائر الشعر لابن عصفور) .

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا(١)

فأدخل حرف الجر (من) على (سواء) ، و (من) لا تدخل على غير الأسماء وحكمها فى حال السعة أن لا تستعمل إلا ظرفاً ، ومثلها (سوى) فإنه لا يخرج عن الظرفية إلا فى الضرورة ، نحو قول أبى ذؤيب :

فلم يبق منها سوى هامد وسفع الخدود وغير النؤى(٢)

فقد جعل (سوى) بمنزلة (غير) وأخرجهما عن الظرفية اضطراراً وقضى لهما بحكم الأسماء بدلا من الحكم الذى كان لها فى حال السعة . ومنه قول الأعشى :

تجانف عن جو اليمامة ناقتى وما قصدت من أهلها لسوائكا(٣)

قال ابن عصفور : و (سواء) و (سوى) معناهما واحد ، إلا أنك إذا فتحت السين مددت ، وإذا كسرتها قصرت .

وحكى الكوفيون أن أبا ثروان قال : (أتانى سواك)(٤) ، فاستعمل (سوى) اسماً فى سعة الكلام ، وذلك شاذ يحفظ ولا يقاس عليه(٥) .

---

(١) الكتاب : (١/١٣) وأنشد بعده قول الأعشى :

* وما قصدت من أهلها لسوائكا *

وفيهما قال الشنتمرى : أراد غير فوضع سواء موضع غير ضرورة . . وصف نادى قومه ومتحدثيهم بالتوقير والتعظيم هامش الكتاب : (١/١٣) .

(٢) ديوان الهذليين : (١/١٠٠) ، والخصائص : (٢/٣٦٩) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٢) ، يصف الدار وقد استحالت إلى رماد وأطلال ، والسفع : الأثافى ، والنؤى : جمع نؤى وهو ما يضرب حول البيت ليحجز المطر ، كالسور يقام حول المنزل .

(٣) ديوانه ط بيروت سنة ١٩٦٩ م ص (١٢٥) ، وروايته :

* عن جل اليمامة . . . . *

والكتاب : (١/١٣ ، ٢٠٣) ، والصاحبى ص (١٢٥) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٢٢٦) ، وأساس البلاغة (جنف) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٢) ، والخزانة : (٢/٥٩) ، « وجو » الاسم القديم لعاصمة اليمامة ، وفى الإنصاف ص (١٨٥) ، يرى الكوفيون أن سوى لا تلزم الظرفية لدخول لام الخفض مستشهدين بهذا الشاهد . وصف الشاعر أنه معول فى قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله وجعل الفعل للناقة مجازاً ، الشنتمرى على هامش الكتاب : (١/١٣) .

(٤) فى الإنصاف : (١/١٨٧) أتانى سواؤك وهى رواية غريبة للفراء .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٢ - ٢٩٣) .

ولقد أنشد سيبويه بعضاً من هذه الشواهد وغيرها فى باب (ما يجوز للشاعر) ، وقال : وجعلوا ما لا يجرى فى الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء . وعقب على الشواهد بقوله : فعلوا ذلك ، لأن معنى (سواء) معنى (غير) . . وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها(١) .

وواضح أن النحاة متفقون على جواز إجراء ما لا يكون إلا ظرفاً مجرى غيره من الأسماء فى ضرورة الشعر وفيه يقول القزاز : ومما يجوز له إجراء ما لا يكون ظرفاً مجرى غيره من الأسماء ، من ذلك : أن (سواك) لا يكون إلا ظرفاً ، تقول : جاءنى رجل سواك ، أى يقوم مقامك ، و (زيد سواك) مثله منصوب على الظرفية ، لأنه لم يتمكن فى الأسماء ، فإذا جعلته بمعنى (غير) أدخلته فى الأسماء ، وأدخلت عليه حروف الجر ، كما قال الشاعر :
تجـانف عن جو اليمامة(٢) . . . . البيت

* * *

ومنه :

الإخبار بالمعرفة عن النكرة :

وهذا غير جائز فى سعة الكلام ويجوز عكسه ، والشاعر المضطر يحكم للنكرة بحكم المعرفة فيخبر عنها بمعرفة نحو قول حسان بن ثابت :

كأن سبيئة من بيت رأس تكون مزاجها عسل وماء (٣)

---

(١) الكتاب : (١/١٢ – ١٣) .
(٢) ضرائر الشعر للقزاز ص (٢٢٦) .
(٣)-ديوان حسان ص (٣) ، والكتاب : (١/٢٣) ، والكامل : (١/٧٤) ، وفيه ذكر لثلاثة أبيات تالية عليه وقوله :
* كأن سبيئة . . . . *
يقال : سبأتها إذا اشتريتها سباء يعنى : الخمر ، والسابى : الخمار ، وقوله :
* من بيت رأس . . . . *
يعنى : موضعاً بالأردن مشهور بالخمر ، وسيرة النبى صلى الله عليه وسلم لابن هشام : (٤/٣٦) وروايته :
* كأن خبيئة . . . . *
والبيت مما قيل فى الشعر يوم الفتح . ضرائر الشعر للقزاز ص (٩٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٦) ، والخزانة : (٤/٤٠) ، والضرائر للألوسى ص (٢١٢) .

أخبر عن (عسل) النكرة (بمزاجها) وهو معرف بالإضافة .
ونحو قول مرداس بن حصين(١) :

كأن دراسة لما التقينا لنصل السيف مجتمع الصداع (٢)

فأخبر عن (دراسة) النكرة بـ (مجتمع الصداع) وهو معرفة ذلك أن الشاعر لما اضطر حكم للنكرة بدلا من حكمها بحكم المعرفة فأخبر عنها بالمعرفة .

* * *

ومنه :

الجزم بـ (إذا) :

معروف أن (إذا) غير جازمة ، ولكن الشاعر إذا اضطر شبهها بـ (متى) وأعطاها حكمها فى الجزم من حيث كانت مثلها .

قال ابن عصفور : ألا ترى أنهما ظرفا زمان ، وفى كل واحد منهما معنى الشرط ، فحكم لها من أجل ذلك بحكم (متى) بدلا من حكمها فجزم بها كما يجزم بـ (متى) .

وذلك نحو قول قيس بن الخطيم :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب(٣)

فـ (قصرت) فى موضع جزم بـ (إذا) وكذلك (كان) بدليل جزم (نضارب) ، المعطوف عليها ، إلا أن الباء من (نضارب) إنما كسرت لسكونها وسكون ياء الإطلاق بعدها(٤) .

---

(١) هو مرداس بن حصين من بنى عبد الله بن كلاب وهو شاعر جاهلى ، هامش ضرائر ابن عصفور ص (٢٩٦) .

(٢) البيت فى الخصائص : (٢٧٥/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٦) ، واللسان (اتن) .

(٣) البيت فى الكتاب (٤٣٤/١) والمقتضب (٥٧/٢) وضرائر الشعر القزاز ص (٢٢٩) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٨) ، والخزانة : (١٦٤/٣) ، والمعنى : إذاقصرت أسيافنا عن الوصول إلى الأقران وصلناها بخطانا مهاجمين حتى تنالهم .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٨) .

ولا يجوز الجزم بـ (إذا) فى سعة الكلام لتقصيرها عن أدوات الجزاء .
ويجيب ابن عصفور عن سبب المنع بها فى سعة الكلام فيقول :

فإن قال قائل : هلا جزم بـ (إذا) فى سعة الكلام كما يجزم بـ (متى) إذ معنى الجزاء موجود فيها ؟

فالجواب : أن الذى منع من ذلك فى حال السعة تقصيرها عن أدوات الجزاء من جهة أن الباب فيها أن يدخل المقطوع بوقوعها نحو قولك : إذا احمر البسر فأتنى ، ألا ترى أن احمرار البسر لا بد من وقوعه وأدوات الشرط الجازمة الباب فيها أن لا تدخل إلا على الأفعال غير المقطوع بوقوعها نحو قولك : إن قام زيد قام عمرو ، وإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك يؤول(١) .

* * *

ومنه :

استعمال الحرف اسماً للضرورة

وذلك نحو قول الأعشى :

أتنتهون ولا ينهى ذوى شطط ... كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل(٢)

وقول امرئ القيس :

وإنك لم يفخر عليك كفاخر ... ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب(٣)

فجعل الكاف فاعله لـ (ينهى) و لـ (يفخر) .

وبرهن ابن عصفور على ذلك بقوله :

(والدليل على أنها فاعلة فى البيتين : أنه لا بد للفعل من فاعل فلا يجوز

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٩) .

(٢) ديوان الأعشى ص (٩٩) ط ثانية ، وروايته :

* هل تنتهون . . . . *

والكامل : (١/٤٥) ، والمقتضب : (٤/١٤) ، والخصائص : (٢/٣٦٨) ، أساس البلاغة (فتل) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠١) ، الخزانة : (٤/١٣٢) .

(٣) ديوانه ص (٤٤) ، الكامل : (١/٤٥) وأساس البلاغة (غلب) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠١) ، ودواوين الشعراء الستة ص (٣٣) يعنى : ان غلبة كل واحد منهما أشد ألماً وأقوى أثراً ، وهو يعنى بهذا ما بينه وبين أم جندب .

أن يكون الفاعل محذوفاً ، ويكون تقديره فى البيت الأول : ناه كالطعن ، وفى البيت الثانى : فاخر كفاخر ضعيف ، لأنه لا يخلو أن يقام المجرور مقامه أو لا يقام . فإن لم يقم مقامه لم يجز ذلك ، لأن الفاعل لا يحذف من غير أن يقام شيء مقامه ، وإن قدر قائماً مقامه لزم أن يكون المجرور فاعلا المجرور الذى حرف الجر فيه غير زائد لا يكون فاعلا ، فلما تعذر حذف الفاعل على التقديرين ، لم يبق إلا أن تكون الكاف هى الفاعلة : عوملت معاملة (مثل) لأن معناها كمعناه ، وحكم لها بحكمه بدلا من حكمها للضرورة)(١) .

ولقد استعملوا حروفاً أخرى غير الكاف استعمال الأسماء إجراء لها مجرى ما هى فى معناه .

فاستعمل الشاعر (على) اسماً بمعنى (فوق) بدليل إدخال الجار عليها(٢) .

وأجرى (عن) مجرى (جانب) بدليل إدخال الجار عليها(٣) .

وهذه الاستعمالات جائزة عند البصريين فى الضرورة بدليل دخول حرف الجر ، لكن الكوفيين رأوا أن حرف الجر إذا دخل على : (عن) و (على) و (الكاف) لم تكن أسماء بل سادة مسد الاسم ونائبة عنه .

وحجتهم فى ذلك : أنه لو كانت أسماء كما يقول البصريون لقيل : عنك مرغوب فيه ، تعنى به ناحيتك مرغوب فيها .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠١ – ٣٠٢) .

(٢) ومثال ذلك قول مزاحم العقيلى :

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

و (على) فى هذا المثال اسم بمنزلة (فوق) على مذهب أهل البصرة ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠٥) .

(٣) مثال ذلك قول القطامى :

فقلت للركب لما أن علا بهم ... من عن يمين الحبيا نظرة قبل

فاستعمل (عن) بمنزلة (جانب) .

وقول ذى الرمة :

وهيف تهيج البين بعد تجاوز ... إذا نفحت من عن يمين المشارق

وقوله :

فقلت اجعلن ضوء الفراقد كلها ... يميناً ومهوى النجم من عن شمالكا

و (عن) فى جميع ذلك اسم بمنزلة (جانب) على مذهب البصريين ، ضرائر الشعر – ص (٣٠٦ – ٣٠٧) .

وينبرى ابن عصفور لرد قول الكوفيين بقوله :

(وهذا الذى استدلوا به لا يلزم ذلك فى الأسماء التى لم تكن حروفاً قط ، ألا ترى أن من الأسماء ما لا ينصرف بل يلتزم فيه ضرب واحد من الإعراب نحو : سبحان الله ، ومعاذ الله ، فإن العرب التزمت فيهما النصب على المصدرية وايمن (الله) ، التزمت فيه الرفع على الابتداء واستعملته فى غير ذلك من المواضع التى تستعمل فيها الأسماء ، مع أن هذا الذى ذكروه لا يطرد فى كل ما استعمل من الحروف أسماء . . . ألا ترى أن الكاف حرف جر فى الأصل ولما استعملوها استعمال الأسماء فى الشعر جعلوها فاعلة ومجرورة ومبتدأة كما تقدم تبيينه)(١) .

* * *

ومنه :

العطف على التوهم (العطف على المعنى)

وهذا الموضع جعله بعضهم(٢) من الضرائر الشعرية والشواهد عليه كثيرة نحو قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عـادتنـا ... أو تنزلون فإنا معشر نزل(٣)

(فتنزلون) معطوف على (أن تركبوا) على التوهم ، لأن (تنزلون) حكمه الجزم بحذف النون عطفاً على فعل الشرط المجزوم بحذف النون وهو (تركبوا) ، لكن الشاعر لما اضطر إلى رفعه بالنون استعمله كذلك مرفوعاً بدلا من الجزم حملا على المعنى فى (أن تركبوا) ومعناه (أتركبون) .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠٧ — ٣٠٨) .
(٢) راجع : الضرائر للألوسى ص (٢٧٦).
(٣) ديوان الأعشى ص (٦٣) وروايته :
* قالوا الركوب فقلنا تلك عـادتنـا *
الكتاب : (٤٢٩/١) ، أمالى المرتضى : (٣٦١/١) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٢) ، والضرائر للألوسى ص (٢٧٧) .

ونظيره قول زهير :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً(١)

فخفض (سابق) على توهم الباء فى (مدرك) .

وتعقيباً على هذين الشاهدين فى هذا الموضع نستعرض أقوال العلماء فى هذا الموضع . وحول هذين البيتين .

يقول سيبويه : وسألت الخليل – رحمه الله – عن قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا . . . . البيت

فقال : الكلام ها هنا على قوله : يكون كذا أو يكون كذا . لما كان موضعه ما لو قال فيه : أتركبون لم ينقص المعنى ، صار بمنزلة (ولا سابق شيئاً) .

وأما يونس فقال : أرفعه على الابتداء كأنه قال : أو أنتم نازلون .

وقول يونس أسهل ، وأما قول الخليل فجعله بمنزلة قول زهير :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى . . . . البيت

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابق شيئاً)(٢) .

ويشرح الشنتمرى ما عرضه سيبويه من آراء للخليل ويونس فى هذا الموضع من خلال هذين البيتين فيقول :

(الشاهد فى رفع (تنزلون) حملا على معنى (أن تركبوا) . لأن معناه ومعنى أتركبون متقارب ، وكأنه قال : أتركبون فذلك عادتنا . أو تنزلون فى معظم الحرب . فنحن معروفون بذلك ، هذا مذهب الخليل وسيبويه

---

(١) هو البيت السادس من قصيدة مطلعها :

ألا ليت شعرى هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا

ورواها الأصمعى لصرمة الأنصارى فى النعمان بن المنذر دواوين الشعراء الستة ص (٣١٩) وهو من شواهد سيبويه فى مواضع متفرقة وكذلك فى الخصائص والإنصاف ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٠) ، والضرائر للألوسى ص (٢٧٧) ومعنى البيت : يختلف عما جاء من حكم فى معلقته المشهورة لقوله :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عم

لكنه فى هذا البيت لا يدرك ماضياً ولا مستقبلا .

(٢) الكتاب : (٤٢٩/١) .

وحمله يونس على القطع والتقدير عنده : أو أنتم تنزلون . وهذا أسهل في اللفظ . والأول أصح في المعنى والنظم .

والخليل ممن يأخذ بصحة المعاني ولا يبالي باختلال الألفاظ)(١) .

وقد خص ابن عصفور هذا الموضع بالضرورة وعقد له فصلا في (ضرائره) مختاراً مذهب الخليل . فقال في تعقيبه على بيت الأعشى : (ألا ترى أن (تنزلون) حكمه أن يحذف منه النون للجزم . لأنه معطوف على الفعل المجزوم بأداة الشرط . وهو (تركبوا) لكنه اضطر إلى رفعه بالنون . فاستعمل الرفع بدل الجزم حملا على (أتركبون) المضمن معنى (أن تركبوا) . لأن الفعل المستقيم عنه جائز فيه أن يضمن معنى الشرط إلا أن ما حمل عليه رفع (تنزلون) لا يخرج إلى اللفظ)(٢) .

وهذا التخريج يتفق مع ما ذهب إليه الخليل من العطف على المعنى واعتباره من الضرائر الشعرية بخلاف يونس الذي قال : بالرفع على الابتداء وفضله سيبويه بقوله : (وقول يونس أسهل) .

وحسن الضرورة أو قبحها في هذا المدار – عند ابن عصفور – معول فيه على الحمل على المعنى ، فبعد ذكره الشواهد الكثيرة في هذا الموضع ، وصف بيتين للمرار بن سعيد بأنهما : (أقبح من جميع ما تقدم من هذا النوع)(٣) وتوضيحاً لهذه المقارنة عقب عليهما بقوله :

(وإذا كان هذا أقبح من جميع ما تقدم . لأن المعنى الذي حمل عليه في الأبيات المتقدمة قد يخرج إلى اللفظ . والمعنى الذي حمل عليه في (هذا

---

(١) راجع الكتاب بشرح الشنتمري : (٤٢٩/١) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٢) .

(٣) البيتان هما :

أجدك لن ترى بثعيلبات ... ولا بيدان ناجية ذمولا
ولا متدارك والشمس طفل ... ببعض نواشغ الوادي حمولا

قال ابن عصفور : ألا ترى أنه كان ينبغي له أن يرفع (متدارك) على أن يكون خبراً لمبتدأ مضمر فيكون التقدير إذ ذاك : (ولا أنت متدارك) إلاأنه استعمل بدل الرفع الخفض لما كان معنى (لن ترى بثعيلبات واحداً) فعامله لذلك معاملته – ضرائر الشعر ص (٢٩١) .

البيت)(١) لا تخرج إلى اللفظ)(٢) .

وبعد : ألا ترى أنه بهذا يسير فى اتجاه الخليل فى هذا المضمار ؟

* * *

وإجمالا لما فصل فى فصل (التغيير) نرى أنه فى مجمله قد تناول بالدرس والاستقصاء مسألة رئيسية تتمثل فى (التصرف فى اللفظ)(٣) أو عن طريق القلب أو الإبدال . أو التقديم والتأخير .

وهذا الفصل بشطريه (التقديم والتأخير ، والإبدال) وما تفرع عنهما من مواضع الحركة والحرف والكلمة والجملة . لاحظنا من خلال — معالجته ما يأتى :

• قلة الشواهد الشعرية فى كثير من المواضع — لا سيما تلك الشواهد التى تدخل فى إطار منهج البحث عندنا — وندرتها أو انعدامها فى مواضع أخرى مما جعلنا نضرب صفحاً عن إيراد بعضها أحياناً(٤) . كما فعلنا فى باب (استعمال الحرف اسماً للضرورة) من مثل استعمال الحرف (على) اسماً ، وفى باب (استعمال الحرف للضرورة استعمالا لا يجوز مثله فى الكلام) .

• قلة استعمال تقديم (الحركة) ضرورة وكثرة تقديم الحرف ، وقد اكتفينا بذكر ما جاء منه ضرورة ولم يستعمل فى السعة . ذلك لأن القلب فى الكلام كثير نحو : عاث وعثى ، وجرف هار وجرف هائر .

• اختلاف النحاة حول كثير من مواضع هذا الفصل وهل هى من الضرورة أو خارجة عنها إلى السعة ، من ذلك كلامهم فى : (الإبدال من

---

(١) لعله يقصد فى هذين البيتين .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٢) .

(٣) من ذلك وضع المفرد موضع المثنى وموضع الجمع وعكسه ، ووضع المثنى موضع الجمع وعكسه ، ووضع العطف موضع التثنية . . . إلخ .

(٤) راجع مثل هذا فى : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠٢ — ٣١١) وما ساقه من أمثلة وشواهد لم يرد عند غيره خلافها ، وقد أكثروا فى هذه المواضع من الاستشهاد بالقرآن الكريم من نحو قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وأمثلة أخرى من فصيح الكلام نحو : (أدخلت القلنسوة فى رأسى) وغير ذلك مما هو مدار نقاش فى كتب الضرائر .

الاسم الذى لا يساعد الوزن عليه فيبدل منه ما هو منه بسبب)(١)، واختلافهم حول ما أنشدوه لامرئ القيس من شواهد، تعرض الثريا، والتعرض يكون للجوزاء. واعتبار الزبيب خمراً فى بيت النابغة الجعدى، وما أثير من خلاف حول بيت لبيد من قوله:

• نحن بنى أم البنين الأربعة •

هل كانوا أربعة أو خمسة ... إلخ؟.

ولقد عد بعض النحاة مثل ذلك من قبيل الضرائر الشعرية ومنهم أبو سعيد القرشى. والسيد المرتضى علم الهدى، فإنه ذهب أيضاً إلى أن أغلاط العرب من باب الضرورة الشعرية وحمل على ذلك قول لبيد(٢) السابق ذكره.

وذهب الجمهور إلى أن أغلاط العرب ليس من قبيل الضرورة وأنها لا تغفر لهم. ولا يعذرون فيها، ولا يتابعون عليها كما يتابعون فى الضرائر.

ولقد اختلفوا أيضاً فى (وضع المفرد موضع المثنى وعكسه). فما قدموه من شواهد على هذا الباب من فصيح الكلام ومن كتاب الله يفهم أن هذا الباب لا يدخل فى مجال الضرورة، ولكن ابن الشجرى — كما أسلفنا — نوه على حمل الإفراد على الضرورة بقوله: (ولا يكادون يستعملون هذا إلا فى الشعر)، ورفض هذا ابن عصفور بقوله: (والصحيح أنه غير مختص بالشعر).

• من المواضع التى اتفقوا على قبح ضرورتها (قلب الاسم فعلا) فعدوه من أقبح الضرورات على نحو ما قرر أبو بكر السراج. فاستقبحوا إدخال اللام على المضارع لمضارعة اللام الذى فى مثل: اليجدع. واليتقصع.

• ومن المواضع التى اتفقوا فى الحكم عليها (قلب الإعراب) أو إبدال الحكم من الحكم. ذلك لأن اللفظ إذا قلب حكمه أعطى بدله حكم غيره، قال ابن عصفور: والقلب مقيس فى الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه،

---

(١) كاستعمال السهم بدل القوس لأنه منه بسبب وفيه قال أبو سعيد القرشى فى المنظومة:

وأبدلوا كلمة من كلمة   كإبدال السهم من أسلمة

الضرائر للألوسى ص (٤٢).

(٢) الضرائر للألوسى ص (٤٣).

وقد جاء أيضاً فى الكلام . حكى أبو زيد إذا طلعت الجوزاء انتصب العود فى الحرباء . يريد : انتصب الحرباء فى العود . . . إلا أن ذلك لم يكثر فى الكلام كثرته فى الشعر . فلم نجز لذلك القياس عليه(١) .

* * *

فإذا نال التغيير فى الكلام اهتمام العلماء فى اللغة والنحو فإنما مبعث ذلك أنه ظاهرة قائمة فى الكلام لا يمكن جحودها كثرت الأمثلة لها أو قلت ، واعتبرت ضرورة أو لم تعتبر . وفى منهجنا الذى سرنا عليه فيما مضى نميل إلى أن كل ما ورد فى الكلام العربى من تغيير فى نصوص أصيلة هو من قبيل الضرورة ونابع من أصالة فنية للشعراء الذين من حقهم أن يظهروا آيات الإبداع فى مظاهرها المختلفة .

ومظاهر الضرورة التى تعرضنا لها فى هذا البحث من زيادة أو حذف . أو تغيير إنما كانت مجالى للجمال تظهر فيها اللغة فى صور تخالف المألوف الكثير فتثير اهتمام الباحثين . وتدعو إلى مراجعة القواعد التى هى فى الحقيقة ليست أسواراً مغلقة ولا أغلالا فى أعناق الفصحاء . بل تتسم بالأسماح والسهولة واليسر . ولا ترفض ما يجافيها من القول : إنها سجلت أوجه الشبه المألوفة ، فلا بدع أن يكون لهذه الأوجه إخوة يعانقونها ، ويأنسون لها .

وسعادة الباحث فى هذا المجال . أنه عاش مع اللغة وشهد صوراً منها ، وحفظ شواهد لها ، وراعه محكم الفن فيها فخرج من كل ذلك بما تطمئن إليه نفسه من تقدير لجهود السابقين الذين وضعوا القواعد ، وميزوا بها الكثير الغالب فى الاستعمال . وإن اختلفوا أو اتفقوا فيما سواه .

* * *

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧١) .

خـــاتمـــة

حمداً لله ، الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

وبعـــد :

فلقد كانت الرحلة طويلة ، والطريق شاق عبر فصول خمسة اشتمل عليها هذا البحث قلبنا فيها النظر وأعملنا الفكر واستحضرنا شوارد القواعد ، واستأنسنا بآراء العلماء على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم . واستمتعنا بأزاهير الفصحى واستنشقنا عبيرها من رياضها المتنوعة الأشكال والثمار ، ونعمنا خلالها بروعة البيان وإحكام الآية فى القرآن فكان للسفر لذته ومتعته وللرحلة كسبها ونتائجها .

ولقد جنينا من ثمار هذه الدراسة أن وقفنا على حقيقة هذه الظاهرة (ظاهرة الضرورة) فعرفنا معناها اللغوى والاصطلاحى وتتبعنا تطورها التاريخى وتطرقنا إلى مفهومها الشرعى . واستعرضنا آراء العلماء فيها وأحكامهم عليها ، وعقدنا مقارنة بين نظرة القدماء إلى الظاهرة ورؤية المحدثين لها ، واقتضت طبيعة التدرج فى البحث استشراف آراء علماء العرب فى هذا المجال من وجهة نظر الدراسة الأسلوبية ، فوضح لنا من ذلك كله تصور للضرورة من وجهة نظر النقد الحديث وما ينطوى عليه من فهم لروح الشاعر واتصاله بالتراث وعلاقته الإيجابية باللغة ومن ثم فالضرورة الشعرية مظهر إبداعى من مظاهر عبقرية الشاعر من حيث تناوله للغة تناولا مختلفاً وإن تم ذلك فى أحضان اللغة نفسها .

وكان هذا وخلافه محصلة ما حققته الدراسة النظرية فى القسم الأول من هذا البحث بفصليه الأول والثانى . ولقد كان هذا القسم بما حواه من تعريفات وما اشتمل عليه من آراء ومناقشات بمثابة المصباح الهادى والزاد الكافى للوصول إلى الغاية ، واكتساب الرأى .

وقد تبلورت الفكرة ووضح أسلوب المعالجة فى القسم الثانى بما مثله من منهج تطبيقى وبفضل ما أقيم عليه من خطة محكمة فى التصنيف واستبعاد للمواد التى لا تخدم المنهج ولا يبدو تأثيرها فى البحث فضلا على إخضاع المادة المختارة للمناقشة والتحليل وبسط الفكر وصولا للحكم على النص باشتماله على الضرورة أو عدم اشتماله عليها حيث تصبح اللغة معروضة فى ثوب قشيب وموجهة للنص فى الحكم عليه ، ومن ثم فإن أية رؤية جديدة لنا فى الضرورة مستنبطة من دراسة النص فى انسجامه مع القواعد . ومن دراسة آراء العلماء والموازنة بينها .

وإذا تجاوزنا التعميم إلى التحديد قلنا : إن بناء القسم الثانى قام على ثلاثة أعمدة هى فصوله الثلاثة التى تمثل الضرورة فى الزيادة والنقص . والتغيير ، وانبثقت عن هذه الفصول فروع توحدت فى مظهرها وإن اختلفت فى مضمونها ، فمن خلال كل فصل تقريباً درست الضرورة من خلال الحركة ، ثم الحرف ثم الكلمة ثم الجملة . وهكذا فى كل فصل مما يحدد وحدة إيقاع العمل فى البحث .

ولقد توخينا فى هذه الدراسة بسط القضايا وإبداء آراء العلماء فيها والتعقيب عليها واستخلاص الحكم منها ، وكانت لنا عبر هذه المسيرة استنتاجاتنا وملاحظاتنا نلخصها فى الآتى ·

فى فصل الزيادة انتهينا فيه إلى أن الزيادة واقعة فى الشعر العربى للضرورة ، وإن خالف وجودها الكثير الغالب فى استعمالات اللغة . فإن قيامها ليس عيباً أو نقيصة تهون من بلاغة الشعراء .

• حرص علماء اللغة على بقاء اللغة فى سلامتها بعيدة عن الخطأ جعلهم يقفون من الضرورة موقف الملاحظة والتقنين والتماس العلل والأسباب ، فإذا صادفتهم ظاهرة لغوية مخالفة للشيوع تشككوا فيها وعرضوا أمرها على القياس محاولين بكل وسائلهم إخضاع أمرها للشائع المألوف ، وما تواضعوا عليه من قواعد وأصول .

ومن ثم نشأ الخلاف فى الرأى بينهم وكثر التخريج والتنظير فى كثير

من مواضع الزيادة وغيرها يرى بعضهم أنها ضرورة وبعضهم يجهد نفسه في تخريجها وتأويلها . وقد وجدنا أن أغلب هذه التخريجات تقوم على النظر المحض والالتزام بالقواعد في غير تحرر . بينما وضعت هذه القواعد استنباطاً من الكلام ، واستقراء له . ولا يعقل أن تكون هذه القوانين شاملة لكل ما نطق به الفصحاء .

• وقد رأينا أن هذه الظاهرة اللغوية كأى ظاهرة كونية لها علة لا يستطيع أحد الوصول إلى كنهها ، ومهما تعددت الافتراضات فإن الظاهرة قائمة بالفعل ولا بأس من الحكم بأن هذه الظاهرة ضرورة إذا سلمنا بأن المحكوم عليه بها جائز وليس عيباً .

• ومن جانب آخر فإن الضرورة ظاهرة لغوية يمارسها الفنان بقدرته على الخلق والإبداع ومهارته في تطويع الأساليب بما يمليه إحساسه المرهف وما يوحى به فنه الرفيع وكما قلنا : لا بد أن يكون لشخصه أثره وتأثره . بل إن الفن في اللغة يجب أن يكون موجهاً وقائداً ومصوراً لآيات الخلق والإبداع .

ولا يسأل الشاعر إذا ما سلك مسلكاً لغوياً غير مألوف ، حيث يصدر مسلكه هذا عن مقدرة وأصالة تمليهما روح الفنان الحر أو عن تعين هذا المسلك دون غيره .

وفي فصل الحذف : وجدنا أن حذف الحرف قد مر بأطوار كثيرة وحظى باهتمام العلماء وتشعبت فيه آراء القدماء لكنها تبلورت لدى المحدثين واستقام المنهج على نحو ما نجده عند ابن مالك وابن هشام مثلا في تحديد شروط الترخيم للمنادى وغير المنادى .

• جاء اختلاف العلماء رغبة منهم في الحكم على الحذف هل هو جائز في السعة أو في الضرورة ، وهل هو حسن أو قبيح ، وكما أسلفنا فإن الجدل وإن طال إنما يستهدف الوصول إلى حقائق لا تغير شيئاً في الظاهرة نفسها ، فظاهرة الحذف قائمة في السعة أو في الاضطرار .

وقد قررنا أن كثرة وقوعها في الاضطرار لا يعنى أنها أصبحت قاعدة عامة ، وإنما هي أعلام في اللغة تحرض الباحثين على الموازنة والبحث ، والاستقصاء واستكناه أسرار الأساليب .

• ظفرت موضوعات بذاتها — فى هذا الفصل — بعناية العلماء أكثر من غيرها من مثل قصر الممدود ، وترخيم غير المنادى ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين . . . الخ . ذلك لأن جميع أوجه التعبير فيها بالحذف أو غيره قد كثرت فيها الأمثلة فاقتضى ذلك الاتجاه فيها إلى السعة فى التعبير .

وقد سجلنا ملاحظاتنا على أن : حذف الحركة ورد كثيراً فى الشعر ضرورة وفى غير الشعر من الكلام الفصيح ، ولا جدال فى أن حذف حركة البناء أيسر من حذف حركة الإعراب مما يقتضيه الذوق . وأن حذف الحركة من وسط الكلمة جاء كثيراً فى لسان العرب ومن ثم دارت تعليلات النحاة على التخفيف أو التشبيه بكلمات اشتهر فيها حذف الحركة على ألسنة العرب .

وقد ذهبنا إلى أن ذلك من الضرورات لقاته وبناء على ما ارتضيناه من أن الضرورة تخالف الكثير الغالب فى الاستعمال .

• أكثر الباحثون فى مواضع الحذف من ذكر الأمثلة التى وردت على ألسنة المولدين باعتبار أن القياس يؤيد اتجاه هؤلاء ، فإذا كانت التعليلات نظرية فى كثير من الأحيان لا تعتمد الواقع ، فإن هذا أسلوب النحاة حين يلتمسون العلل للأمور الواقعة فعلا .

على أن بعض هذا الحذف قد ورد فى القرآن الكريم ، فإذا وجد مثلها فى الشعر فإنا نقبله ، وإن لم ينسب لقائل أو كان من شعر المولدين .

• وتعقيباً على هذا الاتجاه من جانب النحويين أعلنا إيماننا بطريقة مسلك اليسر والسهولة فى اللغة والبعد عن المعاظلة والتصورات البعيدة .

• رفضنا بناء قاعدة ، أو تقرير حكم على أمر موهوم كمسلكهم فى مسألة (حذف التنوين لالتقاء الساكنين) وما أنشده من شعر لآدم وفى مسألة (حذف النون من المثنى والجمع) وما استدلوا به من كلام الطير .

أما الفصل الثالث من القسم الثانى : فقد عالج موضوعى التقديم والتأخير والإبدال ، ومما استنتجناه من الدراسة ما يأتى :

• قلة الشواهد الشعرية فى بعض المواضع وندرتها فى مواضع أخرى والاستشهاد بأمثلة من النثر ومن القرآن الكريم أحياناً ، الأمر الذى أثار

خلاف النحاة حول الموضع الواحد . هل هو جائز فى ضرورة الشعر ، أو هو جائز فى السعة ؟ .

• اختلاف النحاة حول الحكم على كثير من المواضع من ذلك كلامهم فى الإبدال عن (الاسم الذى لا يساعد عليه الوزن فيبدل منه ما هو منه بسبب) ، فقد عده بعضهم من قبيل الضرورة وذهب الجمهور إلى أنه من أغلاط العرب وليس من قبيل الضرورة . وأنها لا تغفر لهم ولا يتابعون عليها كما يتابعون فى الضرائر .

وموقفهم من مسألة (وضع المفرد موضع المثنى وعكسه) . وقد كثر فيه استشهادهم بأقوال الفصحاء وبكلام الله سبحانه وتعالى وعليه قال بعضهم : (ولا يكادون يستعملون هذا إلا فى الشعر) ، بينما يرد الآخر هذا القول ويقرر أن الصحيح أنه غير مختص بالشعر .

• ورب موضع قد اتفقوا فى الحكم على قبحه مثل (قلب الاسم فعلا) وذلك بإدخال اللام على المضارع لمضارعة اللام الذى .

وكما أسلفنا فإننا نميل إلى الأخذ بمبدأ اليسر والسهولة ، وأنه لا ينبغى أن نحكم فيها معايير النحو إلا بكثرة الورود والاستعمال ومسايرة الذوق ومقاييس الفن والجمال .

• ونرى أن خلاف العلماء مهما طال واشتد فى موضع من المواضع فإن ذلك لا ينفى وجود الظاهرة أصلا ، فالضرورة قائمة ولا مهرب من وجودها وإن تباينت وجهات النظر فيها .

• والضرورة ليست عيباً يزرى بصاحبه بل على النقيض من ذلك إنما هى مظهر من مظاهر اعتداد الشاعر بفنه واقتداره على الخلق والإبداع .

• كان النحاة أكثر العلماء تصدياً لدراسة الظاهرة وإن تناولها غيرهم من علماء اللغة والبلاغة والنقد وغير هؤلاء وأولئك مما يقطع بحيوية البحث فى هذه الظاهرة وجدية النظر فيها .

ذهبنا مذهب الجمهور فى رأيهم أن الضرورة هى ما كان للشاعر عنه مندوحة أو لم تكن .

رأبنا أن كتب الضرورة تنوعت أبوابها وتباينت مناهجها وتفاوت

مصنفوها فى المعالجة وعمق النظرة وشمولها . فأثبتنا وجهة نظر كل منهم فى ثنايا البحث مفصلا ونرى إثباته هاهنا مجملا .

• القزاز وكتابه : (ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة) . حدد القزاز مجال بحثه فى هذا المؤلف بالضرورات النحوية ونبه على صرف النظر عما سواها ، وعرض لجملة المآخذالتى تؤخذ على الشعراء ، ولا تدخل فى دائرة بحثه ممثلا لكل نوع بما يقاس عليه .

• حكم القزاز على الضرورة بادئ ذى بدء بأنها من عيوب الشعر ، يقول فى مقدمة كتابه ما يعكس حكمه عليها : (إنما قصدنا إلى ضرب من عيوب الشعر أردنا أن نقدمه أمام ما نحن ذاكروه . وما يجوز للشاعر فى شعره من غامض العربية ومستنكرها . . فى المنثور . . . إذ كانت عيوبه أكثر من أن يتضمنها كتاب أو يحيط بها خطاب) .

• والكتاب بهذا التحديد جاء محدود المادة بالنسبة إلى غيره من كتب الضرورة ، وليس هذا فى حد ذاته عيباً وإنما يؤخذ على القزاز فى هذا الكتاب عدم الدقة فى تصنيفه . فلقد جاءت أبوابه خليطاً متبايناً من الضرائر تتجافى مع منطق الترتيب وحسن التقسيم وحشدت جمعها حشداً تحت عنوان واحد هو : (مما يجوز للشاعر) . فلم يحفل بتبويب كتابه ولم يصنف الضرورة فيه .

• ومما يؤخذ عليه اكتفاؤه فى أغلب المواضع بذكر ما أنشده سابقوه فى الموضع وما ذكروه فى المسألة من أحكام ثم ينتقل إلى الموضع الذى يليه ، وعليه فليست شخصية القزاز المؤثرة ملموسة فى هذا الكتاب وإنما الواضح لنا فيه شخصيته المتأثرة فحسب .

• ومما يؤخذ عليه (بتعبيره أيضاً) الحاجة إلى الدقة أحياناً فى الصناعة ، ومثال ذلك قوله : (ومما يجوز له تقديم واو العطف على المعطوف) وهو يضرب المثل والشاهد بعد ذلك لتقديم المعطوف على المعطوف عليه .

ومن ذلك قوله فى (تنوين الاسم المفرد المنادى) : فاختلف النحويون فيه ، وحالات الإعراب ظواهر كلامية لا يقرر النحاة فيها حكماً إلا بناء على ما يلاحظون ولهم اختيار الوجه والتعليل .

• وابن عصفور الأشبيلي صاحب (ضرائر الشعر) الذى ظل كتابه حيناً من الدهر مفتقداً طالعنا هذا العام ، فإذا هو مشتمل على كثير من الضرورات وغنى بالشواهد النحوية فجاءت مادته غزيرة وخطته محكمة البناء وموضوعاته مرتبة ترتيباً جيداً .

• وابن عصفور فى كتابه هذا يستحوذ على إعجاب قارئه لحضوره فيه وبراعته فى معالجة قضاياه . فإنك تجده معك فى مطلع الضرب ممهداً وفى أثنائه مناقشاً وفى ختامه معقباً ومدلياً بدلوه فى الحكم .

وملاحظاتنا على ابن عصفور يسيرة ومحدودة ، منها :

• انحيازه الكامل إلى جانب البصريين وتصديه لرد ما يراه الكوفيون ، فكثيراً ما تقرأ له تعليقاً يقول : (وزعم الكوفيون ......) ، وتعقيباً عليه يقول : (والصحيح عندى ما ذهب إليه أهل البصرة) .

• توهم أن الفراء هو الذى رد قراءة ابن عامر : « قتل أولادهم شركاؤهم » ، والفراء لم يرد هذه القراءة ، وإنما رد توجيهها على أنه فصل بين المتضايفين بالمفعول ، والذى رد هذه القراءة هو الزمخشرى .

• أورد الشاهد بيت النابغة الذبيانى :

* عصائب طير تهتدى بعصائب *

فى باب زيادة الحرف ، والشاهد ليس فيه زيادة . فقد وهم أن الزيادة فى كلمة (عصائب) الأخيرة وهى ليست منونة غير أنها جرت بالكسرة فقط بدلا من الفتحة فكان الأولى أن يأتى بهذا الشاهد فى باب التغيير — فصل الإبدال .

أما ما ذكرناه فى ثنايا البحث من تصحيف وأخطاء وقعت من قبيل السهو فلا داعى لذكرها هنا وجل من نزه عن السهو والخطأ .

• أما ابن عبد الحليم فى موارد البصائر لفرائد الضرائر فقد أخرج مخطوطه إخراجاً بديعاً زانه حسن الخط وحسن التصنيف وغزارة المادة فهو بحق كتاب موسوعى فى بابه ، غير أنه شابه القزاز فى عدم وضوح شخصيته واحتفاله بالنقل عن السابقين من أمثال أبى حيان وابن هشام وغيرهما حتى لا نكاد نراه إلا ناقلا عن موفور أبى حيان أو شارحاً لما نقله عنه وعن غيره ، أما رأيه فهذا ما لا نجده فى الموارد .

• وأخيراً جاء الألوسى بكتابه الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر وهذا المؤلف راقنى تقسيمه فى بادئ الأمر فقدمت أننى سوف ألتزم منهجه فى التبويب ، ولكننى وجدته تابعاً لابن عصفور فى المنهج ناقلا عنه وعن غيره فى المادة ، وأنه يمكننا القول : إن كتاب الألوسى يكاد يكون مجموعاً مختصراً لما كتبه ابن عصفور وابن هشام ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها فصل (حذف ضمير الشأن أو القصة إذا كان اسماً لأن أو إحدى أخواتها) فجميع مادة هذا الفصل وعنوانه منقول عن ابن عصفور بغير زيادة حرف واحد ، وقريب منه ما سلكه فى فصل (العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد بضمير منفصل) . وهذا الفصل عند الألوسى فى باب التغيير وعند ابن عصفور فى باب الحذف ولكن الألوسى لم ينسبه إلى صاحبه لمجرد أنه غير العنوان أو ذكره فى فصل مغاير لما ذكره فيه ابن عصفور وابن عبد الحليم من بعده .

وإننى سأظل أذكر لهؤلاء الأجلاء وغيرهم فضلهم ولا أنسى أنهم كانوا لى مشاعل هداية ونوراً أضاء لى الطريق فاقتفيت خطاهم . وتمكنت من السير خلفهم مدلياً بالرأى باحثاً فى النص ، وراجعاً إلى قواعد اللغة بحثاً عن المكنون . وكشفاً عن المستور . فإذا اكتمل هذا السفر . فإنه ثمرات جنيتها من رياضهم ، وشذرات استخرجتها من مناجمهم راجعاً بذلك إلى أن البحث والدرس هما أقوى وأعظم مقومات التطور وأفضل علامات المدنية ، حتى لا تجمد الكلمة عند اللاحقين على ما وصل إليه السابقون وإنما يصبح الفكر غيثاً متصلا يحيى الأرض الصالحة . ويكسوها بالزرع والزهر والنماء .

ولا شك أن ما قمت به فى هذا المجال كان قدر ما وصل إليه الجهد من الدراسة وإبداء الرأى فيما عن لى من نصوص وما وصلت إليه من أحكام ، وفوق كل ذى علم عليم .

وإنى لأسأل الله أن يجعل هذا الجهد نافعاً مصحوباً بطيب الأثر لدى الناظرين والراغبين فى الوصول إلى غايات أسمى مما وصلت إليه ، إن ربى لسميع الدعاء .

* * *

المصادر والمراجع

١ – القرآن الكريم :

٢ – أبو البقاء العكبرى النحوى وتحقيق مخطوط إعراب الحديث النبوى : رسالة ماجستير : عبد العال أحمد شاهين (مخطوط بمكتبة كلية الآداب – إسكندرية) .

٣ – ارتشاف الضرب من لسان العرب : نسخة مصورة بمعهد المخطوطات – جامعة الدول العربية سنة ١١١٧ هـ .

٤ – أساس البلاغة : للزمخشرى ط . أولى سنة ١٩٥٣ م ، دار الكتب .

٥ – أصول التفكير النحوى : د/ على أبو المكارم . منشورات الجامعة الليبية (كلية التربية) سنة ١٩٧٣ م .

٦ – إعجاز القرآن والبلاغة النبوية : مصطفى صادق الرافعى ، ط . ثانية سنة ١٣٤٥ هـ – ١٩٢٦ م .

٧ – إعراب (٣٠) سورة من القرآن الكريم : لابن خالويه ، طبعة سنة ١٩٤١ م ،وطبعة حيدر آباد نشر دار الحكمة بدمشق .

٨ – إعراب القرآن : لأبى البقاء العكبرى ، مخطوط – دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٥ تفسير .

٩ – إعراب القرآن : لأبى جعفر النحاس (أبو جعفر أحمد ابن محمد بن إسماعيل النحوى (، تحقيق ودراسة زهير غازى زاهد) مخطوط ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ م .

١٠ – الاقتراح فى علم أصول النحو : للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطى تحقيق أحمد صبحى فرات ، استانبول ط . كلية آداب الرياض سنة ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م ، وتحقيق وتعليق د/ محمد قاسم ، ط . أولى سنة ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م .

١١ – أقرب الموارد فى فصيح العربية والشوارد : سعيد الخورى الشرتونى اللبنانى ، ط . مرسلى اليسوعية ببروت سنة ١٨٨٩ م .
١٢ – الأمالى : لأبى على القالى ، ط . بولاق سنة ١٣٢٤ هـ ونسخة أخرى ط . دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٦ م .
١٣ – الأمالى : لابن الشجرى ، حيدر آباد سنة ١٣٤٩ هـ .
١٤ – الأمالى : للمرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
١٥ – الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : للإمام كمال الدين أبى البركات الأنبارى ، (عبد الرحمن بن محمد ابن أبى سعيد الأنبارى) النحوى ، وبهامشه الانتصاف : تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط . أولى مطبعة حجازى بالقاهرة نشر محمد على صبيح سنة ١٩٥٣ م ، ومطبعة السعادة ط رابعة سنة ١٣٨٠ هـ فبراير ١٩٦١ م .
١٦ – الانتصاف من الإنصاف : لمحمد محيى الدين عبد الحميد (حاشية الإنصاف السابق) .
١٧ – أهدى سبيل فى علمى الخليل (العروض والقافية) : محمود مصطفى ، ط خامسة سنة ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٤ م ، ط محمد على صبيح .
١٨ – أوهام شعراء العرب فى المعانى : أحمد (باشا) تيمور ، طبع مطابع دار الكتاب العربى ، القاهرة سنة ١٩٥٠ م .
١٩ – الإيضاح فى علوم البلاغة : للقزوينى ، تحقيق د . محمد عبد المنعم خفاجى ، نشر بيروت (بدون تاريخ) .
٢٠ – بغية الوعـــاة : للسيوطى ، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .
٢١ – البيـان والتبيين : للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ثانية سنة ١٩٦٠ م ، دار المعارف ونسخة أخرى تحقيق حسن السندوبى سنة ١٩٣٢ م ، المطبعة التجارية الكبرى .
٢٢ – تاج العروس : للزبيدى (محمد مرتضى الزبيدى) ، ط . بيروت سنة ١٩٦٦ م .

٢٣ - تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بنى أمية : (وفى المحاضرات التى ألقاها بالجامعة المصرية سنة ١٩١٠ ، ١٩١١ م الأستاذ كارلو نالينو فى سنة ١٩٣٨ م) ، تقديم دكتور طه حسين ، ط . دار المعارف بمصر .

٢٤ - تاريخ الأدب العربى : كارل بروكلمان ، ترجمة د . عبد الحليم النجار ، ط . ثالثة دار المعارف بمصر .

٢٥ - تاريخ النقد الأدبى عند العرب من العصر الجاهلى إلى القرن الرابع الهجرى : طه أحمد إبراهيم ، لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٣٧ م .

٢٦ - التذييل والتكحيل فى شرح التسهيل : لأبى حيان الأندلسى ، مخطوط دار الكتب .

٢٧ - التركيب اللغوى للأدب : دكتور لطفى عبد البديع ، القاهرة سنة ١٩٧٠ م .

٢٨ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين محمد بن مالك ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٧ م ، تحقيق محمد كامل بركات .

٢٩ - تلخيص المفتاح : جلال الدين القزوينى ، ط . بيروت سنة ١٣٠٢ هـ

٣٠ - توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب : للرمانى (ت ٣٨٤ هـ) ، صنفه وقدم له سعيد الأفغانى وطبعته الجامعة السورية سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

٣١ - جمهرة أشعار العرب : أبو زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى ، دار لبنان للطباعة والنشر سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م ، ونسخة أخرى ط . بولاق (بدون تاريخ) .

٣٢ - جمهرة الأمثال : لأبى هلال العسكرى ، وبهامشه مجمع الأمثال للميدانى ، القاهرة سنة ١٣١٠ هـ .

٣٣ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادى ط . بولاق ، القاهرة عام ١٢٩٩ هـ ، ونسخة أخرى ط . دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، بتحقيق عبد السلام هارون سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٣٤ – الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد على النجار ، ط . دار الهدى للطباعة والنشر ، ونسخة أخرى ط . دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣ م ، وطبعة ثالثة – بيروت – لبنان
ابن جني وكتابه الخصائص : بحث ماجستير – مخطوط – لأحمد عبد العزيز عمرو ، إشراف الدكتور عبد القادر القط .

٣٥ – دروس في المذاهب النحوية : دكتور عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت سنة ١٩٨٠ م .

٣٦ – دلائل الإعجاز في علم المعاني : عبد القاهر الجرجاني ، تصحيح الشيخ محمد عبده والشنقيطي ، تعليق السيد محمد رشيد رضا ، ط سنة ١٣٨١ هـ – ١٩٦١ م .

٣٧ – ديوان الأعشى : الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د . محمد محمد حسين ، ط أولى سنة ١٩٥٠ م ، ط ثانية ، بيروت سنة ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .

٣٨ – ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط . دار المعارف سنة ١٩٥٨ م .

٣٩ – ديوان أمية بن أبي الصلت : نشر المكتبة الأهلية ، بيروت – سنة ١٩٣٤ م .

٤٠ – ديوان جرير : نشر محمد إسماعيل الصاوى ، التجارية بالقاهرة .

٤١ – ديوان حاتم الطائي : نشر دار الكتاب العربي ، بيروت سنة ١٩٦٨ م ، نشر الجزيني .

٤٢ – ديوان الحطيئة : بشرح ابن السكيت والسكرى والسجستاني ، تحقيق نعمان أمين طه ، ط أول سنة ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٨ م .

٤٣ – ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة عبد العزيز الميمني ، ط : دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ – ١٩٥٠ م .

٤٤ – ديوان زهير : شرح ديوان زهير لثعلب ، طبعة دار الكتب سنة ١٩٤٤ م .

٤٥ – ديوان سحيم : عبد بني الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط . دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .

٤٦ – ديوان السموءل : تحقيق عيسى سابا ، بيروت سنة ١٩٥١ م .
٤٧ – ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني : تحقيق صلاح الدين الهادي ، ط . دار المعارف سنة ١٩٧٧ م .
٤٨ – ديوان طرفة بن العبد : تحقيق كرم البستاني ، ط . بيروت سنة ١٩٥٢ م .
٤٩ – ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري : تحقيق د/ حسن محمد باجودة ، دار التراث ، القاهرة عام ١٩٧٢ م .
٥٠ – ديوان عروة بن الورد : تحقيق كرم البستاني . ط . بيروت سنة ١٩٥٣ م .
٥١ – ديوان علقمة : نشر دار الفكر ، بيروت سنة ١٩٦٨م
٥٢ – ديوان عمرو بن قميئة : تحقيق حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات سنة ١٩٦٥ م .
٥٣ – ديوان عنترة بن شداد : تحقيق عبد المنعم شلبي ، المكتبة التجارية ، القاهرة .
٥٤ – ديوان الفرزدق : شرح البرقوقي ، طبع القاهرة .
٥٥ – ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق د . ناصر الدين الأسد ، ط . دار العربي ، القاهرة سنة ١٩٦٢ م .
٥٦ – ديوان كعب بن زهير : شرح ديوان كعب بن زهير ، لأبي سعيد السكري ، دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م .
٥٧ – ديوان لبيد : تحقيق إحسان عباس أجود ، بدون تاريخ .
٥٨ – ديوان المتنبي : بشرح العكبري ، ط . البابي الحلبي سنة ١٩٣٦ م ، وشرح البرقوقي ، طبع القاهرة سنة ١٩٣٨ م .
٥٩ – ديوان النابغة الجعدي : (شعر النابغة الجعدي) منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ، ط . أولى سنة ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م ؛
٦٠ – ديوان النابغة الذبياني : تحقيق د . محمد يوسف نجم ، بيروت سنة ١٩٦٧ م .
٦١ – ديوان الهذليين : طبعة أولى سنة ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٨ م ، دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٣٩٩ هـ – ١٩٥٠ م .

٦٢ – ذيل أقرب الموارد فى فصيح العربية والشوارد : سعيد الخورى الشرتونى اللبنانى سنة ١٨٩٠ م .
٦٣ – الرائد : (معجم لغوى عصرى) : جبران مسعود ، دار العلم للملايين ، بيروت سنة ١٩٦٥ م .
٦٤ – رسالة الملائكة : إملاء أبى العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخى المعرى ، تحقيق محمد سليم الجندى ، ويليها رسالة الهناء تحقيق كامل كيلانى ، ورسائل أبى العلاء مع داعى الدعاة ورسائل أخرى ، تحقيق لجنة من العلماء ، المكتب التجارى للطباعة والنشر ببيروت .
٦٥ – زهر الآداب وثمر الألباب : لأبى إسحاق إبراهيم بن على بن تميم الحصرى ، ضبط وشرح الدكتور زكى مبارك – المكتبة التجارية – مصر سنة ١٩٢٥ م ، ونسخة أخرى : تحقيق على البجاوى ، ط أولى البابى الحلبى سنة ١٣٨٢ هـ – ١٩٥٣ م .
٦٦ – سر صناعة الإعراب : لابن جنى ، تحقيق الزفزاف وآخرين ، ط البابى الحلبى سنة ١٩٥٤ م .
٦٧ – سيرة النبى صلى الله عليه وسلم : لأبى محمد عبد الملك بن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – كتاب التحرير – القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ .
٦٨ – شرح الأشمونى على الألفية وعلى الحاشية شرح الشواهد للعينى : دار إحياء الكتب العربية ، ط عيسى البابى الحلبى .
٦٩ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد ، ط سابعة نشر المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٥٣ م ، ونسخة أخرى شرح محمد سعيد الرافعى ، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣١ هـ .
٧٠ – شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى سنة ٩٠٠ هـ على ألفية ابن مالك فى النحو والصرف لجمال الدين أبى محمد عبد الله ابن يوسف بن هشام الأنصارى ، دار الفكر ، بيروت ، وبهامشه حاشية للشيخ يس بن زين العليمى الحمصى .
٧١ – شرح القصائد العشر : للتبريزى ، ط ثانية المطبعة المنيرية ، القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

٧٢ ـ شرح كتاب سيبويه : للسيرافى (أبو سعيد) ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر .
٧٣ ـ شرح الكافية فى النحو : لابن الحاجب ، تأليف رضى الدين الاستراباذى سنة ٦٨٦ هـ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
٧٤ ـ شرح المعلقات السبع : تأليف أبى عبد الله الحسين بن أحمد الزوزنى ، ط ثالثة سنة ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م .
٧٥ ـ شرح شواهد (كتاب سيبويه) المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب) : لمؤلفه يوسف ابن سليمان بن عيسى الشنتمرى ، ط أولى مطبعة بولاق الأميرية سنة ١٣١٦ هـ ، المكتب التجارى للطباعة والنشر .
٧٦ ـ الشعراء السود وخصائصهم فى الشعر العربى : دكتور عبده بدوى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣ م .
٧٧ ـ الشعر والشعراء ، وقيل : طبقات الشعراء : تأليف أبى محمد ابن عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، ط . ليدن بمطبعة بريل سنة ١٩٠٢ م ، وطبعة دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة سنة ١٣٦٤ هـ .
٧٨ ـ شعر المخضرمين وأثر الإسلام فيه : يحيى الجبورى ، مكتبة النهضة ـ بغداد سنة ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م ، بحث ماجستير .
٧٩ ـ شعر الهذليين فى العصر الجاهلى والإسلامى : أحمد كمال زكى ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م .
٨٠ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : (لابن مالك) جمال الدين محمد عبد الله الطائى النحوى (ت سنة ٦٧٢ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، نشر مكتبة دار العروبة بالقاهرة .
٨١ ـ شواهد سيبويه : صنعة أحمد راتب النفاخ ، ط . دار الإرشاد ودار الأمانة سنة ١٣٨٩ هـ .
٨٢ ـ الصاحبى : لأبى الحسن أحمد بن فارس بن زكريا سنة ٣٩٥ هـ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط البابى الحلبى وشركاه . القاهرة .
٨٣ ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : تأليف إسماعيل بن حماد الجوهرى ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا ـ طبع دار الكتاب العربى بمصر .

٨٤ – صحيح مسلم : بشرح النواوى ، ط أولى سنة ١٣٤٧ هـ – ١٩٢٩ م .
٨٥ – الصناعتين : (الكتابة والشعر) : لأبى هلال العسكرى ، تحقيق البجاوى وأبى الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ط أولى ، القاهرة و ط ثانية بمطبعة صبيح .
٨٦ – ضرائر الشعر : لابن عصفور الأشبيلى ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط أولى يناير سنة ١٩٨٠ م .
٨٧ – ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة : لأبى عبد الله محمد بن جعفر التميمى القزاز القيروانى ، تحقيق د . محمد مصطفى هدارة ، ود . محمد زغلول سلام ، نشر منشأة المعارف سنة ١٩٧٣ م (واختصرته فى الهامش إلى ضرائر الشعر للقزاز) .
٨٨ – الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : للسيد محمود شكرى الألوسى شرح محمد بهجة الأثرى ، المطبعة السلفية ، القاهرة سنة ١٣٤١ هـ .
٨٩ – الضرورة اللغوية ، دراسة أسلوبية : تأليف سيد إبراهيم ، ط دار الأندلس – بيروت .
٩٠ – طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحى ، شرح محمود محمد شاكر ، ط دار المعارف سنة ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢ م .
٩١ – ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى : د . فتحى عبد الفتاح الدجنى ، نشر وكالة المطبوعات – الكويت .
٩٢ – عبقرية العرب : د . لطفى عبد البديع القاهرة سنة ١٩٧٦ م .
٩٣ – العمدة فى محاسن الشعر وآدابه : لأبى على الحسن بن رشيق القيروانى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط أولى سنة ١٣٥٣ هـ – ١٩٣٤ م مطبعة حجازى بالقاهرة .
٩٤ – فتح الرحمن لطالب آيات القرآن : فيض الله (الحسنى) المقدسى ، دار الكتاب اللبنانى – بيروت سنة ١٩٧٣ م .
٩٥ – الفصول الخمسون : لزين الدين يحيى بن مصطفى بن عبد النور ، مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم ٥٣ نحو ، وعليه دراسة وتحقيق محمود الطناحى ، ط عيسى الحلبى (ذكر مؤلفه فى المقدمة أنه للمبتدئين) .
٩٦ – القاموس المحيط : للفيروزابادى ، دار العلم للجميع – بيروت .

٩٧ ــ القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية : رسالة دكتوراه لعبد العال سالم مكرم ــ كلية دار العلوم ــ ط دار المعارف بمصر .
٩٨ ــ القزاز القيروانى : حياته وآثاره : للمنجى الكعبى ، الدار التونسية للنشر سنة ١٩٦٨ م .
٩٩ ــ قواعد الشعر : لثعلب ، نشر عبد المنعم خفاجى . ط أولى ــ القاهرة سنة ١٩٤٨ م .
١٠٠ ــ كتاب القوافى : تصنيف القاضى أبى يعلى عبد الباقى بن المحسن التنوخى ، تقديم وتحقيق عمر الأسد ومحيى الدين رمضان ، نشر دار الإرشاد ــ بيروت . ط ١ دار الفاعم سنة ١٣٨٩ هـ ــ ١٩٧٠ م .
١٠١ ــ القياس فى النحو العربى من الخليل إلى ابن جنى : رسالة دكتوراه ــ صابر بكر أبو السعود ــ جامعة القاهرة سنة ١٩٧٨ م .
١٠٢ ــ الكامل فى اللغة والأدب : أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوى مراجعة لجنة من المحققين ، نشر مكتبة المعارف ــ بيروت سنة ١٣٨٦ هـ .
١٠٣ ــ الكتاب لسيبويه : أبو بشر عمرو الملقب بسيبويه . طبعة أولى ، المطبعة الأميرية ، بولاق سنة ١٣١٦ هـ . المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر .
١٠٤ ــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل : للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشرى ــ ط المكتب التجارى للتوزيع والنشر ــ بيروت .
١٠٥ ــ لسان العرب : لابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصارى) ط مصورة عن ط بولاق ــ نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة .
١٠٦ ــ اللغة والنحو بين القديم والحديث : عباس حسن . دار المعارف سنة ١٩٦٦ م .
١٠٧ ــ ما يجوز للشاعر فى الضرائر : لأبى عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيروانى ، تحقيق المنجى الكعبى . الدار التونسية للنشر سنة ١٩٧١م .
١٠٨ ــ مجمع الأمثال : للميدانى ، القاهرة سنة ١٣١٠ هـ ، وبهامشه : الجمهرة لأبى هلال العسكرى .

١٠٩ – المحاسن والأضداد : (المنسوب) للجاحظ – دار مكتبة العرفان وطبعة ثانية مطبعة الفتوح الأدبية سنة ١٣٣٢ هـ .
١١٠ – المحتسب : لابن جنى ، تحقيق على البحترى ناصف وآخرين سنة ١٣٨٦ هـ ، ١٣٨٩ هـ .
١١١ – المخصص : لابن سيده ، ط بولاق سنة ١٣١٦ هـ ، وطبعة أخرى – بيروت .
١١٢ – المختار من كتاب العقد الفريد : لابن عبد ربه الأندلسى . اختيار إبراهيم أبو سعيد ، مراجعة د . لطفى عبد البديع ، مختارات من تراثنا .
١١٣ – مختار القاموس : للطاهر الزواوى ، ط الحلبى سنة ١٩٦٤ م .
١١٤ – مختارات الشعر الجاهلى أو (دواوين الشعراء الستة الجاهليين) : شرح عبد المتعال الصعيدى . ط ثالثة سنة ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٨ م .
١١٥ – المخصص : لابن سيده (أبو الحسن على بن إسماعيل النحوى اللغوى الأندلسى) المكتب التجارى – بيروت سنة ١٣٢٥ هـ .
١١٦ – المزهر فى علوم اللغة وأنواعها : للسيوطى (عبد الرحمن جلال الدين) شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، ط عيسى الحلبى .
١١٧ – مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف : للشيخ محمد عليان المرزوقى – ط المكتبة التجارية سنة ١٣٦٦ هـ – ١٩٤٧ م .
١١٨ – المفصل فى علم اللغة : محمود عمر الزمخشرى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط حجازى ، القاهرة ومذيل بكتاب (شرح أبيات المفصل لمحيى الدين ، عنى بنشره محمود توفيق .
١١٩ – المفضليات : للضبى ، ط أولى ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون . ط ثالثة سنة ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣ م ، ط خامسة سنة ١٩٧٦ م .
١٢٠ – معانى الحروف : تأليف أبى الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى . تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبى . ط دار نهضة مصر للطبع والنشر – القاهرة .
١٢١ – معانى القرآن : للفراء . تحقيق محمد على النجار وآخرين سنة ١٩٥٥ – ١٩٧٣ م .

١٢٢ ـ معجم الأدباء : لياقوت . مكتبة عيسى الحلبي ـ القاهرة سنة ١٩٣٦ م ، وسلسلة الموسوعات العربية ، مطبوعات دار المأمون طبعة أخيرة .

١٢٣ ـ معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون . سنة ١٣٦٨ هـ ، دار إحياء الكتب العربية ، الحلبي طبعة أولى .

١٢٤ ـ معجم الشعراء : طبعة القاهرة سنة ١٣٥٤ هـ ، ومعه (المؤتلف والمختلف للأموى) .

١٢٥ ـ المعلقات العشر : نشر أحمد أمين الشنقيطي ـ القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .

١٢٦ ـ مغنى اللبيب : جمال الدين بن هشام الأنصارى ، تحقيق محمد الأمير ، مراجعة لجنة من العلماء سنة ١٣٥٦ هـ المكتبة التجارية ونسخة أخرى ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مكتبة صبيح القاهرة .

١٢٧ ـ مقتطفات من كتب الأدب : طه حسين والبجاوى وغيرهما . ط أولى دار المعارف .

١٢٨ ـ المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامى ـ القاهرة سنة ١٣٨٦ هـ .

١٢٩ ـ المقرب : لابن عصفور ، مخطوط بقسم المخطوطات جامعة الرياض ، تحت رقم ف ١٩ / ٢ (س) .

١٣٠ ـ المقرب : لابن عصفور (على بن مؤمن) : تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبورى ، ط المعانى ـ بغداد سنة ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م . أولى .

١٣١ ـ من أسرار اللغة : د . إبراهيم أنيس ، ط سادسة سنة ١٩٧٨ م ، مكتبة الإنجلو المصرية .

١٣٢ ـ منار السالك إلى أوضح المسالك : محمد عبد العزيز ، مطبعة الفجالة :

١٣٣ – المنثور فى ترتيب القواعد الفقهية : للزركشى ، مخطوط بالمكتبة الظاهرية بدمشق رقم ٨٥٤٣ عام ق ١٣٧ ب .

١٣٤ – منهاج البلغاء وسراج الأدباء : لأبى الحسن حازم القرطاجى ، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ، ط تونس سنة ١٩٦٦ م .

١٣٥ – موارد البصائر لفرائد الضرائر : دار الكتب تحت رقم ٦ أدب .

١٣٦ – المواهب الفتحية فى علوم اللغة العربية : للشيخ حمزة فتح الله ، ط أولى سنة ١٣١٢ ه المطبعة الأميرية بمصر .

١٣٧ – النابغة الذبيانى : دكتور محمد زكى العشماوى ، ط دار المعارف بمصر.

١٣٨ – نجعة الرائد وشرعة الوارد فى المترادف والمتوارد : للشيخ إبراهيم اليازجى ، بضبط الأمير نديم آل ناصر الدين ، ط بيروت الثانية سنة ١٩٧٠ م .

١٣٩ – النحو الوافى مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة : عباس حسن ، ط رابعة وخامسة دار المعارف بمصر و ط ثانية دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣ م .

١٤٠ – النحو المصفى : دكتور محمد كامل عيد .

١٤١ – نزهة الألباء فى طبقات الأدباء : لابن الأنبارى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

١٤٢ – نقـد الشعر : لقدامة بن جعفر ، تحقيق كمال مصطفى ، ط ثانية القاهرة سنة ١٣٨٢ ه – ١٩٦٣ م .

١٤٣ – نظرية اللغة فى النقد العربى : عبد الحكيم راضى ، رسالة دكتوراه – جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ م إشراف الدكتور شوقى ضيف ، وشكرى عياد .

١٤٤ – النوادر فى اللغة : لأبى زيد الأنصارى ، ط ثانية – بيروت سنة ١٩٦٧ م .

١٤٥ – همع الهوامع وشرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطى ، ط أولى مطبعة السعادة سنة ١٣٧٧ ه .

١٤٦ – الوساطة بين المتنبى وخصومه : للقاضى الجرجانى (أبو الحسن على

ابن عبد العزيز الجرجانى) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، والبجاوى ، ط ثالثة ، دار إحياء الكتب العربية – الحلبى وشركاه .
١٤٧ – الوسيط فى الأدب العربى وتاريخه : أحمد الإسكندرى ومصطفى عنانى ، الطبعة ١٧ ، دار المعارف بمصر .

المجلات والدوريات

١٤٨ – مجلة كلية الآداب – جامعة الرياض . المجلد الثالث السنة الثانية سنة (٩٣/ ١٣٩٤ هـ – ٧٣/ ١٩٧٤ م) ، بحث للدكتور محمد عبد الحميد سعد (الشذوذ اللغوى وقراءات القرآن) . المجلد الرابع للسنة الرابعة (٩٥/ ١٣٩٦ هـ – ٧٥/ ١٩٧٦ م) ، بحث للدكتور محمد عبد الحميد سعد (الضرورة عند النحويين) .
١٤٩ – مجلة كلية الآداب والتربية – جامعة الكويت : (دراسات فى الأدب واللغة) مهداة من أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية وآدابها إلى جامعة الكويت بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسها العام الجامعى ٧٦ – ١٩٧٧ م .
١٥٠ – مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ٥٥ ح ١ (فصله) عن : (نظرية الضرورة فى كتاب سيبويه) بقلم الدكتور محمد خير الحلوانى .
١٥١ – مجلة الفيصل ، العدد ٣٨ سنة ١٩٨٠ م .

• • •

المراجع الأجنبية

1 - Aspects of the Theory of Syntax, p. 14.

2 - Almawrid Modern English - Arabic Dictionary .

3 - Hamlet, a Tragedy by : William Shakespeare .

4 - Language and Symbolic Systems, Y. R. Chao .

5 - Language and Much; E. Eassirer .

6 - Laneis Arabic English Lexicon book 1 .

7 - Style and Stylistics; Graham Hough .

8 - Selected Essays; T. S. Eliot .

9 - Theory of Literature .

10 - The Advanced Learners Dictionary of Current English .

11 - The Concise Oxfor Dictionary .

* * *

الفهرست

الموضـــوع	الصفحة

• • •

رقم الإيداع ٢١٩٥ / ١٩٨٣

دار النصر للطباعة الإسلامية

١٢ نشاطي - شبرا مصر